



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية



العنوان:

# المضمر في "ديوان الشريف الرضي" - مقارنة تداولية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية

تخصص: اللسانيات واللغة العربية

إشراف الأستاذة الدكتورة:

نعيمة سعدية

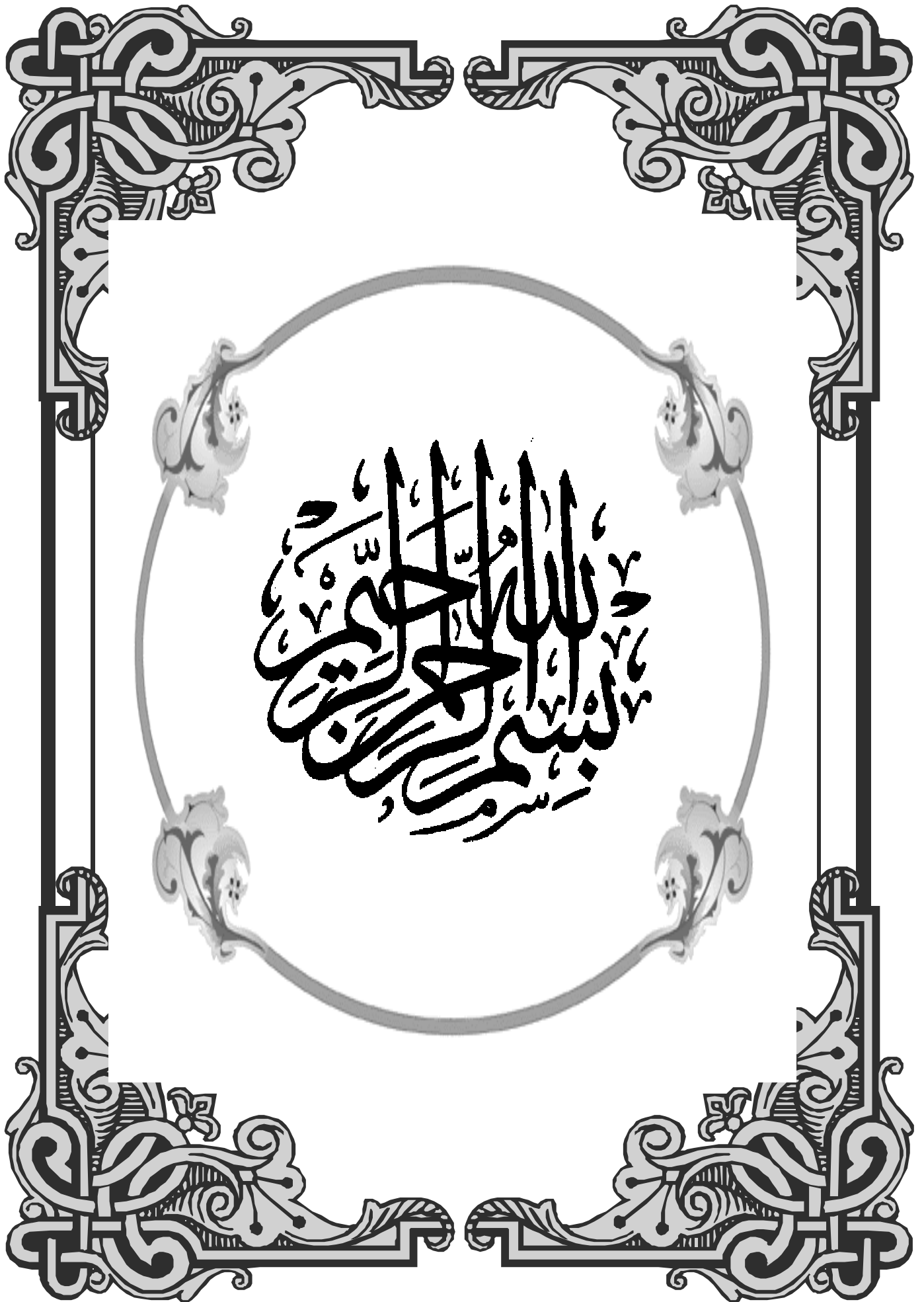
إعداد الطالب:

عبد الرحمان دحماني

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ بن صالح نوال	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ نعيمة سعدية	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د/ مزوز دليلة	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
أ.د/ يوسف العايب	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
د/ سليم حمدان	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
د/ جودي حمدي منصور	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021



# إهداء

فإلى الوالدين الكريمين -تغمدهما الله برحمته-

اللذين أمدّاني بما أراني

أن الخطأ مغالبة، وأنّ ليس للإنسان فيها إلا ما سعى. وإن بدا لنا منها، أحياناً،  
ما شدّ عن هذه القاعدة.

وبئس الحياة حياة يعيش المرء فيها كلاً - على مولاه.

وأنها آمال لأتحة، ما حيننا، "والفتى يسعى ويلهيه الأمل".

وإلى الأستاذة المشرفة الفاضلة الدكتورة نعيمة سعدية، أمدّ الله في عمرها وأسعد أيامها  
بكل خير.

وإلى شيوخنا وأساتذتنا، وكلّ من أمدّنا، ولو بدعوة بظهر الغيب، لعلها تكون قد عملت  
عملها في أنّ يكون البحث على الصورة التي هو عليها.

وإلى كلّ من له حقّ علينا فشدّ غلنا عنه بهوم البحث زمننا ليس بالقصير، والأسرة الكريمة  
في مقدمة من نعي.

إلى هؤلاء جميعاً هدي هذا العمل المتواضع.

والله نسأل التوفيق والسداد والأجر والثواب إنه سميع مجيب

# مقدمة

المقدمة وأهميتها:

دأب الباحثون على أن يصدّروا أعمالهم بمثل هذه المقدمات، التي استقرّ عليها البحث العلمي، بسماتها، حتّى لِيَتَعَدَّرَ علينا أن نتصوّر للبحث وجودًا من دون مقدّمة تتصدّره.

ولئن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على أهمية هذه المقدّمة، ومدى حاجة الباحث والمؤوّل معًا إليها. وحسبنا من أهميتها أنها تصّرف اهتمام القارئ أو المؤوّل إلى موضوع البحث، فتحصره في مجاله المقدرّ له، وتذلل ما قد يعترض من الصعاب، فتوضح ما يبدو غامضًا أو مستغلّفًا على الفهم، وتوجّه إلى القصد من أقرب سبيل.

وحتّى تؤدي المقدّمة هذه الوظيفة لأبدّ من أن تُدار على ما نحن ذاكروه ههنا:

فلا قيمة لبحث، كائنا ما كان، يفنقر إلى باعث يلفت إليه، ويبعث على النظر وإنشاء القول فيه. فقد استقرّ البحث العلمي - فيما استقر عليه من أدبياته - على حقيقة أن قيمة البحث إنما هي من قيمة الباعث وصحّته وجديّته ووجاهته. وهو ما يعني أن البواعث ليست سواء، وإن هي اشتركت في حاجة البحث إليها.

وليس شرطًا في الباعث أن يكون واحدًا، فقد تتعدّد البواعث وتتفاوت، من حيث

أهميّتها المستمدّة من مشروعيتها وجديّتها وغنائها.

وإذن، فلسنا، فيما نحن بسبيله، بدعا من غيرنا. فقد تعدّدت بواعث اختيار

موضوعنا هذا الموسوم بـ (المضمّر في "ديوان الشريف الرضي" - مقارنة تداولية).

من ذلك أن شعر هذا الشاعر "الفحل" ظلّ طيّ الإهمال بشهادة كثيرين، على أهمية هذا الشعر، وما انطوى عليه من قيم وأبعاد فنية وفكرية ووجدانية وتاريخية، نحن أحوج ما نكون إليها - للإبقاء على صلة الحاضر بالماضي وتقويتها - في يومنا هذا، الذي اضمحلّت فيه القيم والموروثات، وتماهت الحدود تحت وطأة عالم أحاديّ القطب، تقوده قوة جبارة عمياء، لا موضع فيه لفضيلة تُذكر. ولا خير في بحث لا يُراعى فيه ما يعود به على الأمة التي أنشئ فيها، من العوائد، إلى جانب الحقيقة العلمية المنشودة.

ومن هذه البواعث رجاءونا للإفادة من "المنهج التداولي" الذي هو منهج حديث بالنسبة إلينا على الأقل، بعدما أثبت جدواه في البحث العلمي واللساني منه على وجه الخصوص، عند الغربيين، حيث نشأ وترعرع. وكذا التَّحَقُّقُ من مدى مرونته وقدرته على استيعاب "الخطاب الشعري"، واستكناه ما ينطوي عليه من طاقة لا يستنفدها التأويل. وذلك على اعتبار أن الخطاب الشعري خطاب ذاتيَّ وجدانيَّ في المقام الأول. هذا من حيث المبدأ، وبصرف النظر عن تفصيل القول في موضوعات الشعر وأغراضه ومقاصده ومقاماته، التي بمقتضاها تتسع الذاتية أو تضيق.

وتبعاً لذلك يزيد حظُّ ما هو وجدانيَّ حتَّى لِيُعْطِيَ على الفكرة التي لا يخلو منها شعراً خلواً تاماً، أو أن تدعو الحاجة إلى الفكرة فيزيد اهتمام الشاعر بها على أنها مطلبه، ولكن إلى جانب ما هو وجداني والذي لا يكون الشعر شعراً إلا بقدر منه، على أن لا يقل ذلك القدر عن الحد الأدنى الذي لا بدَّ منه في كل شعر.

وليس بأقلَّ أهمية مما ذكرنا، اقتناعنا بأهمية الاستجابة للرغبة الملحة في الوقوف على مدى حاجة الخطاب الشعري إلى المضمير، ومسوغات الإضمار لدى الشاعر، وقدرته على التصرف في المضميرات في سياقات ومقامات الخطاب وأغراضه المختلفة، من دونما تعملٍ أو تعسفٍ أو إكراه.

وعلى كثرة البحوث والدراسات التي تمَّ إنجازها، عندنا حديثاً، في الموضوع، فإنها لم تتجاوز على الأرجح التأريخ للمنهج، والتبشير به على أنه فتح جديد في تحليل الخطاب، والتنظير له بما يتفق والخطاب العربي. إذ لكل خطاب أدبياته التي لا يحيد عنها؛ بحكم عوامل كثيرة، تخص اللغة والمجتمع ومقوماته وفلسفته في الحياة وقيمه التي يستوحي منها الأدباء تجاربهم.

وذلك لأن الأدب في جوهره إنَّ هو إلا «تعبيرٌ عن الحياة أو بعضها بعبارة جميلة»<sup>1</sup> كما قال أحمد أمين.

<sup>1</sup> - أحمد أمين، النقد الأدبي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط4، 1967، ج1، ص 17.

والشعر أحد قسمي الأدب، وإن شئنا قلنا هو أدب منظوم مقيد بقيود النظم التي بها يتميز عن النثر، فضلا عن مزايا أخرى لا يتسع المقام هنا لبسط القول فيها.

والشعر، كما يرى توفيق الحكيم، ليس تصويرا للحياة كما هي في صورتها الحرفية، بل هو انعكاس لها، وكما يتردد صداها في نفس الشاعر<sup>1</sup>. لذلك قلنا "يستوحي"، احترازا عن توهم استمداد الشاعر موضوعه من الحياة، أو اقتطاعه منها بحرْفِيته، ودون أن يُعمل فيه شاعريته.

ولنذكر من أعمال هؤلاء الذين عرضوا لـ"المضمر" في أعمالهم، "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب" لطالب سيد هاشم الطبطبائي. حيث بدأ حديثه عما يمكن تسميته بـ"الفعل المضمر" أو "الفعل غير المباشر" جليا، حين ميّز بين "الخبر والإنشاء"، استنادا إلى معيار الصدق والكذب، إذ رأى أن الجملة قد تأتي بصيغة الخبر، لكنها لا تُعدّ خبرية من حيث دلالتها التي يكون قد قصد إليها المتكلم، لعدم صلاحية الحكم عليها بالصدق أو الكذب. وإن فهي إنشائية.

وفي مجيء الإنشاء في صورة الخبر، إضمار. وهو في هذا يقتفي أثر أوستين، في تمييزه بين الجمل الإخبارية والجمل الإنشائية، على ما سنعرف لاحقا.

ومنها: "التداولية عند العلماء العرب - دراسة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي" لمسعود صحراوي. حيث عرض في عمله هذا لـ"المضمر" أو "الفعل غير المباشر" بصيغ مختلفة، فهو "المضمر" تارة، وتارة "الافتراض المسبق"، وثالثة "الاستلزام الحواري أو المحادثي". والحق أن "الاستلزام الحواري أو المحادثي" ليس هو المضمر عينه، بل هو آلية من آليات الإضمار. وأيا ما كان الأمر فإن المؤدّي واحد وإن اختلفت التسميات والصيغ.

ثم إن حديث صحراوي عن معيار الصدق والكذب، باعتباره أحد معايير التمييز بين الخبر والإنشاء، هو في الحقيقة حديث عن المضمر بوجه من الوجوه.

<sup>1</sup> - ينظر: توفيق الحكيم، فن الأدب، دار مصر للطباعة والنشر، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ص 201-202.

ومنها: "الخطاب اللساني العربي - هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد)" لبنعيسى عسو أزييط. والذي تناول فيه "المضمر" بأشكاله وصوره المختلفة، وبشيء من التفصيل.

ومنها: ما جاء في كتاب "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" لطفه عبد الرحمان. ففي كتابه هذا عرض للمضمر في عدة مواضع، من ذلك حديثه عن "الإضمار في الدليل الطبيعي"، و"الخاصية الاستلزامية لدلالة العبارة"، و"الخاصية الاستلزامية لدلالة الاقتضاء"، و"التواصل الإنساني والتعامل الأخلاقي"، وما إلى ذلك من المواضع التي تناول فيها المضمر.

والملاحظ أن طه عبد الرحمان في عمله هذا نحاً منحيً منطقياً، وإن لم يغفل ما هو لساني بالمرّة.

ومنها: "دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات" لشكري المبخوت. حيث ميز في عمله هذا بين العمليين: المباشر، وغير المباشر.

ومنها: بعض المقالات التي ضمّها بين دفتيه المجموع الموسوم بـ"التداوليات - علم استعمال اللغة"، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي.

ولنذكر من هذه المقالات "التأويل الدلالي - التداولي للمفوضات" لإدريس سرحان، و"تداوليات التأويل" لعبد السلام إسماعيلي علوي، و"تعديل القوة الإنجازية - دراسة في التحليل التداولي للخطاب" لمحمد العبد، و"مفهوم البراغماتية ونظرية المقام" لمنال النجار. وواضح أن هذا الذي ذكرنا من تلك الأعمال، التي قدّر لنا أن نقف عليها ونفيد منها، لا يمثل كلّ ما كتب في الموضوع عربياً. ذلك أن "المضمر" تداولياً، أوسع من أن تستوعبه دراسة أو مقارنة، فهو مبنوث في مَظان لا يأتي عليها الحصر، فضلاً عن أنه متعدّد المناحي. لكنها تمثل، في تقديرنا، أهمّ ما كتب في الموضوع، حديثاً، في اللسان العربي. ومن ثمّ فقد أفدنا منها كما أفدنا من غيرها، مما نحن آتون على ذكر بعضه إن شاء الله.



وربما كان مهمًّا أن نُعقِّب على هذه الأعمال التي ذكرنا في اللسان العربي، بأمرين هما من الأهمية بمكان:

الأول: أن أصحاب هذه الأعمال استندوا في الكثير منها، على ما كتبه الغربيون في الموضوع. من ذلك:

- "نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام" لأوستين، وهي مجموعة من المحاضرات. ولعلها أول محاولة جادة في "الفعل الكلامي". وفيها ميز أوستين بين الفعلين: الإخباري والإنشائي، حيث لاحظ «أن الكثير من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية ولا تصف مع ذلك أي شيء، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب»<sup>1</sup>. والشاهد في هذا أن في مجيء الإنشاء في صورة الخبر إضمارًا.

وبذلك يُعتبر عمل أوستين هذا خطوة أولى تُؤسِّس لتفصيل القول في الفعل "غير المباشر" لاحقًا عند سيرل، الذي توسع في "المقاصد" و"المواضعات" و"الاستدلال"، وكلها مما لا بد منه في عملية التأويل المفضية إلى "الفعل غير المباشر" في القول. وكذا عند غرايس الذي استهل حديثه عن "الفعل غير المباشر" بمقاله المنشور سنة 1975 تحت اسم "منطق المحادثة"، والذي أضاف فيه «مفهومين مهمين هما: الاستلزام الخطابي ومبدأ التعاون»<sup>2</sup>.

ومؤدّي ذلك «أن تأويل جملة ما غالبًا ما يتجاوز كثيرا الدلالة التي نعزوها إليها بالمواضعة»<sup>3</sup>.

تلك نظرة غرايس في تأويل القول أو الخطاب.

<sup>1</sup> - أن روبرول وجاك موشلار، التداولية اليوم - علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغموس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003، ص 64.

<sup>2</sup> - أن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 54.

<sup>3</sup> - ينظر: أن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 54.

**ومنها:** أي مما أنجزه الغربيون في موضوع المضمّر "المضمّر" لكاترين كيربرات أوريكيوني. الذي تناولت فيه المضمّر وآلياته بشيء من التفصيل، ناحية فيه منحى تداولياً محضاً.

الثاني: أن هذه الأعمال -في الأغلب الأعم- استمدت أمثلتها من حياة الناس المعتادة، ثم تُدوِّلت هذه الأمثلة حتى قتلها الاستعمال، فإذا هي مبتذلة أو تكاد تكون كذلك. **وننا أن نذكر** من تلك الأمثلة، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، قولهم: "هل تريد فنجاناً من القهوة؟" فيجيب المخاطب: "إنها تحول بيني وبين النوم"<sup>1</sup>.

**ومنها:** "أغلق النافذة" أو "لا تغلق النافذة"<sup>2</sup>. وغير هذا كثير يمكن الرجوع إليه في مظانه.

فهذا هو الشأن في أمثلة هؤلاء.

أما وأن يُنجز عملٌ يُقارَب فيه "المضمّر" في ديوان شاعر، على النحو الذي نحوناه في مقاربتنا هذه، أو في نصّ شعري مطوّل، يمثل الخطاب في كليّته، مقارنةً جادة، يبلغ فيها المؤوّل أبعد مدىّ في التأوّل، من دونما تعمل أو تعسّف أو إكراه، في حمل القول على ما يُحمل عليه -فإن ذلك ظلّ حلماً بعيد المنال.

ولا ينبغي أن يُفهم من قولنا هذا أننا نقصد إلى الغضّ من قيمة ما بُذل، أو ندّعي لأنفسنا ما لم يكن لغيرنا، بل المراد التنبيه على أن ما قُطِع من الخطى في هذه السبيل، لا

<sup>1</sup> - نفسه، ص 64.

وينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص 29.  
وينظر: إدريس سرحان، التأوّل الدلالي -التداولي للمفوضات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤوّل (مقال) ضمن كتاب: التداوليات-علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، ط1، 2011، ص181.

<sup>2</sup> - ينظر: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 31.

وينظر: بنعيسى عسو أزييط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري - (من التجريد إلى التوليد)، طبيعة المعنى المضمّر، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2012، ج1، ص34، ج2، ص 190.  
وينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأوّل (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 222.

يعدو أن يكون البداية، بما في البداية من التملل والنقص، وربما مجانية الصواب أحيانا. وأن المرجو كثير، والدرب محفوف وطويل، والله المستعان. وأما في تراثنا العربي، فقد اهتم النحاة وعلماء البلاغة بموضوع "المضمر" كل من جهته.

أما النحاة فقد تناولوه باسم الإضمار تارة، والحذف تارة أخرى، وإن كان الإضمار من مشمولات الحذف. وأما علماء البلاغة فالإضمار عندهم ضربٌ من الإيجاز. لذلك أدخلوه تحت اسم "الإيجاز بالحذف". كما تناولوه في المجاز والاستعارة والكناية .. الخ. على النحو الذي بيناه في البحث.

وهم في ذلك كله استندوا إلى الخطاب العربي نثرا وشعرا. وواضح أننا أفدنا من هذا الخطاب منظوما ومنثورا، وما انطوى عليه من ضروب الإضمار مما يتصل بموضوعنا.

أما الصعاب التي عادة ما يعرض لها الباحثون في مقدمات أعمالهم، فتكاد تكون قرينة البحث العلمي، فهي لا تتفك عنه بحال، في الأغلب الأعم، وإن هي اختلفت باختلاف الباحثين أنفسهم، وطبيعة موضوع البحث. بل إن التفاوت قد يكون في الموضوع الواحد بله الموضوعات المختلفة.

وهذا يعني، من جملة ما يعنيه، أن البحث العلمي ليس بالمطية الذلول التي يمتطيها من شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، ولكنه بطبيعته، حرّون، لا يسلس القيادة إلا بالقدر الكافي من الترويض والمعالجة والصبر. ذلك أن النفس أميل بطبيعتها إلى الأيسر والأقل كلفة. وهذا ما يفسر الحيرة والقلق وشكوى الصعاب لدى الباحثين. ومن هنا تتفاوت البحوث، فيأتي منها كل على قدر مؤهلاته، ونفاذ بصيرته، وهمته، وصبره وجلده. ولسنا في هذا استثناء من هؤلاء، فقد لقينا في عملنا هذا شيئا غير قليل من هذه الصعاب. من ذلك:

أ-تعدد وتداخل المعارف التي يحتاجها المؤول، بحكم أن الموضوع تداولي، يقوم على آلية التأويل، أساسا.

فموضوع كموضوعنا هذا يحتاج إلى قدر من الثقافة اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والأصولية والمنطقية، فضلا عن الثقافة العامة، لا سيما ما يمت منها إلى عملية التأويل بصلة من قريب. وهذا، لَعَمْرِي، ليس بالهين، الميسور على كل حال.

ب- ومن هذه الصعاب بعدُ العهد بيننا وبين لغة القدماء، ومنها لغة الرضي، وكذا لغة علماء البلاغة، وأصحاب المتون والحواشي القدامى من أمثال عبد القاهر الجرجاني والسكاكي وأصحاب شروح "التلخيص"-الذين اعتمدنا ما أمكن من آثارهم البلاغية في غير ما موضع من البحث، وهي لغة تتسم بالمتانة والجزالة والإيجاز، واللمحة الخاطفة ما دعت الحاجة إليها، ناهيك عن المجاز وضروب التعبير البلاغي الفاشية في أقوالهم شعرا ونثرا. وإذن، فهي لغة غريبة بالنسبة إلينا أو تكاد، نحن أبناء هذا الزمان، الذي أجلبت علينا فيه الحضارة الحديثة التي أظلتنا غوائلها -بخيلها ورجلها، فأفقدت اللغات القومية خصائصها الذاتية التي بها تفيد وتمتع وتباهي، وإن أغنتها باعتبارات غير الاعتبار الذي نعني هنا. فلانت جرّاء ذلك عريكةً هذه اللغات، ومنها لغتنا العربية، وأذعنت لمقتضى العصر، فبلغت حدّ الإسفاف. وما ذاك إلا لأنها حضارة، من أهم ما بدرتنا به السرعة والفهم والإفهام من أقرب سبيل، ولا تعبأ بالخصوصية، والمسحة الفنية الأدبية، التي من مقتضياتها أن تسمو اللغة إلى الحد الذي يسمح بتمييز لغة الأديب شاعرا كان أو ناثرا، عن سواه.

وحتى لاح لنا بمقتضى هذا الإسفاف أن لغة الرضي ومن إليه من فحول شعراء العربية في عصورها الزاهية، هي اليوم تحتاج بحق إلى أن تترجم إلى لغة زماننا هذا الهيئة اللينة، التي هي في عمومها أقرب إلى لغة الصحف اليومية، على حد تعبير طه حسين. وبذلك انحصر الغرض من اللغة في أن تفيد لا أن تمتع، وغاب عنا أن المتعة لا تلغي الفائدة، ولكن لكل موضع لا يغني عنه فيه سواه.

قدّرنا في البحث أن يُجيب عن جملة من التساؤلات، منها ما يتعلق بالمنهج التداولي نفسه، ومنها ما يتعلق بالمدونة، ومنها ما يتعلق بالمضمر الذي عليه المدار.

وإذن، فقد تساءلنا-وحق لنا أن نتساءل-:

إلى أي مدى يمكن أن يُسعفنا المنهج التداولي في تأويل الخطاب الشعري؟ وما حاجتنا في هذا الخطاب حتى نكلّف أنفسنا عناء وتبعة تأويله؟

ولم وقع الاختيار على شعر الرضيّ دون سواه من أشعار فحول الشعر العربي؟

وما نصيب الأفكار والمعاني، والقيم، والتاريخ، والشاعرية، في شعر هذا الشاعر؟ وأي قيمة للإضمار في الخطاب أيّا كان نوعه، وفي الخطاب الشعري منه على وجه الخصوص؟

وما الباعث على أن يُضمّر الشاعر حيث أضمّر؟ وما مبلّغ الرضيّ من ذلك في شعره؟ وأدرنا البحث على مقدمة، ومدخل عام، وثلاثة أبواب، وخاتمة. ثم أتينا على ذكر قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدناها، فالفهرسة.

المقدمة: وهي هذه التي نحن بصدددها، بسماتها المعهودة في البحث العلمي، والتي عادة ما يؤتى فيها على ذكر الموضوع، والباعث عليه، وأهم الدراسات التي تناولته ... الخ.

### المدخل العام:

وفيه ذكرنا ما دعت الحاجة إلى ذكره من المفاهيم، حيث أبنا عن مدى الحاجة إلى اللغة باعتبارها الأداة التي لا تقوم قائمة الاجتماع البشري الذي هو ضرورة لا محيد عنها، إلا بها للتواصل والإعراب عن الحاجات.

ثم عرضنا لكل من "التداولية" و"الخطاب"، و"السياق" و"الإضمار". وهي مفاهيم متداخلة، يتعذر النظر في كل منها على حدة وبمعزل عن بقية المفاهيم. وأنهينا القول في المدخل بترجمة حياة الرضي وعوامل نبوغه.

الباب الأول: وينطوي على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الاقتضاء.

وطأنًا للاقتضاء بتوطئة عرضنا فيها لمفهوم "الاقتضاء"، ووجه الإضمار فيه. وأوردنا لذلك شواهد من الديوان، حاولنا فيها تعيين "المضمر" الذي هو "المقتضى".

الفصل الثاني: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة.

وكان الشأن فيهما شأن الاقتضاء، حيث عرضنا لهذين المفهومين بقدر الحاجة، وأوردنا شواهد من الديوان، ووقفنا فيها على المفهومين باعتبارهما بعض أوجه الإضمار. الفصل الثالث: الإضمار النحوي.

وفيه أتينا بعد توطئة عرضنا فيها لمفهوم الإضمار النحوي ودليله - على جملة من الشواهد، عيّنًا في كلّ منها ما أضمر لدليل من اللفظ دلّ عليه.

الباب الثاني: وطويناه على مدخل وثلاثة فصول:

المدخل:

وتناولنا فيه "الفعل غير المباشر" الذي هو ضرب من المضمرات بوجه عام. وربما كان أكثرها ورودًا في الخطاب، وتداولًا في البحوث والمقاربات اللسانية المعاصرة، لا سيما عند التداوليين.

الفصل الأول: الأمر والنهي.

حيث صدرنا الفصل بتوطئة عرضنا فيها للأمر والنهي، من حيث المفهوم والدلالة المعدول إليها بهاتين الصيغتين عن الدلالة الأصلية. وأوردنا من شواهد هذه الدلالة المضمرة في الديوان ما اتسع له المقام.

الفصل الثاني: الاستفهام

ووطأنًا له بتوطئة، عرضنا فيها للاستفهام من حيث مفهومه، وأدواته، ودلالاته الأصلية، وما عدل به من هذه الأدوات عن الدلالة الأصلية إلى دلالات فرعية مضمرة.

وأوردنا من الديوان شواهد لذلك، حاولنا الوقوف في كلٍّ منها على الدلالة الفرعية المضمرة التي يكون قد قصد إليها الشاعر في القول.

### الفصل الثالث: النداء

ووطأنا له بتوطئة، تناولنا فيها مفهوم النداء، وأدواته، والدلالات التي يمكن أن يُعدّل إليها بهذه الأدوات عن الدلالة الأصلية. وأوردنا لذلك ما أمكن إيرادها من الشواهد في الديوان. حاولنا الوقوف في كلٍّ منها على دلالة النداء الفرعية المضمرة المعدول إليها، والتي يُرجح أن يكون قد قصد إليها الشاعر قصداً.

### الباب الثالث: وأدرجنا تحته فصلين:

#### الفصل الأول: الاستعارة.

وطأنا في المستهل للاستعارة انطلاقاً من "البيان"، باعتبارها مسلكاً من مسالكة في الخطاب. ثم عرضنا للاستعارة من حيث مفهومها، أنواعها ... الخ، بما يُهيئ للوقوف عليها في الديوان. وأوردنا من شواهد ما اتسع له المقام، وحاولنا الوقوف على "المضمّر"، الذي هو المشبه المطوي ذكره في التصريحية، والمشبه به في المكنية، فيما أوردنا من الشواهد.

#### الفصل الثاني: الكناية والمجاز.

وفيه ووطأنا لكل من الكناية، والمجاز بنوعيه: المرسل، والعقلي، بقدر ما يهيئ للوقوف على المضمّر في البيت أو الشاهد. وأوردنا من الشواهد في الديوان ما اتسع المقام لإيرادها، وحاولنا الوقوف على "المضمّر" في كل من هذه الشواهد.

وأنهينا المقدمة بنسب المصادر والمراجع المعتمدة في البحث مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

ثم أعقبناها بالفهرسة.

المنهج المعتمد:

واضح أن طبيعة البحث اقتضت المنهج الوصفي التحليلي في الأغلب الأعم، بحكم أن الإجراء يمثل الجزء الأكبر والأهم في موضوع البحث. وما عداه فهو تابع له. هذا، ولئن وُفقنا في عملنا هذا فمن الله وحده وتوفيقه ابتداءً وانتهاءً، ومن غير حول منا ولا قوة ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾. هود/88. ثم من دأب الأساتذة المشرفة الفاضلة الدكتورة نعيمة سعدية-جزاها الله خير الجزاء وأوفاه- على العناية وجدية المتابعة وحسن التوجيه.

وما كان من نقص فهو من النقص فينا نحن بني آدم، فإن النقص فينا لوارد، لا محالة، وإن لم نقصر، وأن لا سبيل إلى الكمال. وماذا علينا بعد أن كنا قد بذلنا ما في الوسع؟ وعزأؤنا من كل عيب أو نقص السعي بجد واجتهاد نحو الأحسن والأفضل في كل مراحل البحث.

ولم يرغب عن الذهن -ونحن نشق دروب البحث ومسالكه الملتوية، ونجوب سهوله وحزونه- قول أبي الطيب المتنبّي:

وَلَمْ أَرَ فِي عِيُوبِ النَّاسِ شَيْئًا \*\*\* كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّمَامِ



# مدخل عام

من الاجتماع البشري فاللغة باعتبارها أداة للتواصل  
إلى المضمرة فترجمة حياة الرضي وعوامل نبوغه

## 1- الاجتماع البشري ضرورة لا محيد عنها:

لا جرم أن حياة الإنسان، باعتباره عضوا فاعلا في أبناء جنسه، إنما تقوم، في جوهرها، على تبادل المنافع ودرء المفسد ورد العدوان. وذلك يقتضي التعاون بين الأفراد والجماعات، كل بما عنده ومن موقعه، ولا يغني أحدهم عن الآخر في موضعه الذي هو فيه<sup>1</sup>:

وَالنَّاسُ بِالنَّاسِ مِنْ حَضْرٍ وَبَادِيَةٍ \*\*\* بَعْضٌ لِبَعْضٍ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرُوا، خَدَمٌ  
وَكُلُّ عَضْوٍ لِأَمْرٍ مَا يُمَارِسُهُ \*\*\* لَا مَشْيَ بِالْكَفِّ بَلْ تَمَشِّي بِكَ الْقَدَمُ

فمن ابتغى في عضو أن يؤدي وظيفة هي ليست له كان كمن رام المشي على الكف بدل القدم.

وقد أفاض ابن خلدون في "المقدمة" في بيان حاجة الناس بعضهم لبعض، وأن الحياة من دون التعاون وشد البعض على يد البعض لتبادل المنافع ودرء المفسد ودفع العدوان- متعذرة، حيث عقد لإجلاء هذه الحقيقة تحت ما أسماه بـ"العمران البشري"<sup>2</sup>، جملة من المقدمات، نجتزئ منها بقوله في المقدمة الأولى:- «... الأولى: في أن الاجتماع الإنساني ضروري. ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: "الإنسان مدني بالطبع"، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران<sup>3</sup>. ويدخل في قوله: "ضروري" ما لا تقوم الحياة إلا به من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن ودرء المفسد ورد العدوان، كما قال أيضا: «... وما لم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت ولا غذاء، ولا تتم حياته، لما ركّبه

<sup>1</sup> - أبو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري، ديوان لزوم ما لا يلزم، تقديم وشرح وفهرست وحيد كبابة وحسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2009، مج2، ص 326.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن خلدون، المقدمة- تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط3، 1967، مج1، ص 69.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

الله تعالى عليه من الحاجة إلى الغذاء في حياته، ولا يحصل له أيضا دفاع عن نفسه لفقدان السلاح فيكون فريسة للحيوانات، ويعاجله الهلاك عن مدى حياته، ويبطل نوع البشر<sup>1</sup>.  
ثم يُعقِبُ هذا الذي ذكر بقوله: « وإذا كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه. فإذن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أَرَادَهُ اللهُ باعتماد العالم بهم واستخلافه<sup>2</sup> ».

## 2- وظيفة اللغة الأولى التواصل:

والتعاون بين الأفراد والجماعات على هذا النحو ولتلك الغاية التي ذكر، إنما يتحقق بالتواصل بشقيه: العفوي التلقائي الذي هو استجابة لدوافع بيولوجية ونفسية، لا سلطان للإنسان عليها. والمقصود، وهو من عمل العقل الذي يدبّر ويقدر ويوجّه. ولئن تعددت قنوات التواصل وتشعبت بتعدد الحاجات وتشعبها، فإن التواصل اللغوي المقصود يبقى هو الوظيفة الأولى للألسنة الطبيعية « ولعل من نافلة القول أن نعيد ما سبقنا إلى التأكيد عليه العديداً من الداليين والتداوليين، وهو أن الوظيفة الأولى للألسنة الطبيعية هي التواصل، والتواصل الذي نعنيه هو التواصل القصدي، أو بعبارة أدق التواصل التقاصدي أي الذي يتحقق فيه القصد من الجهتين "جهة المتكلم وجهة المخاطب"<sup>3</sup> ».

ويُفهم من تقييد التواصل بـ " القصد " أن التواصل غير المقصود لا يُعتدُّ به، ولا يُعدُّ كلاماً ولا خطاباً في الاصطلاح « فعائد الكلام لا يسمى متكلماً إلا إذا كان قاصداً التوجه

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المرجع السابق، ص 71.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - إدريس سرحان، التأويل الدالي-التداولي للمفوضات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات- علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2011، ص124.

بكلامه إلى مخاطب، ومنتقي الكلام لا يسمى مخاطبا إلا إذا كان قاصدا التوجه بسمعه إلى المتكلم»<sup>1</sup>.

فالتواصل، إذن، هو الوظيفة الأولى الأساس للغة، وبقية الوظائف كالتمثيل والتعبير والاستدعاء<sup>2</sup>، فروع عن هذه الوظيفة الأساس، إذ كل منها، عند التحقيق، لا يعدو أن يكون ضربا من التواصل على نحو ما<sup>3</sup>.

والحديث عن التواصل اللغوي القصدي يحيننا بالضرورة على " التداولية " و " الخطاب " في آن، بحكم أن « تداولية الخطاب تتأسس على فكرة القصد المزدوج الذي يحمله الملفوظ بوصفه فعلا تمريريا»<sup>4</sup> فيما يرى جون سيرل.

ويعنى بالقصد المزدوج الدلالة الحرفية للجملة أو العمل القولي « ... أن القول في تقديرنا يحمل بدلالته الحرفية قصده»<sup>5</sup> وإلا لما استحق أن يُعدَّ فعلا كلاميا أو لغويا، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الدلالة الحرفية قد لا تكون هي قصد المتكلم الذي يرمى إليه في القول. وعندئذ يتعين تأويل القول بالوقوف على المقصود، استنادا إلى سلسلة من الاستدلالات التي لاغنى للمؤول عنها في مثل هذه الحال<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - إدريس سرحان، المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup> - ينظر: كارل أوتو آبل، التفكير مع هابرماز ضد هابرماز، ترجمة وتقديم عمر مهيبيل، منشورات الاختلاف، ط1، ص64.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط2013، ص 22.

<sup>4</sup> - عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة - مقارنة حاجية للخطاب الفلسفي، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط1، 2009، ص71.

<sup>5</sup> - شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010، ص 48.

<sup>6</sup> - ينظر: آن روبرول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2003، ص 62، 63، 64، 262.

وإذن، فنحن « أمام قصدين: أحدهما موسوم لغويا والآخر مستدل عليه مقاميا »<sup>1</sup> والقصد لا ينفك عن الفعل الكلامي أو اللغوي<sup>2</sup>، سواء أكان مباشرا أم غير مباشر. و الفعل المباشر هو الذي يُكتَفَى للوقوف على القصد فيه بالدلالة الحرفية للقول<sup>3</sup>. أي أن القائل في الفعل المباشر يريد ما دل عليه القول بحرفيته ولا يحتاج إلى آلية استدلالية من خارج اللغة<sup>4</sup>. وأما الفعل غير المباشر فهو الفعل الذي لا يستند فيه على الدلالة الحرفية للقول فحسب، بل لا بد من تشغيل الآلية الاستدلالية، وبالاستناد إلى القول نفسه وانطلاقا منه<sup>5</sup>. أي «استنادا إلى المعارف اللغوية وغير اللغوية المشتركة وإلى قدرات على الاستدلال وقدرات عقلانية وبالتعويل على مبدأ التعاون»<sup>6</sup> والاستدلال في عمومه «هو كل قضية ضمنية يمكن استخلاصها من قول أو استخلاص نتيجة من محتواها الحرفي بالتأليف بين معطيات متنوعة (من خارج القول ومن داخله)»<sup>7</sup>.

والاستدلال عملية « تهدف إلى التوصل إلى قصد القائل »<sup>8</sup>.

وبحكم أن مدار البحث على المضمرة، كان لابد أن نعرض لكل من " التداولية " و"الخطاب"، لصلة المضمرة بهما على ما سنوضحه لاحقا.

<sup>1</sup> - شكري المبخوت، المرجع السابق، ص48.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 46، 47، 48، 49.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 12، 48، 49.

وينظر: آن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 267، 268.

<sup>4</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 48.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 48، 49.

وينظر: آن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 60، 267، 268.

<sup>6</sup> - آن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 268.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 262.

<sup>8</sup> - نفسه، ص 63.

### 3 - مفهوم التداولية:

لا عجب أن يقال في " التداولية " ما قيل فيها أول ما ظهرت عند الغربيين، إذ كل جديد في بدايته يلوح في دنيا الناس، يقابل لا محالة بالانتقاد، وربما بالتندر والإنكار بالمرّة. والمرء على

ما تعود كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ دَهْرِهِ مَا تَعَوَّدَا \*\*\* وَعَادَةُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطَّعْنُ فِي العِدَا

ولعلّه من قول الحطيئة<sup>2</sup>:

جَارٍ عَلَى مَا عَوَّدُوهُ وَإِنَّهُمْ \*\*\* عَلَى عَادَةِ وَالْمَرْءُ مِمَّا تَعَوَّدَا

ومن هنا وُصِفَت " التداولية " أول الأمر بأنها "سلة مهملات"<sup>3</sup>. وللتخفيف من هذه التسمية القادحة الجارحة التي وصفت بها اللغة العادية في الاستعمال، ارتأت "كاترين كوبري أوركيوني" أن تصف هذا التوجه في استعمال اللغة العادية بأنه يشبه « مأوى إسباني للسائيات قابل لأن يستقبل في فضاءه مختلف الإشكالات الأكثر أو الأقل اختلاطاً »<sup>4</sup>. ويفهم من قولها هذا أمران:

الأول: الإقرار بما قيل في اللغة العادية من أنها خليط فيه الغث والسمين.

---

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبط وتصحيح وفهرسة مصطفى السقا وآخرين، دار لمعرفة، بيروت-لبنان، ط 1978، ج1، ص 281.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العنابي، دار الأمان - الرباط، ط1، 2010، ص 23.

<sup>4</sup> وينظر: إدريس مقبول، الأسس الأبتيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبيويه، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2007، ص 265، 266.

<sup>4</sup> - إدريس مقبول، المرجع السابق، ص 266.

الثاني: قابلية هذا الخليط للفرز والمناقشة والتصنيف ابتغاء الانتفاع به<sup>1</sup>. وهو ما حدث بالفعل بعد أن تجاوزت " التداولية " مرحلة التملل والتشكيك في قدرتها على استيعابها لحاجات الناس في حياتهم اليومية. وإذن فقد نالت التداولية مكانتها بعد أن غير فلاسفة اللغة من أمثال فتجنشتين في مرحلته المتأخرة التي يمثلها كتابه " بحوث فلسفية "، ورايل في كتابه " مفهوم العقل " وأوستين في " بحوث أهمها محاضراته " - وجهة اهتمامهم في النظر إلى اللغة، من لغة المنطق الاصطناعية إلى اللغة الطبيعية العادية<sup>2</sup>. وبعد أن أيقن من أيقن من رواد هذا التوجه الآخذ باللغة العادية من أن « الصياغة الصورية للقضايا، كما استقرت عليه في المنطق الرمزي الحديث »<sup>3</sup> لم تعد قادرة على أن تفي بالغرض الذي يفترض أن تكون قد وُجِدَتْ من أجله اللغات، وهو غرض التواصل بمعناه الواسع، كما قال ابن خلدون - فضلا عما أورده من قبل-: « ومثل ما يذكر في أصول الفقه في باب إثبات اللغات، أن الناس محتاجون إلى العبارة على المقاصد بطبيعة التعاون والاجتماع، وتبيان العبارات أخف »<sup>4</sup>. فالحاجة إلى التواصل تمليها الحاجة إلى التعاون. والتواصل اللغوي المعبر عنه بالعبارة، أرقى أنواع التواصل، كما أسلفنا. ومن أن اللغة الاصطناعية غدت عاجزة عن أن « تفسر على ضوءها التركيبات اللغوية المتداولة في اللغات الطبيعية »<sup>5</sup>. لاسيما وأن اللغة الطبيعية

---

<sup>1</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، ما التداوليات (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 17، 18. وينظر: محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية - دراسة في التحليل التداولي للخطاب (مقال)، ضمن كتاب التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 307، 308.

<sup>2</sup> - ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت - الكويت، ط1994، ص 1، 2.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 1.

<sup>4</sup> - ابن خلدون، المرجع السابق، ص 64.

<sup>5</sup> - طالب سيد هاشم الطبطبائي، المرجع السابق، ص 1.

تتسم بالغموض أصلاً<sup>1</sup>، وهو ما يعني عدم كفاية اللغة الاصطناعية حين يُدعى أنها قادرة على أن « تُفسَّرَ على ضوءها التركيبات اللغوية المتداولة في اللغات الطبيعية »<sup>2</sup>.

إن هذا التوجه الجديد المتمثل في الاستعمال التداولي للغة ما لبث أن حاز لنفسه حيزاً معتبراً في الدراسات اللغوية، وحمل منكريه على الإقرار بجديته وجدواه في الخطابات اليومية التي لا تتسق حياة الناس من دونها. وقد اختلف المعنيون بالبحث التداولي في " مفهوم التداولية" اختلافاً يضيق ويتسع. ومرد هذا الاختلاف في تقديرنا إلى عوامل، لعل أهمها عاملان:

الأول: اتساع مجال البحث التداولي وتعدده باتساع دائرة الحاجة إلى الخطاب التداولي، لِيَسع دُنيا الناس على اختلاف مآربهم فيها.

الثاني: استمداد التداولية من حقول معرفية شتى<sup>3</sup>، منها الفلسفة التحليلية<sup>4</sup>، وفلسفة اللغة العادية<sup>5</sup>، واللسانيات<sup>6</sup>، وعلم النفس المعرفي، وعلوم الاتصال، وعلم الاجتماع<sup>7</sup>، والخطاب باعتباره فعلاً كلامياً نهض عليه الفعل التداولي<sup>8</sup>، والاستدلال بشقيه: المنطقي والمحدثي<sup>9</sup>. وليس أدل على حاجة " التداولية " إلى هذه المعارف وغيرها مما لم يتسع المقام لذكره، من

<sup>1</sup> - ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، المرجع السابق، ص 1.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني

العربي(مقال)، ضمن كتاب: التداولية - علم استعمال اللغة، ص 16.

<sup>4</sup> - ينظر، نفسه، ص 17، 18.

<sup>5</sup> - ينظر: عبد السلام اسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 17.

<sup>6</sup> - ينظر، مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 15.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 27، 28.

<sup>8</sup> - ينظر: فان دايك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا

الشرق، ط 2000، ص 275، 276.

<sup>9</sup> - ينظر: آن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 54 وما بعدها، 62، 262.



اشترطهم في المؤول للخطاب " الكفاءةَ التداولية "1، التي تقتضي جملة من الكفاءات، منها الكفاءة السياقية، والكفاءة الموسوعية، والكفاءة الاستدلالية2. وهي جميعها تستند إلى الكفاءة اللسانية3.

وهذه الكفاءات متناغمة في الخطاب المستهدف. وكلما كانت أكثر تناغما وانسجاما كان المؤول أقرب إلى قصد المتكلم في خطابه.

ولعلَّ أول تعريف للتداولية تعريف "شارلز موريس" الذي جاء في مقال له « كتبه في موسوعة علمية بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة »4 سنة 19385. ففي مقاله هذا نظر إلى اللغة على أنها ثلاثة أقسام:

علم التركيب: وهو علم يُعنى بالعلاقة بين العلامات6.

علم الدلالة: وهو علم يُعنى بالدلالة الحاصلة من ائتلاف عناصر التركيب فيما بينها، المرتبة وفق القواعد النحوية النازمة لها7.

وأما القسم الثالث فيتمثل في "التداولية" التي تعنى «بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها»8.

ويؤخذ من تعريف موريس هذا للتداولية أنه تعريف سيميائي تداولي في آن. فهو سيميائي على اعتبار أن علم العلامات الذي هو "السيمولوجيا" يعرف بأنه يدرس « حياة

1- ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 217.

2- ينظر: نفسه، ص 217، 218، 219.

3- ينظر، نفسه، ص 216، 217.

4- آن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 29.

5- ينظر، نفسه، ص نفسها.

6- ينظر: نفسه، ص نفسها.

7- ينظر: نفسه، ص نفسها.

8- ينظر: نفسه، ص نفسها.

العلامات في كنف الحياة الاجتماعية<sup>1</sup>. فالسيمولوجيا علم يعنى بدراسة وتأويل العلامات في سياقها الاجتماعي التواصلي<sup>2</sup>. والعلامة ليست لسانية فحسب، بل تتسع لتشمل كل أداة ذات دلالة في سياقها الاجتماعي. وعذر موريس في حمل التداولية على العلاماتية أو السيمولوجيا، الملايسة بينهما، فكلاهما يمتح من معارف متعددة<sup>3</sup>، وكلاهما يسعى إلى التواصل الذي حياة العلامة في سياقها الاجتماعي الحاجي.

والحق أن محاولة موريس في اتجاه مفهوم تداولي للعلامة كهذا الذي سبق، لم تكن المحاولة الأولى، بل سبقه في ذلك الفيلسوف المنطقي " بيرس " بما يمكن اعتباره تمهيدا لما عرف لاحقا بـ " التداولية"<sup>4</sup>. وذلك حين أخذ بمبدأ التأويل الذي أخذ به التداوليون على أنه آلية تداولية معتمدة في تأويل الخطاب للوقوف على مقاصده المحتملة<sup>5</sup>.

بيد أن بيرس ذهب في التأويل بعيدا، فهو القائل بـ «السيميزيس اللامتاهية»<sup>6</sup>. فالعلامة عنده « شيء يحدد شيئا آخر (مؤوله) لكي يحيل على موضوع ما. ويقوم المؤول من جهته بالإحالة على الموضوع بنفس طريقة الإحالة الأولى. وهكذا سيصبح المؤول علامة إلى ما لا نهاية. وإذا توقفت سلسلة المؤولات هذه عند حد، فلن تصل العلامة إلى حالتها

---

<sup>1</sup> - برنار توسان، ماهي السيمولوجيا، ترجمة محمد نظيف، أفريقيا الشرق، ط2، ص 9.

<sup>2</sup> - ينظر: جان ماري سشايفر، العلاماتية، ترجمة منذر عياشي، ضمن كتاب: العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2004، ص 13، 14، 22. وينظر: برنار توسان، المرجع السابق، ص 9، 10.

وينظر: وائل بركات، السيمولوجيا بقراءة رولان بارت، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 2، 2002، ص 57.

<sup>3</sup> - ينظر: وائل بركات، المرجع السابق، ص 59.

<sup>4</sup> - ينظر: جان ماري سشايفر، المرجع السابق، ص 15، 16، 22.

<sup>5</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأويل (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات- علم استعمال اللغة، ص 202 وما بعدها.

وينظر: إدريس سرحان، المرجع السابق، ص 124 وما بعدها.

<sup>6</sup> - أومبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ص 119، 125.

المثلى»<sup>1</sup>. وحمل رأي بيرس هذا على مدلوله الحرفي ينتهي بنا إلى الحكم عليه بلا معقوليته، وبعبارة أدق عبثيته، لعدم استقامة دائرية أو حلزونية التأويل، وبعده عن مقصد منشئ الخطاب. إذ لا بد للمؤول من قطع سلسلة التأويل في نقطة ما يترجح لديه عندها مقصد من المقاصد المحتملة. وهذه الحقيقة هي التي حملت "إيكو" على أن يتجاهل مدلول قول "بيرس" الحرفي فيما ذهب إليه من القول بـ "لا نهائية التأويل". وإن شئنا قلنا رباً به إشفافاً عليه، وهو ما دل عليه قوله: « وحاولت في أثناء حضوري لمؤتمر بيرس الدولي بجامعة هارفارد (سبتمبر 1989) توضيح أن فكرة التطبيق السيميائي اللانهائي لا تؤدي بنا إلى الاستنتاج بأنه ليس للتأويل معايير. فالقول بأن التأويل (باعتباره الملمح الأساسي للتطبيق السيميائي) لا محدود من الوجهة الإمكانية لا يعني أن التأويل لا يملك موضوعاً، وأنه يجري جريان النهر لا لشيء سوى ذاته»<sup>2</sup>.

إن التأويل - والحال ما ذكرنا - لَكَمَا قال بنكراد: «فالدلالات كثيرة متنوعة، إلا أنها تتمنّع ولا تسلم نفسها لأول عابر سبيل. إن الدلالة أسرار وكل سر يحيل على سر، وقد لا يكون السر الأخير سوى لحظة توهم الذات بأنها استقرت على دلالة بعينها»<sup>3</sup>. وإذا لم يكن من التأويل بدءٌ، بدافع الحاجة، حاجة المتكلم والمؤول - فعلى المؤول أن يتحرى قصد المتكلم استناداً إلى كفاءته التداولية التي تقتضي تسخير جملة من الكفاءات: الكفاءة السياقية، والكفاءة الموسوعية، والكفاءة الاستدلالية<sup>4</sup>. وكل هذه الكفاءات تنهض على

<sup>1</sup> - أومبرتو إيكو، المرجع السابق، ص 128.

<sup>2</sup> - أومبرتو إيكو، التأويل والتأويل المفرط، ترجمة ناصر الحلواني، مركز الإنماء الحضاري، ص 32.

<sup>3</sup> - سعيد بنكراد، السيميائيات والتأويل - مدخل لسيميائيات ش. س. بورس، المركز الثقافي العربي، ص 33.

<sup>4</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 217، 218، 219.

الكفاءة اللسانية وانطلاقاً منها<sup>1</sup>. وذلك يعني أن العاصم من الانزلاق في متاهة التأويلات اللامتناهية، مراعاة المؤول مشروعية التأويل<sup>2</sup> وحدوده وضوابطه<sup>3</sup> استناداً إلى ما ذكرنا. يتبين لنا مما سبق أن التداولية والعلاماتية يلتقيان في أكثر من مشترك، وفي مقدمة المشتركات التي يلتقيان فيها التأويل الذي هو آلية تداولية بقدر ما هو آلية سيميائية لا غنى للمشتغل بالعلاماتية (السيمولوجيا) عنها<sup>4</sup>. وإن اختلف النسق، إذ هو اللغة اللسانية في التداولية، وهو أوسع من ذلك في العلاماتية. وهذه المشتركات تنبئ عن تداخل المعارف والحقول الدلالية واستمداها بعضها من بعض.

ومن هنا يأتي تعدد المفاهيم، كما هي الحال في التداولية، إذ رصدوا لها - بعد المحاولات الأولى التي سبقت هذه المفاهيم عند كل من "بيرس" و"موريس" وغيرهما - أكثر من مفهوم<sup>5</sup>، نذكر منها قولهم في التداولية: «... أنها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتتنظر في الرسميات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي»<sup>6</sup>. وهذا المفهوم يجمع بين عناصر هي من صلب الخطاب التداولي وجوهره وهذه العناصر هي: اللغة، والخطاب، والطابع التخاطبي. أما اللغة فهي نسق لساني يختلف عن الكثير من أنساق التواصل الإنساني، تحكمها ضوابط معجمية وصرفية وتركيبية لا بد منها في بناء فعل القول<sup>7</sup>. وأما الخطاب فهو كائن ينشأ من انتظام عناصر لا بد منها في تكوينه، فهو ينهض على عناصر لسانية وغير

<sup>1</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 216، 217.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 204، 213، 214.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 233، 234، 235.

وينظر: إدريس سرحان، المرجع السابق، ص 137.

<sup>4</sup> - ينظر: أومبرتو إيكو، المرجع السابق، ص 32.

<sup>5</sup> - ينظر: جورج يول، المرجع السابق، ص 19، 20.

وينظر: فيليب بلانشيه، المرجع السابق، ص 18، 19.

وينظر: إدريس مقبول، المرجع السابق، 263، 264، 265.

<sup>6</sup> - فيليب بلانشيه، المرجع السابق، 18، 19.

<sup>7</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 22.

لسانية. وكل خطاب محكوم بسياقه، فهو لا ينفك عنه بحال. والسياق كما عرفه فان دايك هو « اتجاه مجرى الأحداث »<sup>1</sup>، وأنه يوصف بالديناميكية ، لأنه هو الذي يحرك الأحداث، ويصل اللاحق منها بالسابق، إلى أن يوفي بها إلى منتهاها<sup>2</sup>. وأحداث الخطاب إنما تنتهي باستبانة المؤول المقصد الذي يترجح لديه أنه مقصود المتكلم، دون سواه من المقاصد التي قد يحتملها الخطاب. وأحداث الخطاب ومداليه عادة ما تكتنفها - بحكم طبيعة الخطاب نفسه- ملابساتٌ شتى، تتسع دائرتها وتضييق لأسباب كثيرة، تخص عناصر الخطاب ومكوناته. فالسياق بهذا المعنى هو الذي يضيف على الخطاب طابعه التخاطبي، كما جاء في التعريف الذي نحن بصدده. والجدير بالذكر أن هذه المفاهيم، وإن اختلف أصحابها في التعبير عنها، فإنها، عند التحقيق، واحدةٌ في جوهرها ومؤداها.

#### 4- الخطاب :

وقد اختلف الدارسون في مفهوم الخطاب اختلافهم في الكثير من المفاهيم. وقد أشار "المتوكل" إلى هذا الاختلاف في قوله: « إن مفهوم الخطاب لم يحظ لحد الآن، فيما نعلم، على كثرة استعماله، بتعريف شافٍ قارٍ »<sup>3</sup>. ومرد هذا الاختلاف في تقديرنا إلى عوامل، منهاصلة الخطاب المباشرة بحياة الناس، باعتباره تعبيراً عن المقاصد والحاجات، وحاجات الناس ومقاصدهم غير متناهية، فضلاً عن أنها متواجشة. وكل ذلك واقع ضمن الوظيفة الأساسية للغة أو الخطاب، والتي هي التواصل بمفهومه الواسع الذي يغطي الحياة كلها. وما تفرع عن هذه الوظيفة (التواصل) فهو تبع لها وفرع عنها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فان دايك، المرجع السابق، ص 258.

<sup>2</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 224، 232، 233.

<sup>3</sup> - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان - الرباط، ط1، 2013، ص 484. وينظر: عمر بلخير، مقالات في التداولية و الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة- تيزي وزو، ص9، 10.

<sup>4</sup> - ينظر: احمد المتوكل، المرجع السابق، ص 484.

فالخطاب، إذن، متعدد بتعدد الحاجات واختلافها وتجدها باستمرار، وهي باقية ما بقي للإنسان عرق ينبض، كما قال الصلتان العبيدي<sup>1</sup>:

نَرُوحُ وَنَعْدُو لِحَاجَاتِنَا \*\*\* وَحَاجَةٌ مَنَ عَاشَ لَا تَتَّقِضِي  
تَمُوتُ مَعَ المَرءِ حَاجَاتُهُ \*\*\* وَتَبْقَى لَهُ حَاجَةٌ مَا بَقِيَ

ومما عرف به الخطاب قول المتوكل: « يعد خطابا كل ملفوظ/ مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات»<sup>2</sup>. والتعريف يلفت إلى أن المعتبر في الخطاب الوظيفة التي يؤديها لا الحجم. وذلك معنى قوله: "يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات". وهذه الوحدة الموصوفة بالاستقلالية هي بمنزلة ما عرف في النحو العربي بـ "الكلام" جاء في شرح المفصل لابن عيش « اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر»<sup>3</sup>. ونظير هذا عند التداوليين الفعل "الفعل اللغوي" أو "فعل الكلام" المباشر<sup>4</sup>، الذي هو "الوحدة الدنيا في الخطاب اللساني"<sup>5</sup>. ونخص الفعل المباشر بالذكر، لأنه الأصل في التواصل، الذي لا يُعدّل عنه إلى غير المباشر إلا لغرض، قصر المباشر عن أن يؤديه. وذلك أصل يجب أن يراعى في إنشاء الكلام أو الخطاب وتأويله<sup>6</sup>. وقد يكون الفعل الكلامي أو الخطاب عبارة عن متتالية من الأفعال المتواشجة فيما بينها والتي

<sup>1</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 120.

<sup>2</sup> - أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية- دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، دار الأمان - الرباط، ط1، 2010، ص 24.

<sup>3</sup> - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تصحيح وتعليق وتحشية مشيخة الأزهر، إدارة الطبع المنيرية بمصر بشارع الكحكيين نمره1، ج1، ص 20.

<sup>4</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 12، 48، 49.

<sup>5</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 46.

<sup>6</sup> - ينظر: عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج1، ص 356.

وينظر: تمام حسان، الأصول- دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (نحو، فقه، لغة، بلاغة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982، ص 212، 213، 214.

تحكمها ضوابط الخطاب وقوانينه ومكوناته التي ليس شرطاً أن تكون كلها لسانية. وعندئذ يسمّى الخطاب في كليته وشموليته بـ " الفعل الكلامي الأكبر"<sup>1</sup>.

## 5- السياق:

والخطاب التداولي لا ينفك عن السياق، كما ذكرنا من قبل، فهو شرط فيه، ولا قيام للخطاب من دونه. وذلك لأن مدار الخطاب لا سيما التداولي منه، على القصد<sup>2</sup>. والقصد محكوم بالسياق الذي هو «عامل في تفسير التعبير»<sup>3</sup>. على اعتبار أن «اللغة في الخطاب لا تعد بنية اعتباطية، بل نشاطاً بأفراد مندرجين في سياقات معينة»<sup>4</sup>. واللغة قوام الخطاب اللغوي التداولي، وإليها تستند بقية مكونات الخطاب، والتي منها السياق نفسه. ومن هنا استدعى القول في الخطاب القول في السياق. فما هو السياق، إذن؟ وماهي مكوناته؟ وللإجابة علينا أن نميز بين نوعين من السياق: السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي<sup>5</sup>. ويتمثل السياق اللغوي «في العلاقات الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، وهو النظم في علم العربية»<sup>6</sup>. على أن هذه المكونات اللغوية لا تعمل فرادى وإنما تعمل متغاممة في كل متكامل، هو الخطاب أو القول. إذ قيمة المكون الواحد منها تُستمدُّ من تفاعله مع بقية العناصر في ذلك الكل.

<sup>1</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 316 وما بعدها، 322 وما بعدها.

وينظر: محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 309.

<sup>2</sup> - ينظر: إدريس سرحان، المرجع السابق، ص 124.

<sup>3</sup> - منال النجار، مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولد علماء العربية (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 72.

<sup>4</sup> - دومينيك مونغانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط1، 2005، ص 34، 35.

<sup>5</sup> - ينظر: منال النجار، المرجع السابق، ص 71.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 71، 72.

وأما السياق غير اللغوي وهو الأهم والأحق بالعناية في الخطاب التداولي، فيمكن النظر من جهتين: من جهة ما عرف عند العرب بمقتضى الحال أو المقام، ومن جهة ما هو عليه عند الغربيين.

فقد عُرِفَ السياق في البلاغة العربية باسم " مقتضى الحال " <sup>1</sup>. جاء في تعريفهم للبلاغة قولهم: « والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » <sup>2</sup>.

وَعرفوا الحال بأنها « الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّي به أصل المراد خصوصية ما، وهو مقتضى الحال » <sup>3</sup>. فكون المخاطب، مثلاً، منكراً للحكم أو متردداً فيه، حالٌ تستوجب التأكيد. فالتأكيد إذن هو مقتضى تلك الحال <sup>4</sup>.

ويؤخذ من هذا أن المقتضيات تختلف باختلاف أحوال القائلين، وتتعدد بتعدددها. وبذلك يكون قولهم: « لكل مقام مقال » <sup>5</sup>. ومن هنا جاء تمييزهم بين المقامات في الأقوال « فمقام كل من التذكير، والإطلاق، والتقديم، والذكر، يبين مقام خلافه » <sup>6</sup>. وكذا الأمر في الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة، وكذا حال المخاطب من حيث مدى تجاوبه مع ما يُورد عليه، إذ المخاطبون ليسوا سواء، ففيهم الذكي والغبي... إلخ <sup>7</sup>.

وأما السياق عند الغربيين فنستهل القول فيه بـ "فان دايك" الذي يعد السياق عنده اتجاه مجاري الأحداث «وإذا كانت السياقات هي عبارة عن اتجاهات مجاري الأحداث، ... » <sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: منال النجار، المرجع السابق، ص 74.

<sup>2</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 2013، مج1، ص 56.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 56، 57.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - منال النجار، المرجع السابق، ص 74.

<sup>6</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 57.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - فان دايك، المرجع السابق، ص 258.



ويرى أن الخاصية الأولى المميزة للسياق، والتي ينبغي التأكيد عليها، هي أنه ديناميكي، أي محرك للأحداث<sup>1</sup> « فليس السياق مجرد حالة لفظ، وإنما هو على الأقل متوالية من أحوال اللفظ. وفضلا عن ذلك، لا تضل المواقف متماثلة في الزمان وإنما تتغير. وعلى ذلك فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث<sup>2</sup>. ويفهم من قول فان دايك هذا أمران: الأول: أن السياق، بقدر ما هو محرك للأحداث، كما هي الحال في الأعمال المسرحية والروائية على وجه الخصوص - فهو متغير بتغير أحوال المتكلمين والمخاطبين<sup>3</sup>. الثاني: أن السياقات تتوالد بتوالد الأحداث والأفعال في القول الواحد، إذ لكل حدث أو فعل سياقه الذي يوجه القصد فيه، وهو ما يعني أن المقاصد محكومة بسياقاتها. ثم إن الحدث ابتدائي، وأوسط، ونهائي. والكل يدخل تحت الحدث الأكبر الذي يشملها جميعها<sup>4</sup>. وللسياق عناصر يأتلف منها، تتسع وتضيق تبعا لوجهة نظر كل دارس، فذكروا منها «الزمان والمكان، والمتكلم السامع، والأفعال التي يقومون بها، ومختلف الأشياء والحوادث التي لها صلة بالحدث الكلامي<sup>5</sup>. وتوسعوا فيه حتى شمل « المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع لكل ما له علاقة بالفعل المنطوق<sup>6</sup>. وحتى شمل النزول على مقتضى « الأعراف التي لها علاقة بالموضوع والمعتقدات والمسلمات السابقة المعتمد بها من قبل الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم والسامع<sup>7</sup>».

---

<sup>1</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 258.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: عمر بلخير، مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة - تيزي وزو، ط2013، ص 243.

<sup>4</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 258 وما بعدها.

<sup>5</sup> - منال النجار، المرجع السابق، ص 72.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

وإذا كان السياق مما لا بد منه للقول في عمومته، فإنتهي الخطاب التداولي الذي يعنى بالمقاصد في المقام الأول، أشد ضرورة وإلا تعذر وصف الخطاب أو القول لكونه تداولياً.

## 6- الإضمار:

عرفنا من قبل أن الخطاب أو القول ليس بنية لغوية محكمة بقواعد تواضعية فحسب، بل مرده إلى مكونات لسانية وغير لسانية « ... هذا الإقرار بوجود مستوى - من الناحية الإجرائية - أعلى من مستوى الجملة، هو الذي فتح المجال بتعريفات أخرى أخذت بعين الاعتبار العناصر الخارجية غير اللغوية »<sup>1</sup>. والشاهد في هذا النص قوله " تعريفات أخرى أخذت بعين الاعتبار العناصر الخارجية غير اللغوية ". ومن ذهب إلى القول بـ " العناصر الخارجية غير اللغوية " في الخطاب، لا يرى أن الجملة أو الفعل الخطابي في حده الأدنى، خطاب، بل الشرط في الخطاب عنده متوالية من الجمل أو الأفعال الخطابية في حدودها الدنيا، ليتهاً له القول بالعناصر الخارجية غير اللغوية في الخطاب. وهذا غير ما ذكرنا من قبل من أن المعتبر في الخطاب إنما هو الوظيفة لا الحجم.

ولا خلاف في أن المكون اللساني هو الأساس التي تنهض بقية المكونات في الخطاب « فالدلالة الحرفية لمفوض ما ينبغي أن تكون ظاهرة لأنها هي المنطلق وهي التي تساعدنا على فهم كل استعمال غير الحرفية »<sup>2</sup>.

وهذه البنية اللغوية التي هي " العمل القولي"<sup>3</sup> أو الخطاب، وبصرف النظر: عن الحجم ما دام المعتبر في الخطاب وظيفته التي هي التواصل - لا يصرح المتكلم بجميع أجزائها المكونة لبنية الخطاب، بل كثيراً ما يجد المتكلم نفسه محمولاً على أن يطوي بعض أجزاء القول. يقول طه عبد الرحمان « ... اعلم أيضاً أن الإضمار في الدليل، الذي هو عبارة عن

<sup>1</sup> - عمر بلخير، المرجع السابق، ص 10.

<sup>2</sup> - عبد الله بريمي، بين تداولياتسورل وتفكيكية دريدا (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 267.

<sup>3</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 21.

طي بعض أجزائه طياً، تختص به الاستدلالات التي تدور في اللسان الطبيعي وتتضبط بقواعد التداول فيه، لذا استحقت أن توصف باسم " الاستدلالات الطبيعية " أو التداولية <sup>1</sup>.

ويفهم من هذا أن طه عبد الرحمان يتحدث عن طي بعض أجزاء الدليل في معرض الحجاز. وأياً ما كان المجال الذي يطوى فيه بعض الكلام، فإن الثابت في ذلك حاجة المتكلم إلى طي ما يرى طيه في كلامه <sup>2</sup>. وربما بالغ البعض في مدى حاجة المتكلم إلى الإضمار وأهميته في الكلام أو القول، فذهب إلى أن الغالب في الكلام المجاز « واعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، ألا ترى أن نحو " قام زيد " معناه كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطلق على جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي [من] الكائنات من كل من وجد منه القيام؟ <sup>3</sup> « ويوضح ذلك فيضيف « ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد، ولا في أوقات القيام كله الداخل تحت الوهم <sup>4</sup>.

والمجاز أهم ضروب الإضمار.

هذا، وقد اختلفت عبارات الدارسين وأهل النظر في التعبير عن المضمرة، وإن كان المؤدَّى واحداً، ولننظر، مثلاً، فيما قاله الجرجاني، إذ رأى أن « الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده <sup>5</sup>. وهو في معنى ما يعرف عند التداوليين

---

<sup>1</sup> - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 2006، ص 148.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 150، 151.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج1، ص 357، 358.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 358.

<sup>5</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق أبي فهر/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، دار المدني بجدة، ط3، 1992، ص 262.

بـ"الفعل المباشر"<sup>1</sup>. ويضيف الجرجاني « وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن بذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه/ موضوعه في اللغة، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية نصل بها إلى الغرض »<sup>2</sup>. ويعني بالدلالة الثانية للفظ، والتي تتأسس على الدلالة الأولى التي هي للفظ بمقتضى الوضع- ما يعرف عند التداوليين بـ "الفعل غير المباشر"<sup>3</sup>. وتارة يستعمل الجرجاني "المعنى"، و"معنى المعنى"، وذلك قوله: «... وإذ قد عرفت هذه الجملة فما هنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى"، و"معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة = و "بمعنى المعنى"، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذي فسرت لك»<sup>4</sup>.

وواضح أنه يعني بـ"المعنى" المعنى الحرفي للقول أو العبارة، وهو "الفعل المباشر" عند التداوليين. ويعني بـ"معنى المعنى" الدلالة غير المباشرة للقول أو العبارة، وهو ما يعرف عند التداوليين أيضا بـ"الفعل غير المباشر". والجدير بالذكر في هذا الموضوع أن نشير إلى أن الفعل غير المباشر يتأسس على الفعل المباشر ولا يستقل عنه. وهو ما ذهب إليه سورل إذ اعتبر «الدلالة الحرفية لمفوض ما ينبغي أن تكون ظاهرة لأنها هي المنطلق وهي التي تساعدنا على فهم كل الاستعمالات غير الحرفية وهي التي تجعل منها تبعا لذلك استعمالات قابلة للإدراك»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 12، 48، 49.

وينظر: آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة- بيروت، ط1، 2003، ص 267، 268.

<sup>2</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص 262.

<sup>3</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 12، 48، 49.

وينظر: آن روبول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 267، 268.

<sup>4</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص 263.

<sup>5</sup> - عبد الله بريمي، بين تداوليات سول وتفكيكية دريدا، المرجع السابق، ص 267.

وينظر: نفسه، ص 268.

وفي التمييز بين الفعلين: المباشر وغير المباشر وعلاقة الثاني بالأول، يقول محمد العبد: «... وفي مثل هذه الحالات، لا يتطابق ما يعنيه المتكلم مع ما تعنيه الجملة. ومع ذلك فإن ما يعنيه المتكلم، يعتمد - من وجوه متنوعة - على ما تعنيه الجملة»<sup>1</sup>. فهو يميز بين ما يعنيه المتكلم، وما تعنيه الجملة. ويقصد بما يعنيه المتكلم " معنى منطوق المتكلم ". ويقصد بما تعنيه الجملة " دلالة الجملة الحرفية "<sup>2</sup>. ومن المبادئ التي تحكم التمييز بين المعنيين أو الداليتين: المباشرة وغير المباشرة، أن المتكلم في الحالة الأولى يعني ما يقول، وفي الحالة الثانية يعني أكثر مما يقول<sup>3</sup>.

وعلاوة أن المتكلم يعني أكثر مما يقول، أن المنطوق إذا أُخذ بحرفيته بدا غير ملائم للموقف. وعندئذ يكون المستمع مضطرا إلى إعادة تفسير القول، بحيث يكون ملائما للموقف الكلامي الذي يقود إلى القصد<sup>4</sup>. وحتى يبلغ المؤول غايته المتمثلة في الوقوف على ما يترجح لديه أنه المقصود في القول، عليه أن يكون مزودا بجملة من الكفاءات<sup>5</sup>. تلك التي تسمح بالاستدلال والانتقال القاصد من حال إلى حال في سلاسة ويسر إلى حيث ينتهي بالتأويل إلى نهايته، ولا بد للتأويل من نهاية ينتهي إليها «فأن يكون التأويل لا متناهيا معناه أن كل الأفكار صحيحة حتى ولو تناقضت فيما بينها، وكل الإحالات ممكنة حتى ولو أدت إلى إنتاج مدلولات عبثية، وهذا أمر يتناقض مع المبادئ المؤسسة للعقلانية الغربية وقد يؤدي إلى تدميرها»<sup>6</sup>. ويضيف أن «التأويل مغامرة وإحالات محكومة بنقطة بداية ومتجهة نحو نهاية

<sup>1</sup> - محمد العبد، المفارقة القرآنية - دراسة في بنية الدلالة، دار الفكر العربي، ط1، 1994، ص 30.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 31.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، المرجع السابق، ص 216، 217، 218، 219.

<sup>6</sup> - أومبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد، ط2، 2004، ص 14.

وينظر: آن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 86، 87.

بعينها»<sup>1</sup>. وذلك معنى قولهم: «لا تأويل إلا حيث يلزم التأويل»<sup>2</sup>. وهي قاعدة يصح الاستدلال بها فيما يقبل التأويل وفيما لا يقبله ابتداءً، وكذا فيما يصح المضي في تأويله وفيما لا يقبل ذلك بل يجب التوقف عند ما انتهى إليه المؤول مما يرجح أنه المقصود.

يُعرّف صاحب "الخرانة" المضمّر بقوله: «... فالحذف يتعلق بالألفاظ وهو أن تأتي بلفظ يقتضي غيره ويتعلق به ولا يستقل بنفسه ويكون في هذا الموجود دلالة على المحذوف فيقتصر عليه طلباً للاختصار»<sup>3</sup>. واللافت في قول البغدادي هذا أن "الحذف" في هذا الموضع محمول على الإضمار. والتحقيق في ذلك أن كل مضمّر محذوف، وليس كل حذف إضماراً «يصح أن يقال: "إن كل مضمّر محذوف" باعتبار أن الحذف هو إسقاط الكلام، إن جزءاً أو كلاً، لكي لا يصح أن يقال: "إن كل محذوف مضمّر" لكون الأول أعم من الثاني»<sup>4</sup>. ويضيف أن المتكلم قد يحذف من كلامه ما لا علم له به، لذلك فهو في حل من أن يطالب بتقدير المحذوف. أما المضمّر فهو قاصد. لذلك فهو مطالب بتقدير المحذوف<sup>5</sup>.

ولحمل "الحذف" على "الإضمار" شواهد. من ذلك ما جاء في "دلائل الإعجاز"، حيث حمل الجرجاني "الحذف" على "الإضمار"، وذلك قوله: «... وهذه جملة قد تُتكرها حتى تُخبر، وتدفعها حتى تنتظر، وأنا أكتب لك بديناً أمثلة مما عرض فيه الحذف»<sup>6</sup>. ثم يورد قول الشاعر<sup>7</sup>:

اعتادَ قلبك من ليلى عوائدهُ \*\*\* وهاجَ أهواءك المكنونةَ الطللُ

<sup>1</sup> - أومبيرتو إيكو، المرجع السابق، ص 13.

<sup>2</sup> - إدريس سرحان، المرجع السابق، ص 138.

<sup>3</sup> - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، دار صادر- بيروت، مج2، ص 239.

<sup>4</sup> - طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 146.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص 146.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ \*\*\* وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَائُهُ خَضِيلٌ

ثم يعقب على ذلك بقوله: « قال: أراد، "ذاك ربعٌ قواء" أو هو ربعٌ »<sup>1</sup>. فالمحذوف مقدر بـ"ذاك" أو "هو". ثم يقول عقب ذلك: « وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون »<sup>2</sup>. ويسوق لذلك شاهدا من شواهد "الكتاب"، وهو قول ذي الرمة<sup>3</sup>:

دِيَارَ مِيَّةَ إِذْ مِيٌّ تُسَاعِفْنَا \*\*\* وَلَا يُرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

ثم يقول: « أنشده بنصب "ديار" على إضمار فعل، كأنه قال: اذكر ديار مية »<sup>4</sup>.

فالجرجاني، إذن، في هذا الذي تقدم يحمل الحذف على الإضمار.

ولا بد للمضمر من دليل يدل عليه، إذ « لا حذف إلا بدليل »<sup>5</sup> يدل على المحذوف. و« ما حذف لدليل أو عوض هو في حكم المثبت »<sup>6</sup>. لذلك كانت استقامة المعنى رهن تقدير المحذوف أو المضمر. وعلى المتكلم أن يقدر المحذوف في الاستعمال بقدره، وليتذكر أن «الأصل هو المظهر والمضمر فرعه»<sup>7</sup>. والأصل مقدم على الفرع. لذلك لا يصح الخروج عن الأصل إلى الفرع في الكلام إنشاء وتأويلا إلا لفائدة راجحة تعذر تحقيقها باستعمال اللفظ فيما وضع له. وهو ضابط من شأنه أن يضع للفوضى حدا في الاستعمال.

<sup>1</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص 146.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 147.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - تمام حسان، الأصول - دراسة أيبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (نحو، فقه، لغة، بلاغة)، ص 140، 161.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 141.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 128.

## الإضمار عند المعاصرين لا سيما الغربيين منهم:

أما التعريفات المعاصرة للإضمار، فنجتزئ عنها بما ذهبت إليه "أوريكيوني" إذ ترى أن محتويات الخطاب منها البيئية، ومنها المضمرة. أما البيئية فهي التي تشكل مبدئياً الموضوع الحقيقي للقول<sup>1</sup>.

وتارة تعبر "أوريكيوني" عن هذا المحتوى البين بالمحتوى الحرفي المدون في المتتالية بموجب قاعدة لغوية ألسنية ثابتة، يتطلب فك ترميزها معرفة الرمز الألسني اللغوي فحسب<sup>2</sup>. وأما المحتوى غير البين أو "المشتق الخطابي"، فإنه يضاف إلى المحتوى الحرفي في إطار السياق الحالي للنص أو الخطاب تبعاً لآليات متنوعة، وهي مستحدثة تقريبا. ويفك ترميزه بطريقة غير مباشرة<sup>3</sup>.

ولا بد من البين أو الحرفي ليُستند إليه في بناء المضمرة وفك ترميزه وتأويله. وهو المقصود بإضافة المحتويات غير الحرفية إلى المحتويات الحرفية في إطار السياق الحالي للنص تبعاً لآليات متنوعة - والتي يتم فك ترميزها بطريقة غير مباشرة<sup>4</sup>.

والدليل، باعتباره آلية تأويلية، لغوي وغير لغوي. فأما اللغوي فيتمثل في الظاهر من اللفظ، والذي من شأنه أن يحيل على المضمرة، كما رأينا في قول ذي الرمة:

دِيَارَ مِيَّةَ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا \*\*\* وَلَا يُرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

حيث إن نصب "ديار" في البيت يحيل على العامل الناصب المضمرة، والتقدير "اذكر ديار مية" وأما غير اللغوي فيتمثل في تلك الإجراءات والتي هي عمليات عقلية يتم بموجبها الانتقال من حال إلى حال لاستخلاص المضمرة من البنية اللغوية الحرفية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - كاترين كيربرات - أوريكيوني، المضمرة، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط2008، ص1، 178.

<sup>2</sup> ، 6 - ينظر: نفسه، ص 177.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 177، 284.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 208.



## 7- ترجمة حياة الرضي وعوامل نبوغه:

### 7-1- ترجمة حياة الرضي:

ليس الحديث عن المتكلم صاحب القول - لا سيما عند التداولين - من نافلة القول حتى يغني غناءه غيره. وأنى لنا أن نهتدي إلى مقاصد القائلين في أقوالهم إذا نحن لم نكن على ما يكفي من الإلمام بحياتهم من جهة ما يتصل بالقول، لتأويل القول تأويلاً هو أقرب إلى الصحة؟!!

فلنؤول قولاً أو عبارة أو خطاباً نحتاج، من جملة ما نحتاج إليه، إلى السياق الذي يحكم القول ويوجّه المؤول صوب ما يرجح أنه مقصود القائل. والمتكلم صاحب القول من أهم العناصر المكونة للسياق<sup>1</sup>.

وربما كانت حاجة مؤول الخطاب الشعري إلى السياق ومنه الشاعر من جهة علاقته بشعره والعوامل المؤثرة فيه - أشد وأولى بالعناية والاهتمام، لما يتسم به الخطاب الشعري من الغموض المتأني من عوامل عدة، منها استعمال اللغة، بحكم طبيعة الشعر، استعمالاً يحدد بها عن دلالاتها ومعانيها التي هي لها بمقتضى الوضع.

ومعرفة الشاعر، إذن، من معرفة شعره. ومعنى ذلك أن الشاعر في شعره. وكونه كذلك يعني أن معرفتنا به مما لا بد منه لتأويل شعره تأويلاً صحيحاً «ولا أستطيع أن أفهم كلاماً حق فهمه إلا إذا عرفت صاحبه ووقفت على شيء من تاريخه وصفاته»<sup>2</sup>.

وهذا الذي يراه العقاد أخذ به التداولين في تعاملهم مع الخطاب.

ومن هنا تعين أن نترجم للرضي بالقدر الذي يسمح به المقام ويعين على تأويل شعره تأويلاً نستهدف فيه المضمير الذي عليه مدار القول.

<sup>1</sup> - ينظر: منال النجار، المرجع السابق، ص72.

<sup>2</sup> - عباس محمود العقاد، ساعات بين الكتب، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1979، ص655.

فمن هو الرضي؟ وما عوامل نبوغه؟ وبأي المذاهب الدينية أخذ؟ وإلى أي مدى أثر تـمـذهبه ذلك في حياته وشعره؟

وسيلنا للإجابة عن هذه التساؤلات الرجوع إلى ما أمكن الرجوع إليه من المصادر التي احتفلت بالرضي وشعره.

من ذلك ما جاء في "يتيمة الدهر" للثعالبي: «هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام»<sup>1</sup>.

ويورد ابن أبي الحديد في كتابه "شرح نهج البلاغة" أنه «هو أبو الحسن محمد بن أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق»<sup>2</sup>. والفرق بين السلسلتين إضافة ابن أبي الحديد كنية الوالد "أبي أحمد" واكتفاء الثعالبي بالاسم "الحسين". ثم إن ابن أبي الحديد قطع سلسلة النسب عند "جعفر الصادق"، في حين أن الثعالبي مد هذه السلسلة إلى "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه، واكتفى في السلسلة بـ"جعفر" بدل "جعفر الصادق".

وإنما اقتصرنا في سلسلة نسب الشريف الرضي على ما أورده الثعالبي وابن أبي الحديد دون سواهما لمنزلة الرجلين، ولأن ما جاء عند غيرهما لا يكاد يختلف عما أوردها. واللافت في هذا إطالة كل من الثعالبي وابن أبي الحديد سلسلة نسب الرضي، وهذه الإطالة لا تخلو من رمزية، تتمثل في مكانة النسب عند العرب وأنه من مفاخرهم. جاء في العقد الفريد لابن عبد ربه «ونحن قائلون بعون الله وتوفيقه في النسب الذي هو سبب

<sup>1</sup> - أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1982، ص155.

<sup>2</sup> - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، 2007، ص20.

التعارف، وسلم إلى التواصل، به تتعاطف الأرحام الواشجة، وعليه تحافظ الأواصر القربية»<sup>1</sup>.

فهو يَقِينًا في قوله هذا على السبب الذي من أجله احتفل العرب بالنسب. والحق أن قول ابن عبد ربه هذا إنما هو مستخلص مما ورد في النسب من نصوص. من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «تعلموا من النسب ما تعرفون به أحسابكم وتصلون به أرحامكم»<sup>2</sup>. وتوسع العلامة ابن خلدون في ذلك فراح يفصل القول في أسباب احتفال العرب بالنسب. من ذلك قوله: «... وذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشر إلا في الأقل ومن صلتها النُعْرَةَ على نوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة»<sup>3</sup>. ومن يتأمل قول ابن خلدون هذا يدرك معنى العصبية القبلية في الجاهلية والتي كانت تقوم في الأساس على النسب الواحد.

فالحرص على النسب متأت من الحرص على صلة الرحم، ومن أنه سبب في النعرة والحمية والتناصر «... أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة وما فوق ذلك فهو مستغنى عنه»<sup>4</sup>. وواضح أن الرضي قد استثمر نسبه الذي يرتفع إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فكان كثيرا ما يستدعي هذا النسب في المقامات المختلفة ولنتأمل قصيدته التي مطلعها<sup>5</sup>:

كَرَبَلَا مازلتِ كَرَبًا وَبَلَا \*\*\* مَاذَا لَقِي عِنْدَكَ آلُ الْمُصْطَفَى

<sup>1</sup> - أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وفهرسة أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1983، ج3، ص312.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بن خلدون، المرجع السابق، ص225.

<sup>4</sup> - نفسه، ص226.

<sup>5</sup> - الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص44.

وما روي في ذلك من أنه كان يهدد "القادر بالله" باللجوء إلى الفاطميين بمصر<sup>1</sup>. ويستدلون على ذلك بقصيدة له، منها قوله<sup>2</sup>:

ما مُقامي على الهوانِ، وعندي \*\*\* مَقُولٌ صارمٌ وأنفٌ حَمِيٌّ  
وإِبَاءٌ مُحَلَّقٌ بي عن الضَّيِّبِ \*\*\* مَ كَمَا رَاغَ طَائِرٌ وَحَشِيٌّ  
أَيُّ عُذْرٍ له إلى المَجْدِ إنْ ذَ \*\*\* لَ غلامٌ في غِمْدِهِ المَشْرِفِيُّ  
أَبْسُ الذَّلَّ في ديارِ الأَعادي \*\*\* وبمصرَ الخليفةَ العَلَوِيِّ  
مَنْ أبوه أبي ومولاه مولا \*\*\* ي، إذا ضامني البعيدُ القَصِيُّ  
لَفَ عِرْقِي بعرقه سيِّدُ النَّا \*\*\* سِ جَمِيعًا مُحَمَّدٌ وَعِيٌّ

فالتهديد باللجوء إلى "العلوي" بمصر مصرح به ولا يحتاج إلى تخمين.

#### أ - اسم الرضي ولقبه:

يؤخذ من سلسلة نسب الرضي التي ساقها كل من الثعالبي وابن أبي الحديد، أن اسمه "محمد"، سماه بذلك أبوه<sup>3</sup>. أما لقبه فهو "الرضي"، لقبه به أبوه أيضاً<sup>4</sup>. ولقبه بهاء الدولة بـ "الرضي ذي الحسين" <sup>5</sup>. ولقب بـ "الشريف" <sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1999، ج1، ص13، 14.

<sup>2</sup> - ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص24.

وينظر: زكي مبارك، عبقرية الشريف الرضي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة - القاهرة، ط2012، ص19.

<sup>3</sup> - ينظر: الديوان، المرجع السابق، ص24.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، سلسلة التراث(60)، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ط1، ص14.

<sup>5</sup> - ينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، سلسلة التراث(60)، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ط1، ص12، 23.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص12.

## ب - مولده:

ولد الرضي ببغداد<sup>1</sup> سنة تسع وخمسين وثلاثمائة هجرية<sup>2</sup>

## ج - تعلمه:

حفظ القرآن الكريم في مدة يسيرة بعد أن تجاوز الثلاثين من عمره<sup>3</sup>.

وقرأ القرآن وهو شاب حدث السن على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري الفقيه المالكي<sup>4</sup>. ويروي أن شيخه هذا قال «له يوما: أيها الشريف، أين مقامك؟ قال: في دار أبي بباب محول، فقال: مثلك لا يقيم بدار أبيه، قد نحلتهك داري بالكرخ...»<sup>5</sup>. فقول الشيخ: "مثلك لا يقيم بدار أبيه" يحتمل أن يكون المراد به التحفيز على الرحلة والانقطاع لطلب العلم، لما يمكن أن يكون قد بدا له منه من القابلية للتحصيل، ويحتمل أن يكون المراد غير هذا.

ويذكر أن الرضي حضر «مجالس العلماء في سن مبكرة»<sup>6</sup>. فأخذ على أبي سعيد الصيرافي ولم يبلغ العاشرة من عمره، وعلى أبي علي الفارسي، وأبي الحسن علي بن عيسى الربيعي، وأبي الفتح عثمان بن جني<sup>7</sup>. وكلهم نحاة.

---

<sup>1</sup> - ينظر: أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، المرجع السابق، ص155.

وينظر: الديوان، المصدر السابق، ص5.

وينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، سلسلة التراث (60)، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ص14.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، المرجع السابق، ص155.

وينظر: ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص20.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص21.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص22.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، المرجع السابق، ص30.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص32.

والجدير بالذكر أن الرضي طلب أكثر من علم (القرآن الكريم وعلومه، الحديث، اللغة العربية، الفقه، علم الكلام، علم الأنساب)<sup>1</sup>.

ولعل هذا الجمع في الطلب بين أكثر من علم من سمات العصر.

#### د - زواجه:

تذكر المراجع أن الرضي تزوج « بنت أبي الحسن محمد التقي السابسي »<sup>2</sup>. ثم أقدم بعد ذلك على زواجين آخرين، وُصِفَا بأنهما زواجان سياسيان. خطب في المرة الأولى منهما «إلى الوزير أبي نصر سابور بن أردشير إبنته»<sup>3</sup>. وفي الثانية «تزوج ابنة الوزير أبي علي الحسن بن محمد بن إسماعيل الموفق وزير بهاء الدولة قبل سنة 390هـ»<sup>4</sup>. إلا أن هذا الزواج توقف عند هذا العقد الذي فسخ بعد إبرامه، ولم تتم فيه إجراءات ما بعد العقد<sup>5</sup>. وسندنا في هذا قول الرضي يندب حظه<sup>6</sup>:

أَمَانِي نَفْسٍ مَا تَتَّأَخُّ رِكَابُهَا \*\*\* وَغَيْبَةُ حَظٍّ لَا يُرْجَى إِيَابُهَا  
وَوَفْدُ هُمُومٍ مَا أَقَمْتُ بَبْلَدَةٍ \*\*\* وَهَنَّ مَعِي، إِلَّا وَضَاقَتْ رِحَابُهَا

إلى أن يقول<sup>7</sup>:

أَلَا أْبْلِغَا عَنِّي الْمَوْفَّقَ قَوْلَةً \*\*\* وَظَنِّي أَنَّ الطَّوْلَ مِنْهُ جَوَابُهَا  
أَتَرْضَى بَأَن أَرْمِي إِلَيْكَ بِهَمَّتِي \*\*\* فَأُحْجَبَ عَنْ دُنْيَا عَلِيٍّ أَنْتَ بَابُهَا

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، المرجع السابق، ص30،32،33.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 29.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وينظر: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص 69.

<sup>6</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص نفسها.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 70.

يتضح من هذه الأبيات أن إجراءات ما بعد العقد لم تتم، لذلك فالرضي يعتبر على الموفق الذي هو الوزير ولي البنت. ويذكر أن الرضي لم يُعقبَ غيرَ ولده "عدنان" الذي كُنِيَ بكنية جده و « لقب بلقبه، فكان يدعى أبا أحمد الطاهر ذي المناقب »<sup>1</sup>.

#### هـ - صفاته ومناقبه:

وصفه الثعالبي في يتيمته بقوله: «... وهو اليوم أبدع أهل الزمان، وأنجب سادة العراق يتحلى مع محتده الشريف ومفخره المنيف بأدب ظاهر وفضل باهر، وحظ من جميع المحاسن وافر»<sup>2</sup>.

ووصفه ابن أبي الحديد، فقال: «... وكان عفيفا شريف النفس عالي الهمة ملتزما بالدين وقوانينه ولم يقبل من أحد صلة ولا جائزة، حتى إنه رد صلات أبيه، وناهيك بذلك شرف نفس وشدة ظلف. فأما بنو بُويّه فإنهم اجتهدوا على قبوله صلاتهم فلم يقبل»<sup>3</sup>.

ووصفه محمد محي الدين عبد الحميد فقال: «...، وإذن أنا مؤمن أوثق الإيمان بأنه أصدق شاعر يمثل بوجه عام الروح العربية بما اشتملت عليه من اعتداد وإباء وترفع عن كل ما يزرى بمروءة الرجل الكامل»<sup>4</sup>.

ونرجح أن يكون محي الدين عبد الحميد وهو من المتأخرين قد تأثر فيما وصف به الرضي بكل من الثعالبي وابن أبي الحديد.

وربما كان في بعض ما وصف به الرضي شيء من المبالغة، فقد رأيناه في شعره مستجديا حريصا على العطاء والحظوة، من ذلك قوله، من قصيدة يمدح فيها الخليفة الطائع لله<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، المرجع السابق، ص 29.

<sup>2</sup> - أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، المرجع السابق، ص3.

<sup>3</sup> - ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص21،22.

<sup>4</sup> - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ديوان الشريف الرضي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1949، ج1، ص3.

<sup>5</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، 1981، ج1، ص12،13.

حَدَوًا بِالْمَطَايَا يَوْمَ جَالَتْ غُرُوضُهَا\*\*\* وَيَوْمَ انْقَتَتْ رُكْبَانُهَا بِرُغَاءِ  
تَوْمُكٍ لَا تَلْوِي عَلَى كُلِّ رَوْضَةٍ\*\*\* يَصِيحُ بِهَا حَوْدَانُهَا، وَأَضَاءِ  
وَلَا تَشْرَبُ الْأَمْوَاهَ إِلَّا تَعَلَّاهُ،\*\*\* إِذَا عَثَرْتُ أَخْفَافُهُنَّ بِمَاءِ  
لَهَا سَائِقٌ يَطْغَى عَلَيْهَا بِسُوطِهِ\*\*\* وَيَشْدُو عَلَى آثَارِهَا بِحُدَاءِ  
غَلَامٍ كَأَشْلَاءِ اللَّجَامِ تُجِيزُهُ\*\*\* صَدُورُ الْقَنَا وَالْبَيْضُ كُلُّ فُضَاءِ  
إِذَا بَلَغْتَ نَادِيكَ نَالَ رِفَاقُهَا\*\*\* عَرِيضَ عَطَاءٍ مِنْ طَوِيلِ ثَنَاءِ  
وَمِثْلِكَ مَنْ يُعَشَى إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ\*\*\* وَيُلْفَى قِرَاهُ عِنْدَ كُلِّ خِيَاءِ  
وَمَا كُلُّ فَعَالٍ النَّدَى بِشِبَائِهِ،\*\*\* وَلَا كُلُّ طُلَّابٍ الْعُلَى بِسَوَاءِ

ومن الشواهد قصيدة يمدح فيها بهاء الدولة<sup>1</sup>، منها قوله:

صَبَرْتُ النَّفْسَ ثُمَّ عَلَى الْمَنَايَا\*\*\* إِلَى أَقْصَى التَّمِيلَةِ وَالذَّمَاءِ  
رَجَاءً أَنْ تَفُوزَ قِدَاحُ ظَنِّي،\*\*\* وَتَلْوِي بِالنَّجَاحِ قُوَى رَجَائِي  
وَلِي حَقٌّ عَلَيْكَ فَذَاكَ جِدِّي\*\*\* قَدِيمٌ فِي رِضَاكَ وَذَا ثَنَائِي  
وَمِنْ شِيَمِ الْمُلُوكِ عَلَى اللَّيَالِي\*\*\* مَجَازَاةُ الْوَلِيِّ عَلَى الْوَلَاءِ

فهو يشير في البيت الأول إلى بلائه في الدفاع عن بغداد<sup>2</sup>. لذلك فهو ينتظر منه مقابل

ولائه له وما بذله في خدمته.

أبعدَ هذا ومثله في الديوان كثير يطمئن الحضيف إلى المبالغة في عفة الرضي وزهده

في الدنيا؟

لا نقول بهذا للقدح والتقليل من شأن هذا الشاعر الذي نشهد بأنه فحل بحق، ولكننا

نقول ما قلناه إنصافاً للحقيقة ووضع الأمور في نصابها.

<sup>1</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ص 17.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسه.



## و - المهام التي اضطلع بها الرضي:

وتذكر المصادر والمراجع أن الرضي كان على صلة قوية ببيهاء الدولة، وكان من ثمار هذه الصلة أن ولاه النقابة وإمارة الحج، ورسمه في خدمة النيروز الفارسي، وكلفه بمهمة النظر في أمور الطالبين بجميع البلاد<sup>1</sup>. وتذكر أن الرضي «قد انتقلت إليه نقابة الأشراف من أبيه، وهو حي، وتولى معها إمارة الحج والمظالم، وهو أول طالبي جُعل عليه السواد، شعار العباسيين»<sup>2</sup>.

و«ولاه الطائع لله النقابة والنظر في أمور المساجد ببغداد»<sup>3</sup>.

## ز - الرضي والمجد:

لئن قدر للدارسين أن يختلفوا في سعي الرضي للخلافة، أطلبها وسعى إليها سعيها حقيقة أم أنه تمناها، ولكنه كان مقتنعا أن لا سبيل إليها، لأنه كان يدرك أن دونها حرّ الرقاب -فإن الذي لا شك فيه هو أن الرضي عاش حياته كلها لما أسماه بصريح اللفظ بـ"المجد والعلی"، كما صرح بذلك في مواضع كثيرة من ديوانه، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها الخليفة الطائع لله<sup>4</sup>:

فمالي أَعْضِي عن مطالبَ جَمَّةٍ \*\*\* وأعلم أنني عُرْضَةٌ لفناء

وأتركُ سُمْرَ الخطِّ ظَمَأَى خَلِيَّةً \*\*\* وشرُّ قنًا ما كُنَّ غيرَ رواء

وما عساها أن تكون هذه المطالب الجمّة والتي من أجلها يعتزم الشاعر إراقة الدماء، إذا لم تكن هي المجد في أسمى وأنبى ما يدل عليه هذا اللفظ؟ وما للمجد في حدّه الأقصى من

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص12.

<sup>2</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ص5.

<sup>3</sup> - الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص11.

<sup>4</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ص 09.

منتَهَى دون الخلافة. تلك التي يُرَجَّح أن يكون الرضي قد طلبها لنفسه، كما في قوله يخاطب الخليفة القادر بالله<sup>1</sup>:

عطفًا، أميرَ المؤمنين، فإنَّنا \*\*\* في دوحَةِ العلياء لا نتفرَّقُ  
ما بيَّننا، يومَ الفخارِ، تفاوتٌ، \*\*\* أبدأً كلانا في المعالي مُعْرِقُ  
إلا الخلافةَ ميَّزَتَكَ، فإنَّني \*\*\* أنا عاطلٌ منها، وأنتَ مُطَوَّقُ

فهو في قوله هذا يُعرِّض بكون القادر ليس أولى منه بالخلافة، ولا هو بالأحق بها من دونه. لذلك عبَّ القادر على قول الرضي هذا بقوله: «على رغم أنف الشريف»<sup>2</sup>. والحق أن الرضي كان متهالكا على المجد والعلو، حتى استحال هذا المطلب عنده إلى غناءٍ شجيٍّ هيمن على معظم قصائد الديوان.

### ح - مذهبه

قيل في مذهب الرضي الكثير. من ذلك القول بزيديته تارة، وإماميته تارة أخرى<sup>3</sup>. وكلاهما ينضوي تحت المذهب الشيعي. والفرق بين الزيدية والإمامية في موضوع الإمامة التي تعني عندهم الخلافة، أن الزيدية تجيز إمامة المفضول مع وجود الفاضل أو الأفضل. أما الإمامية فهم يرون أن الإمامة إنما هي في علي وبنيه فحسب<sup>4</sup>. وذلك معنى قول كثير عزة - وكان كيسانيا -<sup>5</sup>:

ألا إنَّ الأئمةَ من قريش \*\*\* وُلَاةَ الحقِّ أربعةً سِوَاءِ  
عليٍّ والثلاثةَ من بنيهِ \*\*\* هُمُ أسباطُهُ والأوصياءُ  
فسيبُ سببُ إيمانٍ وعلمٍ \*\*\* وسببُ غيبتِهِ كربلاءُ

<sup>1</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ج2، ص 42.

<sup>2</sup> - نفسه، ج1، ص 06.

<sup>3</sup> - ينظر: الديوان، شروح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ج1، ص 35.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط10، ج3، ص 212.

<sup>5</sup> - كثير عزة، ديوان كثير عزة، جمع وشرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط 1971، ص 521.

وسبَطُ لا يذوق الموتَ حتى \*\*\* يقود الخيلَ يقدّمها اللّواءُ  
تغيّبَ لا يرى عنهم زماناً \*\*\* برضوى عنده عسلٌ وماءٌ

والبيتان الأخيران يشيران إلى ما قيل عن محمد بن الحنفية من أنه اختفى بجبل  
رضوى، وينتظر قدومه لـ «يملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً»<sup>1</sup>. وأنه المهدي المنتظر.<sup>2</sup>  
والراجح أن الرضي كان إمامياً. يشهد لذلك مثل قوله<sup>3</sup>:

بني أمية! ما الأسيافُ نائمةٌ \*\*\* عن شاهرٍ في أقاصي الأرضِ مَوْتورِ  
والبارقاتُ تَلَوَّى في مغامِدها \*\*\* والسابقاتُ تَمَطَّى في المضاميرِ  
إني لأرُقبُ يوماً لا خفاءَ له، \*\*\* عُريانَ يَقلُقُ منه كلُّ مغرورِ

فهو يعني بقوله هذا «الإمام الثاني عشر المنتظر، إن لم يكن يعني نفسه وثورته  
لاستعادة الحق المسلوب»<sup>4</sup>.

والشواهد في هذا كثيرة لا يتسع المقام لإيراد أكثر مما أوردناه.

#### ط - آثاره:

توفي الرضي سنة أربع وأربعمئة، ودفن في داره بمسجد الأنباريين بالكرخ<sup>5</sup>، وقيل  
إن وفاته كانت في داره بالكرخ سنة ست وأربعمئة للهجرة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد أمين، المرجع السابق، ص 212.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو منصور عبد القاهر البغدادي، كتاب الملل والنحل، تحقيق وتقديم وتعليق ألبيير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، لبنان، ص 51.

<sup>3</sup> - ينظر: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص 489.

و: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص 43.

<sup>4</sup> - الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص 44.

<sup>5</sup> - ينظر: ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص 25.

<sup>6</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى الحلوي، ج1، ص 28.

وينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص 118.

ترك الرضي آثارا ذكر منها مدونو سيرته:

-سيرة والده أبي أحمد. ألفه في سنّ مبكرة، إلا أن هذا المؤلف مفقود<sup>1</sup>.

- "خصائص الأئمة". وهو كتاب بدأ الرضي كتابته في عنفوان شبابه كما قيل<sup>2</sup>. ثم انشغل عنه بـ:

- كتاب "تهج البلاغة"<sup>3</sup> «وهو مجموعة كبيرة من الخطب والرسائل والوصايا والحكم والمواعظ المنسوبة إلى أمير المؤمنين»<sup>4</sup>. وقد شككوا في صحة نسبة هذا الكتاب، إذ لم يستبعد هؤلاء أن يكون الكثير من هذا الكتاب «صنعه قوم من فصحاء الشيعة، وربما عزوا بعضه إلى الرضي أبي الحسن وغيره»<sup>5</sup>.

- "حقائق التنزيل" في تفسير القرآن الكريم وتأويله، ويعرف بأكثر من اسم، فهو "الكتاب الكبير" و"معاني القرآن" و"تفسير القرآن" وغير هذا<sup>6</sup>.

- "تلخيص البيان في مجازات القرآن". قيل أنه ألفه سنة 401هـ، في مدة لم تتجاوز الشهرين<sup>7</sup>.

- "مجازات الآثار النبوية" بدأ الرضي في تأليف هذا الكتاب أثناء عمله في كتاب "تلخيص البيان"<sup>8</sup>.

---

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى الحلوي، ج1، ص 42.

<sup>2</sup> - ينظر: ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص 28.

وينظر: الديوان، المرجع السابق، ص 42.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص 06، 27، 28.

وينظر: الديوان، المرجع السابق، ص 207.

<sup>4</sup> - زكي مبارك، نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 208.

<sup>6</sup> - ينظر: الديوان، ص 43.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 45.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وله غير هذا الذي ذكرنا<sup>1</sup> إلا أن الأهم في كل ما كتب الرضي ديوانه، وهو في جزئين، ضم سيلا من الأشعار في الأغراض المختلفة، لا سيما الشكوى، شكوى الزمان ونوائب الدهر، فلا نكاد نراه إلا شاكيا في معظم قصائده. وشكواه كحكمه عادة وما نجدها أثناء مدائحه التي لا تقل كثرة عن الشكوى.

### ي - شاعرية الرضي:

شهد للرضي بالفحولة والشاعرية المتميزة شواهد. وحسبنا منها ما جاء في "يتيمة الدهر" للثعالبي «... ثم هو أشعر الطالبين من مضى منهم ومن غير على شعرائهم المفلقين كالجماني وابن طباطبا وابن الناصر وغيرهم، ولو قلت أشعر قريش لم أبعد عن الصدق»<sup>2</sup>. شفع قوله هذا بشواهد من شعر المنوّه بشاعريته<sup>3</sup> ويقول فيه محمد محي الدين عبد الحميد: «... ثم قرأته فإذا أنا كلف به، وإذا أنا مؤمن أوثق الإيمان بأنه أصدق شعر يمثل، بوجه عام، الروح العربية بما اشتملت عليه من اعتداد وإباء وترفع عن كل ما يزرى بمروءة الرجل الكامل، ويمثل بوجه خاص، روح أولئك القوم الذين درجوا من البيوتات الضاربة والمجد بعرق، ونظرت فإذا هذا وذاك لست تجده إلا في النذرة بين أيدي نابتتنا من الشعر العربي»<sup>4</sup>.

وأما زكي مبارك - وهو من هو في عالمي الأدب والنقد، فضلا عن أنه شاعر - فقد رأى أنه «أفحل شاعر عرفته اللغة العربية، وأعظم شاعر تنسم هواء العراق»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 45، 46.

<sup>2</sup> - أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري، المرجع السابق، ص 155.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 155 إلى 178.

<sup>4</sup> - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ديوان الشريف الرضي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1949، ج1، ص03.

<sup>5</sup> - زكي مبارك، المرجع السابق، ص 18.

## 2- عوامل نبوغه غير تلك التي ذكرنا في ترجمة حياته:

### أ- الأسرة:

والرضي سليل أسرة عريقة ترتفع إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما رأينا في سلسلة نسب الرضي. ولحسن حظ الرضي وحظنا «أن يكون من أسرة لها في العلم ماض جميل»<sup>1</sup>

### 1-والد الرضي:

وأبو الرضي هو أبو أحمد الحسين بن موسى الموسوي المولود سنة 304هـ<sup>2</sup>، والذي وصفه ابن أبي الحديد بأنه كان « جليل القدر، عظيم المنزلة في دولة بني العباس ودولة بني بويه، ولقب بالطاهر ذي المناقب، وخاطبه بهاء الدولة أبو نصر بن بويه بالطاهر الأوحى»<sup>3</sup>.

### المهام التي اضطلع بها أبو أحمد:

اضطلع أبو أحمد والد الرضي، بمهام ذكر له منها ابن أبي الحديد " نقابة الطالبين"، حيث قال: «...، وولي نقابة الطالبين خمس دفعات، ومات وهو متقلدها بعد أن حالفته الأمراض، وذهب بصره»<sup>4</sup>. وجاء فيما كتب عنه « أن معز الدولة كان يعتمد أبا أحمد أيام المستنكي في استطلاع أحوال بغداد والخلافة والجند والقواد وتجري المراسلات بينهما سرا في ذلك، لأن أبا أحمد كان يكره الأتراك ويريد أن يسهل لمعز الدولة دخول العراق. وبعد استيلائه على بغداد انتدبه للسفارة بينه وبين الأتراك»<sup>5</sup>. وإن شكك بعضهم في هذا الخبر<sup>6</sup>. وجاء في المهام التي اضطلع بها أبو أحمد « هو أبو أحمد الحسين بن موسى تقلد نقابة

<sup>1</sup> - زكي مبارك، المرجع السابق، ص 52.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 15.

<sup>3</sup> - ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص 20.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - الديوان، هامش ص 15.

<sup>6</sup> - ينظر نفسه، ص نفسها.

الطالبين وإمارة الحج»<sup>1</sup>. ووصف بالشجاعة والإقدام، ووصفه ابنه الرضي بالفروسية والنجدة<sup>2</sup>. وذكر ابن أبي الحديد فيه أنه «كان مبارك الغرة، ميمون النقية، مهيبا، نبيلًا، ما شرع في إصلاح أمر فاسد إلا وصلح على يديه وانتظم بحسن سفارته وبركة همته وحسن تدبيره ووساطته»<sup>3</sup>. ورب نافعة ضارة، فقد كانت تلك المزايا في أبي أحمد سببا في اعتقاله «... ولاستعظام عضد الدولة أمره، وامتلاء صدره وعينه به، حين قدم للعراق ما قبض عليه وحمله إلى القلعة بفارس، فلم يزل بها إلى أن مات عضد الدولة، فأطلقه شرف الدولة أبو الفوارس شيرذيل بن عضد الدولة واستصحبه في جملته حيث قدم إلى بغداد»<sup>4</sup>. فكان لهذه الحادثة في حياة الرضي وتفجر شاعريته، الأثر البين.

## 2- أمه:

وأم الرضي هي «فاطمة بنت الحسين بن أحمد الحسن الناصر الأصم صاحب الديلم»<sup>5</sup>. وكان الحسين هذا ذا مكانة وسلطة ونفوذ وعلم وأدب، فهو «شيخ الطالبين وعالمهم وزاهدهم، وأديبهم وشاعرهم، ملك بلاد الديلم والجل، ويلقب بالناصر للحق»<sup>6</sup>. وبذلك يكون الرضي قد جمع الشرف والمجد من الطرفين: من جهة أبيه ومن جهة أمه. وكانت فاطمة هذه قد اعتنت بتربية وتعليم ولديها الرضي، وعلي المرتضى، عناية بدا أثرها جليا في حياتهما<sup>7</sup>. وتوفيت سنة خمس وثمانين وثلاثمائة هـ، فحزن عليها الرضي حزن الأبناء على الآباء والأمهات في مثل هذه الحال، وراثها بقصيدة تعد آية من آيات الرثاء الخالص، مطلعها<sup>8</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلوي، ص 21.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ابن أبي الحديد، المرجع السابق، ص 21.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 16، 26.

<sup>8</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص 26.

أَبْكِيكَ لَوْ نَفَعَ الْغَلِيلُ بُكَائِي \*\*\* وَأَقُولُ لَوْ ذَهَبَ الْمَقَالُ بِدَائِي  
وَأَعُوذُ بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ تَعَزِّيًّا \*\*\* لَوْ كَانَ بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ عَزَائِي  
وفيهما يقول<sup>1</sup>:

فَارَقْتُ فِيكَ تَمَاسُكِي وَتَجْمَلِي \*\*\* وَنَسِيتُ فِيكَ تَعَزُّزِي وَإِبَائِي  
وَصَنَعْتُ مَا تَلَّمَ الْوَقَارَ صَنِيْعُهُ \*\*\* مِمَّا عَرَانِي مِنْ جَوَى الْبُرْحَاءِ  
كَمْ زَفْرَةٌ ضَعْفَتْ فَصَارَتْ أُنَّةً، \*\*\* تَمَّمَّتْهَا بِنْتُفُسِ الصُّعْدَاءِ  
وحزن الرضي على أمه إلى هذا الحد من جميل صنيعها، فضلا عن أنها أم.  
ب- حالة العصر:

يُوصَفُ الْقَرْنُ الرَّابِعُ الَّذِي عَاشَ فِي نِصْفِهِ الثَّانِي الرُّضِي بِكَوْنِهِ «العهد الذي بلغت فيه الحضارة الإسلامية ذروتها، واستوتت على سوقها»<sup>2</sup>. ويقول زكي مبارك فيما بلغه الشعر العربي من الرقي في هذا العهد-: «... رأيتم كيف كان الشعر يرفع أهله في القرن الرابع، وكيف كان الشريف يضجر من خموله بين الشعراء، مع انه كان في نفسه وفي الواقع سيد الشعراء»<sup>3</sup>. ويقول: «كيف لا يعز الشعر في زمن يكون من شعرائه وزراء عظام كأبي الفضل بن العميد والصاحب بن عباد؟ كيف لا يعزُّ الشعر في زمن يكون من شعرائه قاض كأبي الحسن الجرجاني وكاتب مثل عبد العزيز بن يوسف»<sup>4</sup>.

### ج- الصراع على السلطة والنفوذ، والفتن الداخلية:

ما أن أطل القرن الرابع للهجرة حتى تفككت الدولة الإسلامية الجامعة إلى دويلات يحكمها أمراء ينتمون إلى أجناس وأعراف مختلفة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص 27.

<sup>2</sup> - نفسه، ص9.

<sup>3</sup> - زكي مبارك، المرجع السابق، ص90.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ج1، ص9.



ولا صلة بين هذه الدويلات إلا رمزية الخلافة التي لم تعد تملك من أمرها شيئاً، فهي صورية فحسب<sup>1</sup>. وربما كان من أهم أسباب هذا التفكك وأقواها شعور رؤساء الأقاليم بالغبن، فهم يرون أنفسهم ليسوا بأقل مقدرة من الأتراك الحاكمين الفعليين في دار الخلافة، إن هذا الشعور بالغبن، وحده، كان كافياً بأن يتمرد زعماء الفرس على السلطة المركزية في بغداد، ويزحفون عليها ويشتبكون مع الأتراك في صراعات دامية، كلٌّ يريد الاستحواذ على السلطة بأي ثمن<sup>2</sup>.

وعلى الجملة فقد تعددت بواعث الصراع<sup>3</sup> وجبهاته<sup>4</sup>.

#### د - علاقاته بالخلفاء والملوك والأمراء والوزراء:

عاصر الرضي ثلاثة من الخلفاء هم: المطيع لله، والطائع لله، والقادر بالله. أما خلافة المطيع فقد انتهت سنة 363هـ وعمر الرضي حينئذ لم يتجاوز أربع سنوات<sup>5</sup>. وإذن فهي قليلة الأثر أو عديمته في حياته. وأما الطائع لله فقد كانت صلته به قوية متميزة، حتى إنه كان يحسد عليها<sup>6</sup>. ومدحه بعدة قصائد. في حين أن علاقته بالقادر لم ترق إلى مستوى علاقته بالطائع، بل كانت مشوبة بالحذر وسوء الظن، ومع ذلك فقد صانعه الرضي ومدحه بثلاث

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ج1، ص10.

وينظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص13.

<sup>2</sup> - ينظر: الديوان، المرجع السابق، ص 10.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 11، 15، 17.

وينظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص 97، 98، 120، 141، 142.

وينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الطلو، ص 68، 70.

<sup>4</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ص 12، 13، 14.

وينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الطلو، ص 9، 10.

وينظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص 132،

<sup>5</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ص 37.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 38.

قصائد<sup>1</sup>. والأهم في علاقة الرضي بالبويهيين علاقته ببهاء الدولة، حيث كانت تربطه به صلة قوية و متميزة. وكان الرضي يعد بهاء الدولة الأمل المنشود في حياته<sup>2</sup>. وكان بهاء الدولة قد حظي من مدح الرضي بإحدى وثلاثين قصيدة<sup>3</sup>. هذا، في حين لم تتجاوز علاقة الرضي بشرف الدولة شكره على إطلاق سراح والده أبي أحمد من سجنه بفارس<sup>4</sup>. ومن مقتضيات علاقات الرضي بالخلفاء والملوك أن تكون له صلة بالوزراء والأمراء «فقد كانت ظروفه وعلاقاته بالخليفة أو بالملك تلجئه إلى الاتصال بهم»<sup>5</sup>. ولنذكر من هؤلاء أبا نصر سابور بن أردشير، والموفق الريان، وأبا القاسم الأبرقوهي... إلخ<sup>6</sup>. وكانت وسيلة الشاعر في الاتصال بهؤلاء، شعره في الغالب<sup>7</sup>. إذ كان الرضي «يقتنص المناسبات لإرسال قصائده إليهم، ومعظمها مناسبات خاصة»<sup>8</sup>.

هـ- علاقاته بكتاب وأدباء عصره لا سيما أبو إسحاق الصابي الذي كانت تربطه به علاقة متينة<sup>9</sup>، والصاحب بن عباد، وإن لم تطل علاقته به كما هي الحال مع الصابي<sup>10</sup>.

---

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ص 38، 39

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 34.

وينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص 117.

<sup>3</sup> - الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ص 39، 40.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 39.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 40.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>9</sup> - ينظر: الديوان، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ص 41.

وينظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص 247.248.249.

<sup>10</sup> - ينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص 65.

وينظر: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، ص 201.

و- عامل المنافسة الذي حفز الأدباء والشعراء على الإبداع والتفوق<sup>1</sup>.

ز- اطلاعه الواسع على الشعر العربي من الجاهلية وإلى العصر العباسي، كما بدا لنا جليا في ديوانه.

فهذه العوامل كلها انصهرت في قرارات نفس الرضي إلى أن اكتمل نضجها، فإذا هي تجربة نابضة بالحياة وما يضطرب فيها، تأخذ سبيلها إلى الوجود في هذه القوالب التي ضمها ديوانه.

---

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص19.18.17.

وينظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص83.82.

# الباب الأول

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: الاقتضاء

الفصل الثاني: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة

الفصل الثالث: الإضمار النحوي



# الفصل الأول الاقتضاء

توطئة:

أ- مفهوم الاقتضاء:

تناول موضوع الاقتضاء الأصوليون والمناطقية والتداوليون، كلٌّ من الجهة التي تعنيه. وإذا لم يكن في الوسع الإتيان على الموضوع من جميع جوانبه، فلا أقل من نجتزئ عن الكل بالقدر الذي تمليه الحاجة.

يورد الدكتور طه عبد الرحمان في الاقتضاء قوله: « دلالة الاقتضاء هي استلزام

القول لمعنى تابع للمعنى العباري من غير توسط دليل ومع توقف فائدة القول عليه»<sup>1</sup>.

ماذا نفهم من قوله هذا؟ نفهم منه أن المعنى معنيان:

- معنى عباري: يُفهم من منطوق العبارة الحاملة للقصد، وهو المعنى الأصلي الذي سيق له القول أو العبارة.

- معنى تابع للمعنى العباري الأصلي: وهو معنى يفهم من منطوق العبارة أيضا، ولكنه غير مقصود ابتداء، وإن كان مقصودا باعتبار أنه شرط في حصول الفائدة من القول.

وإدراك العلاقة بين المعنيين: "المعنى العباري الأصلي" و"المعنى التابع" الذي هو

شرط في الفائدة من القول - لا يحتاج إلى توسط دليل، وإنما يدرك إدراكا مباشرا، يستند فيه إلى المنطوق.

ثم يورد هذا المثال: « تصدق عني بزراعك بألف درهم»<sup>2</sup>، ولنا أن ندرك من هذا

المثال ما أدرك صاحبه من أن إنفاذ الطلب مشروط بملكية المتكلم للزرع، وقد انتقلت إليه

هذه الملكية بمقتضى ابتياع الزرع من المخاطب صاحب الزرع الأصلي. وإذن ف

"المقتضى" الذي هو شرط لا بد منه في إنفاذ فعل التصدق - هو انتقال الملكية بالبيع من

المخاطب إلى المتكلم. وذلك هو معنى أن يكون المقتضى (المعنى التابع) شرطا في الفائدة

من القول أو المعنى العباري الأصلي الذي قصد إليه المتكلم ابتداء. ورُبَّ سائل يسأل: ما

السييل إلى التعرف على الاقتضاء بهذا المعنى الذي أمضينا القول فيه؟

<sup>1</sup> - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط2، 2006، ص 108.

<sup>2</sup> - طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 109.

وينظر: أبو بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي، المرجع السابق، ص 249

يجيب الدكتور طه عبد الرحمان عن هذا السؤال بما أسماه بـ«قانونا التعرف على الاقتضاء».

الأول: قانون الاختصار: وهو قانون يسوّغ إضمار "المقتضى" لدفع التوهم، توهم المخاطب أو المؤول أن "المقتضى" مقصود من قبل المتكلم ابتداءً، مع أنه ليس مقصوداً. فعدم إضمار المقتضى يفضي إلى صرف الانتباه عن المعنى العباري المقصود حقيقةً، فلدفع هذا التوهم أضمر المقتضى<sup>1</sup>. والثاني: قانون حفظ المقتضى: والذي بمقتضاه يبقى "المقتضى" الذي هو شرط في الفائدة محفوظاً في القول.<sup>2</sup>

ثم إن في الإضمار ما فيه من تحريك الهمة والتنبيه للمحتمل وتوفير الوقت وتحاشي التطويل الذي لا غناء فيه<sup>3</sup>.

ويمكن أن يضاف إلى الفائدة ما يسميه التداوليون أو على الأصح من قدر لنا أن نقف على ما أمكن من أعمال بعضهم بـ "النجاح" أي نجاح القول أو الخطاب<sup>4</sup>. والحق أن النجاح يشمل الفائدة بمعانيها الثلاثة التي ذكرنا عند الأصوليين. وإنما ألجأ التداوليين إلى القول بـ "النجاح" أو "الفشل" في القول أو الخطاب كون الإنشاء لا تقبل معيار الصدق أو الكذب<sup>5</sup>.

#### ب- مولدات الاقتضاء:

وللاقتضاء قوادح ينشأ عنها في الخطاب أو القول، يمكن تعريفها على هذا النحو: "قوادح الاقتضاء هي العناصر اللسانية المولدة للاقتضاء والمرتبطة ببنية الخطاب أو القول السطحية - في تفاعلها مع المواقف المقامية والسياقة المحايثة للنية اللغوية الاقتضائية"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 108 إلى 111.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، المرجع السابق، ص 113

<sup>3</sup> - ينظر، نفسه، ص 150.

<sup>4</sup> - ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت - الكويت 1994، ص 6

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها

<sup>6</sup> - ينظر: بنعيسى عسو أزابيط، المرجع السابق، ص 56

والقوادح لسانية وغير لسانية. فأما اللسانية فمن أمثلتها « دافع/لم يدافع المحامي عن سلمى»<sup>1</sup>. فهذا القول يقتضي أن سلمى متهمة، ولولا أنها متهمة لما كان للدفاع عنها من مسوغ. والقادح للاقتضاء هو الفعل "دافع" في حال الإثبات، و"لم يدافع" في حال النفي. ويمكن أن يضاف القادح "المحامي".

وأما ما يتعلق بالقادح غير اللساني، فيحسن بنا أن نورد الآتي:

رُوي أن خفاف بن ندبة السلمي غزا مع معاوية بن عمرو، بني مرّة بن سعد. فلما طعن معاوية تنادى القوم أن "قتل معاوية". فقال خفاف: "قتلني الله إن برحت مكاني هذا حتى أثار له"، فقال مالك بن حمار الشمخي، وكان سيّدا في قومه، ردّا على هذا الوعيد مخاطبا خفافا: "أنت ابن ندبة"، يريد بذلك أنه ابن أمة سوداء. ثم إن خفافا طعن مالكا فقتله<sup>2</sup>، وفيه يقول:<sup>3</sup>

أقول له والرمحُ يَاطِرُ مَتْنَهُ \*\*\* تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنِّي أَنَا ذَلِكَ

فقول خفاف: "إني أنا ذلكا" يقتضي التشفي من القتل المطعون مالك الذي عير خفافا من قبل بقوله "أنت ابن ندبة".

وذلك يقتضي أن مالكا كان يعرف خفافا، ويعرف أن أمه ندبة، وأنها أمة سوداء<sup>4</sup>. والعرب عادة ما تضع ابن الأمة في مرتبة دنيا دون ابن الحرة<sup>5</sup>. ولولا هذا المقتضى لما كان لقول مالك "أنت ابن ندبة" من معنى يستحق الذكر. فالقادح المولد للاقتضاء في هذا

1- بنعيسى عسو أزييط، المرجع السابق، ص 63

2- ينظر: خفاف بن ندبة السلمي، شعر خفاف بن ندبة السلمي، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد، ط 1968، ص 64

وينظر: أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت - لبنان ط 6، 1983، مج 18، ص 22، 23

3- خفاف بن ندبة السلمي، المرجع السابق، ص 64

وينظر: أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 23

4- ينظر خفاف بن ندبة السلمي، المرجع السابق، ص 64

وينظر: أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 22

5 - ينظر: خفاف بن ندبة، المرجع السابق، ص 10، 64

وينظر: الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتره، تقديم وتهميش وفهرسة مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، 1993، ص22، 8



الذي ذكرنا كله إنما هو السياق الذي ورد فيه القولان، قول مالك وقول خفاف السابقان. ولولا السياق لما عرفنا أن مالكا قصد بقوله "أنت ابن ندبة" تعبيره بسواد أمه، ولما عرفنا كذلك أن خفافا قصد بقوله "إنني أنا ذلكا" التثفي. كأنه يريد أن يقول له: أنا ابن ندبة السوداء التي عيرتني بها. والحق أن القوادح غير اللسانية لا تعمل بمعزل عن بنية الخطاب أو القول اللسانية.

## الإجراء:

مما تهيأ لنا الوقوف عليه من ضروب الاقتضاء في الديوان كثير، بعضه جليّ، وبعضه خفيّ يحتاج إلى رويّة وتقليب وتحقيق وتدقيق. ومن هذا الذي وقفنا عليه قوله<sup>1</sup>:

فمالي أغضّي عن مطالب جمّة \*\*\* وأعلمُ أنني عرضةٌ لفناء

البيت من قصيدة هي الأولى في ديوان الشاعر، يبلغ عدد أبياتها خمسة وخمسين بيتاً، يمدح الرضي فيها الخليفة الطائع لله ويهنئه بعيد الأضحى<sup>2</sup>.

استهلها الشاعر بالثناء على الممدوح لما أحسن به إليه<sup>3</sup>:

جزاءُ أمير المؤمنين ثنائي \*\*\* على نعمٍ ما تتقضي وعطاء

وفيها يختلط المدح بالشكوى، واستنهاض النفس، وحملها على أن تجدّ في الطلب للظفر بالمؤمل، وهو كثير، يدل عليه قوله: "مالي أغضّي عن مطالب جمّة". وفي مقدمة ما يؤمّله الشاعر، العلى والمجد والسؤدد، على ما سنعرف لاحقاً.

وفي البيت "مالي أغضّي... البيت" محل الوصف، ينعى الشاعر على نفسه التقصير في الطلب من دون أن يكون له عذر فيما يرى، طالما لم يكن هناك مانعٌ يحول بينها وبين السعي في طلب المؤمل. وعدم وجود المانع يدل عليه قوله: "مالي أغضّي عن مطالب جمّة"، إذ الاستفهام هنا للنفي المشوب بالتعجب، والمعنى أي شيء لي في التغضية

<sup>1</sup> - الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، مج1، ص 9.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

أي لا شيء لي فيها، ونفي أن يكون له شيء في التغضية عن تلك المطالب التي وصفها بأنها "جمّة"، يعني عدم وجود مانع، يحول دون السعي في الطلب<sup>1</sup>.  
والفعل "غَضَى" مصدره "تغضية"<sup>2</sup>.

والتغضية هي السكوت على الشيء، وصرف الاهتمام عنه تغايبا أو تغافلا أو تهاونا واستخفافا<sup>3</sup>.

وعلى هذا فقوله "مالي أغضي... البيت" يقتضي مضمرا، وهو وجوب السعي في طلب المؤمّل، المعبر عنه بـ"مطالب جمّة". وذلك المضمّر هو "المقتضى" الذي هو شرط في حصول الفائدة من "القول المقتضي". ولا بد في القول من فائدة وإلا كان لغوا لا طائل منه<sup>4</sup>.

ولا بد للاقتضاء من "قادح"<sup>5</sup>. والقادح في البيت محلّ الوصف، هو كون الشاعر له مطالب جمّة لم تتحقق بعد، وكذا عدم وجود المانع الذي يحول بين الشاعر وبين السعي من أجل تحقيق تلك المطالب كلها أو بعضها.

والصلة بين المؤمّل، وعدم وجود المانع الذي يمنع من السعي في طلبه ظاهرة. فقد يوجد المؤمّل لكن، قد تحول دونه حوائل، تمنع من مجرد التفكير في السعي إليه.  
وبناء على ذلك فإن الاقتضاء متولّد في القول من وجود كلمة "المؤمّل" التي تعني المطالب الموصوفة بأنها جمّة، وكذا التنبيه بقوله "مالي... البيت" على عدم وجود المانع الذي يمنع من السعي في سبيل تحقيق تلك المطالب.

---

<sup>1</sup> - ينظر: فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج26، ص 55، 56.  
<sup>2</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تعليق وتحشية وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2009، مج4، ص 17.  
وينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج2، ص 127، 128.  
<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط 1960، مج4، ص 303.

<sup>4</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 108، 109.

<sup>5</sup> - ينظر: بنعيسى عسو أزيبيط، المرجع السابق، ج2، ص 56 وما بعدها.

قوله<sup>1</sup>:

إِذَا مَا جَرَرْتُ الرُّمْحَ لَمْ يَثْنِي أَبٌ \*\*\* يُلِيحُ وَلَا أُمَّ تَصِيحُ ورائي

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق ببيت واحد وهو قوله<sup>2</sup>:

وَأَتْرِكُ سُمْرَ الْخَطِّ ظَمَأَى خَلِيَّةً \*\*\* وَشَرُّ قَنَا مَأْكُنَّ غَيْرَ رَوَاءِ

من القصيدة نفسها.

ويبدو الرضي في قوله "إذا ما جررت الرمح ... البيت" عازما على السعي بجدّ واجتهاد، في سبيل تلك المطالب التي وصفها بأنها "جمّة"، وفي مقدمتها العلى والمجد. وتحليل البيت اقتضائيا ينهض على السياق، فضلا عن بنية القول اللغوية، إذ لكل سياق اقتضاؤه.

واستنادا إلى ذلك نرصد في البيت اقتضاء، القول فيه واحد، والمقتضى مقتضيان. أما القول الواحد "المقتضى"، فهو "عدم الاعتراض على ما اعترم الشاعر القيام به من الفعل في سبيل ما يؤمله".

وأما المقتضيان:

فالأول منهما: "عدم وجود الوالدين على قيد الحياة".

والثاني: هو افتراض أنهما موجودان على قيد الحياة، ولكنهما لم يحولا بينه وبين ما أراد. إما لأنهما غائبان. وإذن فلا سلطان لهما عليه. وإما أنهما حاضران، ولكنهما لم يمنعا ثقة منهما به وبصواب ما اعترم فعله. أو لأن داعي الانتصار للحق كان أقوى من أن يحول دونه حائل، حتى ولو كان ذلك الحائل في قوة مكانة الوالدين. والشاهد في هذا أن الطاعة مشروطة بعدم مجافاة الحق. فالحقُّ أحقُّ أن يتبع، قال الله عز وجل: (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً وتابع سبيل من أناب إلي ثم إلي مرجعكم فأنبئكم بما كنتم تعملون). لقمان/15.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 09.

وأياً ما كان "المقتضى" المُحتمل من هذين، فإنه يبقى شرطاً في حصول الفائدة من القول. وها هنا لطيفةٌ، وهي أن الشاعر اختار أن يكون المانعُ الذي نفى أن يمنعه الوالدين، دون سواهما، لأنهما الأحرص على أبنائهما من غيرهما كائنا من كان ذلك الغير. ثم لأن عدم استجابة الأبناء للأباء أصعبُ على النفس وأشق. وذلك يدل على مدى حرص الشاعر على ما هو ماضٍ فيه.

وفي البيت اقتضاءات غير ما ذكرنا، والذي بدا لنا منها الآتي:

عدمُ قابلية الشاعر للانثناء يقتضي عزمه وإصراره على الفعل. وكونه كذلك يقتضي سموَّ الغاية التي يسعى إليها، وأنها ملكتُ عليه نفسه التي بين جوانحه، حتى صار لا يرى غيرها، ولا يحس إلا بها، ولا يسمع إلا صوتها يستهضه ويناديه. هذا أولاً.

الاحتكامُ إلى القوة التي تفهم من "جرّ الرمح" يقتضي أن ما يسعى إليه الشاعر لم

ولن يُجدي فيه غيرها، كما قال هو نفسه في موضع آخر<sup>1</sup>:

وَلِلْحِمِّ أَوْقَاتٌ وَلِلْجَهْلِ مِثْلُهَا \*\*\* وَلَكِنْ أَوْقَاتِي إِلَى الْحِمِّ أَقْرَبُ

ففي الاحتكام إلى القوة عملٌ بقوله "وللجهل مثلها".

وكما قال النابغة الجعدي<sup>2</sup>:

وَلَا خَيْرَ فِي حِلْمٍ إِذَا لَمْ تُكُنْ لَهُ \*\*\* بَوَائِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا

والشاهد في هذا أن ثمة مواقف يجد الإنسان نفسه فيها أحياناً محمولاً على القوة

حملاً لا خيار له فيها غيرها.

قوله<sup>3</sup>:

أَرَى النَّاسَ يَهُوُونَ الْخَلَاصَ مِنَ الرَّدَى \*\*\* وَتَكْمَلَةُ الْمَخْلُوقِ طَوْلُ عَنَاءِ

البيت من القصيد المذكورة والتي منها البيتان السابقان.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 108.

<sup>2</sup> - النابغة الجعدي، ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق وشرح واضح الصمد، دار صادر - بيروت، ط1،

1998، ص85

<sup>3</sup> - الديوان، ص 10.

وفي البيت اقتضاءان:

الأول: قوله "أرى الناس يهون الخلاص من الردى".

ومقتضى هذا القول أن الناس يكرهون الموت. وكرهة الموت شرط في حصول الفائدة من "حبهم الخلاص منه" أي من الردى. ولولا أن الناس يكرهون الموت، لما كان لقول الشاعر "أرى الناس يهون الخلاص من الردى" من معنى يستحق الذكر. فبتقدير هذا المقتضى تتحقق الفائدة من القول المقتضي.

وأما الاقتضاء الثاني فالقول "المقتضي" فيه هو قوله "أرى الناس يهون الخلاص من الردى" الذي يقتضي أنهم يحبون الحياة على مرارتها وشدة وطأتها عليهم. وكأنني بالرضي -والحال هذه- يُسمعنا صوت أبي العلاء في الدنيا<sup>1</sup>:

تَعَبْتُ كُلَّهَا الْحَيَاةَ فَمَا أَعْبُ \*\*\* جَبُّ إِلَّا مِنْ رَاغِبٍ فِي زِدْيَادِ

وقوله<sup>2</sup>:

نُحِبُّ الْعَيْشَ بُغْضًا لِلْمَنَايَا \*\*\* وَنَحْنُ بِمَا هَوَيْنَا الْأَشْقِيَاءُ

وَدُنْيَانَا الَّتِي عَشِقْتُ وَأَشَقْتُ \*\*\* كَذَلِكَ الْعِشْقُ مَعْرُوفًا شَقَاءُ

سَأَلْنَاهَا الْبَقَاءَ عَلَى أَذَاهَا \*\*\* فَقَالَتْ عَنْكُمْ حُرْمَ الْبَقَاءِ

أَرَى جُرْعَ الْحَيَاةِ أَمْرًا شَيْئًا \*\*\* فَشَاهِدْ صِدْقَ ذَلِكَ إِذْ تَقَاءُ

فالناس يحبون الحياة ويُلحُّون في طلبها، على ما فيها من الأذى والشقاء، وكلما ازداد حبهم لها وتعلقهم بها، ازداد بقدر ذلك شقاؤهم فيها، وكرهتهم للموت.

واللافت فيما تقدم ذكره في البيت محلّ الوصف، أن القول المقتضي واحدٌ،

والمقتضى مقتضيان للقول نفسه.

<sup>1</sup> - أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص 8.

<sup>2</sup> - أبو العلاء المعري، ديوان لزوم ما لا يلزم، تقديم وشرح وفهرسة وحيد كباية وحسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط 2009، ج 1، ص 52.

قوله<sup>1</sup>:

فَلَسْتُ إِبْنَ أُمِّ الْخَيْلِ إِنْ لَمْ أَعُدْ بِهَا \*\*\* عَوَاسٍ تَأْبَى الضَّيْمَ مِثْلَ إِبَائِي

وهو من القصيدة نفسها.

ولنا أن نفهم البيت في سياقه الذي جاء فيه، وهو الفخر والشجاعة والإقدام

والانتصار للحق، وفيه اقتضاءان:

الأول: ادعاء الشاعر أنه "ابن أم الخيل" أي الفارس الشجاع المقدم. ومقتضى هذا القول

الذي ادعى فيه الشاعر ما ادعاه هو "العود بالخيل عوايس آبية للضميم مثل إباء الشاعر

نفسه". وبقليل من التأمل في العلاقة بين "القول المقتضي" و"المقتضى المضمّر"، ندرك أن

المقتضى شرط في حصول الفائدة من القول المقتضي. وبيان ذلك أن من عجز عن أن

يعود بالخيل عوايس آبية للضميم لا يقبل ادعائه أنه ابن أم الخيل.

الثاني: وهو أن إباء الخيل للضميم مثل إباء الشاعر له، يمثل القول المقتضي، و مقتضاه

المضمّر هو "إباء الشاعر للضميم". ولا فائدة ترجى من القول المقتضي بمعزل عن

المقتضى المضمّر<sup>2</sup>.

قوله<sup>3</sup>:

وَكَمْ صَدْرٍ مَوْتُورٍ تَطَّلَعَ غَيْظُهُ \*\*\* وَقَلْبٍ قَوْلًا عَنْ لِسَانِ مِرَاءٍ

يُغَطِّي عَلَى أَضْعَانِهِ بِنِفَاقِهِ \*\*\* كَذِي الْعَقْرِ غَطَّى ظَهْرَهُ بِكَفَاءٍ

كَرَّرْتَ عَلَيْهِ الْحِلْمَ حَتَّى قَتَلْتَهُ \*\*\* بِغَيْرِ طِعَانٍ فِي الْوَعَى وَرِمَاءٍ

يورد الشاعر هذه الأبيات بعد البيت السابق محل الوصف بأحد عشر بيتا ومن

القصيدة نفسها. ومحل الوصف في البيت الثالث "كررت عليه الحلم...\*\*\*... البيت".

وإنما أوردنا البيتين اللذين قبله حرصا على المعنى، بحكم أن الجملة الفعلية "كررت" خبر

"كم" الخبرية في البيت الأول، الواقعة مبتدأ.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 95، 108.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 11.

وقوله: "كررت عليه الحلم" يقتضي أن الممدوح حلِيم، لذا فالشاعر يثني عليه بهذه الصفة. والحلم في موضعه مما يُمدح به الرجل وعلية القوم. قال زهير يمدح سنان بن أبي حارثة المري<sup>1</sup>:

وإن جبنَهُمُ أَلْفَيْتَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ \*\*\* مَجَالِسَ قَدْ يَشْفَى بِأَحْلَامِهَا الْجَهْلُ  
فكونُ الحلمِ خصلة حميدة يجعل الثناء به على الممدوح ذا فائدة. ولنتذكر أن المقتضي شرط في الفائدة من القول التي هي الصحة والصدق والمعقولية. وإذن فالمقتضى في البيت كون الممدوح حلِيمًا.

وفي البيت مقتضى آخر، وهو أثر الحلم في النفوس. فقد يبلغ المرء بحلمه ما يُعبي القوة القاهرة بلوغه. والأخذ باللين في المواقف هو الأصل، ولا يصح العدول عنه إلى القوة إلا بعد التحقق من عدم جدواه، كما قال صاحب الحماسة<sup>2</sup>:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ \*\*\* وَقُلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يُرْجِعَ \*\*\* —نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا  
فَلَمَّا صرَّحَ الشَّرُّ \*\*\* فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانُ  
ولم يبقَ سِوَى العُدْوَا \*\*\* نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا  
ولولا أن للحلم هذه الأهمية المستمدة من أثره في النفوس، لكان زعمُ الرضي أن قتل ممدوحه خصمه بحلمه كلامًا لا قيمة له.

قوله<sup>3</sup>:

وَلَوْ كَانَ كُلُّ آخِذَا قَدَرَ نَفْسِهِ \*\*\* لَكَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا بِغَيْرِ مِرَاءٍ  
يُثني الشاعر، في البيت، على الممدوح، فيصفه بأنه مغبون في هذه الحياة على ما سنبينه.

<sup>1</sup> - أو زكريا يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب، شرح ديوان الحماسة "أبو تمام"، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ج1، ص 12-13.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 11.

وفي البيت أكثر من اقتضاء:

المقتضى الأول: هو "أن الحياة لم تكن منصفة". والقول المقتضى هو "امتناع أن تكون الحظوظ على قدر أصحابها". ولهذا القول نفسه مقتضى آخر وهو "أن حظوظ الناس ليست واحدة، بل هي متفاوتة".

المقتضى الثاني: وهو "غبن الممدوح". والقول المقتضى لهذا المقتضى "امتناع حصول مضمون كل من الشرط وجواب الشرط". وهو امتناع استفاد من "لو" الشرطية الامتناعية<sup>1</sup>، أي امتناع أن تكون الحظوظ على قدر النفوس، وكذا امتناع أن يكون الممدوح قد حظي من الدنيا بما يستحق، بالنظر إلى مواهبه وإنجازاته. على اعتبار أن الحظوظ ينبغي أن تكون على قدر حال أصحابها كما قال المتنبي<sup>2</sup>:

على قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ \*\*\* وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ

والمعنى أن العزائم إنما هي على قدر علو أو انحطاط همم أصحابها. وكذا الأمر بالنسبة للمكارم، فهي كذلك على قدر نفوس أصحابها ومدى استعداداتهم للبذل والعطاء<sup>3</sup>. وذلك لأن الناس في هذا أصناف ومذاهب. فمنهم المُجَزَّل، والمُؤَلَّ أو الممسك. ومنهم المعطي سخاءً، والمعطي تساخياً كما قال المتنبي<sup>4</sup>:

وَلِلنَّفْسِ أَخْلَاقٌ تَدُلُّ عَلَى الْفَتَى \*\*\* أَكَانَ سَخَاءً مَا أَتَى أُمَّ تَسَاخِيَا

قوله<sup>5</sup>:

فَلَا تَطْمَعَنَّ، يَا دَهْرُ، فِيَّ، فَإِنَّهُ \*\*\* مَلَاذِي مِمَّا رَاعِي، وَوَقَائِي

البيت من القصيدة التي منها الأبيات الثلاثة السابقة، نفسها. وقوله "فلا تطمعن يا دهر" يقتضى ابتلاءه بالنوب والخطوب التي عادة ما تُنسب إلى الدهر على سبيل المجاز العقلي. فنسبة النوب والخطوب إلى الشاعر بمنزلة نسبة المطموع فيه إلى الطامع.

<sup>1</sup> - ينظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ج2، ص 385، 386.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج3، ص 378.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 378.

<sup>4</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 284.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 12



والاقتضاء قائم سواء أكان حديث الشاعر عن مصائب ابْنُلِيَّ بها حقيقة، أو عن مصائب يتوقَّع أن تحلَّ به لما أحسَّه من نفسه من الضعف والهوان على الناس.

فالمصائب وإن نُسِبت إلى الدهر، فهي نسبة مردُّها إلى المجاز العقلي، لكن المتسبب الحقيقي فيها غالباً هو الإنسان، وظلم الإنسان للإنسان أمضَّ وأشدَّ إيلاماً كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

وَكأنَّا لَمْ يَرِضْ فِينَا بِرِيبِ الـ \*\*\* دَهْرٍ حَتَّى أَعَانَهُ مَن أَعَانَا  
كُلَّمَا أَنْبَتَ الزَّمَانُ قَنَاءَةً \*\*\* رَكَّبَ المَرءُ فِي القَنَاءَةِ سِينَانَا

وفاعل الفعل "يرض" ضمير مستتر يعود على مذكور سابق، وهو "الزمان" في قوله: "صحب الناس قبلنا ذا الزمانا". فالإنسان قد يحتمل من المصائب ما لا دخل للإنسان فيه، لكنه لا يحتمل ما صدر منها عن الإنسان. وتلك هي مصائب الرضي التي طالما شكا منها في مواضع كثيرة من ديوانه.

والراجح أن تلك المصائب حاصلة حقيقة، وأن الشاعر يتوقع منها المزيد. ولو لم يكن الشاعر على ما وصف به نفسه لخلا قوله من الفائدة التي هي شرط في صحة القول وصدقه ومعقوليته.

ثم إن قوله: "فإنه ملاذي مما راعني ووقائي" يتضمن اقتضاء آخر، بيانه أن الحرف "إن" يفيد التوكيد<sup>2</sup>، وتصدُّرُه القول على هذا النحو يدل على أن الخبر طلبى<sup>3</sup>. وطلبية الخبر تعني أن المخاطب المعني متردِّد في الحكم الذي تضمنه الخبر. يسوق في ذلك الجرجاني ما روي من أن الكندي المتفلسف اعتبر أن لا فرق بين هذه الأقوال: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم. فيجيبه أبو العباس، ومن جملة ما أجابه به،

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبط وتصحيح وفهرسة مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، - لبنان، ج4، ص 240

<sup>2</sup> - ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 2005، ص 43.

<sup>3</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مراجعة وتصحيح وتخريج بهيج العزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان، ط1، 1988، ص 23.

وهو الذي يعنينا فيما نحن فيه، أن قولهم: "إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال<sup>1</sup>. لذلك تعين أن يكون المقتضى جواب عن سؤال<sup>2</sup>.

لذلك تعين أن يكون المقتضى في قول الرضي: "فإنه ملاذي مما راعني ووقائي" هو تردد المخاطب الذي يعنيه في الحكم الذي تضمنته جملة "إن" و"اسمها" و"خبرها". فكأنني بالمخاطب يشكك في صحة ادعاء الشاعر أن ممدوحه ملاذ له ووقاء من كل ما ينوبه من النوائب. ونرجح أن لا يكون هناك مخاطب متردد في الحكم حقيقة، ولكن الشاعر تخيل الأمر على هذا النحو لسبب نفسي على ما هو معروف لدى الشعراء في مثل هذه الحال، ليرى ممدوحه منه مدى إخلاصه له وتعلقه به.

قوله<sup>3</sup>:

وَلَا تَشْرَبُ الْأَمْوَاهَ إِلَّا تَعَلَّةً \*\*\* إِذَا عَثَرْتَ أَخْفَاهُنَّ بِمَاءٍ

لَهَا سَائِقٌ يَطْغَى عَلَيْهَا بِسَوِّطِهِ \*\*\* وَيَشْدُو عَلَى آثَارِهَا بِحَدَاءٍ

يأتي هذان البيتان بعد البيت السابق محل الوصف بخمسة أبيات، ومن القصيدة نفسها. والضمير "هي" المستتر في الفعل "تشرّب" يعود على المطايا في قوله<sup>4</sup>:

حَدَوْا بِالْمَطَايَا يَوْمَ جَالَتْ غُرُوضُهَا \*\*\* وَيَوْمَ انْقَتَتْ رُكْبَانُهَا بِرُغَاءٍ

وشرب المطايا الأمواه تعلّة، وطغيان السائق عليها بسوطه، من مقتضيات شدة الشوق إلى الممدوح الذي يخاطبه بعد قوله هذا بقوله<sup>5</sup>:

تَوَّمُّكَ لَا تَلْوِي عَلَى كُلِّ رَوْضَةٍ \*\*\* يَصِيحُ بِهَا حَوْدَانُهَا وَأَضَاءُ

وكذلك قوله عقب البيتين السابقين محل الوصف:

إِذَا بَلَغْتَ نَادِيكَ نَالَ رِفَاقُهَا \*\*\* عَرِيضَ عَطَاءٍ مِنْ طَوِيلِ تَنَاءٍ

<sup>1</sup> - ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق أبي فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط3، 1992، ص 315.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 13.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 12.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 13.

وَمِثْلَكَ مَنْ يُعْشَى إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ \*\*\* وَيُلْفَى قِرَاهُ عِنْدَ كُلِّ خِبَاءٍ  
وَمَا كُلُّ فَعَالٍ النَّدَى بِشَبَابِهِ \*\*\* وَلَا كُلُّ طُلَّابٍ الْعُلَى بِسِوَاءِ

وهو يرى أن العطاء العريض المؤمل في الممدوح، إنما هو من طويل ثنائه عليه بشعره. وإذن فهو ينتظر ألا يقل هذا العطاء عن تكلفة ماء الوجه مدحا وثناء. وذلك هو الأصل في مدائح الشعراء غالبا. فما كان لهذه المدائح أن تكون لولا الطمع فيما عند الممدوح. ولنا في التاريخ شواهد على علاقة الشعراء بممدوحهم. من ذلك تذكير الشاعر المعروف بـ "الأحوص" عمر بن عبد العزيز بالباعث الذي كان وراء رحلته إليه وثنائه بما أتى به عليه. وذلك قوله<sup>1</sup>:

وَمَا الشَّعْرُ إِلَّا خُطْبَةٌ مِنْ مُؤَلِّفٍ \*\*\* لِمَنْطِقِ حَقٍّ أَوْ لِمَنْطِقِ بَاطِلٍ  
فَلَا تَقْبَلْنَ إِلَّا الَّذِي وَافَقَ الرِّضَا \*\*\* وَلَا تُرْجِعْنَا كَالنِّسَاءِ الأَرَامِلِ

ويميضي في الثناء عليه إلى أن يقول<sup>2</sup>:

وَلَوْلَا الَّذِي قَدْ عَوَّدْتَنَا خَلَائِفُ \*\*\* غَطَارِفُ كَانُوا كَاللُّيُوثِ البِوَاسِلِ  
لَمَا وَخَدَتْ شَهْرًا رِحَالِي بِرَمْلَةٍ \*\*\* تَقْدُ مِثَانَ البِيدِ بَيْنَ الرِّوَاحِلِ  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ للشَّعْرِ عِنْدَكَ مَوْضِعٌ \*\*\* وَإِنْ كَانَ مِثْلَ الدَّلْوِ فِي فَنَلِ فَاتِلِ  
فَإِنَّ لَنَا قُرْبَى وَمَحْضَ مَوَدَّةٍ \*\*\* وَمِيرَاثَ آبَاءٍ مَشَوْا بِالمَنَاصِلِ

وإذن فالأحوص ينتظر من سيب الممدوح وعطائه ما يهون عليه قد رحاله متون البید شهرا، كما قال. ولا ينبغي أن نقل الغاية عن الوسيلة. والغاية هي الظفر بالبغيه التي هي العطاء وما يتصل به، والوسيلة هي تجسّم الرحلة وقد الراحلة متون البید، والثناء بشعرٍ مُحكَمٍ فَنَلُهُ إِحْكَامَ خَبِيرٍ بِأَدْلَاءِ فَنَلِ حَبَلِ دَلْوِهِ. والأحوص يشير بهذا إلى أن

<sup>1</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 122.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

الشعر ينبغي أن يكون على قدر الممدوح به، كما قال الجاحظ: «وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات»<sup>1</sup>.

ولم يذهل الأحوص عن هذه الحقيقة وهو يخاطب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو من هو في مقامه وعلو شأنه. وإذا كان شأن الشعر هو هذا، فلا عجب أن يستثمره الرضي في حاجاته لدى الخلفاء والملوك وذوي الشأن، وهو الشاعر المفلق الذي لم يُعِيه أن يقول فيجيد إذا ما حضر الباعث على القول، لا سيما ما كان منه مدحا. فحملُ السائق المطية على أن تجدَّ في السير، بطغيانه عليها بسوطه تارة، وبالحداء تارة أخرى، حتى إنها لا يُسَمَح لها من الماء إلا بقدر ما يُبقيها على الحياة - يقتضي الشوق إلى الممدوح. ولولا ذلك لما كان لإجهاد المطية وتعنيفها من معنى يستحق الذكر.

ويبدو من علاقة المادحين بالممدوحين في عمومها، ومنهم الرضي في علاقته بممدوحيه- أن هذا المدح لم يكن بريئا، بل كان الباعث عليه الطمع فيما عند الممدوح. وقد كفانا الرضي نفسه عناء التخمين إذ صرَّح بحاجته عند ممدوحه، كما رأينا قبل قليل وكما هو في غالبية مدائحه.

قوله<sup>2</sup>:

وما كلُّ فُعَالِ النَّدَى بِشَبَابِهِ \*\*\* ولا كلُّ طُلَّابِ العُلَى بسواءٍ

والبيت أقرب إلى الحكمة. والحكمة وضعُ الشيء في موضعه، سواء تعلق الأمر بالصناعة والسلوك أو بالمعاني والأفكار. ونحسب أن الشاعر هنا كان حكيما، لتقريره ما لا يمكن دفعه أو إبطاله أو التشكيك فيه. وذلك لأنه يستمدُّ حُجَّتَهُ من الواقع. والواقع شاهد عدل على أن الكرام كثير، ولكنهم يختلفون من حيث إن لكلٍّ منهم مذهبَه في العطاء والجود.

<sup>1</sup> - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تقديم وترتيب وشرح علي أبي ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط1، 1988، مج 1، ص 135.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 13.

وما قيل في الكرام يقال في طلاب العلى والمجد، من حيث إن مسالكهم إليه ليست واحدة، فمنهم من يتوسل إلى المعالي بالعلم. ومنهم من يتوسل إليها بالمال أو الجاه أو السلطان أو... الخ.

ولكلُّ مثاله الذي يسعى إليه، ويعتبره المجد الذي لا مجد بعده.

وبعد ففي البيت اقتضاءان:

المقتضى الأول: هو "أن بعضُ فُعالِ الندى يشبه بعضهم بعضاً". وهو مقتضى مستفاد من أن نفي الكل لا يلزم منه نفي الجزء في مثل هذه الحال. والقول المقتضي هو "وما كل فُعالِ الندى بشبائه". وإذن فـ "نفي أن يكون كلُّ فُعالِ الندى يشبه بعضهم بعضاً" يقتضي "أن بعض فُعالِ الندى يشبه بعضهم بعضاً".

ومن المفيد أن نضيف أن في القول "وما كل فُعالِ الندى بشبائه" مسكوتا عنه آخر غير المقتضى، ثاوٍ في الجامع بين المشبه والمشبّه به. لذا كان لنا أن نتساءل عن موضع الشبه في حالي الإثبات والنفي. والباعث على هذا التساؤل وجوب تقييد إطلاق التشبيه الذي قد يوهم أن المشبه يشبه المشبه به في كل شيء، وهو ما لم يقل به عاقل. لأن مقتضى ذلك أن يتماهى المشبه مع المشبه به فإذا هما شيء واحد. وهذا يتنافى مع الغرض من التشبيه الذي لا بدّ فيه من الإبقاء على الطرفين على ما بينهما من التفاوت في الصفة الجامعة. وبالاستناد إلى هذا الفهم يتبين لنا حتمية أن يكون الجامع بين الطرفين جزئية من الجزئيات أو صفة من الصفات هي دون الكل. ولا يوجد ما يدل على هذه الجزئية الجامعة في قول الرضي. سواء في حال الإثبات "بعض فُعالِ الندى يشبه البعض"، أو حال النفي "وما كل فُعالِ الندى بشبائه". على اعتبار أن التشبيه في حال النفي متخيل أي فيما لو حصل على سبيل التقدير. لأن الإثبات قبل النفي من حيث الترتيب.

والأهم في هذا كله، أن ندرك أن في طيّ موضع الشبه تكثيراً للفائدة من التشبيه، وهو تكثير متأتٍ من ذهاب المخاطب أو المؤول، المذاهب في تقدير الجامع بين الطرفين.

فالبلاغة تستوجب إظهار المطوي مالم يكن في الطي مزية. والمدار في الطي والنشر أو الإظهار على المقام<sup>1</sup>. والمقام في الشعر أضيّق، بحكم أن الشعر بطبيعته يأنف من أن يمتدّى للفائدة، التي تقتضي العرض والتحليل والتفصيل والتعليل ... الخ. فليس المطلوب من الشاعر أن يُقنع ليفيد. وإنما المطلوب منه أن يؤثر. وإذا هو ما احتاج إلى الإقناع، فإنما يحتاج إليه على أنه وسيلة يستعان بها على التخيل<sup>2</sup>. المقتضى الثاني: وهو "أن بعض طلاب العلى سواء". ف "نفي أن يكون كل طلاب العلى متساوين فيما هو بسبيله من السعي إلى العلى" يقتضي "أن بعضهم مساوٍ للبعض الآخر في ذلك المسعى". وكما طوي موضع الشبه بين المشبه والمشبه به من قبل، طوي هنا موضع المساواة تكثيراً للفائدة في القول كذلك. وإنما حملنا على القول بالطي إمكان التساؤل: في أيّ من متعلقات طلب العلى يمكن أن يتساوى هؤلاء أو يختلف بعضهم عن بعض؟ وهو تساؤل نصدّر فيه عن الجزم بانتقاء التماهي بين كلّ الطلاب. وذلك لاختلاف الطلاب في الطبائع والمؤهلات والمثُل، والأهداف والغايات، والسبل المفضية إليها. فقد يكون المطلوب واحداً كأن يكون قيمة أو مجموعة من القيم. ولكنهم مع ذلك يختلفون في التصوّر والتقدير مثلاً أو في الوسائط، أو ... الخ. قوله<sup>3</sup>:

إذا أشرَ القريبُ عليكَ فأقطعُ \*\*\* بحدِّ السيفِ قُربى الأقرباءِ  
وكنْ إنْ عَقَّكَ القُرباءُ ممَّنْ \*\*\* يميلُ على الأخوةِ للإخاءِ  
فربُّ أخِ خَلِيقٍ بالنَّقالي، \*\*\* ومُغْتَرِبٍ جَدِيرٍ بالصَّفَاءِ

الأبيات من قصيدة يمدح الرضي فيها «الملك بهاء الدولة ويهنئه بشهر رمضان»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2014، ص 256، 257.

<sup>2</sup> - ينظر: الإمام العزوزي، إشكالية التخيل والإقناع في بلاغة حازم القرطاجني (مقال) ضمن مجموع: البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق محمد مشبال، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص 97 وما بعدها.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 16.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 13.

والحديث عن قطع علاقة من جفا وصدّ وتولّى، ذائع في الشعر العربي. قال لبيد

بن ربيعة العامري:<sup>1</sup>

فأَقَطَّعُ لُبَانَةَ مَنْ تَعَرَّضَ وَصَلُّهُ \*\*\* وَلَشَرُّ وَاصِلِ خَلَّةٍ صَرَامُهَا

وإن نحا لبيد منحى غير منحى الرضي.

وقال كثير عزة يخاطب عبد الملك بن مروان:<sup>2</sup>

وَإِنِّي مُدَلُّ أَدْعِي أَنْ صُحْبَةً \*\*\* وَأَسْبَابَ عَهْدٍ لَمْ أُقَطِّعْ وَصَالَهَا

فَلَا تَجْعَلَنِّي فِي الْأُمُورِ كَعُصْبَةٍ \*\*\* تَبَرَّأْتُ مِنْهَا إِذْ رَأَيْتُ ضَلَالَهَا

فهو يطلب من ممدوحه ألا يحمله على القطيعة، وهو كاره لها. وهو ما يعني أن

القطيعة تكون أحيانا مما لا بد منه، لا سيما إذا ما سيم المرء في عزته وكبريائه، وكان عرضة للذل والهوان.

وكما قال ذو الأصبغ العدوانى في ابن عم له جفاه:<sup>3</sup>

يَا عَمْرُو لَوْ لَنْتَ لِي أَلْفَيْتِي يَسْرًا \*\*\* سَمَحًا كَرِيمًا أُجَارِي مَنْ يُجَارِينِي

وَاللَّهِ لَوْ كَرِهْتَ كَفِّي مُصَاحَبَتِي \*\*\* لَقُلْتُ إِذْ كَرِهْتَ قُرْبِي لَهَا بَيْنِي

فهو لا يود القطيعة ولا يسعى إليها، لكنه إذا حُمِلَ عليها لن يتردد.

والرضي يرى أن الصلة التي يحكمها الإخلاص والوفاء، وهي -عنده- صلة

"الإخاء"، مقدمة على صلة القربى القريية، التي هي "الأخوة" - إذا ما جفا القريب قرييه وجدّ في قطع صلته به. ودعوة الرضي إلى قطع صلة القريب الأشير الذي تبين أشره.

وإحلال صلة "الإخاء" محلّها -تقتضي أنّ الرضي اصطلح بنار ذوي القربى القريية بأي شكل من أشكال الاصطلاء، كأن يكونوا قد تخلوا عن نصرته لحسد أو عداوة، أو أنه لقي من إحسان غير ذي رحمه ما أنساه ذوي القربى، أو أذهله عنهم بعض الشيء أحيانا. ولا

<sup>1</sup> -كثيرة عزة، ديوان كثيرة عزة، جمع وشرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ط1971، ص 88.

<sup>2</sup> -نفسه، ص 88.

<sup>3</sup> -المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، تحقيق قصي الحسين، منشورات دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط2004، ص 86.

يُستَبَدُّ أن يكون الرضي قال ما قال بوحي من علاقته بمن أحسنوا إليه من غير ذوي القربى، وفي المقدمة منهم بهاء الدولة الذي كانت له به صلة قوية امتدت على مدار عشرين سنة<sup>1</sup>. وبلغ من وثاقة هذه الصلة أن تبادلا آيات الإعجاب<sup>2</sup>.

وهو ما أطلق لسان الرضي، حيث قال في بهاء الدولة «نحواً من إحدى وثلاثين قصيدة»<sup>3</sup> في مناسبات مختلفة، بين تسجيل للمعارك والانتصارات وما تستوجبه من مدح وثناء، وتهنئة وعزاء، وما إلى ذلك من المداخل التي كان يجيدها الرضي مع من كانت له بهم صلة من ذوي الشأن<sup>4</sup>.

ويمكن أن يصدق هذا المقتضى الذي أمضينا القول فيه، على بهاء الدولة نفسه، بل هذا الذي يبدو لأول وهلة من صيغة الخطاب "عليك، فاطمعة، كن، عفاك". وليس بالمستبعد أن يكون لبهاء الدولة من يحسده من أقاربه، لما حظي به من الملك والسلطان، ويتربص به الدوائر. وإذن فمن الحزم أن يستعيض عمّن كان حوله من هؤلاء بمن يثق فيه ويخلص له الولاء. وكان الرضي بهذا النصح يعرض نفسه بديلاً تلميحاً لا تصريحاً، أو يُنبئُ، على الأقل، موقعه من ممدوحه. ويقوي في نفوسنا هذا الاحتمال كون الرضي كان محسوداً على صلته القوية بكل من الطائع لله وبهائه الدولة<sup>5</sup>. لذلك فهو يخشى على نفسه أن يناله هؤلاء بسوء. والحق أن كلا المقتضيين وارد، بل وحتى الجمع بينهما في آن. قوله<sup>6</sup>:

فَجَرَّبْنِي تَجِدْنِي سَيْفَ عَزْمٍ \*\*\* يُصَمِّمُ غَرِبَهُ، وَزِنَادِ رَاءِ  
وَأَسْمَرَ شَارِعاً فِي كُلِّ نَحْرٍ \*\*\* شُرُوعَ الصَّلِّ فِي يَنْبُوعِ مَاءِ

<sup>1</sup>-ينظر: زكي مبارك، عبقرية الشريف الرضي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ص 161.  
وينظر: الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1999، ج1، ص 26.

<sup>2</sup>- ينظر: الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، شرح وتعليق وضبط وتقديم محمود مصطفى حلاوي، ص 39.

<sup>3</sup>-نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup>- ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup>- نفسه، ص 38-39.

<sup>6</sup>- الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، دار بيروت للطباعة والنشر، ج1، ص 16.



يورد الرضي هذين البيتين بعد الأبيات الثلاثة السابقة محل الوصف، بستة أبيات،  
ومن القصيدة نفسها.

فقوله: "جربني" يقتضي:

أولاً: حرصه على أن يكون محل ثقة الممدوح، لأن ذلك من شأنه أن يوثق صلته به.  
والثقة من أهم مداخل المآرب، ولاشك أن للرضي مآرب لدى ممدوحه. وقد صرح بذلك  
في مثل قوله<sup>1</sup>:

ولي حقُّ عليكَ فذاكَ جدِّي \*\*\* قديمٌ في رضاكَ وذا ثنائِي

ومن شيمِ الملوكِ على اللئالي \*\*\* مجازاةُ الوليِّ على الولاءِ

وهو يرى أن ما يؤمله في ممدوحه حق له عليه، فجدّه في رضاه قديم، وهذا ثناؤه  
عليه قائم في شعره، وإذن فهو وليّ له، وعليه أن يجازيه على ولاءه.

ثانياً: يحتمل توهم الشاعر - لسبب نفسي قصد التأكيد - أن الممدوح لم يجربّه من قبل  
على النحو الذي يريد، أو أنه جربّه لكنه يريد منه الاستمرار في التجريب والتمحيص  
زيادة في الثقة أو تثبيتاً لواقع الحال، وهو قريب من تأويلهم لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا  
النَّبِيُّ أِنْ أَتَى اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ... الآية﴾ الأحزاب من 01. حيث أمر الله  
سبحانه بتقوى الله وعدم إطاعة المشركين والمنافقين، والحال أنه عليه الصلاة والسلام  
كان مثال التقوى ومقاومة الكفر والنفاق، استجابة لأمر ربه. قال الفخر الرازي « الأمر  
بالشيء لا يكون إلا عند عدم اشتغال المأمور بالمأمور به إذ لا يصلح أن يقال للجالس  
اجلس وللساكت اسكت والنبي عليه السلام كان متقياً فما الوجه فيه؟ »<sup>2</sup>. ثم يجيب، ومن  
جملة ما أجاب به قوله: « نقول فيه وجهان: (أحدهما) منقول وهو أنه أمر بالمدامومة فإنه  
يصح أن يقول القائل للجالس اجلس ههنا إلى أن أجيئك، ويقول القائل للساكت قد أصبت  
فاسكت تسلّم، أي دم على ما أنت عليه »<sup>3</sup>. وبذلك يكون المقتضى في قول الرضي الذي

<sup>1</sup> - الديوان، ص 17.

<sup>2</sup> - الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط3، ج25، ص 189.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

نحن بصددده هو الطالب من المخاطب المداومة والاستمرار في التجريب والتمحيص للإبقاء على الاعتقاد بأن الشاعر محل ثقة وأنه مُعوّل عليه عند الحاجة إليه. وهو ما يبتغيه الشاعر نفسه.

قوله<sup>1</sup>:

إِنَّا بَنُو الدُّنْيَا تَسِيرُ رِكَابُنَا \*\*\* وَتُغَالِطُ الإِدْلَاجَ والإِسْرَاءَ

وتصدير البيت بحرف التوكيد "إن"، دليل على أن الشاعر قد أنزل "المخاطب" الذي قصد أن يوجه إليه الخطاب منزلة المتشكك في مضمون الخبر (الخطاب). وهو ضرب من التعبير معروف في علم المعاني «... وقد يراد الخبر لغير هذين الأمرين فيرجع إلى قاعدة وهي أن العالم قد يُنزل منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم بالعمل به»<sup>2</sup>.

ويجري على المتشكك في هذا - وهو دون الجاهل - ما يجري على الجاهل. ومعنى هذا أن المفترض فيما دخلت عليه "إن" أن يكون معلوما لدى المخاطب، لكن الشاعر أنزل المخاطب منزلة من يُشكك في الخبر المسوق، لغفلته عن العمل بموجب ما يعلمه. وتلك الحقيقة التي غفل عنها "المخاطب" حتى أنزل منزلة من يشك أو يتشكك في مضمون الخطاب - تتمثل في أن الإنسان هو الإنسان "إننا بنو الدنيا". والمغالطة في الحياة دأبه وديدنه، وكأن الرضي قد تمثل في هذا قول المتنبي<sup>3</sup>:

تَصَفُّو الحَيَاةَ لِجَاهِلٍ أَوْ غَافِلٍ \*\*\* عَمَّا مَضَى فِيهَا وَمَا يَتَوَقَّعُ  
وَلِمَنْ يُغَالِطُ فِي الحَقَائِقِ نَفْسَهُ \*\*\* وَيَسُومُهَا طَلَبَ المُحَالِ فَتَطْمَعُ

فلا محالة أن الرضي أخذ قول المتنبي هذا، وتصرف فيه بما يلائم غرضه. وإذا كانت المغالطة في جوهرها إظهار الشيء على غير ما هو عليه في حقيقته، فإن هذا ما

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 21.

<sup>2</sup> - جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ص 10.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 269.

قصد إليه الرضي في البيت. ذلك أننا كثيرا ما نغالط أنفسنا هروبا من واقع سيئ، لنجد أنفسنا بين برائن واقع أسوء منه توهمناه توهمًا، واقع يتنازع الناس فيه البقاء والمجد المتوهم، فيتربص بعضهم ببعض ليل نهار.

والحق أن هذا الذي يتنازعه أهُونُ من أن ينازع بعضهم بعضا فيه. كما قال المتنبى<sup>1</sup>:

وَمُرَادُ النَّفُوسِ أَصْغَرُ مِنْ أَنْ \*\*\* نَتَعَادَى فِيهِ أَوْ نَتَفَانَى

وعليه يكون "المقتضى" في البيت "تردد المخاطب في مضمون الخطاب حُكْمًا لا حقيقةً" نقول حكما لاحقيقة لاستبعادنا جهل المخاطب. فنحن بني الدنيا لا نجهل من نحن، حتى يقال في حقنا "نحن بنو الدنيا" على أن "بنو" هنا خبر لـ"نحن"، وأننا لا نجهل أن ركابنا تسيير إلى غايتها المحتمومة، وأنها تغالط في رحلتها تلك ما وسعتها المغالطة. إن هذا الذي كان منا في الحياة كله معلوم لدينا، لكننا كثيرا ما نذهل عنه، فنأتي من الأفعال على غير ما يُوجبُه العلمُ — "من نحن". وبما نحن عليه في دنيانا هذه. لذلك كان على الشاعر أن ينزل المخاطب الذي هو "نحن" بهذه الحقيقة منزلة المتردد فيها. قوله<sup>2</sup>:

بِهَاءِ الدَّوْلَةِ الْمَنْصُورِ إِنِّي \*\*\* دَعَوْتُكَ بَعْدَ لَأَيِّ مِنْ دُعَائِي  
وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ غِنَاكَ يَسْرِي \*\*\* إِلَيَّ بِمَا تَيَّنَّ مِنْ غِنَائِي

والمقتضى في البيت الثاني. وإنما أوردنا البيت الذي قبله لإحالة ضمير الخطاب "غناك" على الممدوح بهاء الدولة في البيت قبله. فقول الشاعر "وكننت أظن .. البيت" يقتضي "أن الشاعر لم ينل من المخاطب ما كان يرجوه ويؤمله. ولا يستقيم القول إلا بهذا المقتضى. وسندنا في ذلك قوله<sup>3</sup>:

فَلَمْ أَنَا كَالْغَرِيبِ وَرَاءَ قَوْمٍ \*\*\* لَوْ اخْتَبَرُوا لَقَدْ كَانُوا وَرَائِي

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبى، المرجع السابق، ج4، ص 241.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 17.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 17.

بعيدٌ عَنْ حِمَاكَ وَلِي حُقُوقٌ \*\*\* قَوَاضٍ أَنْ يَطُولَ بِهِ ثَوَائِي

عقب البيت الذي هو محلُّ الوصف. ففي قوله "قلم أنا ... البيت" والبيت الذي بعده - عتاب من الشاعر بيِّنٌ، بقدر ما هو تعبيرٌ عن اغتمامه وسوء حاله بجفاء الممدوح. وليس ما يؤمِّله الشاعر في المخاطب مجردَ عطاء أو حظوة فحسب، بل يراه حقا. وهو يرى نفسه أولى بالعطاء والحق، لو قُدِّرَ للمزايا في مثل هذا أن تكون الحكم. ولكنها الحظوظُ مقبلة مدبرة. وهي إذا ما أدبرت أرت المؤمِّل أسوأ ما في المؤمِّل. هذا، وللشعراء في ملاحظة وجفاء ممدوحهم مذاهبٌ في الشعر العربي. وليس الرضي في هذا بدعًا من غيره، وله في أستاذه أبي الطيب المنتبى مع ممدوحيه العزاء كل العزاء. قوله:<sup>1</sup>

إِنَّ الْبُكَاءَ عَلَيْكَ فَرَضٌ وَاجِبٌ \*\*\* وَالْعَيْشُ لَا يُبْكَى عَلَيْهِ رِيَاءٌ

والمخاطب في البيت مخاطبان:

الأول: الفقيد المرثي: جرى الشاعر في ذلك على ما اعتاده الشعراء العرب من مخاطبة الأموات، وكأنهم أحياء يسمعون عنهم ويعون ما يقولون. من ذلك قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا<sup>2</sup>:

أَبِي الصَّبْرِ آيَاتٌ أَرَاهَا وَأَنْنِي \*\*\* أَرَى كُلَّ حَبْلٍ بَعْدَ حَبْلِكَ أَقْطَعًا  
وَأَنِّي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لَا تُجِبُ \*\*\* وَكُنْتَ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ وَتَسْمَعَا

فالفقيد حي يسمع ويعي، في وهم ووجدان الشاعر، وهو في الحقيقة ميت يسري عليه حكم الأموات من انقطاع الصلة بينه وبين الأحياء، "متى ما أدع باسمك لا تجب، وكنت ... البيت" ومثل هذا كثير في الشعر العربي قديما وحديثا.

الثاني: وهو القارئ أو المؤول.

الاقتضاء في البيت:

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 24.

<sup>2</sup> - المفضل الضبي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ص 151.

في البيت أكثر من اقتضاء:

الاقتضاء الأول: "المقتضى" فيه هو قوله "إن البكاء عليك فرض واجب"، و"المقتضى" تردُّد المخاطب في مضمون الخبر أو القول، في تقدير الشاعر، حيث أجرى على الفقيد حكم الحيّ، من حيث إنه يحس ويسمع ويرى ويعي. وهو حكم وجداني، لا يخضع للمنطق ولا للعقل. ثم تصوّر الشاعر أن مخاطبه هذا متردّد في مضمون الخبر أو القول، فارتأى أن يؤكد بالحرف "إن" لحمله على الإقرار. وكذا الأمر حال تقدير أن المخاطب هو القارئ أو المؤول، من حيث إن التردد في الحكم واحد، وإن هذا التردد هو مقتضى القول مصدرًا بالحرف "إن".

الاقتضاء الثاني: والمقتضى هو قوله "والعيش لا يبكى عليه رياء". والمقتضى هو "الصدق والإخلاص في البكاء على العيش". وهذا نفسه يقتضى أن العيش لا يبكى عليه لذاته. وإنما يبكى على المتسبب في العيش الذي هو الممدوح، بعطائه وإحسانه. وهو من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب. ولا عجب في ذلك فإن الإحسان يُورثُ المحبة والصدق مع المحسن والإخلاص له، كما قال المتنبي يمدح سيف الدولة<sup>1</sup>:

تَرَكَتُ السُّرَى خَلْفِي لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ \*\*\* وَأَنْعَلْتُ أَفْرَاسِي بِنُعْمَاكَ عَسَجَدًا  
وَقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً \*\*\* وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيِّدًا تَقَيَّدًا  
إِذَا سَأَلَ الْإِنْسَانُ أَيْسَامَهُ الْغِنَى \*\*\* وَكُنْتَ عَلَى بُعْدٍ جَعَلْنَاكَ مَوْعِدًا

فقد كان المتنبي صريحًا في أن تعلّقه بالممدوح إنما كان بسبب من إحسانه إليه.

ولا يُستبعد أن يكون الرضي قال ما قال وفي ذهنه قول المتنبي هذا.

وبالبكاء على المحسن بصدق وإخلاص من أهم ما يقتضيه القول "والعيش لا يبكى عليه رياء". ناهيك عن أنه شرطٌ في صحّة القول نفسه. ولا معنى للقول من دون هذا المقتضى.

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 291، 292.

الاقتضاء الثالث: قوله "إن البكاء عليك فرض واجب" يقتضي "أن الممدوح أحسن إلى المادح إحسانا استوجب البكاء عليه بصدق وإخلاص". فالصدق في البكاء من الإحسان. قوله<sup>1</sup>:

فَسَقَاكَ مَا حَمَلَ الزُّلَّالَ سِجَالُهُ \*\*\* وَنَحَاكَ مَا جَرَّ الزُّحُوفَ لَوَاؤُهُ  
لَوْلَا اتِّقَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ سُقَّتُهُ \*\*\* ذَوْدًا تَمُورُ عَلَى ثَرَاكَ دِمَاؤُهُ  
وَأَطْرَتْ تَحْتَ السَّيْفِ كُلَّ عَشِيَّةٍ \*\*\* عُرُقُوبَ مُغْتَبِطٍ يَطُولُ رُغَاؤُهُ

وهاهنا لا بد من إيضاح يُهَيِّئُ للقول في الاقتضاء.

فما توارثه الشعراء العرب وانطلقت به أسنتهم في المراثي الدعاء للقبور بالسقيا، وذكر أحقية القبر بعقر الإبل وإراقة دماؤها عليه، ويعُدُّون ذلك من الوفاء. والشواهد في هذا كثيرة. ولنجتزئ منها بما ذكره صاحب الأغاني في مقتل "ربيعة بن مكرم" وما قيل فيه. فقد روى أن رجلا من بني الحارث بن فهر مرَّ على قبر ربيعة بن مكرم هذا، وقد أهيلت عليه الحجارة، فنفرت الناقة من تلك الحجارة، فقال في ذلك شعرا يرثيه فيه ويعتذر له ألا يكون عقرَ ناقته على قبره<sup>2</sup>. وكان مما قاله قوله<sup>3</sup>:

نَفَرَتْ قَلُوصِي مِنْ حِجَارَةِ حَرَّةٍ \*\*\* بُنِيَتْ عَلَى طَلْقِ الْيَدَيْنِ وَهُوبِ  
لَا تَنْفِرِي يَا نَاقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ \*\*\* سَبَّاءُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ  
لَوْلَا السَّقَّارُ وَبُعْدُ خَرَقٍ مَهْمَةٍ \*\*\* لَتَرَكْتُهَا تَحْبُوبُ عَلَى الْعُرُقُوبِ  
لَا يَبْعُدَنَّ رَبِيعَةَ بَنُ مَكْرَمٍ \*\*\* وَسَقَى الْغَوَادِي قَبْرَهُ بِذُنُوبِ

والشاهد في الأبيات ذكرُ الشاعر ربيعة بن مكرم وثناؤه عليه بمناقبه وخصاله. وود لو عقر على قبره نودا من الإبل. ودعا له بالسقيا، على عادة العرب في الدعاء للقبور والمرابع والأماكن بذلك. ولنعد إلى القول في الاقتضاء.

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 33.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج16، ص 25، 26.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 26.

واللافت أن القول المقتضى الذي هو :

لولا أتقاء الجاهلية سقته \*\*\* ذودا تمور على ثراك دماؤه  
وأطرت تحت السيف كل عشية \*\*\* عرقوب مغتبط يطول رغاؤه

واحد، والمقتضى متعدد.

وضمير الغائب "هـ" و "هـ" في "سقته" و "دماؤه"، يعود على السحاب في البيت السابق لهذين البيتين، الذي استعار له لفظ "السجال" والمفرد "سجل"، وهي "الدلو العظيمة فيها ماء"<sup>1</sup>.

ومقتضيات القول السابق هي:

الأول: "أن ما اعتاده العرب من عقر الإبل ونحرها على القبور والدعاء لتلك القبور بالسقيا حتى انطلقت السنة شعرائهم بذلك -إنما هو من أفعال الجاهلية".

الثاني: "أن هناك فرقا بين الجاهلية والإسلام فيما قضى به كلُّ منهما من الأفعال والقيم".

الثالث: تحريم الإسلام العقر على القبور والدعاء لها بالسقيا كون الإسلام لا يقبل العقر على القبور والدعاء لها بالسقيا.

الرابع: كون الشاعر مسلما يتمثل ما جاء به الإسلام.

فكل مقتضى من هذه المقتضيات شرط في الفائدة من القول. وإذا فالقول واحد واعتبارات الاقتضاء متعددة.

قوله<sup>2</sup>:

لا تصحبِ الدهرَ إلا غيرَ مُنتظِرٍ \*\*\* فالهمُّ يطردهُ قرعُ الظنَّابِيبِ

والبيت من قصيدة يمدح الرضيّ فيها الوزير «أبا نصر سابور بن ازدشير، وقد

قدم مع شرف الدولة إلى بغداد سنة ست وسبعين وثلثمائة»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، هامش ص 33.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 61.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 61.

والمدح عند الرضي كثيرا ما يختلط بفلسفته الخاصة في الحياة. والحياة عنده تؤخذ ولا تعطى، تؤخذ بالجدِّ والمخاطرة<sup>1</sup>:

وَأَقْدِفُ بِنَفْسِكَ فِي شَعْوَاءِ خَابِطَةٍ \*\*\* كَالسَّيْلِ يَعْصِفُ بِالصَّوَّانِ وَاللُّوبِ  
إِنْ حَنَّتِ النَّيْبُ شَوْقًا وَهِيَ وَأَقْفَةٌ \*\*\* فَإِنَّ عَزْمِي مُشْتَاقٌ إِلَى النَّيْبِ  
أَوْ صَارَتِ الْبَيْضُ فِي الْأَعْمَادِ آجِنَةً \*\*\* فَإِنَّمَا الضَّرْبُ مَاءٌ غَيْرُ مَشْرُوبِ  
مَتَى أَرَانِي وَدِرْعِي غَيْرُ مُحَقَّبَةٍ \*\*\* أَجْرٌ رُمَحِي وَسَيْفِي غَيْرُ مَقْرُوبِ

والمتمأمل في هذه الأبيات يحضره لا محاولة قول المتنبي<sup>2</sup>:

أَطَاعِنُ خَيْلًا مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ \*\*\* وَحِيدًا، وَمَا قَوْلِي كَذَا وَمَعِيَ الصَّبْرُ  
وَأَشْجَعُ مِنِّي كُلِّ يَوْمٍ سَلَامَتِي \*\*\* وَمَا ثَبَّتَتْ إِلَّا وَفِي نَفْسِهَا أَمْرُ  
تَمَرَّسْتُ بِالْأَفَاقِ حَتَّى تَرَكَتُهَا \*\*\* نَقُولُ: أَمَاتَ الْمَوْتُ أُمَّ ذُعَرَ الذُّعْرُ  
وَلَا تَحْسَبَنَّ الْمَجْدَ زِقًا وَقَيْنَةً \*\*\* فَمَا الْمَجْدُ إِلَّا السِّيفُ وَالْفَتَكَةُ الْبِكْرُ  
وَتَضْرِبُ أَعْنَاقَ الْمُلُوكِ وَأَنْ تَرَى \*\*\* لَكَ الْهَبَّاتُ السُّودُ وَالْعَسْكَرُ الْمَجْرُ  
وَتَرَكَكَ فِي الدُّنْيَا دَوِيًّا كَأَنَّمَا \*\*\* تَدَاوَلَ سَمْعَ الْمَرءِ أَنْمَلُهُ الْعَشْرُ

والطموح وبعْدُ الهمة، والإيمان بالقوة القاهرة الغالبة، والسعي في الطلب، أهم ما يجمع بين الشاعرين: الرضي والمنتبي.

وليس بالبعيد من قول المتنبي هذا مضمون البيت محل الوصف. فمن غير المنتظر من الدهر أن يحسن إلى من رام صُحْبَتَهُ، وإن أحسن الظن به، كما قال: "لا تصحب الدهر إلا غير منتظر". ولا طارد لهمَّ ونوب الأيام إلا الحزم والعزم والقوة القاهرة الغالبة "قالهم يطرده قرع الظنابيب".

وعليه يمكن الاطمئنان إلى أن "المقتضى" في البيت "نهى الشاعر مخاطبه عن مصاحبة الدهر". وإن شئنا قلنا: "لا يليق بمن رام مصاحبة الدهر انتظار أن يحسن إليه". ثم إن مقتضى هذا القول "سعة تجربة الشاعر بالحياة وتقلباتها".

<sup>1</sup> - الديوان، ص 61.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 148، 149.



ولولا تلك التجربة لما أمكن قبول القول، ولأمكن أن نسأل الشاعر: عن أي معطى صدر فيما وصف به الدهر، من أنه لا ينتظر منه إحسان؟. أي أن النهي عن الشيء يقتضي العلم بما سينتهي إليه المنهي، إذا هو أقدم على ما اعتزم فعله بعيداً عن الأخذ بنهي الناهي. والشاعر يكون قد أفاد علمه بما نهى عنه من تجارب الأيام والليالي. كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

ومن عَرَفَ الأَيَّامَ مَعْرِفَتِي بِهَا \*\*\* وبالنَّاسِ رَوَى رُمْحَهُ غَيْرَ رَاحِمٍ

والمعرفة بالأيام تعني الإفادة مما يقع فيها من الحوادث في مواجهة الحياة وما يطراً فيها. وفي البيت محل الوصف اقتضاء غير الذي ذكرنا. وهو أن مصاحبة الدهر مع انتظار الإحسان مصاحبة غير محمودّة عواقبها. والمهم في هذا أن نعرف بمّ؟ وكيف يمكن التحرُّز من حوادث الدهر وتقلباته؟ وإلى أي مدى؟

والإجابة تقتضي النظر إلى ما يقع في حياتنا من الحوادث على أنه صنفان: صنف لا يمكن الاحتراز منه، لأنه خارج نطاق الأسباب. والحوادث من هذا النوع كثيرة. من ذلك الموت، والأمراض التي لايد للإنسان فيها، والكوارث الطبيعية كالعواصف والأعاصير والسيول والزلازل. ومن الحوادث ما للإنسان فيه يد، كأن يقدم الإنسان على فعل مضر، وكان في الإمكان ألا يفعل لو أعمل النظر وحسب حساب ما سيؤول إليه الفعل من العواقب. ولو لم يكن للإنسان يد في هذا النوع من الحوادث لما كان للجزاء من معنى، ولاستوى في دنيا الناس أن يفعلوا وألا يفعلوا. قوله<sup>2</sup>:

وعِنْدِي إِلَى العَلِيَاءِ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ \*\*\* لو انجَابَ من هَذِي الخُطُوبِ ضَبَابُهَا  
عِنَادٌ مِنَ الأَيَّامِ عَكْسُ مَطَالِبِي \*\*\* إذا كان يُوطِينِي النَّجَاحَ اقْتِرَابُهَا  
وحِظِّي مِنْهَا صَابُهَا دُونَ شَهْدِهَا \*\*\* فَلَوْ كان عِنْدِي شَهْدُهَا ثم صَابُهَا

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 112.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 69، 70.

والأبيات من قصيدة كتب بها الرضي من فارس إلى أبي علي بهاء الدولة يمدحه فيها ويعاتبه لعقد مصاهرة كان بينهما ثم انفسخ<sup>1</sup>.

وفي الأبيات أكثر من اقتضاء:

فقوله: "وعندي إلى العلياء .... البيت" و"عناد من الأيام ... البيت"، يقتضي "أن للشاعر رغبة في أن يبلغ العلياء لكنه لم يصل". ولولا رغبة الشاعر في بلوغ العلياء، ثم عدم بلوغه ما كان يتمنى بلوغه، لكان القول لغواً، لا حظ له من القبول.

وقوله: "وعندي إلى العلياء ... البيت" يقتضي "أن للعلياء سبلاً متعددة تفضي إليها، وللساعي أن يختار منها أيسرها وأقصرها مدى".

وقوله: "وحظي منها صباها ... البيت" يقتضي "أن الأمل قرين الحياة، وأنه يتسع ويضيق ويسمو ويدنو. فرُبّ مؤمّلٍ لم يتجاوز أن يعيش" كما قال النابغة<sup>2</sup>:

المرأُ يَأْمَلُ أَنْ يَعِيشَ — \*\*\* شَ وَطُولُ عَيْشٍ قَدْ يَضُرُّهُ

وربّ مؤمّلٍ لا يقنع فيما يؤمّله بما دون الذي يتطلع إليه أصحابُ الهَمِّ العالية، وربما تجاوز المؤمل في طموحه حد الإمكان<sup>3</sup>:

إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفٍ مَرُومٍ \*\*\* فلا تقنع بما دون النجوم

فطعمُ الموتِ في أمرٍ صَغِيرٍ \*\*\* كطعمِ الموتِ في أمرٍ عَظِيمٍ

وكما قال في بعد همة سيف الدولة<sup>4</sup>:

ذِكِّي تَظَنِّيهِ طَلِيعَةَ عَيْنِهِ \*\*\* يرى قلبه في يومه ما ترى غداً

وَصَوْلٌ إِلَى الْمُسْتَصْعَبَاتِ بِخَيْلِهِ \*\*\* فلو كان قرنُ الشمسِ ماءً لَأُورِدَا

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 69.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 156.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 119

<sup>4</sup> - نفسه، ج1، ص 282، 283

ولا على المؤمل بعد علو الهمة والحزم والعزم ألا يدرك كل ما أمّله أو بعضه.  
ولولا أن الأمل بهذه المثابة، وأنه الباعث على الحياة في معناها الحقيقي، لعدّ تأمل  
المؤمّلين لغوا، ولكانت الحياة من دون معنى.  
قوله<sup>1</sup>:

وبعضُ العدمِ مأثرةٌ وفخرٌ \*\*\* وبعضُ المالِ منقصةٌ وعابُ  
البيت من قصيدة في الفخر، يستهلها الشاعر بصبّ جام غضبه على الواقع<sup>2</sup>:  
أغذراً يا زَمانُ ويا شِبابُ \*\*\* أصابُ بذًا، لقد عظمُ المُصابُ  
ويسترسل الشاعر في التعبير عن سوء الحال إلى أن يبلغ قوله:

وبعض العدم مأثرة وفخر \*\*\* وبعض المال منقصة وعاب  
الذي هو أقرب إلى الحكمة التي من مقتضياتها وضع الشيء في موضعه الذي هو به أليق  
وقوله: "وبعض العدم مأثرة وفخر" يقتضى القول، "ليس كل العدم مأثرة وفخر" أو "بعض  
العدم ليس بمأثرة ولا فخر". والقادح المولد للاقتضاء هنا هو كلمة "بعض"  
والعدم الذي يُعدُّ مأثرة وفخرًا، هو العدم الذي يُبقي معه على الحد الأدنى من  
مقومات المروءة، والذي به تصان النفس عن من المانين وتفضل المتفضلين. وربما أثار  
المرء العدم على هدر الكرامة وبذل ماء الوجه. كما قال أحدهم<sup>3</sup>:

أديمٌ مطالَ الجوعِ حتّى أميته \*\*\* وأضربُ عنه الذكرَ صفحًا فأذهلُ  
وأستفُّ ترَبَ الأرضِ كي لا يرى له \*\*\* عليّ من الطولِ امرؤٌ متفضّلُ  
ولولا اجتنابُ الذامِ لم يُلفَ مشربُ \*\*\* يُعاشُ به إلاّ لَدَيّ ومأكلُ  
وهذا أبو العلاء المعري يعتبر عدم التعرض للمتفضلين بالسؤال انتصارا على  
الذات يستحق أن يبشر به<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 125.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 124.

<sup>3</sup> - لويس شيخو، مجاني الأدب في حدائق العرب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ج6، ص 204.

<sup>4</sup> - أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص 248.

أَخْوَانَنَا بَيْنَ الْفُرَاتِ وَجَلَّقَ \*\*\* يَدَ اللَّهِ، لَا خَبْرَ تَكُمْ بِمُحَالٍ  
أُنْبِتُكُمْ أَنِّي، عَلَى الْعَهْدِ، سَالِمٌ \*\*\* وَوَجْهِي لِمَا يُبْتَدَلُ بِسُؤَالِ

وأما قوله: "وبعض المال منقصة وعاب" فمقتضاهُ "بعض المال ليس منقصة وليس عيباً" أو "ليس كلُّ المال منقصةً أو عيباً". أي لا ينقص قدر صاحبه ولا يعيبه. وذلك هو المال الذي يكتسب من مصادره المشروعة التي لا منَّ فيها ولا تفضُّل، على أن ينفق المكتسب فيما هو مشروع، وفي وجوه البر والإحسان. لئلا يكون مجلبَةً للقدح والذم. قوله<sup>1</sup>:

رَمَانِي كَالْعَدُوِّ يُرِيدُ قَتْلِي \*\*\* فَغَالَطَنِي، وَقَالَ: أَنَا الْحَبِيبُ  
وَأُنْكَرْتَنِي، فَعَرَّفَنِي إِلَيْهِ \*\*\* لَطَى الْأَنْفَاسِ وَالنَّظَرَ الْمَرِيبِ  
وَقَالُوا: لِمَ أَطَعْتَ؟ وَكَيْفَ أَعْصِي \*\*\* أَمِيرًا مِنْ رَعِيَّتِهِ الْقُلُوبُ

هي ثلاثة أبيات مستقلة متكاملة فيما بينها، يُفضي السابق منها إلى اللاحق. والقتل المذكور في البيت الأول لا يؤخذ على حقيقته، وإنما هو مجاز. ومحل الوصف البيت الأخير. والافتضاء في الاستفهام: "لم أطعت؟ وكيف أعصي.. البيت". وتسكين الميم في "لم" للوزن، والأصل التحريك بالفتح "لم". والقول المقتضي هو الجملة الاستفهامية "لم أطعت؟" وكان المقتضى أن يجاب ببيان سبب الإطاعة التي تفهم من منطوق الجملة الاستفهامية ذاتها<sup>2</sup>. والمنظر أن يجيب الشاعر إجابة يُقرّ فيها بأنه غلب على أمره، فلم يقوَ على مقاومة أو دفع داعي الإطاعة، لأنه لا يملك من أمره شيئاً في مثل هذه الحال. وتلك الإجابة التي كنا ننتظر هي "المقتضى"، غير أن الشاعر نحا في إجابته منحى آخر مداعبا الفن الشعري بلغة الشعر، وذلك بأن أنزل الاستفهام التعجبي في قوله: "وكيف أعصي أميراً من رعيته القلوب" منزلة الإجابة التي كانت منتظرة، متوهماً أن هناك داعياً دعاه إلى العصيان، فهو يردُّ عليه بالتعجب من دعوته تلك.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 178.

<sup>2</sup> - ينظر: بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي - هندسة التواصل الإضماري (من التجريد إلى التوليد)، مستويات البنية الإضمارية وأشكالها، ج2، ص 67 وما بعدها.

قوله<sup>1</sup>:

فَتَى كَمَلَّ الْمَجْدَ أَخْلَاقَهُ \*\*\* فَسَدَّ الْفِجَاجَ عَلَى الْعَائِبِ

والبيت ثالث ثلاثة أبيات من جملة خمسة أبيات كتب بها الشاعر إلى بعض أصدقائه وقد استزاره<sup>2</sup>.  
وأول هذه الأبيات قوله<sup>3</sup>:

وَأَبْيَضَ كَالنَّصْلِ مِنْ هَمِّهِ \*\*\* قِرَاعُ الْمُطَالِبِ لِلطَّالِبِ

والمقصود بالفتى هو من وصفه بأنه أبيض. و"أبيض" في قوله "وأبيض كالنصل"، نعت مجرور بـ"أو رب"، حُذِفَ منعوته اجتزاءً عنه به. والتقدير في البيت محل الوصف: هو فتى كملّ المجد ... البيت.

والرضي في قوله هذا يتمثل قول النابغة الجعدي<sup>4</sup>:

فَتَى كَمَلَتْ أَخْلَاقُهُ غَيْرَ أَنَّهُ \*\*\* جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا

فَتَى تَمَّ فِيهِ مَا يَسِرُّ صَدِيقَهُ \*\*\* عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَا

فكلا الشاعرين يمدح ممدوحه بما راق له من صفاته.

وإذا كان الجعدي قد أثنى على ممدوحه بالجوّد والكرم، حتى سرّ بذلك الصديق، وساء العدو - فإن الرضي أثنى على ممدوحه بالمجد وبمحمود الخصال، وأن المجد مؤدّى هذه الخصال وأثر من آثارها. وببلوغ الممدوح هذه المنزلة يكون قد سد على عائبه وشائنيه كل المنافذ التي يمكن أن ينفذوا منها إليه.

وقادح الاقتضاء هو الفعل "كملّ" الذي أفاد أن الخصال الحميدة في الممدوح -مهما كانت كثرة ونبلا- لن تغني عن المجد الذي هو منتهى ما ينتهي إليه الإنسان من الكمال في حدوده القصوى التي تسمح بها الطبيعة البشرية في دنيا الناس هذه. حتى لكان ما

<sup>1</sup> - الديوان، ص 184.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 184.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 184.

<sup>4</sup> - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، دار صادر، بيروت،

مج2، ص 142.

يتحلى به الناس من الخصال ويحظون به من المزايا، نقص فيهم بالنسبة لما فوقه، تجب تكملته، فإذا هم ما صاروا إلى المجد زال النقص، وحقتهم المزايا والمحامد من كل جانب، وغبطهم غيرهم بما هم عليه.

وحينئذ يُعيب خصومه وشائنيه أن يجدوا فيه عيباً أو مغمزاً ينالون به منه، ويشفون به ما يجدونه في أنفسهم من بنات الصدور. وذلك معنى قوله: "فسد الفجاج على العائب"، فالمقتضى هو "النقص الذي عليه المدوح، والمتمثل في مرحلة ما قبل المجد". والقول المقتضى هو قوله "كامل المجد أخلاقه". وأما الجملة "فسد الفجاج على العائب" فيُمثّل مدلولها أثر الجمع بين الأخلاق والمجد على المدوح؟ وإنما اعتبر المجد مكملًا لما تعارف عليه الناس في حياتهم من جهة، ومن جهة أخرى فلأن المجد أقصى ما يسمو إليه ذوو الهمم العالية.

إن اعتبار الشاعر تحلي المدوح بالأخلاق والخصال الحميدة فحسب، نقصاً فيه - متأثراً من أن تلك الخصال يمكن أن يشارك المدوح فيها غيره. ومن ثم فلا فضل له بها على غيره، وإنما المزية في أن يضاف إلى تلك الأخلاق المجد الذي عادة ما يقل حائزوه قلةً يبدو تميّزها عن الكثرة واضحاً لا لبس فيه. ومرد قلة حائزي المجد إلى الصعوبة والمشقة التي يجدها في سبيله طالبوه. وصدق المتنبي حيث قال<sup>1</sup>:

لولا المشقة ساد الناس كلهم \*\*\* الجود يُفقر والإقدام قتال

فلولا أن في طلب المجد الفقر الذي هو من أثر الإسراف في الجود والعطاء الذي

هو شرط في العليا والمجد كما قال بشار بن برد<sup>2</sup>:

فإنك لا تستطرد الهمّ بالمنى \*\*\* ولا تبلغ العليا بغير المكارم

ولولا أن في طلب اقتحام الأهوال التي تزهق فيها الأنفس -لكان كل الناس سادة.

والمجد فوق ذلك يحتاج إلى مواهب خاصة، كالحزم والعزم وبعد الهمة، وما إليها من

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج3، ص 287.

<sup>2</sup> - بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، تحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج4، ص 194.

المواهب التي لا حيلة للمرء فيها، ولكل منها شواهد في الشعر العربي يطول الحديث فيها.

قوله<sup>1</sup>:

قَدْ نَزَلْنَا دَارَ كِسْرَى بَعْدَهُ \*\*\* أَرْبَعًا مَا كُنَّ لِلذُّلِّ ظُورًا

البيت من قصيدة، عدد أبياتها تسعة وخمسون بيتا، يفخر الشاعر فيها بالإسلام وغلبته على الفرس، ويقف وقفة تأمل واعتبار بآثار الحضارة الفارسية. يقول الرضي في ذلك عقب البيت السابق مباشرة<sup>2</sup>:

أَسْفَرَتْ أَعْطَانَهَا عَنْ مَعَشِرٍ \*\*\* شَغَلُوا الْمَجْدَ بِهِمْ عَنْ أَنْ يُعَارَا  
تَصِفُ الدَّارُ لَنَا قُطَانَهَا \*\*\* الْمَعَالِي وَالْمَسَاعِي وَالنَّجَارَا  
وَإِذَا لَمْ تَدْرِ مَا قَوْمٌ مَضَوْا \*\*\* فَسَلِ الْآثَارَ وَاسْتَنْبِ الدِّيَارَا  
أَلْ سَاسَانَ حَدَا الْخَطْبُ بِهِمْ \*\*\* وَاسْتَرَدَّ الدَّهْرُ مِنْهُمْ مَا أَعَارَا  
بَعْدَمَا شَادُوا الْبُنَى تَرْفَعُهَا \*\*\* عَمْدُ الْمَجْدِ قِيَابًا وَمَنَارَا

فقوله: "قد نزلنا دار كسرى ... البيت" جاء في سياق الحديث عن آثار الحضارة الفارسية، والاعتبار بتلك الآثار الشاهدة على أهلها، الذين شادوا وسادوا إلى أن عصف الدهر بهم كما قال عدي بن زيد<sup>3</sup>:

وَصُرُوفُ الدَّهْرِ لَا يَبْقَى لَهَا \*\*\* وَلِمَا تَأْتِي بِهِ صُمُّ الْجِبَالِ  
رُبَّ رَكْبٍ قَدْ أَنَاخُوا عِنْدَنَا \*\*\* يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ بِالْمَاءِ الزُّلَالِ  
وَالْأَبَارِيقُ عَلَيْهَا فُذْمٌ \*\*\* وَجِيَادُ الْخَيْلِ تَرْدِي فِي الْجِبَالِ  
عَمَرُوا دَهْرًا بَعِيثٍ حَسَنِ \*\*\* آمَنِي دَهْرَهُمْ غَيْرَ عِجَالِ  
ثُمَّ أَضْحَوْا عَصَفَ الدَّهْرِ بِهِمْ \*\*\* وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالرِّجَالِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 484.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 484، 485.

<sup>3</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، تحقيق لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج2، ص112.

وقادح الاقتضاء في البيت هو الظرف "بعد". والقول المقتضى هو قوله: "قد نزلنا دار كسرى بعده أربعاً". وأما قوله: "ماكنّ للذل ظؤارا" فهو وصف للأربع. والأربع جمع "ربع" وهو الدار والمنزل، والمنزل أوسع من الدار، لأنه يشمل الدار وما حولها<sup>1</sup>. وأقوال الشعراء في المنازل والربوع وآثار الديار التي كانت بها قائمة أكثر من أن تُحصَى. من ذلك قول النابغة الذبياني<sup>2</sup>:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البَلَى \*\*\* مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

وقوله<sup>3</sup>:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَانَا أُسَائِلُهَا \*\*\* عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقول حسان بن ثابت<sup>4</sup>:

عَفَّتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالجَوَاءُ \*\*\* إِلَى عِذْرَاءَ مَنْزِلِهَا خَلَاءُ

دِيَارٍ مِنْ بَنِي الحَسْحَاسِ قَفْرٌ \*\*\* تُعْفِيهَا الرِّوَامِسُ والسَّمَاءُ

فذلك ونحوه دأبُ الشعراء العرب في ذكر الديار وما حولها، بأسماء مختلفة (الدار أو الديار، المنزل أو المنازل، الربع أو الربوع، الطلل أو الأطلال، الرسم أو الرسوم ... الخ) صار ذلك تقليدا متبعا عندهم لا يحاد عنه، يقتفي فيه اللاحق منهم أثر السابق. لذلك لا نعجب حين يطالعنا الرضي في ديوانه يحذو حذو هؤلاء.

ومقتضى القول هو "عدم نزول الشاعر ومن يتحدث باسمه "نا" في قوله (قد نزلنا)

دار كسرى قبل أن يقضى كسرى ومن معه ممن يُعزَى إليهم تأسيس وتشبيد الحضارة الفارسية التي يذكرها، والتي لم يبق منها إلا الآثار شاهدة على تلك الحضارة".

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط1958، مج2، ص 353.

و: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السباع الطوال الجاهليات، ضبط وتعليق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ص 222.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 184.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 76.

<sup>4</sup> - عبد القادر بن عمر البغدادي، المرجع السابق، ج4، ص 43.



وواضح أن القول لا يستقيم إلا بتقدير هذا المقتضى المضمّر .

قوله<sup>1</sup>:

تَنفَدُ الْغُدْرَانُ أَحْيَانًا، وَمَا \*\*\* لِعُبَابِ الْيَمِّ ذِي اللَّجِّ نَفْدٌ

والبيت من قصيدة ينيف عدد أبياتها عن الخمسين بيتا، يمدح الرضي فيها الملك بهاء الدولة، ويشكره على أن أولاه ثقته في أمر حمله مسؤولية الاضطلاع به<sup>2</sup>.

وقد استهل قصيدته هذه بمقدمة تتم عن اغتباطه بتلك الثقة إلى حد الانتشاء

والافتخار<sup>3</sup>:

مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَغَوْرِيٍّ السَّنْدَ \*\*\* فِي أَدِيمِ اللَّيْلِ يَفْرِي وَيَقْدُ

حَيْرَةَ الْمِصْبَاحِ تَزْهُوهُ الصَّبَا \*\*\* خَلَّ الظُّلْمَاءِ يَخْبُو وَيَقْدُ

فالبرق يمزق جلباب الليل ويقد، والمصباح تزهوه الصبا فينقد وتارة يخبو نوره ويتلاشى، وتلك حال المصباح وهو يغالب الظلام، وكلاهما جاداً في الانتصار على الآخر، وذلك كله يمثل العهد الجديد الذي حظي فيه الشاعر بثقة الملك. ويمضي الرضي في قصيدته جامعا بين الاغتباط والمدح والثناء والإكبار، مستثمرا الحكمة في غير ما موضع من القصيدة، ومن الحكم المستثمرة قوله: "تنفذ الغدران أحيانا". والغدران جمع غدير وهو "قطعة الماء يغادرها السيل"<sup>4</sup>. وكونها كذلك يجعلها معرضة للنفاذ، فهي توجد بوجود السيل وتزول بطول أمد انقطاعه، فهي لذلك متجددة أبدا.

والقول المقتضى هو قوله "تنفذ الغدران أحيانا". وفيه مقتضيان:

الأول: عدم دوام ماء الغدير من غير انقطاع.

الثاني: ماء الغدير عرضة للنضوب والنفاذ، ولكنه قابل لأن يتجدد، ونفاذه يقطع المطر

والسيل من حين لآخر، أي أنه لا ينفذ نفاذا لا رجعة له بعده.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 276.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 273.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 273.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ط1960، مج4، ص 271.

والقادح المولد للاقتضاء في القول هو ظرف الزمان "أحياناً". وقد ساق الشاعر هذه الحكمة مساق المثل الذي نجد له أثراً في حياة الناس، وأثره هذا المثل في حياتنا يتمثل في أن العروض والأرزاق والموجودات على الإجمال أنواع: منها الغادي الرائح القابل لأن يغدو مرة أخرى بعد رواحه كالأرزاق المتجددة. وحتى هذا الذي يتجدد منها في دنيا الناس فهو في النهاية إلى انقطاع لا رجعة بعده كما قال حاتم الطائي في المال<sup>1</sup>:

أَمْوِيَّ إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحٌ \*\*\* وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ

وكما قال لبيد بن ربيعة العامري<sup>2</sup>:

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ \*\*\* وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

ومنها الدائم الذي لا ينقطع إلا بانقطاع حياة الإنسان. وضرب الشاعر لذلك مثلاً

بماء البحر "وما لعباب اليمّ ذي اللج نفد".

---

<sup>1</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 41.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 52.

# الفصل الثاني

مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة

## توطئة:

المفهوم: وهو ضربان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

أ- مفهوم الموافقة: و«هو إعطاء ما ثبت للفظ من الحكم المنطوق به للمسكوت عنه بطريق الأولى والأخرى، سواء كان الحكم المنطوق به منفيًا أو منهيًا عنه أو موجبًا»<sup>1</sup>. ومن أمثلته قوله تعالى في شأن الوالدين: "... فلا تقل لهما أف ... " الإسرائ/من 23.

فالمنهي عنه هو قول المخاطب لوالديه "أف" التي تدل على الضجر والضيق بأمرهما. وذلك هو الحاصل من منطوق اللفظ. وواضح أن علة النهي عن التأفف الأذى وهي علة تظل قائمة في «كل مكروه وأذية وإن خفّ وقلّ»<sup>2</sup>. وبجامع هذه العلة بين المنطوق والمسكوت عنه (المفهوم) شملهما الحكم معًا سواء بسواء.

ويمضي الأصوليون في التفصيل، فيوردون أن مفهوم الموافقة (المسكوت عنه) أنواع نكتفي منها بهذين النوعين:

الأول: ما يكون فيه المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق كقوله تعالى: "فلا تقل لهما أف". فلاشك أن المسكوت عنه وهو "الضرب" مثلاً، أولى بالنهي من مجرد التأفف، لأن الأذى في الضرب أظهر وأشد<sup>3</sup>.

الثاني: وهو الذي يكون فيه المسكوت عنه مساوياً للمنطوق في الحكم «كإحراق مال اليتيم وإغراقه المفهوم منعه من قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا). النساء/ 10»<sup>4</sup>. فأحراق مال اليتيم وأكله بغير وجه حق، سواء في الحكم.

<sup>1</sup> - محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق ص 82

<sup>2</sup> - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج20، ص 189.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 189.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 189.

وينظر: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق ص 82،83،84

ويعرف طه عبد الرحمان مفهوم الموافقة تحت ما أسماه بـ«دلالة الدلالة» بقوله:  
"دلالة الدلالة هي استلزام القول لمعنى تابع للمعنى العباري مع توسط دليل مشترك تكفي  
في إدراكه معرفة قواعد التخاطب ومن غير توقف فائدة القول على هذا المعنى"<sup>1</sup>.

وأهم ما في هذا التعريف استيعاضه عن "المفهوم أو المسكوت عنه" بـ"دلالة  
الدلالة"، ثم وضع اليد على الآلية التي يجب اتباعها للوصول إلى "دلالة الدلالة" أو  
"المفهوم المسكوت عنه"، وتلك الآلية هي "معرفة قواعد التخاطب" التي من ضمنها العلة  
المشتركة بين الطرفين اللذين هما: "الدلالة الأصلية" و"دلالة الدلالة التابعة".

وكذا تمييزه بين المفهوم المسكوت عنه الذي هو موضوع الحديث من جهة، ودلالة  
الافتضاء من جهة ثانية. تمييز يقوم على الفائدة من القول المترتبة على اعتبار "المقتضى"  
الذي هو شرط فيها. وفي المقابل عدم ارتباط القول بالفائدة في دلالة الدلالة المسكوت  
عنها. فالمدار في الافتضاء على الفائدة وليس الأمر كذلك في المفهوم المسكوت عنه بحكم  
أنه شرط فحسب. ولهذه المزايا التي لم تكن واضحة بالقدر الكافي في التعريف الأصولي  
للمفهوم، أوردنا تعريف طه عبد الرحمان هذا.

**ب - مفهوم المخالفة:** ومفهوم المخالفة، عند الأصوليين، هو أن يكون المسكوت عنه  
مخالفا لحكم المنطوق ويسمى تنبيه الخطاب ودليل الخطاب<sup>2</sup>. ومثاله قوله صلى الله عليه  
وسلم: « في سائمة الغنم الزكاة »<sup>3</sup>.

والنظر في الحديث يستوجب التمييز بين معنيين:

- المعنى العباري (المنطوق): ويتمثل في الحكم القاضي بوجوب الزكاة في الغنم  
باعتبارها سائمة وليست معلوفة.

<sup>1</sup> - طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 117.

<sup>2</sup> - : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق ص 86

<sup>3</sup> - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، المرجع السابق ص 498

- المعنى التابع للمعنى العباري (مفهوم المخالفة المسكوت عنه): ويتمثل في كون "المعلوفة لا زكاة فيها"<sup>1</sup>.

ولكل من الحكمين علته التي يختلف بها عن الحكم الآخر.

واستصعاب العلة التي عليها مدار الحكم، هو الواسطة التي سمحت بالانتقال من المنطوق إلى المفهوم انتقالاً لا تعسف فيه. ولولا هذا التمييز بين الحكمين لكان الوصف "السائمة" زيادة لا طائل من ورائها.

وربما كان مفيداً أن نورد تعريف الدكتور طه عبد الرحمان لهذا المفهوم (مفهوم المخالفة): « دلالة الدلالة المخالفة عبارة عن استلزام القول لمعنى تابع للمعنى العباري مع منافاة دليله الذي تكفي في إدراكه معرفة قواعد التخاطب على هذا المعنى التابع»<sup>2</sup>.

وتحاشياً لتكرار ما لا غناء فيه نقتصر على ما في هذا التعريف من مزايا افتقر إليها التعريف الأصولي السابق. وأول ما يشدنا إليه في هذا التعريف أمران:

الأول: ما أسماه طه عبد الرحمان بقواعد التخاطب التي هي في نظره أشمل وأعم من قيد "معرفة اللغة" عند الأصوليين<sup>3</sup>.

ويؤكد طه عبد الرحمان هنا على أهمية قانونين من قوانين التخاطب:

- قانون المقابلة: ويعني مقابلة المعنى بما يوافقه، ومقابلته بما يخالفه، مقابلة تقود لا محالة إلى أن الإقرار بصحة المعنى الموافق يستوجب ضرورة الإقرار بصحة المعنى المخالف<sup>4</sup>.

- قانون الاستيعاب: وهو قانون يلزم المتكلم أن يأخذ في الاعتبار حاجة المخاطب، وإلا تعطلت الفائدة من القول<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق وتخريج وتعليق محمد حسن هيتو، دار الفكر، ص 208

<sup>2</sup> - طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 118.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 117، 238 وما بعدها.

<sup>4</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 118.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 118، 119.

بحكم أن الأصل في القول أو الخطاب أن يساق لفائدة ترجى ومن دونها يتعذر أن نسمي القول خطاباً، كما ذكرنا<sup>1</sup>.

الثاني: استبعاد أن يكون مفهوم المخالفة شرطاً لا بد منه في تحصيل الفائدة من القول، كما رأينا في "الاقتضاء".

## الإجراء:

أولاً: مفهوم الموافقة:

ومنه قول الرضي<sup>2</sup>:

وَمَنْ كَانَ ذَا نَفْسٍ تَطِيعُ قَنُوعَةً \*\*\* رَضِيَ بِقَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ ثَرَاءً

البيت من أول قصيدة في الديوان. وقد أشرنا من قبل إلى أن هذه القصيدة قيلت في مدح الخليفة الطائع لله وتهنئته بعيد الأضحى. ويحسن بنا أن نضيف إلى ما قيل من قبل أن الرضي كثيراً ما كان يتخذ من المدح مطيةً للتعبير عن شجاعته وإقدامه وعزته وإبائه وتحديه ومغامراته وحزمه وعزمه وطموحه إلى مقامات السيادة والريادة. ولكنه في الوقت ذاته كان يقر بجريان الرياح على غير ما يشتهي، فإذا هو يجد نفسه محمولا على أن يقنع بما هو كائن: "ومن كان ذا نفس ... البيت". وهي قناعة يمكن للناظر أن يطمئن إلى أنها وليدة الإخفاق. يدل على ذلك قوله قبل هذا البيت<sup>3</sup>:

فَمَالِي أُغْضِي عَنْ مَطَالِبِ جَمَّةٍ \*\*\* وَأَعْلَمُ أَنِّي عُرْضَةٌ لِفَنَاءِ  
وَأَتْرُكُ سُمْرَ الْخَطِّ ظَمَائِ خَلِيَّةٍ \*\*\* وَشَرُّ قَنَاءِ مَا كُنَّ غَيْرَ رِوَاءِ  
إِذَا مَا جَرَرْتُ الرُّمْحَ لَمْ يَنْتِنِي أَبٌ \*\*\* يَلِيحُ وَلَا أُمَّ تَصِيحُ وَرَائِي

<sup>1</sup> - طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 108، 109.

وينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، ط1، 2013، ص19، 21، 22.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 9، 10.

وإذا ما أخذنا بصدقه في قوله "ومن كان ذا نفس ... البيت" فعلام يلوم نفسه "قمالي أغضي...؟" ولمِ التغني بالقوة القاهرة في تلك الأبيات؟.

إن هذه النفسية الثائرة تتنافى في ثورتها تلك مع نفسية القنوع بما عهد عنها من سكون ووداعة ودعة. والأهم في البيت أن نسأل: أين مفهوم الموافقة فيه؟ والسؤال يقتضي الإجابة: إن من رضي بالقليل، وهذا مصرح به منطوق، كان من باب أولى أن يرضى بالكثير، وهذا هو المفهوم الموافق المضمّر.

ولا يستقيم في العقل أن يرضى المرء بالقليل مما تبتغيه النفس وتميل إليه عادة، ثم تأبى كثير ذلك القليل، ما لم يكن لهذا الإباء ما يسوغه. كأن يكون المقام مقام إيثار، أو مقام ترويض للنفس وحملها على الحرمان تأديبا لها، وكسرا لشوكة الطمع والكبرياء والغرور فيها، على غرار ما هو معروف عند الصوفية، فإن الأصل في طريقتهـم "العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه... الخ"<sup>1</sup>.

وما نظن أن الشاعر في قناعته المزعومة من هذا الذي يذكره ابن خلدون عن المتصوفة، في شيء. وهو ما سبق أن قررناه استنادا إلى قول الرضي نفسه.

والمفهوم الموافق في البيت أولى بالحكم من المنطوق. أي أن الكثير من المال ونحوه أدعى إلى رضى النفس من قليله وهو بها أولى. يشهد لذلك طبيعة النفس في عدم اجتزائها بالقليل عن الكثير ما لم يحل دون تطلعها حائل، وهو ما قصده الأصوليون في تعريفهم لمفهوم الموافقة بكونه: « إعطاء ما ثبت للفظ من الحكم المنطوق به لمسكوت عنه بطريق الأولى والأحرى، سواء كان الحكم المنطوق منفيًا أو منهيًا عنه أو موجبا»<sup>2</sup>.

وذلك كإجراء حكم "القنطار" على ما دونه، من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى في قوله وتعالى (أهل الكتاب مبقون طرازا لئلا يؤذوكم وإليك ومنهم من إن تآمذنه يدینار

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة -تاريخ العلامة ابن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر - بيروت، ط3، 1967، مج1، ص 863.

<sup>2</sup> - محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق، ص 82.



لأَيُودَهُمُ إِلَيْكَ إِلَّا نَهَمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ) آل عمران/ من 75<sup>1</sup>. وكإجراء حكم "الدينار" في الآية نفسها على ما فوقه، من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى<sup>2</sup>. وقياسا على هذا فإن مفهوم الموافقة في قول الرضي:

وَمَنْ كَانَ ذَا نَفْسٍ تَطِيعُ قَنُوعَةً \*\*\* رَضِيَ بِقَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ ثَرَاءِ

محل الوصف- هو "رضا القنوع بالكثير" من باب التنبيه بالأدنى الذي هو "قليل" على الأعلى الذي هو فوق القليل مهما كثر<sup>3</sup>.

والفرق بين الاقتضاء ومفهوم الموافقة من وجوه:

الأول: أن فائدة المنطوق الذي هو في البيت "الاكتفاء بالقليل"، لا تتوقف على المفهوم المضمرة الذي هو الكثير من جنس ذلك القليل<sup>4</sup>. بينما الاقتضاء تتوقف فيه فائدة المنطوق أو القول على المقتضى المضمرة<sup>5</sup>.

الثاني: في المفهوم نحتاج إلى توسط الدليل الذي يسمح بالانتقال من المنطوق إلى المفهوم. وأهم ما في الدليل شهادة العقل والطبيعة، فلأشياء ومنها النفس الإنسانية طبائع لا تتفك عنها. فمعرفة المؤول بالنفس الإنسانية تمكنه من التمييز بين ما تحبه هذه النفس وتميل إليه بمقتضى الجبلة وما تكرهه وتأباه. والدليل عند الدكتور طه عبد الرحمان يتمثل فيما أسماه بـ "معرفة قواعد التخاطب"<sup>6</sup>.

هذا، في حين أن الاقتضاء لا يحتاج إلى دليل يتوسط بين القول المقتضى والمقتضى<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق، ص نفسها. وينظر: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، الفصول في اختصار المحصول في الأصول، اعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 49

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها

وينظر: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق، ص 82

<sup>3</sup> - ينظر: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المرجع السابق، ص 82

وينظر: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، المرجع السابق، ص 49

<sup>4</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 117.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 108.

<sup>6</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 117.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 108.

الثالث: كون المفهوم موازيا للمنطوق ومشاركا له في الحكم. أي أن كثير الثراء وقليله معا داخلان في حكم ما ترضى عنه النفس، وإليه تميل. أما في الاقتضاء فليس المقتضى شريكا في حكم القول المقتضى، وإنما هو شرط في حصول الفائدة من القول فحسب. وربّ متوهمّ توهمّ أن ما اعتبرناه في البيت مفهوما مضمرًا، غير صحيح. وإنما هو مصرح به "من كثير" في الشطر الثاني، ولا وجود لمفهوم مضمر. والصواب أن هذا التوهم غير صحيح لما بين المفهوم المضمر والمصرح به من فرق. أما المفهوم المضمر فهو محل للحكم، وأما شبه الجملة "من كثير" فمتعلق بالمشتق "قليل" الذي قبله، وليس بالقول التام المستقل حتى يُعتدّ به مفهوما مشاركا للمنطوق في الحكم. قوله<sup>1</sup>:

أنعَاكَ لِلخَيْلِ الْمُغِيرَةِ شُرْبًا \*\*\* وَالْيَوْمَ يَضْرِبُ بِالْعَجَاجِ خِبَاءَ  
وَلِخَوْضِ سَيْفِكَ وَالْفَوَارِسِ تَدْعِي \*\*\* حَرْبًا يَجْرُ نِدَاؤُهَا الْأَسْمَاءَ  
وغيَابَةِ فَرَجَتِهَا وَمُقَامَةٍ \*\*\* سَدَدَتْ فِيهَا حُجَّةَ غَرَاءَ  
وخلَطَتْ أَقْوَالَ الرِّجَالِ بِمَقُولٍ \*\*\* ذَرِبَ كَمَا خَلَطَ الضَّرَابُ دِمَاءَ  
ومَطِيَّةٍ أَنْضِيَّتِهَا، وَكِلَاكُمَا \*\*\* تَتَنَازَعَانِ السَّيْرَ وَالْإِنْضَاءَ

الأبيات من قصيدة يرثي الرضي فيها أبا الفتح بن الطائع لله، ويعزي الطائع في

مصابه<sup>2</sup>.

والمعروف في الرثاء أن يُعدّد الرائي مناقب وخصال المرثي. والشاعر في هذه الأبيات يرى أن المرثي أهل لأن يُنعَى و«النعى: رفع الصوت بذكر الموت»<sup>3</sup>. ولا يكون إلا لذوي الشأن «عن الأصمعي: كانت العرب إذا مات من له قدر ركب راكب

<sup>1</sup> - الديوان، ص 24.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 21.

<sup>3</sup> - محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ص 465.

وجعل يسير في الناس يقول: نعاء فلانا»<sup>1</sup>. ومن الشواهد قول الخنساء ترثي أخاها  
صحرا<sup>2</sup>:

لقد صوتَ النَّاعِي بِفَقْدِ أَخِي النَّدَى \*\*\* نداءً لَعَمْرِي لا أبا لكَ يُسْمَعُ  
وقولها<sup>3</sup>:

يا أمَّ عمرو ألا تبكينَ مُعَوْلَةً \*\*\* على أخيكِ وقد أعلَى به النَّاعِي  
وفعل النعي في قول الرضي "أنعاك" يدل على أن للفقيد شأنًا في قومه. وقد عظم  
خطب فقده لمناقبه وخصاله، التي ذكر منها الشجاعة والإقدام والإغارة على العدو والبلاء  
الحسن في المعارك والحروب. ومنها دفع الشدائد والإعانة على نوائب الدهر وحوادث  
الأيام، وتنفيس كرب المكروبين، ولذاقة اللسان والقدرة على تصريف الكلام، والبصر  
بالحجة، وعلو الهمة والضرب في الأسفار.

ولنتذكر أن الإنسان كثيرا ما يصدر في أحكامه وانتقاء نماذجه عن بواعث نفسية  
ووجدانية، لا تلبث أن تتغير بتغير المقام، إذ "لكل مقام مقال"<sup>4</sup>، ولنا أن نستحضر في  
مقامنا هذا ما جاء في قول عمرو بن الأهتم في الزبرقان بن بدر، وقد سأله عنه النبي  
صلى الله عليه وسلم، إذ وصفه في مقامين مختلفين، فألغى بما قاله فيه في المقام الثاني  
الذي هو مقام عدم الرضا، ما قاله في المقام الأول الذي هو مقام الرضا، معللا ما قال في  
المقامين بقوله "والله يا رسول الله ما كذبت في الأولى، ولقد صدقت في الأخرى، ولكنني  
رجل رضيت فقلت أحسن ما علمت، وسخطت فقلت أفبح ما وجدت"<sup>5</sup>. فقال صلى الله

<sup>1</sup> - محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 465.

<sup>2</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط6، 1969، ص 96.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 101.

<sup>4</sup> - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية لصناعة الكتاب، ط2، 1979، ص 337 وما بعدها.

<sup>5</sup> - أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تقديم وتعليق نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3،  
2010، ج1، ص 35.

عليه وسلم: "إن من البيان لسحرا"<sup>1</sup>. فانتقاء الخصال والصفات كان تبعا لحالي الرضا والسخط.

ومن هنا يتبين لنا أن مقام الأبيات محل الوصف مقام رثاء، يقتضي انتقاء ما يلائمه من الخصال. يضاف إلى ذلك أن القول شعرٌ، والشعر بما له من ضوابط صارمة تحكمه لا يتسع لقول كل ما تود قوله. لذلك نرجح أن تكون الخصال التي رثى بها الشاعر الفقيد ليست هي كل ما له من الخصال. وإذن فهناك ما هو مسكوت عنه. وسندنا في ذلك أن الواصف - وإن تحرّى - فإنه لا يمكنه استنفاد كل ما يمكن قوله في خصال الموصوف ومزاياه. وإذا كان الأمر هو ذلك، فكيف والواصف شاعر؟! والشعر لا يتسع لما يتسع له النثر، للقيود والضوابط التي ذكرنا من قبل. إن الشاعر قد يتزَيّد لكنه لا يستطيع أن يتجاوز ما يسمح به النظام الشعري إلى ما لا يسمح به.

والمسكوت عنه في البيت - في تقديرنا - هو "كل خصلة حميدة يصح أن يُثنى بها على المرثي، يفضي إليها الدليل، ولم تدخل تحت المنطوق. وقد نختلف في تقدير ذلك المفهوم المسكوت عنه. فيذهب بنا الوهم في تقديره المذهب. لكننا لا نختلف في أنه مفهوم، وفي الدليل المشترك بينه وبين المنطوق<sup>2</sup>. قوله<sup>3</sup>:

أَوْمَلُّ مَا لَا يَبْلُغُ الْعُمْرُ بَعْضَهُ \*\*\* كَأَنَّ الَّذِي بَعَدَ الْمَشِيبِ شَبَابٌ

البيت من قصيدة يمدح الشاعر فيها الوزير أبا منصور بن صالح، ويذكر هزيمة باد الكردي الخارجي بالجزيرة والموصل<sup>4</sup>.

ومدار البيت على الأمل، وقد ذكرنا في مناسبة سابقة أن الأمل قرين الحياة، وأنه ليس بواحد عند جميع الناس. فالموئل يختلف باختلاف الزمان والمكان والعمر وملابسات

<sup>1</sup> - أحمد بن محمد الميداني، المرجع السابق، ص 35.

<sup>2</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 117.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 65.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 64.

الأحوال لدى الفرد الواحد. ومن يتأمل ديوان امرئ القيس، على سبيل المثال، لا يَعدَمُ شاهداً يشهد لهذا. فقد اسبطرَ به الأمل مرة فقال<sup>1</sup>:

فلَوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ \*\*\* كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍّ \*\*\* وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي  
وَمَا الْمَرْءُ مَا دَامَتْ حُشَّاشَةٌ نَفْسِهِ \*\*\* بِمَدْرِكِ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلِي  
فهو لا يسعى لأدنى معيشة، ولو كان منتَهَى ما يؤمِّله هو هذا، لكفاه القليلُ من  
المال، ولم يحمل نفسه مشقة السعي في الطلب والمخاطرة بالنفس. ولكنه يتطلَّع إلى ما  
فوق مجرد الاكتفاء بالحد الأدنى من العيش. إنه يسعى إلى المجد المؤتَل، فهو مؤتَل لأنهم  
توارثوه لاحقاً عن سابق إلى أن انتهى إلى والده حُجر بن الحارث الذي «كان ملكاً على  
بني كنانة وبني أسد ابني خزيمة»<sup>2</sup>، لذلك فهو يرى نفسه أحق وأجدر بهذا الذي يطمح  
إليه. وليس عليه بعد استنفاد ما لديه من الأسباب ألا يصل. وهو يعلم أن للمجد عوائق  
تحول دونه، ولكنه مع ذلك فهو ماضٍ في الطلب.

وهو في موضع آخر يتراجع عنده هذا الطموح إلى حده الأدنى، فهو القائل<sup>3</sup>:

أَلَا إِنَّ لَا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى \*\*\* كَأَنَّ قُرُونَ جَلَّتْهَا الْعِصِيُّ  
وَجَادَ لَهَا الرَّبِيعُ بِوَأَقْصَاتٍ \*\*\* فَارَامَ وَجَادَلَهَا الْوَلِيُّ  
إِذَا مَشَّتْ حَوَالِبُهَا أَرَنْتَ \*\*\* كَأَنَّ الْحَيَّ صَبَّحَهُمْ نَعِيٌّ  
تَرُوحُ كَأَنَّهَا مِمَّا أَصَابَتْ \*\*\* مُعَلَّقَةٌ بِأَحْقِيهَا الدُّلِيُّ  
فَتُوسِعُ أَهْلَهَا أَقْطَا وَسَمْنَا \*\*\* وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ

فحسب الشاعر فيما يؤمِّله أن يحظى بمعزى توسعه وأهله أقطا وسمنا، إن تعذر أن  
يحظى بإبل.

<sup>1</sup>-امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 145.

<sup>2</sup>-الزوزني، شرح المعلمات السبع، دار اليعقوبي العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط1969، ص 37.

<sup>3</sup>-امرؤ القيس، المرجع السابق، ص 179.

والظاهر من سعي الشاعر إلى المجد المؤثّل مرة، والنزول بالمؤمل إلى حد الاكتفاء بالشعب والريّ -أنه قد ناقض نفسه. وهو حكم غير صحيح إذا ما علمنا أن المؤمل يزيد وينقص، ويسمو ويدنو، بالنظر إلى الزمان والمكان وملابسات الحال. والرضي لا ينكر على نفسه أن تؤمّل من حيث المبدأ، ولكنه ينكر عليها أن تذهب في التأميل فوق ما تحتمله مرحلة المشيب "كأن الذي بعد المشيب شباب".

وإذا كان بلوغ بعض المؤمل متعذراً في هذه المرحلة من العمر، فمن باب أولى تعذر المؤمل كله. وعليه فـ"عدم بلوغ العمر بعض المؤمل" منطوق، مفهومه الموافق "عدم بلوغ العمر كلّ المؤمل أو المؤمل كله"، وهو من باب ما يعرف في علم الأصول بـ"التنبيه بالأقل على الأكثر"<sup>1</sup>. والأقل هنا هو "بعض المؤمل" والأكثر "كله". وفي البيت مسكوت عنه آخر نرجئه إلى حينه.  
قوله<sup>2</sup>:

وَأَعْجَبُ مَا يَأْتِي بِهِ الدَّهْرُ أَنْكُمْ \*\*\* طَلَبْتُمْ عَلَى مَا فِيكُمْ أَدْوَاتُهَا

البيت من قصيدة طويلة ينيف عدد أبياتها عن السبعين بيتاً. يستهلها الرضي بغنائية ملؤها الفخر والحماسة، ثم يعرض لخصومه وما ناله منهم من الأذى. ويمضي في غنائية شجية إلى أن يبلغ البيت محل الوصف.

والذي نفهمه من قوله هذا أن الدهر مليء بالأعاجيب، والأعجب من تلك الأعاجيب فيما يرى الشاعر، طلب أولئك الخصوم الذين يعينهم بقوله "أنكم طلبتم على ما فيكم أدواتها" - على، هم ليسوا أهلاً لها لافتقارهم إلى مستحقاتها. كما قال المتنبي<sup>3</sup>:

لَا يُدْرِكُ المَجْدَ إِلَّا سَيِّدُ فَطِنٍ \*\*\* لِمَا يَشُقُّ عَلَى السَّادَاتِ فَعَالُ  
لَوْلَا المَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ \*\*\* الجودُ يُفْقِرُ والإقدامُ قَتَالُ

<sup>1</sup>-ينظر: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1، 1990، ص 87.

<sup>2</sup>- الديوان، ص 213.

<sup>3</sup>- أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج3، ص 279، 287.

وإنما يبلغ الإنسان طاقته \*\*\* ما كل ماشية بالرجل شملال

وأين هؤلاء الخصوم من هذا الذي هو شرط في العلى؟. ف"لولا المشقة لساد الناس كلهم". وإن السيادة لغاية دونها هلاك النفوس، والحياة مضمار الرغائب، وكل أحد يسعى فيها على قدر طاقته.

وإذا كان هذا الذي أتى به الدهر "أعجب"، فإن دون هذا الأعجب عجائب كثيرة يعلو بعضها بعضا إلى أن تنتهي إلى الأعجب صعودا. وكل ما ترتب منها تحت "الأعجب" يدخل تحت مفهوم الموافقة من باب "التنبيه بالأكثر على الأقل"<sup>1</sup> كما هي الحال هنا. وكل ما ترتب فوق الأقل عجبا هو داخل تحت مفهوم الموافقة أيضا. ولكن من باب "التنبيه بالأقل على الأكثر" كما رأينا من قبل. وهذا الفهم قائم على أن الصيغة "أعجب" صيغة تفضيل، تدل على أن هناك طرفين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما فيها على الآخر، والذي زاد يسمى "المفضل" والآخر يسمى "المفضل عليه"<sup>2</sup>.

وإن فلدهر عجائب كثيرة، لذلك كني بها فقيل: "أبو العجب"<sup>3</sup>، أعلاها فيما يرى الشاعر ما عليه هؤلاء الخصوم من الادعاء كذبا، وذلك الذي ادّعوه هو المنطوق. وما دون ذلك من العجائب مفهوم موافق. ومن تمام الفائدة أن نشير إلى أن ما ذهب إليه الشاعر فيما وصف به خصومه لا يعدو أن يكون قولاً تخييلياً، يعبر عن همّ دفين، أورثه إياه هؤلاء الخصوم بما نالوه منه<sup>4</sup>:

تَغَاوَتْ عَلَى عَرْضِي عَصَائِبُ جَمَّةٍ \*\*\* وَلَوْ شِئْتُ مَا التَفَّتْ عَلَيَّ غَوَاتُهَا  
أُولِيهِمْ صَمَاءَ أذنٍ سَمِيعَةٍ \*\*\* إِذَا مَا وَعَتْ أَلْوَتْ بِهَا غَفَلَاتُهَا  
يَطُولُ إِذَا هَمِّي، إِذَا كَانَ كَلِمًا \*\*\* سَمِعْتُ نَبِيحًا مِنْ كِلَابِ خَسَاتُهَا  
لذَلَّتْهَا هَانَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُهَا \*\*\* فَلَمْ أَدْرِ مِنْ نَبْذِي لَهَا مَنْ جُنَاتُهَا

<sup>1</sup> - ينظر: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي، المرجع السابق، ص 88.

<sup>2</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ص 395.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط1960، مج4، ص30.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 212.

قَوَارِصُ لَمْ تَعْلَقْ بِجِلْدِي نِصَالُهَا، \*\*\* ولو كانَ غَيْرِي أَنْفَذْتَهُ شَدَائِهَا  
وهم نَقَلُوا عَنِّي الَّذِي لَمْ أَفُهِ بِهِ \*\*\* وما آفةَ الْأَخْبَارِ إِلَّا رُوَاتُهَا  
رَمَوْنِي بِمَا لَوْ أَنَّ عَيْنِي رَمَتْ بِهِ \*\*\* جَنَانِي، على عَزِي لَهَا، لَفَقَاتُهَا

ومع أن الشاعر أبدى أنه متماسك، فإنه في حقيقته لم يكن كذلك، وبدا أنه رازحٌ تحت أنين الألم ونفاد الصبر، وليس أدل على ذلك من شكواه الذي دل عليه مثل قوله: "تغاوت على عرضي عصائب جمّة" وقوله "وهم نقلوا عني الذي لم أفه به" وقوله: "رموني بما لو أن عيني رمت به ... البيت".  
قوله<sup>1</sup>:

يَضِنُّونَ أَنْ نَعْطَى نَصِيْبًا مِنَ الْعُلَى \*\*\* وَقَدْ عَالَجُوا دَيْنَ الْعُلَى وَتَسَلَّفُوا

البيت من قصيدة نيف عدد أبياتها عن سبعين بيتا، استهلها الرضي بمقدمة طواها على الغرض المطوي في نفسه. استحضر فيها المقدمة الطللية في الشعر العربي، إذ جاء في هذه المقدمة قوله<sup>2</sup>:

أَفِي كُلِّ يَوْمٍ لَفْتَةٌ ثُمَّ عَبْرَةٌ \*\*\* على رَسْمِ دَارٍ، أَوْ مَطِيٍّ مُوقَفٌ

وهو قريب من قول النابغة الذبياني<sup>3</sup>:

يا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ \*\*\* أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا \*\*\* عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقوله<sup>4</sup>:

طَالَ النَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِ \*\*\* قَفَرٍ أُسَائِلُهَا وَمَا اسْتِخْبَارِي؟

ومثل هذا كثير في الشعر العربي القديم.

ويمضي الرضي في الفخر وما يتصل به إلى أن يبلغ قوله محل الوصف.

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 20.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 17.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 76

<sup>4</sup> - نفسه، ص103



ومنطوق القول "ضنُّ هؤلاء الخصوم بإعطاء الشاعر نصيباً من العلى". ومفهومه الموافق "الضنُّ بالكل"، من با التنبيه بالأدنى على الأعلى، والأقل على الأكثر. فإن كان الشاعر قد حرم بعض ما يطلبه، فمن باب أولى حرمانه من الكل. وهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، والقليل على الكثير. و"الكل" المفهوم الذي هو المفهوم الموافق، هو الخلافة أو الإمارة، لأنها تمثل الغاية القصوى التي لا يعلوها مطلوب، يسعى إليه أصحابُ الهمم العالية في هذه الحياة. ذلك أن الشاعر ما فتئ يصرح بهذا الطموح في ديوانه، بل ويناضل من أجله. قوله<sup>1</sup>:

ويا طالبَ المعروفِ حَلَّقَ نَجْمُهُ \*\*\* حُطَّ الحُمُولَ وَعَطَّلَ الأَجْمالا  
وَأَقَمَ على يَأْسٍ، فَقَدَ ذَهَبَ الذي \*\*\* كان الأَنامُ على يَداهُ عِيالا  
مَنْ كان يَقرِي الجَهْلَ عِلْماً ثاقِباً \*\*\* والنَّقْصَ فَضْلاً، والرَّجاءَ نَوالا  
وَيُجَبِّنُ الشَّجْعانَ دونَ لِقائِهِ \*\*\* يَوْمَ الوغى، وَيَشْجَعُ السُّؤالا

الأبيات من قصيدة يبلغ عدد أبياتها مائة واثنى عشر بيتاً، يرثي الشاعر فيها أبا القاسم كافي الكفاة إسماعيل بن عبّاد<sup>2</sup>. يستهل الرضي هذه المطولة بما يقتضيه مقام الرثاء من التعبير عن الحزن والأسى على الفقيد.

ويمضي الشاعر في تعداد مناقب وخصال الفقيد التي منها ما تضمنته هذه الأبيات، فهو رجل المعروف، ينال من نداءه الداني والقاصي، والقريب والبعيد، وكان يبذل بعلمه ظلام الجهل، فينير العقول ويهذب النفوس، دائباً أبداً في السعي إلى الفضائل والكمالات، يهابه الشجاع بلّة الجبان، لكنه على هيئته تلك يشجع سائليه على أن يسألوه لنيل معروفه وعطائه، وكأنه الرضي في هذا قد تمثل قول زهير بن أبي سلمى<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 202.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 202.

<sup>3</sup> - زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1988 ص 92.

تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلاً \*\*\* كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَأَلْتَهُ

ومحل الوصف في قول الرضي البيتان: الثاني والأخير. وإنما أوردنا البيتين:

الأول والثالث حرصاً على السياق الناظم للأبيات في مجموعها.

ففي قوله:

وَأَقِمُّ عَلَى يَأْسٍ، فَقَدْ ذَهَبَ الَّذِي \*\*\* كَانَ الْأَنَامُ عَلَى يَدَاهُ عِيَالاً

خطاب موجه إلى طالب المعروف المذكور في البيت السابق. ففي قوله "أقم" ضمير مستتر وجوباً يعود على طالب المعروف. والمقصود في البيت أن المعروف ذهب بذهاب الفقيده.

والمنطوق قوله "كان الأنام على نداء عيالا". والمفهوم الموافق للمنطوق "أقارب الفقيده ثم الذين يلونهم، ابتداءً بالأقرب فالأقرب". فإنهم أولى بالمعروف وأحق من الأنام، كل الأنام، وإن كان الأقارب بعض ذلك الكل.

أما قوله:

وَيُجِبُّ الشُّجْعَانَ دُونَ لِقَائِهِ \*\*\* يَوْمَ الْوَعَى، وَيُشْجَعُ السُّؤَالَ

فيصف فيه الفقيده بالهيبه التي تبعث الرعب والوهن في النفوس، لمجرد السماع به ووصفه لمن لا يعرفه، أو استحضار صورته في ذهن من يعرفه. وهو إلى ذلك هينٌ لئِنْ لطالبي المعروف، حتى لكانه بذلك يشجعهم على أن يسألوه.

فقوله: "يجب الشجعان دون لقائه" منطوق. والمعنى أن هيبته تبعث الرعب والوهن

في نفوس الشجعان بمجرد السماع والوصف واعتزام اللقاء.

وكانني بالرضي في هذا المعنى حضره ما جاء في صحيح البخاري من أنه صلى

الله عليه وسلم نصر بالرعب « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر،... الحديث »<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1،

وفهم المنطوق على هذا النحو يفضي إلى مفهومين موافقين:

الأول: تجبين الأقل شجاعة، ومن لا شجاعة له بالمرّة. أما تجبين الشجاع أيًا ما كان مبلغه من الشجاعة فأمر معلوم. وأما القول بتجبين الجبان ففيه إشكال، وإزالة هذا الإشكال في معرفة أن الجبن مستويات، مثلما أن الشجاعة مستويات. ولولا أن الجبن مستويات لما ضرب العرب المثل بالنعامة في الجبن، والتي يمثل جنبها مستوى من مستويات الجبن في الإنسان. وذلك هو الوجه في تشبيه عمران بن حطان الحجاج بن يوسف بالنعامة في قوله<sup>1</sup>:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ \*\*\* رَبْدَاءُ تَحْفَلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ  
هَلَّا بَرَزْتَ إِلَى غَزَالَةٍ فِي الْوَعَى \*\*\* بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحِي طَائِرِ  
صَدَعَتْ غَزَالَةٌ قَلْبَهُ بِفَوَارِسِ \*\*\* تَرَكْتُ مَدَابِرَهُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ

ومن كان قلبه في جناحي طائر كما قال، لاشك أنه قد بلغ منه الفرغ منتهاه. وعبر عمران بن حطان عن هذا الفرغ بالصدع "صدعت غزالة قلبه". والصدع أبلغ. وعلى قدر خوف المرء وفرغه يكون مستواه من الجبن، والعكس صحيح.

وغزالة هذه التي أفزعت الحجاج وأرعبته بل صدعت قلبه، هي "غزالة الحرورية" من الخوارج، وكانت امرأة شرسة، قيل إنها «لما دخلت على الحجاج هي وشبيب الكوفة تحصن منها وأغلق عليه قصره، فكتب إليه عمران بن حطان»<sup>2</sup>. أي الأبيات التي أوردنا.

ومن الشواهد أن الجبن مستويات يزيد وينقص قول قطري بن الفجاءة<sup>3</sup>:

وَلَا ثُوبُ الْبَقَاءِ بِثُوبِ عَزٍّ \*\*\* فَيُطَوَى عَنْ أَخِي الْخَنَعِ الْبِرَاعِ

ووجه الاستشهاد بالبيت أن الشاعر لما قصد إلى المبالغة في الجبن شبّه الرجل الجبان الذي بلغ منه الجبن غايته، بالقصبة التي لا جوف لها، على تقدير أن الجبان لا

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج18، ص 57.

<sup>2</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 57.

<sup>3</sup> - الخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب- بيروت، ج1، ص 50.

قلب له، ولا قلب حيث لا جوف. وبهذا يتبين الغرض من تشبيه الجبان الذي يقصده الشاعر بالقصبة (اليراع)<sup>1</sup>.

وإذن فالجبن مستويات، والشجاعة مستويات، إن بين الأفراد فيما بينهم، وإن على مستوى الفرد الواحد بالنظر لما يعتوره من حالات، يختلف بعضها عن بعض. وتبعاً لذلك لا بد في كل من الجبن والشجاعة من تحت وفوق. فإذا كان المنطوق هو ما فوق، كان ما تحت مفهوماً موافقاً. وإذا كان المنطوق هو ما تحت، كان المفهوم الموافق هو ما فوق. وإذا كان للفقيد في قول الرضي هذا الأثر في نفوس الشجعان، فهو لمن دونهم ممن لم يُعرفوا بالشجاعة أهيبٌ وأبلغ تأثيراً، على اعتبار ذلك مفهوماً موافقاً للمنطوق. الثاني: منطوقه هو "دون لقاءه". ومفهوم هذا المنطوق الموافق "حصول اللقاء والمواجهة". وإذا كان مجرد السماع بالفقيد، أو وصفه، أو استحضار صورته، يبلغ من الأثر في النفوس هذا المبلغ، فمن باب أولى أن يكون لقاءه وجهاً لوجه أبلغ وأوقع. قوله<sup>2</sup>:

تَرَى رَأْيَ الْفَتَى فِيهِمْ مُطَاعًا \*\*\* وَقَوْلَ الْمَرْءِ مِنْهُمْ مُسْتَعَادًا

وقد بلغوا من العلياء أقصى \*\*\* ذوائبها وما بلغوا المراداً

والبيتان من قصيدة يبلغ عدد أبياتها ستة وأربعين بيتاً، يرثي الرضي فيها «أبا شجاع بكر بن أبي الفوارس، ويُعزي عنه الوزير أبا علي الحسن بن أحمد لصداقة كانت بينهما اقتضت ذلك»<sup>3</sup>.

يستهل الرضي قصيدته هذه بالثناء على المرثي بمناقبه وخصاله ومزاياه<sup>4</sup>:

أَلَا مَنْ يُمَطِّرُ السَّنَةَ الْجَمَادَا، \*\*\* وَمَنْ لِلْجَمْعِ يُطْلِعُهُ النَّجَادَا

وَمَنْ لِلخَيْلِ يُقْبِلُهُنَّ شُعْنَا \*\*\* وَيَرْكَبُهُنَّ شُقْرًا، أَوْ وَرَادَا

<sup>1</sup> - ينظر: الخطيب التبريزي، المرجع السابق، ص 50.

<sup>2</sup> - الديوان، مج1، ص 375.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 374.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 374.

غَدَاةَ الرَّوْعِ يُنْعِلُهَا الْهَوَادِي \*\*\* مِنْ الْأَعْدَاءِ وَاللَّمَمِ الْجَعَادَا

مُجَلِّجَةً كَأَنَّ بِهَا أَوْامًا \*\*\* إِلَى وَقَعِ الصَّوَارِمِ أَوْ جُودَا

ويأخذ الشاعر في تعداد مناقب وخصال المرثي، إلى أن ينتهي إلى حيث يصف حاله وشدة وقع الفقد عليه، ثم يعود ليصف مناقب وخصال القوم، ابتغاء الإبقاء على الصلة بالمرثي واستمراريتها. وفي هذا السياق جاء قوله:

"ترى رأي الفتى فيهم مطاعا... البيت".

"وقد بلغوا من العلياء أقصى.... البيت".

فماذا تعني إطاعة رأي الفتى فيهم؟ وجريان قول القائل منهم على ألسنتهم يتداولونه فيما بينهم ويورثونه أبناءهم؟. لاشك أن ذلك يدل على أنهم ذوو حلم وروية، ورأي سديد نافذ، وحكمة، ولذاقة، وأنهم يدُّ واحدة على من سواهم، لم تتفرق بهم السبل. وإذا كان رأي الفتى فيهم هو هذا من وجوب إطاعته والانقياد له، والفتوة مظنة النزق والطيش والاندفاع -فإن آراء نوي الحلم والرأي والمشورة ممن تجاوزت أعمارهم سنَّ الفتوة من عليتهم وذوي الشأن فيهم، أولى بالإطاعة وأحرى. وذلك لأن الآراء السديدة التي تجب إطاعتها والأخذ بها، هي خلاصة التجارب في الحياة. وكلما تقدمت السن بالإنسان كانت تجربته أوسع وأعمق وأغنى.

لذلك قضت العادة عند العرب بالإصغاء إلى وصايا من تقدمت بهم السن منهم. ولنا من الشواهد على ذلك ما جاء في "كتاب الأغاني" لأبي الفرج الأصبهاني من أن ذا الإصبع العدوانى لما احتضر «دعا ابنه أسيدا فقال له: يا بني، إن أباك قد فني وهو حي وعاش حتى سئم العيش، وإني موصيك بما إن حفظته في قومك بلغت ما بلغته فاحفظ عني:... الخ»<sup>1</sup>. وراح يسرد وصيته على ابنه مزوجا بين النثر والشعر<sup>2</sup>.

والشاهد فيما يروى أن ذا الإصبع مهَّد لوصيته بقوله: يا بني، إن أباك قد فني وهو حي وعاش حتى سئم العي، لتقع وصيته من نفس ابنه الموقع الذي يريده. إن من امتدَّ

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، ط6، 1983، مج3، ص 94.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 94، 95، 96.

عمره إلى هذا الحدّ، وحصل له من التجارب في الحياة ما حصل، لهو أهل لأن يُستمع إليه ويؤخذ برأيه ونصيحته، فامتداد العمر يورث الحكمة وسداد الرأي. وهو ما قصد إليه سحيم بن وثيل الرياحي في قوله<sup>1</sup>:

وماذا يبتغي الشعراء مني \*\*\* وقد جاوزت حدّ الأربعين  
أخو خمسين مجتمعت أشدّي \*\*\* ونجذني مداورة الشؤون

ومحل الشاهد قوله "ونجذني مداورة الشؤون". والتجيز هو تعريفه أموراً لم يكن يعرفها من قبل محكمة. ومداورة الشؤون مداولتها ومعالجتها<sup>2</sup>. وذلك مما يقتضيه امتداد العمر. والتجربة إنما تحصل بهذا الامتداد وتتسع وتعمق وتتوسع. والحكمة والرأي السديد والبصر بما تؤول إليه الأمور بعد حين، من أثر تلك التجربة وما يحصل للإنسان في الحياة من أخذ ورد.

ففي هذا السياق يفهم قول الرضي "تري رأي الفتى فيهم مطاعاً ... البيت".

وأما قوله:

وقد بلغوا من العلياء أقصى \*\*\* ذوائبها وما بلغوا المراداً

فيمكن فهمه على أن هؤلاء القوم الذين يشيد الشاعر بمنابهم وخصالهم طلاب مجد، وطلبهم للعلی والمجد كان ولا يزال، فهم دائبون في الطلب أبداً، ولا تزال بغيتهم فيما يؤملونه متجددة. كأنهم بذلك خلقوا للمجد وخلق المجد لهم. كما قال أبو العتاهية في الخليفة المهدي<sup>3</sup>:

أنته الخِلافة مُنْقَادَةً \*\*\* إليه تُجَرَّرُ أذْيَالُهَا  
ولم تك تصلح إلا له \*\*\* ولم يك يصلح إلا لها  
ولو رامها أحدٌ غيرُهُ \*\*\* لزلزلت الأرض زلزالها

<sup>1</sup> - أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، الأسمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت-لبنان ط5، ص19

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - إسماعيل بن القاسم بن سويد أبو العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر - بيروت، ط1964، ص 375.

ولا يستبعد أن يكون الرضي قد تمثل في قوله قول أبي العتاهية هذا، لما بين القولين من الشبه وإن اختلف اللفظ.

والمفهوم الموافق لقوله: "وقد بلغوا من العلياء أقصى ذوائبها" هو "ظفرهم بما دون العلياء في حدها الأقصى الذي بلغوه"، فيما كانوا يؤملونه ويسعون إليه في حياتهم. وهو من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى، والأكثر على الأقل.

قوله<sup>1</sup>:

وَيَأْبَى الْفَتَى وَالسَّيْفُ يَحْطِمُ أَنْفَهُ، \*\*\* وفي النَّاسِ مَصْبُورٌ عَلَى السَّيْفِ صَابِرٌ  
والبيت من قصيدة، ينيف عدد أبياتها عن الستين بيتا. يبدو الرضي الشاعر في  
الأبيات الأولى منها متذمرا من واقعه شاكيا خذلان عشيرته<sup>2</sup>:

إِذَا لَمْ يَكُنْ لِي نَاصِرٌ مِنْ عَشِيرَتِي \*\*\* فَلِي مِنَ الْمَوْلَى، وَإِنْ ذَلَّ، نَاصِرٌ  
ولو شاء الشاعر لطارت برحله بزلاء ضامر تطوى من تحتها الأرض طيا، لكنه  
لا يفعل، ويلوذ بالصبر على ما هو فيه من سوء الحال ونبو المقام<sup>3</sup>:

أَقَمْتُ عَلَى مَا سَاءَ أَدْنَا وَمُقَلَّةً \*\*\* يُبَلِّغُنِي الْمَكْرُوهَ سَمْعٌ وَنَاطِرٌ

هو صابر على هذه الحال وعسى أن يحدث الله بعد ذلك أمرا<sup>4</sup>:

وَإِنِّي، وَإِنْ قَلَّوْا، لَمُسْتَمْسِكٌ بِهِمْ \*\*\* وَقَدْ تُمْسِكُ السَّاقَ الْمَهِيضَ الْجَبَائِرُ

ويمضي الشاعر في قصيدته شاكيا متشكيا، لكنه لا يعدم العزاء إذا هو ما عاد إلى  
التاريخ، وقد فعل، وها هو يجد عزاءه في "الزبرقان بن بدر مع مولاه"<sup>5</sup> وقيس بن عاصم

<sup>1</sup> - الديوان، ص 533.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 531.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 531.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 531.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 532.

و: أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ج2، ص 150 وما بعدها.

المنقري<sup>1</sup>، و"السموأل بن عاديا"<sup>2</sup>، فهو واجدٌ، لا محالة فيما جرى لكل منهم، عزاءه.

وفي السياق نفسه، سياق التماس العزاء من التاريخ، يستحضر في قوله<sup>3</sup>:

ولو كنتُ من فِهرٍ لَقَامَ بِنَصْرَتِي \*\*\* غَضُوبٌ، إذا لم يَغْضَبِ الحَيَّ، غَائِرُ

قول قريط بن أنيف<sup>4</sup>:

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إيلي \*\*\* بنو اللَّقَيْطَةِ من ذُهَلِ بنِ شَيْبَانَا

إذا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرُ خُسْنٍ \*\*\* عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذو لوثَةٍ لَنَا

قَوْمٌ إذا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ لَهُمْ \*\*\* طَارُوا إليه زَرَافَاتٍ وَوَحْدَانَا

لا يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ \*\*\* في النَّائِبَاتِ على ما قالَ بُرْهَانَا

لكنَّ قَوْمِي وإنْ كانوا ذَوِي عَدَدٍ \*\*\* لَيْسُوا من الشَّرِّ في شَيْءٍ وإنْ هَانَا

فَلَيْتَ لي بِهِمْ قَوْمًا إذا رَكِبُوا \*\*\* شَدُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

والشاعران يلتقيان في أن كلاً منهما خذله قومه وتفاعسوا عن نصرته، وأسلموه

إلى ما يكره. وإذن فالرضي يتمثل قول قريط هذا أحسن تمثّل وأكمله. وهو في تمثله هذا

يجد العزاء كلّ العزاء.

والبيت محل الوصف تابع لأبيات، أولها قوله "لو كنت من فهر .. البيت". والعلاقة

بين الفتوة و الإيذاء في قوله: "ويأبى الفتى والسيف يحطم أنفه" تتمثل في أن الفتوة من

الإيذاء والإيذاء من الفتوة، إذا ما أخذنا هاتين الصفتين على أنهما قيمتان إيجابيتان عند

العرب. فما من فتى إلا وهو أبيّ، وإذا كان الإيذاء صفة يمكن أن يوصف بها من تجاوز

مرحلة الفتوة، فإنها عادة ما تكون في الفتى في مرحلة فتوته أرسخ وأثبت وأشدّ عنفوانا.

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 532.

و: أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ج14، ص 66 وما بعدها.

<sup>2</sup> - ينظر: الديوان، ص 532.

و: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تقديم وتعليق نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-

لبنان، ط3، 2010، ج2، ص 441 وما بعدها.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 532.

<sup>4</sup> - أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، شريح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 5، 7، 9، 10.



وقد يتعذر خلع صفة الفتوة على الفتى في مرحلة فتوته، إذا هو ما افتقر إلى خصال منها الإباء، تؤهله إلى أن يدعى الفتى بحق. فالفتوة في سياق المدح والثناء تعني جملة من الخصال كالشجاعة والإقدام، والحزم والعزم، وبعد الهمة، والإباء، والسخاء ... الخ. وليست هي مجرد مرحلة من مراحل حياة الإنسان فحسب.

وإذا كان الإباء لا ينفك عن الفتى في أشدّ المواقف ضيقاً، وأكثرها حرجاً وإيلاماً "والسيف يحطم أنفه"، فإن عدم انفكاك هذه الصفة، صفة الإباء فيما دون تلك المواقف أكد وألزم وأورد. ذلك أن من قدر على الأكثر والأصعب الأشد، هان عليه الأقل الأيسر. وذلك هو المفهوم الموافق. وهو من باب التنبيه بالأكثر على الأقل، والأصعب الأشد على ما دونه.

وأما قوله: "وفي الناس مصبور على السيف صابر"، فيفهم منه أن الناس إزاء الشدائد والمحن ضروب وأصناف، إذ منهم الصابر على المكروه. والصبر إنما يحمد من القادر على أن ينتصر لنفسه بأن يدفع عنها ما تكره، ولكنه لا يفعل، بل يفضل الاحتساب واحتمال ما يلحقه من الأذى والمكروه إلى حين. وهنا تدخل حسابات الموازنة بين المفسدة والمفسدة، فربّ مفسدة دُفعت بما هو أعظم منها.

ومن يتأمل القصيدة من بدايتها يدرك أن صبر الشاعر على ما لحقه من الأذى "أقمت على ما ساء أذناً ومقلّة" من هذا الضرب من الصبر، إذ كان في إمكانه أن يتمرد على واقعه المزري، ولولا أن للصبر داعياً لطارت برحله بزلاء ضامر كما قال. والمتأمل في القصيدة أيضاً يجد أن الشاعر اجتهد في الظهور بمظهر الصابر المحتسب بعد أن خذله قومه وعشيرته، لا العاجز الذي أعينته الحيلة في التمرد على الواقع.

وهناك صبر العاجز الذي لا حيلة له في دفع المكروه، فهو لذلك يحتاج إلى من ينتصر له. وعندئذ يكون الحمد للمنتصر لا للمنتصر في حقه. وإنما اضطررنا إلى هذا الإيضاح للصلة الوثيقة بين شطري البيت، وكأن الشاعر يشير إلى أن الصبر لا يلغي الإباء، والإباء لا يلغي الصبر، وكل منهما يقدر بقدره في موضعه.

قوله<sup>1</sup>:

لَا أُطِيعُ الْعَذُولَ فَيْكَ وَلَوْ أ \*\*\* نِي سَلِيمُ الْفُؤَادِ، وَالْعَذْلُ رَاقٌ

والبيت من قصيدة، عدد أبياتها ستة وثلاثون بيتاً، في غرض خاص بالشاعر.

والشاعر في البيت يؤكد لمخاطبه إبقاءه على صلته به قوية متينة، وأن تلك الصلة

بلغت عنده من الوثاقة بحيث لا يجدي معها سعي ساع لقطعها.

يؤكد الشاعر ذلك وهو يعلم أن الساعي في قطع تلك الصلة أو إضعافها على

الأقل، جادٌ في سعيه، ودليل جديته صيغة المبالغة "العذول". والعذل هو اللوم والعتاب،

وهو ضرب من المؤاخذه على القول أو الفعل. وأما تأكيد الشاعر على ما وعد به مخاطبه

فهو متأثراً من إنزاله نفسه منزلة الملدوغ الذي أصابته حية فسرى سمها في فؤاده،

والعرب تسمي الملدوغ "سليماً" تفاؤلاً بسلامته وشفائه<sup>2</sup>، وإنزاله العذل منزلة الراقبي،

والرقية تعويذ المريض أو الملدوغ بأقوال تشبه نفثات السحر عندهم<sup>3</sup>، فالشاعر يؤكد أن لا

سلطان للعذول عليه، ولو بلغت حاجته إليه مبلغ حاجة الملدوغ إلى من يشفيه من سم

استقر في قلبه. ونرجح أن الرضي استلهم في قوله هذا قول النابغة الذبياني، إذ شبه حاله

وقد أوعد أبو قابوس النعمان بن المنذر لو شاية بلغته عنه، بحال من لدغته حية أسنت

حتى ضوّلت، فكان لذلك سمها أشد فتكا<sup>4</sup>:

وَعِيدُ أَبِي قَابُوسٍ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ \*\*\* أَتَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوَّاجِعُ

فَبْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَبَّيْلَةً \*\*\* مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْبَاهُ السَّمِّ نَاقِعُ

يُسَهِّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمَهَا \*\*\* لِحَلِي النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاقِعُ

تَنَازَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمْعِهَا \*\*\* تَطَلَّقَهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُرَاجِعُ

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 87.

<sup>2</sup> - ينظر: النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ص 164.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 164.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 164.

فتمثلُ الرضي في قوله محل الوصف قولَ النابغة هذا، أظهرُ من أن يُدلَّ عليه. والفرق بينهما أن الرضي كان أوجز في مقابل إطالة النابغة وتفصيله القول في السليم، ووصف حاله و الحية التي لدغته، وما كان من تأثير سمها فيه، وحاجته إلى الرقاة الذين زعم كلُّ منهم أنه القادر على الإشفاء.

والمفهوم الموافق في قول الرضي يمكن التماسه من أكثر من جهة في القول. فمفهوم القول "لا أطيع العذول فيك ... البيت" الموافق، هو "عدم إطاعة من هو أقلُّ من العذول تأثيراً". والأقلُّ من العذول تأثيراً هو المشير والناصح، ومن إلى هؤلاء ممن يسعون إلى إضعاف الصلة أو قطعها من طرف خفي. فهؤلاء كلهم يدخلون تحت المفهوم الموافق للمنطوق. وهذا المفهوم ينهض على كلمة "العذول" التي هي صيغة مبالغة كما ذكرنا من قبل، تدل بصيغتها الصرفية "فعول" على جدية ذلك الذي هو ساعٍ أو يسعى في إضعاف أو قطع صلة الشاعر بالمخاطب. وعليه يكون العذول قد مثلَّ أبلغ السعي وأشدّه وأقصاه. لذلك كان المفهوم من باب التنبيه بالأكثر أو الأشد أو الأقصى على الأقل أو الأصعب أو الأدنى. وثمة مفهوم موافق آخر ناشئ عن إنزال الشاعر نفسه منزلة السليم (الملدوغ)، وإنزاله عدل العذول منزلة الراقي الذي يُشتقى برقياه. وذلك هو منطوق القول. ومفهومه الموافق هو "كلُّ من كان دون سليم القلب حاجةً إلى الراقي، والمحتاج إليه دون الراقي تأثيراً". وهذا المفهوم قائم على أن كلا من "سليم الفؤاد" و"الراقي"، يمثل الحدَّ الأقصى، ومن دونهما يمثل الحد الأدنى. والأقصى منطوق. والأدنى مفهوم. ذلك أن عدم إطاعة الشاعر للعذول فيما دون هذه الحال، حال مسموم الفؤاد، التي تمثّل الشاعر نفسه عليها، أهون وأيسر عليه.

## ثانياً: مفهوم المخالفة:

قوله<sup>1</sup>:

وليس فتىً من يدعي البأس وحده \*\*\* إذا لم يُعوذْ بأسه بسخاء

البيت من أول قصيدة في الديوان، يزيد عدد أبياتها عن الخمسين بيتاً، يمدح الشاعر فيها الخليفة الطائع لله، ويهنته بعيد الأضحى<sup>2</sup>.

استهل الشاعر قصيدته هذه بالثناء على الممدوح بما أحسن به إليه. ثم يذكر أن له مطالب جمّة، عليه أن يخاطر بنفسه من أجلها، إحفاق للحق وإبطالا للباطل. ثم يعود إلى المدح مرة أخرى إلى أن يبلغ قوله محل الوصف.

والبيت ينطوي على غرض الشاعر من المدح.

إن البأس مطلوب، ولكنه لا يكفي. إن الفتى لا يستحق أن يوصف بالفتوة، بما تعنيه الفتوة عند العرب، حتى يجمع بين البأس والسخاء في آن، ولن يغني أحدهما عن الآخر، فلكل موضع كما قال المتنبي<sup>3</sup>:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلی \*\*\* مضرٌ كوضع السيف في موضع الندى

ومنطوق القول قوله "ليس فتى من يدعي البأس وحده". ومفهومه المخالف هو "الفتى من جمع بين البأس والسخاء معا". وقصرُ الفتوة على البأس والسخاء دون سواهما من الخصال، قصرٌ اقتضاه المقام، وإلا فإن الفتوة، عند العرب، تكاد تكون مرادفة للمروءة. وهذه تتسع لكثير من الخصال، لكل منها المقام الذي تقتضيه. فهذا طرفة بن العبد ينتقي من الخصال ثلاثاً، يرى أن المقام الذي هو فيه يقتضيها دون سواها<sup>4</sup>:

ولو لا ثلاثٌ هنّ من عيشة الفتى \*\*\* وجدك لم أحفل متى قام عودي

فمنهنّ سبقي العاذلات بشربة \*\*\* كميّت متى ما تعلّ بالماء تزبد

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 11.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 9.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 288.

<sup>4</sup> - طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، شرح وتقديم، محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،

ط3، 2002، ص 25.

وَكِرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَنَّبًا \*\*\* كَسِيدِ الْغَضَا، نَبَّهْتَهُ، الْمُتَوَرِّدُ  
وَتَقْصِيرُ يَوْمِ الدَّجْنِ وَالدَّجْنُ مُعْجِبٌ \*\*\* بِبَهْكَنَةٍ تَحْتَ الطَّرَافِ الْمُعَمِّدِ  
يفهم من الأبيات أن هذه الثلاث التي ذكرها طرفة، هي التي رغبته في الحياة،  
وحببتها إليه، باعتبار أن الحياة عنده لهوٌ ولذة تُقْتَنَصُ ولا شيء وراء ذلك. وتلك هي  
الفتوة عنده.

ومؤدى ذلك أن الفتوة عند طرفة ليست هي الفتوة عند الرضي. والفتوة عند  
المتنبي<sup>1</sup>، مثلا تقترب من الفتوة التي رأيناها عند الرضي، بقدر ما تقترب فتوة طرفة هذه  
من فتوة امرئ القيس<sup>2</sup>. فهي تختلف عند هؤلاء باختلاف مزاج كلٍّ منهم، وفلسفته في  
الحياة، ومقام القول.  
قوله<sup>3</sup>:

فَخُذْ مِنْ سُرُورٍ مَا اسْتَطَعْتَ وَفُزْ بِهِ \*\*\* فَلِلنَّاسِ قِسْمًا شِدَّةً وَرَخَاءً

البيت من القصيدة الأولى في الديوان.

والمدار في البيت على كلمة "خذ" التي جاءت بصيغة الأمر، الذي هو "طلب فعل  
غير كفّ على جهة الاستعلاء"<sup>4</sup>.

وقد يُعدّل بالأمر إلى أغراض أخرى، غير الاستعلاء الذي يقتضي الوجوب<sup>5</sup>، كما  
هي الحال في البيت محل الوصف. فإن الصيغة "خذ" مصروفة عن الاستعلاء القاضي  
بالوجوب إلى الإرشاد والتوجيه. وعلى هذا الأساس يكون المنطوق "توجيه المتكلم  
المخاطب للأخذ بأسباب التفاؤل والسعادة في دنياه على قدر ما تتسع له طاقته".

<sup>1</sup> - ينظر: أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 41، 42، 188 و: ج4، ص 151.

<sup>2</sup> - ينظر: امرؤ القيس بن حجر، المرجع السابق، ص 129، 130.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>4</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب  
العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2013، مج2، ص 91.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 92.

ومفهوم مخالفة هذا المنطوق هو "أن كون المخاطب غير معني بفعل ما لا يستطيع فعله". وقد يقال إن ما لا يستطيع فعله لا يصح طلبه أصلاً. وإذا كان الأمر هو هذا، فما وجه الصواب في القول بأنه مفهوم من المنطوق؟

ودفع هذا الاعتراض يقوم على أن ما لا يستطيع فعله نوعان:

الأول: ما لا يستطيع فعله مؤقتاً لعارض قابل لأن يزول بزوال أسبابه. والعوارض كثيرة، منها ما يتعلق بالذات الفاعلة، ومنها ما هو خارج الذات. ذلك أن الإنسان كثيراً ما ينجز أفعالاً في ظروف معينة، كان قد أخفق في إنجازها من قبل.

الثاني: ما لا يستطيع فعله بإطلاق، لكنه قد يوجد في الذهن دون أن يكون له وجود في الواقع. وفائدة مثل هذا الوجود الذهني الذي يمكن فهمه من المنطوق - كما في البيت محل الوصف - تنبيه كل من المتكلم والمخاطب، إلى إمكان توهم وجود ما لا وجود له، لغفلة، أو هاجس، أو عدم التحقق مما يقال بالقدر الكافي. فيترتب على ذلك طلب ما ليس في الإمكان طلبه من جهة أنه منطوق أو مفهوم.

قوله<sup>1</sup>:

ولا تَعْنُو الرُّعَاةُ لِذِي حُسَامٍ \*\*\* إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ رَاعِي رُعَاءِ

البيت من قصيدة هي الثانية في الديوان يزيد عدد أبياتها عن الخمسين بيتاً. يمدح الرضي فيها الملك بهاء الدولة، ويهنئه بشهر رمضان<sup>2</sup>. وترتيب البيت في القصيدة الثالث، ومضمونه في صلب الفكر السياسي الذي يُعدُّ الملك من أهمِّ موضوعاته. ويفهم من البيت أن القوة القاهرة الغالبة لا تكفي لإنشاء الملك، وتثبيت أركانه واستمراريته، واستتباب الأمن فيه، ما لم تكن قوَّةً عاقلةً مؤيَّدةً بخصال، لا غنى للملك عنها.

وكانَّ الشاعر يشير إلى ما جاء في "التفسير الكبير" للرازي تعليقا على قوله تعالى في قصة "طالوت": ( وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 13.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 13.

الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهِ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (البقرة/247).

ومن أن من يتولى الملك يحتاج خصال ومؤهلات:

-النسب: وهو السبب في الاعتراض على طالوت ملكاً، باعتبار أن طالوت لم يكن عندهم من « سبط المملكة، سبط يهوذا، ومنه داوود وسليمان »<sup>1</sup>. والحاجة إلى النسب تتأتى من أنه الباعث على العصبية، التي عليها مدارُ الملك لا سيما في طور التأسيس<sup>2</sup>.  
- المال: وهو العلة الثانية، التي تعلل بها بنو إسرائيل في اعتراضهم على أن يكون طالوت ملكاً عليهم "ولم يوت سعة من المال". وذكروا في ذلك أنه كان دباغاً، وقيل مكارياً، وقيل سقاء<sup>3</sup>. ولا غنى للملك عن المال، إذ به يستطيل الجاه، ويتكثر العييد، وتقوى شوكة الحامية وتشتد.

قال الرضي في أهمية المال وحاجة طالب المعالي إليه<sup>4</sup>:

لَيْسَ بِالْمَغْبُورِ عَقْلًا \*\*\* مَن شَرَى عِزًّا بِمَالٍ

إِنَّمَا يَدْخَرُ الْمَا \*\*\* لُ لِحَاجَاتِ الرَّجَالِ

وَالْفَتَى مَن جَعَلَ الْأَمْ \*\*\* — وَالْأَثْمَانَ الْمَعَالِي

- العلم: وتُستمدُّ أهميته من أنه شرط في صحّة العمل<sup>5</sup>:

فِي إِزْدِيَادِ الْعِلْمِ إِرْغَامُ الْعِدَى \*\*\* وَجَمَالُ الْعِلْمِ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ

فعلی العلم ينهض العمل الصالح، وبه تُشدُّ أواخي الملك.

<sup>1</sup> - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج6، ص 173.

<sup>2</sup> - ينظر: عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة - تاريخ العلامة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، مج1، ص 225، وما بعدها، 310 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ينظر: فخر الدين الرازي، المرجع السابق، ص 173.

<sup>4</sup> - الديوان، ج2، ص 244، 245.

<sup>5</sup> - الأب لويس شيخو اليسوعي، مجاني الأدب في حدائق العرب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ج4، ص 93.

- البسطة في الجسم: ومزيتها أنها تملأ النفوس هيبة وإعجاباً وتقديراً. فيتهياً بذلك لهذه النفوس أن تذعن وتتناقد. فضلاً عن أن قوة البدن تُمكن من متابعة مجريات الأحداث، متابعة لا يُعوّلُ فيها على مجرد السماع والنقل، بل على المعاينة كلما احتاج الأمر لذلك. وعلى قدر استجماع الراعي لعناصر القوة وكمالها واستحكامها فيه، يكون نصيبه من التوفيق في إدارة شؤون الملك. وربما كان له من الحظ في تلك الصفات ما استحق معه أن يُنعت بـ"راعي الرعاء" كما قال الرضي. ومنه أمير الأمراء، وملك الملوك. وبناء على هذا الفهم للبيت محلّ الوصف يكون منطوق القول هو "انقياد الرعاة على أنهم رعية لذي الحسام" الذي يكون قد استجمع عناصر القوة المادية والأدبية التي بوأته منزلة "راعي الرعاء". ومفهوم مخالفة هذا المنطوق "عدم انقياد الرعاة لمن يستعصي عليه استجماع تلك العناصر". ذلك لأن النفس بطبيعتها مدينة للغالب، إما مغالطةً منها، وإما لاعتقادها فيه الكمال، كما قال ابن خلدون<sup>1</sup>.

قوله<sup>2</sup>:

مَقَامُ الْفَتَى عَجَزٌ عَلَى مَا يَضِيْمُهُ \*\*\* وَذُلُّ الْجَرِيءِ الْقَلْبِ إِحْدَى الْعَجَائِبِ  
والبيت من قصيدة هي رابعة خمس قصائد طوال متتابعة، يمدح الشاعر فيها أباه، ويهنئه في الأولى منها بقدومه من فارس وخلصه من القلعة. وفي الثانية والثالثة والرابعة بعيد الفطر، وفي الخامسة بعيد الأضحى.

والبيت من القصيدة الرابعة، وعدد أبيات هذه القصيدة نيفٌ وستون بيتاً. يستهلها الشاعر بتحية المَطِيِّ على عادة الشعراء العرب القدامى، في اعتدادهم بمطاياهم، والثناء عليها، إذ بها تطوى المسافات، وتُدفعُ الهموم كما قال النابغة<sup>3</sup>:

وَلَقَدْ أَسْلَى الْهَمَّ حِينَ يَنْوِبُنِي \*\*\* بِنَجَاءِ مُضْطَلَعِ السَّرَى مَوَّارِ

<sup>1</sup> - ينظر: عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص 258، 259.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 89.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 104.



وقوله<sup>1</sup>:

وسَلَّيْتُ ما عِنْدِي بِرَوْحَةٍ عَرْمِيسٍ \*\*\* تَخْبُ بِرِحْلِي تَارَةً وَتُتَأَقَلُّ

وقول امرئ القيس<sup>2</sup>:

فَدَعْ ذَا وَسَلِّ الهمَّ عَنكَ بِجَسْرَةٍ \*\*\* ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَّرَا

ويتطلّع الشاعر إلى العلى، ويخاطر بنفسه لتحقيق ما يؤمّله، لكن العوائق والصروف تعترض سبيله، فتحول دون المراد. ومع ذلك فهو يأبى أن يستسلم للعوائق والصروف. وأنى له أن يستسلم وهو الفتى؟. ومن مقتضيات الفتوة إباء الضيم والتمادي في الطلب<sup>3</sup>:

وما بَلَغَ المَرَمَى البَعِيدَ سِوَى امرئٍ \*\*\* يَرُوحُ وَيَغْدُو وَعَرَضَةً لِلْجَوَانِبِ

ومنطوق القول في البيت "وصف الفتى يُقيم على الضيم بالعجز". أي أن الإقامة على الضيم لا تكون إلا من عاجز، وهو ما يعني أنها صفة ذميمة فيمن كانت له قدرة على دفع الضيم ولم يفعل. ومفهوم مخالفة هذا المنطوق "إباء الضيم قدرة تدل على فتوة الفتى". وليس من الفتوة في شيء قبول الضيم مع القدرة على دفعه. فالفتوة تقتضي الإباء والوفاء والعنو على من عتا، كما قال المتنبي<sup>4</sup>:

لِتَعْلَمَ مِصْرُ وَمَنْ بِالْعِرَاقِ \*\*\* وَمَنْ بِالْعَوَاصِمِ أَنِّي الفَتَى

وفي إقحام كلمة "الوفاء" في قول المتنبي، إشارة إلى أن الإباء والعنو على من عتا، من مقتضيات الوفاء للفتوة، وما لها على صاحبها من حقوق، منها هذان الحقان: الإباء والعنو على من عتا.

وكذا الأمر بالنسبة للشطر الثاني من البيت. فإن المنطوق هو "اعتبار قبول المرء

الذل مع قدرته على دفعه، أمرا مستغربا"، لمخالفته ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان، من

<sup>1</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 184.

<sup>2</sup> - امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 94.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 89.

<sup>4</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 41، 42.

حيث الأصل. ومفهوم مخالفة هذا المنطوق "أن يأبى الإنسان الذل، ويعمل على دفعه إن حصل". وهو إن فعل ذلك كان قد عمل بما يوافق الطبيعة. إذ الإنسان، من حيث هو إنسان، حرٌّ بطبيعته، والاستعباد الذي من مقتضياته الذل، عارض يجب دفعه. قال أبو القاسم الشابي في هذا المعنى<sup>1</sup>:

خُلِقْتَ طَلِيقًا كَطَيْفِ النَّسِيمِ \*\*\* وَحُرًّا كَنُورِ الضُّحَى فِي سَمَاءِ  
تُغَرِّدُ كَالطَّيْرِ أَيْنَ انْدَفَعْتَ \*\*\* وَتَشْدُو بِمَا شَاءَ وَحْيُ الْإِلَهِ  
كَذَا صَاغَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ الْوُجُودِ \*\*\* وَالْقَتَكَ فِي الْكَوْنِ هَذِي الْحَيَاةَ  
فَمَا لَكَ تَرْضَى بِذُلِّ الْقُبُودِ \*\*\* وَتَحْنِي لِمَنْ كَبَلُوكَ الْجِبَاهَةَ؟

فالإنسان كما قال الشابي حر بطبيعته، كذا صاغه خالقه، والذل الذي هو أثر استعباد لأخيه الإنسان، عارضٌ. يجب دفعه ابتغاء الرجوع إلى الأصل الذي هو الحرية والعزة والكرامة.

قوله<sup>2</sup>:

وَلَيْسَ عَجِيبًا إِنْ تَخَمَّطَ بَازِلٌ \*\*\* سَرَتْ فِيهِ أَعْرَاقُ الْقُرُومِ الْمَصَاعِبِ

البيت من القصيدة التي منها البيت السابق، وهو من جملة ما أثنى به الشاعر على ممدوحه الذي وصفه بأنه فحل، وأنه في الفحولة عريق، انتهت إليه من القروم المصاعب. وليست مستغربا أن يُعقَّب الفحل فحلا.

ومنطوق القول هو "تخمط البازل". والبازل، من بزل البعير بَزْلًا وبُزُولًا، إذا فطر نأبُه وطلع. وذلك في التاسعة من سنيه<sup>3</sup>. يكنى بذلك عن رسوخ الفحولة فيه واستحكامها. ومنه استُعيرت الفحولة إلى الإنسان. وتخمط البازل هديره. والهدير من مقتضيات الفحولة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم الشابي، الأعمال الكاملة، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، ج1، ص 127، 128.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 92.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ط1958، مج1، ص 288.

<sup>4</sup> - ينظر: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ص 481.

ومنطوق القول هو: "أن تخمط البازل ليس عجيباً". ومفهوم مخالفته يتمثل في "أن العجيب هو ألا يتخمط البازل". أي ليس عجيباً أن يوصف الممدوح بأنه فعل وإنما العجيب ألا يوصف بذلك.

قوله<sup>1</sup>:

دَعِينِي أَطْلُبِ الدُّنْيَا، فَإِنِّي \*\*\* أَرَى الْمَسْعُودَ مَن رُزِقَ الطَّلَابَا  
وَمَن أَبْقَى لِأَجَلِهِ حَدِيثًا، \*\*\* وَمَن عَانَى لِعَاجِلِهِ اِكْتِسَابَا

البيتان من القصيدة الخامسة في الترتيب من بين القصائد الخمس المشار إليها آنفاً، التي يمدح الشاعر فيها أباه. وعدد أبيات هذه القصيدة سبعون بيتاً. افتتحها الشاعر بالحديث عن الشيب، وأنه قد صحا من سكرة الشباب، وأن له بعد المشيب أن يجد في الطلب ابتغاء الأجل، الذي هو الأثر الطيب الباقي. ولا مانع لدى الشاعر من أن يجمع بين طلب الدنيا، وابتغاء الأثر الطيب في الباقي. والشاعر في هذا يقنفي أثر من قبله.

فقد توارثوا الحرص على الغنى والمجد، وخاطروا من أجل ذلك بأنفسهم. وقد أورد ابن قتيبة في كتابه "عيون الأخبار" جملة من الأشعار تغنى فيها أصحابها بالمجد والغنى من ذلك قول أحدهم<sup>2</sup>:

سَأَعْمَلُ نَصَّ العَيْسِ حَتَّى يَكْفِنِي \*\*\* غِنَى المَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الحَدَثَانِ  
فَلَمَمْتُ خَيْرٌ مِّن حَيَاةٍ يُرَى لَهَا \*\*\* عَلَى الحُرِّ بِالإِقْلَالِ وَسَمُّ هَوَانِ  
مَتَى يَنْكَلِمُ يُلْغِ حُسْنَ كَلَامِهِ \*\*\* وَإِن لَّمْ يَقُلْ قَالُوا: عَدِيمٌ بَيَانِ  
كَأَنَّ الغِنَى عَن أَهْلِهِ -بُورِكَ الغِنَى- \*\*\* بغيرِ لِسَانٍ نَاطِقٍ بِلِسَانِ

بل ذهب بعضهم إلى أن المروءة هي الغنى<sup>3</sup>:

رُزِقْتُ لُبًّا وَلَمْ أُرْزَقْ مُرُوءَةً \*\*\* وَمَا المُرُوءَةُ إِلَّا كَثْرَةُ المَالِ  
إِذَا أَرَدْتُ مُسَامَاةً يُفَعِّدُنِي \*\*\* عَمَّا يُنَوِّهُ بِاسْمِي رِفَّةَ الحَالِ

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 93.

<sup>2</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، كتاب عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، مج1، ج1، ص239.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 239.

فالمال يسمو بصاحبه، والفقر يقعد به ويخفضه.

وربما كان أحسن ما قيل في المخاطرة بالنفس من أجل المجد والعلی، قول أبي تمام<sup>1</sup>:

وَقَلَّلَ نَائِيٍّ مِنْ خُرَّاسَانَ جَاشَهَا \*\*\* فَقُلْتُ: اطْمَئِنِّي، أَنْضِرُ الرَّوْضِ عَازِبُهُ

وَرَكِبَ كَأَطْرَافِ الْأَسِنَّةِ عَرَّسُوا \*\*\* عَلَى مِثْلِهَا، وَاللَّيْلُ تَسْطُو غِيَاهِيَهُ

لَأْمُرٍ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ صُدُورُهُ \*\*\* وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ أَوَّارُهُ

فقوله: "أنضر الروض عازبه"، كناية عن أن سبيل المجد طويل وشاق، وأن

الרגائب إنما هي على قدر همم أصحابها وجدهم ودأبهم في الطلب، وصبرهم على

المكروه. ولا على الطالب من شيء إذا هو لم يصل بعد أن يكون قد أخذ بالأسباب، وأعدّ

من العدة ما اتسعت له طاقته، كما قال أوس بن حجر<sup>2</sup>:

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا \*\*\* مِنَ الْمَالِ، يَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ

لِيُبْلِيَ عُدْرًا أَوْ لِيَبْلُغَ حَاجَةً \*\*\* وَمُبْلِغُ نَفْسٍ عُدْرَهَا مِثْلُ مُنْجِحٍ

والشاعر يرى أن المخاطرة بالنفس، وحملها على المراكب الصعبة، لأحد أمرين:

بلوغ الحاجة، أو عذر النفس. ومن أبلغ نفسه عذرها، كان بمنزلة من بلغ المؤمل وظفر

بالبغيه. ولم يكن الأثر الباقي عندهم فيما توارثوه أقل شأنًا من حرصهم على الغنى

والمجد. قال حاتم الطائي يخاطب زوجته ماوية<sup>3</sup>:

أَمَاوِي، إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحُ \*\*\* وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ

أَمَاوِي، إِنِّي لَا أَقُولُ لِسَائِلٍ \*\*\* إِذَا جَاءَ يَوْمًا، حَلَّ فِي مَالِنَا نَذْرُ

أَمَاوِي، إِنَّ يُصْبِحُ صَدَايَ بِقَفْرَةٍ \*\*\* مِنَ الْأَرْضِ لَا مَاءَ لَدَيَّ وَلَا خَمْرُ

تَرِي أَنْ مَا أَنْفَقْتُ لَمْ يَكُ ضَرَّتِي \*\*\* وَأَنْ يَدِي مِمَّا بَخَلْتُ بِهِ صِفْرُ

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا \*\*\* أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَقْرُ

<sup>1</sup> - نفسه، ص 235.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 238.

<sup>3</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 41.

فالباعث على الإنفاق، عند حاتم، هو الحرص على الأثر الباقي بعد زوال المنفق والمنفق معا.

وهذا دريد بن الصّمة يثني على أخيه بعد مقتله بحرصه على الأثر الباقي. وذلك حيث يقول<sup>1</sup>:

فإن يكُ عبدُ الله خَلَى مَكَانَهُ \*\*\* فما كان وقافاً، ولا طائشَ اليدِ  
قليلُ التشكّي للمُصِيباتِ، حَافِظٌ \*\*\* من اليومِ أعقابَ الأحاديثِ في غدٍ  
فهو يثني عليه بالشجاعة والإقدام، وإحكام الرمي وعدم التشكّي، والحرص على الأثر الباقي في ذلك كله.

يتبين لنا من هذا الذي ذكرنا، أن المنطوق هو "أن المسعود من اهتدى إلى الطلب وزين له السعي من أجل الظفر بالمطلوب عاجله وآجله" في قول الرضي محل الوصف. والمفهوم المخالف له هو "أن الشقي المحروم من لم يكن له في حياته مطلوبٌ يُحَبَّبُ إليه الحياة، ويُبقي له أثراً يذكر به في الباقيين.

وثمة فائدة خاصة في هذا الموضوع، تستفاد من كل المنطوق والمفهوم المخالف معا، وهي التنبيه إلى أهمية التأمل والترغيب في الحياة، في مقابل التئيس والإحباط. إن السعادة مرهونة بالأمل، والسعي في طلب المؤمل بجدّ واجتهاد. ولحكمة ما كانت سعادة الإنسان في كده وعنائه في دنياه.

وما يعطي الحياة معناها الحقيقي هو الأمل والجد والاجتهاد. وتلك سنة الله في الحياة. قال أبو القاسم الشابي<sup>2</sup>:

وقالت لي الأرض - لما سألتُ \*\*\* أيا أم هل تكرهين البشر؟  
أبارك في الناس أهل الطموح \*\*\* ح، ومن يستلذُّ رُكوبَ الخطرِ  
وأعن من لا يماشى الزما \*\*\* ن، ويقنع بالعيش عيشَ الحجرِ  
هو الكونُ حيُّ يحبُّ الحيا \*\*\* ة، ويحتقرُ الميتَ مهما كَبُرَ

<sup>1</sup> - الخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص 158.

<sup>2</sup> - أبو القاسم الشابي، الأعمال الكاملة، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، ج1، ص 237.

فلا الأفقُ يحضنُ ميْتَ الطيو \*\*\* ر، ولا النحلُ يَلثمُ ميْتَ الزهرِ  
فويلُ لمنَ لمَ تشقهُ الحيا \*\*\* ة من لعنةِ العدمِ المنتصرِ

هي شهادة من أمنا الأرض، أنها تحب أبناءها، وتبارك في أهل الطموح منهم،  
ومن يخاطرون بأنفسهم، لا لمجرد العيش فحسب، بل لغاية هي أسمى وأرقى، إنها حبُّ  
الحياة وإحداث الأثر المطلوب فيها، والانتصار على العدم كما قال.  
قوله<sup>1</sup>:

لكلِّ مُجتهدٍ حظٌّ منَ الطلبِ \*\*\* فأسبقُ بعزمِكَ سيرَ الأنجمِ الشُّهبِ

البيت مطلع قصيدة، عدد أبياتها تسعة وأربعون بيتاً، يمدح الرضي فيها خاله أبا  
الحسن أحمد بن الحسين الناصر، ويهنئه بمولودة<sup>2</sup>. وهو أقرب إلى الحكمة، لتعذر دفع  
مضمونه بما يبطله، أو يكذب مدعيه، واللافت فيه جمعُ الشاعر بين الاجتهاد والحظ.  
والأصل في الحظوظ قبل أن تكون حظوظاً، كانت مجرد آمال مؤمّلة، وهي من حيث  
الأصل كذلك، فهي تجري على قدر همم وطموح وجد واجتهاد أصحابها. كما قال المتنبي  
في ممدوحه<sup>3</sup>:

يُكلفُ سيفُ الدولةِ الجيشَ همّةً \*\*\* وقد عجزتُ عنه الجيوشُ الخصارُ

ويطلبُ عندَ الناسِ ما عندَ نفسه \*\*\* وذلك ما لا تدعيهِ الضراغُ

وقد تسمو البُغيةُ فتحملُ على ركوبِ الهول<sup>4</sup> :

وليسَ لمنَ لم يركبِ الهولَ بُغيةً \*\*\* وليسَ لرحلٍ حطةُ الله حاملُ

ومجمل ما في هذه الأبيات أن الرغائب على قدر همم أصحابها، واستعدادهم  
للسعي من أجلها، وللمخاطرة بالنفس أحياناً. وتارة تنزل الهمم بأصحابها إلى حدِّ الاكتفاء  
بما يُبقي على الحياة، كما قال أبو العتاهية في أرجوزته<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 98.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 98.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 379.

<sup>4</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، كتاب عيون الأخبار، ص 231

<sup>5</sup> - أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1964، ص 493.

حَسْبُكَ مِمَّا تَبْتَغِيهِ الْقُوَّةُ \*\*\* مَا أَكْثَرَ الْقُوَّةَ لِمَنْ يَمُوتُ !

وكما قال امرؤ القيس<sup>1</sup>:

أَلَا إِلَّا تُكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى \*\*\* كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِيُّ  
فَتَوْسِعُ أَهْلَهَا أَقْطَا وَسَمْنَا \*\*\* وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَيْعٍ وَرِيٍّ

وقد تأتي رياح الحظوظ بما لم يكن في الحساب<sup>2</sup>:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ \*\*\* تَجْرِي الرِّيَّاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ

ومنه قول المعري<sup>3</sup>:

عَسَى جَدًّا تُعْتَرُّهُ اللَّيَالِي \*\*\* يُقَالُ لَهُ: لَعَا، وَلِمَنْ يُقَالُ؟

فمن تعثرت به الأيام لن يُقِيلَ عَثْرَتَهُ قَوْلُكَ: لَعَا.

وكما قد يحرم الساعي قد يرزق من لا سعي له<sup>4</sup>:

يَا رَبِّ رِزْقٍ قَدْ أَتَى مِنْ سَبَبٍ \*\*\* وَسَلِّمَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ الطَّلَبُ

وَرُبَّ مَنْ قَدْ جَاءَهُ رِزْقُهُ \*\*\* مِنْ حَيْثُ لَا يَرْجُو، وَلَا يَحْتَسِبُ

غير أن الحظوظ من دون أسباب ينبغي أن يُنظر إليها على أنها استثناء، يجب أن

يُقَدَّرَ بقدره، ولا يعول إلا على ما استند إلى سبب مقنع. ومن أهم أسباب الحظوظ السعي

الجاد وتحمل مشقة الطلب<sup>5</sup>:

الذُّلُّ فِي دَعَاةِ النَّفُوسِ وَلَا أَرَى \*\*\* عِزَّ الْمَعِيشَةِ دُونَ أَنْ يُشْقَى لَهَا

ومنطوق القول في البيت محل الوصف هو "لكل مجتهد حظ من الطلب". ومفهوم

مخالفة هذا المنطوق هو "أنه لا حظ من دون طلب واجتهاد". وقد يعترض على هذا

المفهوم بما ذكرنا من أن الحظوظ تتأتى أحيانا من غير سعي. والرد على هذا الاعتراض

من وجهين:

<sup>1</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 179.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 236.

<sup>3</sup> - أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص 184.

<sup>4</sup> - أبو العتاهية، المرجع السابق، ص 44.

<sup>5</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المرجع السابق، ص 232.

الأول: بفهم هذا المفهوم المخالف انطلاقاً من منطوق القول، الذي ينبغي أن يفهم في سياق الحظوظ الناجمة عن أسبابها. والقرينة هي قوله "من الطلب". أي مما هو مطلوب على أنه ثمرة الاجتهاد.

الثاني: أن ما يحصل أحياناً من الحظوظ من دون سعي واجتهاد، استثناء، والاستثناء لا يُعوّل عليه، وإلا تعطلت الحياة بالمرّة، جرّاء التعويل على الاستثناء القاضي بانتظار حصول الحظوظ من دون سعي واجتهاد.  
قوله<sup>1</sup>:

فَلَيْسَ الْحَظُّ لِلْبَطَلِ الْمُحَامِي، \*\*\* وَلَا الْإِقْبَالُ لِلرَّجُلِ الْمَهْيَبِ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها ستة وأربعون بيتاً. يمدح الرضي فيها أبا سعيد بن خلف، ويهنئه بمهرجان<sup>2</sup>. افتتحها، كدأبه في الكثير من قصائده، بحكمة ساقها مساق مَنْ يخبر عن نفسه<sup>3</sup>:

أَلَا نَ جَوَانِبِي غَمَزُ الْخُطُوبِ \*\*\* وَأَعْجَلَنِي الزَّمَانُ إِلَى الْمَشِيبِ

وقد أفاض الشعراء في الحديث عن الخطوب. من ذلك قول الخنساء في أخيها صخر<sup>4</sup>:

دَفَعْتُ بِكَ الْجَلِيلَ وَأَنْتَ حَيٌّ \*\*\* فَمَنْ ذَا يَدْفَعُ الْخَطْبَ الْجَلِيلَا

وربّما عزّوا الخطوب إلى الدهر، بل هو كثير في أشعارهم، على سبيل المجاز العقلي<sup>5</sup>:  
كما قالت الخنساء أيضاً<sup>6</sup>:

طَرَقَ النَّعِيُّ عَلَى صُفْيَيْنَةَ غُدُوَّةً \*\*\* وَنَعَى الْمُعَمَّمَ مِنْ بَنِي عَمْرِو

<sup>1</sup> - الديوان، ص 103.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 102.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 102.

<sup>4</sup> - الخنساء، المرجع السابق، ص 124.

<sup>5</sup> - ينظر: جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ص 12.

<sup>6</sup> - الخنساء، المرجع السابق، ص 60.



حَامِي الْحَقِيقَةَ وَالْمُجِيرَ إِذَا \*\*\* مَا خِيفَ حَدُّ نَوَائِبِ الدَّهْرِ

فقول الرضي: "فليس الحظ للبطل المحامي \*\*\* .... البيت" امتداداً لما قبله من الحديث

عن فعل الأيام والليالي، وصروف الدهر بالإنسان، كما قال أعصر<sup>1</sup>:

قَالَتْ عُمَيْرَةُ مَا لِرَأْسِكَ بَعْدَمَا \*\*\* فَقَدَ الشَّبَابَ أَتَى بِلَوْنٍ مُنْكَرٍ

أَعْمِيرُ إِنَّ أَبَاكَ غَيْرَ رَأْسُهُ \*\*\* مَرُّ اللَّيَالِي وَاخْتِلَافُ الْأَعْصُرِ

والبطل المحامي هو الذي يحمي حقيقة قومه، وهي "كل ما يلزمك حفظه ويحق لك

أن تحميه وتمنعه"<sup>2</sup>.

ولطالما تغنوا بتلك الخصال<sup>3</sup>:

إِنِّي لَمَنْ مَعَشَرَ أَفَنَى أَوَائِلَهُمْ \*\*\* قِيلُ الْكَمَاةِ: أَلَا أَيْنَ الْمُحَامُونَا؟

لَوْ كَانَ فِي الْأَلْفِ مِنَّا وَاحِدٌ فَدَعَا \*\*\* مَن فَارِسٌ. خَالَهْمُ إِيَّاهُ يَعْنُونَا

ومنه قول عبد يغوب بن صلاة<sup>4</sup>:

وَلَوْ شِئْتُ نَجَّتِنِي مِنَ الْخَيْلِ نَهْدَةً \*\*\* تَرَى خَلْفَهَا الْحُوَّ الْجِيَادَ تَوَالِيَا

وَلَكِنِّي أَحْمِي زِمَارَ أَبِيكُمْ \*\*\* وَكَانَ الرَّمَا حُ يَخْتَطِفُنَ الْمُحَامِيَا

فهو يمن على قومه بكونه حامي زمار الآباء. ولو شاء النجاة بنفسه لفعل، ولكنه لم

يفعل على ما في الموقف من الضيق والحرص "وكان الرماح يختطفن المحاميا".

ونفي الرضي أن يكون الحظ للبطل المحامي، متأثراً من أن الحظوظ أحياناً لا تكون

على قدر مساعي أصحابها. ويُرجَّح هذا الفهم قوله بعد هذا البيت مباشرة<sup>5</sup>:

وَنَيْلُ الرِّزْقِ يُؤْخَذُ مِنْ بَعِيدٍ \*\*\* كَنَيْلِ الرِّزْقِ يُؤْخَذُ مِنْ قَرِيبٍ

وَعَايَةُ رَاكِبِي خَطَطَ الْمَعَالِي \*\*\* كَعَايَةِ مَنْ أَقَامَ عَنِ الرُّكُوبِ

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ط6، 1983، مج15، ص 280.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ط1958، مج2، ص 134.

<sup>3</sup> - الخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، ج1، ص 54.

<sup>4</sup> - المفضل الضبي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، ار مكتبة الهلال، بيروت، ص 92.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 103.

فلا فرق بين سبب وسبب، بل بين ساع وقاعد، إذا ماقدت الحظوظ بأصحابها.

كما قال النابغة الذبياني يخاطب النعمان بن المنذر في مرضه<sup>1</sup>:

لَكَ الْخَيْرُ إِنْ وَارَتْ بِكَ الْأَرْضُ وَاحِدًا \*\*\* وَأَصْبَحَ جَدُّ النَّاسِ يَظْلَعُ عَائِرًا

بعد هذا الإيضاح، المتعلق ببعض القيم السائدة عند العرب، مما له صلة بالبيت، كالشجاعة والإقدام، والذود عن الحقيقة والحمى والاعتزاز بالانتماء إلى القوم أو العشيرة. وكذا إيضاح ما يتعلق بالحظوظ في علاقتها بأسبابها، وتفاوتها، وأنها أحيانا تحصل من دونما سبب - يمكن أن نقول ما نقوله في كل من المنطوق والمفهوم المخالف ونحن مطمئنون.

ومنطوق القول في البيت هو "نفي أن يكون للبطل المحامي حظ" من جهة أنه محام. على أن هذا المنطوق محكوم بسياقة، وهو أن الحكم الذي تضمنه القول ليس بالحكم الذي يمثل ما ينبغي أن تكون عليه الحظوظ من حيث الأصل، ولا هو بالعام، ولكنه حكم مقيد بأسباب وملابسات عارضة، بمقتضاها تعطلت الأسباب الحقيقية إلى حين.

وهو قيد يتعدى المنطوق إلى مفهوم المخالفة، الذي هو "إثبات الحظ لغير البطل المحامي". أي أن الحظ الذي يفترض فيه أن يكون للبطل لبطلته ومخاطرته بنفسه، قد يكون في مثل هذه الظروف الاستثنائية لمن لا علاقة له بالبطولة، ومغامرات الأبطال ومخاطرتهم بأنفسهم. فهي حظوظ تحصل أحيانا لأصحابها من دون أن تكون لها أسباب مقنعة. وهونَ هذه الحال في نفوس الساعين بجد واجتهاد، كونها لا يُعَوَّلُ عليها في الأرزاق وبلوغ المعالي. لأن الأصل في ذلك كله تقديم الأسباب. قوله<sup>2</sup>:

أَبْنِي عَدِيَّ! إِمَّا \*\*\* سَأَلْتُ بِخَيْلِكُمُ الشَّعَابُ

وَشَرَقْتُمْ بِالطَّعْنِ وَالذُّنْبُ \*\*\* يَا ضِرَامًا، أَوْ ضِرَابُ

<sup>1</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 116.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 118.

البيتان من قصيدة عدد أبياتها ستة وخمسون بيتا، يختلط فيها الفخر بالمدح. ويعرض فيها للنصح والتحذير من المتربصين. والبيتان يتصدران أبياتا يمدح فيها الشاعر بني عدي. هذا، وللشعراء في الشرف مذاهب: فبعضهم يرى شرفه في نفسه، لا من غيره، وأنه هو الذي شرف قومه، ولم يشرف بهم. ومن هؤلاء عنتره بن شداد العبسي<sup>1</sup>:

أَعَادِي صَرْفَ دَهْرٍ لَا يُعَادِي \*\*\* وَأَحْتَمِلُ الْقَطِيعَةَ وَالْبِعَادَا  
وَأُظْهِرُ نَصْحَ قَوْمٍ ضَيَّعُونِي \*\*\* وَإِنْ خَانَتْ قُلُوبُهُمُ الْوِدَادَا  
أَعَلَّ بِالْمُنَى قَلْبًا عَلِيلاً \*\*\* وَبِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ وَإِنْ تَمَادَى  
تُعِيرُنِي الْعَدَى بِسَوَادِ جَلْدِي \*\*\* وَبِيبِضِ خِصَائِلِي تَمْحُوا السَّوَادَا  
وَرَدْتُ الْحَرْبَ، وَالْأَبْطَالَ حَوْلِي \*\*\* تَهْزُ أَكْفُهَا السُّمْرَ الصَّعَادَا  
وَحُضْتُ بِمُهْجَتِي بَحْرَ الْمَنَايَا \*\*\* وَنَارُ الْحَرْبِ تَتَقَدُّ اتَّقَادَا  
وَرُمَحِي مَا طَعَنْتُ بِهِ طَعِينًا، \*\*\* فَعَادَ بَعَيْنِيهِ نَظَرَ الرَّشَادَا  
وَلَوْلَا صَارِمِي وَسِنَانُ رُمَحِي \*\*\* لَمَا رَفَعْتُ بَنُو عَبْسٍ عِمَادَا

والشاهد في الأبيات، أن شرف عنتره بلاؤه في الحرب، وردُّ العدوِّ منهزما، عن نفسه وعن قومه، ولولاه "لما رفعت بنو عبس عمادا" كما قال. وممن شرف بنفسه لا بقومه، أبو الطيب المتنبي<sup>2</sup>:

لَا بِقَوْمِي شَرَفْتُ بَلْ شَرَفُوا بِي \*\*\* وَبِنَفْسِي فَخَرْتُ لَا بِجُدُودِي  
وَبِهِمْ فَخَرْتُ كُلٌّ مَن نَطَقَ الضَّادَ \*\*\* دَ، وَعَوِذُ الْجَانِي، وَعَوِثُ الطَّرِيدِ

والنظرة العجلى توهم أن مضمون البيت الثاني ينقض مضمون البيت الأول. فهو يذكر في البيت الثاني، أن لقومه خصالا، وهي الفصاحة والبلاغة "وبهم فخر كل من نطق الضاد"، وتأمينُ الجاني "وعوذ الجاني" أي مأمنه، وإغاثةُ المستغيث "وعوِثُ الطريد". وتلك

<sup>1</sup> - الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتره، ص 49، 50.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 322، 323.

الخصال كانت فيهم توارثوها لاحقا عن سابق، ولم يكسبهم إياها المتنبى. وإذا كان الأمر كذلك فما الوجه في أن يكونوا قد شرفوا به؟.

والذي يبدو لنا أن المتنبى شرف بخصال، منها ما ناله بمواهبه وقدراته وجدته واجتهاده، ولا فضل فيها لغيره عليه.

ومنها تلك التي وصف بها قومه في البيت الثاني، إلا أنها ذوت فيهم لأي من الأسباب، حتى قيض لها المتنبى فبعثها من جديد، فصار بذلك وكأنه موجد لها من حيث لم تكن موجودة.

ومنهم من رأى أن شرفه من شرف قومه. نذكر من هؤلاء عمرو بن كلثوم

التغليبي، الذي راح يباهي بما ورثه وقومه عن الآباء والأجداد<sup>1</sup>:

وَرثْنَا مَجْدَ عَقْمَةَ بْنِ سَيْفٍ \*\*\* أَبَاحَ لَنَا حُصُونَ الْمَجْدِ دِينًا

وَرثْتُ مُهْلَهْلًا وَالْخَيْرَ مِنْهُ \*\*\* زُهَيْرًا نِعْمَ نُحْرُ الدَّخْرَ دَاخِرِينَ

وَعَتَابًا وَكُلْثُومًا جَمِيعًا \*\*\* بِهِمْ نَلْنَا تَرَاثَ الْأَكْرَمِينَ

وَذَا الْبُرَّةِ الَّذِي حَدَّثْتَ عَنْهُ \*\*\* بِهِ نَحْمَى وَنَحْمِي الْمُحْجَرِينَ

وَمِنَّا قَبْلَهُ السَّاعِي كَلِيبٌ \*\*\* فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا

فهو يفاخر بهؤلاء الذين أورثوه وقومه المجد الذي به تاه عزا وفخرا.

ودفعا لاعتراض من يعترض على ما ذهبنا إليه، نبادر إلى القول بأن الشاعر قد

يأتي بالرأي ونقيضه في موضعين مختلفين، نزولا على مقتضى المقام في كل موضع إذ

لكل مقام مقال. والشرف الحاصل بسبب الطعن، في قول الرضي محل الوصف، محكوم

بمقامه، الذي هو حاجة القوم إلى من يدفع عنهم العدوان، أو يرد عليهم حقا مسلوبا. وذلك

هو منطوق القول. ومفهومه المخالف "أن هؤلاء لم يشرفوا بغير الطعن". إذ للشرف طرق

عدّة، من بينها الطعن الذي هو إثبات الوجود برد العدوان، أو رد حقوق كانت قد سلبت.

وما كان للمنطوق ولا لمفهوم مخالفته أن يكون لهما وجه من الصواب، لولا أن المقام هنا

<sup>1</sup> - عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق وشرح إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1، 1991، ص 80، 81.

مقام حاجةٍ إلى الطعن قبل غيره. فلكلِّ مقامه، ولا يغني أحدهما عن الآخر في شيء. كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

وَوَضَعَ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السِّيفِ بِالْعُلَا \*\*\* مُضِرٌّ كَوْضَعِ السِّيفِ فِي مَوْضِعِ

النَّدَى

فَلِلنَّدَى مَوْضِعُهُ الَّذِي لَا يَغْنِي عَنْهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَلِلسِّيفِ مَوْضِعُهُ.

وكما قال الرضي نفسه<sup>2</sup>:

وَلِلْحِمِّ أَوْقَاتٌ وَلِلْجَهْلِ مِثْلُهَا \*\*\* وَلَكِنْ أَوْقَاتِي إِلَى الْحِمِّ أَقْرَبُ

ويعني بقوله "وللجهل مثلها" أن للجهل أوقاتا، لا يغني عنه فيها اللحم. والمقصود

بالجهل في البيت، الاندفاع في غير رويّة، مع الاعتداد بالقوة الطائشة المنفلتة من عقل العقل، كما في قول عمرو بن كلثوم التغلبي<sup>3</sup>:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا \*\*\* فَجَهْلٌ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

واعتماد الشاعر بالقوة في المعلقة التي منها هذا البيت، يستند إلى ما ذهبنا إليه من

حمل الجهل على القوة الطائشة المنفلتة من سلطان العقل. فبالقوة يزود القوم عن الحقيقة.

ويردون ما سلب منهم، ويحصل العزُّ والشرف. وهو ما قصد إليه الرضي في قوله:

"وشرفتم بالطعن". حكم تسنده القرينة اللفظية "والدنيا ضرام أو ضراب". ومن كانت دنياه

هي هذه كانت حاجته إلى الطعن قبل غيره أمس.

والطعن الذي شرف به هؤلاء القوم في قول الرضي، هو الطعن في قول عمرو بن

كلثوم<sup>4</sup>:

نُطَاعِنُ مَا تَرَخَى النَّاسُ عَنَّا \*\*\* وَنَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ إِذَا غُشِينَا

بِسُمْرٍ مِنْ قَنَا الْخَطِيئِ لُدُنٍ \*\*\* ذَوَائِلَ أَوْ بِيِيضٍ يَخْتَلِينَا

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 288.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 108.

<sup>3</sup> - عمرو بن كلثوم، المرجع السابق، ص 78.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 74.

وفي نسبة الشرف الحاصل إلى الطعن دون سواه، مجاز مرسل علاقته الجزئية. ذلك أن المعركة لا تُحسَم بالرماح فحسب. وإنما تُستخدَمُ فيها، إلى جانب الرماح، النبالُ والسيوف وما إلى ذلك. وقد يفضل بعض هذه الأنواع على بعض في ظروف معينة، لكنه تفضيل يبقى مقيدا بما تمليه اللحظة العابرة.

وقد أشار عمرو بن كلثوم إلى هذه اللحظة العابرة بقوله: "نظاهن ما تراخي الناس عنا" فقيده الطعان بالتراخي، وعند الالتحام تستعمل السيوف، وفي ظرف آخر تستعمل النبال وهكذا.

قوله<sup>1</sup>:

مَنْ يَكُنْ فَاضِلاً يَعِشُ بَيْنَ ذَا النَّا \*\*\* سِ بَقَلْبِ جَوِّ وَبَالِ كَسِيفِ

والبيت من قصيدة عدد أبياتها ثلاثة وخمسون بيتا. أجاب بها الرضي عن أبيات كتب بها إليه أبو إسحاق الصابي، يعتذر له فيها من تأخره عن زيارته لعدة عرضت له<sup>2</sup>:

أَفْعَدْتَنَا زَمَانَةً وَزَمَانُ \*\*\* جَائِرٌ عَنِ قَضَاءِ حَقِّ الشَّرِيفِ

ويستهل الرضي قصيدته هذه التي نظمها ردا على ما كتب به إليه أبو إسحاق، بقوله<sup>3</sup>:

كَمْ ذَمِيلٍ إِلَيْكُمْ وَوَجِيفٍ \*\*\* وَصُدُودٍ عَنَّا لَكُمْ وَصُدُوفٍ

و«الذميل: ضرب من سير الإبل أو هو السير اللين كائنا ما كان أو فوق العنق»<sup>4</sup>. و«الوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل سريع، وهو دون التقريب»<sup>5</sup>.

و"كم" خبرية يكتفى بها عن كثير العدد. وقد كنى الشاعر بقوله "كم ذميل إليكم ووجيف" عن جدبته وحرصه على صلته بالمخاطب، وتعهد تلك الصلة حتى لا يرث حبلها.

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 30.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 26.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 27.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، مج2، ص 507.

<sup>5</sup> - نفسه، مج5، ص 711.

ويخلص الشاعر من ذلك إلى النسب والتشبيب. ولم ينس، كدأبه في الكثير من قصائده، أن يشكو همّه ويندب حظه، مستثمرا في ذلك كله ما بدا له مناسبا من الحكم، والتي منها قوله "من يكن فاضلا .... البيت". والحكمة فكرة يقرؤها الواقع، ويقضي بها التفكير الصحيح. والرضي في قوله هذا يعيد إلى أذهاننا قول أبي الطيب المتنبي<sup>1</sup>:

أَفْضَلُ النَّاسِ أَعْرَاضُ لِمَا زَمَنَ \*\*\* يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ

فكلا الشاعرين: الرضي والمتنبي، يتذمّر من واقع مرير، طفا فيه الأدنياء اللئام على سطح الحياة طُفُوًّا الجيف وما لا غناء فيه، على سطح الماء. وأما أفاضل الناس من ذوي المواهب والمزايا والعقول الراجحة، فقد قلبَ لهم الزمان ظهر المجنّ، فألمَ وأشقى وأورد المهالك وأردى. وهم في هذه الحياة مُبْتَلُونَ، كلٌّ على قدر فضله ومزاياه. وكلما ازداد فضل المرء ازداد شقاؤه بقدر ذلك، كما قال الرضي عقب البيت السابق<sup>2</sup>:

كَلَّمَا كَانَ زَائِدَ الْعَقْلِ أَمْسَى \*\*\* نَاقِصًا مِنْ تَلِيدِهِ وَالطَّرِيفِ

وآلم ما يؤلم ذوي الفضل، أن يتمكن منهم الأدنياء اللئام، كما قال الطرماح بن حكيم<sup>3</sup>:

وَإِنِّي شَقِيٌّ بِاللَّئَامِ وَلَا تَرَى \*\*\* شَقِيًّا بِهِمْ إِلَّا كَرِيمَ الشَّمَائِلِ

وإذا كان منطوق القول في البيت محل الوصف هو "كونُ الفاضلِ مستهدفا بين الناس، فإن مفهوم المخالفة يقضي بأن يحظى اللئام والسفلة والجهلة والحمقى بما لم يحظ به أفاضل الناس، وعقلاؤهم وذوو المواهب والمزايا منهم. ومردُّ ذلك إلى أن من يفتقر إلى المزية من السهل عليه أن يبيح لنفسه كلَّ شيء يمكنه من الدنيا مجردة من القيم. في حين أن ذوي المزايا تحكّمهم مبادئ وقيم، تحول بينهم وبين الدنيا بمعناها المنحطّ، الذي يتهافت عليه سفلة الناس وأدنياؤهم، ومن إليهم من طلاب الدنيا مجردة من المبادئ والقيم. فضلا عن أن تضحية هؤلاء الأفاضل من أجل الآخرين ومن أجل المبادئ والقيم، من شأنها أن تحول بينهم وبين حطام الدنيا ومغرياتها.

<sup>1</sup>- أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 209.

<sup>2</sup>- الديوان، ص 30.

<sup>3</sup>- أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، مج12، ص 36.



# الفصل الثالث

## الإضمار النحوي



## توطئة

أ-الإضمار ودليله: الإضمار النحوي: هو أن يعتمد المتكلم إلى حذف ما يقتضي المقام حذفه من اللفظ، مع نصب دليل يدل على المحذوف ويرشد إليه، إذ «لا حذف إلا بدليل»<sup>1</sup>. جاء في "الخرانة" للبغدادي «... لأن الحذف يتعلق بالألفاظ، وهو أن تأتي بلفظ يقتضي غيره ويتعلق به ولا يستقل بنفسه، ويكون في الموجود دليل على المحذوف فيقتصر عليه طلبا للاختصار...»<sup>2</sup>.

والحذف الذي يتحدث عنه صاحب النص، هو الإضمار النحوي، الذي من مميزاته أن يقوم في الكلام دليل نحوي يدل عليه، إذ "لا حذف إلا بدليل" كما ذكرنا. ويسمى بعضهم الدليل بـ"الركيزة الدالة". ويميز بين نوعين من الركائز الألسنية اللغوية:

1- ركائز ذات طبيعة معجمية<sup>3</sup>، كالتي أوردنا بعضها منها من قبل فيما أسموه بـ"قوادح الاقتضاء".

2- ركائز أو ركيزة ذات طبيعة نحوية<sup>4</sup>. وهي هذه التي نحن بصدددها. والمضمر الذي نعنيه هو المضمر الذي يشكل مع دليله أو ركيزته وحدة دالة قائمة بنفسها.

ب-أنموذج من الإضمار: ومن شواهد هذا الضرب من الإضمار قول ذي الرمة<sup>5</sup>:

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيُّ تَسَاعَفُنَا \*\*\* وَلَا يُرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

فـ "ديار" مفعول به منصوب على إضمار الفعل "انكر" المتعدي، مسندا إلى فاعله "أنت"

<sup>1</sup> - تمام حسان، الأصول - دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (نحو، فقه لغة، بلاغة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1982، ص 227.

وينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 151.

<sup>2</sup> - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح الكافية، دار صادر، بيروت، مج2، ص239.

<sup>3</sup> - ينظر: كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمر، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008، ص 29، 71-72.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 72-73.

<sup>5</sup> - عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تعليق وتحشية وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 2009، مج1، ص337.

المستتر فيه وجوباً<sup>1</sup>.

وإنما أضمروا الفعل « اذكر » لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك<sup>2</sup>.

وهو يشير بقوله: "ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك" إلى أن "ذا الرمة" أورد هذا البيت بعد عدة أبيات تمثل ما يعرف بالمقدمة الطللية منها قوله<sup>3</sup>:

اسْتَحَدَّتْ الرِّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا \*\*\* أَمْ رَاجَعَ القَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبُ؟  
مِنْ دِمْنَةٍ نَسَفَتْ عَنْهَا الصَّبَا سَفْعًا \*\*\* كَمَا تُنَشِّرُ بَعْدَ الطَّيَّةِ الكُتُبُ  
سَيْلًا مِنَ الدَّعْصِ أَغْشَتْهُ مَعَارِفَهَا \*\*\* نَكْبَاءُ تَسْحَبُ أَعْلَاهُ فَيَنْسَحِبُ  
لَا بَلُّ هُوَ الشَّوْقُ مِنْ دَارٍ تَخَوَّنَهَا \*\*\* مَرًّا سَحَابٌ وَمَرًّا بَارِحٌ تَرِبُ

فالديار التي يذكرها في البيت محل الوصف، هي التي ذكرها باسم "الدمنة" في قوله: "من دمنة نسفت ... البيت" تارة، وباسم "الدار" في قوله: "لا بل هو الشوق من دار... البيت" تارة أخرى.

ودليل الإضمار في البيت محل الوصف هو المعمول "ديار" المنصوب على المفعولية.

ومما تهيأ الوقوف عليه ممّا أُضْمِرَ لدليل من اللفظ، في الديوان - الآتي:

## الإجـراء:

قوله<sup>4</sup>:

أَشَوْقًا، وَمَا زَالَتْ لَهْنٌ قِيَابُ \*\*\* وَذَكَرَ تَصَابٍ وَالْمَشِيبُ نِقَابُ

البيت من قصيدة، يبلغ عدد أبياتها تسعة وستين بيتا، يمدح الرضي فيها الوزير أبا

منصور بن صالح، ويذكر هزيمة باذ الكردي الخارجي بالجزيرة والموصل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، المرجع السابق، ص 337.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 337، 338.

<sup>3</sup> - ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تقديم وشرح أحمد حسن بسّج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1995، ص 10

<sup>4</sup> - الديوان، ج1، ص 64.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 64.

وهو أول بيت في القصيدة. والمخاطب فيه هو الشاعر نفسه، على سبيل ما يعرف بالتجريد، وهو أن يجرد الشاعر من نفسه مخاطباً متخيلاً يوجه إليه الخطاب<sup>1</sup>. وبذلك يكون الشاعر هو المتكلم والمخاطب في آن.

ومن أمثلة الخطاب على طريقة التجريد في الشعر العربي، قول النابغة الذبياني<sup>2</sup>:

دَعَاكَ الْهَوَىٰ وَاسْتَجْهَلَتْكَ الْمَنَازِلُ \*\*\* وَكَيْفَ تَصَابِي الْمَرءِ وَالشَّيْبُ نَازِلٌ

ودليل التجريد في قول النابغة هذا، أن القصيدة في الرثاء، ولا يوجد مخاطب معين يوجه إليه الخطاب. فتعيّن أن يكون المخاطب هو النابغة نفسه<sup>3</sup>.

وحنين الشعراء إلى الديار التي ربّما تهدّمت ولم يبق منها إلا الآثار -تقليد معروف

متّبّع في الشعر العربي. من ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري في معلقته<sup>4</sup>:

شَاقَتَكَ ظُعْنُ الْحَيِّ حِينَ تَحْمَلُوا \*\*\* فَتَكَنَسُوا قُطْنًا تَصِرُّ خِيَامَهَا

وما قول الرضي من قول لبيد هذا ببعيد، فكلاهما شائق. أما لبيد فقد شاقته ظعن

الحي. وأما الرضي فقد شاقته القباب أي الديار. بيد أن الديار التي شاقته الرضي هي ساكنه في قلبه، أي ما زالت لهن قباب في القلب.

وكأنني به تمثل قول المتنبي<sup>5</sup>:

لَكَ يَا مَنَازِلُ فِي الْقُلُوبِ مَنَازِلُ \*\*\* أَفْقَرْتَ أَنْتِ وَهُنَّ مِنْكَ أَوْلَاهُ

وقول عمرو بن كلثوم<sup>6</sup>:

وَقَدْ عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ \*\*\* إِذَا قُبُبٌ بِأَبْطَحَهَا بُيُنَا

بَأْنَا الْمُطْعِمُونَ إِذَا قَدَرْنَا \*\*\* وَأَنَا الْمُهْلِكُونَ إِذَا ابْتُلِينَا

<sup>1</sup> - ينظر: بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، نشر: الشركة التونسية

للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ج1، ص126

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص184.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - لبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر - بيروت، ص166.

<sup>5</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج3، ص249.

<sup>6</sup> - الأب لويس شيخو، المرجع السابق، ج6، ص197.

والشاهد في قول عمرو بن كلثوم هذا، قوله "إذا قُبب بأبطحها بنينا". والقُبب جمع قبة «بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب، أو البناء من آدم خاصة»<sup>1</sup>.  
والإنكار التعجبي في قول الرضي "أشوقا وما زالت لهن قباب" متأت من الاستفهام المعدول به عن حقيقته<sup>2</sup>.

وقد أضرر الفعل مع فاعله. ودليل الإضمار وشاهده، هو المصدر "شوقا" المنصوب. وكونه منصوبا يقتضي ناصبا، والناصب هو الفعل المضمر. والتقدير: أتشوقك تلك الديار، وهي حاضرة في قلبك، ثاوية بين جوانحك؟! وعلى هذا يكون المصدر "شوقا" منصوبا على أنه مفعول مطلق، سدّ مسد فعله المضمر طلبا للاختصار<sup>3</sup>.  
ويمثل المضمر الذي هو الفعل وفاعله، وهما ركنان متلازمان لأبد منهما في الجملة الفعلية<sup>4</sup>، مضافا إليهما المعمول الذي هو المصدر المنصوب "شوقا" -وحدةً خطابية دنيا مستقلة.

قوله<sup>5</sup>:

لَنْ كُنْتُ لَمْ تَسْتَرِبْ بِالزَّمَانِ، \*\*\* فَقَدْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ مَا يُرِيبُ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها خمسون بيتا. يمدح الرضي فيها أباه، ويهنئه بقدومه من فارس وخلصه من القلعة<sup>6</sup>. يستهلها بالتعبير عن فرحة القدوم<sup>7</sup>:

طُلُوعُ هَدَاهُ إِلَيْنَا الْمَغِيبُ \*\*\* وَيَوْمَ تَمَزَّقُ عَنْهُ الْخُطُوبُ

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 479.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2013، مج2، ج2، ص 82 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ينظر: طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 150.

<sup>4</sup> - ينظر: جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2005، ص 357-358.

<sup>5</sup> - الديوان، ج1، ص 76.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 75.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 75.

ويمضي في المدح موظفا بعض الأمثال: "ومن حلية العربي الشحوب"، وقوله  
"والليث في كل أرض غريب"، وقوله "وللداء يوما يراد الطبيب"<sup>1</sup>.  
إلى أن يبلغ قوله: "لئن كنت لم تسترب \*\*\* ... البيت".

والشطر الثاني في البيت "وقد كان من فعله ما يريب"، مثلٌ يشبه ما سبقه من  
الأمثال. وقد أجرينا على هذه العبارات من التسمية ما أجراه على مثلها ابنُ رشيق في  
كتابه "العمدة". إذ اعتبر مثل هذه العبارات التي تتسم بالإيجاز والتكثيف والاستقلالية،  
أمثالا. ومن أمثلة هذا الضرب من الأمثال ما ورد في قول النابغة<sup>2</sup>:

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً \*\*\* وليس وراءَ الله للمرءِ مَذْهَبُ

وَأَسْتَبْمُسْتَبْقِ أَخَا لَا تَلْمُهُ \*\*\* على شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهْذَبُ

ففي البيتين مثلان: الأول: "وليس وراء الله للمرء مذهب"<sup>3</sup>، والثاني: "أي الرجال  
المهذب؟"<sup>4</sup>. ومنه قول القطامي<sup>5</sup>:

وَالنَّاسُ مَنْ يَلْقَى خَيْرًا قَائِلُونَ لَهُ \*\*\* ما يَشْتَهِي، وَلِأَمِّ الْمُخْطِئِ الْهَبْلُ

وفي البيت مثلان: الأول: "والناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهي"، والثاني:  
"لأم المخطيئ الهبل".

وبذلك يكون ابن رشيق قد تجاوز بالمثل معناه الخاص، إلى هذه العبارات التي هي  
أشبه بالحكم إن لم تكن حكما حقيقة.

والمضمر في قول الرضي محل الوصف، هو القسم وجوابه معا، وهما متلازمان،  
فلا عبرة بالقسم من دون جواب، ولا جواب دون أن يكون قد سبق بقسم. وعليه فهما معا  
يشكلان وحدة خطابية مستقلة واحدة.

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 75.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 55، 56.

<sup>3</sup> - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تقديم وشرح وفهرسة صلاح الدين  
الهوري وهدى عودة، منشورات دار ومكتبة الهلال، ج1، ص 447.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 447.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 448.

وتقدير القسم المضمّر: والله لئن. ثم حُدّف حرف القسم "الواو" ومجروره المقسم به "الله"، وأُبقِيَ على الدليل الذي هو "اللام" قبل حرف الشرط "إن". وتسمى هذه اللام بـ"اللام المؤذنة أو الموطئة للقسم"، وفيها يقول ابن هشام: «الرابع: اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضا، لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهدته له»<sup>1</sup>.

وكما أضمّر القسم، أضمّر جوابه، اجتزاءً عنه بجواب الشرط "فقد كان من فعله ما يريب". ووجود الفاء في صدر الجواب "فقد" دليل على أن الجواب جوابٌ "إن" الشرطية، وليس جوابا للقسم.

قوله<sup>2</sup>:

أَرْضًا، وَذُؤْبَانُ الْخُطُوبِ تَنْوِشُنِي، \*\*\* وَالْعَزْمُ مَاضٍ وَالرَّمَا حُ سَوَالِبُ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها سبعة وستون بيتا، يمدح الرضي فيها أباه. يفتتحها بالإصرار على الضرب في الأرض، واقتحام الأهوال طلبًا للعلى والمجد والسؤدد. ويمضي في الحديث عن شجاعته وإقدامه، وحزمه وعزمه، وصبره، وبعد همته، إلى أن يبلغ قوله:

"أَرْضًا وَذُؤْبَانُ الْخُطُوبِ \*\*\* ... البيت"

فهو ينكر على نفسه<sup>3</sup> رضاها بالذل والهوان، نزولا على مقتضى الخطوب ونوائب الأيام والليالي. ينكر عليها ذلك مع قدرتها على الدفع. وما له لا ينتفض ويتمرد على ما ينوبه، والعزم ماضٍ والسلاح موفور "والعزم ماضٍ والرماح سوابل". والرماح السوابل هي الرماح الطويلة. جاء في المعجم «السلبُ من الرجال والرماح: الطويل ج سلب»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 231.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 85.

<sup>3</sup> - ينظر: الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، شرح وتعليق وتقديم محمود مصطفى حلوي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1999 هامش ص 139.

وينظر: رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، المرجع السابق ص 297.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ط1959، ج3، ص 184.

وإنما يُحَمَّدَ طول الرَّمَحِ، لأنه يَمَكِّنُ مستعمله من خصمه على بعد.  
 والمضمر في البيت جملة فعلية. والتقدير: "أرضى رضا، و...". ثم أضمر الفعل  
 "أرضى" مع فاعله، وأبقى على دليل الإضمار وهو المصدر المنصوب "رضا" الذي سدَّ  
 مسدَّ فعله المضمر وأغنى عنه. وهذا التقدير على اعتبار المصدر "رضا" مفعولا مطلقاً<sup>1</sup>.  
 قوله<sup>2</sup>:

البيدَ يا أيدي المطيِّ، فإنِّي \*\*\* للضيمِّ، إن أسرى، إليّ مجانبُ  
 ومجاهلُ الفلواتِ أطيبُ منزلٍ \*\*\* عندي، وأوقى الواعدين نجائبُ  
 وإذا بلغنَ بي الحسينَ، فإنه \*\*\* حقُّ لهنَّ على المطايا، واجبُ

الأبيات من القصيدة التي منها البيت السابق: "أرضاً وذوبانُ الخطوب تتوشني" .. البيت".  
 والشاعر في البيت الأول من هذه الأبيات، يُغري المطيِّ بالضرب في البيد دفعاً  
 للهمِّ والغمِّ، وإياءً للضيمِّ، وسعيًا منه للعلوِّ والمجدِّ، كما صرح بذلك لاحقاً في القصيدة.  
 والرضي في قوله هذا، يعيد إلى أذهاننا ما اعتاده الشعراء العرب، من الحديث عن  
 الرحلة، والباعث عليها، حتى صار ذلك تقليداً متبعاً، في القصيدة العربية، توارثه خالفاً  
 عن سالف. يقول طرفة بن العبد<sup>3</sup>:

وإنِّي لأمضيَّ الهمَّ عند احتضاره \*\*\* بعوجاءٍ مرقالٍ تروحُ وتغتدي  
 أمونٍ كألواحِ الإرانِ نصأتها \*\*\* على لأحبِّ كأنه ظهْرُ بُرْجُدٍ  
 جماليَّةٍ وجنَّاءٍ تردِّي كأنها \*\*\* سفنجةٌ تَبْرِي لأزعرَ أربدٍ

فهو يدفع همّه، إذا ما احتضره، بالرحلة على هذه الناقة القوية السريعة، التي يؤمن  
 عثارها، وهي في سرعتها تلك كأنها سفنجة، أي نعامة، تعرض لظلم، وصفه بأنه أزرع  
 وأربد، أي قليل الشعر رمادي اللون<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، المرجع السابق ص 297.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 86.

<sup>3</sup> - طرفة بن العبد، المرجع السابق، ص 20.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 118-119.

و على المنوال نفسه يقول النابغة الذبياني<sup>1</sup>:

ولقد أسلّي الهمّ حينَ يَنُوبُني \*\*\* بنجاءٍ مُضطّلعِ السُّرى مَوَّارِ

يَسْتَنُّ في تَنّي الجَدِيلِ وَيَنْتَحِي \*\*\* فِعْلَ الخَلِيّةِ في الخَلِيجِ الجَّاري

فهو يسلي الهمّ حين ينوبه، بالرحلة على جمل قوي وسريع، يشق في سراه جلابيب

الظلام شقا، وهو ينتحي في سيره ذات اليسار حتى لكأنه سفينة في الخليج الجاري<sup>2</sup>.

وهذا الأعشى يصرح في داليته المشهورة بالباعث على الرحلة، وذلك قوله<sup>3</sup>:

وما زلتُ أبغي المَالَ مَذْ أُنَا يَافِعُ \*\*\* وليدًا، وكَهَلًا حينَ شِيتُ، وأمردًا

ألا أَيُّهَذَا السَّائِلِي أَيْنَ يَمَمْتُ \*\*\* فَإِنَّ لَهَا في آلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا

وآلِيتُ لا أرثي لها من كلالَةٍ \*\*\* ولا من حَفَى حَتَّى تُلاقِي مُحمّدا

نبيُّ يَرى ما لا تَرَوْنَ وَذَكَرُهُ \*\*\* أَعَارَ -لَعَمْرِي- في البِلادِ وَأُنجِدَا

متى ما تُتَاحِي عِنْدَ بابِ ابنِ هَاشِمٍ \*\*\* تُراحي وَتَلْقَي من فَواضِلِهِ نَدَى

فهو يعلن أن الباعث على الرحلة هو المال، وأن الوجهة هي يثرب، وأنه، لتلك

الغاية، آل على نفسه ألا يرثي لمطيته، ولا يشفق عليها، لما قد ينالها من التعب والحفا،

ولكنه يُمنيها بما تلقاه من كرم المزور وفواضل يده.

والمضمر في قول الرضي هو الفعل مع فاعله "الزمي"، وهما الركنان اللذان لا

غنى لأحدهما عن الآخر في الجملة الفعلية، إذ التقدير: "الزمي البيد يا أيدي المطي".

وإسناد الفعل إلى ضمير الأيدي في قوله "الزمي" مجاز مرسل إذ أسند الفعل إلى الأيدي

وأراد الناقاة وإنما أسند الفعل إلى الأيدي لمزية في الأيدي في هذا المقام، فهما المباشران

لفعل الضرب في الأرض. وهو مجاز عقلي باعتبار إسناد الفعل إلى ما ليس له حقيقة في

قوله "الزمي".

<sup>1</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 104.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 104.

<sup>3</sup> - أبو محمد عبد الملك بن هشام، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، إعداد وفهرسة قسم التحقيق بالدار، دار الصحابة

للتراث بطنطا للنشر والتوزيع، ط1، 1995، ج1، ص 482، 483، 484

وينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، المرجع السابق، ج3، ص 60



وذلك لأن حقيقة الأمر أن يكون للعاقل.

ودليل الإضمار المعمول الذي هو "البيد" المنصوب على المفعولية أو على الإغراء، والعامل فيه هو الفعل المضمر المسند إلى ضمير الأيدي، وذلك ما قدرناه بـ "الزمي"، وهو من قبيل قول مسكين الدارمي<sup>1</sup>:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ \*\*\* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

حيث نصب "أخاك" الأولى على الإغراء، أي "الزم أخاك"، والتكرير للتأكيد<sup>2</sup>. وإذن فالرضي يُغري المَطيّ بالضرب في البيد، ففي تلك منجاة وخلص مما هو فيه، كما قال جميل بن معمر، وقد هدده مروان بن الحكم بإهدار دمه أو قطع لسانه<sup>3</sup>:

أَتَانِي عَنْ مَرَّوَانَ بِالْغَيْبِ أَنَّهُ \*\*\* مُقَيِّدٌ دَمِي أَوْ قَاطِعٌ مِنْ لِسَانِيَا  
فَفِي الْعَيْسِ مَنْجَاةٌ وَفِي الْأَرْضِ مَهْرَبٌ \*\*\* إِذَا نَحْنُ رَفَعْنَا لَهْنَ الْمَتَانِيَا

قوله<sup>4</sup>:

وَقَالُوا: الشَّيْبُ زَارٍ، فَقُلْتُ: أَهْلًا \*\*\* بِنُورِ ذَوَائِبِ الْغُصْنِ الرَّطِيبِ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها ستة وأربعون بيتاً، يمدح الرضي فيها أبا سعيد بن خلف، ويهنئه بمهرجان<sup>5</sup>. يستهلها بالحكمة<sup>6</sup>:

الآنَ جَوَانِبِي غَمَزُ الْخُطُوبِ \*\*\* وَأَعْجَلَنِي الزَّمَانُ إِلَى الْمَشِيبِ

وبعد مضي ثلاثة أبيات من أول القصيدة، يأتي قوله: "وقالوا: الشيب زار .... البيت". وللشعراء في الشيب الكثير، ولهم فيه مذاهب، فهم بين راضٍ وساخط. وقد يُرضي الراضي عن الشيب عجزه عن دفعه أو اعتراضه، فيسلم تسليم من لا حيلة له في الأمر.

<sup>1</sup> - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، دار صادر، بيروت،

مج4، ص 305

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 306.

<sup>3</sup> - نفسه، مج1، ص 191.

<sup>4</sup> - الديوان، ج1، ص 102.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 102.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 102.

وعلى هذا يكون الترحيب بالشيب ضرباً من المغالطة، باعتبار أن الإنسان بطبيعته يأنف من أن يظهرَ بمظهرِ المخذولِ المقهورِ المغلوبِ على أمره، كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

يَرَى الْجُبْنَاءُ أَنَّ الْعَجْزَ عَقْلٌ \*\*\* وتلك خديعةُ الطَّبَعِ اللَّئِيمِ

وما على الرضي -والحال هي هذه- إلا أن يُقنع نفسه بتزيين ما تكرهه من الشيب، وإيدائه لها في صورة المرغوب فيه.

وفي هذا السياق يمكن فهم قوله "أهلاً"، وتشبيهه الشيبَ "بنور ذوائب الغصن الرطيب".

والمضمر هو الفعل والفاعل، والتقدير: "أصبت عندي أهلاً"، أي منزلاً مأهولاً، فيه أنسك وزوال وحشتك<sup>2</sup>.

ودليل الإضمار هو المعمول "أهلاً" الذي هو مفعول الفعل المضمر "أصبت" المسند إلى فاعله. ثم إن الجملة الفعلية من الفعل والفاعل "أصبت" المضمرين والمفعول "أهلاً"، في محل نصب جملة مقول القول. قوله<sup>3</sup>:

أَغْدَرَا يَا زَمَانُ وَيَا شَبَابُ، \*\*\* أَصَابُ بَدَا، لَقَدْ عَظُمَ الْمُصَابُ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها خمسة وأربعون بيتاً، جمع الرضي فيها بين الفخر والشكوى والحكمة.

والبيت محلّ الوصف، أول بيت في القصيدة. وفيه يشكو الشاعر الزمان والشباب الذي ولّى وتصرّمت أيامه. فمصابه باجتماع هذين (غدر الزمان، وتولي الشباب) مؤلم، شديد الوطأة على نفسه، وإن استدرك لاحقاً، فذكر أنه لم يجزع لتولي الشباب وإدباره،

<sup>1</sup>- أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 120.

<sup>2</sup>- ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تعليق وتحشية وفهرسة إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009، مج1، ص 353.

<sup>3</sup>- الديوان، ص 124.

معللاً ذلك بعدم نزوله على مقتضى الشباب أيام شبابه، على ما هو معتاد في مثل هذه السن، من اللهو والعبث والسعي في تصيد المتع واللذات<sup>1</sup>:

وما جزعي لآن غرب التصابي \*\*\* وحلق عن مفارقي الغراب  
فقبل الشيب أسلفت الغواني \*\*\* قلبي، وأمالي عنها اجتناب  
عفت عن الحسان فلم يرعني الـ \*\*\* مشيب، ولم ينزقني الشباب  
فما كان يشغله أيام شبابه، هو أسمى وأعظم من أن يكون لهواً ولعباً.

كما قال الكميت بن زيد الأسدي يمدح مخلد بن يزيد بن المهلب<sup>2</sup>:  
قَادَ الْجِيُوشَ لِحَمْسَ عَشْرَةَ حِجَّةً \*\*\* ولدَاتُهُ عَن ذَاكَ فِي أَشْغَالِ  
قَعَدَتْ بِهِمْ هِمَاتُهُمْ وَسَمَتْ بِهِ \*\*\* هِمَمُ الْمُلُوكِ وَسُورَةُ الْأَبْطَالِ  
فإلى مثل هذا كان يتطلع الرضي.

والمضمر هو الفعل مع فاعله المستتر فيه، أي. والمخاطب هو الزمان وما عطف عليه. والتقدير: أتغدر غدرا يا زمان ويا شباب. ثم أضمر الفعل والفاعل "تغدر" المستتر، وهما ركنا الجملة الفعلية. ودليل الإضمار هو المعمول "غدرا" المنصوب على أنه مفعول مطلق سد مسد عامله. ويمكن اعتبار المعمول المذكور مفعولاً لأجله. وفي هذه الحالة يقدر الفعل المضمر بنحو: أتفعل ذلك بي غدرا يا زمان.  
قوله<sup>3</sup>:

حذارك أن تغالبنني غلاباً، \*\*\* فإني لا أدرك على الغضاب  
البيت من قصيدة، عدد أبياتها ستة وعشرون بيتاً. يستهلها الرضي بتعنيف المخاطب<sup>4</sup>:  
إلى كم لا تليين على العتاب، \*\*\* وأنت أصم عن ردّ الجواب  
ثم يحذره "حذارك أن تغالبنني .... البيت".

<sup>1</sup> - الديوان، ص 124-125.

<sup>2</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، مج 16، ص327.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 190.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 190.

فهو يحذره من أن يغالبه غلابا، أي من أن يتطلع إلى مغالبته، فإنه، إن تجرأ على ذلك، منع عنه إحسانه إليه، وذلك معنى قوله: "لا أدرك على الغضاب". والذي يفهم من ذلك أن الشاعر كان يُحسنُ إلى المخاطب بالعتاء أو نحوه، ثم ساءت العلاقة بينهما إلى حدٍّ استوجب التعنيف والتحذير.

وقد أضمر الفعل والفاعل في قوله "حذارك"، مع الإبقاء على دليل الإضمار، والتقدير: "حاذر حذارك" أو حاذر الحذار الذي يجب أن يكون، وإلا أقحمت نفسك بمغالبتك إياي فيما تكره. ثم أضمر الفعل والفاعل "حاذر"، وأبقى على دليل الإضمار الذي هو معمول الفعل المضمر "حذارك" المنصوب على المفعولية، وقد رنا الفعل المضمر "حاذر" استنادا إلى أن وزن "فاعل" مثل "قاتل" لا يعدو ومصدره أن يكون على وزن "مفاعلة" أو "فَعَال" والأصل في "فعال"، أنها بالياء "فيعال"، ثم حذفت الياء وكُسِرَ ما قبلها، فصار المصدر على "فعال"<sup>1</sup>.

قوله<sup>2</sup>:

وَمَنْ لَكَ بِي يَرُدُّ عَلَيْكَ شَخْصِي \* \* \* إِذَا أَثْبَتُّ رَجْلِي فِي الرِّكَابِ

البيت من القصيدة التي منها البيت السابق "حذارك أن تغالبنى...". والمخاطب هو ذاته. والشاعر في البيت محل الوصف، يعمد إلى إغاضة مخاطبه بقطع صلته به، وهو إذا ما اعتزم قطع تلك الصلة لن يردّه إلى ما كان عليه من صلته به، رادًّا. ونفهم من التهديد بقطع الصلة أن للشاعر يداً على المخاطب، وإلا لما كان لتهديده وإغاضته إياه من معنى.

والمضمر هو جملة جواب "إذا" الظرفية الشرطية، والتقدير: إذا أثبتت رجلي في الركاب فمن ذا الذي يرد شخصي عليه؟ ثم أضمرت جملة الجواب "فمن ذا الذي يرد شخصي عليه؟" هذه، لوجود ما يدل عليها، وهو قوله: "ومن لك بي يرد عليك شخصي؟".

<sup>1</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تعليق وتحشية وفهرسة إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009، مج4، ص 193.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 191.

ولا يصح اعتبار هذه الجملة جواباً، إذ لا يصح في الشرط أن يتقدم عليه جوابه<sup>1</sup>. وذلك هو سبب تقدير المضمّر

قوله<sup>2</sup>:

ما مَذْهَبِي إِلَّا النَّقْحُ بِالْقَنَا \*\*\* بين الضُّلُوعِ، ولِلرِّجَالِ مَذَاهِبُ  
وَعَلِيَّ فِي هَذَا الْمَقَالِ غَضَاضَةٌ \*\*\* إِنَّ لَمْ يُسَاعِدْنِي الْقَضَاءُ الْغَالِبُ

البيتان من قصيدة، عدد أبياتها سبعة وستون بيتاً. يمدح الرضي فيها والده، ويهنئه

بعيد الفطر<sup>3</sup>.

يستهلها بالفخر والاعتداد بالقوة، والرغبة الجامحة في تحقيق ما يلوح له من المآرب<sup>4</sup>:

مَثْوَايَ إِمَّا صَهْوَةٌ أَوْ غَارِبُ \*\*\* وَمُنَايَ إِمَّا زَاغِفٌ أَوْ قَاضِبُ  
فِي كُلِّ يَوْمٍ تَنْتَضِينِي عَزْمَةٌ، \*\*\* وَتَمُدُّ أَعْنَاقَ الرَّجَاءِ مَآرِبُ  
قَلْبٌ يُصَادِقُنِي الطَّلَابَ جَرَاءَةً \*\*\* وَمِنَ الْقُلُوبِ مُصَادِقٌ وَمُؤَارِبُ

وما عساها أن تكون تلك المآرب؟ إنها العلى والمجد، كما صرح بذلك في ثنايا

القصيدة أو كاد. وسبيله إلى العلى والمجد، علوُّ الهمة، وصهوة الحصان، كما قال

المنتبي<sup>5</sup>:

مَفْرَشِي صَهْوَةَ الْحِصَانِ وَلَكِنُّ \*\*\* نَنْ قَمِيصِي مَسْرُودَةٌ مِنْ حَدِيدِ  
أَبْدًا أَقْطَعُ الْبِلَادَ وَنَجْمِي \*\*\* فِي نُحُوسٍ وَهَمِّي فِي سَعُودِ

ولئن تعددت مذاهب الرجال في الحياة وتنوعت، فإن مذهب الرضي فيها هو القوة

الراغمة القاهرة الغالبة، وهو في اعتداده بالقوة وتغنيه بها لم يكن بدعاً من أسلافه، فلطالما

اعتدَّ هؤلاء بالقوة، وتغنوا بها في أشعارهم، ومن هؤلاء أبو الطيب المنتبي في مثل قوله<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 99.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 84.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 84.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 84.

<sup>5</sup> - أبو الطيب المنتبي، المرجع السابق، ج1، ص 319-320.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 321.

فَرُؤُوسُ الرِّمَّاحِ أَذْهَبُ لِلْغَيْبِ \*\*\* ظٍ وَأَشْفَى لِغَلِّ صَدْرِ الْحَقُودِ

ومنهم مالك بن الريب إذ أشرف على الهلاك، فكان أول ما خطر بباله وهو على تلك الحال السيف والرمح وجواده الأشقر<sup>1</sup>:

تَذَكَّرْتُ مَنْ يَبْكِي عَلَيَّ فَلَمْ أَجِدْ \*\*\* سِوَى السِّيفِ وَالرُّمْحِ الرُّدَيْنِيِّ بَاكِيًا

وَأَشْقَرَ مَحْبُوكٍ يَجْرُ لِحَامَهُ \*\*\* إِلَى الْمَاءِ لَمْ يَبْرُكْ لَهُ الْمَوْتُ سَاقِيًا

فللعلى إذن أسباب تفضي إليها، منها القوة. بيد أن فوق هذه القوة قوة القضاء. "والله غالب على أمره".

والمضمر في قول الرضي محل الوصف هو جملة جواب الشرط "إن". والتقدير: "إن لم يساعدي القضاء الغالب فعليّ في هذا المقال غضاضة" أي منقصة، لأنني وعدت نفسي ومنيتها بما لم يتحقق على ما كان مني من الجد والاجتهاد في الطلب إلى حد استنفاد الأسباب الموجبة لذلك. ثم حذف الجواب "فعليّ في هذا المقال غضاضة" لدلالة ما قبله عليه.

ودليل الإضمار هو هذه الجملة المتقدمة على الشرط "وعليّ في هذا المقال غضاضة"، والتي يلوح لنا أنها هي الجواب متقدّمًا على الشرط. ولو صحّ أن يتقدم الجواب على شرطه لعدّ الأمر كذلك، لكن أكثر النحاة يقولون بمنع تقدم الجواب على الشرط.

وعليه فلا بد من تقدير جواب محذوف يفسره ما قبله أي ما تقدم على الشرط<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، دار صادر، بيروت، مج1، ص 319.

<sup>2</sup>- ينظر: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج4، ص 202-203. و: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 99.

و: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج4، ص 332، 333، 334.

قوله<sup>1</sup>:

أَحَقًّا بَأَنَّ الْمَجْدَ هَيْضَتُ جُبُورُهُ \*\*\* وَزَالَ عَنِ الْحَيِّ الطَّوَالَ الْمَلَاوِثُ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها سبعة وأربعون بيتاً. يرثي الرضي فيها حرب بن سعيد بن حمدان<sup>2</sup>.

يعبر الشاعر في قوله هذا عن حالة من الحيرة والذهول، لشدة وقع المصاب على نفسه. وليست المصيبة مصيبةً فقدٍ لعزير فحسب، ولكنها مصيبة مضاعفة. ففقد المرثي اسْتَتَبَعَ فَقَدَ الْمَجْدَ ذَاتَهُ، كما قال عبدة بن الطبيب في قيس بن عاصم<sup>3</sup>:

عَلَيْكَ سَلَامَ اللَّهِ قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ \*\*\* وَرَحْمَتُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَتَرَخَّمَا

تَحِيَّةً مِّنْ أَوْلِيَّتَيْهِ مِنْكَ نِعْمَةً \*\*\* إِذَا زَارَ مِنْ شَحَطِ بِلَادِكَ سَلَمَا

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلْكَهُ هَلْكَ وَاحِدٍ \*\*\* وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

فالفقد هو الفقد، ولكنه يختلف باختلاف ما للفقيد من الأثر.

والمضمر في البيت هو الفعل "حق" مع فاعله. والتقدير: حق ذلك الذي أحسُّ وأرى من انهدادٍ صرحِ المجدِ بفقد مَنْ شاده وأحكم بنيانه. ثم أدخل الاستفهام فأخرج الكلام مخرج مَنْ لا يعلم حقيقة ما حدث، للمبالغة في الحيرة والذهول وفداحة الخطب. على أن الفعل "حق" المضمر لازم ومتعد<sup>4</sup>. وبنيينا تقديرنا السابق على أن الفعل لازم.

ثم حذف هذا الفعل مع فاعله، وجيء بمصدره "حقاً" منصوباً، ليسدَّ مَسَدَّ فعله المضمر. ونصبُ هذا المصدر يقوم دليلاً على إضمار الفعل، إذ لا بد للمعمول الذي هو المصدر "حقاً" المنصوب، من عامل ناصب له، والعامل هو الفعل المضمر "حق".

<sup>1</sup> -الديوان، ص 225.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 224.

<sup>3</sup> -أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت، لبنان، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، ط6، 1983، ص78.

<sup>4</sup> -ينظر: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ص 90.

قوله<sup>1</sup>:

فَشْكْرًا لِمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الرِّزْقَ عِنْدَكُمْ \*\*\* فلا رِيَّ ظَمَانٍ ولا شَيْعَ غَارِثِ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها ثلاثة وخمسون بيتا. يستهلها الرضي بالتعبير عن

همه الدفين، وعدم رضاه عن واقعه الذي خانه فيه كل صاحب كان يعدّه لنوائب الأيام:<sup>2</sup>

خُدُوا نَفَثَاتٍ مِنْ جَوَى الْقَلْبِ نَافِثٍ \*\*\* دَفَّائِنَ ضَغْنٍ قَدْ رُمِينَ بِنَابِثِ

لَقَدْ كُنَّ مِنْ قَبْلِ الْبَوَاحِثِ نُزْعًا \*\*\* فَكَيْفَ بِهِنَّ الْيَوْمَ بَعْدَ الْبَوَاحِثِ

عَذِيرِي مِنْ سَيْفِ رَجَوْتُ قِرَاعَهُ \*\*\* أَعَادِي طُرًّا مِنْ قَدِيمٍ وَحَادِثِ

فَخَانَ يَدِي ثُمَّ انْتَتَى بِغَرَارِهِ، \*\*\* فَكَانَ لِعُنْقِي الْيَوْمَ أَوَّلَ فَارِثِ

وَمِنْ جِبَلٍ أَعْدَدْتُ شُمَّ هِضَابِهِ، \*\*\* مَرَدًّا لِأَيْدِي النَّائِبَاتِ الْكَوَارِثِ

فَطَوَّحَ لِي مِنْ حَالِقٍ، وَأَزَلَّنِي \*\*\* زَلِيلَ الْمَطَايَا عَنْ مُتُونِ الْأَوَاعِثِ

ويُعدُّ خيانات الأصحاب واحدة بعد أخرى، ثم يغيظ بلوي بن غالب:<sup>3</sup>

فَلَوْ أَنَّنِي أَدْعُو لُوَيَّْ بْنَ غَالِبٍ \*\*\* لَقَدْ أَنْجَدُونِي بِالطَّوَالِ الْمَلَاوِثِ

بِحَيْشٍ بِهِمْ وَادِي الظَّلَامِ كَأَنَّهُمْ \*\*\* صُدُورُ الْعَوَالِي بِالْمَلَا الْمُتَوَاعِثِ

ويمضي في الثناء على من قصد الثناء عليهم، إغاضة لأصحابه الذين خذلوه،

ويحمل عليهم لومًا وعتابًا بل ووعيدًا. وفي هذا السياق جاء قوله:

فَشْكْرًا لِمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الرِّزْقَ عِنْدَكُمْ \*\*\* فلا رِيَّ ظَمَانٍ ولا شَيْعَ غَارِثِ

وهو في قوله هذا يهجو عاذليه هجاء مقذعا، وأيُّ هجاء أبلغ وأمضّ وأقذع من أن

يستحق شكر الشاكر من لم يجعل رزقه وقوت يومه عند هؤلاء؟ إنه، إن فعل ذلك، خاب

وخسر. فقد بلغ هؤلاء من الوضاعة والدناءة مبلغا لم يترددوا معه في قطع رزق من

يوئمه، ويؤمل فيهم رزقه وقوت يومه.

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 232.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 229.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 230.



والمضمر في البيت هو الفعل المضارع: "أشكر" مع فاعله "أنا" المستتر فيه وجوبا. وأبقى على المصدر "شكرا"، المنصوب دليلا على المضمر. والتقدير: فأشكر شكرا من لم يجعل الرزق عندكم. ثم أضمر الفعل "أشكر" استغناء عنه بمصدره "شكرا" الذي قام مقامه<sup>1</sup>.  
قوله<sup>2</sup>:

قُلْ لِلْعَوَازِلِ مَهَلًا فَاَلَمْشِيْبُ غَدًا \*\*\* يَغْدُو عِقَالًا لِذِي الْقَلْبِ الَّذِي طَمَحًا

والبيت من قصيدة، عدد أبياتها تسعة وأربعون بيتا، يمدح الرضي فيها أباه، ويعرب عن حزنه وألمه لبعده عنه، إذ كان ببلاد فارس في مهمة ندب إليها هناك<sup>3</sup>. يفتح الرضي قصيدته هذه بمقدمة في النسب، على عادة الشعراء العرب في الكثير من مقدمات قصائدهم -يبلغ عدد أبياتها أربعة عشر بيتا. وقوله: "قل للعوازل: مهلا ... البيت"، هو البيت ما قبل الأخير في مقطع النسب المذكور، الذي أنهاه بالحديث عن الشيب وعصيان العوازل، وهي النهاية المنتظرة بعد مرحلة الشباب، وما تقتضيه من اللهو والعبث كما قال هدية بن خشرم<sup>4</sup>:

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أحيانًا طَرُوبٌ \*\*\* وكيفَ، وقد تَعَلَّكَ المَشِيْبُ؟

والطرب خفة تعتري صاحبها، والخفة مذهبة للوقار، الذي يدعو إليه المشيب. لذلك -والحال هي هذه- يرى الرضي أن لا سلطان للعوازل عليه، وإنه لكما قال الكميت بن زيد الأسدي<sup>5</sup>:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ \*\*\* وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَلَمْ تُلْهِني دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنْزِلٍ \*\*\* وَلَمْ يَنْظُرْ بَنِي بَنَانٍ مُخَضَّبٌ

<sup>1</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 382.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 244.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 243.

<sup>4</sup> - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، دار صادر، بيروت، مج4، ص 82.

<sup>5</sup> - نفسه، مج2، ص 207.

والاستفهام في قوله: "وذو الشيب يلعب؟" للإنكار<sup>1</sup>، فهو ينكر على نفسه اللهو واللعب، وقد علاه داعي الوقار، ونذير البلى، كما قال أبو العتاهية<sup>2</sup>:

مَنْ لَاحَ فِي عَارِضِهِ الْقَتِيرُ \* \* \* فَقَدْ أَتَاهُ بِالْبَلَى النَّذِيرُ

والمضمر في قول الرضي، هو الفعل مع فاعله ومفعوله. جاء في معجم متن اللغة «المهل "ويحرك" السكينة والوقار: التوأدة والرفق. ويقال مهلا(س) "منصوبا على المصدر" أي امهل وارفق أو انتظر»<sup>3</sup>. ومعنى ذلك أن المضمر في قول الرضي، هو الفعل الثلاثي "امهل" مع فاعله، وماضي هذا الأمر هو الفعل "مهل" الثلاثي. وعليه يكون قوله: "مهلا" مصدرا منصوبا سد مسد فعله المضمر<sup>4</sup>.

قوله<sup>5</sup>:

أَقُولُ لِبَيْبِكَ، وَلَمْ تُتَادِ \* \* \* مَا أَوْقَعَ الْمَوْتَ عَلَى الْجَوَادِ

والبيت أول أربعة أبيات مستقلة، مجردة من السياق الخارجي. لذلك يتعين الاستناد فيما نقوله فيها، على السياق الداخلي. والظاهر أن الشاعر يعلن أنه عند مخاطبه في حاجته، إن كانت له حاجة. يُفهم ذلك من قوله: "لبيك"، مع أن المخاطب لم يناد، أي لم يناد الشاعر ليطلب منه ما يحتاجه إليه. ثم إن قول الشاعر: "ما أوقع الموت على الجواد!" يبدو أنه تعجب، وهذا التعجب لا يستقيم إلا بالتأويل على اعتبار أن الموت واحد عند الجميع، فلا يصحُّ التعجب منه، على ما هو معروف في شروط الفعل، الذي يُبنى منه التعجب.

<sup>1</sup> - ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، المرجع السابق، مج2، ص 209.

<sup>2</sup> - إسماعيل بن القاسم بن سويد أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1964، ص494.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ج5، ص 359

<sup>4</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم وتحشية وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2007، مج1، ص 270، 271 .

<sup>5</sup> - الديوان، ص 411.

والذي يعنينا في هذا الموضوع من تلك الشروط، شرط قابلية الفعل المتعجب منه للتفاوت.  
مع الإشارة إلى أن شروط التعجب هي نفسها شروط "أفعال التفضيل"<sup>1</sup>.

وعليه فلا يصح أن يقال في التعجب القياسي "ما أغرب الشمس اليوم!، وما أشرقها أمس!" بقصد التعجب من "الغروب" و"الشروق". لأن هذين (الغروب والشروق) لا تفاوت فيهما. فالغروب هو الغروب، والشروق هو الشروق. كما لا يصح أن تبنى منهما "أفعل التفضيل" فلا يقال "الشمس اليوم أغرب أو أشرق من أمس"، ونحن نريد بالغروب زوال الشمس مساءً، وبالشروق طلوعها صباحاً، لا المعنى المجازي.

ومثل ذلك يقال في "العمى" و"الموت"، وما كان بمنزلةهما من الكلمات التي لا تفاوت في معانيها<sup>2</sup>.

استناداً إلى هذا الإيضاح يمكننا تأويل قول الرضي: "ما أوقع الموت على الجواد!" تأويلاً تقبله لغة العرب، والذي تقبله في مثل هذا الموضوع، حذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محله، ليأخذ حكمه الإعرابي. أي أن الأصل "ما أوقع مقدمات أو نذر الموت على الجواد!"، ثم حذف المضاف "مقدمات" أو "نذر" وأبقى على المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يوسف من 82. والتأويل: وأسأل أهل القرية. ثم حذف المضاف "أهل" للإيجاز والاختصار. وأبقى على المضاف إليه "القرية"<sup>3</sup>.

ومقبولية هذا التأويل، متأتية من أن الجواد عندما تحضره مقدمات الموت ونذره، يزداد حزنه وألمه باستشعاره أنه آيل إلى انقطاع عن الحياة. ومن ثم عن ذلك الفعل، فعل الجود والكرم، الذي ملك عليه نفسه التي بين جوانحه، وتمنى لو أنه استكثر من فعله ذلك، بل وتمنى لو مدَّ له في الأجل حتى يستدرك النقص الذي يراه في حياته.

<sup>1</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، تقديم وتحشية وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2007، مج4، ص 228-229، مج3، ص 513.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، مج3، ص 513.

<sup>3</sup> - ينظر: فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج18، ص 190.

وتلك حالة كثيرا ما تعرض للإنسان عند الشدة وانقطاع الأمل في الحياة. هذا، ولا ستبعد أن يكون للقول تأويل غير الذي ذكرنا.

والمضمر الذي في البيت يمكن تقديره على هذا النحو: "أجيب دعوتك المرة بعد المرة"، ثم حذف هذا المضمر وأبقى على دليله الذي هو المصدر "لبيك" الذي جاء بصيغة التثنية، المنصوب، المضاف إلى مفعوله الذي هو ضمير المخاطب. ومجيء المصدر "لبيك" بصيغة التثنية، للتكثير. «قال السيرافي ما ملخصه: اعلم أن التثنية في هذا الباب الغرض منها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يذكر...»<sup>1</sup>. جاء في "الكتاب" لسيبويه « فالإلباب والمساعدة دنوً ومتابعة، إذا ألَب على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعد فقد تابعه »<sup>2</sup>. فهو يشير بذلك إلى قولهم: « لبيك وسعديك »<sup>3</sup>.

و"لبي" و"لَبَّ" لغتان،<sup>4</sup> ومصدر الأولى: "تلبية"، والثانية: "تلبيب". وعند سيبويه "ألَب" والمصدر "الإلباب"<sup>5</sup>.  
قوله<sup>6</sup>:

أهلاً به من رَائِحٍ مُتَّصَعِدٍ \* \* \* بِخَوَالِجٍ مِنْ بَرَقِهِ وَنَوَابِضٍ

البيت أول ثلاثة أبيات مستقلة، تفتقر إلى السياق الخارجي. لذلك يتعين أن نستند في تأويلنا إلى دلالات الألفاظ، وسياقها الداخلي، الذي يشد بعضها إلى بعض.

ويبدو الشاعر من أول البيت، مرحباً بما بدا لناظره، وهو يصف ما بدا له بأنه رائح متصعد بخوالج من برقه ونوابض. ويعني بذلك السحاب المترام الذي يتحرك بطيئاً متثاقلاً، والبرق يلوح من ثناياه بين الفينة والأخرى مختلجا نابضا. وإنما حكمنا على

<sup>1</sup> - عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، مج1، هامش ص 419.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 419.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 419.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة، دراسة لغوية حديثة، مج5، ص 138.

<sup>5</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 419.

<sup>6</sup> - الديوان، ص 581.

السحاب بالبطء في الحركة استنادا إلى اسم الفاعل "المتصعد"، الذي فعله الماضي "تصعد"، ومن أهم دلالات الصيغة الصرفية "تفعل" "التكلف"، الذي هو بذل أقصى ما في الوسع لإنجاز الفعل<sup>1</sup>. وعليه فكأنني بالسحاب في حركته البطيئة المتثاقلة، يبذل في حركته تلك أقصى ما في الوسع، على سبيل المجاز. وذلك دليل على أنه حافل بالماء.

وإسناد فعل البذل إلى السحاب، من باب المجاز، إذ أنزل الشاعر السحاب منزلة الإنسان الذي يقصد إلى إنجاز الفعل قصدا. ولم يكن الرضي في هذا بدعا من غيره، فقد هام الشعراء العرب في الظواهر الطبيعية، من سحاب ورعد ومطر وسيل وبرق، وأبدعوا في وصفها أيما إبداع، ومنهم امرؤ القيس الذي وصف الظاهرة وصفا ممتعا في قوله<sup>2</sup>:

أعني على برق أراه وميض \*\*\* يضيء حبيبا في شماريخ بيض  
ويهدأ تارات سنأه وتارة \*\*\* ينوء كتعتاب الكسير المهيض  
وتخرج منه لامعات كأنها \*\*\* أكف تلقى الفوز عند المفيض  
فعدت له، وصحبتني بين ضارج \*\*\* وبين تلاع يتلث فالعريض  
أصاب قطائين فسأل لواهما \*\*\* فوادي البدي فانتحى للأريض  
بلاد عريضة وأرض أريضة \*\*\* مدافع غيث في فضاء عريض

وليس بالمستبعد أن يكون الرضي قد اطلع على مثل قول امرئ القيس، وأخذ به حتى تمثله تمثلا رائعا ممتعا.

هذا، والمضمر في البيت هو "أصبت" أو "صادفت"<sup>3</sup>، والتقدير: أصبت أو صادفت أهلا. والمخاطب هو السحاب، وإن اعتمد الشاعر ضمير الغائب "به" لغرض بلاغي.

<sup>1</sup> - ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج2، ص 602.

<sup>2</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 126.

<sup>3</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ج1، ص 353.

و: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 218.

و: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، ط2، 1985، ص 98.

ويمكن حمل القول على أن الشاعر يصف ما لم يحدث بعد، مستثمرا في وصفه هذا ما اخترنته الذاكرة من تجارب تتعلق بالظاهرة.

ودليل المضمَر هو المعمول "أهلا"، على أنه مفعول به منصوب بالفعل المضمَر مع فاعله. والمقدر بـ"أصبت" أو "صادفت". ثم حذف المضمَر وأُبقِيَ على دليله طلبا للاختصار وتكثير الفائدة.

قوله<sup>1</sup>:

فَهَجْرًا لِدَارِ الْحَيِّ بَعْدَ رَحِيلِكُمْ، \*\*\* وما كُلُّ أَظْعَانٍ لَهْنٍ رُجُوعُ

والبيت من قصيدة، يبلغ عدد أبياتها ثلاثة وخمسين بيتا. يرثي الرضي فيها الملك قوام الدين<sup>2</sup>. يستهلها بمقدمة، يُبدي فيها تفجُّعه على المرثي، ولكنه لا يلبث أن يصحو من ذهوله، فيرى أن العزاء في الصبر الجميل، وفي أنه لم يبق بعد الفقيده ما يدعو إلى الحزن والأسى. وأنى له أن يحزن ويبكي، وقد استنفد أسباب الحزن والبكاء. وكأنه في هذا تمثل حال النابغة في رثائه النعمان بن الحارث الغساني<sup>3</sup>:

فَإِنْ تَحَيَّ لَا أَمَلُ حَيَاتِي، وَإِنْ تَمَتُّ \*\*\* فما في حَيَاةٍ بَعْدَ مَوْتِكَ طَائِلُ

وإذ يبكي الرضي الفقيد، فإنما يبكي فيه المكارم، وهذه ذهبت بذهاب الفقيد. ثم إن البكاء، وإن أسعفه، فإنه لم يكن ليُوفي ما للفقيد عليه من أياذ، لم ولن تنسى<sup>4</sup>:

وَقَدْ كُنْتُ أَبْكِي لِلْأَحْيَةِ قَدْ أَنَى \*\*\* لِقَلْبِي سَلُوءٌ، وَاطْمَأَنَّ وَوُلُوعُ

وَلَكِنَّمَا أَبْكِي الْمَكَارِمَ خَلِيَّتُ \*\*\* مَنَازِلُ مِنْهَا لِلنَّدَى وَرُبُوعُ

وَهَلْ أَنَا جَازٍ ذَلِكَ الْعَهْدَ بِالْبُكَاءِ \*\*\* وَلَوْ أَنَّ كُحْلَ الْمَاقِيَيْنِ نَجِيعُ

وهنا يحضرنا أيضا قول النابغة<sup>5</sup>:

بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانُ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ \*\*\* وَحَوْرَانُ مِنْهُ مُوحِشٌ مُتَضَائِلُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 627.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 624.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 189.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 624.

<sup>5</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 190.

قُعودًا لَهُ غَسَّانٌ يَرْجُونَ أُوْبِيَهُ \*\*\* وَتُرْكٌ وَرَهْطُ الْأَعْجَمِينَ وَكَابِلُ

فكلا الشاعرين: الرضي والنابغة، استوحش بعد الفقد الحياة، ولم تُعُدْ عنده ذات بال في شيء. وفي سياق الحزن والأسى والاستيحاش، جاء قول الرضي: "فهجرا لدار الحيّ ... البيت" محل الوصف. وإذا كان للطاعن أن يعود بعد ظعنه، على ما هو معروف عند العرب من التنقل بين المنازل في مواسم معينة من السنة، فإن هجر الشاعر قد يكون الهجر الذي لا رجوع بعده. ويرجّح هذا المعنى قوله عقب البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

وَلَا مَرَحَبًا بِالْأَرْضِ لَسْتُ حُلُولَهَا \*\*\* وَإِنْ كَانَ مَرَعَى لِلْقَطِينِ مَرِيْعُ

والمضمر في البيت الذي نحن بصده، هو الفعل "هَجَرَ" مع فاعله "أنا" المستتر فيه وجوبا. والتقدير: "لأهجرن الدار بعد رحيلكم". ثم أضمر الفعل والفاعل، وهما الركنان المتلازمان اللذان لا بد منهما معا في الجملة الفعلية، وجيء بالمصدر المنصوب "هَجْرًا" عوضا عن المضمر ودليلا عليه.

قوله<sup>2</sup>:

وَلَا مَرَحَبًا بِالْأَرْضِ لَسْتُ حُلُولَهَا \*\*\* وَإِنْ كَانَ مَرَعَى لِلْقَطِينِ مَرِيْعُ

أورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق "فهجرا ... البيت"، من غير فاصل بينهما، وهو من حيث المعنى يؤكد له.

فهو يرى أن الديار والمنازل، إذا هي خلت من أهلها، رثَّ حبل التعلُّق بها أو انقطع. وقد تداول الشعراء هذا المعنى كثيرا في قصائدهم، لا سيما في المقدمات الطللية. من ذلك قول النابغة الذبياني في رائيته المشهورة<sup>3</sup>:

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنُعْمِ دِمْنَةَ الدَّارِ \*\*\* مَاذَا تُحْيُونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارِ  
أَقْوَى وَأَقْفَرٍ مِنْ نُعْمٍ وَغَيْرِهِ \*\*\* هُوجُ الرِّيَّاحِ بِهَابِ التُّرْبِ مَوَّارِ  
وَقَفَّتْ فِيهَا سَرَاةَ الْيَوْمِ أَسْأَلُهَا \*\*\* عَنِ آلِ نُعْمٍ أَمْوَنًا عَبْرَ أَسْفَارِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 627.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 627.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 145-146.

فاسْتَعْجَمَتْ دَارُ نَعْمٍ لَا تُكَلِّمُنَا \*\*\* إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا مَوْقِدَ النَّارِ

فالشاعر يعلن صراحة أنه غير معنيّ بالمكان من حيث هو مكان، وإنما هو معنيّ بمن عهد به، لذلك فهو يُنكر على نفسه تحية النوي والأحجار، التي هي مابقي من آثار الدار، بعد أن رحل عنها أهلها "ماذا تحيون من نوي وأحجار؟". ذلك هو شأن العلاقة بين الإنسان والمكان، وإن اختلفت أوجه التعلّق وبواعثه. وقد يضيق المقام بأهله، وإن بدا ليس كذلك "وإن كان مرعى للقطيع مريع" كما قال الرضي نفسه.

والقطين: القوم يقطنون المكان ويقيمون فيه<sup>1</sup>.

قال الأخطل<sup>2</sup>:

خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاخُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا \*\*\* وَأَزَعَجَتْهُمُ نَوَى فِي صَرْفِهَا غَيْرُ

والقطين هنا أهل الدار المقيمون بها.

والمضمر في قول الرضي، هو الفعل و فاعله "أدركت"<sup>3</sup> أو "أتيت"<sup>4</sup>، أو "أصبت"<sup>5</sup>. وما إلى ذلك من التقديرات. وتقدير المضمر على هذا النحو، يقتضي أن يكون المعمول "مرحبا" المنصوب، الذي هو دليل الإضمار، مفعولا به. وقد يقدرون هذا المضمر بـ"رحبت بلادك"<sup>6</sup>. وتقديره على هذا النحو، يقتضي أن يكون المعمول "مرحبا" مفعولا مطلقا منصوبا، لكونه مصدرا ميميا. ولكل من الرأيين ما يسوغه.

<sup>1</sup> - ينظر: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ص 371.

<sup>2</sup> - إيليا الحاوي، الأخطل -في سيرته ونفسيته وشعره، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط2، 1981، ص 113.

<sup>3</sup> - ينظر: عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ج1، ص 354.

<sup>4</sup> - ينظر: فخر الدين الرازي، المرجع السابق، ج26، ص 222.

<sup>5</sup> - ينظر: عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 353.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 353، 391، 392.

و: رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي، المرجع السابق، ج1، ص 306.

و: فخر الدين الرازي، المرجع السابق، ص 222.



وقوله<sup>1</sup>:

وَإِيَّاكُمْ أَنْ تَحْمَلُوا مِنْ قَوَارِضِي \*\*\* عَلَى ظَهْرِ زَعْرَاءِ الْمَلَاطِينِ شَارِفِ  
الْبَيْتِ مِنْ قَصِيدَةٍ عَدَدُ أَيْبَاتِهَا ثَلَاثَةٌ وَخَمْسُونَ بَيْتًا. يَسْتَهْلِكُهَا بِالْحَدِيثِ عَنْ رَاحِلَتِهِ<sup>2</sup>:  
أَقُولُ لَهَا بَيْنَ الْغَدِيرَيْنِ وَالنَّقَا، \*\*\* سَوَادُ الدُّجَى بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَنَاصِفِ  
وَيُوجِّهُهَا قَائِلًا<sup>3</sup>:

خُذِي الْجَانِبَ الْوَحْشِيَّ لَا تَتَّعِرْصِي \*\*\* لِحِيِّ حِلَالٍ بِاللَّوَى وَالْأَصَالِفِ  
وَيُحَذِّرُهَا وَيَشْجَعُهَا<sup>4</sup>:

أَمَامَكَ إِنَّ الْخَوْفَ حَادٍ مُشَمَّرٌ، \*\*\* وَمَا لِلْمَطَايَا مِثْلُ حَادِي الْمَخَاوِفِ  
وَيَصِفُهَا بِأَنَّهَا كَانَتْ تَتَحَسَّسُ نِسْعَهُ الَّذِي كَانَ يَسْتَحْتِثُهَا بِهِ عَلَى السَّيْرِ<sup>5</sup>:  
فَمَرَّتْ تَظُنُّ النَّسْعَ صَوْتًا أُجْبِلُهُ، \*\*\* فَلَا عُذْرَ إِلَّا تَتَّقِي بِالْعَجَارِفِ  
وَأَنَّهُ كَانَ يَحْمَلُهَا شَوْقَهُ الْقَدِيمِ<sup>6</sup>:

أَحْمَلُهَا الشَّوْقَ الْقَدِيمَ، فَتَنْبَرِي \*\*\* بِأَجْلَادِ عَانِي الْقَلْبِ جَمِّ الْمَشَاغِفِ

وَيَمْضِي فِي وَصْفِ شَوْقِهِ الْقَدِيمِ، وَمِنْهُ يَخْلُصُ إِلَى الشُّكُورِ وَالْوَعِيدِ. وَفِي سِيَاقِ  
الْوَعِيدِ جَاءَ قَوْلُهُ: "وَإِيَّاكُمْ أَنْ تَحْمَلُوا ... الْبَيْتِ". فَهُوَ يَحْذِرُ خُصُومَهُ مِنْ أَنْ يَرْكَبُوا  
الْمَرْكَبَ الصَّعْبَ، الْمَكْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: "ظَهَرَ زَعْرَاءُ الْمَلَاطِينِ شَارِفِ". وَكَأَنِّي بِهِ فِي هَذَا،  
تَمَثَّلَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ<sup>7</sup>:

وَلَوْلَا يَزِيدُ ابْنُ الْمُلُوكِ وَسَعِيئُهُ \*\*\* تَجَلَّتْ حَذْبَارًا مِنَ الشَّرِّ أَنْكَدَا

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 37.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 34.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983،  
مج16، ص15.

والحدبار، هي «الناقة الذاهبة السنام، العارية العظام»<sup>1</sup>، كُنِيَ بها عن الشرّ الذي كان يتهدهده عند معاوية، لولا وساطة يزيد<sup>2</sup>. والحدبار عند الأخطل هي الموصوفة عند الرضي بأنها "زعراء الملاطين شارف". و"الزعراء" هي التي قلَّ وبرُّها وتفرَّق حتى بدا الجلد<sup>3</sup>. والموصوف بـ"الزعر" هو الناقة التي وصفها بأنها شارف، أي مسنة. و«الملاطان جانباً السنام مما يلي مقدمه»<sup>4</sup>.

والمضمر في البيت، هو الفعل "أحذر" وفاعله المستتر فيه وجوباً<sup>5</sup>. والتقدير: أحذركم من أن تحملوا. ثم أضمر الفعل وفاعله، وانفصل الضمير "كُم"، ثم حول بعد الانفصال إلى ضمير النصب "ياكم"، وأبقى على هذا الضمير المنصوب دليلاً على المضمر.

والمصدر المؤول من "أن" والفعل المضارع "تحمل" في قوله: "أن تحملوا" في محل جر بحرف الجر "من" المحذوف، والجار والمجرور متعلقات بالفعل المضمر "أحذر"<sup>6</sup>. قوله<sup>7</sup>:

رِفْقًا بِقَلْبِي يَا أَبَا حَسَنِ، \*\*\* الْعَيْنُ مِنْكَ، وَأَنْتَ تَطْرُقُهَا

البيت من قصيدة، عدد أبياتها تسعة وأربعون بيتاً، يعاتب الرضي فيها صديقاً له<sup>8</sup>. يستهلها بمقدمة طللية في نحو عشرة أبيات، تذكرنا بمقدمات الشعراء العرب القدامى في

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج5، 15، هامش ص 84.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 83-84.

<sup>3</sup> - ينظر: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 191.

و: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 33.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 344.

<sup>5</sup> - ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، مج4، ص 308.

و: رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي، المرجع السابق، مج2، ص 3 إلى 8.

<sup>6</sup> - ينظر: إميل بديع يعقوب، المرجع السابق، ص 109.

<sup>7</sup> - الديوان، ج2، ص 31.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص 30.

قصائدهم، نذكر من تلك القصائد معلقة امرئ القيس<sup>1</sup> ومعلقة طرفة بن العبد<sup>2</sup> ومعلقة زهير بن أبي سلمى<sup>3</sup>، ومعلقة لبيد بن ربيعة العامري<sup>4</sup>، وغيرها من المعلقات ومن غير المعلقات. دأب الشعراء على هذه المقدمات في قصائدهم حتى صارت تقليدًا مُتَّبَعًا لا محيد لهم عنه، وإن لم يبق لتلك الأطلال، واقعيًا، أثرٌ يُذَكَّر، لاسيما بعد اتساع رقعة الخلافة الإسلامية وترامي أطرافها، واصطبغها بصبغة الحضارة، المتأتية من الانفتاح على العالم الجديد. ومن هذه النماذج التي وصفناها بالواقعية، ما يطالعنا به الشاعر الأموي الأخطل في إحدى قصائده<sup>5</sup>:

حَيِّ الْمَنَازِلِ بَيْنَ السَّفْحِ وَالرَّحْبِ \*\*\* لَمْ يَبْقَ غَيْرُ وُشُومِ النَّارِ وَالْحَطَبِ  
وَعُقْرِ خَالِدَاتٍ حَوْلَ قُبَّتَيْهَا \*\*\* وَطَامِسِ حَبَشِيِّ اللَّوْنِ، ذِي طَبَبِ  
وغيرِ نُؤْيِي قَدِيمِ الأَثْرِ ذِي ثَلَمِ \*\*\* وَمُسْتَكِينِ أَمِيمِ الرَّأْسِ مُسْتَلَبِ  
تَعْتَاذُهَا كُلُّ مَيْلَاةٍ، وَمَا فَقَدَتْ \*\*\* عَرَفَاءَ مِنْ مُورِهَا مُجْنُونَةَ الأَدَبِ

والراجح أن هذا الذي يذكره الأخطل واقع، استدعاه من الشعر العربي القديم يوم كان للطلل وجودٌ فعلي، استنادا إلى ما اخترنته ذاكرته.

فمن تلك المقدمات يكون الرضي قد استوحى مقدمته هذه والتي منها قوله<sup>6</sup>:

قَصَّتِ الْمَنَازِلُ يَوْمَ كَاطِمَةٍ \*\*\* أَنْ الْمَطِيَّ يَطُولُ مَوْقِفُهَا  
لَمَعَ مِنَ الأَطْلَالِ يُحْزِنُنَا \*\*\* مُحْتَلُّهَا الْبَالِي وَمَأْلَفُهَا  
سَبَقَتْ مَدَامِعُهَا بِرَشَّتَيْهَا، \*\*\* مِنْ قَبْلِ أَنْ يُومِي مُكَفِّفُهَا  
وَتَكَلَّفَتْ مِنْ صَوْبِ مَاطِرِهَا \*\*\* فَوْقَ الَّذِي يَرْجُو مُكَفِّفُهَا

<sup>1</sup> - ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع وما ألحق بها، دار البيضة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1969، ص 54 إلى 58.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 113-114.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 160 إلى 163.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 191 إلى 197.

<sup>5</sup> - إلبا الحاوي، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط2، 1981، ص 177.

<sup>6</sup> - الديوان، ج2، ص 30-31.

إِنْ كُنْتُ أَنْفَدْتُ الدُّمُوعَ بِهَا، \*\*\* فالوَجْدُ بَعْدَ اليَوْمِ يُخْفِيهَا

لَا مِنةً مِنِّي عَلَى طَلَلٍ، \*\*\* دِيمٌ طِلَاحُ العَيْنِ أَدْرِفُهَا

إن من يتأمل هذه المقدمة، يدرك بوضوح أن التمثل ظاهر كل الظهور في اللفظ والمعنى معا، بل حتى في التجربة الوجدانية والشعورية. ويمضي الشاعر في مقدمته تلك حتى يصلها بقوله<sup>1</sup>:

فِي كُلِّ يَوْمٍ لِي غَرِيمٌ هَوَى، \*\*\* يَلْوِي الدُّيُونَ، وَلَا يُسَوِّفُهَا

الذي يعقبه، ومن دون فاصل، البيت محل الوصف "رفقا بقلبي .... البيت". وهو في قوله هذا يبدو شاكيا، لكنه لم ينس أن يذكر صديقه أبا الحسن بالصلة التي تصله به "العين منك وأنت تطرفها". والمضمر في البيت، هو الفعل "ارفق" وفاعله المستتر فيه وجوبا، معا. ثم أضمر هذا الفعل مع فاعله، وجيء بمصدره "رفقا" عوضاً، ليسد مسدّ المضمر ويدل عليه.

قوله<sup>2</sup>:

قَسَمًا بِرَبِّ الرَّاغِصَاتِ هَوَى، \*\*\* أَمَّ البِنَاءِ العَوْدِ مَوْجِفُهَا

البيت من القصيدة السابقة، وهو أول بيت من عدة أبيات، يصف الرضي فيها راحلته أو مطيته، التي أعدها لتسليّة ما به من الهمّ.

كما قال امرؤ القيس<sup>3</sup>:

فَدَعْ ذَا وَسَلِّ الهمَّ عَنكَ بِجِسْرَةٍ \*\*\* ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَّرَا

تَقَطُّعُ غِيطَانًا كَأَنَّ مُتُونَهَا \*\*\* إِذَا أَظْهَرْتَ تُكْسَى مَلَاءً مُنْشَرًّا

فليس المهم عند امرئ القيس، هذا الذي مضى من الحديث، وإلى تلك اللحظة التي هو فيها "دع ذا". وإنما المهم أن ينهض ليسلي همّه بناقة، وصفها بأنها قوية "جسرة"،

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 31.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 32.

<sup>3</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 94.

وسريعة "ذمول" تقطع، أي تتقطع، السهول والوعور. وهي إذا أظهرت، بدت في السراب كأنها قد التحفت بلحاف أبيض<sup>1</sup>.

والراقصات التي يقسم بها الرضي في قوله "قسما برب الراقصات ... البيت" هي المطايا من الإبل، وكان الشاعر الأموي الأخطل، قد سبقه إلى مثل هذا حيث قال<sup>2</sup>:  
إِنِّي حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ، وَمَا \*\*\* أَضْحَى بِمَكَّةَ مِنْ حُجْبٍ وَأَسْتَارِ  
ورقصُ المطية خببها، وهو ضرب من السير فيه سرعة<sup>3</sup>.

قال النابغة:

وَسَلَّيْتُ مَا عِنْدِي بِرَوْحَةٍ عَرْمَسٍ \*\*\* تَخْبُ بِرَحْلِي تَارَةً وَتُتَاقِلُ

أي أنها تراوح بين الخبب والمناقلة. وموجف المطية سرعتها<sup>4</sup>، وهو مصدر ميمي<sup>5</sup>.  
والمضمر في البيت، هو فعل القسم "أقسم" وفاعله المستتر فيه وجوبا. ثم أضمر الفعل وفاعله، وأقيم مقام المضمر اسم المصدر "قسما"، ليست مسده ويدل عليه. ومن المفيد، هنا، أن نميز بين المصدر واسم المصدر. فأما المصدر فهو لفظ « يجمع في صيغته جميع حروف فعله »<sup>6</sup>. ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّلُ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾ المزمّل من 8، فـ"تبتيلا" مصدر منصوبٌ بعامله الذي هو الفعل "تبئل". وأما اسم المصدر فهو الذي لا يجمع في صيغته جميع حروف فعله، بل إن حروفه بعض من حروف فعله الذي هو العامل فيه<sup>7</sup>. ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ نوح 17. فـ"نباتا" اسم مصدر العامل فيه هو الفعل "أنبت". ومرد اسميته إلى عدم استغراقه جميع حروف فعله.

<sup>1</sup> - ينظر: امرؤ القيس، المرجع السابق، هامش ص 94.

<sup>2</sup> - إلبا الحاوي، المرجع السابق، ص 68.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة - دراسة لغوية حديثة، مج2، ص 214-215، 630.

<sup>4</sup> - نفسه، مج5، ص 711.

<sup>5</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 231-232.

<sup>6</sup> - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 214.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وعلى هذا يقاس الاسم "قسما" في قول الرضي<sup>1</sup>. إذ التقدير: أقسم بربّ الراقصات. ثم أضر الفعل "أقسم" وفاعله "أنا" المستتر فيه وجوبا، وجيء باسم المصدر "قسما" ليسد مسد المضمرة ويدل عليه.

قوله<sup>2</sup>:

الذَّمِيلَ الذَّمِيلَ، يَا رَكْبُ، إِنِّي \*\*\* لَضَمِينٌ أَنْ لَا يَخِيبَ سُرَاكَا

البيت من قصيدة، عدد أبياتها ستة وأربعون بيتا، يمدح الرضي فيها بهاء الدولة<sup>3</sup>. استهّلها بما يشبه المقدمة الطللية. والفرق بينهما أن المقدمة الطللية، كما هو معروف، تقتضي معاينة الشاعر الأطلال وآثار الديار ومخاطبتها، كما في قول امرئ القيس يخاطب الطلل محببا إياه بتحية أهل الجاهلية<sup>4</sup>:

أَلَا عِمَّ صَبَاَحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي \*\*\* وَهَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وقوله يُحَيِّي الرَّبِيعَ<sup>5</sup>:

أَلَا أَنْعَمُ صَبَاَحًا أَيُّهَا الرَّبِيعُ وَأَنْطِق \*\*\* وَحَدِّثْ حَدِيثَ الرَّكْبِ إِنْ شِئْتَ وَاصْدُقْ  
وَالرَّبِيعُ هُوَ الدَّارُ وَمَا حَوْلَهَا<sup>6</sup>.

وقد يعمد الشاعر إلى الحديث عن الأطلال وآثار الديار بصيغة الغائب كمن يخبر

عن الشيء كما في قول لبيد بن ربيعة<sup>7</sup>:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا \*\*\* بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

وقد يزواج الشاعر بين الصيغتين كما في قول النابغة<sup>8</sup>:

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّنَدِ \*\*\* أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

<sup>1</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ج2، ص 214، 215.

<sup>2</sup> - الديوان، ج2، ص 100.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 99.

<sup>4</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 139.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 133.

<sup>6</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 535.

<sup>7</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 191.

<sup>8</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 76.

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَانًا أُسَائِلُهَا \*\*\* عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

أما الرضي فمخاطبه الذي هو "الركب"، فبعيد عنه، وهو يعتزم شدّ الرحال إليه، وحاده في رحلته تلك الشوق والحنين<sup>1</sup>.

وينتهي الشاعر من مقدمته تلك إلى قوله: "الذميل الذميل ... البيت"، الذي يُلحُّ فيه على الركب أن يجدّ في السير، لتقرّ عينه برؤية "أراك الحمى"، الذي اشتد شوقه وحنينه لرؤيته.

و«الذميل: ضرب من سير الإبل أو هو السير اللين كائنا ما كان أو فوق العنق»<sup>2</sup>. ومنه وصف الناقة بأنها "ذمول" كما في قول امرئ القيس<sup>3</sup>:

فَدَعْ ذَا وَسَلِّ الِهَمَّ عَنكَ بِجَسْرَةٍ \*\*\* ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجْرًا

و«الركب: راكبوا الإبل، وقد يكون للخيل ... وهو اسم جمع أو جمع، وهم العشرة فما فوق ج ركوب وأركب»<sup>4</sup>.

والمضمر في البيت، هو الفعل "الزموا" مسندا إلى فاعله "واو الجماعة"، والتقدير: الزموا الذميل. ثم أضمر الفعل وفاعله، لكون المُغْرَى به "الذميل" مكرراً<sup>5</sup>. وأبقى على المُغْرَى به "الذميل"، الذي هو معمول المضمر، دليلاً على الإضمار. إذ القول بالمعمول يؤدي حتماً إلى التفكير في عامله فيقود إليه، وذلك هو المقصود بالدليل. وأما "الذميل" الثانية، فهي توكيد لفظي للأولى. واعتبر هذا النوع من الأساليب إغراءً، لأن المتكلم يُغري المخاطب بالمُغْرَى به، وذلك بأن يزيّن له الفعل بدعوته إليه، وحثه عليه. ومنشأ الترغيب في الفعل، من كون المُغْرَى به، الذي هو "الذميل"، هنا، أمراً محموداً، ومحبياً إلى النفس. وذاك هو "أراك الحمى" منتهى الرحلة.

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 99.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 507.

<sup>3</sup> - امرؤ القيس، المرجع السابق، ص 94.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ص 637.

<sup>5</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، المرجع السابق، مج2، ص 09.

و: عباس حسن، المرجع السابق، ج4، ص 136.

قوله<sup>1</sup>:

هَنِيئًا لَكَ الْعِيدُ الْجَدِيدُ، فَإِنَّهُ \*\*\* بِيَمْنِكَ وَضَاحُ الْجَبِينِ جَمِيلٌ  
البيت من قصيدة، يبلغ عدد أبياتها أربعة وستين بيتًا. يستهلها بالحديث عن علو  
همته، وأنه طالب للمجد. ومن كان كذلك فلا عجب أن تشتدّ عليه وطأة الزمان بسبب  
سعيه الدائب في سبيل العلى<sup>2</sup>.

إِلَى اللَّهِ إِنِّي لِلْعَظِيمِ حَمُولٌ، \*\*\* كَثِيرٌ بِنَفْسِي، وَالْعَدِيلُ قَلِيلٌ  
وَمَنْ طُعْمُهُ مِنْ سَيِّئِهِ كَيْفَ يَتَّقِي، \*\*\* وَمَنْ يَطْلُبُ الْعَلِيَاءَ كَيْفَ يَقِيلُ  
ويمضي في القصيدة مُتَغَنِّيًا بعلو همته، مفاخرًا بطلبه العلى، شاكيًا الهموم، عازمًا  
على التحدي. ويخلص من ذلك كله إلى الفخر بأبيه، والثناء عليه بخصاله ومزاياه. ثم  
يهنئه بالعيد "هنيئًا لك العيد الجديد .... البيت".

ومبالغة من الشاعر في التتويه والثناء والإشادة بمقام الممدوح ومزاياه، عمدًا إلى  
القول بأن بهاء العيد وجماله ونفحاته من بهاء وجمال ونفحات الممدوح، الذي هو والده.  
ولا شك أن الشاعر تمثل في هذا، قول المتنبي في سيف الدولة الحمداني، يهنئه بعيد  
الأضحى<sup>3</sup>:

هَنِيئًا لَكَ الْعِيدُ الَّذِي أَنْتَ عِيدُهُ \*\*\* وَعِيدٌ لِمَنْ سَمَى وَضَحَى وَعِيدًا  
وَلَا زَالَتِ الْأَعْيَادُ لِبُسْكَ بَعْدَهُ \*\*\* تُسَلِّمُ مَخْرُوقًا وَتُعْطِي مُجَدِّدًا  
فَذَا الْيَوْمُ فِي الْأَيَّامِ مِثْلَكَ فِي الْوَرَى \*\*\* كَمَا كُنْتَ فِيهِمْ أَوْحَدًا كَانَ أَوْحَدًا  
هُوَ الْجَدُّ حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أُخْتَهَا \*\*\* وَحَتَّى يَصِيرَ الْيَوْمُ لِلْيَوْمِ سَيِّدًا  
فهما يلتقيان في أن العيد على قدر صاحبه المهناً به، وكأن الذي يهنأ هو العيد نفسه  
لا الممدوح.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 164.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 160.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 285-286.



ودليل الإضمار في البيت قوله "هنيئاً". ونحن نقدر المضمّر استناداً إلى هذا الدليل. وفي الدليل "هنيئاً" مذهبان: أحدهما: يعتبر "هنيئاً" مفعولاً مطلقاً<sup>1</sup>. ونحنا هذا النحو فخر الدين الرازي في تأويله قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ النساء 4. إذ اعتبر "هنيئاً" وصفاً للمصدر "أكلًا" أي كلوه أكلًا هنيئاً<sup>2</sup>. ثم حذف المصدر "أكلًا" وأبقى على صفته "هنيئاً".

والتقدير في البيت: ثبت لك العيد الجديد ثبوتاً هنيئاً<sup>3</sup>، أي سائغاً، من "هنيء هناة الطعام: ساغ وطاب، فهو هنيء"<sup>4</sup>. ثم أضمر الفعل "ثبت"، ومصدره "ثبوتاً"، وأبقى على الصفة "هنيئاً"، وعلى مرفوعها "العيد"<sup>5</sup>. وتعرب هذه الصفة "هنيئاً" إعراب موصوفها "ثبوتاً" المحذوف، أي مفعولاً مطلقاً<sup>6</sup>.

ثاني المذهبيين: أن يعرب الوصف "هنيئاً" حالاً<sup>7</sup>، وهو إعراب يتفق مع كونه وصفاً، أي اسماً مشتقاً، على تقدير أن فعل الوصف "هنيئاً" هو "هنيئاً" على وزن "فعل" بضم العين «هنيئاً هناة وهنيئاً وهناة الطعام: ساغ وطاب ومرئ. فهو هنيء مريء»<sup>8</sup>.

ويردُّ أن تكون كلمة "العيد" في البيت فاعلاً للفعل المضمّر، كما توهم من توهم ذلك -كون "هنيئاً" وصفاً، وأنها حال، صاحبها الفاعل "العيد" المضمّر مع فعله "ثبت". ويسندنا في هذا الذي نذهب إليه، كون حاجة الوصف "هنيئاً" إلى الفاعل الذي هو "العيد" بعده ظاهرة بيّنة، على تقدير: هنا أو يهنأ أو يهنئ العيد. كما في قول الأخطل<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، مج1، ص 379-380.

<sup>2</sup> - ينظر: فخر الدين الرازي، المرجع السابق، ج9، ص 182.

<sup>3</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 379.

و: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت، ص 442.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 667.

<sup>5</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، هامش ص 380.

<sup>6</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي، المرجع السابق، مج1، ص 268.

و: عباس حسن، المرجع السابق، ج2، ص 216.

<sup>7</sup> - ينظر: إميل بديع يعقوب، المرجع السابق، ص 442.

<sup>8</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ص 667.

<sup>1</sup> - عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 379.

إلى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ \*\*\* أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنَيْ لَهُ الظَّفْرُ

فـ"الظفر" هنا فاعل للفعل "يهني".

وإذن فتأويلنا "هنيئاً لك العيد" بـ"هناً أو يهنيء لك العيد"<sup>1</sup>، تأويل صحيح، يترتب عليه ما قلناه من قبل، من أن كلمة "العيد" في البيت فاعل للوصف "هنيئاً"، الذي عمل عمل فعله في رفعه الفاعل.

قوله<sup>2</sup>:

فَسَقِيًّا لِأَلْمَى ذِي غُرُوبٍ تَخَالُهُ \*\*\* غَزَا لَّا رَعَى بِالنَّيِّ مَرْدًا وَعِظْلَمًا

البيت من قصيدة، عدد أبياتها أحد عشر بيتاً. وكان الباعث على نظمها ما رأى الشاعر من إسراف بعض حاضري مجلسه في استحسان ما وصف به ابن الرومي الجارية السوداء في قصيدة له مشهورة<sup>3</sup>. والقصيدة التي بين أيدينا، كلها في وصف تلك التي استحضر الشاعر صورتها في مقابل الجارية السوداء التي وصفها ابن الرومي. وأول ما يشد انتباهنا في وصف الرضي هذا، هو أنه وصف تقليدي، حتى ليخيل إلينا أن الباعث على إنشاء القصيدة، هو الرغبة في التقليد أو الاحتذاء، لا المناسبة الراهنة المشار إليها. ودليلنا في ذلك استحضاره قول طرفة بن العبد<sup>4</sup>:

وفي الحيِّ أَحْوَى يَنْفُضُ المَرْدَ شَادِنٌ \*\*\* مُظَاهِرَ سِمْطِي لُولُؤٍ وَزَبْرَجِدٍ

خَذُولٌ تَرَاعِي رَبْرِيًا بِخَمِيلَةٍ \*\*\* تَنَاولُ أَطْرَافَ البَرِيرِ وَتَرْتَدِي

وَتَبْسِمُ عَنِ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا \*\*\* تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٍ لَهُ نَدِ

سَقْتَهُ إِيَاةَ الشَّمْسِ إِلَّا لِثَاتِهِ \*\*\* أُسِفَّ وَلَمْ تَكْدِمَ عَلَيْهِ بِإِثْمِدٍ

فكلا الشاعرين: طرفة والرضي، يشبهه موصوفه بالظبي (الغزال)، ويتقاسمان في وصفهما بعض الألفاظ، إذ كلاهما وصف موصوفه بأنه "ألمى"، والألمى عند الشاعرين

<sup>1</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 380.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 312.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 312.

<sup>4</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 115-117.

صفة لموصوف محذوف وهو الثغر، وصف بأنه ألمى، أي أسمر « وهم يمدحون سمرة اللثة، لأنها تبين بياض الأسنان »<sup>1</sup>. ويتقاسمان ما ترعاه تلك الأطباء. والذي ترعاه هو "البرير" والبرير هو « ثمر الأراك المدرك البالغ »<sup>2</sup> عند طرفه. وهو عند الرضي "المرد" و"العظم". أما المراد: فهو « الغصن من ثمر الأراك أو نضجه أو هنوات منه حمر ضخمة، الواحدة مرده »<sup>3</sup>. وأما العظم فهو « عصارة شجرة لونه أخضر إلى الكدرة كالنيل وشجرته غبراء ترتفع على ساق نحو الذراع، لها فروع في أطرافها كنور الكزبرة، أو نبت يصبغ به »<sup>4</sup>.

ويبدو أن الرضي يقصد العظم باعتباره شجرا أو نبتا ترعاه الأطباء، لا باعتباره عصارة فحسب.

والرضي يدعو لذلك الذي يصفه بأنه "ألمى"، بالسقيا، على عادة العرب في الدعاء للحبيب والقبور والمواضع. من ذلك قول علقمة بن عبدة<sup>5</sup>:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ \*\*\* بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ  
تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلِيْهَا \*\*\* وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ  
مُنْعَمَةٌ مَا يُسْتَطَاعُ كَلَامُهَا \*\*\* عَلَى بَابِهَا مِنْ أَنْ تُزَارَ رَقِيبُ  
إِذَا غَابَ عَنْهَا الْبَعْلُ لَمْ تُفَشِّ سِرَّهُ \*\*\* وَتُرْضِي إِيَابَ الْبَعْلِ حِينَ يُوُوبُ  
فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ \*\*\* سَفَتَكَ رَوَايَا الْمُزْنِ حِينَ تَصُوبُ  
سَقَاكِ يَمَانَ نُو حَبِيٍّ وَعَارِضٍ \*\*\* تُرُوْحُ بِهِ جُنْحَ الْعَشِيِّ جُنُوبُ

<sup>1</sup> - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ضبط وتعليق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ص 151.

<sup>2</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 116.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 273.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 142.

<sup>5</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، دار مكتبة الهلال، بيروت، ص 218-219.

فالشاعر يخاطب بقوله: "طحا بك قلب ... البيت" نفسه، على سبيل التجريد. وفي البيت الثاني "يكلفني ... البيت"، يصف حاله مع تلك التي يذكرها بعد أن شطت عنه وحيل بينه وبينها. وفي البيتين الثالث والرابع يثني عليها بمناقبها. ثم يوجه إليها الخطاب "فلا تعدلي...."، داعيا لها بالسقيا "سقتك روايا المزن حين تصوب"، "سقاك يمان ذو حبيّ وعارض". قصدنا بهذا الإيضاح تبيان صلة البيتين الأخيرين بما قبلهما، وهي صلة لا بد من مراعاتها لمعرفة المدعو له بالسقيا.

و"سقيا"، من المصادر التي تنصب « على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره »<sup>1</sup> بتعبير سيبويه، أي أنها مصادر لها أفعال، ولكنها غير ظاهرة في الاستعمال، فكانت هذه المصادر، ومنها "سقيا" قد نابت عن أفعالها في أداء وظيفتها، ودلت عليها. لذلك كان لنا أن نقدر المضمّر في قول الرضي: "فسقيا لألمى.... البيت"، وأن نقدره على هذا النحو: سقى الله حبيبا أو طيبيا - على سبيل تشبيهه الحبيب بالطيب - ذا ثغر ألمى ذي غروب. والغروب ماء الأسنان، فإنه، للمعانه، عادة ما يشبه بوميض البرق<sup>2</sup>. والذي حملنا على تقدير "حبيبا أو طيبيا"، الضمير في قوله: "تخاله"، فإن هذا الضمير يعود على الحبيب، أو الحبيب مشبها بالطيب. والألمى، وصف يطلق على « الذي يضرب لون شفثيه إلى السواد »<sup>3</sup>. قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، معلقا على قول طرفة بن العبد "وتبتسم عن ألمى..... البيت" -: « والألمى: الأسمر، أي تبسم عن ثغر أسمر اللثا. وهم يمدحون سمرة اللثة، لأنها تبين بياض الأسنان »<sup>4</sup>. والرضي يشبه الحبيب، وهو على ما وصفه به، بالغزال، وقد رعى هذا النوع من الشجر "المرد" و"العظم"، حتى اسودت شفثاه.

ثم أضمّر الفعل "سقى" مسندا إلى فاعله "الله"، وأقام المصدر "سقيا" المنصوب، مقام الفعل المضمّر، وأضمّر "الحبيب"، ودل عليه بعود الضمير في "تخاله"، وبصفة جزئه، ونقصد

<sup>1</sup> - عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، المرجع السابق، ص 371 .

<sup>2</sup> - ينظر: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 322.

<sup>3</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 117.

<sup>4</sup> - أبو بكر بن محمد القاسم الأنباري، المرجع السابق، ص 151.

بالجزء الموصوف الذي هو "الثغر"، المحذوف، الذي دلت عليه صفته "ألمى" و"ذي غروب".

قوله<sup>1</sup>:

الله في طَرْفِ بِكُمْ دَامِعٍ، \*\*\* دَامٍ، وَقَلْبِ بِكُمْ مُغْرَمٍ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها، نيّف عن السبعين بيتا، يستعفي الشاعر فيها بهاء الدولة، من تدبير أعمال، كان كلفه بها<sup>2</sup>. استهلّها بالتعجب من البرق لاح له من بعيد، يطوي بساط الظلام طيًّا<sup>3</sup>:

يا مَنْ رَأَى الْبَرْقَ عَلَى الْأَنْعَمِ \*\*\* يَطْوِي بِسَاطَ الْغَسَقِ الْمُظْلِمِ

وهو في إيماضه ذلك، قد استهوى نساء الحي، فرحن يقبسن منه نارا، وماهي بالنار الحقيقية التي يعرفها الناس، وهو، هنا، يتمثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنستُ نارا سآتئكم منهنّا بخبرٍ أو آتئكم بشهابٍ قبسٍ لعلكم تصطلون﴾ النمل 7. وينهي مقدمته هذه التي أدارها على البرق وما كان من حاله، بالدعاء بالسقيا لمن بذات النقا<sup>4</sup>:

لا جازَ مَغْنَاهُمْ بَذَاتِ النَّقا \*\*\* قَطْرُ الْغَوَادِي وَطِلَالُ السُّمَيِّ

ويشكو ما ناله من النقا من تباريح الجوى<sup>5</sup>:

ولوّا على قَلْبِي عَنيفَ الْجَوَى \*\*\* يُعاقِبُ الْقَلْبَ، ولم يُجْرِمِ

الله في طَرْفِ بِكُمْ دَامِعٍ \*\*\* دَامٍ، وَقَلْبِ بِكُمْ مُغْرَمِ

ونصبُ لفظ الجلالة "الله"، دليل يقودنا إلى المضمّر، العامل الناصب للفظ الجلالة، وذلك المضمّر في تقديرنا هو الفعل مسندا إلى فاعله "راقبوا" أو "اتقوا". والتقدير: راقبوا

<sup>1</sup> - الديوان، مج2، ص 301.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 301.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 301.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 301.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 301.

أو اتقوا الله في طرفٍ، ثم أضمر الفعل والفاعل، وأبقي على المعمول "الله" دليلاً منصوباً على المضمر<sup>1</sup>.

قوله<sup>2</sup>:

عَطْفًا عَلَيْنَا أَنْ يَقُولَ امْرُؤٌ: \*\*\* إِنَّ عُلُوقَ الْمَجْدِ لَمْ تَزَامِ

البيت من القصيدة السابقة. جاء عقب أبيات، يستعفي الشاعر فيها بهاء الدولة ممّا ناطه به من الأعمال<sup>3</sup>:

يا مُلِيسِي النُّعْمَى الَّتِي أُوْرَقَتْ \*\*\* عُودِي مَرَارًا وَكَسَتْ أَعْظُمِي

نَزَعُ الْعُلَى عَنِّي كَالْبَاسِيهَا، \*\*\* وَالغَنَمُ بِالْبَدَلَةِ كَالْمَغْرَمِ

أَكْرَمُ عَنْهَا، وَبِهَا مَرَّةً، \*\*\* كِلَاهُمَا عِنْدِي مِنَ الْأَنْعَمِ

فَامْلِكْ بِهَا رِقِّي وَحَرِّرْ بِهَا \*\*\* عُنْفِي، وَرِقُّ الْحُرِّ لِلْمُنْعَمِ

وَحُزُّ بِهَا مَا بَقِيَ الْعُمُرُ لِي \*\*\* صَفَاءَ قَلْبِي، وَصَفَايَا فَمِي

غَوْتُكَ مِنْهَا يَا غِيَاثَ الْوَرَى، \*\*\* قَدْ تَقَلَّ الْعِبَاءُ عَلَى الْمَهْرَمِ

صُونُوا بِهَا عَرْضِي وَوَجْهِي مَعًا، \*\*\* صَوْنَهُمَا فِي الزَّمَنِ الْأَقْدَمِ

والمضمر في البيت موضوع الوصف هو الفعل "اعطف" المسند إلى فاعله "أنت"

المستتر فيه وجوباً. والتقدير: اعطف علينا، حتى لا يتشفّى متشفّ، ظناً منه أنك جفوتنا

وتخلّيت عن نصرتنا. وهو قريب من قول المتنبي يخاطب سيف الدولة<sup>4</sup>:

أَزَلْ حَسَدَ الْحُسَادِ عَنِّي بِكِبْتِهِمْ \*\*\* فَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ لِي حُسَدًا

أي جعلتهم يحسدونني لما أسبغته عليّ من النعم ووجوه الإحسان. وإذن فجفاؤك

يشفي غليلهم. لا عجب أن يكون التشفّي بالجفاء بقدر الحسد على النعمة. ثم أضمر الفعل

<sup>1</sup> - ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، مج1، ص 310، 331، 337.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 306.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 305.

<sup>4</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 289.

"أعطف" المسند إلى فاعله المستتر فيه وجوبا، وأبقى على معموله "عظفا"، المنصوب، الذي سد مسد العامل المضمر ودلّ عليه.

قوله<sup>1</sup>:

أَجِدُّكَ أَنْ تَرَى بَعْدَ ابْنِ لَيْلَى \*\*\* طِعَانًا بَيْنَ رَامَةَ وَالْغَمِيمِ

البيت من قصيدة، عدد أبياتها سبعة وعشرون بيتا، يرثي الرضي فيها صديقا له، قتله رجل من بني تميم<sup>2</sup>.

استهلّها استهلالا يلائم الغرض، لا سيما وأن المرثي قتيلا<sup>3</sup>:

لَعَمْرُ الطَّيْرِ، يَوْمَ ثَوَى ابْنُ لَيْلَى \*\*\* لَقَدْ عَكَفَتْ عَلَى لَحْمِ كَرِيمِ

ووجه الملاءمة في الجمع بين الطير والمرثي القتيلا. ولطالما تحدث الشعراء العرب عن الطيور الجارحة، وهي تَوَمُّ ميادين القتال، لما اعتادته فيها من جثث وأشلاء القتلى، بل إنها كانت تتبع الجيوش فتتجه حيث اتجهت، قال النابغة الذبياني يمدح آل جفنة<sup>4</sup>:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ، حَلَّقَ فَوْقَهُمْ \*\*\* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

يُصَانِعُهُمْ حَتَّى يُغْرِنَ مَغَارَهُمْ \*\*\* مِنْ الضَّارِيَاتِ بِالدِّمَاءِ، الدَّوَارِبِ

تَرَاهُنَّ خَلْفَ الْقَوْمِ خُزْرًا عِيُونَهَا، \*\*\* جُلُوسَ الشُّيُوخِ فِي ثِيَابِ الْمَرَانِبِ

جَوَانِحَ، قَدْ أَيْقَنَ أَنَّ قَبِيلَهُ، \*\*\* إِذَا مَا التَّقَى الْجَمْعَانَ، أَوْلُ غَالِبِ

لَهِنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا، \*\*\* إِذَا عَرَضَ الْخَطِيءُ فَوْقَ الْكَوَائِبِ

عَلَى عَارِفَاتِ لِلطَّعَانِ عَوَابِسِ \*\*\* بِهِنَّ كَلُومٌ بَيْنَ دَامٍ وَجَالِبِ

فالطيور الكواسر كالنسور والعقبان وما إليها، لا تفتأ تتحرك كلما تحرك الجيش، محلقة فوقه عصابات، أي أسرابا، للإغارة على جثث وأشلاء القتلى في ميادين القتال عقب

<sup>1</sup> - الديوان، مج2، ص 318.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 317.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 317.

<sup>4</sup> - النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، ص 46-47.

إغارة الجيش أو زحفه على العدو والتحامه معه. فهي تتبع الجيش، مُراقِبَةً من الخلف عن كُتْب. تفعل ذلك ليقينها أنها ظافرة بالبغية لا محالة لما اعتادته.

وقول الرضي: "أجدك ... البيت"، جاء في سياق التعبير عن الحزن والأسى على الفقيد<sup>1</sup>:

ومالي لا أراعُ، وقد رمتني \*\*\* يدُ الجلى بقارعة التميمي  
أحنُّ إليه، واللقيًا ضميرًا، \*\*\* حنينَ العودِ للوطنِ القديمِ  
وأنشدهُ، وأعلمُ أينَ أمسى، \*\*\* مطالًا للبلابلِ والهُمومِ  
كأدماءِ القرأ نَشَدَتْ طَلاها، \*\*\* وما وجدانُ جارِيَةٍ بَغومِ  
تُطِيعُ اليأسَ ثم تُعودُ وجدًا \*\*\* إليه، بالمَقَصَّةِ والشَّمِيمِ  
يُعارِضُنِي بِذِكْرِكَ كُلِّ شَيْءٍ \*\*\* عِدَادَ الداءِ غَبَّ على السليمِ  
"أجدك أن ترى .... البيت".

وحقُّ للشاعر أن يُراعَ لِما نابَه من الفقد، وحقُّ له أن يحنَّ إلى الفقيد حنينَ العودِ إلى وطنه القديم، وأن يطلبه فيه - وهو يعلم إلى أين انتهى - طلبَ الظبيةِ فقدت طَلاها، وأن يجدَ عليه وجدانَ البقرة الوحشية، أضاعت فريرها، فهي تنشده صائحةً بأرخم ما يكون من صوتها، ولم تجد له أثرًا يدل عليه. وهو، أي الرضي، يذكر مرثيته، في كل شيء. يذكره في أثره، وفي خصاله ومزاياه. ويذكره بالطعان "بين رامة والغميم"، وبالنقع، تثيره سنابكُ الخيل المغيرة، وبالبيت يقام مَحَجَّةً لذوي الحاجات<sup>2</sup>:

ولا نَقَعًا يَثُورُ على مُغِيرٍ، \*\*\* ولا بَيْتًا يَظَلُّ على مُقِيمِ

وفي قوله: "أجدك ... البيت"، مضمَّرٌ، يرشد إليه الدليل، الذي هو المصدر "جدك"

المنصوب، المضاف إلى فاعله في المعنى. وفي نصبه ثلاثة مذاهب: أحدها، أنه منصوب

<sup>1</sup> - الديوان، ص 318.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 319.



على نزع الخافض، عند بعضهم، على تقدير "أجدّ منك"<sup>1</sup>. وعند بعضهم الآخر، منصوب على الحال أي جادا<sup>2</sup>. والحمل على الحال في هذا الموضع، لا يخلو من تعسف. والمذهب الثالث أنه مصدر منصوب على المصدرية، مفعول مطلق. والتقدير: أتجد جدًا<sup>3</sup>. ثم أضمر الفعل "تجد" المسند إلى فاعله "أنت" المستتر فيه وجوبا، وأبقي على المصدر لِيَسُدَّ مَسَدَ المضمر، ويدل عليه. وعلى هذا يكون تقدير معنى البيت: أأنت جادٌ جدًّا في أن ترى بعد ابن ليلي طعانا. أي أنت جاد جدًّا في رؤيتك.

---

<sup>1</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، المرجع السابق، مج1، ص 291-292.

<sup>2</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، المرجع السابق، ص 291-292.

و: النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ص 129.

و: بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع

والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 86.

<sup>3</sup> - ينظر: رضي الدين بن محمد بن الحسن الأسترابادي، المرجع السابق، ص 291-292.

و: النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 129.

# الباب الثاني

وفيه مدخل وثلاثة فصول

مدخل الباب: الفعل غير المباشر

الفصل الأول: الأمر والنهي

الفصل الثاني: الاستفهام

الفصل الثالث: النداء



# مدخل الباب

## الفعل غير المباشر

إن القول في الفعل غير المباشر، يقتضي، ابتداءً، القول في الفعل المباشر، أولاً. لأنه الأساس الذي ينهض عليه الفعل غير المباشر، الذي نحن بصددده. فهو يوجد بوجوده وينعدم بانعدامه.

## 1- مفهوم الفعل من حيث هو فعل:

فما هو "الفعل"، إذن، من حيث هو فعل فحسب؟ وبم يؤول إلى فعل كلامي أو لغوي؟ وما المعتمد في التمييز بين المباشر، وغير المباشر، من الأفعال الكلامية؟. أما الفعل من حيث هو فعل فحسب، فيكفي لمعرفته أن نستشير فيه المعجم: جاء في معجم "متن اللغة" لأحمد رضا «الفعل: حركة الإنسان: إحداث شيء من عمل أو غيره: التأثير من جهة مؤثر، ج فعال وأفعال»<sup>1</sup>. وواضح من التعريف، أن إحداث الأثر، يكون من الإنسان ومن غيره. وذلك الأثر المحدث، قد يكون مقصوداً، وقد يحصل من دونما قصدٍ إليه، كما في الأحداث التي تصدر عن غير الإنسان، بل وعن الإنسان في بعض حالاته. وإلى هنا، فإن الحدث بهذا المعنى، لا يصح، على الحقيقة، تسميته بـ"الفعل"، ولا بـ"الفعل الكلامي" إلا إذا كانت الأداة المعتمدة فيه هي اللغة، على ما سنعرف لاحقاً من شروط "الفعل الكلامي". وقريب من هذا الذي ذكرنا، قول "فان دايك" في علاقة الإنجاز بالحدث: «فالفعل هو كل حدث حاصل بواسطة الكائن الإنساني»<sup>2</sup>. ويفهم من قوله هذا أن "الفعل" على الحقيقة ما يصدر عن الإنسان، والإنسان هو الذي يعطي الفعل صفة الإنجاز.

## 2- مفهوم الفعل الكلامي أو اللغوي:

أما "الفعل الكلامي" أو "اللغوي"، فقد عرض له الكثير من الدارسين منذ "أوستين"، من جوانب مختلفة، ومنها المفهوم.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة بيروت-لبنان، ط 1960، مج4، ص 429.

<sup>2</sup> - فان دايك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط 2000، ص 228.

ومن هؤلاء "فان دايك"، الذي عرّف الفعل الكلامي بأنه «جملة لغوية أو خطاب محقق»<sup>1</sup>. ولكنه لم يطمئن إلى ما قال، بدليل قوله عقّب ذلك: «إلا أن هذا الحكم يشتمل على مقدار كبير من التعقيد النظري»<sup>2</sup>. ثم هو ما لبث أن انزلق نحو الفعل الإنجازي «وما نعينه عادة بقولنا إننا نعمل شيئاً ما، متى صغنا عبارة معينة هو أننا نقوم بإنجاز فعل اجتماعي كأن نعدّ وعداً ما، ونطلب، وننصح....»<sup>3</sup>.

وهو بهذا يكون قد حذا حذو "سورل"، إذ أشار حين همّ بتعريف الفعل الكلامي «إلى أن بحثه (ما الفعل الكلامي؟) ينبغي أن يسمى (ما الفعل الإنجازي؟)»<sup>4</sup>.

ولعل السبب في هذا الارتباك، الصعوبة التي كان يشعر بها هؤلاء، عند محاولتهم تعريف الفعل "الكلامي"، بمعزل عن "الفعل الإنجازي". هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذا الارتباك، وإن شئنا قلنا الانزلاق نحو الفعل الإنجازي، يدل -فيما يمكن أن يكون قد وقر في الأذهان- على أن الأهم في "الفعل الكلامي" هو "الفعل الإنجازي"، دون سواه من الأفعال التي انطوى عليها، حتّى لكأنّ "الفعل الكلامي" لم يوجد إلا من أجل "الفعل الإنجازي"، وبسبب منه. وسندنا في ذلك، قول بعضهم «ما يعيننا هنا الآن هو الإشارة إلى أن الفعل الإنجازي هو الشاغل الأهم في تداولية أفعال الكلام منذ تأسيسها حتى الآن»<sup>5</sup>.

و«الفعل الكلامي من النوع المُسمّى بالفعل الإنجازي»<sup>6</sup>، بتعبير محمد العبد فيما عزّاه إلى "سورل" - هو "وحدة خطابية مستقلة قائمة بذاتها"<sup>7</sup>. وفهم الفعل الكلامي على هذا النحو، يتفق ومفهوم الخطاب، من جهة ما عرّفه بعضهم الخطاب، حيث قال:

<sup>1</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 263.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 263.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 263.

<sup>4</sup> - محمد العبد، تداولية القوة الإنجازية - دراسة في التحليل التداولي للخطاب (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2011، ص 312.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

و: ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 265.

<sup>6</sup> - محمد العبد، المرجع السابق، ص 312.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

«...الخطاب حسب هذا التقريب العام هو، إذن، كل تعبير لغويّ أيّاً كان حجمه، أنتج في مقام معين قصد القيام بغرض تواصليّ معيّن»<sup>1</sup>.

فالمعتبر في الخطاب، حسب هذا التعريف، هو الغرض التواصلّي لا الحجم. والغرض التواصلّي، قد يتحقق بـ "الوحدة الدنيا المستقلة القائمة بذاتها"، والتي هي الفعل الكلامي أو الخطابّي في حده الأدنى. وقد يتحقق بما فوق ذلك من الأفعال المتتالية خطياً أو المتداخلة الإنجاز، أو هما معا في كلّ متكامل، وهو منتهى الفعل الكلامي أو الخطابّي في حده الأقصى<sup>2</sup>.

**3- تسميات الفعل الكلامي:** وللعمل الكلامي تسميات كثيرة، تداولها الدارسون في أعمالهم، نذكر منها: "الفعل الكلامي"<sup>3</sup>، ولعله الأكثر تداولاً، ومنها "الفعل اللغوي"<sup>4</sup>، و"فعل القول"<sup>5</sup>، و"العمل القولي"<sup>6</sup>، و"الملفوظ"<sup>7</sup>، و"العبارة اللغوية"<sup>8</sup> و"الفعل الخطابّي"<sup>9</sup>. وأيّاً ما كانت التسمية فإن المقصود واحد

- 
- <sup>1</sup> - أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، ط1، 2013، ص 484.  
و: ينظر: نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص 46.  
<sup>2</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 285 وما بعدها، 309 وما بعدها.  
و: محمد العبد، المرجع السابق، ص 309.  
<sup>3</sup> - ينظر: جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط2، 2008، ص 123، 141.  
و: فان دايك، المرجع السابق، ص 227، 255، 309.  
<sup>4</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 263 إلى 266.  
و: بنعيسى عسو أزيبيط، المرجع السابق، ج2، ص 10، 171.  
<sup>5</sup> - ينظر: بنعيسى عسو أزيبيط، المرجع السابق، ص 179 إلى 180.  
<sup>6</sup> - ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010، ص 21 وما بعدها.  
<sup>7</sup> - ينظر: إدريس سرحان، التأويل الدلالي - التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، المرجع السابق، ص 124 وما بعدها.  
<sup>8</sup> - ينظر: جون لانكشو أوستين، المرجع السابق، ص 73 وما بعدها.  
و: فان دايك، المرجع السابق، ص 32، 256.  
<sup>9</sup> - ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص 108.

والجدير بالذكر في هذا الموضوع، هو أن الدارسين قد اختلفت عباراتهم في تعريف هذا الفعل " الفعل الكلامي"، مع أن الذي كانوا يقصدون إليه في هذه التعريفات واحد، وإن اختلفت العبارات. ومن هذه التعريفات قول بعضهم: «أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تَأثيري»<sup>1</sup>. ثم يضيف عقب ذلك مباشرة، ومن دون فاصل «وعلاوة على ذلك يعدّ نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية»<sup>2</sup>.

والتخبط في هذا التعريف واضح، ندركه من هذه الإضافة "وعلاوة..."، وهي إضافة من شأنها أن تجعل من يتصدى للتعريف، هو أقرب إلى مَنْ يصف خصائص الفعل الكلامي منه إلى من يُعرّف، على ما هو معروف في التعريفات، من الإيجاز والوضوح والجمع والمنع... الخ<sup>3</sup>.

وعقب تعريفه السابق يعرفه مرة أخرى تحت اسم "فعل القول (الفعل اللغوي)"<sup>4</sup>، فيما عزاه إلى غيره- بقوله: «ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوى سليم وذات دلالة»<sup>5</sup>.

ويفهم من التعريف، أن الإفادة وسلامة البناء والدلالة، شروطاً، لا محيد عنها في الفعل الكلامي.

وربما ذهب البعض الآخر في تعريفه، غير ما ذكرنا، مذاهب، يضيق المقام عن عرضها واستقصائها هنا.

ويمكننا أن نستخلص مما وقفنا عليه منها، هذا الذي نراه تضمن أهم مقومات تعريف الفعل الكلامي: "الفعل الكلامي، هو كل قول ينهض على التأليف بين ألفاظ من

---

<sup>1</sup> - مسعود صحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات- علم استعمال اللغة، ص 51.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق وتعليق نصر الدين تونسي، 8 شارع جوهر-الدراسة-، القاهرة، ط1، 2007، هامش ص 106.

<sup>4</sup> - مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 52.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

معجم معين، بمقتضى قواعد نحوية، تشدُّ بعضها إلى بعض في كلِّ متكامل، محكوم بدلالة ومرجع، حامل لقصد المتكلم".

والفعل الكلامي ليس مقصود لذاته، ولكن لغيره. يقول المبخوت، في سياق حديثه عن مكونات "العمل القولي" عند أوستين-: «... إلا أن اهتمامه بالعمل القولي لم يكن مقصودا لذاته وإنما هو توطئة لتحديد أعمال أخرى ستكون الموضوع الأساسي لدراسته تحديداً واضحاً والتمييز بينها»<sup>1</sup>.

فما هي هذه الأعمال الأخرى، التي هي الموضوع الأساسي في الدراسة؟. يقول أحمد المتوكل: «يعدّ سورل إنتاج جملة لغوية إنجازاً متزامناً لأربعة أفعال لغوية: الفعل التلفظي، والفعل القضوي، والفعل الإنجازي، والفعل التأثيري»<sup>2</sup>، فهي أربعة أفعال. أما أوستين فيذكر منها ثلاثة أفعال وهي: "فعل الكلام"<sup>3</sup>، و"قوة فعل الكلام"<sup>4</sup> ويقصد به الفعل الإنجازي، و"لازم فعل الكلام"<sup>5</sup> وهو فعل التأثير بالقول.

وفعل الكلام الذي هو "العمل القولي" عند البعض ومنهم شكري المبخوت<sup>6</sup> يتكون من ثلاثة أعمال جزئية (تصويتية، وصيغية، وريطيقية)<sup>7</sup>. ويسميا أوستين أفعالاً<sup>8</sup>. أما العملان: التصويتية والصيغية، فهما عملان لغويان، والعمل التصويتية منهما غير دلالي، ولكنه ضروري، إذ عليه يقوم العمل الصيغية. وأما العمل الريطيقية، فهو من مكونات الخطاب<sup>9</sup>، ويسميه أوستين بـ"الفعل الخطابي"<sup>10</sup>، ويعرفه بقوله: «أما الفعل الخطابي فهو

<sup>1</sup> - شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 22.

<sup>2</sup> - أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الدار البيضاء، ط1، 1986، ص109.

<sup>3</sup> - ينظر: جون لانكشو أوستين، المرجع السابق، ص 123-124.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 123، 130، 131.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 123، 132، 133.

<sup>6</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 21 وما بعدها.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 24.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص 25.

<sup>9</sup> - شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 21.

<sup>10</sup> - ينظر: جون لانكشو أوستين، المرجع السابق، ص 124.



طريق تأدية الإنجاز، وكيفيته باستعمال تلك الألفاظ، مقرونة إلى حد ما، وبمعنى ما، بالمعنى والمرجع»<sup>1</sup>. ويفهم من هذا أن الفعلين "الفونيطيقي أو التصويطي"، و"العمل الصيغي" الذي هو "الفعل الكلامي" عند أوستين<sup>2</sup> -فعالان ممهدان للفعل أو العمل "الريطيقي"، وعليهما يقوم هذا الفعل، فهو يوجد بوجودهما معا، وينعدم بانعدامهما<sup>3</sup>.

أ- **الفعل الإنجازي**<sup>4</sup>: ويسمى "الفعل المتضمن في القول"<sup>5</sup> و"العمل في القول"<sup>6</sup> و"قوة فعل الكلام"<sup>7</sup>. وقد عرف شكري المبخوت "الفعل الإنجازي" تحت اسم "العمل في القول" فيما عزاه إلى أوستين «بأنه عمل يتحقق ونحن نقول شيئا ما»<sup>8</sup>. وهو ما يعني أن "العمل اللغوي" الذي هو «نتاج جملة اعتبارية أو إقاؤها في ظروف معينة»<sup>9</sup> بتعبير سورل-هو الأساس الذي ينهض عليه "الفعل الإنجازي"، بل يذهب الدارسون إلى أن "الفعل الإنجازي" كان هو الباحث ابتداء على إنشاء "فعل القول"<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - جون لانكشو أوستين، المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 25.

<sup>4</sup> - ينظر: يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلاسفة والنحو - عرض وتأسيس لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي(مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث - إربد، ط1، 2011، ص 98، 102.

و ينظر: فان دايك، النص والسياق -استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط 2000، ص 225، 227 وما بعدها، 265.

<sup>5</sup> - ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص 08.

و: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 54.

<sup>6</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 41 وما بعدها.

<sup>7</sup> - ينظر: جون لانكشو أوستين، المرجع السابق، ص 123، 141-142.

<sup>8</sup> - شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 42.

<sup>9</sup> - نفسه، ص 168.

<sup>10</sup> - ينظر: نفسه، ص 51.

و: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 52.

و: محمد العبد، المرجع السابق، ص 312.

ومن أهم ما يميز هذا الفعل اقترانه بالقصد<sup>1</sup>، وأنه عمل تداولي، محكوم بالسياق الذي هو حاسم في الخطاب التداولي وما ينطوي عليه من مقاصد، لولا السياق لتعذر على المؤول أن يهتدي إليها. وقد عرف "فان دايك" السياق بقوله: «فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث»<sup>2</sup>.

والعناصر المكونة للسياق كثيرة، نذكر منها «الزمان والمكان، والمتكلم والسامع، والأفعال التي يقومون بها...»<sup>3</sup>. وربما اتسعت دائرة تلك العناصر، فعدّ منها كل ما له صلة بالحدث الكلامي، والمعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وتأويل المنطوق<sup>4</sup>، على ما بين هذه العناصر من التفاوت في أهميتها. وليس السياق بالجديد المستحدث، فهو حاضر في البلاغة العربية مذ وجدت، وعُرفَ عند علماء البلاغة باسم "مقتضى الحال"<sup>5</sup>، فقالوا: «والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته»<sup>6</sup>. ومنه جاءت مقولتهم «لكل مقام مقال»<sup>7</sup>.

والحال جزء من السياق بمفهومه الحديث عند التداوليين، ويُعرفونها بأنها «الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما. وهو مقتضى الحال»<sup>8</sup>. والمقام هو المحل الذي يجري فيه الحدث الكلامي، الذي هو المقال<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق؟، ص 235.

و: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 43، 49.

<sup>2</sup> - فان دايك، المرجع السابق، ص 258.

<sup>3</sup> - منال النجار، مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 72.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 72.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2013، مج1، ص 56.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 56.

و: ينظر: منال النجار، المرجع السابق، ص 74.

<sup>7</sup> - منال النجار، نفسه، ص 74.

و: ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 57.

<sup>8</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، نفسه، ص 56-57.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص 57.

ب- الفعل القضوي<sup>1</sup>: ويتكون من فعلين:

1- فعل الإحالة<sup>2</sup>: وهو أن يحيل المتكلم "م" المخاطب "خ" بعبارة "ع" داخل سياق "س" معين على ذات معينة<sup>3</sup>. ويقصد بـ"العبارة" في هذا الموضع "الحد" الذي يحيل على الذات المشاركة في الواقعة<sup>4</sup>. وهو ما يعني أن الإحالة وظيفة تناط بالحدود<sup>5</sup>. وليس بالضرورة « أن يحيل الحد على ذات في عالم الواقع، فقد يحيل الحد على ما لا وجود له إلا في تخيلنا »<sup>6</sup>. ويمثل صاحب هذا القول لذلك بـ"الغول" و"العنقاء" عند العرب. فهما حدان يدلان على ذاتين خياليتين لا وجود لهما في الواقع<sup>7</sup>.

2- فعل الحمل (فعل الإسناد)<sup>8</sup>: ويتكون من "الموضوع" الذي هو الحد، ومن المحمول<sup>9</sup>. والحد حدان: حد اختياري وحد إجباري: فأما الحد الاختياري فهو الذي لا يقتضيه المحمول ضرورة<sup>10</sup>، وحد إجباري يقتضيه المحمول ضرورة وهو المسمى بـ "الموضوع"<sup>11</sup>، ووظيفته أن « يحيل على الذات المشاركة التي يقتضيها تمام الواقعة »<sup>12</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: يحيى بعبطيش، المرجع السابق، ص 102

وينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 263

<sup>2</sup> - ينظر: يحيى بعبطيش، المرجع السابق، ص 102.

<sup>3</sup> - ينظر: يوسف السيساوي، المقاربة التداولية للإحالة (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 464. و: يحيى بعبطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو - عرض وتأسيس لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، ص 102.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 358-359.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 358-359.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 358.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - ينظر: يحيى بعبطيش، المرجع السابق، ص 102

<sup>9</sup> - ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص 82-83.

<sup>10</sup> - ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص 82

<sup>11</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها

<sup>12</sup> - نفسه، ص 143.

ج- فعل التأثير بالقول<sup>1</sup>: ويسمى "عمل التأثير بالقول"<sup>2</sup>، و"الفعل الناتج عن القول"<sup>3</sup>، وهو عند أوستين "لازم فعل الكلام"<sup>4</sup>، وحذا حذوه في ذلك فان دايك<sup>5</sup>.

#### 4- الفعل المباشر والفعل غير المباشر:

ومردُّ حاجتنا إلى أن نعرض لهذين الفعلين: المباشر وغير المباشر - إلى كون الفعل المضمر "غير المباشر" الذي عليه المدار هنا، يأتي في مقدمة المضمرات من حيث الأهمية، فهو يغطي النصيب الأوفر في كلامنا على ما سنرى لاحقاً. وأما "الفعل المباشر"، فحاجتنا إليه تستمد من أنه الأساس الذي ينهض عليه الفعل غير المباشر. ذلك «أن القائل في عمل لغوي غير مباشر من قبيل: "هل تستطيع أن تتاولني الملح"، لا ينجز عملاً لغوياً واحداً بل اثنين: عملاً أولياً يتمثل في الالتماس الذي ينجز بواسطة عمل ثانوي هو السؤال»<sup>6</sup>. وهو ما يعني أن العلاقة بين الفعلين، علاقة وجودية، بمعنى أن الفعل غير المباشر يوجد بوجود الفعل المباشر وينعدم بانعدامه.

وإذن فما حدّ كلٍّ من الفعلين؟

إن الناظر في الدراسات التداولية التي تناولت الأفعال الكلامية، يلاحظ أن بعضهم قد عرض لهذين الفعلين، وحاول تعريف كلٍّ منهما. نذكر من هؤلاء شكري المبخوت إذ قال - وهو قول أقرب إلى أن يكون تعريفاً -: «إذا وافق معنى القول معنى المتكلم كان العمل اللغوي مباشراً، وإذا اختلفا كان العمل اللغوي غير مباشر»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: يحيى بعيطيش، المرجع السابق، ص 99.

وينظر: جون لانكشو أوستين، المرجع السابق، ص 123.

وينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 263.

<sup>2</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 65.

<sup>3</sup> - ينظر: مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 53، 54.

<sup>4</sup> - ينظر: أوستين، المرجع السابق، ص 141 وما بعدها.

<sup>5</sup> - ينظر: فان دايك، المرجع السابق، ص 263.

<sup>6</sup> - آن رويول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة والتوزيع، دار الطليعة - بيروت، ط1، 2003، ص 58-59.

<sup>7</sup> - شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 12. وينظر: ص 48.

وواضح أنّ المبخوت يقصد بـ"معنى القول" المعنى المستفاد من دلالة القول الحرفية، والتي تفهم من البنية اللغوية فحسب، من غير ما حاجةٍ إلى الوسائط الخارجية، عدا المقام فإنه لا بد منه، إذ «لكل مقام مقال»<sup>1</sup>. فهو، أي المقام، هو قبل سواه، المعوّل عليه في الانتقال بالعمل القولي من مستواه التجريدي إلى مستوى الإنجاز المقامي (الخطابي). ومن هنا، أكد سيرل «أن المعنى الحرفي لجملة ما لا يدرك خارج المقام»<sup>2</sup>. وهو ما يعني ضرورة التمييز بين المعنى الحرفي للجملة أو العمل اللغوي في مستواه المجرد الذي لا ينفك فيه المعنى عن البنية اللغوية، والمعنى الحرفي الذي يواكب قصد المتكلم. ففي هذه الحال لا بد من "سياق الحال" أو ما يسمى بـ"السياق المقامي"<sup>3</sup>، الذي عرف عند العرب بالمقام، أي مقام الخطاب أو التخاطب، إذ قالوا: "لكل مقام مقال"<sup>4</sup>، والذي عرف عند علماء البلاغة باسم "مقتضى الحال"<sup>5</sup> الذي هو شرط في "بلاغة الكلام"<sup>6</sup>. وعرفوا الحال بأنها «الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص»<sup>7</sup>. ومقتضاه، أي مقتضى الحال، هو ما تدعو إليه تلك الحال من مراعاة مقامات المخاطبين، من تعريف وتكثير، وذكر وحذف، وفصل ووصل، وإيجاز وإطناب، وما إلى ذلك مما يقدره المتكلم أثناء إنشاء الخطاب، وهو يستحضر حال المخاطب<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - منال النجار، المرجع السابق، ص 74.

<sup>2</sup> - آن روبول و جاك موشلار، المرجع السابق، ص 263.

<sup>3</sup> - منال النجار، المرجع السابق، ص 65.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 74.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

و: ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان ص 06.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 06.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وبعضهم أتى -حين عرض لهذين الفعلين: المباشر وغير المباشر- بما هو أقرب إلى الوصف منه إلى التعريف<sup>1</sup>، الذي من شروطه الإيجاز، والوضوح، وكونه جامعاً مانعاً<sup>2</sup>.

وربما سمّي الفعل اللغوي أو الكلامي الذي نحن بصدده، خطاباً<sup>3</sup> على اعتبار «أن الوحدة الدنيا للخطاب هي الفعل الخطابي»<sup>4</sup>، والذي عرفه بعضهم بأنه «وحدة دنيا في الخطاب موضوع التحليل اللغوي...»<sup>5</sup>.

والفعل الخطابي فعل لغوي، مادام الفعل اللغوي «هو الوحدة الأساسية والدنيا للتخاطب اللساني»<sup>6</sup>.

وللفعل غير المباشر، الذي عليه مدارُ الحديث، والذي هو ضرب من المضمرات- الحظُّ الأوفر في الكلام بشقيه الفصيح والعادي. ومن هنا تأتي أهمية محاولة الوقوف على الأفعال غير المباشرة في الديوان. وبحكم أن هذه الأفعال، هي أوسع من أن يحاط بها، تعين أن تقتصر منها على ما لاح لنا أنه الأظهر والأهم. من ذلك الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء. وهو ما سنتناوله في هذا الباب.

<sup>1</sup> - ينظر: أن روبرول وجاك موشلار، المرجع السابق، ص 58-59، 267-268.

و: بنعيسى عسو أزييط، المرجع السابق، ص 218، 220-221.


<sup>2</sup> - ينظر: علي بن محمد بن الحسين الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 106.

<sup>3</sup> - ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأويل (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات -علم استعمال اللغة، ص 205، 209.

<sup>4</sup> - أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية -قضايا ومقاربات، مطبعة الكرامة، الرباط، ط1، 2005، ص 68.

<sup>5</sup> - محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي -الأساس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص 108.

<sup>6</sup> - ينظر: شكري المبخوت، المرجع السابق، ص 46.



# الفصل الأول

## الأمر والنهي

## أولاً: الأمر.

توطئة:

1- مفهوم الأمر: والأمر ضرب من ضروب الطلب<sup>1</sup>، «وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل»<sup>2</sup>.

والمقصود فيما نحن فيه، الأمر اللفظي لا النفسي، على اعتبار أن الكلام -عند من يذهب إلى ذلك- ينقسم إلى:

أ- نفسي: وهو المعنى القائم بالنفس، المجرد عن صيغة "افعل" وما كان بمنزلتها<sup>3</sup>.

ب- لفظي: وهو المعنى المدلول عليه بصيغة "أفعل" وما كان بمنزلتها<sup>4</sup>.

ويعرفون الأمر اللفظي بأنه «طلب فعل غير كفّ على جهة الاستعلاء»<sup>5</sup>، والاستعلاء الذي هو شرط في تسمية الأمر أمراً، على ما يفهم من التعريف، متأثراً من «كون الأمر على وجه الغلظة والترفع والقهر»<sup>6</sup>، وبعضهم اشترط في الأمر "العلو" وهو «شرف الأمر وعلو منزلته في نفس الأمر»<sup>7</sup>. وبعضهم الآخر اشترط العلو والاستعلاء معاً<sup>8</sup>.

ومنهم من عرف الأمر بقوله: «والأصح أن صيغته من المقترنة باللام وغيرها موضوعة لطلب الفعل إيجاباً أو ندباً استعلاء أي على طريقة طلب العلو»<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ج2، ص 81، 91.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 484.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة، دار السلفية، الجزائر، ص 188.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 188.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 91.

<sup>6</sup> - محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 188.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 188.

<sup>8</sup> - ينظر: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 187.

<sup>9</sup> - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 55.



وواضح من التعريف أن المطلوب لا يعدو أن يكون واجبا أو مندوبا، عند الإطلاق، أي عند التجرد من القرينة الصارفة عن هذين الحكمين.  
ومرد الجمع بين الوجوب والندب في التعريف، إلى رأي من يرى أن الأمر بصيغته المعروفة، إذا ورد مجردا عن القرائن، اقتضى الوجوب<sup>1</sup>، من جهة.  
ورأي من يرى «أن صيغة "افعل" تقتضي طلب الفعل وأدنى درجات الطلب الندب فتحمله عليه»<sup>2</sup>، من جهة ثانية.

وفي حجة من قال بالندب، دليل إفادة الأمر للوجوب، عند التجرد من القرينة. وهو من باب التنبيه بالأقل، ممثلا في المنطوق الذي هو "الندب"، الموصوف بأنه "أدنى درجات الطلب" - على الأكثر، الذي هو الوجوب، من جهة أنه أعلى درجات الطلب، وإن فهو أولى بالحكم<sup>3</sup>.

## 2- صيغ الأمر:

وللأمر أربع صيغ<sup>4</sup>:

أ- صيغة "افعل": كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾. المرسلات/48.

وما كان بمنزلة هذه الصيغة من غير الثلاثي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾. البقرة/ من 170.

ب- المضارع المقترن باللام: كما في قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾. الطلاق/من 7.

ج- اسم فعل الأمر: كما في قول الشاعر<sup>5</sup>:

حَدَارِ حَدَارٍ مِّنْ جَشَعٍ فَإِنِّي \* \* \* رَأَيْتُ النَّاسَ أَشْجَعَهَا اللَّئَامُ

<sup>1</sup> - ينظر: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 191.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 191، 237.

<sup>4</sup> - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ج4، ص 144.

<sup>5</sup> - الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج6، ص 116.

د - المصدر النائب عن فعل الأمر: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾. محمد / من 04.

أي فاضربوا ضربيا، وهو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله.

هـ - وقد يأتي الأمر في صورة الخبر، والمعول عليه في ذلك قرائن الأحوال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾. البقرة/من 233.

جاء في التفسير الكبير للرازي، تعليقا على هذه الآية: «هذا الكلام وإن كان في اللفظ خبرا إلا أنه في المعنى أمر»<sup>1</sup>، وهو أمر محمول على الندب<sup>2</sup>.

ولئن اختلف العلماء فيما تفيده هذه الصيغ، إذ ذهبوا فيها المذاهب، من قائل بالوجوب، وقائل بالندب، أو هما معا، ومن قائل بالاشتراك بين الوجوب والندب والإباحة<sup>3</sup> - فإن «الأكثر على أنها حقيقة في الوجوب فقط»<sup>4</sup>. ويفهم من ذلك أن هذه الصيغ، صيغ الأمر المذكورة، مجاز في غير الوجوب.

### 3- الأغراض التي يخرج إليها الأمر عن دلالاته الأصلية:

والإنسان كثيرا ما يحتاج إلى العدول عن هذا الغرض الأصلي إلى أغراض فرعية، تقتضيها مقامات التخاطب والحاجات المتجددة<sup>5</sup>.

ومن الأغراض التي يخرج إليها الأمر، والتي هي باصطلاح التداوليين أفعال غير مباشرة -الإباحة، والتخيير، والتهديد والإنذار، والتعجيز، والتسخير، والإهانة والتحقير،

<sup>1</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ص 116.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 487.

و: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 188.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 487.

و: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 191.

<sup>4</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 487.

و: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 191.

<sup>5</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 489 وما بعدها.

و: منال النجار، المرجع السابق، ص 73 وما بعدها.

والتسوية، والتمني، والدعاء، والالتماس، والتعجب، والخبر، والتأديب، والإرشاد<sup>1</sup>.

ولابد في هذه الأغراض من القرينة الصارفة عن الوجوب، للتمييز بينها<sup>2</sup>.

## الإجراء:

قوله<sup>3</sup>:

فَخَذُ مِنْ سُرُورٍ مَا اسْتَطَعْتَ وَفُزَ بِهِ \*\*\* فَلِلنَّاسِ قِسْمًا شِدَّةً وَرَخَاءً

وَبَادِرٍ إِلَى اللِّذَاتِ، فَالذَّهْرُ مُوَلِّعٌ \*\*\* بِتَنْغِيصِ عَيْشٍ وَاصْطِلَامِ عِلَاءٍ

والوقوف على المضمر (الفعل غير المباشر)، يقتضي معرفة السياق، وهو ما

سنحرص عليه بقدر الحاجة في تعقبنا للأفعال المضمره.

والبيتان اللذان نحن بصددهما من قصيدة طويلة للرضي، يمدح فيها الخليفة الطائع،

ويهنئه بعيد الأضحى<sup>4</sup>.

والخطاب بصيغة الأمر (فخذ، وبادر) في البيتين موجّه إلى الخليفة، ولا يتهيأ أخذُ

صيغة الأمر على ظاهرها وهو ما وضعت له أصلاً، في هذا الموضع. ذلك أن الشرط

فيما وضعت له هذه الصيغة، هو الوجوب. والوجوب يقتضي العلوّ أو الاستعلاء أو هما

معاً<sup>5</sup>. ولا علوّ ولا استعلاء فيما نحن بسبيله في هذين البيتين. ومرد ذلك إلى أن الأمر

الذي هو الشاعر، أقلُّ شأنًا ومنزلة من المأمور، الذي هو الخليفة. لذلك يتعيّن صرفُ

الأمر عن الوجوب إلى غيره. وما عساه أن يكون ذلك الغير؟ إنه فعل النصح والإرشاد.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 489 وما بعدها.

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 55-56.

و: السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا-

بيروت، 2016، ص 71، 72، 73.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 489 وما بعدها.

و: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 189 إلى 193.

<sup>3</sup> - الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، مج 1، ص 12.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 09.

<sup>5</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 485، 486.

و: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 187.

فالشاعر ينصح مخاطبه باهتبال اللذات، ما وجد إليها سبيلاً ما دام يعلم أنها عرضة للزوال، وأن الرخاء لا يدوم، ومن شيم الأيام أن تسلبك غدا ما وهبتك إياه اليوم، إما بالتغيب وتكدير الصفو، أو بالانقطاع عن الحياة بالموت. وكأني بالرضي قد استحضر في هذا قول طرفة بن العبد<sup>1</sup>:

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَشْهَدَ الْوَعَى \*\*\* وَأَنْ أَحْضَرَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي  
إِذَا كُنْتَ لَا تَسْطِيعُ دَفْعَ مَيِّتِي \*\*\* فَدَعْنِي أَبَادِرْهَا بِمَا مَلَكَتْ يَدِي

ويعقب الزوزني على هذين البيتين بقوله: «يريد: أن الموت لا بد منه، فلا معنى للبخل بالمال وترك اللذات»<sup>2</sup>.

وفي إنجاز الشاعر لفعل النصح والإرشاد في هذا الموضع، دقيقة، وهي أن الشاعر وضع نفسه الموضع الذي يؤهله لأن يسدي النصيحة للخليفة. ولإنزاله نفسه هذه المنزلة، بُعد نفسي عبر عنه في غير ما موضع من ديوانه، من ذلك قوله يخاطب الخليفة القادر بالله<sup>3</sup>:

عَطْفًا، أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّا \*\*\* فِي دَوْحَةِ الْعُلَيَاءِ لَا نَتَفَرَّقُ  
مَا بَيْنَنَا، يَوْمَ الْفَخَارِ، تَفَاوُتٌ، \*\*\* أَبَدًا كِلَانَا فِي الْمَعَالِي مُعْرِقُ  
إِلَّا الْخِلَافَةَ مَيِّرْتُكَ، فَإِنِّي \*\*\* أَنَا عَاطِلٌ مِنْهَا وَأَنْتَ مُطَوَّقُ

فشعور الشاعر بالإعراق في المعالي الذي تملكه واستبد به، هو الذي أنطقه بقوله هذا، وهو كذلك الذي كان وراء إسدائه النصيحة للخليفة الطائع لله في البيتين محل الوصف.

ولم لم يكن في نفسه على هذه الحال لما تجرأ على ذلك.

<sup>1</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط1969، ص 137-138.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 138.

<sup>3</sup> - الديوان، مج2، ص 42

ورُبّ مؤوّل يذهب إلى أن الفعل المنجَز بصيغة الأمر (خذ، بادر)، إنما هو فعل الدوام، دوام المخاطب بما هو عليه، اغتباطا من الشاعر بذلك، على تقدير أن المأمور به حاصل قبل وأثناء الطلب، على غرار قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ... الآية﴾. الأحزاب/ من 01. وكل من الاتقاء والإطاعة حاصل قبل وأثناء الخطاب. وعليه يكون الغرض، دوام المخاطب على ما هو عليه.

قال الرازي «الأمر بالشيء لا يكون إلا عند عدم اشتغال المأمور بالمأمور به إذ لا يصلح أن يُقال للجالس اجلس وللساكت أسكت والنبّي عليه السلام كان متقيا فما الوجه فيه؟ نقول فيه وجهان: أحدهما منقول وهو أنه أمر بالمداومة فإنه يصح أن يقال للجالس اجلس هاهنا إلى أن أجيئك»<sup>1</sup>.

وتأويل الأمر في البيتين على هذا النحو مقبول، لولا أن منصب الخلافة وما يقتضيه من حزم وعزم وصرامة ووقار، يأبى على من تبوّأه إظهار الاعتزاز بالمنصب والتزف وسلوك سبل اللذات، لئلا يُوصم صاحبها أي الخليفة، بأنه طالب دنيا بمعناها الفاني لا الباقي. ولا يليق بالشاعر أن يذهل عن هذا، وهو يخاطب الخليفة. والوجه في نصح الشاعر للخليفة بالسرور واللذة هو في تقديرنا من باب الإشفاق على الخليفة، أو إظهاره في هذه الصورة على الأقل في تقدير الشاعر، لغرض يطويه الشاعر في نفسه. وإذن فنحن إزاء إنجاز عدة أفعال غير مباشرة، وهي: النصح والإرشاد، الدوام على الفعل أو الحال، الاغتباط، الإشفاق. ولا مانع من أن يحتل الأمر في البيتين غير هذا الذي ذكرنا.

قوله<sup>2</sup>:

أعني على دهرٍ رماني بصرفه، \*\*\* وردّ عنائي، وهو في الغلواء

البيت من القصيدة التي منها البيتان السابقان.

<sup>1</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج25، ص 189.

<sup>2</sup> - الديوان، ج1، ص 12.

وصيغة الأمر في البيت، هي صيغة (أفعل، أعن)، والماضي (أفعل، أعان). وإذا ما تأملنا في السياق الذي ورد فيه هذا البيت، تبين لنا أن الأمر "أعني" مصروف عن الوجوب إلى الشكوى. فالشاعر يشكو سوء الحال من صروف الدهر وغيره، التي أبت إلا أن تُفسد عليه دنياه، وتُعكر صفوها، وتحول بينه وبين ما يريد، كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

أهمُّ بشيءٍ والليالي كأنَّها \*\*\* تطاردُني عن كونهٍ وأطارِدُ  
وحيدٌ من الخَلانِ في كلِّ بَدَةٍ \*\*\* إذا عَظُمَ المَطْلُوبُ قَلَّ المُسَاعِدُ

فالشاعران: المتنبي والرضي، يلتقيان في أن مطلوبهما في هذه الحياة واحد، وهو العلى والسؤدد، وفي النسج على منوال العرب في نسبة المصائب والخطوب إلى الدهر والأيام والليالي والغداة والعشي، وما إلى ذلك مما هو شائع في الشعر العربي. وإسناد الفعل إلى الدهر والأيام والليالي والغداة والعشي وما شاكل ذلك، مجازٌ عقلي معروف في علم البلاغة<sup>2</sup>.

وإذن، فالرضي ينجز بقوله: "أعني على دهر ... البيت" فعل الشكوى الذي كان قد مهّد له بالنصيحة، وإظهار مشاعر الإخاء والمودة بقوله<sup>3</sup>:

أَبْتُكَ مِنْ وَدِّي بِغَيْرِ تَكْلَفٍ \*\*\* وَأَرْضِيكَ مِنْ نَصْحِي بِغَيْرِ رِيَاءٍ  
وَأَذْكَرُ مَا أَوْلَيْتَنِي مِنْ صَنِيعَةٍ \*\*\* فَأُصْفِيكَ رَهْنِي طَاعَةً وَوَفَاءً

ثم يورد قوله:

"أعني على دهر \*\*\* ... البيت"

قوله<sup>4</sup>:

حَدَارٍ، إِذَا تَلَفَعَ ثَوْبَ نَقَعٍ، \*\*\* حَدَارٍ، إِذَا تَعَمَّمَ بِاللَّوَاءِ  
حَدَارٍ مِنْ ابْنِ غَيْطَلَةَ مُدِلٍّ، \*\*\* يَسُدُّ مَطَالِعَ الْبَيْدِ الْقَوَاءِ

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، دار المعارف، بيروت-لبنان، 1978، ج1، ص 270.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ج1، ص 476 وما بعدها.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 14.

البيتان من قصيدة، يمدح الرضي فيها الملك بهاء الدولة، ويهنئه بشهر رمضان<sup>1</sup>.  
وصيغة الأمر في البيتين هي اسم فعل الأمر "حذار" بمعنى "احذر". والخطاب  
بصيغة الأمر موجّه إلى مخاطب، تمثله الشاعر، غير معيّن. وليس شرطاً أن يكون  
المخاطب مُعيّناً دائماً، فهو في، مثل هذه الحال، لا يعدو وأن يكون واسطةً استند إليها  
الشاعر لإنجاز فعل المدح والتتويه الذي قصد إليه، وهو فعل غير مباشر. ذلك أن الشاعر  
يمدح مخاطبه، إذ يصفه بالحزم والعزم والشجاعة والإقدام، والقرينة اللفظية المنصوبة  
لهذه الصفات هي قوله: "تلفّع ثوب نقع، تعمّم باللواء، ابن غيطة، مدلّ، يسدّ مطالع البيد  
القواء".

والثناء على الممدوح، وهو فعل غير مباشر كما رأينا، يُرجى من ورائه إنجاز فعل  
آخر، فعل الإحسان، إحسان المخاطب إلى الشاعر والأخذ بيده، وقد ألمح الشاعر إلى ذلك  
في غير ما موضع من القصيدة إلماحاً هو أقرب إلى القول الصريح، من ذلك قوله<sup>2</sup>:

بهاء الدولة المنصور إني \*\*\* دعوتك بعد لأي من دعائي  
وكنت أظن أن غناك يسري \*\*\* إليّ بما تبين من غنائي  
فلم أنا كالغريب وراء قوم \*\*\* لو اختبروا لقد كانوا ورائي؟  
بعيد عن حماك ولي حقوق \*\*\* قواض أن يطول به ثوائي  
أبلى ثم يبدؤ باصطناعي \*\*\* كفاني ما تقدّم من بلائي

فهذه الأبيات، ومثلها في القصيدة كثير، تدلّ دلالة واضحة على أن الشاعر، في  
البيتين محل الوصف، يكون قد قصد إلى إنجاز فعل طلب الإحسان، والأخذ باليد بعد  
إنجازه فعل المدح من قبل، و الذي استند إليه في إنجاز هذا الفعل الثاني. ومعنى ذلك أن  
"فعل القول" قد ينطوي على أكثر من فعل إنجاز، غير، مباشر انطلاقاً من الفعل المباشر،

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 13.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 17.

وإن تفاوتت هذه الأفعال من حيث أهميتها، ومن حيث قربها أو بعدها من الورد في مقام إجراء القول أو الخطاب<sup>1</sup>.

قوله<sup>2</sup>:

إذا أَشِرَ القَرِيبُ عَلَيكَ فاقطع \*\*\* بحدِّ السيفِ قُرْبَى الأَقْرَبَاءِ  
وكنْ إنْ عَقَّكَ القُرْبَاءُ مِمَّنْ \*\*\* يميلُ على الأُخُوَّةِ و الإِخَاءِ

البيتان من القصيدة التي منها البيتان السابقان، والتي ذكرنا أنها في مدح الملك بهاء الدولة وتهنئته بشهر رمضان.

وصيغة الأمر في البيتين اللذين نحن بصددهما، هي صيغة "افعل - فاقطع" في البيت الأول، وصيغة "قل - وكن" في البيت الثاني. والأصل في "كن" هكذا "كُون"، ثم حذف الواو المنقلبة ألفا في "كُون" لالتقاء الساكنين.

وصيغة الأمر في البيتين محل الوصف، مصروفة إلى النصح والإرشاد، الذي هو فعل غير مباشر. والقرينة الصارفة هنا كامنة في أن الأمر الحقيقي، الذي هو للوجوب غير وارد في هذا المقام، ولا هو بالسائغ ما دام الأمر الذي هو الشاعر، أقلَّ شأنًا ومنزلة من مخاطبه، مع علمنا بأن الأمر الحقيقي لا يكون إلا من الأعلى إلى من هو دونه منزلةً، على ما رأينا في الأمر من شرط العلو أو الاستعلاء أو هما معًا. ثم إن النصح والإرشاد في هذا المقام، أوردُ، فيما نتكهن به من تقدير الشاعر لذلك، لما يطويه في نفسه من أغراض هي رهن الصلة بينه وبين مخاطبه.

هذا، ولنا في الأمر في البيتين تأويلٌ آخر لا نستبعده، قائم على أن الأمر مصروف إلى فعل الاستبطاء المنطوي على اللوم والعتاب. وقد اعتمد الشاعر في إنجاز هذا الفعل أسلوب التعريض، الذي هو من مقتضيات اللياقة في الخطاب. فكأن الشاعر حين يخاطب مخاطبه بقوله "فاقطع" وقوله "وكن"، يكون قد خاطب نفسه من جهة أنه هو

<sup>1</sup> - ينظر: كاترين كيربرات-أوريكيوني، المضمرة، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008، ص 128، 129، 130.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 16.



المأمور بقطع تلك العلاقة، على الحال التي هو عليها "فاقطع بحد السيف قربي الأقرباء، وإنزال الإخاء منزلة الأخوة الحقة إذا ما رثّ حبلها وبدا منها ما يستوجب ذلك. وهذا قريب مما يعرف في الشعر العربي بالخطاب على سبيل التجريد إذا لم يكن هو نفسه. ويعلل رأيه هذا في القطيعة بقوله<sup>1</sup>:

فَرُبَّ أَخٍ خَلِيقٍ بِالنَّقَالِي، \*\*\* وَمُغْتَرِبٍ جَدِيرٍ بِالصَّفَاءِ

ومؤدّي التعريض أن الأخ، إذا ما جفا أخاه، وجبت مقاطعته، حتى لو كان ذلك الأخ هو بهاء الدولة، الذي خيبَ ظن الشاعر فيما كان يؤمله فيه. وقد كاد الشاعر يصرح بهذا الجفاء الذي ألبسه ثوب اللوم والعتاب، في قوله<sup>2</sup>:

صَبَرْتُ النَّفْسَ ثُمَّ عَلَى الْمَنَايَا \*\*\* إِلَى أَقْصَى الثَّمِيلَةِ وَالذَّمَاءِ

رَجَاءً أَنْ تَقُوزَ قِدَاحُ ظَنِّي، \*\*\* وَتَلْوِي بِالنَّجَاحِ قُوَى رَجَائِي

وَلِي حَقٌّ عَلَيْكَ فَذَاكَ جِدِّي \*\*\* قَدِيمٌ فِي رِضَاكَ وَذَا تَنَائِي

وَمِنْ شَيْمِ الْمُؤُوكِ عَلَى اللَّيَالِي \*\*\* مُجَازَاةُ الْوَلِيِّ عَلَى الْوَلَاءِ

فقداح ظن الشاعر لم تفز برجائه في مخاطبه، على صبره نفسه على ما تكره "صبرت النفس ثم على المنايا"، إلى أقصى ما يبلغه صبر الصابر "إلى أقصى الثميلة والذماء"، وعلى ما له عليه من حقّ طال انتظاره، ما فتئ يتوسّل إليه بالجدّ والاجتهاد والمدح والثناء وما إلى ذلك مما يرضي المخاطب الذي هو بهاء الدولة، ويجنبه سخطه عليه.

وبهذا الإيضاح تأكد لدينا ما ذكرنا، من أن الفعل الذي أنجزه الشاعر بصيغة الأمر في هذين البيتين، إنما هو فعل الاستبطاء المشوب باللوم والعتاب على التقصير. قوله<sup>3</sup>:

فَجَرَّبَنِي تَجِدْبِي سَيْفَ عَزْمٍ \*\*\* يُصَمِّمُ غَرْبَهُ وَزِنَادَ رَاءِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 16.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 17.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 16.

البيت من القصيدة السابقة نفسها. وصيغة الأمر فيه هي صيغة "فعل - فجر بني"، التي هي بمنزلة "افعل" في الثلاثي. والأمر في البيت معدول به عن الوجوب إلى الفخر. وعليه فالفعل المنجز، هو فعل الفخر الذي ينطوي على فعل غير مباشر آخر هو "فعل الطلب، طلب الحظوة والرفعة من لدن المخاطب"، وإلا لما كان لإدعائه الحزم والعزم "تجدني سيف عزم"، وسداد الرأي "وزناد رأي"، من معنى في هذا المقام. قوله<sup>1</sup>:

ألا فأسعدَ به، وبِكُلِّ يَوْمٍ \*\*\* يُفَوِّقُهُ الصَّبَّاحُ إِلَى الْمَسَاءِ  
وَدُمُّ أَبَدَ الزَّمَانِ، فَأَنْتَ أَوْلَى \*\*\* بَنِي الدُّنْيَا بِعَارِيَةِ الْبَقَاءِ

البيتان من القصيدة التي منها قوله "فجر بني .... البيت" السابق. وصيغة الأمر فيهما هي "افعل - فاسعد" و"قل - دم" على الترتيب. وما ضي "دُم" هو "دام" ذو الألف المنقلبة عن "الواو"، إذ الأصل في الأمر منه "دَوْم" بالواو التي هي عين الكلمة، ثم حذفت هذه "الواو" لالتقاء الساكنين، فانتهت الصيغة إلى "قل - دُم"، كما قلنا في "كن" من قبل. الأمر في البيتين معدول به من الوجوب إلى الدعاء، بحكم أن الأمر الذي هو الشاعر أقل، شأنًا ومنزلة من المأمور، الذي هو بهاء الدولة. وصرف الأمر إلى الدعاء، مراعاة لشرط المنزلة في فعل الدعاء. فالشاعر يدعو للمخاطب بأن يسعد بشهر الصوم المذكور في البيت السابق<sup>2</sup>:

تَصُومُ فَلَا تَصُومُ عَنِ الْعَطَايَا \*\*\* وَعَنْ بَدْلِ الرَّغَائِبِ وَالْحَبَاءِ

فهو في هذا البيت يعرض بحاجته التي كانت الباعث على المدح والثناء ثم الدعاء. ويدعو للممدوح، في البيت الثاني، بالدوام والبقاء أبد الزمان، وإنه لأحقُّ بذلك وأجدر في نظره، بيد أن ليس للبقاء من سبيل.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 18.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

قوله<sup>1</sup>:

خَلِيلِيَّ اَطْلِقًا رَسَنِي، فَإِنِّي \*\*\* أَشَدُّكُمْ عَلَى عَزْمِ مَضَاءِ

البيت من قصيدة في الفخر والشكوى<sup>2</sup>.

وهو من جملة أبيات، تتشكل، فيما بينها، ما يعرف بـ"المقدمة الطللية"، المعهودة في الشعر العربي التي عادة ما يقف الشاعر فيها على آثار الديار، كما هي الحال عند الرضي هنا<sup>3</sup>:

وَرُبَّتْ سَاعَةٌ حَبَسْتُ فِيهَا \*\*\* مَطَايَا الْقَوْمِ أَمْنَعُهَا النَّجَاءَ

عَلَى طَلَلٍ كَتَوَشَّيْعِ الْيَمَانِي \*\*\* أَمَحَّ، فَخَالَطَ الْبَيْدَ الْقَوَاءَ

قَفَارًا لَا تَهَاجُ الطَّيْرُ فِيهَا، \*\*\* وَلَا غَادٍ يَرُوعُ بِهَا الطُّبَّاءَ

وصيغة الأمر في البيت هي الصيغة "أفعل - أطلقا"، وهو من الرباعي "أطلق"

المسند إلى ضمير المثني العائد على المنادى "خليلي".

والرضي يتمثل نفسه في هذا البيت ممتطيا ناقته، وقد أعدّها للضرب في القفار،

وأن له خليلين حاولا أن يثنياه عما اعترزم عليه من الرحلة.

والفزع إلى الرحلة ظاهرة فاشية في الشعر العربي، وغالبا ما يكون الباعث عليها

دفع ما يُلمُّ بالشاعر من همٍّ وغمٍّ<sup>4</sup>:

فَدَعْ ذَا وَسَلِّ الْهَمَّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ \*\*\* ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَّرَا

والأمر في البيت مصروف إلى "فعل الشكوى" المشوبة بالشوق والحنين إلى ما

أسماه بـ"الدمن البوائد" في قوله عقب البيتين محل الوصف<sup>5</sup>:

أَبَتْ لِي صَبَوْتِي إِلَّا التَّقَاتَا \*\*\* إِلَى الدَّمَنِ الْبَوَائِدِ وَانْتِثَاءَ

فَإِنْ تَرِيَا، إِذَا مَا سِرْتُ، شَخْصِي \*\*\* أَمَامَكُمَا، فَلِي قَلْبٌ وَرَاءَ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 18.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 18، 19.

<sup>4</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 94.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 18.

ويعني بـ"الدّمن البوائد" آثار تلك الديار، التي كانت يوماً من الأيام أهلة بما ومن  
كان ولا يزال يشدّه إليها شدا لا حيلة له فيه.  
قوله<sup>1</sup>:

فَاخْلَطْ بِصَوْتِكَ كُلَّ صَوْتٍ وَاسْتَمِعْ \*\*\* هَلْ فِي الْمَنَازِلِ مَنْ يُجِيبُ دُعَاءَ  
وَاشْمُمْ تُرَابَ الْأَرْضِ تَعَلَّمْ أَنَّهَا \*\*\* جَرَبَاءُ تُحَدِّثُ كُلَّ يَوْمٍ دَاءَ

البيتان من قصيدة طويلة، ينيّف عدد أبياتها عن الستين بيتاً، يرثي الشاعر فيها أبا  
الفتح بن الطائع لله، ويعزيه فيه<sup>2</sup>.

وصيغة الأمر في البيتين، هي الصيغة "افعل-فاخلط"، و"استفعل - واستمع" في  
البيت الأول، و"افعل-واشمم"، في البيت الثاني. والأمر في البيتين مصروف إلى "فعل  
الاعتبار"، الاعتبار بمن وما كان بتلك المنازل، وبعدها كانت أهلة طاف بها طائف، فإذا  
هي خلاء لا أنيس بها كما قال النابغة<sup>3</sup>:

أَضَحَتْ خَلَاءً وَأَضْحَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا \*\*\* أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

وهي حالة تبعث على الحزن والأسى، بقدر ما تبعث على الاعتبار.  
ويُرجّح صرف الأمر في البيتين محل الوصف، إلى "فعل الاعتبار" المشوب  
بالحزن والأسى - قوله بعد ذلك<sup>4</sup>:

كَمْ رَاحِلٍ وَلَيْتُ عَنْهُ، وَمَيِّتٍ \*\*\* رَجَعَتْ يَدِي مِنْ تُرْبِهِ غَيْرَاءَ  
وَكَذَا مَضَى قَبْلِي الْقُرُونُ يَكْبُهُمْ \*\*\* صَرَفُ الزَّمَانِ تَسْرُعًا وَنَجَاءَ

قوله<sup>5</sup>:

إِيَّهَا تَمَطَّرَ نَحْوَكَ الدَّاءَ الَّذِي \*\*\* قَرَضَ الرَّجَالَ وَفَرَّقَ الْقُرَبَاءَ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 22.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 21.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع  
والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ص 78

<sup>4</sup> - الديوان، ص 22.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 23.

البيت من القصيدة التي منها البيتان السابقان محل الوصف.

وصيغة الأمر فيه، هي صيغة اسم فعل الأمر "إيها" بمعنى "كفّ واسكت"<sup>1</sup>. ويمكن اعتبار "إيها" صوتاً، قام مقام المصدر، كما في "سقياً" و"رعياً". وأياً ما كان هذا الاسم فهو بمعنى "كفّ"<sup>2</sup>، أو "كفّ واسكت".

والخطاب بهذه الصيغة "إيها" في البيت، موجه إلى المرثي أبي الفتح، الذي خاطبه قبل هذا البيت بقوله<sup>3</sup>:

يا راحلاً وردَ الثرى في لَيْلَةٍ \*\*\* كادَ الظلّامُ بها يَكُونُ ضِيَاءَ  
لَمَّا نَعَاكَ النَّاعِيانِ مَشَى الجوى \*\*\* بَيْنَ القلوبِ وضَعَعَ الأَحْشَاءَ  
واسودَّ شطرُ اليومِ ترَجَّفُ شمسُهُ \*\*\* قَلَقًا، وجرَّ ضيأُوهُ الظلّماءَ  
وارتجَّ بَعْدَكَ كُلُّ حٍ بَاكِئِيًّا، \*\*\* فَكأنَّما قُلبَ الصَّهيلِ رُغَاءَ

وعلى أن "إيها" بمعنى "كفّ" أو "اسكت"، يكون الأمر بالكف أو السكوت هو الشاعر، والمأمور به هو المرثي. بدليل قوله: "نحوك". جرى الشاعر في ذلك على عادة الشعراء العرب في مخاطبتهم الأموات، لدواع نفسية، يحسها الشاعر. والتقدير: كفّ - والخطاب إلى المرثي - عما تحدّثنا به من حالك مع الموت - وقد انقضّ عليك فاخطفك من بيننا اختطافاً على عجل - فقد علمنا من الأمر العلم الذي لا مزيد عليه. وحسب الشاعر من ذلك علمه أن الموت الذي هو داء أعياء الأطباء علاجه، قد أسرع إلى اختطاف الفقيد، كدأبه في قرض الرجال وتفريق الجموع، كما قال الله عز وجل: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ... الآية﴾ سبأ من 19.

إن حديثك أيها الفقيد عمّا حلّ بك، لممّا يضاعف آهاتنا وأحزاننا، ويعمّق فينا جراح مصابنا فيك، وإذن فالكفّ أرقق وأجمل. وعلى هذا التقدير، يكون الأمر مصروفاً إلى

<sup>1</sup> - ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1958، ص 115.

<sup>2</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم وتحشية وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007، ج3، ص 177.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 22-23.

"فعل الرثاء"، الذي هو فعل تعبيرى. والرثاء هو إبداء الحزن والأسى على الفقيد، والتنويه بمحامده ومزاياه.

قوله<sup>1</sup>:

فاسلّم أمير المؤمنينَ ، ولا تزلُّ \*\*\* تجري الجيادَ وتحزُّرُ الغلواءَ

البيت من القصيدة التي منها البيت السابق "إيها تمطر نحوك الذاء الذي .... البيت".  
والأمر فيه مصروف إلى "الدعاء"، على اعتبار أن الأمر الذي هو الشاعر، أقلُّ شأنًا ومنزلة من المأمور، الذي هو أمير المؤمنين الطائع لله. وقد جرى الشاعر على ما اعتاده الشعراء العرب، من حيث إنهم كثيرا ما يستعملون الفعل "سلم" في الدعاء. من ذلك قول زهير في مقدمته الطللية<sup>2</sup>:

فلمّا عرّفتُ الدارَ قلتُ لربّعها \*\*\* ألا انعمُ صباحًا أيّها الربّعُ واسلّم

فهو يحيي الربّع "ألا انعم صباحا أيها الربيع"، ويدعو له بالسلامة "واسلم"<sup>3</sup>. فالرضي يدعو لمخاطبه بالسلامة، والدوام على ما دأبَ عليه من الشدة الفاعلة الراشدة، وإجراء الجياد. وكلا هذين ممّا لا بدّ منه في سياسة المُلْك. وإن فالفعل المنجز بالأمر في البيت هو "فعل الدعاء".

قوله<sup>4</sup>:

فاسنّبِقْ دَمْعَكَ فِي الْمَصَائِبِ واعلمنْ \*\*\* أن الردى لا يُشمتُ الأعداءَ

وتسلّ عن سيفٍ طبعَتْ غرارهُ \*\*\* وأعرّتْ شفرتهُ سنا ومضاءَ

أورد الشاعر هذين البيتين بعد البيت السابق "فاسلم أمير المؤمنين، ولا تزلُّ \*\*\* البيت" بأربعة أبيات، خامسها وسادسها هذان البيتان محل الوصف.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 24.

<sup>2</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، شرح المعلمات السبع، ص 163.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، 163.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 24.

وصيغة الأمر في البيتين، هي الصيغة "استفعل - استتبع" و"افعل - واعلمن" في البيت الأول، و"تفعل - تسل" في البيت الثاني. والفعل الذي أنجزه الشاعر بهذه الصيغ الأمرية، إنما هو فعل التعزية، الذي هو في هذا الموضع أشبه بفعل "النصح والإرشاد" فيما يلوح للمُتَعَجِّل في الحكم، والقرينة المنصوبة للفعل على أنه للتعزية، قول الشاعر قبل البيتين<sup>1</sup>:

إِنَّ الْبُكَاءَ عَلَيْكَ فَرَضٌ وَاجِبٌ، \*\*\* وَالْعَيْشُ لَا يُبْكِي عَلَيْهِ رِياءَ  
وقوله بعدهما<sup>2</sup>:

وَالصَّبْرُ عَنْ وَلَدٍ يَجِيءُ بِمِثْلِهِ \*\*\* أَوْلَى، وَلَكِنْ نَنْدُبُ الْآبَاءَ  
قوله<sup>3</sup>:

وَإِذَا ارْتَقَى الْآبَاءُ أَمْنَعَ نَجْوَةٍ، \*\*\* فَدَعِ الرَّدَى يَسْتَنْزِلُ الْأَبْنَاءَ  
البيت رابع أربعة أبيات بعد البيتين السابقتين محل الوصف، وصيغة الأمر فيه، هي الصيغة "عل - فدع"، والماضي "ودع"، بمعنى ترك، متروك استعماله<sup>4</sup>، والمستعمل منه هو المضارع "يدع" والأمر "دع" فقط. وواضح أن فاءه التي هي الواو، تحذف في هذين الفعلين "المضارع والأمر".

والمخاطب بالفعل "دع" في البيت، مُتَخَيِّل، لحاجة الشاعر إليه واسطة لإنجاز الفعل، الذي هو فعل التقليل أو التهوين من شأن موت الأبناء، طالما كان الآباء في نجوة منه، أي مَنَعَةٍ. فكأنه أراد أن يقول: في بقاء الآباء عزاء عن فقد الأبناء. أي أن المصائب في هذه الحياة، ومنها الموت، يهون بعضها بعضا. والتهوين من شأن موت الأبناء، في مثل هذه الحال، يقتضي استعظام موت الآباء. وبذلك يكون "فعل التعزية"، تعزية المخاطب الطائع لله في الفقيد، كامناً في "فعل التقليل أو التهوين"، فهما فعلا غير مباشرين، يفضي أحدهما إلى الآخر.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 24.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 24.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 25.

<sup>4</sup> - ينظر: إميل بديع يعقوب، المرجع السابق، ص 211.

قوله<sup>1</sup>:

فَلْتَعْلَمِ الْأَيَّامُ أَنَّكَ لَمْ تَزَلْ \*\*\* تَقْرِي الْخُطُوبَ، وَتَكْشِفُ الْغَمَّاءَ

البيت ثالث ثلاثة أبيات بعد البيت السابق. وصيغة الأمر فيه، هي صيغة المضارع المقترن بلام الأمر فـ"لْتَعْلَمِ". والمخاطب بهذه الصيغة فـ"لْتَعْلَمِ"، هو الأيام. وتأويل ذلك، فيما نقدر، الآتي: اعلمي أيتها الأيام. ثم وجه الخطاب "أنك، تزل، تقري، تكشف" إلى الطائع لله والد المرثي أبي الفتح. ومعنى ذلك أن الأمر بصيغة المضارع المقترن بلام الأمر، موجه إلى الفاعل، فاعل تلك الصيغة، وهو "الأيام". جاء في التفسير الكبير للرازي «... ثم قال (وَلْيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا) وهذا أمر لهذا المملي الذي عليه الحق بأن يقرّ بمبلغ المال الذي عليه ولا ينقص منه شيئاً»<sup>2</sup>. ويريد بـ"المملي"، المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ البقرة من 282.<sup>3</sup>

وبناء على ذلك، يكون قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ﴾، بمنزلة ﴿اتَّقِ اللَّهَ رَبَّكَ﴾، لأن كون المخاطب غائباً كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ﴾ لا يكون إلا مع المضارع المقترن بلام الأمر. ومتى أحلّلنا محلّ هذه الصيغة، صيغة "افعل"، صار الفاعل الذي هو المخاطب، ضميراً مستتراً في الصيغة "افعل". وقد يكون ضميراً متصلاً في حال إسناد الصيغة إلى ألف الاثنين أو واو الجمع أو باء المخاطبة، بعد أن كان اسماً ظاهراً كما في "فلتعلم الأيام"، أو ضميراً للغائب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ﴾ أي هو. وأياً ما كان وضع الفاعل مع هذه الصيغ، فإن الأمر في البيت محل الوصف، مصروف إلى فعل المدح الذي يراد به "التعزية". وإنما تأتي للشاعر ذلك من جهة صرف اهتمام المخاطب بالمدح والثناء عن المصاب. فالممدوح كان ولا يزال "يفري الخطوب" و"يكشف الغماء"، ويمضي الشاعر في المدح بعد هذا البيت، للذي ذكرنا.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 25.

<sup>2</sup> - الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج7، ص 112.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 111-112.



قوله<sup>1</sup>:

فَاسْلَمَ، وَلَا زَالَ الزَّمَانُ يُعِيرُنِي \*\*\* طَمَعًا يَمُدُّ إِلَى نَدَاكَ رَجَاءً

البيت هو آخر بيت في القصيدة، التي يرثي الشاعر فيها أبا الفتح ابن الطائع لله، ويعزيه فيه.

وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة "افعل" - فاسلم". والأمر بهذه الصيغة في البيت، مصروف إلى "فعل الدعاء". واستعمال الفعل "سلم" في الدعاء شائع في الشعر العربي. وكنا قد ذكرنا ذلك من قبل واستشهدنا بقول زهير بن أبي سلمى "فلما عرفت الدار ... البيت".

وقد يكون من المفيد أن نضيف هنا من شواهد استعمال هذا الفعل في الدعاء - قول ذي الرمة وهو من شواهد صاحب "القطر"<sup>2</sup>:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى \*\*\* وَلَا زَالَ مِنْهَا لَبَجْرَعَانِكَ الْقَطْرُ

فهو يدعو لميَّة بالسلامة من الآفات. وقد جرى الرضي في استعماله هذا الفعل على سمت هؤلاء الشعراء.

والشاعر في البيت، حريص على الجمع بين الدعاء والأمل المرجو، في مخاطبه المعني بالدعاء.

قوله<sup>3</sup>:

يَا حَادِيئِهِ قَفَا بَبُزْلِ مَطِيَّهِ، \*\*\* فَإِلَى ثَرَى ذَا الْقَبْرِ كَانَ حُدَاؤُهُ

البيت هو الثاني في الترتيب، من قصيدة يرثي الرضي فيها صديقا له، وقيل إنها في الطائع لله<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 25.

<sup>2</sup> - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط11، 1963، ص 128.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 30.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 30.

وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة "عَلْ - قفا" على اعتبار أن الماضي "وقف"، ثم حذفت فاؤه التي هي "الواو" في الأمر "قف" المسند إلى ألف الاثنين. وإسناد الفعل إلى الاثنين في خطاب الواحد المفرد، طريقة معروفة في الخطاب الشعري العربي، من ذلك قول امرئ القيس<sup>1</sup>:

قَفَا نَبَاكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ \*\*\* بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

ومما جاء في تأويل ألف "قفا"، قولهم: «قيل: خاطب صاحبيه، وقيل بل خاطب واحدا وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع الاثنين، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع»<sup>2</sup>.

ومن غير المستبعد أن يكون الرضي سلك في البيت محل الوصف، سبيل امرئ القيس ومن حذا حذوه أو سبقه لذلك. والشاعر ينجز بصيغة الأمر "قفا" فعل الالتماس، بحكم أن الأمر الذي هو الشاعر، والمأمور المتخيل المخاطب بصيغة الاثنين، متساويان في المنزلة.

وقد تمثل الشاعر في البيت، عشراء السحاب مطيئةً، يحثها الحادي على السير بالهداء، ثم هو يلتمس من هذا الحادي أن يقف مطيئة تلك على قبر المرثي، كما وقف امرؤ القيس على آثار الدار "بسقط اللوى بين الدخول فحومل"، واستوقف مخاطبه، ملتصقا منه أن يسعفه فيما هو فيه من الحزن والأسى، ووخزات الحنين إلى ماضيه، بذلك المنزل وتلك الربوع.

وإلى جانب "فعل الالتماس"، ينجز الشاعر فعلا آخر، وهو "فعل الرثاء" الذي هو "فعل تعبيرى". وإفضاء فعل الالتماس إلى فعل الرثاء، متأت من أن السياق العام الذي يحكم القصيدة هو "الرثاء". والحق أن الأفعال الإنجازية التي انطوت عليها هذه القصيدة،

<sup>1</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر - بيروت، ص 29.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 29.

تفضي في النهاية إلى فعل كلي شامل، وهو فعل الرثاء، الذي هو غرض القصيدة في عمومها<sup>1</sup>.

قوله<sup>2</sup>:

انْظُرْ إِلَى هَذَا الْأَنَامِ بَعِيرَةٍ \*\*\* لَا يَعْجِبَنَّكَ خَلْقُهُ وَبَهَاؤُهُ

البيت من القصيدة التي منها البيت السابق "يا حاديه... \*\*\* ... البيت". وصيغة الأمر فيه، هي الصيغة: افعل - انظر". والنظر المأمور به هو نظر الاعتبار، لا نظر من يريد من المخاطب معرفة ما يجهله. والقرينة الدالة على أن الشاعر ينجز "فعل الاعتبار"، قوله "بعيرة"، ثم توجيهه المخاطب بقوله: "لا يعجبك خلقه وبهاؤه"، لئلا يأخذ بهذا الظاهر، فيحجبه عن الاعتبار.

ويقوي في أنفسنا صحة هذا الفهم، قول الشاعر، عقب البيت محل الوصف<sup>3</sup>:

بَيْنَاهُ كَالْوَرَقِ النَّضِيرِ تَقَصَّتْ \*\*\* أَغْصَانُهُ وَتَسَلَّبَتْ شَجَرَاؤُهُ

أَنْتَى تَحَامَاهُ الْمُنُونُ، وَإِنَّمَا \*\*\* خُلِقْتَ مَرَاعِي لِلرَّدَى خَضْرَاؤُهُ

أَمْ كَيْفَ تَأْمَلُ فُلْتَةً أَجْسَادُهُ، \*\*\* مِنْ ذَا الزَّمَانِ، وَحَشْوُهَا أَدْوَاؤُهُ

لَا تَعْجَبَنَّ، فَمَا الْعَجِيبُ فَنَاؤُهُ \*\*\* بِيَدِ الْمُنُونِ، بَلِ الْعَجِيبُ بَقَاؤُهُ

والجدير بالذكر أن ما ورد في هذه الأبيات، امتداد لقوله: "لا يعجبك خلقه وبهاؤه"، وليست بالمستقل عنه. والشاعر ينجز، بهذا الذي أورده، فعل الاعتبار بالحياة وما فيها من ابتلاء وشدة ورخاء، وبالموت الذي هو نهاية النهايات.

قوله<sup>4</sup>:

فَاذْهَبْ فَلَا بَقِيَّ الزَّمَانُ، وَقَدْ هَوَى \*\*\* بِكَ صَرْفُهُ وَقَضَى عَلَيْكَ قَضَاؤُهُ

<sup>1</sup> - ينظر: فان دايك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط 2000، ص 309 وما بعدها، 316 وما بعدها.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 31.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 31، 32.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 34.

هو آخر بيت في القصيدة، التي منها البيت السابق، والتي هي في الرثاء. وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة "افعل" - فاذهب".

والأمر مصروف إلى إنجاز "فعل تعبيرى"، هو اليأس من الحياة وتجريدها من كل قيمة، وهو ضرب من أفعال الرثاء. ويؤكد ما ذهبنا إليه من الفهم بشأن هذا الفعل، قول الشاعر قبل البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

أَفْنِي الْحَيَاءَ تَجْمُلًا لَوْ أَنَّهُ \*\*\* يَبْقَى مَعَ الدَّمْعِ اللُّجُوجِ حَيَاؤُهُ  
وَإِذَا أَعَادَ الحَوْلُ يَوْمَكَ عَادَنِي \*\*\* مِثْلَ السَّلِيمِ يَعُودُهُ أَنَاؤُهُ  
دَاءٌ بِقَلْبِي لَا يَعُودُ طَبِيبُهُ \*\*\* يَا سَأَا إِلَيَّ، وَلَا يُصَابُ دَوَاؤُهُ  
" فاذهب... \*\*\* ... البيت "

ومفاد ذلك، ابتلاء الشاعر بما لا طاقة له به، وإنه، والحال هذه، لكما قال متمم بن نويرة في عينيته المشهورة التي يرثي فيها أخاه مالكا<sup>2</sup>:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْفَى يُصِيبُ مُتَالِعًا \*\*\* أَوْ الرُّكْنَ مِنْ سَلَمَى إِذَا لَتَضَعَّضَعَا  
وعلى الشاعر أن يرضى من الغنيمة بالإياب كما قيل، ولَيْسَتْ سَلَمٌ لَمَّا قَضَتْ بِهِ يَدُ  
المنون.

قوله<sup>3</sup>:

حَيٍّ، بَيْنَ النَّفَا وَبَيْنَ المُصَلَّى، \*\*\* وَقَفَاتِ الرِّكَائِبِ الأَنْضَاءِ  
وَتَذَكَّرَ عَنِّي مُنَاخَ مَطِيِّي \*\*\* بِأَعَالِي مِنَى وَمَرَسَى خِيَائِي  
وَتَعَمَّدَ ذِكْرِي، إِذَا كُنْتَ بِالْخَيْبِ \*\*\* ف، لِظَنِّي مِنْ بَعْضِ تِلْكَ الطُّبَّاءِ  
قَلْ لَهُ: هَلْ تُرَاكَ تَذَكَّرُ مَا كَأَنَّ \*\*\* نَبَابِ القُبَيْبَةِ الحَمْرَاءِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 33-34.

<sup>2</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004، ص 152.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 35.

هذه الأبيات من تسعة أبيات قالها الرضي في النسيب<sup>1</sup>. ومما جاء في "النسيب"، قولُ قدامة بن جعفر، في كتابه "نقد الشعر": «إن كثيرا من الناس يحتاج إلى أن يعلم أولا ما النسيب، ونحن نحده فنقول: إن النسيب ذكر الشاعر خلق النساء وأخلاقهن وتصرف أحوال الهوى به معهن ... فكأن النسيب ذكر الغزل، والغزل المعنى نفسه، والغزل إنما هو التصابي والاستهتار بمودات النساء»<sup>2</sup>.

وصيغة الأمر في الأبيات، هي الصيغة "فَعَّ - حَيَّ". والأصل "حَيَّ" من "حَيَّا"، ثم حذف حرف العلة في الأمر، فصار الفعل إلى ما هو عليه في البيت. والصيغة "تفَعَّلْ - تَذَكَّرْ" في البيت الثاني. والصيغة "تفَعَّلْ - تَعَمَّدْ" في البيت الثالث. والصيغة "قُلْ - قُلْ" في البيت الرابع. والأصل "قُولْ"، ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين. والفعل المنجز بهذه الصيغ، هو فعل "الشوق والحنين" إلى تلك المعالم التي أخذ الشاعر في تعدادها مَعْلَمًا مَعْلَمًا: "وقفات الركائب والأنضاء بين النقا والمصلى"، و"مناخ المطي ومرسى الخباء بأعالي منى"، و"الخيف"، و"باب القبيبة الحمراء". وفعل الشوق والحنين من الأفعال التعبيرية.

قوله<sup>3</sup>:

رِدُوا واستَنْفِضُوا نَطْفًا فَحَسْبِي \*\*\* مِنْ الْغُدْرَانِ مَا وَسِعَ الْإِنَاءُ

البيت من قصيدة، كتب بها الشاعر إلى صديق له<sup>4</sup>، تختلط فيها الشكوى بالحكمة. وصيغة الأمر فيه، هي الصيغة "عَلُوا - رِدُوا" بإسناد الفعل إلى واو الجماعة الذي هو الفاعل المخاطب، وفعله الماضي "ورد"، ثم حذف الواو التي هي الفاء في الأمر، فصار

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 35.

<sup>2</sup> - قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر، ومكبة المثني ببغداد، 1963، ص 139-140.

وينظر: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تقديم وتر وفهرسة صلاح الدين الهوارى وهدى عودة، منشورات دار مكتبة الهلال، ط 2002، ج 2، ص 187-188.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 37.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 76.

الفعل بعد الحذف "رد"، ثم أسند إلى الضمير "الواو" فانتهى إلى "ردوا". وأما الصيغة الثانية في البيت فهي الصيغة "استفعلوا - استفضلوا"، أي ابقوا ما زاد عن حاجتكم. وكُنَى عن المطلوب إبقاؤه بالنطفة لِقَلَّتْهُ، والنطفة هي القطرة من الماء.

والأمر في البيت، مصروف إلى "فعل الزهد"، زهد الشاعر في متاع الدنيا، وحسبُه منها اليسير، الذي يحفظ الرمق، وكُنَى عن ذلك اليسير بالنطف "نطفًا" كما ذكرنا، ثم فسر ذلك بقوله: "فحسبي من الغدران ما وسع الإناء". وإذن فهو قَنُوعٌ، ومن كان كذلك فلا سلطان للدنيا عليه.

وبالتوازي مع هذا الفعل، ينجز الشاعر فعلا آخر، وبالصيغة نفسها، وهذا الفعل الثاني هو "فعل التحقير"، تحقير المخاطبين المتنازعين على الدنيا، كما صرح بذلك قبل البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

أَقُولُ لِفَتِيَّةٍ زَجَرُوا الْمَطَايَا \*\*\* وَخَفَّ بِهِمْ عَلَى الْإِبِلِ النَّجَاءُ

عَلَى غَوْرَاءَ تَشْتَجِرُ الْأَدَاوَى \*\*\* بَعْرَصَتِهَا، وَتَزْدَحْمُ الدَّلَاءُ

ثم يأتي قوله: "ردوا واستفضلوا... \*\*\* .... البيت".

قوله<sup>2</sup>:

وَارْمِ بِي عَنْ يَدَيْكَ إِحْدَى الطَّرِيقَيْهِ \*\*\* نِ، فَمَا الشَّعْرُ جُلُّ مَالِي وَكَسْبِي

البيت من قصيدة، يمدح الشاعر فيها "الطائع لله ويهنئه بالمهرجان ويقتضيه وعدا سبق منه له"<sup>3</sup>. يخاطب الشاعر ممدوحه في البيت بالصيغة "أفْع - ارم"، والماضي "رمى"، ثم حذف حرف العلة في الأمر، فانتهى الفعل إلى ما هو عليه في البيت.

والأمر في البيت معدول به إلى فعل الاستجداء، الذي هو أوضح في البيت الذي

سبق البيت محل الوصف<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ص 37.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 53.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 51.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 53.

لا تَدْعُنِي بَيْنَ الْمَطَامِعِ وَالْيَأْ \*\*\* سِ وَوَرْدِي مَا بَيْنَ مُرٍّ وَعَذْبِ

قوله<sup>1</sup>:

فَقُلِّلِ الْخَائِنِ الْمَغْرُوبِ \*\*\* ر: مَنْ أَغْرَاكَ بِالشَّغْبِ

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها «بهاء الدولة ويشكره على تلقبيه بالرضي ذي الحسين، ويذكر أبا العباس الخارجي»<sup>2</sup>. وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة «قُلْ- قُلْ»، والأصل في الأمر «قُولْ»، ثم حذفت "الواو" لالتقاء الساكنين، فانتهى الفعل إلى ما هو عليه في البيت.

وقد خاطب الشاعر بقوله: "قُلْ"، مُتَخَيِّلاً تَخَيُّلَهُ، ليتم له ما أراد من إنجاز الفعل، ولا حاجة لتعيين المخاطب في مثل هذه الحالات، لعدم تعلق الغرض به عينا، إذ هو واسطة فحسب.

والأمر في البيت، مصروف إلى "فعل التحقير"، والقرينة المنصوبة لذلك وصف المعني بالخطاب، بـ"المغرور"، ثم التساؤل عمّن أغرى ذلك المغرور بالشغب، تساؤل ملؤه الاستخفاف بالمُعْزِي والمُعْزَى معاً.

قوله<sup>3</sup>:

شِمِ السَّيْفِ، فَقَدْ قُوتِ \*\*\* لَ أَعْدَاؤِكَ بِالرُّعْبِ

البيت من القصيدة التي منها البيت السابق.

وصيغة الأمر فيه هي الصيغة "قُلْ- شِمِ"، وكسر لام الفعل لالتقاء الساكنين. والأصل في الأمر "شِيمِ"، من "شَامَ يَشِيمُ شَيْمًا"، إذا أدخل الشيء في الشيء، وشام السيف: أدخله في غمده<sup>4</sup>. ثم حذفت عين الفعل في الأمر، فصار "شم" كما هو في البيت.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 54.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 53.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 54.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، ط 1959، مج

3، ص 405.

والأمر "شم"، مصروف إلى "التحقير"، وتأويل ذلك أن الشاعر يقول لمخاطبه بهاء الدولة: أغمد السيف فقد أغناك عنه في حق أعدائك، الرعبُ الذي تملكهم منك، وإنهم - وهم على ما هم عليه - لأقلُّ شأنًا من أن تتعقبهم بالسيف. وبالموازاة مع فعل التحقير، ينجز الشاعر فعلا آخر، ألا وهو فعل التعظيم والتتويه بمقام بهاء الدولة. وهذا يعني أن المتكلم يمكن أن ينجز بالقول الواحد وفي المقام الواحد، أكثرَ من فعل.

قوله<sup>1</sup>:

تَقُوا مِنْ رَبْضَةِ اللَّيْثِ، \*\*\* فَفَدَّ يَرِيضُ لِلْوَثْبِ  
وَخَافُوا نَوْمَةَ الْأَسْيَا \*\*\* فِ فِي الْأَعْمَادِ وَالْقُرْبِ

البيتان من القصيدة التي منها البيت السابق. وصيغة الأمر في البيت الأول هي "فَعُوا - تَقُوا" بحذف همزة الوصل أول الفعل وإحدى التاءين، إذ كان عليه أن يقول "انقوا"، ثم حذفت اللام التي هي حرف العلة في الفعل "تقى"، بإسناد الفعل إلى الضمير "الواو"، فصار الفعل إلى ما هو عليه في البيت.

وأما البيت الثاني فصيغة الأمر فيه، هي الصيغة "فَعُوا - خَافُوا" بإسناد الفعل إلى الضمير "الواو".

والأمر بصيغتيه المذكورتين، مصروف إلى "فعل التحذير"، على اعتبار أن الشاعر يحذر خصوم الممدوح أن يغتروا بما يرون من الهدوء والسكينة والتغاضي عن الزلات.

قوله<sup>2</sup>:

حَيَّيَا، دُونَ الْكَثِيبِ، \*\*\* مَرَّتَعِ الظَّنْبِيِّ الرَّيْبِ  
وَاسْأَلَانِي عَنْ قَرِيبٍ \*\*\* فِي الْهَوَى غَيْرِ قَرِيبِ  
وَاحْبِسَا الرِّكْبَ عَلَى حَا \*\*\* جَةِ ذِي الْقَلْبِ الطَّرُوبِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 55.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 57.



الأبيات من قصيدة، يمدح الرضي فيها بهاء الدولة ويهنئه بالمهرجان<sup>1</sup>. وقد أورد الشاعر هذه الأبيات ضمن مجموعة من الأبيات أول القصيدة، يبلغ عددها ستة عشر بيتاً، في النسب.

وصيغُ الأمر في الأبيات محل الوصف، هي الصيغة "فَعَلًا - حَيًّا" بإسناد الفعل إلى ضمير المثني على نيّة مخاطبة مخاطبين اثنين، أو مخاطبة الواحد المفرد بما يخاطبُ به الاثنان، وكنا قد أوضحنا هذا الضرب من الخطاب عند العرب بما يغني عن إعادته. والصيغة "أَفْعَلًا - اسألاني" بإسناد الفعل إلى ضمير المثني كذلك. والصيغة "أَفْعَلًا - أَحْبَسًا" بالإسناد إلى ضمير المثني أيضاً. وعلى أيّ فإن ضمير المثني، الذي أسند إليه الفعل في الأبيات الثلاثة، لا يعود على مخاطبٍ معيّن، ولا ضيرَ في ألا يُعيّنَ المُخاطَبُ في مثل هذه الحالات، لعدم تعلق الغرض بالتعيين، فالمخاطب هنا لا يعدو أن يكون واسطة، احتاج إليها الشاعر لبلوغ المرام.

والأمر في الأبيات، معدول به إلى فعلين غير مباشرين:

الأول منهما: "فعل الالتماس"، على غرار قول امرئ القيس:

"قفا نبك... \*\*\* ... البيت".

والثاني: "فعل الشوق والحنين"، وهو "فعل تعبيرى". والنسب أحوج إلى هذه الأفعال، وهو بها أليق<sup>2</sup>.

قوله<sup>3</sup>:

أخسني يا نُوبَ الأيّا \*\*\* مَ مَا عِشْتُ وَخِيبِي

وارجعي ناصلة الأظفا \*\*\* رِ بِيضَاءَ النُّبُوبِ

البيتان من القصيدة التي نحن بصددتها.

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص نفسها.

<sup>2</sup> - ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 139 إلى 148.

وينظر: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج2، ص 187 إلى 203.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 59.

وصيغة الأمر في البيت الأول، هي الصيغة "فَعَلِي - اخْسَيْ" بإسناد الفعل إلى ياء المخاطبة. والصيغة "فَعَلِي - خَيْبِي" بإسناد الفعل إلى ياء المخاطبة أيضا. وقلب ألف الماضي "خاب" التي هي عين الفعل، إلى أصلها الذي هو الياء في الأمر "خَيْبِي". وأما البيت الثاني فصيغة الأمر فيه، هي الصيغة "فَعَلِي - ارْجِعِي" بإسناد الفعل إلى ياء المخاطبة كذلك.

والأمر في البيتين، معدول به إلى "الذم" على سبيل المجاز العقلي، القاضي بإسناد الفعل إلى ما ليس له في الحقيقة والواقع، إذ ليس من شأن "نوب الأيام" أن تذم ولا أن تخب وترجع، حتى يوجه إليها الخطاب بذلك<sup>1</sup>.

وفعل الذم هذا، ينطوي على فعل غير مباشر آخر، ألا وهو "الفعل التعبيري"، المتمثل في شعور الشاعر بالخيبة، وسوء ظنه بصنيع الأيام والليالي. قوله<sup>2</sup>:

انْجُ مِنْ رَوْعَاتِ أَيَّا \*\*\* مِ وَغَارَاتِ خُطُوبِ

البيت من القصيدة نفسها، التي منها البيتان السابقان.

وصيغة الأمر فيه، هي الصيغة "فَعُ - انْجُ" بحذف حرف العلة، الذي هو لام الفعل. وماضيه "نجا".

والأمر مصروف، إلى "الدعاء"، أي أن الشاعر يخاطب مخاطبته، لا على سبيل الأمر، ولكن على سبيل الدعاء له بالنجاة والسلامة من روعات الأيام وغارات الخطوب. ولنا على ذلك قرينتان:

الأولى: حذف حرف العلة من آخر الفعل "انْجُ"، ولو كان الفعل مسندا إلى المتكلم لقال: "انجو"، ولما جاز حذف حرف العلة، لأنه مضارع غير مجزوم.

الثانية: قوله عَقِبَ البيت محل الوصف<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي، مج1، ص 476 وما بعدها.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 60.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

لَا لَقَاكَ الْخَطْبُ إِلَّا \*\*\* رَامِيًا غَيْرَ مُصِيبٍ

والخطاب موجّه إلى الممدوح بهاء الدولة، و"راميا" حال من "الخطب"، لا من ضمير الخطاب في "اللقاء" - داعيا له بألّا تصيبه رمية الخطب. ورمي الدهر بخطوبه فاش في الشعر العربي، ومنهقول الخنساء<sup>1</sup>:

أَرَى الدَّهْرَ يَرْمِي مَا تَطِيْشُ سِهَامُهُ \*\*\* وَلَيْسَ لِمَنْ قَدْ غَالَهُ الدَّهْرُ مَرْجِعُ

ومؤدّي هذا الذي ذكرنا، أن الشاعر ينجز "فعل الدعاء"، الدعاء لبهاء الدولة بالسلامة والنجاة من غوائل الدهر وخطوبه.

قوله<sup>2</sup>:

وَحُذِّ مَا صَفَا مِنْ كُلِّ دَهْرٍ، فَإِنَّمَا \*\*\* غَضَارَتُهُ غُنْمٌ لَنَا وَنِهَابُ

وَعِشُّ طَالِعًا فِي الْعِزِّ كُلِّ ثَنِيَّةٍ، \*\*\* عَلَيْكَ خِيَامٌ لِلْعُلَى وَقِبَابُ

البيتان من قصيدة، يمدح الرضي فيها «الوزير أبا منصور بن صالح ويذكر هزيمة باد الكردي الخارجي بالجزيرة والموصل»<sup>3</sup>.

وصيغة الأمر في البيت الأول، هي الصيغة "عل - خذ" بحذف فاء الفعل التي هي الهمزة، في الأمر. والماضي "أخذ". وأما في البيت الثاني، فالصيغة هي "قل - عيش" بحذف عين الفعل التي هي "الياء"، في الأمر، والأصل "عيش"، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين: الياء، وكون الفعل مبنيًا على السكون الآخر. والماضي "عاش".

والأمر في البيتين، مصروف إلى "فعل النصح والإرشاد"، إذ الشاعر ينصح ممدوحه باهتبال ما يتاح له من متاع الحياة الدنيا. ومما يدعو إلى الحرص على هذا الذي ينصح به الشاعر، كون النعم زائلة لا محالة، أقبَلْنَا عليها، أم زهدنا فيها وحمَلْنَا أنفسنا على شظف العيش. كما ينصح بالسعي في طلب العلى، واحتمال ما يجب احتماله من الصعاب في سبيل ذلك "طَالِعًا فِي الْعِزِّ كُلِّ ثَنِيَّةٍ". وما نصح به الشاعر ممدوحه كان قد

<sup>1</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط6، 1969، ص 100

<sup>2</sup> - الديوان، ص 69.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 64.

طلبه إلى نفسه قبل ذلك، وكان قد ناله في سبيله ما ناله. ولنصغ إليه وهو يردد مثل قوله في مواضع كثيرة من ديوانه<sup>1</sup>:

إِذَا لَمْ أَنْلْ مِنْ بَلَدَةٍ مَا أُرِيدُهُ، \*\*\* فَمَا سَرَّنِي أَنَّ الْبِلَادَ رِحَابُ  
وَهَلْ نَافِعِي أَنْ يَكْثُرَ الْمَاءُ فِي الدُّنَا، \*\*\* وَلَمَّا يُجِرْنِي، إِنْ ظَمَيْتُ، شَرَابُ  
وَرَبَّمَا كَانَ أَوْضَحَ مِنْ هَذَا فِي الْإِعْرَابِ عَنِ الْمُؤَمَّلِ قَوْلُهُ<sup>2</sup>:

وَعِنْدِي إِلَى الْعَلِيَاءِ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ، \*\*\* لَوْ إِنْجَابَ مِنْ هَذِي الْخُطُوبِ ضَبَابُهَا  
عِنَادٌ مِنَ الْأَيَّامِ عَكْسُ مَطَالِبِي \*\*\* إِذَا كَانَ يُوْطِنِي النَّجَاحَ اقْتِرَابُهَا  
فهو طالب علياء، وله إليها طرق كثيرة، لكن صروف الدهر وحوادث الأيام  
والليالي تأتي عليه أن يحقق مراده.  
قوله<sup>3</sup>:

أَلَا أَبْلِغَا عَنِّي الْمُؤَفَّقَ قَوْلَةً، \*\*\* وَظَنِّي أَنَّ الطَّوْلَ مِنْهُ جَوَابُهَا  
البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها «أبا علي وزير بهاء الدولة ويعاتبه وكان  
بينهما عقد المصاهرة على بنت الوزير ثم انفسخ لأسباب تجددت وكتب بها إليه من  
فارس»<sup>4</sup>.

وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة «أفعلًا - أبلغًا» بإسناد الفعل إلى ضمير  
المخاطب المثني، وكنا من قبل قد ذكرنا أن العرب في كلامها تخاطب الاثنين أو الواحد  
المفرد بصيغة الاثنين، وكلاهما متخيل على الأرجح، وإنما تدعو المتكلم أو الشاعر  
الحاجة إلى تخيل مخاطب، للاستناد إليه واسطة، لبلوغ المرام. وذلك كما في قول امرئ  
القيس<sup>5</sup>:

أَلِمَّا عَلَى الرَّبِّعِ الْقَدِيمِ بَعْسَعَسَا \*\*\* كَأَنِّي أَنَادِي أَوْ أَكَلُّمُ أَخْرَسَا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 65.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 69.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 70.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 69.

<sup>5</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر - بيروت، ص 117.

وليس بالضرورة أن يكون امرؤ القيس في قوله هذا قد وجّه خطابه إلى مخاطبين اثنين، كما نرجح أن يكون المخاطب مُتَخَيِّلاً، تَخَيُّلاً لبلوغ مرامه، الذي هو وجوب الوقوف على الربع، لباعث وجدانيّ استبدّ بالشاعر.

ولا يستبعد أن يكون ذلك الفرد الواحد الذي حمل عليه خطاب الاثنين، هو الشاعر نفسه، خاطب نفسه على طريقة التجريد المعهودة في الشعر العربي، لا سيما في المطالع. والتجريد هو أن يخاطب الشاعر مَنْ يخاطب باعتماد ضمير المخاطب، ولكنه يعني نفسه<sup>1</sup>. ولكننا نرجح استبعاد الحمل على التجريد، عند الرضي، لعدم تعلق الغرض به.

والأمر في البيت، مصروف إلى "فعل الالتماس"، الذي هو فعل تمهيدي يعقبه "فعل اللوم والعتاب" المنطوي على "فعل الاستجداء و طلب التمكين من المؤمل". أما اللوم والعتاب فيدل عليه قوله: "ألا أبلغاً عنّي الموقّق قولاً". وهذه القولة هي التي صرح بها في البيت التالي مباشرة:

أترضى بأن أرمي إليك بهمتي، \*\*\* فأحجب عن لُقيا عُلّي أنتَ بأبها

فهو يأخذ على مخاطبه عدم تمكينه إياه من العلى "فأحجب عن لُقيا عُلّي أنتَ بأبها". وأما "فعل الاستجداء والتمكين من المروم" فهو كامن في "فعل اللوم والعتاب" نفسه، فضلا عن قوله: "أبلغاً"، وقوله: "وظني أن الطولَ منه جواؤها". فهو يحسن الظن بالموفق، متفائل بالجواب المنتظر. وبذلك يكون الشاعر قد أنجز ثلاثة أفعال على الأقل: "فعل الالتماس"، و"فعل اللوم والعتاب أو المآخذة"، و"فعل الاستجداء والتمكين من المروم". قوله<sup>2</sup>:

فجرّد لأمري عزيمةً منك صدقةً \*\*\* كمطرورة الغرّبين يمضي ذبابها

<sup>1</sup> - ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص 273. و: بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ج1، ص 126.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 71.

أورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف بنحو ثمانية عشر بيتاً. وصيغة الأمر فيه، هي الصيغة "فعل" - فجرّد" بتضعيف العين، والخطاب موجه إلى وزير الدولة.

والأمر في البيت، مصروف إلى "فعل الاستجداء"، الذي يكاد يكون صريحا لقوة القرينة اللفظية "فجرّد لامرئ عزيمة منك صدقة". وما عساها أن تكون هذه العزيمة الصادقة التي يبتغي الشاعر من مخاطبه أن يجردها لما يؤمله فيه؟ إنها المني، منى الشاعر كما صرح بذلك في البيت الموالي<sup>1</sup>:

ولا تتركني قاعداً أرقبُ المني، \*\*\* وأرعى برؤفاً لا يجودُ سحابها

وما عساها أن تكون تلك المني على وجه التعيين؟ إنها "العلياء"، وسندنا في ذلك ما جاء في قوله قبل البيت محل الوصف-<sup>2</sup>:

وهل تطلبُ العلياءُ إلّا لأن يري \*\*\* ولي يرجيها وضدّ يهابها.

قوله<sup>3</sup>:

طلبتُ لنفسك، فاطلبُ لنا \*\*\* من العز، إنّ المحامي طلوبُ

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها «أباه ويهنئه بقدومه من فارس وخلصه من القلعة»<sup>4</sup>.

وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة "فعل" - فاطلبُ، والأمر معدول به عن حقيقته إلى "فعل الترجي والاستجداء"، فهو يترجى والده أن يطلب له من العز ما طلبه لنفسه "طلبتُ لنفسك فاطلبُ لنا". ويعلل الشاعر طلبه هذا بكون المخاطب والداً. والآباء أولى الناس بحماية أبنائهم والذود، عنهم وابتغاء ما يسعدهم في حياتهم.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 71.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 77.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 75.

ويؤكد مطلب الشاعر هذا قوله عقب البيت محل الوصف-<sup>1</sup>:

وإن كنت تأنف من حُبِّه، \*\*\* فإنَّ العلاءَ إلينا حبيبُ  
وما نحنُ أنتَ، وكلُّ إلى \*\*\* دُعَاءِ العلى طربُ مُستَجيبُ

فهو يشير إلى ما يمكن أن يكون من الوالد، من الزهد في المجد أنفةً أو لأيٍّ من الأسباب، ويحاول حمل الأبناء على مراده ذلك. وفي هذا تأكيد على أن المجد، ملك على الشاعر نفسه إلى الحد الذي يصعب معه أن نتصور له حياة بمعزل عن طلبه بما اوتي من السبل والأدوات.

قوله<sup>2</sup>:

فلا يُقعدنك كيدُ الحَسُو \*\*\* د، وأنهضُ فكلُّ مرَامٍ قَرِيبُ  
وحثَّ الطلابَ، فإنَّا نجدُّ، \*\*\* وأمضِ الأمورَ، فإنَّا نتوبُ

البيتان من القصيدة التي منها البيت السابق محل الوصف. وصيغة الأمر، هي الصيغة "أفعل- أنهض" في البيت الأول. والصيغة "فعل- حث" و"أفح- أمض" بحذف حرف العلة "الياء" الذي هو لام الفعل في "أمض"، إذ هو من "أمضى" الرباعي، الأصل "مضى" الثلاثي، ثم دخلت عليه همزة التعدية، ثم حذف حرف العلة في الأمر "أمض". وإمضاء الأمر يعني إنفاذه والحسم فيه<sup>3</sup> - في البيت الثاني.

والأمر، مصروف إلى "فعل الاستنهاض والتشجيع على الفعل والإغراء به" والأمر الذي يستنهض الشاعر من أجله مخاطبته، ويشجعه عليه ويغريه به - غير معين في البيتين. وإنما يمكن استخلاصه استخلاصاً من سياق القصيدة، الذي جرت فيه أحداثها. ونعني بالسياق، السياق بشقيه: الداخلي والخارجي. من ذلك أن من يتأمل "ديوان الرضي" يدرك في وضوح، أن أقصى ما يطلبه الرضي في شعره، ويسعى إليه جاهداً - يكاد يكون أمراً واحداً، وهو "المجد والعلی"، وكنا قد ذكرنا ذلك في أكثر من مناسبة. وليس أدل على

<sup>1</sup> - الديوان، ص 77.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 78.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، ط 1960، مج5، ص 312.

هذا الذي ندّعيه، من قوله قبل البيتين محل الوصف-<sup>1</sup>:

أَتَرْضَى لِمَجْدِكَ أَنْ لَا يَكُونَ \*\*\* لنا من عَطَايَا الْمَعَالِي نَصِيبُ

وقوله بعده<sup>2</sup>:

وَلَمْ لَا يُضِيفُ الْعَلَى مَنْ لَهُ \*\*\* غَدِيرٌ مَعِينٌ وَمَرَعَى خَصِيبُ

وإذن فالمطلوب هو المجد والعلی.

قوله<sup>3</sup>:

احذَرُ مَبَاغِضَةَ الرَّجَالِ فَإِنَّهَا \*\*\* تُدْمِي، وَتَقْدُرُ أَنْ يَقُولَ الْعَائِبُ

الْبِيدَ يَا أَيُّدِي الْمَطِيِّ، فَإِنِّي \*\*\* لِلضَّيْمِ، إِنَّ أَسْرَى إِلَيَّ، مُجَانِبُ

البيتان من قصيدة، يمدح الشاعر فيها أباه ويهنئه بعيد الفطر<sup>4</sup>، وصيغة الأمر، هي

الصيغة "افعل" - احذر" في البيت الأول.

وصيغة الأمر هي الصيغة "افعل" - احذر" في البيت الأول. وصيغة الأمر في

البيت الثاني مضمر، يدل عليها المفعول "البيد"، ويمكن تقدير المضمر على هذا النحو:

الزمني أو اطوي أو جوبي أو اطلبي البيد، بإسناد الفعل إلى ياء المخاطبة في الكل، على

اعتبار أن الخطاب، موجه إلى أيدي المطي، وقصد الأيدي دون سواها، من باب التكنية

عن السرعة، ولأن سرعة المطي تبدو في اليدين.

وكأن الشاعر استلهم في قوله هذا، قول الشنفرى الأزدي<sup>5</sup>:

وفي الأَرْضِ مَنْأَى لِلْكَرِيمِ عَنِ الْأَدَى \*\*\* وفيها لِمَنْ خَافَ الْقَلَى مُتَعَزِّلُ

والأمر في البيت الأول، مصروف إلى "فعل التحذير"، والقرينة قوله في البيت

الذي قبله<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ص 78.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 86.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 84.

<sup>5</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1981، ج1، ص 103.

<sup>6</sup> - الديوان، ص 86.



قَدْ قُلْتُ لِلْبَاغِي عَلَيَّ، وَدُونَهُ \*\*\* مِنْ فَضْلِ أَحْلَامِي ذُرَى وَذَوَائِبُ

فقوله: "احذر مباغضة الرجال"، جملة مقول القول، والعامل فيها هو الفعل "قال"، في قوله: "قد قلت للباغي". والذي يليق بالباغي أن يُحذَرَ أو يُهَدَّدَ. لذا فقوله "احذر مباغضة الرجال"، هو أقرب إلى التحذير، بل أدخل فيه من غيره. وأما الأمر في البيت الثاني، فهو مصروف إلى "العزم والتصميم على الفعل والإغراء به". وهذا الفعل في حد ذاته، ينطوي على فعل تعبيرية، مفادته "التذمر من الواقع المعيش". ويؤكد ذلك قوله<sup>1</sup>:

وَمَجَاهِلُ الْفَلَوَاتِ أَطْيَبُ مَنْزِلٍ \*\*\* عِنْدِي، وَأَوْفَى الْوَاعِدِينَ نَجَائِبُ

قوله<sup>2</sup>:

الْيَوْمُ مِنْ فِتْيَاتِ دَهْرِكِ، فَارِعَهُ، \*\*\* وَجَمِيعُ أَيَّامِ الزَّمَانِ أَشَائِبُ

البيت من القصيدة التي منها البيتان السابقان محل الوصف. وصيغة الأمر فيه هي الصيغة "أفع- فارعه"، بحذف حرف العلة "الألف المقصورة"، الذي هو لام الفعل في الميزان الصرفي. إذ الأصل "رعى - يرعى"، ثم حذف حرف العلة في الأمر، فآل الفعل إلى "ارع"، ثم اتصل به ضمير المفعول فصار "ارعه"، من الرعاية التي هي الحفظ<sup>3</sup>، الذي من مقتضياته التعهّد والعناية والاحتفال.

وبقليل من التأمل، ندرك أن الرضي اقتفى في قوله هذا، أثر المتنبي في قوله يخاطب سيف الدولة ويهنئه بعيد الأضحى -<sup>4</sup>:

فَذَا الْيَوْمُ فِي الْأَيَّامِ مِثْلَكَ فِي الْوَرَى \*\*\* كَمَا كُنْتَ فِيهِمْ أَوْحَدًا كَانَ أَوْحَدًا

فكلا البيتين في التنويه بيوم العيد، ومن ثم بالممدوح. فكلا الشاعرين مغبط بممدوحه، غابط إياه بيومه ذلك.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 86.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 88.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة، ط 1958، مج2، ص 610.

<sup>4</sup> - أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي النقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ج1، ص286.

والأمر في البيت محل الوصف، مصروف إلى "فعل الدوام والإبقاء والغبطة".  
 وكأنني بالشاعر يقول لمخاطبه: دم باقيا على ما أنت عليه من حفظك لهذا اليوم وتخليده  
 في العقول والنفوس، وإنه بك كان ولا يزال هو من الأيام بمنزلة الشباب من الشيب. فهو  
 بذلك يوم متميز على سائر الأيام يحمل في طياته مقومات البقاء والديمومة وقوة التأثير.  
 وذلك يقتضي إنجاز فعل آخر، وهو "فعل المدح والثناء والتتويه بالممدوح".  
 قوله<sup>1</sup>:

الأحييها، ربُّ العلى، من غواربٍ \*\*\* تعرَّقني بين العلى والمطالب

البيت من قصيدة، يمدح الشاعر فيها أباه ويهنئه بعيد الفطر ويذكر حسن تلافيه  
 لفتنة حدثت بين السنة والشيعه<sup>2</sup>. وهو أول بيت في القصيدة، لذلك ذهب الشاعر فيه مذهب  
 الشعراء العرب في مطالعهم، من التحية، وذكر المطية تصرّحا أو تلميحاً، وما إلى ذلك  
 مما هو معتاد في مقدمات قصائدهم.

وصيغة الأمر، هي الصيغة "فَعَّ - حيّها"، بحذف حرف العلة من آخر الفعل، إذ  
 الأصل "حيّا - يحيي"، ثم حذفت الياء التي هي حرف العلة، في الأمر، فصار الفعل إلى ما  
 هو عليه في البيت "حيّ".

والأمر معدولٌ به إلى "الدعاء والإعجاب والتعجب"، أي أن الأمر هنا، ينطوي على  
 ثلاثة أفعال متداخلة ومتناغمة. فالشاعر يدعو لمطيته المكنى عنها بالضمير "ها" في قوله:  
 "حيّها"، وبـ"غوارب" في قوله: "من غوارب". و"الغوارب" جمع غارب، وهو من الناقة ما  
 بين السنام والعنق<sup>3</sup>.

وهو مأخوذٌ بمطيته، مغتبط بها أيما اغتباط. ذلك أن المطية في الشعر العربي  
 تستحق هذا الاغتباط، فهي لا تكاد تذكر إلا مقرونةً بطلب العلى، وبدفع الهمّ والغمّ، أو

<sup>1</sup> - الديوان، ص 88.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، ط1960، مج4، ص 278.

هما معا. ومما يحضرنا في ذلك قول أبي الطيب المتنبّي<sup>1</sup>:

لَوْلَا الْعُلَى لَمْ تَجُبْ بِي مَا أُجُوبُ بِهَا \*\*\* وَجَنَاءَ حَرْفٍ وَلَا جَرْدَاءُ قَيْدُودُ

فلولا العلى، لما كان المتنبّي في حاجة إلى "الوجناء الحرف"، التي هي الناقصة وصفها بذلك، ولا إلى "الجرداء القيدود"، التي وصفها بهذا الوصف<sup>2</sup>. وليس ببعيد من قول المتنبّي قول الأعشى من قبل<sup>3</sup>:

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي أَيْنَ يَمَمْتُ \*\*\* فَإِنَّ لَهَا فِي آلِ يَثْرِبَ مَوْعِدًا

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ \*\*\* وَلَا مِنْ حَقًّا حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدًا

ويعني الأعشى بالتي "يممت"، ناقته، التي أعدها للرحلة، والتي جعلت من يثرب حيث يوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، موعدا لها، ووجهة لا تحيد عنها ولا تحاد. ومن أجل تلك الغاية، فإن الأعشى آل على نفسه ليبلغن المراد وليرهنن مطيته، بما ينالها من الكلال والإعياء ووجى الخف، جرأ الضرب في المهامه والقفار. وأما "التعجب" في البيت محل الوصف، فمتأت من بلاء هذه المطية البلاء الحسن في الرحلة.

قوله<sup>4</sup>: دَعَيْنِي أَطْلُبِ الدُّنْيَا، فَإِنِّي \*\*\* أَرَى الْمَسْعُودَ مِنْ رُزْقِ الطَّلَابَا

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها أباه ويهنئه بعيد الأضحى<sup>5</sup>. ولا شك أنه في

قوله هذا يعيد إلى أذهاننا، قول عروة بن الورد يخاطب زوجته فيما نرجح<sup>6</sup>:

دَعَيْنِي لِلْغِنَى أَسْعَى، فَإِنِّي \*\*\* رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمُ الْفَقِيرُ

وقوله في موضع آخر من ديوانه<sup>7</sup>:

ذَرِينِي أُطَوِّفُ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّنِي \*\*\* أُخْلِيكَ أَوْ أُغْنِيكَ عَنْ سُوءِ مَحْضَرِي

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبّي، المرجع السابق، ج2، ص 39.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 39-40.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، دار العلم للملايين، ط4، 1981، ج1، ص 227.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 93.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 93، 75.

<sup>6</sup> - عروة بن الورد، ديوان عروة بن الورد والسموأل، دار صادر للطباعة والنشر - بيروت، ط1964، ص 45.

<sup>7</sup> - الديوان، ص 36.

فإنَّ فَازَ سَهْمٍ لِلْمَنِيَّةِ لَمْ أَكُنْ \*\*\* جَزُوعًا، وَهَلْ، عَنْ ذَاكَ، مِنْ مُتَأَخَّرٍ؟  
وَإِنْ فَازَ سَهْمِي كَفَّكُمْ عَنْ مَقَاعِدِ \*\*\* لَكُمْ خَلْفَ أَدْبَارِ الْبُيُوتِ، وَمَنْظَرِ

فهو يرجو من تطوافه ذلك، أن يُغْنِيَهُ عن "سوء المحضر" كما قال، وحفظ ماء  
الوجه "كفكم عن مقاعد لكم خلف أدبار البيوت، ومنظر". هذا، ولئن تفاوت المطلوب عند  
الطالبين بتفاوت الهمم والحاجات، فإنه عند الرضي لا يقلُّ عن أن يكون عُلَى ومجدًا.  
وسندنا في هذا الفهم قوله عقب البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

وَمَنْ أَبْقَى لِأَجَلِهِ حَدِيثًا، \*\*\* وَمَنْ عَانَى لِعَاجِلِهِ اِكْتِسَابًا  
وَمَا الْمَغْبُوتُ إِلَّا مَنْ دَهْتَهُ، \*\*\* وَلَا مَجْدًا وَلَا جِدَّةً أَصَابَا

ونلاحظ في هذين البيتين أمرين:

الأول: أن قوله: "ومن أبقى لأجله حديثًا"، المتكون من الموصول وصلته - معطوفٌ على  
قوله: "من رزق الطلاب"، الذي هو معمول الفعل "أرى"، الذي يَنْصِبُ مفعولين. وهذان  
المفعولان هنا، هما "المسعود" و"من رزق الطلاب".

وبحكم اشتراك المعطوف "من أبقى لأجله حديثًا"، والمعطوف عليه "من رزق  
الطلاب" - في العامل "أرى"، وفي أن المعطوف يشارك المعطوف عليه "من رزق الطلاب"،  
باعتبار أن المعطوف عليه الذي هو "من رزق الطلاب" في الأصل خبر عن المفعول  
الأول "المسعود" الذي كان في الأصل مبتدأ، إذ الأصل قبل دخول الفعل "أرى" هكذا:  
"المسعود من رزق الطلاب" ثم نسخا بعد دخول الفعل عليهما. والمعنى: أرى المسعود "من  
رزق الطلاب"، وأرى المسعود "من أبقى لأجله... البيت". ثم أضمر العامل "أرى" الثاني،  
لوجود "أرى" الأول الذي فسره وأغنى عنه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 93-94.

<sup>2</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط6، ج2، ص 4،5.  
و: السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط5، 2012، ص 153.

وكذا الأمر بالنسبة لقوله "من عانى لعاجله اكتساباً" من حيث إن له حكم المعطوف السابق في علاقته بالعامل "أرى" وبالمفعول الأول "المسعود". ومفاد هذه التبعية أن المعطوف والمعطوف عليه جميعاً من السعداء فيما يرى الشاعر.

الثاني: اعتبارُ الشاعر من أصابته الأيام والليالي بخطوبها وكذا من حرم المجد والغنى - مغبونا في هذه الحياة.

وصيغة الأمر في البيت محل الوصف، هي الصيغة "عل - دَعِينِي" بحذف فاء الفعل في الأمر "دع" وكذا في المضارع "يدع"، باعتبار أن الأصل "ودع"، لكنه أهملَ في الاستعمال<sup>1</sup>.

والأمر في قوله "دعيني"، مصروف إلى "فعل التذمر من الواقع، والعزم على ما من شأنه يغيّر ذلك الواقع"، وهو فعل تعبيرى، لأنه يتعلق بالحالة النفسية والوجدانية للشاعر. ولنا أن نسأل: ما الدنيا التي يريدها الشاعر في قوله "دعيني أطلب الدنيا"؟.

وقد أجاب الشاعر عن ذلك في أكثر من موضع، من ذلك قوله بعد البيت محل الوصف<sup>2</sup>:

فَلَا وَاللَّهِ أَتْرُكُهَا خَلِيًّا، \*\*\* وَلَمَّا أَجْنَبِ الْأَسَدَ الْغِيضَا  
وَأَرْكَبُهَا مُحْصَنَةً شَبُوبًا، \*\*\* تُمَانِعُ غَيْرَ فَارِسِهَا الرُّكَّابَا  
إِذَا نَهْنَهْتُهَا أَرِنْتَ جِمَاحًا \*\*\* إِلَى أَمْلِي، تُجَاذِبُنِي جِدَابَا  
فَإِمَّا أَمَلْتُ الدُّنْيَا عِلَاءً، \*\*\* وَإِمَّا أَمَلْتُ الدُّنْيَا مُصَابَا  
وَلَمْ أَرُ كَالْمَارِبِ رَامِيَاتٍ \*\*\* بِنَا الدُّنْيَا بِعَادَاً وَاقْتِرَابَا

فقد أعدَّ الشاعر مطيِّته، ولم يثل ما يؤمِّله يجب أن تُعدَّ المطايا "... إلى أُملي تجاذبني جذاباً"، وهو عازمٌ على أن ليس له إلا هذا أو ذلك، "فإمّا أن يملأ الدنيا علاءً، وإمّا أن يهلك دون ذلك "وإمّا أملاً الدنيا مصاباً". وإذن فلا بديل عن العلى والمجد سوى الهلاك. ومن شأن المآرب إذا ما استتبت بالنفس، أن ترمي بأصحابها حيث قُدرَ لها أن ترمي:

<sup>1</sup> - ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص 211.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 94.

ولم أر كالمأرب راميات \*\*\* بنا الدنيا بعبادا واقترابا  
والرضي في هذا، يتمثل ما ذهب إليه الصعاليك في مثل هذه المعاني، التي ملؤها  
العزة وإباء الضيم وعدم الرضا بالدُّون. ومما يحضرنا في ذلك، قولُ عروة بن الورد،  
وهو أحد صعاليك العرب المشهورين بالمخاطرة بالنفس-<sup>1</sup>:  
فإني لمستأفُ البلادِ بسُرْبَةٍ \*\*\* فمبْلُغُ نَفْسِي عُدْرَهَا أَوْ مُطَوِّفُ  
فهو يأخذ على نفسه لَيَقْطَعَنَّ المسافة الطويلة "وإني لمستأف"، ليبلغ نفسه عُدْرَهَا،  
أَوْ لَيَسْتَمِرَّنَّ في تطوافه ذاك، متعقبًا ما يؤمله.  
وهو قريب من قوله<sup>2</sup>:

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا \*\*\* مِنْ الْمَالِ يَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ  
لِيَبْلُغَ عُدْرًا أَوْ يُصِيبَ غَنِيمَةً \*\*\* وَمُبْلُغُ نَفْسٍ عُدْرَهَا مِثْلُ مُنْجِحٍ  
والمشترك بين قوله هذا، وقوله السابق، هو التطواف والرمي بالنفس في كل اتجاه،  
لأحد الأمرين: الظفر بالبغيّة، أو بلوغ العذر بمواصلة السعي واستنفاد ما أمكن من  
الأسباب.  
قوله<sup>3</sup>:

حَذَارِ بَنِي الضَّغَائِنِ مِنْ جَرِيٍّ \*\*\* إِذَا مَا الرِّيبُ بَادَهُهُ أَرَابَا  
البيت من القصيدة التي منها البيت السابق محل الوصف. والخطاب موجّه إلى "بني  
الضغائن". وصيغة الأمر في البيت، هي اسم فعل الأمر "حذار"، المسند من حيث المعنى  
إلى ضمير الجمع، إلا أن اسم الفعل بدا في صورة المسند إلى المفرد. ومردّد ذلك إلى أن  
أسماء الأفعال، ومنها "حذار"، تلزم في الأغلب، صورة واحدة لا تتغير بتغير المسند إليه،  
من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث<sup>4</sup>. وإن كان لابد من علامة للتمييز بين مسند إليه

<sup>1</sup> - عروة بن الورد، ديوانا عروة بن الورد والسموأل، ص 52.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 23.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 96.

<sup>4</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ص 143.

وآخر، فهي فيما يلي اسم الفعل، كما في قوله: "حذار بني الضغائن"، وليست في اسم الفعل ذاته.

فقوله: "بني"، عقب اسم الفعل "حذار"، دليلٌ على أن المسند إليه جمع، وإن جاء اسم الفعل "حذار" في صورة المفرد<sup>1</sup>.

وإن فصيغة الأمر في البيت هي صيغة اسم الفعل "فَعَالٍ - حذار" بالبناء على الكسر، لما هو معروف لدى النحاة، من أن صيغة "فَعَالٍ" بكسر اللام - باعتبارها اسم فعل أمر - صيغةٌ مبنية على الكسر، بمقتضى القياس، وقياسها مُطَّرِد - على الأصح - بشروط<sup>2</sup>. والأمر المُفَادُ من هذه الصيغة، مصروف إلى فعلين على الأقل:

الأول: "فعل التحذير"، تحذير الشاعر مُبْغِضِي الممدوح وشَانِيئِهِ، من بطشه وحزمه وعزمه على الانتصاف منهم.

الثاني: "فعل المدح"، وهو فعل تعبيرى. ذلك أن من يتأمل البيت محل الوصف، يدرك أن الشاعر مأخوذٌ بخصال الممدوح، من قوة وشجاعة وعلوِّ همة وحزم وعزم. لذلك فلا عجب أن يثني بها على ممدوحه. وسندنا في ذلك قوله عقب البيت محل الوصف، ومن دون فاصل -<sup>3</sup>:

يَعُضُّ عَلَى لَوَاحِظَ أَفْعُوَانٍ، \*\*\* فَإِنَّ سِيَمَ الْأَدَى طَلَبَ الْوَتَابَا  
وَإِنَّ وَرَاءَ ذَاكَ الْحِلْمِ صَوْلًا، \*\*\* وَإِنَّ لِنَلِكُمْ الْبُقْيَا عِقَابَا  
وَلَوْ أَنَّ الضَّرَاعِمَ نَابَذَتْهُ، \*\*\* تَوَلَّجَ خَلْفَهَا أَجْمًا وَغَابَا  
رَمَاكُمْ بِالضُّوَامِرِ مُقْرَبَاتٍ \*\*\* يُزَاوِلُنَ الْمَحَانِيَّ وَالشَّعَابَا  
وَيُعْجِلُنَ الصَّرِيخَ، وَهِنَّ زَوْرٌ \*\*\* إِلَى الْأَعْدَاءِ يُرْسِلُنَ اللَّعَابَا  
فَأَرَعَى مِنْ جَمَاجِمِكُمْ جَمِيمًا، \*\*\* وَأَمْطَرَ مِنْ دِمَائِكُمْ سَحَابَا  
لَكَ الْهَمَمُ الَّتِي عَرَفَ الْأَعَادِي \*\*\* تَشَبُّ بِكُلِّ مُظْلِمَةٍ شِهَابَا

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 143.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 144.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 96.

ففي هذه الأبيات، وما سواها كثير في القصيدة، يبدو الشاعر مأخوذاً بممدوحه، إذ يصفه بالشدة وشن الغارات المظفرة على أعدائه، وبالحم في مقام الحلم، وبالهمة التي لا تنهيب عدواً ولا داعيةً. وإنّ أعداءه ومناوئيه ليعرفون منه ذلك كله معرفة حقيقية لا لبس فيها.

والفعلان المنجزان في البيت: "فعل التحذير" و"فعل المدح"، متداخلان. أي أننا عند التحقيق نتبين لا محالة، أن "فعل المدح" كامنٌ في "فعل التحذير"، و"فعل التحذير" كامنٌ في "فعل المدح".

وقد يكون الشاعر عمد، عن قصدٍ، إلى اصطناع أحد هذين الفعلين اصطناعاً، ليتأتى له إنجاز الفعل الذي رامه وإليه قصد. أما بالنسبة إلينا، باعتبارنا مؤلّين، فلا يمكننا أن نجزم بقصد إنجاز أحد الفعلين دون الآخر، بل نقدر احتمال قصد إنجاز الفعلين معاً. ويعزّز هذا في نفوسنا، كون أحد الفعلين لا يلغي الآخر، بل يعززه ويقويه. قوله<sup>1</sup>:

صَدَمْتُ بِهَا الْعَدُوَّ، وَأَنْتَ تَدْعُو \*\*\* نَزَالَ، فَأَيُّ دَاعِيَةٍ أَجَابَا  
والبيت امتداد للأبيات السابقة الموصولة بالبيت محل الوصف قبلها، والتي يمدح الشاعر فيها ممدوحه الذي هو والده.

وصيغة الأمر في البيت، هي الصيغة "فَعَالٍ - نَزَالَ"، التي هي اسم فعل أمر قياسي، وقياسه بشروطه مُطَرَّد، كما ذكرنا في "حذار" من قبل.

والرضي يستلهم قوله هذا من ميادين النزال في البيئة العربية والجاهلية، كما هي في شعر شعرائهم، الذين نذكر منهم في هذا المقام ربيعة بن مقروم الضبي حيث يقول<sup>2</sup>:

وَلَقَدْ شَهَدْتُ الْخَيْلَ يَوْمَ طَرَادِهَا \*\*\* بِسَلِيمٍ أَوْظَفَةَ الْقَوَائِمِ هَيْكَلِ  
فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلِ \*\*\* وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 97.

<sup>2</sup> - أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب- بيروت، ج1، ص 32-33.



فالنزول في ميادين القتال ولقاء الخصوم، مما يُثني به على الرجل، كما هي الحال في قول الرضي، ومن قبله قول ربيعة بن مقروم هذا ومن إليه من شعراء الحماسة. ولولا أن الأمر كذلك، لما كان لقول ربيعة: "فكنت أول نازل"، وقوله متعجباً "وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ"، ولا لقول الرضي: "صَدَمْتَ بِهَا الْعَدُوَّ وَأَنْتِ تَدْعُو \*\*\*.... البيت"، من معنى يستحق الذكر فضلا عن أن يُثني بذلك على صاحبه. هذا، والضمير "ها" في قول الرضي: "صدمت بها"، يعود على "مشرعة الأسنة"، في بيت سابق من جملة أبيات يمدح فيها الشاعر ممدوحه، منها قوله<sup>1</sup>:

وَمُشْرَعَةَ الْأَسْنَةِ ذَاتِ جَرَسٍ \*\*\* يَقُودُ عُقَابُ رَايَتِهَا الْعُقَابَا  
تَخُوضُ اللَّيْلَ يَلْمَعُ جَانِبَاهَا، \*\*\* كَأَنَّ الصُّبْحَ قَدْ حَدَرَ النَّقَابَا  
لَهَا فِي فُرْجَةِ الْفَجْرِ اخْتِلَاطٌ \*\*\* يَرُدُّ الصُّبْحَ مِنْ رَهَجِ غِيَابَا  
وَتَغْدُو كَالْكَوَاكِبِ لِامِعَاتِ \*\*\* تُمَرِّقُ مِنْ عَجَاجَتِهَا الْحَجَابَا  
يُصَافِحُهَا شِعَاعُ الشَّمْسِ حَتَّى \*\*\* كَأَنَّ عَلَى الظُّبَى ذَهَبًا مُذَابَا  
"صدمت بها العدو... \*\*\*.... البيت".

فهو في هذه الأبيات يصف "مشرعة الأسنة"، ويعني بها الكتيبة تحت راية الممدوح "يقود عُقَابُ رَايَتِهَا"، وواضح أنه لم يذكر الكتيبة باسمها، وإنما ذكرها بما هو من شأنها "مشرعة الأسنة". ويستلهم في وصف كتيبته تلك، قول النابغة يصف جيشا من جيوش آل جفنة<sup>2</sup>:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ \*\*\* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ  
يُصَانِعُهُمْ حَتَّى يُغْرِنَ مُغَارَهُمْ \*\*\* مِنَ الضَّارِيَاتِ بِالدِّمَاءِ الدَّوَارِبِ  
تُرَاهُنَّ خَلْفَ الْقَوْمِ خُزْرًا عِيُونَهَا \*\*\* جُلُوسَ الشُّيُوخِ فِي ثِيَابِ الْمَرَانِبِ  
جَوَانِحُ قَدْ أُيْقِنَ أَنَّ قَبِيلَهُ \*\*\* إِذَا مَا النَّقَى الْجَمْعَانَ أَوْلَّ غَالِبِ  
لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا \*\*\* إِذَا عُرِضَ الْخَطِيُّ فُوقَ الْكَوَائِبِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 96-97.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 46-47.

على عَارِفَاتٍ لِلطَّعَانِ عَوَابِسٍ \*\*\* بِيَهِنَّ كَلُومٌ بَيْنَ دَامٍ وَجَالِبٍ  
إِذَا اسْتُنزِلُوا عَنْهُنَّ لِلطَّعْنِ أَرْقَلُوا \*\*\* إِلَى الْمَوْتِ إِرْقَالَ الْجِمَالِ الْمَصَابِعِ

والمشترك بين قول النابغة هذا وقول الرضي محل الوصف، التكنية عن الهمة والحزم والعزم والشجاعة والإقدام وضراوة المعارك، بكثرة القتلى في الميادين، حتى إن الطيور الكواسر، من النسور والعقبان لَتَتَّبِعَ الجيوش حيثما كان اتجاهها، وهي على ثقة من أنها ستجد بُغِيَّتَهَا في جثث القتلى عقب انجلاء غبار المعارك. وذلك معنى قول الرضي: "يقود عقاب رايتها العقابا". أي أن العقبان التي هي ضرب من الطير الكواسر تتبع رايات الجيوش لما اعتادته في ميادين القتال<sup>1</sup>. وهو في معنى قول النابغة الذبياني:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ \*\*\* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

إلى آخر ما قاله في ذلك، في جملة من الأبيات، منها تلك التي أوردنا آنفا.

وصيغة الأمر في البيت محل الوصف، هي صيغة اسم فعل الأمر "فَعَالٍ - نزال"، بمعنى "انزل" أو "انزلوا"، وهي كلمة تقال للخصم أو الخصوم في ميادين النزال، للنيل من الخصم وإرباكه. وقد يتنادى القوم بما هو في معنى هذه الكلمة، يحضُّ بعضهم بعضا على القتال والاستماتة فيه، كما في قول عنتره<sup>2</sup>:

لَمَّا رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَقْبَلَ جَمْعُهُمْ \*\*\* يَنْذَمْرُونَ، كَرَرْتُ غَيْرَ مُذَمَّمٍ

والأمر في البيت محل الوصف، مصروف إلى "الفعل التعبيري"، الذي هو هنا

الإعجاب والتعجب، من شجاعة وإقدام الممدوح وعلو همته.

<sup>1</sup> - ينظر: النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 46.

وينظر: الديوان، هامش ص 96.

<sup>2</sup> - الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتره، تقديم وتهميش وفهرسة مجيد طراد، دار الكتاب العربي - بيروت ط1

1992، ص 181،

## ثانياً: النهي

### توطئة:

أ- مفهوم النهي: وهو أحد أضرب الطلب أو الإنشاء الطلبي<sup>1</sup>. وهو في اللغة بمعنى الكف عن فعل المنهي عنه، جاء في "معجم متن اللغة" لأحمد رضا قوله: «نهاه نهياً: أمره بالكفّ، فهو ناهٍ ج نهاية وهو نَهْوٌ "للمبالغة" والقياس نَهْوٌ»<sup>2</sup>. أما في الاصطلاح، فقد عرفه بعض الأصوليين بقوله: «فكما أن الأمر استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء، فالنهي استدعاء الترك بالقول على وجه الاستعلاء»<sup>3</sup>. أي أن النهي مقلوب الأمر ما دام أمراً بترك الفعل<sup>4</sup>، وهو في معنى قولهم في النهي «أنه طلب كفّ عن فعل آخر هو الترك»<sup>5</sup>. والمشارك بين النهي والأمر الاستعلاء والطلب، وإن اختلفا من حيث إن الطلب في الأمر طلبُ الفعل، وفي النهي طلبُ الترك، أي ترك الفعل المنهي عنه. لذلك نجد النهي بإزاء الأمر في الكثير من آي الذكر الحكيم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ آل عمران/ من 104.

ومن ثمّ كان الأمرُ بالمعروف ناهياً عن المنكر، والناهي عن المنكر أمراً بالمعروف. وللنهي صيغة واحدة، هي "لا" الجازمة للمضارع بعدها، كما في نحو «لا تفعل»<sup>6</sup>، وهي «موضوعة لطلب الترك الجازم، وهو الحرمة أو الغير الجازم وهو الكراهة، أو القدر المشتركة بينها: وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهة والأول: هو قول الجمهور»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 398-400، 502.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ط1960، مج5، ص 565.

<sup>3</sup> - محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المرجع السابق، ص 201.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 502.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 503.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

ب- خروج النهي عن دلالاته الأصلية إلى دلالات فرعية: وقد يخرج النهي عن الفعل الذي وضع له، وهو فعل الكف عن الفعل المنهي عنه إلى أفعال أخرى، غير مباشرة، من قبيل: التهديد والدعاء والالتماس<sup>1</sup>، والتقليل والامتنان والإرشاد والبيان للعاقبة<sup>2</sup>. والمعول عليه في الاهتداء إلى هذه الأفعال التي يخرج إليها النهي، إنما هو السياق ومقام القول. وحين يخرج النهي إلى هذه الأغراض، يكون قد استعمل استعمالاً مجازياً<sup>3</sup>.

### الإجراء:

قوله<sup>4</sup>:

فَلَا تَطْمَعَنَّ، يَا دَهْرُ، فِيَّ، فَإِنَّهُ \*\*\* مَلَاذِي مِمَّا رَاعَيْتِي، وَوَقَائِي

البيت من أول قصيدة في الديوان، يمدح الرضي فيها «ال خليفة الطائع لله ويهنئه بعيد الأضحى»<sup>5</sup>، وهو من جملة أبيات في القصيدة، يشكو الشاعر فيها صروف الدهر ونوائبه. وصيغة النهي في البيت، هي "لا" الناهية، الداخلة على المضارع "تطمعن"، الذي اتصلت به نون التوكيد الخفيفة.

وقد استعمل الشاعر النهي في غير ما وُضِعَ له، حيث قصد إلى إنجاز "فعل الشكوى وإظهار الحاجة إلى المسعف والمعين"، وهو فعل تعبيرى، مرده إلى الوجدان وما انطوت عليه النفس وانطمَرَ فيها. وإسناد الفعل إلى الدهر، كما جاء في قول الرضي، مجازٌ عقليٌّ معروف. والحقُّ أن المسند إليه ليس هو الدهر، وإنما صروفه، أي ما يأتي به من النوبِّ والتقلبات والغير. ثم حذف المضاف الذي هو "صروف"، وحلَّ محله المضاف إليه "الدهر"، وهو أسلوب دأب عليه الشعراء في أشعارهم منذ الجاهلية. من ذلك قول عدي بن زيد<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 504.

<sup>2</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 56.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 504.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 09.

<sup>6</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 35.

أَيْهَا الشَّامِتُ الْمُعَيَّرُ بِالذَّهْرِ \*\*\* ر، أَنْتَ الْمُبْرَأُ الْمَوْفُورُ  
أَمْ لَدَيْكَ الْعَهْدُ الْوَثِيقُ مِنَ الْأَيِّ \*\*\* يَامِ أَمْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَغْرُورٌ  
فهو ينسب الصروف والنوب إلى الدهر، وإلى الأيام. وتارة تنسب إلى الأيام  
والليالي، أو الغداء والعشي، كما في قول الصلتان<sup>1</sup>:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ \*\*\* ر كَرَّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ  
إِذَا هَرَمَ مَمَاتَ لَيْلَةٌ يَوْمَهَا \*\*\* أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ فَتِي  
والدهر عندهم فاعل، على سبيل المجاز العقلي<sup>2</sup>، كما رأينا، وكما في قول عبيد بن  
الأبرص<sup>3</sup>:

لَا يَعْظُ النَّاسُ مَنْ لَمْ يَعْظُ الْـ \*\*\* دَهْرٌ وَلَا يَنْفَعُ التَّيِّبُ  
ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري في مرثيته المشهورة<sup>4</sup>:

فَلَا جَزَعُ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا \*\*\* فَكُلُّ أَمْرٍ يَوْمًا لَهُ الدَّهْرُ فَاجِعٌ  
فالدهر فاعل على سبيل المجاز العقلي كما أسلفنا، ومن فعله أنه يعظ الغافل،  
ويفرق بالموت، وما إلى ذلك مما اعتاد العرب أن يسندوه إلى الدهر من الأفعال على  
سبيل المجاز العقلي.

ولو رحنا نستقصي ما جاء في فعل الدهر والأيام والليالي والغداة والعشي... إلخ،  
لما انتهينا إلى منتهى نستنفد عنده القول.  
قوله<sup>5</sup>:

لَا تَعْجَبَنَّ، فَمَا الْعَجِيبُ فَنَاؤُهُ \*\*\* بِيَدِ الْمُنُونِ، بَلِ الْعَجِيبُ بَقَاؤُهُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 120.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، كتاب أسرار البلاغة، قراءة وتعليق أبي فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط1، 1991، ص 370-371.

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 12.

<sup>3</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المرجع السابق، ص 49.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 52.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 32.

والبيت من قصيدة، يرثي الرضي فيها صديقا له، وقيل إنها في الطائع لله، وأخفى ذلك عن قصد لما يراه<sup>1</sup>. وأيا ما كان من قيلت فيه، فإن البيت محل الوصف لا يعدو أن يكون رثاءً، يدل على ذلك صريح اللفظ "فَنَاوُهُ ، يَدِ الْمُنُونِ". وصيغة النهي في البيت، هي "لا" الناهية والمضارع الداخلة عليه، والذي اتصلت به نون التوكيد الثقيلة "لا تعجبين". والمخاطب الذي أُسند إليه الفعل "تعجب" مُتَخَيَّلٌ، تَخَيَّلَهُ الشاعر، ليستند إليه في إنجاز الفعل الذي قصد إلى إنجازه.

والمنهى عنه هو "العجب" بمعنى "التعجب"<sup>2</sup> مما فعلته يدُ المنون بالمرثي. والشاعر ينجز بصيغة النهي فعلا تعبيريا، هو "فعل التعزية"، بصرفه انتباه المعنى إلى أن مُتَعَلِّق العجب، هو البقاء لا الموت. ولعله ذهب في هذا مذهب المعري في نظرتة إلى الحياة وما يكابده الإنسان فيها<sup>3</sup>:

أَخُوكِ مُعَدَّبٌ يَا أُمَّ دَفْرٍ \*\*\* أَظَلَّتْهُ الْخُطُوبُ وَأَرْهَقَتْهُ  
أَرَى الدُّنْيَا، وَمَا وُصِفَتْ بِبِرٍّ \*\*\* مَتَى أَغْنَتْ فَقِيرًا أَرْهَقَتْهُ  
لذلك فهو يرى في الموت راحة<sup>4</sup>:

فَإِنَّ الْمَوْتَ رَاحَةً هِبْرَزِيٍّ \*\*\* أَضْرَّ بَلْبُهُ دَاءً عِيَاءُ  
قوله<sup>5</sup>:

فَلَا تَحْزَنْ عَلَى الْأَيَّامِ فِينَا، \*\*\* إِذَا غَدَرْتَ، وَشِيَمَتْنَا الْوَفَاءُ  
فَإِنَّ السَّيْفَ يَحْبِسُهُ نَجَادٌ، \*\*\* وَيُطْلِقُهُ عَلَى الْقِمَمِ الْمَضَاءُ

البيتان من قصيدة، نظمها الشاعر في صديق، يسأله فيها عن حاله إثر نكبة حلت به<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 30.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 30.

<sup>3</sup> - أبو العلاء المعري، ديوان لزوم ما لا يلزم، تقديم وشرح وفهرسة وحيد كباية وحسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، مج2، ص 557.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 51.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 38.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 36.

والبيتان يوردان تلك الحال، ويدلان عليها بصريح اللفظ. ومحل الوصف في البيت الأول. وإنما أوردنا البيت الثاني لصلته به، من حيث هو مكمل له ومتمم. فهما معا يكونان صورة واحدة هي التشبيه الضمني. حيث شبه صنيع الأيام فيهم وجرها، بصنيع النجاد. ويعني بذلك إحدى حالتَي السيف في علاقته بحامله، فإمّا أن يكون في يده حال مباشرته القتال، وإمّا أن يكون محمولاً على العاتق. والنجاد هو حمالة السيف على عاتق حامله<sup>1</sup>. وهو ما قصدت إليه الخنساء في رثاء أخيها صخر حين وصفته بأنه<sup>2</sup>:

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَا \*\*\* دَسَادَ عَشِيرَتَهُ أَمْرَدًا

وهي تعني بقولها "طويل النجاد" أنه طويل، وطوله يستلزم أنه شجاع، على ما هو معروف عند العرب. ولا نتصور السيف في علاقته بحامله -في غالب حالاته- إلا على هذين النحو، أي في يد صاحبه، أو على عاتقه. وكونه على العاتق يجعله مهيأً للاستعمال، متى احتاج إليه حامله. وعلى هذا فالسيف عند حامله ذو جدوى، ولم ينل منه أنه على العاتق، غير مستعمل في الحال. ومؤدّى هذه الصورة، أن الأيام لم ولن تتال من الشاعر وممن يخاطبه. كما لم تتل الحمالة من السيف إذا آن أوانه ودعت الحاجة إليه. وذلك معنى قوله عقب البيتين السابقين -<sup>3</sup>:

لَنْ قَطَعَ اللَّقَاءَ غَرَامُ دَهْرٍ \*\*\* لَمَّا انْقَطَعَ التَّوَدُّدُ وَالْإِخَاءُ  
وَمَا بَعَثَ الزَّمَانَ عَلَيْكَ إِلَّا \*\*\* وَفُورُ الْعَرْضِ وَالنَّفْسُ الْعِصَاءُ  
وَلَوْ جَاهَرَتْهُ بِالْبَأْسِ يَوْمًا، \*\*\* لِأَبْرَأَ ذَلِكَ الْجَرْبَ الْهِنَاءُ  
يَنَالُ الْمَجْدَ وَضَاحُ الْمُحْيَا، \*\*\* طَوِيلُ الْبَاعِ، عِمَّتُهُ لَوَاءُ  
كَلَامٌ تَسْتَجِيبُ لَهُ الْمَعَالِي، \*\*\* وَوَجْهٌ يَسْتَبِدُّ بِهِ الْحَيَاءُ  
فَلَا زَالَتْ هُمُومُكَ أَمْرَاتٍ \*\*\* عَلَى الْأَيَّامِ يَخْدُمُهَا الْقَضَاءُ  
تَجُولُ عَلَى ذَوَابِكِ الْمَنَايَا، \*\*\* وَيَخْطُرُ فِي مَنَازِلِكَ الْعَلَاءُ

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 402.

<sup>2</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط6، 1969، ص 31.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 38-39.

فهو في هذه الأبيات يؤكد ما حملنا عليه البيتين محل الوصف، من أن الأيام لم تتل من المخاطب مَنالها، ولا يزال الأمل قائماً لم ينقطع في التودد والإخاء، وفي إمكان مجاهرة المخاطب خصومه وأعداءه، بالأس، للانتصاف منهم واسترداد المسلوب، ولا يزال القضاء خدماً للممدوح، في كل ما يهمُّ به، ما علتِ الهمةُ وصاحبها الحزم والعزم. وإنه والحال تلك، لكما قال مالك بن حريم<sup>1</sup>:

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللهُ لَا تَأْخُذُونَهَا \*\*\* مُرَاغَمَةً مَا دَامَ لِلسَّيْفِ قَائِمٌ  
مَتَى تَجْمَعِ الْقَلْبَ الذَّكِيَّ وَصَارِمًا \*\*\* وَأَنْفًا حَمِيًّا تَجْتَنِّبُكَ الْمَظَالِمُ

استناداً إلى هذا الذي ذكرنا، يمكن الجزم بأن الشاعر ينجز بصيغة النهي في البيتين محل الوصف "فعل التسلية والتسرية"<sup>2</sup> عن نفس مخاطبه، لما ابتُلِيَ به وناله من الهم والغم. وذلك من جهة تأمليه، والثناء عليه بمواهبه ومحمود خصاله<sup>3</sup>. قوله<sup>4</sup>:

لَا تَدْعُنِي بَيْنَ الْمَطَامِعِ وَالْيَأْسِ \*\*\* سِ وَوَرْدِي مَا بَيْنَ مُرٍّ وَعَذْبِ

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها «الطائع لله ويهنئه بالمهرجان ويقنضيه وعدا سبق منه له»<sup>5</sup>.

وفي البيت إشارة إلى هذا الوعد "لا تدعني بين المطامع واليأس". فهو يترجح بين المؤمل من جهة، واليأس من جهة ثانية. وكذا الأمر في الشطر الثاني من البيت "ما بين مُرٍّ وَعَذْبِ". فالمرُّ هو عدم إنجاز الموعود به، والعذب إنجازُه. ولا ندري على وجه التعيين ما الذي وُعد به.

<sup>1</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كتاب عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، مج1، ج1، ص 237.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 202، 147.

<sup>3</sup> - ينظر: الديوان، ص 36 إلى 39.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 53.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 51.



والشاعر ينجز بصيغة النهي "لا" الناهية، والمضارع "تَدَعُ" الداخلة عليه، "فعل الاستبطاء"، الذي أُشْرِبَ "فعل الاستعطاف". أما أنه استبطاء، فلأن المخاطب أَبْطَأَ على الشاعر في إنجاز ما أخذه على نفسه، من إنجاز الموعود بإنجازه. وأما الاستعطاف، فمُتَّاتٌ من الإعراب عن سوء الحال "بين المطامع واليأس"، و"بين مرٍّ وعذب". ويمكن أن يضاف إلى هذين الفعلين: "الاستبطاء والاستعطاف"، فعلٌ ثالث، ولعلّه الأهمّ، وهو "فعل الاستتجاز"، أي أنّ الشاعر ما زال ينتظر من مخاطبه أن ينجز ما وعد به، وإلا فلا معنى للاستبطاء والاستعطاف.

قوله<sup>1</sup>:

لَا تَصْحَبِ الدَّهْرَ إِلَّا غَيْرَ مُنْتَظِرٍ، \*\*\* فَالهِمْ يَطْرُدُهُ قَرَعُ الظَّنَابِيْبِ

والبيت هو الثالث في الترتيب، من قصيدة، يمدح الرضي فيها «الوزير أبا نصر سابور بن ازدشير وقد قدم مع شرف الدولة إلى بغداد»<sup>2</sup>. وأول ما يخطر ببال من يتأمل قول الرضيّ هذا، قولُ المتنبي<sup>3</sup>:

لَا تَلْقَ دَهْرَكَ إِلَّا غَيْرَ مُكْتَرِثٍ \*\*\* مَا دَامَ يَصْحَبُ فِيهِ رُوحَكَ البَدَنُ

ولعلّ الرضي لم يزد في صدر قوله على أن أحلّ "لا تصحب" محلّ "لا تلق" في قول المتنبي، و"غير منتظر" محلّ "غير مكترث". ولم يغيّر تصرف الرضي في قول المتنبي شيئاً ذا بال. فكلاهما ينجز "فعل النصح والإرشاد". وذلك بالتّحسُّبِ لصروف الدهر وغيره، وعدم التعويل على ما سيأتي به. وليس من الحكمة في شيء، أن ننتظر من الدهر ما ليس من طبعه. والذي هو من طبعه حقيقة ما جاء في مثل قول الخنساء<sup>4</sup>:

تَعَرَّقَنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا \*\*\* وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرَعًا وَغَمْرًا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 61.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 234.

<sup>4</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، دار الأندلس للطباعة والنشر - بيروت، ط6، 1969، ص 86.

وقولها: <sup>1</sup>

تَبْكِي خُنَّاسٌ عَلَى صَخْرٍ وَحُقَّ لَهَا \*\*\* إِذْ رَأَيْهَا الدَّهْرُ، إِنَّ الدَّهْرَ ضَرَّارٌ  
بَلْ هُوَ وَكُوعٌ بَتَعَقَّبُ ذَوِي المَوَاهِبِ، الزَّرَايَةَ بِهِمْ: <sup>2</sup>

أَطَافَ بِنَا رَيْبُ الزَّمَانِ فَدَاسَنَا \*\*\* لَهُ طَائِفٌ بِالصَّالِحِينَ بَصِيرٌ  
وَالزَّمَانُ فِي مَعْرَضِ الشُّكُوى مِنْ مُرَادِفَاتِ الدَّهْرِ، مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الأَيَّامِ وَاللَّيَالِي  
وَالغُدَاةِ وَالعَشِيِّ، وَمَا إِلَيْهَا مِنَ المِترَادِفَاتِ.  
وَمِنْهُ قَوْلُ البَحْتَرِيِّ: <sup>3</sup>

أَلَمْ تَرَ لِلنَّوَائِبِ كَيْفَ تَسْمُو \*\*\* إِلَى أَهْلِ النَّوَائِلِ وَالْفُضُولِ  
وَالنَّوَائِبُ لَا تَكَادُ تَتَفَكُّ عَنْ "الدَّهْرِ"، فَغَالِبًا مَا تُضَافُ إِلَى "الدَّهْرِ"، فَيُقَالُ "نَوَائِبُ  
الدَّهْرِ". وَيَعْنِي البَحْتَرِيُّ بِقَوْلِهِ "أَهْلُ النَّوَائِلِ وَالْفُضُولِ"، ذَوِي المَوَاهِبِ وَالْمَزَايَا.  
وَأَمَّا قَوْلُ الرُّضِيِّ "قَالَهُمْ يُطْرِدُهُ قَرَعُ الظَّنَابِيْبِ"، فَهُوَ كَالتَّفْسِيرِ لِقَوْلِهِ: "لَا تُصْحَبُ  
الدَّهْرُ إِلَّا غَيْرَ مُنْتَظَرٍ". وَالمَقْصُودُ أَنَّ الحَازِمَ لَا يُعَوَّلُ عَلَى الدَّهْرِ بَأَنَّ يُحْسِنَ إِلَيْهِ بَعْدَ  
الإِسَاءَةِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَى مَوَاهِبِهِ وَجَدِّهِ وَاجْتِهَادِهِ "قَالَهُمْ يُطْرِدُهُ قَرَعُ الظَّنَابِيْبِ".  
وَالظَّنَابِيْبُ جَمْعُ ظَنْبُوبٍ، وَهُوَ «حَرْفُ السَّاقِ الِيبَاسِ مِنْ قَدَمٍ أَوْ ظَاهِرِهِ أَوْ عَظْمِهِ أَوْ حَرْفِ  
عَظْمِهِ ... يُقَالُ: قَرَعُ ظَنْبَابِيْبِ الأَمْرِ أَيْ ذَلَّلَهُ، وَأَصْلُهُ قَرَعُ ظَنْبُوبِ الجَمَلِ لِيَتَنَوَّخَ فَيَرْكَبَهُ  
مَسْرَعًا» <sup>4</sup>. يُكْنَى بِذَلِكَ عَنِ الجَدِّ فِي الأَمْرِ، وَعَنْ أَنَّ العَلَى وَالمَكَارِمَ تُؤْخَذُ وَلَا تَعْطَى،  
كَمَا قَالَ بَشَارُ بْنُ بَرْدٍ: <sup>5</sup>

فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِرِدُ الهَمَّ بِالمُنَى \*\*\* وَلَا تَبْلُغُ العَلِيَا بِغَيْرِ المَكَارِمِ

<sup>1</sup> - الخنساء، المرجع السابق، ص 49.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ص 209.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 667.

<sup>5</sup> - بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع  
والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ج4، ص 194.

ومن عادة العربي إذا نابته نائبة أو ساوره هم، فزع إلى الرحلة، يدفع بها همه كما قال النابغة<sup>1</sup>:

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ \*\*\* وَاِنَّمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدُ  
مَقْدُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا \*\*\* لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ  
وقوله<sup>2</sup>:

وَسَلَّيْتُ مَا عِنْدِي بِرَوْحَةٍ عَرْمِيسٍ \*\*\* تَخْبُ بِرَحْلِي تَارَةً وَتُنَاقِلُ  
مُوثِقَةَ الْأَنْسَاءِ مَضْبُورَةَ الْقَرَى \*\*\* نُعُوبٍ إِذَا كَلَّ الْعِتَاقُ الْمَرَايِلُ

وإلى جانب إنجاز الرضي في البيت السابق محل الوصف، "فعل النصح والإرشاد"، فهو ينجز "فعلا تعبيريا"، وهو "فعل الشكوى". ذلك أن الرضي ما فتئ يشكو سوء حاله في هذه الحياة، شأنه في ذلك شأن أستاذه أبي الطيب المتنبي.  
قوله<sup>3</sup>:

وَلَا تَتْرُكْنِي قَاعِدًا أَرْقُبُ الْمُنَى، \*\*\* وَأُرْعَى بُرُوقًا لَا يَجُودُ سَحَابُهَا

والبيت من قصيدة، كتب بها الرضي من فارس إلى أبي علي وزير بهاء الدولة يمدحه فيها ويعاتبه، وكان بينهما عقد مصاهرة على بنت الوزير ثم انفسخ لطارئ طراً<sup>4</sup>. وصيغة النهي في البيت، "لا" الناهية، والمضارع "تترك" الداخلة عليه، المسند إلى الضمير "أنت"، المستتر في الفعل وجوبا. والمقصود بالخطاب بهاء الدولة. والشاعر ينجز بصيغة النهي هذه أكثر من فعل:

- "فعل الاستبطاء": والباعث عليه، إبطاء المخاطب على الشاعر في إنجاز ما كان يرجوه منه، ويؤمله فيه. وذلك معنى قوله: "أرقب المنى"، وقوله: "أرعى بروقا". ومن كانت هذه حاله، فهو طامع، ومؤمل لا محالة.

<sup>1</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 78-79.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 184.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 71.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 69.

- "فعل الاستعطاف": وهو متأت من إعراب الشاعر عن سوء حاله التي دل عليها قوله: "قاعدا أرُقْبُ المُنَى"، وقوله: "أرَعَى بُرُوقًا لا يَجُودُ سَحَابُهَا". ونحن نعلم من حالِ مَنْ يُمَنِّي نفسه بما يُمَنِّيها فيه، وقد طال انتظاره بما يعلمه الشاعرُ من نفسه. فقد يستبشر الشائمُ بالوميض يُلوحُ من بعيد، لكنّه لا يلبث أن يخيب ظنّه فيما يرى، بتكشُّفِ ما لاح لناظره، عن برق خُلب، كما تقول العرب. والبرق الخُلب هو الذي يُطمعُ ولا يوجد. جاء في "معجم متن اللغة" «الخُلب: السحاب يبرق ويرعد ولا مطر فيه: البرق المطمع المخلف ... ويكون مثلاً لمن يعد ويخلف»<sup>1</sup>.

وبهذا المعنى ورد في قول المتنبي<sup>2</sup>:

تَنَاهُمْ وَبَرَقَ الْبَيْضِ فِي الْبَيْضِ صَادِقٌ \*\*\* عَلَيْهِمْ وَبَرَقَ الْبَيْضِ فِي الْبَيْضِ خُلبُ  
والى هذا المعنى قصد الرضي بقوله: "وأرَعَى بُرُوقًا لا يَجُودُ سَحَابُهَا" كناية عن عدم تحقُّق ما يؤمّله في المخاطب، والانتظار من دون طائل.

- فعل "اللوم والعتاب": وهو مؤاخضة الشاعرِ مخاطبَهُ على ما كان منه من تقصير في حقّه، تقصيرٍ يدلُّ عليه قوله: "قَاعِدًا أرُقْبُ المُنَى"، وقوله: "بُرُوقًا لا يَجُودُ سَحَابُهَا".  
- "فعل الاستتجاز": وهو طلب الشاعر من مخاطبه، أن ينجز ما تقرُّ به عينه ويؤمّله فيه. وهو طلب ضمنيٌّ يمكن استخلاصه استخلاصاً، تُفْضي إليه الأفعال السابقة، إذ لا معنى لهذه الأفعال، إذا هي لم تكن في جوهرها استتجازاً. ومما يدلُّ على أن الشاعر يستتجز مخاطبَه ما يؤمّله فيه، قوله عقب البيت محل الوصف<sup>3</sup>:

وغيرُكَ يَقْرِي النَّازِلِينَ بِبَابِهِ \*\*\* عِدَاتِ كَأَرْضِ الْقَاعِ يَجْرِي سَرَابُهَا  
بِكَفْيِكَ عَقْدُ الْمَكْرُمَاتِ وَحَلُّهَا، \*\*\* وَعِنْدَكَ إِشْرَاقُ الْعُلَى وَغِيَابُهَا

فإذا كان غيرُ المخاطبِ يَقْرِي النَّازِلِينَ بِبَابِهِ وُعودًا كاذبة "عِدَاتِ كَأَرْضِ الْقَاعِ يَجْرِي سَرَابُهَا"، وأنَّ المؤمِّلَ عنده سرابٌ ﴿بِقِيَعَةِ يَحْسِيهِ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ط1958، مج2، ص 312.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 186.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 71.

يَجِدُهُ شَيْئًا ﴿النور/ من 39- فإن مخاطب الشاعر ليس كذلك، بل يَنْفَعُ مَنْ شَاءَ نَفَعَهُ  
ويضُرُّ مَنْ شَاءَ ضَرَّهُ، كما قالت الخنساء في أخيها صخر<sup>1</sup>:

فَإِنْ كَانَ صَخْرُ الْجُودِ أَصْبَحَ ثَاوِيًا \*\*\* فَقَدْ كَانَ فِي الدُّنْيَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وإذن فمخاطب الرضيّ يضرُّ وينفع، ومن عنده تُشْرِقُ العُلى، وإليه تنتهي في مغيبتها.  
قوله<sup>2</sup>:

فَلَا تَتْرُكْنِي عَاطِلًا مِنْ مَرُوءَةٍ، \*\*\* وَلَا قَانِعًا بِالذُّونِ أَرْضَى وَأَغْضَبُ

والبيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها أباه ويهنئه بعيد الفطر<sup>3</sup>. وصيغة النهي هي  
"لا" الناهية، والمضارع "تترك" الداخلة عليه، المسندُ إلى ضمير المخاطب "أنت"، المستتر  
فيه وجوبا. ولا يكاد يختلف هذا البيت عن البيت السابق "ولا تتركني قاعدا أرقب المنى  
\*\*\* ... البيت".

والشاعر ينجز بصيغة النهي في البيت أكثر من فعل:

- "فعل الاستبطاء": وهو استبطاءُ الشاعرِ تداركُ والده، الذي هو المخاطب بصيغة النهي.  
ومن حقّ الأبناء أن ينتظروا من آبائهم، ما يحفظ عليهم حياتهم ويصون كرامتهم، بل وما  
تقرُّ به أعينهم على الإجمال، كما قال المتنبي يخاطب كافورا<sup>4</sup>:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ وَالْأَبُ الْقَا \*\*\* طِعْ أَحْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ

وحسب الرضي من سوء الحال، عطلة من خصالٍ ومقومات المروءة "عاطلا من  
مروءة"، وافتقاره إلى العزة والكرامة "ولا قانعا بالذون".

- "فعل الاستعطف": ويدل عليه سوءُ حال الشاعر، التي يكفي في الدلالة عليها، ما  
وصف به نفسه، من أنه عاطل من مقومات المروءة وخصالها، ومن العزة والكرامة.  
وإبداءُ المُستعطفِ ما هو عليه من سوء الحال، مذهبٌ قديم في الشعر العربي. ولِنَتَأَمَّلْ

<sup>1</sup> - الخنساء، المرجع السابق، ص 100.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 83.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 79.

<sup>4</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 33.

قول النابغة الذبياني، وهو يستعطف النعمان بن المنذر<sup>1</sup>:

فلا تتركني بالوعيد كأنني \*\*\* إلى الناس مطلي به القار أجرب

فقد أنزل نفسه من الناس منزلة البعير الأجرى المطلي بالقطران، والذي عادة ما

يُعزل حتى لا تنتقل عدواه. فأبي حال أسوأ من أن يُعزل المرء في محيطه؟.

- "فعل اللوم والعتاب": ويأتي بعد "فعل الاستبطاء"، لأن العتاب لا يكون إلا من شعور بالتقصير أو الخذلان، والتقصير إنما هو بالامتناع عن الفعل بالمرّة، أو بالمُطالمة والتردد في الإنجاز، إلى حين من غير عذر. وقوله: "عاطلا من مروّة" وقوله: "قانعًا بالدون"، يدلان على عدم عذر المخاطب في ترك الشاعر على هذه الحال. ولولا ذلك لما كان لقوله هذا من معنى.

- "فعل الاستنجاز": والاستنجاز ضربٌ من الطلب، ولكنه، هنا، غيرٌ صريح، لذلك عددناه من جملة الأفعال المضمرّة "غير المباشرة". والأفعال السابقة لا تلغي "فعل الاستنجاز"، بل تعزّزه وتقضي إليه. فالمستبطى لم ينقطع أمله فيما يؤمّله، وكذا المستعطف والمعاتب، وهو ما يمكن استخلاصه من قوله<sup>2</sup>:

فما أنا بالواني، إذا ما دعوتني، \*\*\* ولا موقفي عما شهدت مغيب

أما لي قرار في نعيم ولذة، \*\*\* فإني في الضراء أطفو وأرسب

عقب البيت محل الوصف.

قوله<sup>3</sup>:

فلا تحسبني ذليل القياد، \*\*\* فإني أبي على كل أبي

البيت من قصيدة، تضمنت أكثر من غرض. استهلها الشاعر بالحديث عن الشيب

بعد الشباب<sup>4</sup>. وهو من جملة أبيات في الشوق والحنين.

<sup>1</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 56.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 83.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 123.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 121.

وصيغة النهي فيه، هي الصيغة "لا" الناهية، والمضارع "تحسب" الداخلة عليه،  
المسند إلى ضمير المخاطب "أنت" العائد على "من" الموصلية في قوله<sup>1</sup>:

فِدَاؤُكَ نَفْسِي يَا مَنْ لَهُ \*\*\* مِنْ الْقَلْبِ رِبْعٌ مَنِيْعُ الْجَنَابِ

والشاعر ينجز بصيغة النهي في البيت "فعل الوفاء". ولابدّ، هنا، من توضيح يتعلق  
بهذا الفعل. نعني بذلك أن الوفاء أُضْرِبَ لا ضَرْبٍ واحد. والذي يعيننا منه ضربان:

-الوفاء باعتباره قيمة إيجابية بناءة، يتجاوز أثرها الفرد، إلى المجتمع حاضرا ومستقبلا.  
وهذا هو الوفاء الذي تمادح به العرب، وأثنى به بعضهم على بعض، حتى ضُرِبَتِ الأمثال  
بالأوفياء، وبها سارت الرُّكبان مُشْرِقَةً وَمُغْرِبَةً، ما شاء الله لها أن تسير. من ذلك قولهم،  
مثلا-: «أَوْفَى مِنَ السَّمَوَاتِ»<sup>2</sup>، وهو السموأل بن عاديا حافظ أدرع الكندي، الذي أودعه  
إيّاها، وهي التي يذكرها في قوله<sup>3</sup>:

وَفَيْتُ بِأَدْرُعِ الْكِنْدِيِّ إِنِّي \*\*\* إِذَا مَا خَانَ أَقْوَامٌ وَفَيْتُ

وَقَالُوا: إِنَّهُ كَنْزٌ رَغِيبٌ \*\*\* وَلَا وَاللَّهِ أَغْدِرُ مَا مَشَيْتُ

والوفاء بهذا المعنى، هو الذي أنطقَ الرقائشي بقوله-يرثي العباس بن محمد بن  
خالد بن برمك-<sup>4</sup>:

أَتَحْسَبُنِي بَاكَرْتُ بَعْدَكَ لَذَّةً \*\*\* أبا الْفَضْلِ أَوْ رَفَعْتُ عَنْ عَاتِقِ سَيْتَرَا

أَوْ انْتَفَعْتُ عَيْنَايَ بَعْدُ بِنَظْرَةٍ \*\*\* أَوْ ادْنَيْتُ مِنْ كَأْسٍ بِمَشْمُولَةٍ ثَغْرَا

جَفَانِي إِذْ نَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ مُؤْنِسِي \*\*\* وَأَضَحَّتْ يَمِينِي مِنْ ذَخَائِرِهَا صِفْرَا

وَلَكِنِّي اسْتَشَعَرْتُ ثَوْبَ اسْتِكَانَةٍ \*\*\* وَبِتُّ كَأَنَّ الْمَوْتَ يَحْفَرُ لِي قَبْرَا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 123.

<sup>2</sup> - أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميدان، مجمع الأمثال، تقديم وتعليق نعيم حسين زرزور، دار  
الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2010، ج2، ص 441.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 441.

<sup>4</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج16،  
ص183.

وجاء في "كتاب الأغاني" «أنه لما دارت الدوائر على آل برمك، وأمر بقتل جعفر بن يحيى وصلب، اجتاز به الرقاشي الشاعر وهو على الجذع فوقف يبكي أحرّ بكاء»<sup>1</sup> ثم أنشأ يقول<sup>2</sup>:

أما والله لو لا خوفُ واشٍ \*\*\* وعينٌ للخليفة لا تنامُ  
لطفنا حولَ جذعك واستلمنا \*\*\* كما للناسِ بالحجرِ استلامُ  
فما أبصرتُ قبلكَ يا ابنَ يحيى \*\*\* حسامًا قدّه السيفُ الحسامُ  
على اللذاتِ والدُنيا جميعًا \*\*\* ودولةِ آلِ برمكِ السلامُ

فأيُّ وفاءٍ هذا الذي يبلغ بصاحبه أن يُنزلَ من أحبِّ وأولى الجميلَ منزلةَ الكعبة المشرفة، يطاف بها، والحجر يستلمه الطائفون، ثم هو بعدُ يطلق اللذات، بل والدُنيا، طلاقًا بانئنا؟.

وأما الضرب الثاني من الوفاء -ومنه وفاءُ الرضي في البيت محلّ الوصف- فهو هذا الذي يمكن أن نسميه بوفاء الشعراء، لا سيما ما تعلّق منه بالغزل والنسيب. فهو وفاء لا يتجاوز أثره صاحبه، ومن زعم أنه سيفديه بنفسه "فداؤك نفسي يا من له \*\*\* ... البيت".

ولا عجب في ذلك، ما دامت المعايير التي تحكم الشعراء ومن إليهم من ذوي الأهواء، غير تلك التي تحكم الحكماء وذوي الأحلام والنهى، والهمم العالية، والعواطف النبيلة. وقد قيل «احسن الشعر أكذبه»<sup>3</sup>. وإذن، فالشاعر في حلٍّ من قيود الموضوعية، والقيم الأخلاقية، كما يراها الجادون.

وعلى الجملة، فإن الوفاء أنواع كما ذكرنا، يتعذّر إحصاؤها على وجه التعيين، لالتباس بعضها ببعض. والمدارُ فيها على مدى القرب أو البعد من الأخلاقية، والأثر الطيب في حياة الناس. وربما تجاوز ذلك الأثرُ الزمان والمكان إلى من سيأتي لاحقًا.

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 183

<sup>2</sup> - نفسه، ص 183-184.

<sup>3</sup> - قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثى ببغداد، ط1963، ص 65.



والى جانب "فعل الوفاء" هذا، ينجز الشاعر "فعلا تعبيريا" هو "فعل الإباء"، الذي هو من دواعي عزة النفس التي تملكت الشاعر، والسُّموُّ بهذه النفس على ما يشينها ويكدر عليها صفو الحياة، كما قال السموأل بن عاديا في لاميته المشهورة<sup>1</sup>:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرَضُهُ \*\*\* فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ  
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا \*\*\* فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ  
وَنُنْكَرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ \*\*\* وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ  
فَصَوْنُ الْعَرَضِ، وَحَمْلُ الضَّيْمِ عَلَى النَّفْسِ، وَإِثْبَاتُ الْوُجُودِ إِزَاءَ الْآخِرِينَ - مِنْ  
الْعِزَّةِ وَالْكَرَامَةِ، عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ السَّمُوْأَلِ، وَعَلَى مَا هُوَ مُتَوَارِثٌ مِنَ الْقِيَمِ فِي الْبَيْئَةِ  
الْعَرَبِيَّةِ. وَمِنْ هُنَا يُمْكِنُ فَهْمُ جَرِيَانِ هَذِهِ الْخَصْلَةِ، خَصْلَةِ الْإِبَاءِ عَلَى أَلْسِنَةِ الشُّعْرَاءِ، نَذَكَرُ  
مِنْ هَؤُلَاءِ ذَا الْأَصْبَعِ الْعَدَوَانِي، حَيْثُ يَقُولُ<sup>2</sup>:

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ \*\*\* وَابْنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينِ  
وفي قول ذي الأصبع هذا، دلالة واضحة كلِّ الوضوح، على أن هذه الخصلة،  
خصلة الإباء، ضاربةٌ بجرانها في البيئة العربية. ولم يكتفِ ذُو الْأَصْبَعِ بِكَوْنِهِ "أَبِيُّ ذُو  
مُحَافَظَةٍ"، بَلْ أَمْعَنَ فِي الْمُبَالَغَةِ، إِذْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ "ابْنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينِ".  
و"فعل الإباء" في البيت محل الوصف، ليس مستقلا عن "فعل الوفاء"، ولكنه متناغم  
معه، على اعتبار أن الأبيُّ وفيُّ، والوفيُّ أبيُّ. وإنجاز الشاعر لـ "فعل الإباء" يشير إلى  
أنه مالكٌ لزام أمره، يأبى الخضوع والتبعية والمساومة.  
قوله<sup>3</sup>:

إِذَا هَوَّلُ دَعَاكَ، فَلَا تَهَبَّهُ، \*\*\* فَلَمْ يَبْقَ الَّذِينَ أَبَوْا وَهَابُوا

<sup>1</sup> - عروة بن الورد - السموأل، ديوانا عروة بن الورد والسموأل، دار صادر للطباعة والنشر - بيروت، 1964، ص 90، 91.

<sup>2</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضببي الكوفي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، دار مكتبة الهلال - بيروت، ص 94.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 126.

البيت من قصيدة، في الفخر وشكوى الزمان وشيء من الحكمة، وهي أغراض متداخلة، يفضي بعضها إلى بعض ويلابسه.

والرضي، كدأبه، يستلهم في قوله هذا، ما جرى على السنة الفحول، من المعاني المستوحاة من غبار المعامع، التي تُمْتَحَنُ فيها بطولة الأبطال، في بيئة لا تكاد تهدأ فيها الحروب والغارات وضروب السطو، ساعةً من نهار. ومما يحضرنا في معنى قول الرضي هذا، قولٌ أحدهم يردُّ على أبيه الذي منعه من التصرف في شؤون الحياة إشفافاً عليه<sup>1</sup>:

إِذَا مَا الْفَتَى لَمْ يَبْلُغْ أَلَا لِبَاسَهُ \*\*\* وَمَطْعَمَهُ فَالْخَيْرُ مِنْهُ بَعِيدُ  
يُذَكِّرُنِي خَوْفَ الْمَنَايَا وَلَمْ أَكُنْ \*\*\* لِأَهْرُبَ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ مَحِيدُ  
فَالْفَتَى أَعَزُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَنْتَهِيَ بِهِ الْمَسْعَى عِنْدَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ فَحَسَبِ.  
وإنما هو مُطَالِبٌ، فوق ذلك، بما هو أعلى وأسمى وأبعد مدىً. وما عسى أن يكون ذلك الأبعد؟ إنه، ولا شك، العزة والكرامة، والأثر الطيب. ثم إن ركوب الخطر وحمل النفس على المكروه، مما لا بدَّ منه لِمَنْ سَمَتَ بِهِ هِمَّتَهُ، وأثر الباقي على الفاني. جاء في "العمدة" لابن رشيقي أن معاوية كاد، ليلة الهرير بصفين، يفرّ لولا أن حضره قولُ عمرو بن الإطنابة<sup>2</sup>:

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَائِي \*\*\* وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ  
وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي \*\*\* وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ  
وَقَوْلِي كَلِّمًا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ \*\*\* مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي  
لِلدَّفْعِ عَنْ مَائِرِ صَالِحَاتٍ \*\*\* وَأَحْمِي بَعْدُ عَنْ عَرَضِ صَحِيحِ

<sup>1</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كتاب عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، مج1، ج1، ص 238.

<sup>2</sup> - أبو علي الحسين بن رشيقي القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تقديم وشرح وفهرسة صلاح الدين الهوارى وهدى عودة، دار مكتبة الهلال، ج1، ص 43-44.  
وينظر: البحتري، الحماسة، تحقيق محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث - المجمع الثقافي، ط 2007، ص 39

فالهمة وابتغاء الحمد المستحقّ وحماية العرض، عواملُ كانت وراء ثبات معاوية،  
وحمله نفسه على ما تكره بطبيعتها. وإذا كان الموت بالأجل، لا يُقدّمه الإقدام، ولا يؤخره  
الإحجام، فمن العجز الرضا بالدون<sup>1</sup>:

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الْمَوْتَ فَوْقَنَا \*\*\* مُطِلًّا كَاطِلَالِ السَّحَابِ إِذَا اكْفَهَرَ  
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنِكَ إِنَّمَا \*\*\* يَكُونُ غَدًا حُسْنُ الثَّنَاءِ لِمَنْ صَبَرَ  
فَمَا آخَرَ الْإِحْجَامِ يَوْمًا مُعْجَلًا \*\*\* وَلَا عَجَلَ الْإِقْدَامِ مَا آخَرَ الْقَدَرِ  
وَيُفْهَمُ مِنْ هَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ كُلُّهُ، أَنَّ الْحَيَاةَ الْحَقِيقِيَّةَ فِي الْإِقْدَامِ، إِذَا مَا دَعَا دَاعِي  
الجد<sup>2</sup>:

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ \*\*\* لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ تَقَدَّمَ  
وإلى هنا نكون قد فهمنا قول الرضي محلّ الوصف، على حقيقته التي يكون قد  
قصد إليها قصدا.

وصيغة النهي في قول الرضي الذي نحن بصدده، هي "لا" الناهية، والمضارع  
"تهب" الداخلة عليه، المسند إلى ضمير المخاطب "أنت"، الذي يعود على مخاطب غير  
معين بذاته، يكون قد استحضره الشاعر، ليستند إليه في إنجاز الفعل الذي أراد وإليه  
قصد، إذ لا يهم في مثل هذه الحال أن يكون المخاطب معينا بذاته. فحسب الشاعر أن  
يرسل القول إرسالا، هو أشبه بالحكمة، التي يُعدُّ المقصد والأثر فيها أهمّ ما يسعى إليه  
المتكلم.

والشاعر ينجز بصيغة النهي في البيت، "فعل النصيح والإرشاد"، ثم "فعل التشجيع" على ما  
يَتَعَيَّنُ عَلَى أَصْحَابِ الْهَمِّ فَعَلُهُ فِي الْحَيَاةِ، لِمَا يَعْقُبُ ذَلِكَ الْفِعْلَ مِنَ الْأَثْرِ الطَّيِّبِ. وَالْعَلَاقَةُ  
بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ عِلَاقَةٌ تَضْمَنُ، أَيْ أَنَّ "فعل التشجيع"، مُتَضَمِّنٌ فِي "فعل النصيح والإرشاد".

<sup>1</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المرجع السابق، ص 125.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

والى جانب هذين الفعلين، يمكن إضافة فعل ثالث، وهو "فعل الاعتبار"، أي الاعتبار بمن مضى من الأقوام، كما قال قس بن ساعدة الإيادي<sup>1</sup>:

في الذاهبين الأولي \*\*\*  
— من القرون لنا بصائر  
لما رأيت مواردا \*\*\* للموت ليس لها مصادر  
ورأيت قومي نحوها \*\*\* يمضي الأصغر والأكابر  
أيقنت أنني لا مآ \*\*\* لة حيث صار القوم صائر

وإذا كان الأمر كذلك، فأى معنى يبقى للتخاذل والنكوص؟<sup>2</sup>:

وإذا لم يكن من الموت بُدَّ \*\*\* فمن العجز أن تكون جباناً

وذلك معنى قول الرضي: "إذا هول دَعَاكَ فلا تَهَبْهُ \*\*\* ... البيت". و"فعل

الاعتبار" هذا، امتداد للفعلين السابقين، ومكمل لهما، وليس بالمنعزل.

قوله<sup>3</sup>:

ولا ترقب اليوم ميّط الأذى \*\*\* عن أخفافها واندماء الجلب

والبيت من قصيدة، استهلها الرضي بقوله - قبل هذا البيت، ومن غير فاصل بينهما<sup>4</sup> -:

أثرها على ما بها من لغب، \*\*\* يُقلّلُ أغراضها والحقب

فالغرض، إنما هو الرحلة والضرب في الأرض ابتغاء المرجو، وعلوّ الهمة.

والضمير "ها" في قوله: "أثرها"، يعود على الراحلة التي وصفها في البيتين،

بالإجهاد و"اندماء الجلب"، و"قلقلة الأغراض والحقب". وكأنه تمثل قول أبي تمام فيما

وصف به راحلته، وما نالها من التعب والإعياء<sup>5</sup>:

وقلقل ناي من خراسان جأشها \*\*\* فقلت اطمئني أنضر الروض عازبه

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ط6، مج15، ص193.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتبّي، المرجع السابق، ج4، ص241.

<sup>3</sup> - الديوان، ص128.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج16، ص308.

ومردُّ عدم الإشفاق على الراحلة، إلى بُعدِ الهمة ونبل المسعى<sup>1</sup>:

لِأَمْرِ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ صُدُورُهُ \*\*\* وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ عَوَاقِبُهُ

لذلك كان على الشاعر، ألا يأبّه بما قد ينال راحلته من وجى "الأخفاف" و"اندماء الجلب"، لكثرة الأسفار، والضرب في المهامه والفقار. ولعل الرضيّ تمثل في ذلك، مثل قول الأعشى في راحلته<sup>2</sup>:

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي: أَيَّنَ يَمَّمْتُ؟ \*\*\* فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدًا

فَالَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ \*\*\* وَلَا مِنْ حَفَا حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدًا

مَتَى مَا تَتَاخَى عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ \*\*\* تُرَاحِي وَتَلْقَى مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدًا

لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تَغِبُّ وَنَائِلٌ \*\*\* وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا

ومنه قول ربيعة بن مقروم<sup>3</sup>:

وَجَسْرَةَ حَرَجٍ تَدْمَى مَنَاسِمُهَا \*\*\* أَعْمَلْتَهَا بِي حَتَّى تَقَطَعَ الْبَيْدَا

كَفَّطَهَا فَرَأَتْ حَقًّا تَكْلَفُهُ \*\*\* وَدَيْقَةً كَأَجِيجِ النَّارِ صِيخُودًا

فِي مَهْمَةٍ قُذْفٍ يُخْشَى الْهَلَاكُ بِهِ \*\*\* أَصْدَاؤُهُ مَاتَتِي بِاللَّيْلِ تَغْرِيدًا

لَمَّا تَشَكَّتْ إِلَيَّ الْأَيْنَ قُلْتُ لَهَا \*\*\* لَا تَسْتَرِيحِينَ مَا لَمْ أَلْقَ مَسْعُودًا

مَا لَمْ أَلْقَ امْرَأًا جَزَلًا مَوَاهِبُهُ \*\*\* سَهْلَ الْفِنَاءِ رَحِيبَ الْبَاعِ مَحْمُودًا

فالحاجة كانت الباعث على الرحلة، غالباً، في الشعر العربي، كما رأينا. ولا إشفاق على الراحلة من الإعياء والأين، ما دام المرجو حاضراً في ذهن المعتزم، يلح عليه ويُغريه بالرحلة، وإن لاحت في الأفق المنظور أعلامُ الهلاك، كما قال بن مقروم "في مَهْمَةٍ قُذْفٍ يُخْشَى الْهَلَاكُ بِهِ".

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 308.

<sup>2</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ص 127، 128.

<sup>3</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، دار مكتبة الهلال، بيروت، ص 123.

واستناداً إلى هذا الإيضاح، يمكن أن نطمئن إلى أن الشاعر ينجز بصيغة النهي في البيت محل الوصف، أكثرَ من فعل. والذي بدا لنا من هذه الأفعال "فعل الفخر"، وهو فعل تعبيرى، الفخر بعلوِّ الهمة، وعدم الرضا بالدُّون، والسعي بجدِّ في طلب العُلَى. وهذا قائمٌ على أن الشاعر يخاطب في البيت نفسه، على طريقة التجريد<sup>1</sup>.

ثم إن الشاعر ينجز، إلى جانب "فعل الفخر"، فعلين آخرين، "فعل الإنكار"، و"فعل الإغراء والترغيب". فهو ينكر على من استوطنَ الراحة، وأخذ إلى الذل والهوان. والقَبُولُ بذلك فعلةٌ شنيعة، بمعيار القيم العربية المتوارثة. فالعربيُّ بطبعه يأنفُ من أن يُنزل نفسه هذه المنزلة، على ما بلَغْنَا ممَّا جاء في أشعار شعرائهم<sup>2</sup>:

واتركُ محلَّ السُّوءِ لا تحلُّ بهِ \*\*\* وإذا نبأكَ منزلٌ فتحوَّلِ  
دارُ الهوانِ لمن رآها داره \*\*\* أفرأجلَ عنها كمن لم يرَحلِ

وأما "فعل الإغراء"، فيتمثَّل، فيما يفهم من القول، في إغراء الشاعرِ المخاطَبَ، الذي هو القارئ أو المتلقي كائناً من كان، بـ"فعل الجدِّ والاجتهاد والسعي فيما هو ساعٍ فيه"، من جهة تزيين الفعل المغرى به.

فكأنِّي بالرضي -والحال ما ذكرنا- يودُّ أن يُرِينَا، أن الحياة تُؤخَذ ولا تعطى، وللسَّعي فيها بجدِّ واجتهاد، متعةٌ يُحسِّها الساعي من نفسه. وتلك المتعة هي التي تعطي الحياة معناها الحقيقي، الذي يزيدنا بها إغراءً. وقد تغنى الشعراء العرب بابتغاء الحياة من جهة السعي فيها بجد واجتهاد، وركوب الأهوال في سبيلها، كما قال كعب بن زهير<sup>3</sup>:

وليسَ لمن لم يركبِ الهولَ بُغيةً \*\*\* وليسَ لرحلٍ حطَّةُ الله حَامِلُ

<sup>1</sup> - ينظر: النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 184.

وينظر: بشار بن برد، المرجع السابق، ص 126.

<sup>2</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 215.

<sup>3</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المرجع السابق، ص 231.

وكما قال أبو تمام يخاطب المعتصم بالله<sup>1</sup>:

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْكُبْرَى فَلَمْ تَرَهَا \*\*\* تَتَالُ إِلَّا عَلَى جِسْرِ مِنَ التَّعَبِ

وهو في معنى قوله<sup>2</sup>:

أَعَاذَلْتِي مَا أَحْسَنَ اللَّيْلَ مَرْكَبًا! \*\*\* وَأَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْمَلَمَّاتِ رَاكِبُهُ

ذَرِينِي وَأَهْوَالَ الزَّمَانِ أَفَانَهَا \*\*\* فَأَهْوَالُهُ الْعُظْمَى تَلِيهَا رَغَائِبُهُ

أَلَمْ تَعَلِّمِي أَنَّ الزَّمَاعَ عَلَى السُّرَى، \*\*\* أَخُو النُّجْحِ عِنْدَ النَّائِبَاتِ وَصَاحِبُهُ؟

ومؤدّي ما تقدم ذكره على الإجمال، أن الرضي يعنينا بما يقول. وعليه فنحن مطالبون بأن نحذو حذوه، ونسعى سعيه في الطلب، إذ ليس من العزة والكرامة في شيء الرضا بالدون، والإخلاد إلى البؤس والشقاء والحرمان. وهذا من شأنه أن يدخل تحت ما أسميناه بـ"فعل الإغراء"، الذي هو أقرب إلى النصح والإرشاد.

بيد أن "فعل النصح والإرشاد"، غالبًا، ما يؤخذ من منطوق اللفظ، بحكم أن الناصح حريص على أن يصل إلى المنصوح من أقرب سبيل. ثم إن المغربي يُزيّن الفعل المُغْرَى به، بأن يجعله بما يُقنع ويستهو، أو أنه يلفتُ على أثره الإيجابي، ويحض عليه ولو من طرف خفي. وذلك يعني أن المباشرة ليست شرطًا في "فعل الإغراء"، كما هي الحال في النصح والإرشاد. بل ربّما كان الإضمارُ، أغْرَى بالفعل وأدل عليه من الإظهار.

قوله<sup>3</sup>:

لَا تَحْسَبَنَّ الْخُلُودَ بَعْدَكَ لِي، \*\*\* إِنَّ الْمَنَايَا أَعْدَى مِنَ الْجَرَبِ

هذا البيت هو البيت ما قبل الأخير، من قصيدة يرثي الرضي فيها «أبا منصور

المرزبان الشيرازي الكاتب، وكان بينهما صداقة وكيدة ومكاتبات بالنظم والنثر»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، تقديم وتهميش وفهرسة راجي الأسمر، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1994، ج1، ص 49.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 120، 121.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 154

<sup>4</sup> - نفسه، ص 151

وصيغة النهي في البيت، هي "لا" الناهية، والمضارع "تحسبن"، المسند إلى ضمير المخاطب "أنت" المستتر فيه وجوبا، والنون المتصلة بالمضارع. "لا تحسبن" حرف توكيد. والرضي ينجز بالنهي في البيت، ثلاثة أفعال:

- فعل الرثاء: وهو فعل تعبيرى، بحكم اللحظة الوجدانية، التي هي من مقتضيات المقام الذي هو مقام رثاء، ولكل مقام مقال.

- فعل التعزية: والتعزية كامنة في تذكير الشاعر المخاطب بعدم الخلود، وأن الموت لا يستثني أحدا.

وفعل التعزية يلبس فعل الرثاء، حتى لا يكاد ينفك عنه. وذلك لحاجة المعزى إلى ما يُهَوِّنُ عليه وقع المصاب.

- فعل الاعتبار: أي الاعتبار بما انتهى إليه المرثي، والمعتبر هو الشاعر، والاعتبار يعني أخذ العبرة من الحادث أو المصيبة. وذلك يقتضي توطين النفس على الرضا بما هو واقع لا محالة. كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

كُنْ أَيْهَا السَّجْنُ كَيْفَ شِئْتَ فَقَدْ \*\*\* وَطَنْتُ لِلْمَوْتِ نَفْسَ مُعْتَرِفٍ

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 281.



# الفصل الثاني

## الاستفهام

## توطئة:

### أ- مفهوم الاستفهام:

الاستفهام: وهو من الإنشاء الطلبي. ويعرف بأنه «طلب حصول صورة الشيء في ذهن»<sup>1</sup>. والشيء المطلوب حصول صورته في الذهن، هو المُسْتَفْهَم عنه<sup>2</sup>. والذهن، هو ذهن المتكلم المُسْتَفْهَم<sup>3</sup>.

والصورة المطلوب حصولها في الذهن نوعان: فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة أو عدم وقوعها، فالاستفهام عن تصديق<sup>4</sup>. والتصديق هو «إدراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع أو عدم مطابقتها»<sup>5</sup>. ومن أمثلة التصديق قولهم: "أقام زيد؟"<sup>6</sup>.

حيث إن المتكلم تصوّر «القيام وزيدا والنسبة بينهما»، وهو يسأل عن وقوع هذه النسبة بين المسند "قام"، والمسند إليه "زيد"، أهو متحقق في الخارج أم لا<sup>7</sup>.

وإن كانت الصورة المطلوب حصولها في الذهن، هي صورة الموضوع، أو المحمول، أو النسبة المجردة، أو اثنتين من هذه الثلاثة، أو الثلاثة - فالاستفهام عندئذ، هو استفهام عن تصور<sup>8</sup>. ومن الأمثلة الواردة في ذلك، قولهم: «أدبس في الإناء أم عسل؟»<sup>9</sup>. ومعنى التصور، أن المُسْتَفْهَم عالم بحصول شيء في الإناء، لكنه لا يدرك ذلك الذي هو في الإناء على وجه التعيين، أهو الدبس أم العسل؟. لذلك يتعيّن على المسؤول، أن يجيب بتعيين أيّهما هو المقصود، طبقاً للواقع، كأن يقول: "الذي هو في الإناء الدبس"، أو: "الذي هو في الإناء العسل"، ولا يصح الجمع بينهما معا في آن<sup>10</sup>. والمقصود بالتصور في هذا

1 - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج2، ص 82، 412.

2 - ينظر: نفسه، ص 412.

3 - ينظر: نفسه، ص نفسها.

4 - ينظر: نفسه، ص 414.

5 - نفسه، ص نفسها.

6 - ينظر: نفسه، ص 82، 414.

7 - ينظر: نفسه، ص 414.

8 - ينظر: نفسه، ص 413-414.

9 - نفسه، ص 83.

10 - ينظر: نفسه، ص 83، 415-416.

المثال، هو تصوّر المسند إليه "الدبس - العسل"، من حيث هو مسند إليه فحسب. وتصورّ المسند "الكون أو حصول الشيء في الإناء فحسب<sup>1</sup>.

ب- أدواته: والاستفهام لا يتحقق إلا بأدوات معينة عبروا عنها بـ "الألفاظ"<sup>2</sup> تارة، وبـ "الكلمات"<sup>3</sup> تارة أخرى. وهي إحدى عشرة أداة: الهمزة، هل، ما، من، أي، كم، كيف، أين، أنى، متى، أيان<sup>4</sup>. وهي من حيث الاستعمال ثلاثة أقسام «اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط، ومنها ما يستعمل لطلب الصورة تارة ولطلب التصديق تارة أخرى، فالقسم الثالث هو الهمزة، والقسم الثاني هل، والقسم الأول بقية الألفاظ»<sup>5</sup>.

ج- دلالاته الفرعية: وكثيرا ما يعدل بالاستفهام عن حقيقته لإنجاز أفعال تختلف باختلاف السياقات والمقامات التخاطبية ومقاصد المتكلمين<sup>6</sup>. ومن تلك المعاني التي تستعمل فيها هذه الألفاظ استعمالا مجازيا: الاستبطاء، التعجب، التنبيه عن الضلال، التقرير، الإنكار، التهكم، التحقير، التهويل، الاستبعاد، التهويل والتعظيم، التسهيل والتخفيف، التشويق والترغيب، التسوية، الاستئناس، الأمر، النهي، التعجب والتوبيخ معا<sup>7</sup>. وهذه الأفعال المضمرّة التي يُعدّل إليها بالاستفهام عن حقيقته، هي موضوع مقاربتنا فيما يلي:

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 415.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 86، 442.

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 49.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 88، 464.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 82، 442.

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 49.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 414.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 88، 464.

وينظر: أبو نصر الفراءي، كتاب الحروف، تحقيق وتقديم وتعليق محسن مهدي، دار الشروق، بيروت-لبنان ص 164

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 53.

و: محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية- دراسة والتحليل التداولي للخطاب (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديثة، إربد-الأردن، ط1، 2011، ص 307 وما بعدها.

<sup>7</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 88، 89، 90.

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 53، 54، 55.

## الإجراء:

قوله<sup>1</sup>:

فَلَمْ أَنَا كَالْغَرِيبِ وَرَاءَ قَوْمٍ \*\*\* لَوْ اخْتَبَرُوا لَقَدْ كَانُوا وَرَائِي

البيت من قصيدة طويلة، يمدح الرضي فيها «بهاء الدولة ويهنئه بشهر رمضان»<sup>2</sup>.  
ولم، في البيت بإسكان الميم، لإقامة الوزن، والأصل أنها مفتوحة لم، وهي  
"مركبة من حرف الجر "لام"، و"ما" الاستفهامية"<sup>3</sup>. ومن أمثلة حذف ألف "ما" الاستفهامية  
بعد دخول حرف الجر عليها، قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ النبأ/01. والأصل "على ما"<sup>4</sup>.  
يقول فخر الدين الرازي «عمّ: أصله حرف جر دخل ما الاستفهامية ...  
والاستعمال الكثير على الحذف والأصل قليل، وذكروا في سبب الحذف وجوها»<sup>5</sup>. ونحن  
نجتزئ عن تلك الوجوه بوجهين فحسب:

الأول: قول الجرجاني «إذا وصفوا ما في استفهام حذفوا ألفها تفرقة بينها وبين أن تكون  
إسما: فيم و بم و لم و علام و حتام»<sup>6</sup>.  
الثاني: قول الفخر الرازي: «حذفت الألف لاتصال ما بحرف الجر حتى صارت كجزء  
منه لتنبئ عن شدة الاتصال»<sup>7</sup>.

هذا، والاستفهام في البيت، مصروف عن حقيقته إلى أكثر من فعل إنجازي.  
- "فعل الشكوى": ويتمثل في تدمر الشاعر من سوء حاله، تلك التي كانت الباعث على أن  
يبث شكواه إلى من يعنيه أمره، وهو بهاء الدولة، الذي هو المشكوك منه والمشكوك إليه في  
آن، بدليل قوله قبل البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ص 17.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 17.

<sup>3</sup> - إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط2، 1985، ص 375.

<sup>4</sup> - ينظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج31، ص 02.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 02.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 02.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 02.

بِهَاءِ الدَّوْلَةِ الْمَنْصُورِ إِنِّي \*\*\* دَعَوْتُكَ بَعْدَ لَأَيِّ مِنْ دُعَائِي  
وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ غِنَاكَ يَسْرِي \*\*\* إِلَيَّ بِمَا تَبَيَّنَ مِنْ غَنَائِي

فهو يصرح في هذين البيتين بأنه دعا مخاطبه بهاء الدولة بعد لأي، أي بعد جهد ومشقة من الدعاء، وأنه كان يُؤمِّلُ فيه خيرا، فإذا هو يُخيِّبُ رجاءه فيه. لذلك حُقَّ له أن يجأَرَ بالشكوى، واللوم والعتاب، وأن يحار، ويتحسّر، ويتعجب، معا.

وفي اللوم والعتاب، ضربٌ من الشكوى، من حيث إن اللائم العاتب غير راضٍ على ما كان ممّن يلومه ويعتب عليه. وكذلك الأمر بالنسبة للشكوى، إذ الباعث عليها عدم الرضا على ما كان من المشكوّ منه، الذي هو، هنا، بهاء الدولة، لأنه المتسبب في سوء حال الشاعر بالجفاء والإهمال، سواء أكان ذلك عن قصد أم من دون قصد.

ولا شك في أن ما نال الشاعرَ من الجفاء، والإهمال، وتقديم سواه عليه، وكان حَقُّ هذا الذي تقدّم أن يتأخّر، لو كان العاملُ في ذلك هو الكفاية دون سواها من الاعتبارات. فكأنّي بالشاعر يُعرّض، من حيث إنه أحقّ بالتقديم وهو به أجدِر.

ولاشك أن هذا الذي ناله من الحيف، جرّاء اختلال معايير التفاضل، من شأنه أن يجعله في حيرة من أمره، وأن يورثه الحسرة على ما فاتته من حظ، هو به أليق وأحقّ.

وحقّ للشاعر أن يتعجّب، مستفظعا بتقديم من تقدم بغير كفاية، وتأخير من تأخر، وكان الحقّ أن يتقدم، لو جرت الأمور على وجهها. والحال أن هذه الأفعال كلها متناغمة فيما بينها، لا ينقض بعضها بعضا أو يضعفه، بل يسنده ويقوّيه.

وهذه الأفعال كلها أفعال تعبيرية لصدور الشاعر فيها عن دخائل نفسه وما نابه من الهم والغم.

قوله<sup>2</sup>:

أَبْلَى ثُمَّ يَبْدُو بِاصْطِنَاعِي، \*\*\* كَفَانِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ بَلَائِي

<sup>1</sup> - الديوان، ص 17.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 17.

ورد هذا البيت في القصيدة، بعد البيت السابق محل الوصف ببيت واحد. والأفعال المنجزة بالاستفهام في هذا البيت، هي نفسها الأفعال المنجزة في البيت السابق، وهي: الشكوى، واللوم والعتاب، والحيرة والتحسر، والتعجب. وهي أفعال تعبيرية، كما ذكرنا من قبل. قوله<sup>1</sup>:

إلى كمّ ذا التردُّدُ في النَّصَابِي، \*\*\* وفَجْرُ الشَّيْبِ عِنْدِي قَدْ أَضَاءَ

البيت من قصيدة تحت عنوان "ابن السابقين إلى المعالي"، وهو أي هذا العنوان، مشتق من قوله<sup>2</sup>:

أنا "ابنُ السَّابِقِينَ إلى المَعَالِي" \*\*\* إذا الأمدُ البَعِيدُ تَنَى البَطَاءَ

في القصيدة نفسها، على عادة بعض الشعراء العرب، في اشتقاق العناوين من القصائد، على سبيل المجاز، القاضي بتسمية الكل باسم جزئه، على أن تراعى في ذلك الجزء المزية<sup>3</sup>. والقصيدة في الفخر وشكوى الزمان<sup>4</sup>. والشاعر ينجز بالاستفهام في هذا البيت، فعلين على الأقل، معدول إليهما بالاستفهام عن حقيقته، وهما:

- الاستبطاء: فهو يستبطئ اللحظة التي يصحو فيها من صботه، لطول تردده في التصابي.

وفي الاستبطاء يكمن لوم الشاعر نفسه، لتماديها في غيِّ التصابي.

- التعجب: فهو يتعجب مما هو عليه. ومردّ تعجبه إلى أن أمره جرى على غير ما تجري عليه أمور العقلاء عادة. أي أنه يستقطع أن يبلغ منه التصابي الحد بينه وبين اخذ الحياة بقوة وجد. فأنى له أن يتمادى في غيه وقد أدركه الشيب؟! والشيب مظنة التعقل

<sup>1</sup> - الديوان، ص 19.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 19.

<sup>3</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 92.

و: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 14، 63.

<sup>4</sup> - ينظر: الديوان، ص 18.

وإدراك الأمور إدراكاً صحيحاً لا إفراط فيه ولا تفريط، و هو أبلغ واعظ، يعول عليه في الإفلات من تلك الحال التي طال تردد الشاعر فيها. وإنه لمثير بحق، أن يجتمع التصابي والشيب في آن. وفي الاستبطاء والتعجب ضرباً من الشكوى. نقول بهذا الذي أمضينا القول فيه، استناداً إلى أن التعجب في أصله، قائم على الاستغراب والاستعظام، وورود الفعل أو الظاهرة على غير المؤلف<sup>1</sup>.  
قوله<sup>2</sup>:

أَيُّ الْعُيُونِ تُجَانِبُ الْأَقْدَاءَ، \*\*\* أَمْ أَيُّ قَلْبٍ يَقَطَعُ الْبُرَحَاءَ

البيت من قصيدة، ينيف عدد أبياتها عن الستين بيتاً، يرثي الرضي فيها «أبا الفتح بن الطائع لله، ويعزيه عنه»<sup>3</sup>.

والاستفهام في البيت، معدول به إلى أكثر من "فعل إنجازي". والذي بدا لنا من هذه

الأفعال الآتي:

فعلى اعتبار النفي في قوله: "أَيُّ الْعُيُونِ تُجَانِبُ الْأَقْدَاءَ"، ينجز الشاعر فعلين:

- "فعل الإقرار" الذي يفضي إليه النفي، على تقدير: لا عين تجانب الأعداء. وملازمة القذى للعين، كناية عن أن الإنسان لا يزال في حياته هذه، عرضة لما يكدر عليه صفوفها. والإقرار بهذه الحقيقة، يفضي إلى الفعل الثاني. الذي هو:

- "فعل التعزية"، تعزية الشاعر لنفسه بعدم جدوى الحزن والأسى، على ما هو كائن لا محالة.

وتلك لحظة، يعيشها الإنسان المبتلى، عندما تخونه الأسباب، وتعييه الحيل في دفع ما يحلُّ به من الخطوب والنوازل، كما قال شوقي في رثاء والده، وقد تاب إلى رشده، وأذعن لما هو كائن -<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - ينظر: ابن هشام الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق

أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج2، ص 250.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 21.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 21.

<sup>4</sup> - أحمد شوقي، الشوقيات، دار العودة، بيروت، مج2، ج3، ص 154.

يا أبِي ما أنتَ في ذَا أَوَّلُ \*\*\* كلُّ نَفْسٍ لِلْمَتَايَا فَرَضُ عَيْنِ  
هَلَكْتُ قَبْلَكَ نَاسٌ وَقُرَى \*\*\* وَنَعَى النَّاعُونَ خَيْرَ الثَّقَلَيْنِ  
غَايَةُ الْمَرْءِ وَإِنْ طَالَ الْمَدَى \*\*\* أَخَذُ يَأْخُذُهُ بِالْأَصْغَرَيْنِ

حيث أدركته هذه اللحظة العاقلة، فانتشلته من الذهول، وشدة وقع الصدمة<sup>1</sup>:

أيُّها اللُّوأمُ، ما أَظْلَمَكُمُ ! \*\*\* أينَ لي العَقْلُ الذي يُسْعِدُ أَيْنَ؟

وأما قول الرضي: "أم أيّ قلب يقطع البرحاء"، فإنه ينجز فيه فعلين على الأقل:

- "فعل الإشفاق"، الإشفاق على هذا العضو "القلب"، الذي تدميه الأحزان والآلام، جرّاء النوب والخطوب. فأيّ قلب هذا الذي يتحمّل ما يُلين إرادة المرید، ويفل عزيمة العازم؟ إنه، لهذا، ليستحقّ الإشفاق والرتاء معاً.

- "فعل التعظيم والتنويه"، أيّ تعظيم المصاب، وفداحة الخطب، لمنزلة الفقيد في نفس الشاعر. ثم لا بد من إيضاح أمرين آخرين:

الأول: أن "أم" في قوله: "أم أيّ قلب يقطع البرحاء"، بمعنى "بل"، التي هي، هنا، للإضراب الانتقالي<sup>2</sup>، وتسمى بـ "أم المنقطعة"، لانقطاع ما قبلها عما بعدها<sup>3</sup>.

الثاني: قوله: "يقطع البرحاء"، فيه قلب، إذ الأصل أن تقطع البرحاء القلب، لا العكس. والمقصود بـ "البرحاء" «الشدة والمشقة، وخصّ بها بعضهم برحاء الحمى»<sup>4</sup>. وذلك هو مقصود الشاعر من هذه الكلمة. فهو محمومٌ لشدة وقع الفاجعة عليه. وإنما احتاج الشاعر إلى القلب، في تقديرنا، لإقامة الوزن وإرادة المبالغة.

والقلب أسلوبٌ عربيّ، تمثّله كبار الشعراء العرب حديثاً، في أشعارهم، نذكر منهم

أمير الشعراء أحمد شوقي في "تهج البردة"، حيث يقول<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - أحمد شوقي، المرجع السابق، ص 154.

<sup>2</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 587، 588، 589.

و: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 49.

<sup>3</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ص 597.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، ط 1958، مج1، ص 265.

<sup>5</sup> - أحمد شوقي، المرجع السابق، مج1، ج1، ص 206.



جُرْحَانٍ فِي كَبِدِ الْإِسْلَامِ مَا التَّامًا \*\*\* جُرْحُ الشَّهِيدِ وَجُرْحُ الْكِتَابِ دَمِي

يشير بذلك إلى مقتل الخليفة الراشدي عثمان بن عفان رضي الله عنه. والأصل في قول شوقي، أن الكتاب هو الذي دمي بالجرح، أي بدم الجرح. والمقصود بالكتاب، المصحف الذي كان يحمله-عثمان رضي الله عنه. والذي أصابته الدم عند مقتله. إلا أن شوقيًا قلب، فأحلَّ الكتاب محلَّ الجرح، والجرح محلَّ الكتاب. وإنما عمد إلى هذا القلب، للسبب الذي ذكرنا في البيت محلَّ الوصف، أي لإقامة الوزن، وإرادة المبالغة في دم الخليفة، ومن ثمَّ بيان مدى شناعة ما حدث.

يرد قوله<sup>1</sup>:

أَيْنَ الْمَقَاوِلُ، وَالْغَطَارِفَةُ الْأُلَى \*\*\* هَجَرُوا الدِّيَارَ وَعَطَّلُوا الْأَفْنَاءَ

يورد الشاعر هذا البيت، بعد مضي ستة أبيات من البيت السابق محل الوصف، ومن القصيدة نفسها.

والمقاول: جمع مقول، وهو الملك من حمير<sup>2</sup>.

والغطارفة: جمع غطريف، وهم السادة الأشراف<sup>3</sup>.

وعطلوا الأفناء: أي تركوها خالية، وقد كانت أهلة تعج بألوان الحياة<sup>4</sup>.

والاستفهام بـ"أين"، مصروف عن حقيقته إلى الاعتبار بمن مضى من الأقسام، منهم من ذكر. وقد كانت حياة هؤلاء ملء السَّمع والبصر، ثم تدور الدوائر وتقلب الأيام لهم «ظهر المجن»<sup>5</sup>، كما قيل، فإذا هم مجردٌ خبرٍ فحسب يجري ذكرهم على الألسنة للاعتبار.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 22.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 682-683.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 304.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 01.

<sup>5</sup> - أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2010، مج2، ج2، ص 122.

قوله<sup>1</sup>:

فَاخْلُطْ بِصَوْتِكَ كُلَّ صَوْتٍ وَاسْتَمِعْ \*\*\* هَلْ فِي الْمَنَازِلِ مَنْ يُجِيبُ دُعَاءَ

يورد الرضي هذا البيت، بعد البيت السابق محل الوصف، ومن القصيدة نفسها.

وقوله هذا، يعيد إلى أذهاننا ما اعتاده الشعراء العرب في قصائدهم، لا سيما

المطالع منها، من الوقوف على آثار الديار ومناجاتها ووصف ما آلت إليه، وقد خلت من

أهلها، كما قال النابغة<sup>2</sup>:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِنْدِ \*\*\* أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

وَقَفَّتْ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا \*\*\* عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

أَضَحَتْ خَلَاءً وَأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا \*\*\* أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدِ

هذا، والاستفهام بـ"هل" في قول الرضي، مصروف عن حقيقته إلى النفي، أي لا

أحد في المنازل يجيب الدعاء، وهو في معنى قول النابغة المذكور: "وما بالربع من أحد".

وبذلك يصير الإنشاء "هل في المنازل من يجيب دعاء"، خبراً "ما بالمنازل من أحد يجيب

الدعاء". فكأنه يخبر عن حال المنازل بعد أن ظن عنها أهلها. والإخبار بذلك ينطوي

على فعلين إنجازيين:

-فعل تعبيريّ: يتمثل في حزن الشاعر وأساه، وقد حضره ما له بتلك المنازل من

ذكريات، ما زالت تُذكره بها تلك الآثار الماثلة أمامه، تشده إليها بقوة غامضة هي أشبه

بالسحر، يصعب عليه أن يجد لها تفسيراً واضحاً، يريحه من عنائه الذي هو فيه.

- "فعل الاعتبار"، الاعتبار بما مضى من تلك المنازل، وما آل إليه أمرها وأمر من كان

بها. والشاعر يعلم أن السنة في الحياة، تقضي بأن سيصير يومه هذا الذي هو فيه، بعد

تَوَلَّيْهِ، من الماضي، إن عاجلاً وإن آجلاً، كما كان يومه ذاك الذي يبكيه حاضراً معيشاً

يومئذ. جاء في "الشعر والشعراء طبقات" لابن قتيبة، في سياق حديثه عن الشعر والعلم

<sup>1</sup> - الديوان، ص 22.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطالب ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 76، 78.

والبلاغة-: «لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ولا خصّ به قوما دون قوم بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده وجعل كل قديم منهم حديثا في عصره»<sup>1</sup>. وتمثل ابن رشيق في كتابه "العمدة"، قول ابن قتيبة السابق، حيث قال: «كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله»<sup>2</sup>. والحق أن هذا القانون يحكم الحياة كلها، فهو سنة ماضية في الموجودات ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾. فاطر / من 43.

وبعد مضي ستة أبيات من البيت السابق محل الوصف يرد قوله<sup>3</sup>:

مَاذَا نُؤَمِّلُ فِي الْيِرَاعِ، إِذَا نَشَتْ \*\*\* رِيحٌ تَدُقُّ الصَّعْدَةَ الصَّمَاءَ

يورد هذا البيت بعد ستة أبيات من البيت السابق محل الوصف، ومن القصيدة نفسها.

وفيه إذعان للصروف القاهرة الغالبة، والتي هي فوق الأسباب، فليست الأسباب هي كل شيء في حياة الإنسان، فقد ينوبنا ما يبطل تلك الأسباب، التي عادة ما يعول عليها الناس في الكثير من شؤون حياتهم.

و إذا فلا بد من "وراء" يُضَعِفُ هذه الأسباب تارة، ويبطلها تارة أخرى. وإذا ما انقطع التأميل مع وثوق الأسباب وقوتها، فهو مع ضعفها، أقطع. وهذا الذي عناه الشاعر في قوله محل الوصف، إذ كنى عما ضَعَفَ سببه بـ"اليراع"، وهو القصب الأجوف<sup>4</sup>، في مقابل تَكْنِيَتِهِ عَمَّا قَوِيَ سببُهُ ووثق بـ"الصعدة الصماء"<sup>5</sup>، وإذا ما أذعنت الصعدة الصماء

<sup>1</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 02.

<sup>2</sup> - أبو علي الحسن ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تقديم وشرح وفهرسة صلاح الدين الهوارى وهدى عودة، دار مكتبة الهلال، ج1، ص 159.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 22.

<sup>4</sup> - ينظر: أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب- بيروت، ج1، ص 50.

<sup>5</sup> - ينظر: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ص 259.

و: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 453.

المصمتة للعواصف، فكيف باليراع الجوفاء؟ ولِضَعْفِ "اليراع" استعاروها لوصف الرجل بالجبن. قال قطري بن الفجاءة<sup>1</sup>:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا \*\*\* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ  
وَلَا ثَوْبُ الْبَقَاءِ بِثَوْبِ عِزٍّ \*\*\* فَيُطَوَى عَنْ أَخِي الْخَنَعِ الْيِرَاعِ

والشاهد في البيت الثاني "أخي الخنع اليراع". وإنما أوردنا البيت الأول حرصاً منا على الإيضاح، وذلك لتعلق البيت الثاني بالأول من حيث المعنى. و"أخو الخنع اليراع" هو الجبان، شُبَّهَ بالقصبَةِ الجوفاء. ووجه الشبه بين المشبه والمشبه به، هو الضعف. وإذن فلا تأمّل فيما ضعف سببه أو انقطع بالمرّة.

واستناداً إلى النفي على النحو الذي رأينا، ينجز الرضي في البيت "فعل الإذعان لما هو كائن". وفي الإذعان للقوة القاهرة الغالبة، إقرار. وفي الإقرار إسكاناً للنفس وتعزية لها عن المصاب. وإذن فهو ينتهي إلى إنجاز "فعل التعزية".

ويمكن أن يكون مؤدّى النفي في قول الرضي، تعبيراً عن نفس محبطة، برّح بها الحزن والأسى حتى انقطع أملها في المرجو. وعلى هذا يكون الشاعر قد أنجز "فعلاً تعبيرياً"، يتمثل في "الإحباط واليأس مما كان يؤمله".  
قوله<sup>2</sup>:

وَتَفَرَّقُ الْبُعْدَاءَ بَعْدَ مَوَدَّةٍ \*\*\* صَعْبٌ فَكَيْفَ تَفَرَّقُ الْقُرَبَاءَ؟!

البيت من قصيدة طويلة، يرثي الرضي فيها "والدته فاطمة بنت الناصر"<sup>3</sup>.

والاستفهام فيه، مصروف إلى التعظيم والتهويل، تعظيم المصاب الذي هو من منزلة الفقيده في نفس الشاعر ومكانتها. وإذا كان الموت حدثاً جلاً من حيث هو فحسب، فكيف إذا ما كان الفقيده أم؟! والمصاب بالغ مداه ما حصل بعد مودة كما قال الشاعر. وأي فادح هو أعظم وأبلغ أثراً من أن يفقد المرء أمه؟.

<sup>1</sup> - أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، المرجع السابق، ص 50.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 27.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 26.

وإلى جانب "فعل التعظيم والتهويل"، ينجز الشاعر "فعل التعجب"، والتعجب يعني استعظام واستغراب مبلغ تفرُّق القرباء من الصعوبة، البالغ أثرها في النفس منتهاه الذي لا مزيد له عليه. فهو في تقدير: ما أشدَّ وطأة تفرُّق القرباء على النفس! والتعجب "فعل تعبيرى"، لأنه يعبر عن حالة نفسية في المقام الأول.  
قوله<sup>1</sup>:

كَيْفَ السُّلُوْ، وَكُلُّ مَوْعٍ لَحْظَةٍ \* \* \* أَثْرٌ لِفَضْلِكَ خَالِدٌ بِإِزَائِي

ورد هذا البيت بعد البيت السابق بثمانية أبيات، من القصيدة نفسها. والاستفهام بـ"كيف" في البيت، مستعمل في غير حقيقته.

والنفي هو المدخل إلى الأفعال المضمره التي ينجزها الشاعر بالاستفهام في البيت، وكأنني بالشاعر يقول: لا سلو لي عن المصاب والحال هي هذه. على اعتبار أن الاستفهام محمول على النفي، وهو بذلك فكأنه يخبر عن نفسه. والمبالغة في الحزن متأتية من العدول عن النفي إلى الاستفهام. والإخبار المستفاد من النفي المقدر، ليس إخباراً عن قضية بقدر ما هو فعل تعبيرى، يعبر عن حالة يُحسُّها أو يجدها الشاعر في نفسه. ثم هو ينجز "فعل التعظيم والتنويه بالفقيدة".

ووقع الفاجعة في نفس الشاعر، من كونها أما، لها من نفسه موقع متميز، بحكم الجبلة القاضية بهذا الذي عادة ما يشدُّ الأبناء إلى الآباء والأمهات. وضمن ذلك ينجز "فعل التعجب"، التعجب من نفسه إن هي حدتته بالسُّلو، وممن يُتوقع منه أن يُحدثه بذلك. فقد ضلَّ مَنْ توهم أن الشاعر سيسلو عن المصاب، وأنى له ذلك، وآثار الفقيدة الخالدة الناطقة بفضلها، المائلة أمامه مواقع لحظها من حوله - لا تفتأ تُذكِّره.

وعلى الإجمال، فإن الشاعر، ينجز بالاستفهام في البيت، أكثر من فعل: "فعل الإخبار"، و"فعل التعبير"، و"التعظيم والتنويه"، و"التعجب".

<sup>1</sup> - الديوان، ص 27.

قوله<sup>1</sup>:

فبأيّ كفّ استجِنُّ وأتقي \*\*\* صرّف النوائبِ أم بأيّ دُعَاءٍ  
ومِنِ المُمُولِ لي، إذا ضاقتْ يدي، \*\*\* ومِنِ المَعْلَلِ لي مِنَ الأَدْوَاءِ  
ومِنِ الذي إن سَاوَرْتَنِي نَكْبَةً، \*\*\* كانَ الموقى لي مِنَ الأَسْوَاءِ  
أَمْ مَن يَلِطُ عَلَيَّ سِتْرَ دُعَائِهِ، \*\*\* حَرَمًا مِنَ البَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ

يورد الشاعر هذه الأبيات بعد بيتين من البيت السابق محل الوصف، ومن القصيدة نفسها. فهو في هذه الأبيات، يسرد ما للفقيدة عليه من فضل. وكأنه بذلك يعلّل حزنه البالغ عليها، وإن لم يكن في حاجة إلى هذا التعليل. فهو مرزوءٌ من جهة أنّها بمنزلة الأم، وأنها قوام حياته كما صرح بذلك عقب هذه الأبيات<sup>2</sup>:

رُزَانٍ يَزِدَادَانِ طُولَ تَجَدُّدٍ \*\*\* أَبَدَ الزَّمَانِ: فَنَاوُهَا وَبَقَائِي  
فِي كُلِّ مُظْلِمِ أَرْمَةٍ أَوْ ضَيْقَةٍ \*\*\* يَبْدُو لَهَا أَثْرُ الْيَدِ الْبَيْضَاءِ

فبفنائها يفقد الشاعر أمًا، ويفقد مقومات حياته، التي ذكر شيئًا منها في الأبيات محل الوصف. ويفهم من قوله: "رزان .... \*\*\* .... فناؤها وبقائي"، أن حياته صارت عبئًا عليه، إذ يشعر أنه صار بعد فقدها، لقمة سائغة للنوائب والصُرُوف. ومن فقد السند والمعين، لا يلام على أن يندب حظّه في الحياة، وأن يبكي فيطيل البكاء، كما قال في رثائه أبا الفتح بن الطائع لله<sup>3</sup>:

إِنَّ الْبُكَاءَ عَلَيْكَ فَرَضٌ وَاجِبٌ، \*\*\* وَالْعَيْشُ لَا يُبْكِي عَلَيْهِ رِيَاءَ

وإذن فهو مرزوء في أمه مرتين: رزء الأمومة، ورزء القوامة وتدبير شؤون حياته. وإذا كان الأمر كذلك، فهو ينجز "فعلا تعبيريًا" يتمثل في حزنه وأساه عليها.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 28.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 24.

قوله<sup>1</sup>:

أَتَرَى السَّحَابَ، إِذَا سَرَتْ عَشْرَاؤُهُ، \*\*\* يُمَرَى عَلَى قَبْرِ بَبَابِلَ مَاؤُهُ

البيت من قصيدة، يرثي الرضي فيها «صديقا له، وقيل إنها في الطائع لله وأخفى ترجمته لما كان يراقبه»<sup>2</sup>.

وهذا أول بيت في القصيدة. والاستفهام فيه، مستعمل في التعظيم والتتويه بالمرثي، وللتتويه بالمرثي أسباب، منها أنَّ المقام مقام رثاء، وفي الرثاء تسمو النفوس وتزكو، وتتوارى النقائص والعيوب، وتطفو المزايا والمحاسن. ومنها أن المرثي، هنا، صديق، أو أنه الخليفة على أحد القولين. ومن شواهد التعظيم والتتويه، تسخيرُ عشراء السحاب لسقي قبر المرثي. وللعرب في ذلك اعتقاد وسنة متبعة.

قال النابغة<sup>3</sup>:

سَقَى الْغَيْثُ قَبْرًا بَيْنَ بُصْرَى وَجَاسِمٍ \*\*\* بَغَيْثٍ مِنَ الْوَسْمِيِّ قَطْرٌ وَوَابِلٌ

وَلَا زَالَ رِيحَانٌ وَمِسْكٌ وَعَنْبَرٌ \*\*\* عَلَى مُنْتَهَاهُ دِيمَةٌ ثُمَّ هَاطِلٌ

ولم يشذ الرضي في ذلك عن المعهود، فهو يرى أن قبر المرثي أحقُّ بالسُّقيا وأجدر، إكراما لساكنه وتتويها به. ومردُّ التعظيم والتتويه بالمرثي، إلى الحالة النفسية للشاعر. وعلى هذا الاعتبار، فهو ينجز "فعلا تعبيريا"، هو "فعل الرثاء"، بما في الرثاء من الحزن والألم والبكاء على المرثي، وتعداد مناقبه، وما إلى ذلك. وعلى هذا يكون "فعل التعظيم والتتويه"، من مشمولات "فعل الرثاء".

قوله<sup>4</sup>:

وَلَقَدْ حَفِظْتُ لَهُ، فَأَيْنَ حِفَاظُهُ، \*\*\* وَلَقَدْ وَفَيْتُ لَهُ، فَأَيْنَ وَفَاؤُهُ

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف بثلاثة أبيات، ومن القصيدة نفسها.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 30.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 190.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 31.

والضمير "ه ، ه" في البيت يعود على المرثي.

والاستفهام فيه، معدول به عن حقيقته إلى "التفجع والحزن والأسى"، ولا ينبغي أن يفهم منه أن المرثي لم يكن وفيًا للشاعر. لاستحالة أن يكون ذلك مقصودًا ما دام الأمر يتعلق بفقيد.

قوله<sup>1</sup>:

أَوْعَى الدُّعَاءَ فَلَمْ يُجِبْهُ قَطِيعَةً، \*\*\* أو ضلَّ عنه من البَعَادِ دُعَاؤُهُ

يرد هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف. ومن غير فاصل بينهما. لذلك نلاحظ أن معناه متمم لمعنى البيت الذي قبله.

والهمزة "أ" في قوله: "أوعى" للاستفهام. والاستفهام هنا معدول به عن حقيقته إلى "فعل التفجع والتحسر على الفقيد".

قوله<sup>2</sup>:

أَنِّي تَحَامَاهُ الْمُنُونُ، وَإِنَّمَا \*\*\* خُلِقْتُ مَرَاعِي لِلرِّدَى خَضْرَاؤُهُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد ثلاثة عشر بيتًا من البيت السابق محل الوصف، ومن القصيدة نفسها.

والمنون: الموت، يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ<sup>3</sup>. و"تحاماه": بتائين: تاء الفعل "تحامى"، وتاء المضارعة "تتحامى"، وذلك هو الأصل. ثم حذفت إحدى التائين فصار الفعل في المضارع "تحامى"، على تقدير: "تتحامى"<sup>4</sup>. و«التحامي: التجنب والاعتزال»<sup>5</sup>، ومنه قول طرفة بن العبد<sup>6</sup>:

وما زالَ تَشْرَابِي الخُمُورَ وَلذَّتِي \*\*\* وَبِيعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي

<sup>1</sup> - الديوان، ص 31.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 32.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، ط1960، مج5، ص 353.

<sup>4</sup> - ينظر: الفخر الرازي، المرجع السابق، ج21، ص 206.

<sup>5</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق ص 137.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 136-137.



إلى أن تحامنتي العشيّرة كلها \*\*\* وأُفردتُ إفرادَ البعيرِ المُعبَّدِ

أي "تجنبنتي عشيرتي، كما يتجنب البعير المطلي بالقطران. والضمير "ه" الواقع مفعولا به في "تتحاماه"، والمضاف إليه في "خضراؤه" - يعود على "الأنام"، في قوله قبل هذا البيت<sup>1</sup>:

انظرُ إلى هذا الأنامِ بعبرةٍ \*\*\* لا يُعجبَنَّك خلقُهُ وبهاؤُهُ

بيئاهُ كالورقِ النضيرِ تفصّفتُ \*\*\* أغصانهُ وتسلبتُ شجراؤُهُ

والاستفهام، مصروف إلى التعجب، أي أنى للمنون أن تتجنب الأنام، أو تخطئهم، والحال أنهم خلُقوا لها. حيث شبه الشاعر الموت بالسائمة، وأجساد الأنام بالمرعى المُخضِر. وما كان للسائمة، بحكم ما أُودِعَ فيها من غريزة طلب العشب، أن تتحامي المراعي الخضراء. والمتعجب منه، هو تحامي الموت الأنام، مع أنها ما خلُقَ إلا لهم. قوله<sup>2</sup>:

أَمْ كَيْفَ تَأْمُلُ فَلَئِنَّ أَجْسَادَهُ، \*\*\* من ذا الزمانِ، وحشوها أدواؤُهُ

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف ومن غير فاصل بينهما.

و"أم" في البيت، هي "أم" المنقطعة، التي بمعنى "بل"، المفيدة للإضراب الانتقالي<sup>3</sup>، الذي هو ضرب من المبالغة.

والاستفهام بـ "كيف" في البيت، معدول به عن حقيقته إلى "التعجب". والمتعجب منه، إفلات أجساد الأنام من صروف الزمان، والحال أن هذه الأجساد محشوة بأدواء الزمان وعِله.

قوله<sup>4</sup>:

إِنَّا لَنَعَجَبُ كَيْفَ حُمَّ حِمَامُهُ، \*\*\* عن صحّةٍ، ويغيبُ عنه دأؤُهُ

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف ببيت واحد.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 31.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 32.

<sup>3</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ج3، ص 597 إلى 602.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 32.

والاستفهام بـ "كيف" في البيت، معدول به عن حقيقته إلى "التعجب". والمتعجب منه هو موت المرثي من دون علة "ويغيب عنه داؤه". وذلك فيما يبدو للشاعر مخالف لما اعتاده الناس من الربط بين الموت من جهة، والأدواء والعلل من جهة أخرى. حتى صار الموت في عرف الناس على غير هذه الحال مستغربا. وعليه فالشاعر ينجز "فعل التعجب" وهو فعل تعبيرى.

وبعد عشرة أبيات من البيت السابق محل الوصف من القصيدة نفسها يأتي قوله<sup>1</sup>:

وَلَقَدْ مَرَرْتُ بِبِرْزَخٍ، فَسَأَلْتُهُ: \*\*\* أَيْنَ الْأَلَى ضَمَّتْهُمْ أَرْجَاؤُهُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بعشرة أبيات.

والشاعر يوهما بقوله: "فَسَأَلْتُهُ: أَيْنَ الْأَلَى ضَمَّتْهُمْ أَرْجَاؤُهُ"، أن الاستفهام حقيقي،

ويزيدنا إيهاما أن كان لهذا السؤال جواب، وإن خفي، في بيت لاحق<sup>2</sup>:

نَادَيْتُهُ فَخَفِي عَلَيَّ جَوَابُهُ \*\*\* بِالْقَوْلِ إِلَّا مَا زَقَتْ أَصْدَاؤُهُ

فقوله "فخفي علي جوابه" يوهم أن البرزخ أجاب، وإن لم يع الشاعر ما أجاب به.

والاستفهام بـ "أين" في البيت محل الوصف، معدول به إلى "فعل الاعتبار" أي الاعتبار

بمن ضم البرزخ ممن مضى، وكأنه في هذا استحضر قول المعري<sup>3</sup>:

صَاحِ! هَذِي قُبُورُنَا تَمَلُّ الرَّحْمَ \*\*\* بَ، فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ؟

رُبَّ لَحْدٍ قَدْ صَارَ لَحْدًا مِرَارًا \*\*\* ضَاحِكٍ مِنْ تَرَاحُمِ الْأَضْدَادِ

وَدَفِينٍ عَلَى بَقَايَا دَفِينٍ \*\*\* فِي طَوِيلِ الْأَرْمَانِ وَالْآبَادِ

هذا، وإن لم يحب البرزخ الذي هو القبر، أي من بالقبر لا القبر نفسه، على سبيل

المجاز المرسل، إذ ذكر المحل (القبر) وأريد من به<sup>4</sup>. فقد أجابت الأصداء، وهو يشير

<sup>1</sup> - الديوان، ص 32.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 33.

<sup>3</sup> - أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ط 1980، ص 7، 8.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 15، 64.

بذلك إلى ما يعتقد في الجاهلية من أن القتل "إذا قتل فم يدرك بثأره خرجت هامة من قبره، فلا تزال تصيح اسقوني اسقوني، حتى يقتل قاتله"<sup>1</sup>. وهو ما قصده ذو الأصبع العدواني في قوله<sup>2</sup>:

يا عَمْرُو إِنَّ لَا تَدَعُ شَتْمِي وَمُنْقَصَتِي \*\*\* أَضْرِبَكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةَ اسْقُونِي

وراح الرضي يسرد بعض من طواهم الثرى: من ناظر طرفت ألاحظه، أو خاصر طلت سوداؤه، أو واجد مكظومة زفراته، أو حاقد نسيت شحناؤه. فهؤلاء كلهم وسّدوا جنوبهم تحت الصعيد، وهم باقون على هذه الحال إلى يوم المعاد<sup>3</sup>:

مِن نَاطِرٍ مَطْرُوفَةٍ الْخَاطِئِ، \*\*\* أَوْ خَاطِرٍ مَطْلُولَةٍ سَوْدَاؤُهُ

أَوْ وَاجِدٍ مَكْظُومَةٍ زَفْرَاتِهِ، \*\*\* أَوْ حَاقِدٍ مَنَسِيَّةٍ شَحْنَآؤُهُ

وَمُسْتَدِينٍ عَلَى الْجُنُوبِ كَانَهُمْ \*\*\* شَرِبْتُ تَخَاذَلَ بِالطَّلَا أَعْضَاؤُهُ

تَحْتَ الصَّعِيدِ لِغَيْرِ إِشْفَاقٍ إِلَى \*\*\* يَوْمِ الْمِعَادِ تَضُمُّهُمْ أَحْشَاؤُهُ

واسترسال الشاعر في وصف من وصف ممن طواهم الثرى على هذا النحو، دليل على أن الفعل المنجز بالاستفهام في البيت محل الوصف إنما هو "فعل الاعتبار" بهؤلاء الذين صاروا إلى ما صاروا إليه، حتى كأنهم لم يكن لهم وجود في هذه الحياة. قوله<sup>4</sup>:

مَالِي أُوَدِّعُ كُلَّ يَوْمٍ ظَاعِنًا، \*\*\* لَوْ كُنْتُ أَمَلُ لِلْوَدَاعِ لِقَاءَ

البيت أول ثمانية أبيات، يرثي الرضي فيها صديقا له<sup>5</sup>.

والاستفهام فيه، مصروف إلى "التعجب"، تعجب الشاعر من نفسه وهو "يودع كل يوم ظاعنا"، وما يصحب هذا التوديع من بكاء وعويل، وحزن وأسى، وما إلى ذلك من

<sup>1</sup> - ينظر: المفضل الضبي، المرجع السابق، هامش ص 93.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: الديوان، ص 33.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 34.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

ألوان التعبير في مثل هذه الحال، وربما تجاوز صاحب المصيبة مالا يحمد قوله،  
وصاحب المصيبة هنا هو الشاعر، كما قال المعري<sup>1</sup>:

أَسْفٌ غَيْرُ نَافِعٍ، وَاجْتِهَادٌ \*\*\* لَا يُؤَدِّي إِلَى غِنَاءِ اجْتِهَادِ

طَالَمَا أَخْرَجَ الْحَزِينَ جَوَى الْحُزْنِ \*\*\* نِ إِلَى غَيْرِ لَائِقٍ بِالسَّدَادِ

والرضي ينجز بالتعجب "فعلا تعبيريا"، هو "التعجب" نفسه بما ينطوي عليه من  
حزن وألم وتحسر على الفقيد.

قوله<sup>2</sup>:

قَلْ لَهُ: هَلْ تُرَاكَ تَذَكُّرُ مَا كَا \*\*\* نَ بِيَابِ الْقُبَيْبَةِ الْحَمْرَاءِ

البيت خامس تسعة أبيات، قالها الرضي في النسيب<sup>3</sup>. والنسيب ضرب من الغزل،  
إلا أنه يختلف عنه بعض الشيء، وربما كان نسيب الرضي، حيثما كان في ديوانه، أقرب  
إلى ما ذكره قدامة بشأن النسيب، من أنه «التشوق والتذكر لمعاهد الأحبة بالرياح الهابّة،  
والبروق اللامعة، والحمام الهانفة، والخيالات الطائفة، وآثار الديار العافية، وأشخاص  
الأطلال الدائرة»<sup>4</sup>. وفي هذه الأبيات<sup>5</sup> التي منها البيت محل الوصف، الكثير ممّا ذكره  
قدامة بشأن النسيب.

والرضي يستهل هذه الأبيات بالخطاب المباشر "حَيِّ بَيْنَ النَّقَا وَبَيْنَ الْمُصَلَّى \*\*\*  
... البيت"<sup>6</sup>، وليس بالضرورة أن يكون مخاطبه هذا حقيقيا. بل نرجح أن يكون قد  
اصطنعه لنفسه اصطناعا، ليكون واسطة بينه وبين مَنْ يعنى. وعلى هذا جرت عادة  
الشعراء في الكثير من مخاطباتهم.

<sup>1</sup> - أبو العلاء المعري، المرجع السابق، ص 10.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 35.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - قدامة بن جعفر، المرجع السابق، ص 141.

<sup>5</sup> - ينظر: الديوان، ص 35.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

والاستفهام بـ"هل" في البيت، معدول به إلى الأمر<sup>1</sup>، إذ المقصود بقوله: "هل تراك تذكر"، "اذكُرْ". وعليه يكون الفعل المنجز بالاستفهام، هو "الأمر"، وفي قصد الأمر بالاستفهام مزيّة، لا تتحقّق في القصد إلى الأمر ابتداءً. وهذه المزيّة هي المبالغة في الأمر، والمبالغة تعني الحرص على الأمور به لأهمّيته، وهو ذكر ما كان "باب القبيلة الحمراء". والمعني يعرف ذلك الذي كان بهذا المكان.

وبعد بيتين من البيت السابق محل الوصف يأتي

قوله<sup>2</sup>:

مَا تَرَى النَّفْرَ وَالتَّحْمُلَ لِلْبَيْنِ \*\*\* نـ، فَمَاذَا انْتِظَارُنَا لِلْبُكَاءِ

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بيتين.

وفي تأويل البيت أن "ما"، في قوله: "ما ترى"، موصولة، أي الذي ترى، ولكن على رفع كلٍّ من "النفر" و"التحمل"، على تقدير: هذا الذي ترى هو النفّر والتحملّ للبين. وهذا يقتضي أن المخاطب كان يرى ذلك، أي يرى علامات النفّر والتحملّ للبين. جاء في معجم متن اللغة «يوم النفّر الأول والثاني والآخر: أيام التشريق بمعنى ينفّر الحاج بعد الأضحية»<sup>3</sup>. والتحمل: الرحيل<sup>4</sup>. قال لبيد بن ربيعة العامري<sup>5</sup>:

شَاقَتَكَ ظُعُنُ الْحَيِّ حِينَ تَحْمَلُوا \*\*\* فَتَكَنَسُوا قُطْنًا تَصِيرُ خِيَامَهَا

أي رحلوا. و"البين: الفراق"<sup>6</sup>.

واستنادا إلى تأويل الشطر الأول على هذا النحو، يكون الاستفهام في قوله: "فَمَاذَا انْتِظَارُنَا لِلْبُكَاءِ"، معدولابه عن حقيقته إلى "التعجب"، والمتعجب منه، هو عدم البكاء مع

<sup>1</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 54.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 35.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 512.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، مج2، ص 167.

<sup>5</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 198.

<sup>6</sup> - نفسه، مج1، ص 378.

قيام أسبابه الداعية إليه، وهي أنّ علامات الرحيل ومؤشّراته، قد لاحت للناظر "ما ترى النّفْرَ والتَّحْمَلُ لِلْبَيْنِ".

وعلى هذا فالشاعر، ينجز بالاستفهام "فعل التعجب". ويمكن حمل الاستفهام على الاستبطاء، أي أنّ صاحب المتكلم يستبطئ من نفسه ومن مخاطبه البكاء، وقد حضر الداعي إليه، كما ذكرنا. ويسندنا في هذا التأويل قول الشاعر عقب البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

لَمْ يَقُلْهَا حَتَّى انْتَهَيْتُ لِمَا بِي \*\*\* أَتَلَقَى دَمْعِي بِفَضْلِ رِدَائِي

ويمكن تخريج نصب "النّفْر"، على أنه مفعول به للفعل ترى. وهذا يقتضي ان تكون " ما " في قوله: "ما ترى النفر"، استفهامية. أي ما ترى النفر فاعلا؟  
قوله<sup>2</sup>:

خُطُوبٌ لَا يُقَاوِمُهَا الْبَقَاءُ، \*\*\* وَأَحْوَالٌ يَدْبُ لَهَا الضَّرَاءُ  
وَدَهْرٌ لَا يَصِحُّ بِهِ سَقِيمٌ، \*\*\* وَكَيْفَ يَصِحُّ وَالْأَيَّامُ دَاءُ

البيتان مطلع قصيدة، كتب بها الرضي «إلى صديق يسأله عن حال نكبة لحقته»<sup>3</sup>. والذي يعنينا، البيت الثاني. وإنما أوردنا الأول لتعلّق الثاني به، ووجه التعلّق عطف "دهر" على "خطوب"، في البيت الأول. والاستفهام بـ"كيف" في البيت الثاني، مصروف عن حقيقته إلى "التعجب". والمتعجب منه، هو "أن يصح السقيم بالدهر حال أن الأيام التي هي الدهر أو بعض منه على التحقيق داء، والداء الذي هو القسم لا يزول بالداء".

وإذن فالشاعر ينجز بالاستفهام "فعل التعجب"، الذي هو "فعل تعبيرى" في حقيقته.

قوله<sup>4</sup>:

تَصُونُهُمُ الْوَهَادُ، وَأَيُّ بَيْتٍ \*\*\* حَمَى الْيَرْبُوعَ لَوْلَا النَّافِقَاءُ

يأتي هذا البيت بعد البيتين السابقين بواحد وعشرين بيتا.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 35.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 36.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 36.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 37.

والبيت في حقيقته، هجاءً مُفْذِع، لَمَنْ ذَكَرَهُمْ مِنْ قَبْلِ فِي قَوْلِهِ<sup>1</sup>:

أَرَى خَلْقًا سَوَاسِيَةً، وَلَكِنْ \*\*\* لَغَيْرِ الْعَقْلِ مَا تَلِدُ النِّسَاءُ

يُشَبَّهُ بِالْفَصِيلِ الطِّفْلُ مِنْهُمْ، \*\*\* فَسَيَّانِ الْعَقِيْقَةُ وَالْعَفَاءُ

حيث وصفهم بالبهائم، في الافتقار إلى عقلٍ يُدْرِكُ وَيَرْتُدُّ وَيُوجِّهُ وَيُكْسِبُ صاحبه المزيّة، التي بها يتميز عن البهيمة. وذلك معنى قوله "لغير العقل ما تلد النساء"، وهو بذلك يكون قد تمثل قول المتنبي<sup>2</sup>:

وإِنَّمَا نَحْنُ فِي جَيْلٍ سَوَاسِيَةٍ \*\*\* شَرٌّ عَلَى الْحُرِّ مِنْ سَقَمٍ عَلَى بَدَنٍ

أي أننا أصبحنا في زمن عمّ الشرُّ فيه الجميع، ولعموم الشرِّ توارى الأخيار، حتى كأن لم يكونوا، خشية أن ينالهم ما ينالهم من الأدنياء وسفلة القوم، كما قال في البيت الذي قبله<sup>3</sup>:

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِذَا الزَّمَنِ \*\*\* يَخْلُو مِنْ هَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ

ويمضي الرضي في الهجاء، فيشبهه طفلاً هؤلأء بالفصيل، وهو «ولد الناقة يفصل عن أمه»<sup>4</sup>، ويبلغ الهجاء مداه في البيت محل الوصف، إذ يصفهم بالجبن. ولجبنهم، فهم يتحصنون بالوهاد، جمع وهدة، وهي «الأرض المنخفضة كأنها حفرة»<sup>5</sup>. ويمعن في الهجاء، فيشبههم باليربوع الذي ألجأه جبنه وحرصه على الحياة إلى أن يتخذ من النافقاء حصناً له.

هذا، والاستفهام بـ"أي" في البيت، مصروف عن حقيقته إلى النفي، أي لا بيت لليربوع يحميه إلا النافقاء. وهذا الذي وصف به اليربوع، إنما هو وصف لهؤلأء القوم، على سبيل التشبيه الضمني، الذي يستخلص من القول بالإعمال استخلاصاً، لعدم التصريح بأركان التشبيه أو بعضها.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 37.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 209.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 418.

<sup>5</sup> - نفسه، مج5، ص 821.

ويؤتى بالمشبه به في الضمني، والذي هو، هنا، "احتماء اليربوع بالنافقَاء" في البيت محل الوصف - للتدليل على أن ادعاء ما أدعي في المشبه الذي هو في قول الرضي "وصف القوم بالجبن والحرص على الحياة بأي ثمن" - ليس بالمستحيل الممتع، ولا حتى بالمستغرب، بل هو أقرب إلى الإمكان والورود<sup>1</sup>.  
قوله<sup>2</sup>:

كَرَبَلَا، مَا زِلْتِ كَرَبًا وَبَلَا، \*\*\* مَالَقِي عِنْدَكَ آلُ الْمُصْطَفَى

البيت مطلع قصيدة، تنيف عن الستين بيتا، يرثي الرضي فيها الحسين بن علي طيب الله ثراه<sup>3</sup>.

وفي قوله: "ما لقي عندك آل المصطفى"، أكثر من تأويل. من ذلك أن "ما" استفهامية، والاستفهام بها معدول به إلى التعظيم والتهويل، لأن الشاعر إذ سأل "ما لقي عندك آل المصطفى؟"، كان يعرف ما لقيه هؤلاء في كربلا، وهو أمر فظيع. وما جاء في القصيدة من تعدد مآسي آل البيت في كربلا، يؤكد أن الشاعر كان على حق في استنطاق ما استنطق مما حدث. وحسبنا من ذلك قوله<sup>4</sup>:

كَمْ عَلَى تَرْبِكَ لَمَّا صُرِعُوا، \*\*\* مِنْ دَمٍ سَالَ وَمِنْ دَمَعٍ جَرَى  
كَمْ حَصَانِ الذَّيْلِ يَرُوي دَمْعَهَا \*\*\* خَدَّهَا عِنْدَ قَتِيلٍ بِالظَّمَا  
تَمَسَّحُ التُّرْبَ عَلَى إِعْجَالِهَا، \*\*\* عَنْ طَلَى نَحْرِ رَمِيلٍ بِالذَّمَا  
وَضِيُوفٍ لِفَلَاةٍ قَفْرَةٍ، \*\*\* نَزَلُوا فِيهَا عَلَى غَيْرِ قَرَى  
لَمْ يَذُوقُوا الْمَاءَ حَتَّى اجْتَمَعُوا \*\*\* بِحَدَى السَّيْفِ عَلَى وَرْدِ الرَّدَى  
تَكْسِفُ الشَّمْسُ شُمُوسًا مِنْهُمْ \*\*\* لَا تَدَانِيهَا ضِيَاءٌ وَعُلَى  
وَتَنُوشُ الْوَحْشُ مِنْ أَجْسَادِهِمْ \*\*\* أَرْجُلَ السَّبْقِ وَأَيْمَانَ النَّدَى

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 232، 233، 234.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 44.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.



وَوُجُوهاً كالمصاييح، فَمِنْ \*\*\* قَمَرٍ غَابٍ، وَنَجْمٍ قَدْ هَوَى  
غَيْرَتَهُنَّ اللَّيَالِي، وَغَدَا، \*\*\* جَايِرَ الحُكْمِ عَلَيْهِنَّ اللَّيَالِي

فهذا الذي سرد الشاعر من مآسي آل البيت في كربلاء، يؤكد أن الفعل المنجز بالاستفهام في البيت محل الوصف، هو "فعل التهويل والاستفضاع" المشوب بتعبيرية لا يخطئها حس شعري.

قوله<sup>1</sup>:

أَيُّ جَدٍّ وَأَبٍ يَدْعُوهُمَا، \*\*\* جَدُّ، يَا جَدُّ، أَغْنِي يَا أَبَا

يورد الرضي هذا البيت السابق محل الوصف بسبعة وعشرين بيتاً، ومن القصيدة نفسها. يصور فيه لحظة من لحظات مقتل الحسين بن علي، طيب الله ثراه، وهو يستغيث بجده وأبيه "جد، يا جد، أغثني يا أبا".

والاستفهام بـ"أي" في البيت، مصروف إلى "فعل التعظيم والتنويه" بالمستفهم عنه: جدّ الحسين وأبيه المستغاث بهما. وأيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ وَأَعْلَى شَأْنًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَهْرَهُ؟. وتعظيم المُسْتَفْهِمِ عنه، وهو الذي المستغاث به، يقتضي أن المصاب جلل، وأنه بالغ، وهو كذلك. لذلك فلا يستغرب من الشاعر أن يصرخ مُعَوَّلًا بمثل قوله<sup>2</sup>:

كَيْفَ لَمْ يَسْتَعْجَلِ اللَّهُ لَهُمْ \*\*\* بِانْقِلَابِ الْأَرْضِ أَوْ رَجْمِ السَّمَاءِ  
لَوْ بَسِيطِي قَيْصَرَ، أَوْ هَرَقِلِ \*\*\* فَعَلُّوا فِعْلَ يَزِيدٍ، مَا عَدَا  
كَمْ رِقَابٍ مِنْ بَنِي فَاطِمَةَ \*\*\* عُرِقَتْ مَا بَيْنَهُمْ، عَرَقَ الْمَدَى  
وَاخْتَلَاها السَّيْفُ حَتَّى خَلَّتْهَا \*\*\* سَلَمَ الْأَبْرَقِ، أَوْ طَلَحَ الْعُرَى  
حَمَلُوا رُؤُوسًا يُصَلُّونَ عَلَيَّ \*\*\* جَدِّهِ الْأَكْرَمِ طَوْعًا وَإِيَّا  
يَتَهَادَى بَيْنَهُمْ لَمْ يَنْقُضُوا \*\*\* عَمَمَ الْهَامِ، وَلَا حَلُّوا الْحُبَى  
مَيِّتٌ تَبْكِي لَهُ فَاطِمَةُ، \*\*\* وَأَبُوها، وَعَلِيٌّ ذُو الْعُلَى  
لَوْ رَسُولُ اللَّهِ يَحْيَا بَعْدَهُ، \*\*\* قَعَدَ الْيَوْمَ عَلَيْهِ لِلْعَزَا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 46.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 46-47.

هذا، وعظم الرزية وفداحة الخطب على قدر المرزوء فيه.

وبذلك يكون الشاعر قد أنجز بالاستفهام في البيت محل الوصف، فعلين تعبيريين:  
"فعل التعظيم والتنويه"، الذي هو في هذا المقام ضرباً من "أفعال الرثاء". و"فعل استنطاق  
حادث القتل". ومردُّ هذا الفعل إلى الأول، على اعتبار أن المصيبة في الفقيد تُقدَّرُ بمنزلته،  
وعلو شأنه في قومه وفي نفس راثيه. فالمصيبة هي المصيبة من حيث المبدأ، ولكنها  
ليست واحدة في جميع الأحوال، كما قالت جليلة بنت مرة عندما قُتل أخوها جساس بن  
مرة زوجه كليب بن ربيعة<sup>1</sup>:

جَلَّ عِنْدِي فَعَلَ جَسَّاسٍ فَيَا \*\*\* حَسْرَتِي عَمَّا انجَلَتْ أَوْ تَجَلِّي

فَعَلَ جَسَّاسٍ عَلَى وَجَدِي بِهِ \*\*\* قَاطِعُ ظَهْرِي وَمُدُنِ أَجْلِي

لَوْ بَعَيْنٍ فُقِّتَتْ عَيْنِي سِوَى \*\*\* أُخْتِهَا فَانْفَقَاتْ لَمْ أَحْفَلِ

تَحْمَلُ الْعَيْنُ قَذَى الْعَيْنِ كَمَا \*\*\* تَحْمَلُ الْأُمُّ أذى مَا تَقْتَلِي

يَا قَتِيلًا قَوْضَ الدَّهْرُ بِهِ \*\*\* سَقَفَ بَيْتِيَّ جَمِيعًا مِنْ عَلِ

هَدَمَ الْبَيْتَ الَّذِي اسْتَحَدَّتُهُ \*\*\* وَاثْنَتِي فِي هَدْمِ بَيْتِي الْأَوَّلِ

وَرَمَانِي قَتْلَهُ مِنْ كَثَبٍ \*\*\* رَمِيَةَ الْمُصْنِي بِهِ الْمُسْتَأْصِلِ

يَا نِسَائِي دُونَكَ الْيَوْمَ قَدْ \*\*\* خَصَّنِي الدَّهْرُ بَرُزَةً مُعْضِلِ

خَصَّنِي قَتْلُ كَلَيْبٍ بِالْظَى \*\*\* مِنْ وَرَائِي وَلِظَى مُسْتَقْبَلِي

إن مصابا كهذا ليس كأى مصاب ولا شك<sup>2</sup>:

لَيْسَ مَنْ يَبْكِي لِيَوْمَيْنِ كَمَنْ \*\*\* إِنَّمَا يَبْكِي لِيَوْمٍ يَنْجَلِي

يَشْتَقِي الْمُدْرِكُ بِالنَّارِ وَفِي \*\*\* دَرَكِي ثَأْرِي تُكَلِّمُ الْمُتَكَلِّمِ

والوجه في هذا الذي أوردنا، أن حال الرضي من مقتل الحسين، أشبه بحال جليلة  
من قتل زوجها كليب بن وائل. والمشارك بينهما "فعل الرثاء" الذي هو ضرب من الأفعال  
التعبيرية، وأن المصيبة ليست واحدة في كل الأحوال.

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج5، ص 54.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 55.

قوله<sup>1</sup>:

كَيْفَ لَمْ يَسْتَعْجِلِ اللهُ لَهُمْ \*\*\* بِانْقِلَابِ الْأَرْضِ أَوْ رَجْمِ السَّمَاءِ  
يَأْتِي هَذَا الْبَيْتَ عَقِبَ الْبَيْتِ السَّابِقِ مَحَلِّ الْوَصْفِ، بِبَيْتٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ الْقَصِيدَةِ نَفْسِهَا.  
وَالِاسْتِفْهَامُ بِـ"كَيْفَ" فِي الْبَيْتِ، مَصْرُوفٌ إِلَى التَّعْجِبِ الْمَشُوبِ بِالتَّحْسُرِ. وَالتَّعْجِبُ مِنْهُ "إِمْهَالُ قَتْلَةِ الْحُسَيْنِ، وَعَدَمُ أَخْذِهِمْ بِفَعْلَتِهِمُ الشَّنِيعَةَ تِلْكَ أَخْذًا يُلْحِقُهُمْ بِقَوْمِ لُوطٍ"، حَيْثُ تَمَثَّلَ قِصَّتَهُمْ وَمَا عُوْقِبُوا بِهِ لِمَا اقْتَرَفُوهُ. وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنضُودٍ﴾. هُودُ / 82.

فـ"انقلاب الأرض"، الَّذِي هُوَ الْجَزَاءُ الْمَسْتَحَقُّ لِقَتْلَةِ الْحُسَيْنِ فِي نَظَرِ الرَّضِيِّ، هُوَ فِي مَقَابِلِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا﴾<sup>2</sup>، وَ"رَجْمِ السَّمَاءِ" عِنْدَهُ، فِي مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنضُودٍ﴾<sup>3</sup>.

وَبَعْدَ تِسْعَةِ عَشْرَ بَيْتًا مِنَ الْبَيْتِ السَّابِقِ مَحَلِّ الْوَصْفِ مِنَ الْقَصِيدَةِ نَفْسِهَا يَأْتِي

قوله<sup>4</sup>:

أَيْنَ عَنكُمْ لِلَّذِي يَبْغِي بِكُمْ \*\*\* ظِلٌّ عَدْنٍ دُونَهَا حَرٌّ لَطَى  
أَيْنَ عَنكُمْ لِمُضِلِّ طَالِبٍ \*\*\* وَضَحَ السَّبِيلِ وَأَقْمَارَ الدُّجَى  
أَيْنَ عَنكُمْ لِلَّذِي يَرْجُو بِكُمْ \*\*\* مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فُوزًا وَنَجَا

يُورِدُ الرَّضِيُّ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ بَعْدَ تِسْعَةِ عَشْرَ بَيْتًا مِنَ الْبَيْتِ السَّابِقِ مَحَلِّ الْوَصْفِ، وَمِنْ الْقَصِيدَةِ نَفْسِهَا.

وَالِاسْتِفْهَامُ بِـ"أَيْنَ" فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَاحِدٌ. ذَلِكَ أَنَّ الرَّضِيَّ يُعَدِّدُ فِيهَا بَعْضَ مَا كَانَ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ وَمَحْمُودِ الْخِصَالِ، أَغْنَى عَنْهُمْ فِيهَا وَكَفَى. وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْإِعْظَامِ وَالتَّنْوِيهِ مَا لَيْسَ بِخَافٍ. ثُمَّ إِنَّ الشَّاعِرَ، حِينَ يَذْكُرُ بِهَذِهِ الْخِصَالِ، كَأَنِّي بِهِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 46.

<sup>2</sup> - ينظر: الفخر الرازي، المرجع السابق، ج18، ص 38.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 38-39.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 47-48.

يستنهض الأتباع، لاقتفاء أثر الفقيد، وتمثل جوانب القدوة فيه، والقدوة أهم ما يرثه الخلف عن السلف. ومن ثم يكون الشاعر قد أنجز فعلين في آن: "فعل التعظيم والتنويه" و"فعل الاستنهاض".

قوله<sup>1</sup>:

شاكياً منهم إلى الله، وهل \*\*\* يُفلحُ الجيلُ الذي منه شكَا

يفصل هذا البيت عن آخر بيت من الأبيات الثلاثة السابقة محل الوصف بيت واحد،

وهو قوله<sup>2</sup>:

يَوْمَ يَغْدُو وَجْهُهُ عَن مَعَشَرَ \*\*\* مُعْرَضًا مُمْتَنِعًا عِنْدَ اللَّقَا

فقوله في البيت محل الوصف: "شاكياً"، حالٌ ثالثة، بعد الحالين "معرضاً"

و"ممتنعاً" في البيت الذي قبله. وصاحب هذه الأحوال واحد، وهو الضمير "هو" المستتر

في الفعل "يغدو".

والاستفهام بـ"هل" في البيت، مصروف إلى النفي، أي لا فلاح للجيل المشكوك منه.

وبهذا التأويل يؤولُ الاستفهام إلى إخبار بما يكون، استناداً إلى ما كان، والذي هو

مضمون الشكوى المستند فيها إلى وعد الله ووعيده. وفي هذا ما فيه من التحذير

والتوجيه، لمن لم يقع في الدماء والأعراض بعد، لا سيما دماء وأعراض المسلمين،

وبالأخص آل البيت منهم. ولِيُعْتَبِرَ مَنْ لَمْ يَظْعَقْ بِمَنْ وَقَعَ وَوَلَعَ فِي الدَّمَاءِ. وإذن فالشاعر

ينجز بالاستفهام، "فعل التحذير والتوجيه". وإذا كان الشاعر قال ما قال مدفوعاً بما نابه

من حزن وألم، لما حلَّ بآل البيت، وهذا فعل تعبيرى - فإن ذلك لا يحول بحال دون قصد

التحذير والتوجيه كما ذكرنا. وتعدّد المقاصد مشروعٌ ومحتمل، لا سيما في التأويل

التداولي. ومن هنا ساغ لنا في غير ما موضع، حملُ القولِ على أكثر من فعل، وإن

تفاوتت هذه الأفعال من حيث أولويتها وأهميتها.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 48.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

قوله<sup>1</sup>:

أَتْرَى لَسْتُ لَدَيْهِمْ كَأَمْرِي \*\*\* خَلْفُوهُ بِجَمِيلٍ إِذْ مَضَى

يأتي هذا البيت قبل آخر بيت في القصيدة التي نحن بصددتها.

والشاعر يأخذ على نفسه أنه لم ينتصر لآل البيت بما يجب، وربما كان ذلك تعريضا بالاتباع إذ خذلوا آل البيت ولم ينتصروا لشهائهم، ومن ظلم منهم، وفي مقدمتهم الحسين بن علي، الذي يشير إليه في قوله<sup>2</sup>:

يَا قَتِيلًا قَوَّضَ الدَّهْرُ بِهِ \*\*\* عُمَدَ الدِّينِ وَأَعْلَامَ الهُدَى

قَتَلُوهُ بَعْدَ عِلْمٍ مِنْهُمْ \*\*\* أَنَّهُ خَامِسُ أَصْحَابِ الكِسَا

والاستفهام في البيت، مصروف إلى التقرير «وهو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإيحائه إليه»<sup>3</sup>. وعليه فالشاعر ينجز بالاستفهام، "فعل الإقرار". أي الإقرار بكون الشاعر ومن إليه من الأتباع، هم ورثة البيت بحق. وعليه فهم مطالبون بحماية هذا الحق، والوفاء لمن ورثوه إياه. والإقرار بذلك يقتضي أن الشاعر ينجز "فعل الإدانة"، إدانة المقر نفسه، إذ في إقرارهم إقرار بسوء فعلتهم التي سرد الشاعر بعضها منها "ما حاموا ولا آووا ولا نصروا أهلي، بدلوا ديني، نالوا أسرتي بالعظيما، نقضوا عهدي، حُرْمِي مُسْتَرْدَفَاتٌ، بنو بنتي الأذنون ذبحٌ للعدى"<sup>4</sup>.

وهذا الذي ذكرنا من أن الشاعر ينجز بالاستفهام في البيت فعلين هما "فعل الإقرار"، و"فعل الإدانة"-مؤدّي قول الدسوقي «وإلحاء المخاطب للاعتراف بالأمر يكون لغرض من الأغراض»<sup>5</sup>. وذلك الغرض الذي يشير إليه الدسوقي والذي يعقب "فعل الإقرار"، هو ما أسميناه هنا بـ "فعل الإدانة".

<sup>1</sup> - الديوان، ص 48.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 45.

<sup>3</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 89.

<sup>4</sup> - ينظر: الديوان، ص 48.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 469.

قوله<sup>1</sup>:

وَهَلْ أَنْجِدَنَّ بَعْدِيَّةٍ \*\*\* تَمُدُّ عَلَابِيَّهَا لِلْحَدَا  
وَأَسْمَعُ لَيْلَةَ أُوْرَادِهَا \*\*\* تَدَاعِي الرُّغَاءِ وَزَجْرُ الرُّعَا

وهما بيتان لا ثالث لهما في ديوانه. وقوله: "أنجدن"، يحتمل أن يكون من «أنجد الرجل: أتى نجدا: خرج إليها: أخذ فيها»<sup>2</sup>. وقد يكون من أنجد الرجل إذا ما علًا نجدا، وهو «ما شرف من الأرض وارتفع وصلب وغلظ. وليس الشديد الارتفاع»<sup>3</sup>. ولعلَّ هذا أقرب إلى مقصود الشاعر. والمعنى الآخر المحتمل من معاني "أنجد"، الإغاثة والنصرة وإجابة دعوة الداعي المستنصر المستغيث<sup>4</sup>. و"العبدية"، من "العبد" وهي الناقة الشديدة<sup>5</sup>. والعلايب، أعصاب عنق البعير<sup>6</sup>، وهي، هنا، للناقة.

والاستفهام بـ"هل" في البيت، مستعمل في "التعجب". والمتعجب منه، هو انتظارُ أن يبلغ الشاعر غايته التي يريد، على ناقته تلك، التي مدّت أعصاب عنقها لما دأبت عليه من اقتران فعل المد بسماع صوت الحادي الذي يحثها بحدائه على الشد والإسراع، والحال أن هذه الناقة أنهكها الراعي إذ كان يزجرها زجرا، يحملها على أن ترغو وتوالي الرغاء، لما بها من ألم الزجر والتعنيف. وناقة كهذه لا يعول عليها في السفر وبلوغ الغاية وإدراك البغية.

قوله<sup>7</sup>:

عَدَا يَهْدُمُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ مَا بَنَى \*\*\* وَتَكَسِدُ أَسْوَاقُ الصَّوَارِمِ وَالْقَنَا  
مَضَى الْمُصْدِرُ الْآرَاءِ وَالْمُورِدُ النُّهَى، \*\*\* فَمَنْ يَعْدِلُ الْمِيَاءَ أَوْ يَرَأُبُ الثَّنَا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 50.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 401.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 402.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 401.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، مج4، ص 09.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 181.

<sup>7</sup> - الديوان، ص 50.

وهما بيتان ليس لهما ثالث في الديوان. ويبدو أنهما في الرثاء. وفيهما يصف  
الرضي الفقيد بالحكمة، وسداد الرأي ورجاحة العقل، وبفقدته فَقَدَ الناس مَنْ يقوم عليهم  
ويُصلح شأنهم.

والاستفهام بـ"مَنْ" في البيت الثاني، مستعمل في النفي، أي لا أحد من بعد الفقيد  
يعول عليه في تقويم ما مال واعوجَّ، ورأب ما تصدَّع من أمور النَّاس. والنفي يفضي إلى  
"فعل التعظيم والتتويه بخصال الفقيد". وبإنجاز الشاعر هذا الفعل يكون قد أنجز فعلا آخر  
على صلة وثيقة به، وهو دعوة المخاطب إلى تَمَثُّلُ خصال المرثي. والتَمَثُّلُ من أهم ما  
يُورثه عظماء الرجال مَنْ بعدهم. وهو مقصد سام ونبيل، لا يستبعد أن يكون أحدَ مقاصد  
الشعراء الكبار، من أمثال شاعرنا، في مراثيهم ومدائحهم.  
قوله<sup>1</sup>:

أَمْقَامًا أَلَذُّ فِي غَيْرِ عَلِيًّا \*\*\* ءَ، وَزَادِي مِنْ عَيْشَتِي زَادُ ضَبِّ

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها «الطائع لله ويهنئه بالمهرجان ويقتضيه وعدا  
سبق منه له»<sup>2</sup>، وهو من جملة أبيات في الهمة وطلب العلى والناس والزمان<sup>3</sup>.  
والاستفهام بـ"الهمزة" في البيت، مستعمل في التعجب. والمتعجب منه هو  
"التدأذ الشاعر الإقامة، حيث هو يُقيم في غير علياء تطلب، مع ما في ذلك من العناء  
وشظف العيش، وربما الذلَّ والهوان، والحال أن زاده لا يتجاوز زاد الضب". ولو كان  
للشاعر في هذه الإقامة ما يطلبه من العلياء والسيادة وعلو المنزلة، لهان الأمر، ولاحتمل  
العناء والشظف، فكيف وشيء من ذلك لم يكن؟!.

والرضي ينحو منحى المتنبي في نظرته للحياة وما ينبغي فعله فيها<sup>4</sup>:

وما أنا مِنْهُمْ بِالْعَيْشِ فِيهِمْ \*\*\* وَلَكِنْ مَعْدِنُ الذَّهَبِ الرُّغَامُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 51.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 70.

فهو يُعَدُّ في القوم، لكن ليس بمجرد العيش فيهم. فكيف مع شظف العيش؟ إنه لم يُخلق لمجرد العيش ولو كان ميسورا، ولكنه خُلق للعلواء، ومن أجلها وطن نفسه على وُرُودِ حياضِ الرَدَى<sup>1</sup>:

رِدِي حِيَاضَ الرَدَى يَا نَفْسُ وَاتَّرِكِي \*\*\* حِيَاضَ خَوْفِ الرَدَى لِلشَّاءِ وَالنَّعَمِ  
فهو صاحب همّة عالية تتجاوز به حياة الشاء والنعم، إلى ما هو أسمى وأعلى  
وأبعد مَرَامًا. وحَذَا الرضيُّ حذوه في هذا، فتهالك على العلى والشأو البعيد، وآثر أن  
يخاطر بنفسه دون ذلك في غير هوادة، وإنه لكما قال عقب البيت محل الوصف، وتكملة  
له-<sup>2</sup>:

دُونَ أَنْ أُتْرِكَ السُّيُوفَ كَقَتْلَا \*\*\* هَارَزَايَا مِنْ حَرِّ قَرَعٍ وَضَرْبِ  
وَمِنَ العَجْزِ إِنْ دَعَاكَ عَزْمٌ \*\*\* فَرَاكَ الحُسَامُ غَيْرَ مُلَبِّي  
وربما كان أوضح منه قوله<sup>3</sup>:

لَا تَصْحَبِ الدَّهْرَ إِلَّا غَيْرَ مُنْتَظِرٍ \*\*\* فَالهِمُّ يَطْرُدُهُ قَرَعُ الظَّنَابِيْبِ  
وَاقْذِفْ بِنَفْسِكَ فِي شَعْوَاءِ خَابِطَةٍ \*\*\* كَالسَّيْلِ يَعْصِفُ بِالصَّوَانِ وَاللُّوبِ  
وضمن "فعل التعجب" ينجز الرضي فعلين آخرين وهما:

- الدعوة إلى عدم الاستكانة إلى واقع تُبَدَّلُ فيه العزّة وتهدر الكرامة.  
- الدعوة إلى عدم الرضا بالأقل، إذا كان في الإمكان بلوغ أقصى الأمانى بالحزم والعزم  
والجد والمغالبة.

ولقائل أن يقول إن بعض ما اعتبرتّموه أفعالا إنجازية، إنما هو من قبيل "فعل  
التأثير بالقول"، وهذه ليست تلك.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 43.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 51.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 61.



ونحن نجيب بأن أهم ما يميز "الأفعال الإنجازية" عن "التأثير بالقول"، القصد، فهو شرط في "الفعل الإنجازي"<sup>1</sup>. في حين أنّ "فعل التأثير بالقول" لا يُشترط فيه القصد<sup>2</sup>، لأنه من تبعات القول وتداعياته<sup>3</sup>، كما أنّ استبعاد القصد ليس شرطاً فيه، فقد يحدث أن يكون "فعل التأثير بالقول" مقصوداً<sup>4</sup>.

وإذن، ففعل التأثير بالقول، قد يكون مقصوداً، وقد يُستبعدُ قصده، وإذا ما قُصِدَ تَمَاهَى مع "الفعل الإنجازي"، فصار "فعلاً إنجازياً"، فضلاً عن أنه "فعل تأثيري"<sup>5</sup>، إلا أنه لا يقوم على موازنة قُصِدَ أم لم يُقْصَدْ<sup>6</sup>. «وتتعلق هذه المواضع عند أوستين بالظروف المخصوصة لإلقاء القول وهي ظروف تقوم على جملة من القواعد والشروط والإجراءات التي ينبغي توفرها ليكون العمل ناجحاً موفقاً»<sup>7</sup>. ومعنى ذلك أن كل ما أدى إلى قصد المتكلم وجسر هوة الاختلاف في التأويل، هو داخل فيما تواضعوا عليه.

غير أن المقاصد المصاحبة للأفعال مستويات، تتفاوت حسب أهمية الفعل في القول الواحد. ولذا ساغ لنا أن نحمل القول الواحد على أكثر من فعل إنجازي. قوله<sup>8</sup>:

أَيُّ نَدْبٍ مَا بَيْنَ بُرْدَيْكَ، وَالذَّهَبِ \*\*\* رُ أَجْدُ الْيَدَيْنِ مِنْ كُلِّ نَدْبٍ

جاء هذا البيت بعد مضي ثمانية أبيات من البيت السابق محل الوصف، من

القصيدة نفسها. والخطاب في البيت موجه إلى الخليفة بدليل قوله قبل هذا البيت<sup>9</sup>:

فَإِذَا مَا أَرَادَ قُرْبِي مَلِيكٌ، \*\*\* قُلْتُ: قُرْبِي مِنَ الْخَلِيفَةِ حَسْبِي

<sup>1</sup> - ينظر: شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2010، ص 43، 48، 49.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 43.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 67، 68.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 67، 69.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 67، 68، 69.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 69.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 43.

<sup>8</sup> - الديوان، ص 52.

<sup>9</sup> - نفسه، ص نفسها.

عَزَّ شِعْرِي إِلَّا عَلَيْكَ، وَمَا زَا \*\*\* لَ عَزِيزًا يَا بِي عَلَى كُلِّ خَطْبٍ  
"أَيَّ نَدْبٍ ... \*\*\* ..... البيت".

والاستفهام في البيت محل الوصف، مستعمل في "المدح والتعظيم"، فهو يمدح  
ممدوحه بالإسراع إلى المكرمات، حتى ليغالب الدهر في ذلك فيسبقه.  
فكأن الدهر أجدُّ اليدين، أي مقطوعهما، لعجزه عن مغالبة الممدوح.  
والرضي في تصوُّره ممدوحه يغالب الدهر، يحذو حذو ما اعتاده الشعراء العرب  
من تصوُّرهم الدهر فاعلا، على سبيل المجاز العقلي، وقد أوضحنا ذلك من قبل بما يغني  
عن إعادته.  
قوله<sup>1</sup>:

كَيْفَ أَنْسَى وَقَدْ مَحَضْتُكَ أَهْوَا \*\*\* يَ وَحَصَيْتُ عَنْ عَدْوِكَ حُبِّي

يورد الرضي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف بعشرة أبيات.  
والاستفهام بـ"كيف": في البيت، مستعمل في التعجب. والمتعجب منه "أن ينسى  
الشاعر ممدوحه، والحال أنه أحبه وأخلص له الحب والولاء، إذ بلغ من إخلاصه له أن  
منع أعداءه، أي أعداء الممدوح، من أن يكون لهم من هذا الحب نصيب". وكأنني به تمثل  
قول المتنبي في كافور<sup>2</sup>:

وَمَا كُنْتُ لَوْلَا أَنْتَ إِلَّا مُهَاجِرًا \*\*\* لَهُ كُلَّ يَوْمٍ بِلَدَّةٍ وَصِحَابُ

بعد قوله معرضا بحاجته عند كافور، ولكنه تعريض هو أقرب إلى التصريح<sup>3</sup>:

وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ وَفِيكَ فَطَانَةٌ \*\*\* سَكُوتِي بَيَانٌ عِنْدَهَا وَخَطَابُ

وما أنا بالباغي على الحب رشوة \*\*\* ضعيف هوى يُبغى عليه ثوابُ

وما شئتُ إلَّا أَنْ أُذِلَّ عَوَاذِلِي \*\*\* عَلَى أَنْ رَأَيْتُ فِي هَوَاكَ صَوَابُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 52.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 200.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 198-199.

وفضلاً عن التعريض بالحاجة، فإنه يضيف في قوله هذا، أنه ما أراد بحبّ مخاطبه كافور، إلا أن يُذَلَّ عواذله على حبه إياه، وإن لم يكن للمتنبّي في الواقع عواذلاً، فهو حريص على اصطناعهم في هذا المقام، للظفر بالحاجة "وفي النفس حاجات وفيك فطانة". ووجهُ الشّبه بين المتنبّي والرضي في هذا، التأكيدُ على الحب والولاء للممدوح من جهة، ومن جهة أخرى "لومُ العواذل على الحب" عند المتنبّي، في مقابل منع الرضي أن يكون لأعداء الممدوح نصيبٌ من حبه إياه وولاءه له. ومؤدّى ذلك إنجاز "فعل الاستجداء".

والرضي ينجز إلى جانب "فعل الاستجداء"، "فعل التعجب". والمتعجب منه هو أن يوصم الشاعر بنسيان صلته بالممدوح وما له عليه من الأيادي تلك التي يشير إليها عقب البيت محل الوصف في قوله<sup>1</sup>:

أَنْتَ أَلْبَسْتَنِي الْعُلَى، فَأَطْلَهَا، \*\*\* أَحْسَنُ اللَّبْسِ مَا يُجَلُّ عَقْبِي

قوله<sup>2</sup>:

بِي دَاءٌ شِفَاؤُهُ أَنْتَ، لَوْ تَدَّ \*\*\* نُؤ، وَأَيْنَ الطَّيِّبِ لِلْمُسْتَطَبِّ

والبيت يأتي بعد مضي بيتين من البيت السابق محل الوصف. والاستفهام فيه، مستعمل "للتشوق". والمتشوق هو المستطب، والمستطب، هنا، هو الشاعر، لقوله قبل ذلك: "بي داء شفاؤه أنت". والمتشوق إليه "الطيب"، الذي هو الممدوح المخاطب، الذي أثنى عليه الشاعر بإحسانه إليه قبل هذا البيت بقوله<sup>3</sup>:

أَنْتَ أَلْبَسْتَنِي الْعُلَى، فَأَطْلَهَا \*\*\* أَحْسَنُ اللَّبْسِ مَا يُجَلُّ عَقْبِي

إِنِّي عَائِدٌ بِنِعْمَاكَ أَنْ أَكُـ \*\*\* ثِرَ قَوْلِي، وَأَنْ أُطَوَّلَ عَتْبِي

"بي داء شفاؤه ... \*\*\* البيت ...."

<sup>1</sup> - الديوان، ص 53

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

وعلى إقرار الشاعر بإحسان الممدوح إليه، فإنه يعتب عليه، لتراخيه في متابعة الإحسان بإحسان مثله أو يزيد. و إلى جانب "فعل التشوق"، ينجز الشاعر "فعل الاستجداء". فهو، إذن، ينجز فعلين معا: "فعل التشوق"، وهو في هذا الموضع أشبه بـ "الفعل التمهيدي"، و"فعل الاستجداء" الذي عليه مدار قصد الشاعر. قوله<sup>1</sup>:

كَيْفَ أَرْضَى ظَمًا بِقَلْبِي وَطَرْفِي \*\*\* يَتَجَلَّى بَرَقُ الرَّبَابِ الْمُرْبِّ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل بينهما. والاستفهام بـ"كيف" في البيت، مستعمل في التعجب، والتعجب متأت من الجمع بين الرضا بالظما المكنى به عن الحاجة والحرمان من جهة، وتجلي بروق سيب الممدوح وعطائه من جهة ثانية. وعليه فهو ينجز فعلين معا: "فعل التعجب" و"فعل الاستجداء". قوله<sup>2</sup>:

مَا تَرَجَّيْتُ غَيْرَ جُودِكَ جُودًا \*\*\* أُيْرَجِّي الْقَطَارُ مِنْ غَيْرِ سُحْبِ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد. والاستفهام بـ"الهمزة" في قوله: "أُيْرَجِّي"، مستعمل في التعجب. والمتعجب منه "أن يترجي مترج نزول المطر من غير سحب"، لاقتران هاتين الظاهرتين: "المطر، والسحاب". فترجي المطر من غير سحب مستغرب، لعدم جريان ذلك في العادة المستمدة من القانون الذي يحكم الظواهر. ويتخذ الشاعر من حقيقة عدم وجاهة ومعقولية ترجي المطر من غير سحب، دليلا على عدم وجاهة ومعقولية ترجييه جود غير الممدوح، على سبيل التشبيه الضمني.

والمراد بذلك إشعار الشاعر ممدوحه بأن ولاءه له، الذي ألمع إليه في غير ما موضع من القصيدة إنما هو قصر عليه دون سواه، ومن ثمة الإلماع كذلك إلى أحقية الشاعر بسبب الممدوح وعطائه، وإنزاله المنزلة التي يستحقها. وبذلك يكون الشاعر قد

<sup>1</sup> - الديوان، ص 53.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

أنجز بالاستفهام في البيت أكثر من فعل: من ذلك "فعل التعجب"، و"فعل المدح"، و"فعل الاستجداء".

قوله<sup>1</sup>:

فَقُلْ لِلخَائِنِ المَغْرُوبِ \*\*\* رِ: مَن أَعْرَاكَ بالشَّغْبِ  
وَمَن طَوَّحَكَ اليَوْمَ \*\*\* بِدَارِ الأُسْدِ العُلبِ

البيتان من قصيدة، من بحر الهزج<sup>2</sup> وتفعيلاته: مفاعلين، مفاعلين \*\*\* مفاعيلن، مفاعيلن<sup>3</sup>. نيّف عدد أبياتها عن الأربعين بيتا. يمدح الرضي في هذه القصيدة «بهاء الدولة ويشكره على تلقيبه بالرضي ذي الحسين ويذكر أبا العباس الخارجي وكتب بها إليه وهو في البصرة»<sup>4</sup>.

والاستفهام بـ"من" في البيتين، في "التحقير والاستصغار والتهوين"<sup>5</sup> من شأن من وصفه بـ"الخائن المغرور" ومن أغراه بالشغب وألقى به، في مضلة مهلكة لا يرجى له منها رجوع<sup>6</sup>. ومن القرائن الدالة على أن الاستفهام في البيتين، مستعمل في هذا الذي ذكرنا، قوله بعد ذلك<sup>7</sup>:

أَبَى العِزِّ لِبَيْتِ الصَّ \*\*\* لَّ أَنْ يُطْرَقَ بالضَّبِّ

و"الصلّ: حية خبيثة لا تنفع معها رقية"<sup>8</sup>. وكان من عادة العرب أنهم يعوّدون من أصابته الحية، ويمنعونه من النوم بما يضعون في يديه من حليّ فارغ من داخله، لتكون

<sup>1</sup> - الديوان، ص 54.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، شرح و ضبط وتصحيح وعنونة وفهرسة أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ج5، ص 457.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 458.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 53.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 481.

<sup>6</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 643.

<sup>7</sup> - الديوان، ص 54.

<sup>8</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 485.

وَسَوَسَّتْهُ أَقْوَى، اعتقاداً منهم أن يقظة اللديغ أُرْجَى لسلامته وأدعى<sup>1</sup>. قال النابغة<sup>2</sup>:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْبِيَّةٌ \*\*\*  
مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ  
يُسَهِّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمُهَا \*\*\*  
لِحَلِيِّ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ فَعَاقِعُ  
تَنَازَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمْعِهَا \*\*\*  
تُطَلِّقُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُرَاجِعُ

والبيت الذي وصف بأنه عزيز، والذي هو في مَنَعَةٍ من أن يطرقه طارق، والذي استعار له "بيت" الصلّ - هو بيت الممدوح بهاء الدولة. والمقصود بالبيت الحمى والمجد والرفعة وعلو الشأن، وكلها منسوبة إلى الممدوح. وأنى للضبّ - وهو الخائن المغرور، على سبيل الاستعارة - في حقارته وهوان أمره، وانقطاع حيلته، أن يطرق بيت الصلّ؟ وأين الخائن المغرور من بهاء الدولة وعزته؟!.

هذا وفي تحقير الخائن المغرور ومن أغراه بسوء فعلته، تعظيمٌ للممدوح وتنويه به. ومؤدّى ذلك دعوة الشاعر ممدوحه للإبقاء على ما أحسن به إليه، والحفاظ على تلك الصلة القائمة بينهما، وتعهده بما يديمها.

ودليل سابقة الإحسان والحظوة قوله لاحقاً<sup>3</sup>:

رَفَعْتَ الْيَوْمَ مِنْ قَدْرِي، \*\*\* وَأَوْطَأْتَ الْعِدَى عَقْبِي  
وَوَطَأْتَ لِي الرَّحْلَ \*\*\* عَلَى عَرْعَرَةِ الصَّعْبِ  
وَحَلَّيْتَ لِي السَّعَا \*\*\* طِلَّ بِالطُّوقِ وَبِالْقُلْبِ  
وَوَسَّعْتَ لِي الضِّيقَ \*\*\* إِلَى الْمُضْطَرَبِ الرَّحْبِ  
وَزَاوَجْتَ لِي الطَّوْلَ \*\*\* زَوَاجَ الْمَاءِ لِلْعُشْبِ  
فَكَمْ مِنْ نِعْمَةٍ مِنْكَ \*\*\* كَعَرَفِ الْمَنْدَلِ الرَّطْبِ  
أَنْتَنِي سَمْحَةَ الْقَوْدِ، \*\*\* ذُلُولًا سَهْلَةَ الرُّكْبِ  
مُهَنَّاةً، كَمَا سَاغَ \*\*\* زُلْالُ الْبَارِدِ الْعَدْبِ

<sup>1</sup> - ينظر: النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ص 164.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 164.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 55-56.

وأَعْلَى المَدْحِ ما يُثْنِي \*\*\* بهِ العَبْدُ عَلَى الرَّبِّ

إِلَّا أَنْ "فعل المدح والتنويه"، في مثل ما نحن فيه، هو أشبه بـ "الفعل التمهيدي" عند التداولين<sup>1</sup>، من حيث إنه يمهد للفعل الذي يليه. و"فعل المدح"، هنا، يمهد لفعل آخر، وهو دعوة الشاعر ممدوحه للإبقاء على ما أولاه به من الإحسان، وحظاه به من الرعاية التي ذكر بعضها منها في هذه الأبيات.

وبذلك يكون الشاعر قد أنجز ثلاثة أفعال على الأقل: "فعل التحقير والاستصغار والتنويه من شأن الخائن المغرور ومن أغراه"، و"فعل المدح والتنويه"، و"فعل الدعوة للإبقاء على الصلة بينهما وتعهدا بما يديهما".  
قوله<sup>2</sup>:

وَمَاذَا أَنَسَ الكُرْدُ \*\*\* بِمَنْ زَلَزَلَ بالعُرْبِ

يورد الشاعر هذا البيت بعد أربعة أبيات من البيتين السابقين محل الوصف.  
والاستفهام بـ"ماذا" فيه، مستعمل في "التقرير". ذلك لأن الشاعر يعلم أن المعنيين بالخطاب، وهم الكرد يعلمون ما أقدم عليه صاحبهم "باد الكردي"، الذي وصفه الشاعر من قبل بـ"الخائن المغرور":

فَقُلْ للخَائِنِ المَغْرُوبِ \*\*\* رِ: مَنْ أَغْرَاكَ بالشَّغْبِ

وباد هذا هو الذي يذكره في إحدى قصائده<sup>3</sup>:

وَلَمَّا طَغَى بَادٍ وَأَضْرَمَ نَارَهُ \*\*\* عَلَى الغَدْرِ، إِنَّ الغَادِرِينَ ذُنَابُ

بَعَثَتْ لَهُ حَتْفًا بغيرِ طَلِيعةٍ، \*\*\* تَخُبُّ بهِ قُبُ البُطُونِ عِرَابُ

نَزَائِعُ يَعْجُمَنَ الشَّكِيمَ، وَقَدْ جَرَى \*\*\* عَلَى كُلِّ فَيْقَاءٍ دَمٌ وَلُعَابُ

<sup>1</sup> - ينظر: فان دايك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ص 289، 311-312.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 54.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 67.

والمخاطب بقوله: "بعثت"، في البيت محل الوصف، هو الوزير أبا منصور الذي يمدحه الشاعر<sup>1</sup>. وفي قوله: "ولما طغى ... \*\*\* ... البيت"، بيان لما أقدم عليه «باد الكردي الخارجي بالجزيرة والموصل»<sup>2</sup>.

والتقرير ليس هو الغاية القصوى للشاعر، وإن كان مقصوداً، بل هو "فعل تمهيدي"، يؤسس لفعل آخر كما قال الدسوقي: «والجاء المخاطب للاعتراف بالأمر يكون لغرض من الأغراض ...»<sup>3</sup>. والفعل الذي يفضي إليه "فعل التقرير" في قول الشاعر، هو "فعل التوبيخ"، توبيخ الكرد بما أنسوه من صاحبهم إذ "زلزل بالعرب"، كما قال الشاعر. وأي زلزال هو أعظم وأشنع من هذا الذي أحدثه الخائن المغرور؟ طغيان، وغدر، وشغب.

وإنما استحق الكرد التوبيخ، لعدم أخذهم على يد هذا الخائن، وهو منهم، أو التبرؤ منه فيما أقدم عليه. بل إن السؤال "من أغراك بالشغب؟" في قول الشاعر:

فَقُلْ لِلْخَائِنِ الْمَغْرُوبِ \*\*\* رِ: مَنَ أَغْرَاكَ بِالشَّغْبِ

يوحى بأنهم كانوا ظالمين معه في الجريمة، على نحو ما. أما بالنسبة للخائن المغرور نفسه، المباشر للفعل، فجزاؤه يتجاوز مجرد التوبيخ، إلى الجزاء بالمثل، والجزاء بالمثل ما اعترزم عليه الوزير أبو منصور بن صالح، إذ أعدّ العدة وبعث في طلبه وردّ كيده- "قَبَّ البَطُونِ العَرَابِ"، أي الخيل الضمّر، المعدة لمتل هذا اليوم<sup>4</sup>:

وَلَمَّا طَغَى بَادٍ وَأَضْرَمَ نَارَهُ \*\*\* عَلَى الْغَدْرِ، إِنَّ الْغَادِرِينَ ذَبَابُ  
بَعَثَتْ لَهُ حَتْفًا بَغِيرِ طَلِيْعَةٍ، \*\*\* تَخَبُّ بِهِ قُبُّ الْبَطُونِ عَرَابُ  
نَزَائِعُ يَعْجُمَنَّ الشَّكِيمَ، وَقَدْ جَرَى \*\*\* عَلَى كُلِّ فَيْفَاءٍ دَمٌ وَلُعَابُ  
خَوَاطِرُ بِالْأَيْدِي لَوَاعِبُ بِالْخَطَى، \*\*\* وَلِلطَّعْنِ فِي لِبَاتِهِنَّ لِعَابُ

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 64.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 64.

<sup>3</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج2، ص 469.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 67-68.



ولا أَرْضَ إِلَّا وَهِيَ تَحْتُو تَرَابَهَا \*\*\* عليه، وترميه ربًا وعبابُ  
فولّى وولّيتَ الجيادَ طلباً، \*\*\* وسالتُ مروجَ بالقنا وشعباً  
تغامسَ في بحرِ الحديدِ، وخلفهُ \*\*\* لماءِ المنايا زخراً وعبابُ  
وهو ما حمل هذا الخائن المغرور على التوبة<sup>1</sup>:

وقد كان أبدى توبةً، لو قبلتها، \*\*\* ولو نفعَ الجاني عليكَ مَنابُ  
ولكنها توبةٌ من ضاقت عليه الأرض بما رحبت، وانقطعت به الحيل، وسدت عليه  
سبل النجاة. وبذلك يكون الشاعر قد أنجز ثلاثة أفعال على الأقل: "فعل التقرير"، و"فعل  
التوبيخ"، و"فعل الدعوة إلى القصاص والجزاء بالمثل". وهذا الفعل الأخير يُستخلص  
استخلاصاً من "فعل التوبيخ" نفسه، ومن القرائن اللفظية التي استندنا إليها في ذلك، مثل  
قوله: "من زلزل بالعرب"، "الخائن المغرور"، "طغى بادٍ"، "أضرم ناره"، فضلاً عن  
وصف هذا الخائن بالمشاغب، وبأنه غادر.

ولابد من الإشارة إلى أننا لم نعول في هذه الأفعال، على بنية القول فحسب، بل  
استندنا فيها استناداً، لم يكن لنا منه بدّ، على السياقين: الداخلي والخارجي معاً. ولولا  
السياق لتعذّر علينا في مثل هذه الحال، التنبؤ بالفعل المقصود في القول.  
قوله<sup>2</sup>:

يا غزالَ الرَّمْلِ ! قَلْبِي \*\*\* لَكَ مُنْقَادُ الْجَنِيبِ

هَلْ سَبِيلٌ لِي إِلَى رَا \*\*\* حَاةِ قَلْبٍ مِنْ وَجِيبِ

البيتان من قصيدة، يزيد عدد أبياتها عن الستين بيتاً. يمدح الرضي فيها بهاء الدولة  
ويهنئه بمهرجان<sup>3</sup>. وهي من مجزوء الرمل<sup>4</sup>:  
فاعلاتن فاعلاتن \*\*\* فاعلاتن فاعلاتن.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 68.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 57.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 53، 57.

<sup>4</sup> - ينظر: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، ج5، ص 461، 462، 463.

والاستفهام بـ"هل" في البيت الثاني، مستعمل في الشوق والحنين، شوق وحنين

الشاعر إلى مَنْ يحبُّ، وهو منه بعيد، بدليل قوله في مطلع القصيدة<sup>1</sup>:

حَيِّياً، دُونَ الكَثِيبِ، \*\*\* مَرْتَعِ الظُّبِيِّ الرَّبِيبِ

وأسألاني عن قَرِيبٍ \*\*\* في الهَوَى غَيْرِ قَرِيبِ

فهو يخاطب صديقاً له بما يخاطب به الاثنان، جرياً على عادة العرب في إجرائهم خطابَ الاثنين على الواحد والجمع<sup>2</sup>، وقد يكون المخاطب اثنين<sup>3</sup>. وأياً ما كان المخاطب، فإن الشاعر يطلب إليه أن يحيي "مرتع الظبي" دون الكثيب، إذا ما غداً عليه. والظبي مستعار لمن يحبُّه الشاعر. وتحيّة المكان تحيّة لمن به. وهو تقليد متبع في الشعر العربي، لا سيما في مطالع القصائد. من ذلك قول النابغة<sup>4</sup>:

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنُعْمِ دِمْنَةَ الدَّارِ \*\*\* ماذا تُحْيُونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارِ

أَقْوَى وَأَقْفَرٍ مِنْ نُعْمٍ وَغَيْرِهِ \*\*\* هُوجُ الرِّيَّاحِ بِهَابِي التُّرْبِ مَوَّارِ

وَقَفْتُ فِيهَا سِرَاةَ الْيَوْمِ أَسْأَلُهَا \*\*\* عن آلِ نُعْمٍ أَمُونًا عَبْرَ أَسْفَارِ

فَاسْتَعْجَمْتُ دَارُ نُعْمٍ لَا تُكَلِّمُنَا \*\*\* والدَّارُ لو كَلَّمْتَنَا ذَاتُ أَسْرَارِ

وهكذا نجد النابغة يلتبس من مخاطبه، تحية دمنة الدار، بعدما رحل أهلها عنها فأقوت وأقفرت، وغيرت الرياح الهوج معالمها. وهو يسألها فلا تجيب، ولو أجابت لكشفت عن أسرار، وما عساها أن تكون تلك الأسرار؟ وإن كنا ندري أن تلك الأسرار، لا تعدو أن تكون ما للشاعر من ذكريات بتلك الدار، ذكريات تحلو له، على ما يجلبه استرجاعها من الحزن والألم والأسف على ماضٍ مضى، هو يعلم يقيناً أنه لا ولن يعود.

والرضي في مطلع قصيدته التي نحن بصدددها، يبدو أنه نحا فيها هذا المنحى،

منحى النابغة. فـ "مرتع الظبي" المطلوب تحيته عنده، يقابل عند النابغة "دمنة الدار"، وأن

<sup>1</sup> - الديوان، ص 57.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص 54.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 54.

<sup>4</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 145.

هذه الدار "دار نعم"، وكلاهما يسترجع ما له بمعاهد الصِّبَا من الذكريات. وكل هذا الذي ذكرنا، يدل على أن الفعل الذي ينجزه الشاعر بالاستفهام في البيت محل الوصف، هو "فعل الشوق والحنين"، إلى ماضٍ ما فتى يشدُّ الشاعرَ إليه بقوة، قوة أسرة، لا يعلم لها سببا معيّنًا، يمكن رُدُّها إليه. ولا عجب فللماضي سلطانٌ على النفوس، لا سيما إذا ما اقترن ذلك الماضي بما اقترن به ماضي الشاعر، من اللهو مع مَنْ أسماه بـ"الظبي الريب" تارة، و"غزال الرمل" تارة أخرى. و"فعل الشوق والحنين" من الأفعال التعبيرية، لتعلُّقه بدخائل النفس وما يضطرم فيها. ولذلك يرمز لاتجاه مطابقة هذه الأفعال بالرمز (Ø)، أي لا اتجاه مطابقة لها. فالأقوال التي تنجز بها الأفعال التعبيرية، لا تؤثر في العالم، ليماثل أو يطابق الكلمات، ولا ينتظر من الكلمات أن تطابق العالم، لأن صدق القضية فيها مفترض<sup>1</sup>.

وليس مستبعدًا أن يكون الشاعر قد قصد بالاستفهام في البيت محل الوصف، إنجاز "فعل التمني". والتمني حالة قلبية نفسية، ويمكن أن يُعرّف بأنه "طلب حصول التمني على سبيل المحبة، من دون ما طمع في وقوعه، وإلا كان ترجياً<sup>2</sup>." فالمحبة في التمني «مقيّدة بالتجرد عن الطمع»<sup>3</sup>، أي الطمع في وقوع التمني، فيخرج بهذا القيد الأوامر والنواهي والنداء، فإنها تشترك مع التمني في الطلب على سبيل المحبة، لكنها تختلف عنه في أنها مصحوبة بالطمع في حصول المطلوب بها<sup>4</sup>. وخرج كذلك بقيد "التجرد عن الطمع"، الترجي، على ما فيه من الخلاف<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: يحيى بعبيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو - عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي (مقال)، ضمن كتاب التداوليات - علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2011، ص 115، 116.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 81، 403.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 403.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 403.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 403، 404، 405.

والشاعر ينجز بالاستفهام في البيت، "فعل التمني". وسندنا في ذلك ما ذكرنا من أن المطلوب في التمني، مطلوب على سبيل المحبة، وأن المُتَمَنَّى لا مطمع في وقوعه. وذلك من شأنه أن يتفق مع كون الشاعر يطلب مطلوبه على سبيل المحبة. وذلك المطلوب هو الماضي بمن فيه، وما فيه، مما ذكر الشاعر في القصيدة أو ألمع إليه إلماعاً. واسترجاع الماضي بحرفيته، واقعا، ممتع.

وبعد مضي تسعة وعشرين بيتاً من البيت السابق محل الوصف من القصيدة نفسها يأتي قوله<sup>1</sup>:

أخسني يا نوبَ الأيا \*\*\* م ما عشتُ وخيبي  
وارجعي ناصلة الأظ \*\*\* فار بيضاء النيوب  
عجبا كيف تطاول \*\*\* ت إلى الليث المهيب

والاستفهام بـ"كيف" في البيت الثالث، مستعمل في "التعجب". والمتعجب منه امتداد الأيام بنوبها وصروفها إلى الممدوح، لتتاله بسوء. وللأيام أن تتال بنوبها من رام المجد فأضله، لابتغائه إياه من غير مأتاه، وافتقاره إلى عدته التي بها يُطلب. فالأيام في نظر الشاعر تأخذ المقصرين بتقصيرهم<sup>2</sup>:

رُبَّ غاوٍ طرُقَ المجد \*\*\* د طرُوقَ المُستَرِيبِ  
ساورَ الأمر، ولم يعـ \*\*\* لم بأسرارِ الغيوبِ  
ظلة يسلكُ منها \*\*\* لقمًا غيرَ ركوبِ  
أبداً يدحُو به الغيُّ \*\*\* إلى الأمرِ المرِيبِ  
سارَ والأُمَمَاتُ يُعَدِّدُ \*\*\* ن له شقَّ الجيوبِ  
يُسَلِّفُ الدَّمْعَ، يَقِينًا \*\*\* بِرَدَى اليَوْمِ العَصِيبِ

وإنما أورد الشاعر ما كان من شأن هذا الغاوي الأخرق المستريب الذي طلب المجد فأضله، وعرض نفسه للهلاك في غير طائل - ليتسنى له أن يظهر ممدوحه في

<sup>1</sup> - الديوان، ص 59.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 58، 59.

صورة مناقضة، تبدو فيها الشجاعة والحكمة والبصر بالمأثى. وإذن فممدوح الشاعر لم يقصر حتى يستحق من الأيام أن تعاقبه بنوبها وصروفها فيمن عاقبت من المقصرين.

وإنما ينال الطالب، من المجد، على قدر طاقته، كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلَّهُمْ \*\*\* الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْإِقْدَامُ قَتَلُ  
وَأِنَّمَا يَبْلُغُ الْإِنْسَانُ طَاقَتَهُ \*\*\* مَا كُلُّ مَا شِيَةِ بِالرَّجُلِ شِمَالُ

وضمن "فعل التعجب"، ينجز الشاعر "فعل المدح" تنويها بالممدوح، وإعلاء لشأنه. ويعد هذان الفعلان: "فعل التعجب"، و"فعل المدح والتنويه" فعلين تمهيديين بالنسبة لـ "فعل الاستجداء" الذي يفضيان إليه. وقد لا يكون مدار القصد على الاستجداء. على اعتبار أن الاستجداء مرحلة تجاوزها الشاعر في علاقته بممدوحه، ولكنه على دعوته الممدوح للإبقاء على صلته به، وإحسانه إليه. ودليلنا في ذلك قوله<sup>2</sup>:

كَمْ لَبِئْتُ الطَّوْلَ مِنْكُمْ \*\*\* بَدَلَ الْبُرْدِ الْقَشِيبِ  
نِعَمَ كَالْمُزْنِ نَقَطُ — \*\*\* نَ تَرَى الرَّوْضَ الْغَرِيبِ  
نَافِحَاتٍ بِنَسِيمٍ، \*\*\* سَاقِيَاتٍ بِذُنُوبِ  
كُلُّ يَوْمٍ أَنَا مِنْهَا \*\*\* بَيْنَ دَاعٍ وَمُجِيبِ

ويفهم من قوله هذا أن الحظوة حاصلة، والصلة وثيقة. وعليه فالمطلوب للإبقاء على تلك الحال فحسب.

قوله<sup>3</sup>:

هَلْ لِدَاءٍ بَيْنَ جِسْمٍ \*\*\* وَفُؤَادٍ مِنْ طَبِيبِ  
هُوَ فِي الْأَجْسَامِ مِنْكُمْ، \*\*\* وَهُوَ مِنَّا فِي الْقُلُوبِ

وهذان البيتان هما البيتان ما قبل البيت الأخير من القصيدة نفسها. والاستفهام بـ"هل" في البيت الأول، مستعمل في التمني، على اعتبار أن الشاعر يتمنى طبيبا لما به

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج3، ص 287.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 60.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 60.

من الداء. ونحن لا نعلم من داء الشاعر ولا من الطبيب الذي يتمناه شيئاً نطمئن إليه على أنه المقصود، وكل ما نعلمه من ذلك مجرد تخمين، وأول ما يقودنا إليه التخمين بشأن داء الشاعر والطبيب الذي يطلبه، هو ذلك الذي يذكره في مطلع القصيدة باسم "الطبي الربيب" مرّة، وباسم "غزال الرمل" مرّة أخرى. وذلك قوله<sup>1</sup>:

حَيِّياً دُونَ الْكَثِيبِ، \*\*\* مَرَّتَعِ الطَّبِيِّ الرَّبِيبِ  
وَأَسْأَلَانِي عَنِ قَرِيبٍ \*\*\* فِي الْهُوَى غَيْرِ قَرِيبٍ  
إِلَى أَنْ يَقُولَ<sup>2</sup>:

يَا غَزَالَ الرَّمْلِ! قَلْبِي \*\*\* لَكَ مُتَقَادُ الْجَنِيبِ  
هَلْ سَبِيلٌ لِي إِلَى رَا \*\*\* حَةَ قَلْبٍ مِنْ وَجِيبِ

وسبق أن ذكرنا من قبل، أن استرجاع الماضي بما فيه ومن فيه، كما هو أو كما نوّد، أمرٌ لا سبيل إليه، إلا على سبيل المحبّة المصحوبة بعدم الطّمع في وقوع المتمنّي، كما جاء في تعريف التمني<sup>3</sup>.

وإذا كان داء الشاعر متأتياً من تعذر استرجاع الماضي بحرفيته، أو على النحو الذي يريد - فإنه، ولا شك، داء عضال، أعيا دواؤه الأطباء من قبل ولا يزال. وأنّى للشاعر بالطبيب الذي يريد؟ وأنّى لهذا الطبيب، إن وجد على سبيل الافتراض، أن يعالج داء أعيا الأطباء علاجه؟ لا شيء من ذلك للشاعر أكثر من التمني بالمعنى الذي ذكرنا. وغير مستبعد أن يكون مُتَمَنّى الشاعر ما ألمع إليه في قوله - قبل البيت محل الوصف في سياق حديثه عن المهرجان -<sup>4</sup>:

مَهْرَجَانٌ عَادَ إِلِمَا \*\*\* مَ مُحِبٌّ بِحَبِيبِ

<sup>1</sup>-الديوان، ص 57.

<sup>2</sup>-نفسه، ص 57.

<sup>3</sup>-ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 81، 402، 403، 404.

<sup>4</sup>-الديوان، ص 60.

والملمع إليه، هو "التقاء المحب بمن يحب"، على اعتبار أن هذا الذي حدث في المهرجان أصبح من الماضي عندما نظم الشاعر قصيدته. والذي نرجّحه كونُ التّقاء الحبيب بالحبيب في المهرجان، مناسبةً ذكّرت الشاعرَ بمن يحب، وألهبت فيه مشاعر الحنين إلى ماضيه السعيد، والشيء بالشيء يذكر، أو كما قال البحتري<sup>1</sup>:

ذَكَرْتِيهِمُ الْخُطُوبُ التَّوَالِي \* \* \* وَلَقَدْ تُذَكِّرُ الْخُطُوبُ وَتُنْسِي  
فالخطوب التوالي، هي التي ذكرت البحتري آل ساسان، والخطوب تذكر وتنسي كما قال.

وقد يقصد المرء إلى التذكر أحياناً من غير مناسبة، لما يجد فيما يتذكره من المتعة والمتنفس، على ما في ذلك من ألم اليأس من استرجاع ماضٍ لم يعد في الإمكان استحضاره واقعا معيشا كما كان، كما قال النابغة الجعدي<sup>2</sup>:

تَذَكَّرْتُ شَيْئًا قَدْ مَضَى لِسَبِيلِهِ \* \* \* وَمِنْ حَاجَةِ الْمَحْزُونِ أَنْ يَتَذَكَّرَا  
نَدَامَايَ عِنْدَ الْمُنْذِرِ بْنِ مُحَرِّقٍ \* \* \* أَرَى الْيَوْمَ مِنْهُمْ ظَاهِرَ الْأَرْضِ مُقْفَرَا  
كُهُولٌ وَفِتْيَانٌ كَانُوا جُوهَهُمْ \* \* \* دَنَانِيرُ مِمَّا شَيْفَ فِي أَرْضٍ قَيْصَرَا

والرضي ليس استثناء في ذلك، فهو يتذكر بالمناسبة تارة، وبالقصد إلى التذكر تارة أخرى. والماضي يبقى ماضيا في الحالين، ويبقى له سلطانه على النفوس. وإذا كان الأمر كذلك، فلا عجب أن نتمنى عودة ما مضى وهيئات أن يعود بحرفيته، أو كما نود أن يكون.

<sup>1</sup>- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي -الأعصر العباسية، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط1981، 4، ج2، ص366.

<sup>2</sup>- أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، تحقيق وإشراف لجنة من الدباء دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج5، ص 06.

# الفصل الثالث

## النداء



## توطئة:

أ- مفهوم النداء: النداء: وهو من الإنشاء الطلبي « الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل »<sup>1</sup>.

والنداء "هو طلب المتكلم إقبال المخاطب حساً أو معنى بحرف نائب مناب أَدْعُو لفظاً أو تقديرًا"<sup>2</sup>.

## ب - أحرفه:

وللنداء أحرف لا يتم إلا بها، عدها بعضهم خمسة، وهي: "أيا، هيا، أي، الهمزة، يا"<sup>3</sup>. وذكر بعضهم أنها ثمانية، وهي « الهمزة، وأي - مقصورتين، وممدودتين - ويا، وأيا، وهيا، ووا »<sup>4</sup>.

ومن هذه الأحرف ما يستعمل في نداء القريب، ومنها ما يستعمل في نداء البعيد، على ما في ذلك من الخلاف<sup>5</sup>. وقد ينزل القريب منزلة البعيد، والبعيد منزلة القريب، لغرض يراد<sup>6</sup>.

وتعد "يا" من بينها "أم الباب"، لما تفردت به. من ذلك: أنها الأوسع استعمالاً<sup>7</sup>. وأنها تعمل في المنادى ظاهرة ومضمرة<sup>8</sup>. وينادى بها لفظ الجلالة "الله"، من دون فاصل بينه وبينها<sup>1</sup>. وينادى بها "أي" للمذكر، و"أيت" للمؤنث، موصولين بـ "ها" التنبيه، نحو: "يا أيها - أيها"،

<sup>1</sup> - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص 48.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج2، ص 81.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 95، 514.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 514.

<sup>4</sup> - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحي

الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج4، ص 7، 6، 4.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 9، 6، 4.

<sup>6</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 514.

<sup>7</sup> - ينظر: ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ص 9.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص 10، 6.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 515.

<sup>1</sup> - ينظر: ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ص 9.

و"يا أَيَّتُهَا - أَيَّتُهَا"<sup>1</sup>.

ولا يُستعمل غيرها من أحرف النداء، في الاستغاثة والتعجب<sup>2</sup>، ولا في الندبة<sup>3</sup>.

**ج- العدول عن النداء عن معناه الأصلي:** وقد تستعمل صيغة النداء في غير معناها

الأصلي الذي هو طلب الإقبال<sup>4</sup>. والإقبال إنما يكون من العاقل أصلاً<sup>5</sup>.

وذلك كأن يستعمل النداء في: الإغراء، والاختصاص، والاستغاثة، والتعجب،

والتحسر والتوجع، والندبة<sup>6</sup>.

وأضاف بعضهم: التنبيه على البلادة، والحرص على إقبال المدعو وتعظيم شأنه،

والقصد إلى انحطاطه<sup>7</sup>. ومنها: الزجر، والتذكر، والتحير والتضجر<sup>8</sup>.

والحق أن المعول عليه في الوقوف على هذه الأفعال المضمره التي يُصرف إليها النداء-

هو السياق والغرض الذي يساق له الكلام. ولا بد من التمييز بين النداء، باعتباره فعلاً

لغويًا<sup>9</sup> أو خطابياً «تسند إليه وظيفة "الاسترعاء" أو وظيفة "الحفاظ" أو وظيفتنا

"التخصيص" أو "التصحيح" حسب وقوعه قبل الخطاب أو خلاله أو بعده على التوالي»<sup>1</sup>

من جهة، وبين جملة جواب النداء التي هي فعل لغوي أو خطابي آخر يتلو فعل النداء ولا

---

<sup>1</sup> - ينظر: ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ص نفسها.

وينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم وتحشية وفهرسة إميل بدي يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2007، مج1، ص 338.

<sup>2</sup> - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص 320، 379.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 378، 379.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 95، 515.

<sup>5</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج4، ص 5.

<sup>6</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 515، 516، 519، 520.

<sup>7</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 57.

<sup>8</sup> - ينظر: السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، ط2016، ص 90.

<sup>9</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009، ص 102.

<sup>1</sup> - محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي- الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، ط1، 2014، ص145.

ينفك عنه، من جهة ثانية. والفعالان (فعل النداء وجواب النداء) معا، يكونان فعلا لغويا أو خطابيا أكبر، وهو ما يعنيه علماء البلاغة عند حديثهم عن الغرض من النداء. إذ الغرض من النداء عندهم يتحقق بالاستناد إلى الفعلين معا: فعل النداء وفعل الجواب، لا إلى فعل النداء فحسب.

استنادا إلى هذا الذي ذكرنا، نحاول فيما يلي الوقوف على ما أمكن الوقوف عليه في الديوان من الأفعال المضمرّة المنجزة بالنداء بعد العدول به عن دلالاته الأصلية التي هي مجرد طلب الإقبال.

### الإجراء:

قوله<sup>1</sup>:

يَا رَاعِيَّ الذُّودِ لَا أَصْبَحْتَ فِي نَفَرٍ \*\*\* تَرَوَى الْبَكَارُ وَتَظْمًا الْجِلَّةَ الشُّرْفُ

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها « بهاء الدولة وكان قد عمل هذه القصيدة في غرض ولم يسم الممدوح فيها، ثم أضاف إليها أبياتا ذكره فيها وأنفذها إليه<sup>2</sup>. وفعل النداء الذي نقصد إليه في هذه المقاربة، يتكون من فعلين:

الأول: فعل النداء، بمفهومه الخاص الذي يتكون من المتكلم (المنادي أو الداعي) وهو هنا الشاعر. وحرف النداء "يا"، في قوله: "يا راعي". والمنادى، وهو "راعي الذود" مستعارا لمخاطب الشاعر. هذا، وللنداء من الكلام ثلاثة مواقع: أول الكلام، أثناءه، بعده<sup>3</sup>. والنداء الموجه العادي<sup>1</sup> المحض<sup>2</sup>، أول الكلام، فعل خطابي<sup>3</sup>، تسند إليه وظيفة الاسترعاء<sup>4</sup>، وهي

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 6.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 5.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب، ط1، 2009، ص 105، 106، 121.

<sup>1</sup> - ينظر: نفسه، ص 106.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، 97، 102، 107.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 107، 106.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 105، 106.

وظيفة ثابتة لا تتغير<sup>1</sup>. الثاني: جواب النداء، وهو هنا فعل الدعاء "لا أصبحت من نفر". وبوصل فعل النداء "يا راعي الذود" بفعل جواب النداء "لا أصبحت من نفر"، يتكون فعل النداء الأكبر الذي يشمل الفعلين معاً<sup>2</sup>. وبذلك يتجاوز فعل النداء - باعتباره مُكوِّناً تداولياً خارجياً وليس من مكونات الحمل (المحمول وحدوده)<sup>3</sup>، شأنه في ذلك شأن المبتدأ أو الذيل<sup>4</sup> - وظيفة الاسترعاء إلى إنجاز فعل النداء الأكبر. والمنجز بهذا الفعل، فعل النداء الأكبر، عدَّة أفعال، أظهرها فعل الدعاء، ومؤشره الجملة الدعائية "لا أصبحت من نفر"، أي الدعاء للمخاطب بالآل يكون من هؤلاء الذين وصفهم بالظلم والجور، وهو يعني أن الموصوف بهذه الصفة إنما هو المخاطب. بدليل قوله قبل البيت محل الوصف<sup>5</sup>:

كَأَنِّي يَوْمَ اسْتَعَطِي نَوَالِكُمْ \*\*\* دَانَ مِنَ الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ يَغْتَرِفُ

وقوله بعد البيت محل الوصف<sup>6</sup>:

مَا أَعْجَبَ الْقِسْمَةَ الْعَوْجَاءَ يَقْسِمُهَا \*\*\* الدَّارُ وَاحِدَةً وَالْوَرْدُ مُخْتَلِفٌ

وكأن فعل النداء "يا راعي الذود" بمعناه الخاص، إنما كان تمهيدا لفعل الدعاء "لا أصبحت من نفر"، الذي هو جواب النداء. ولا قيمة لفعل النداء بمعزل عن فعل الجواب، لأن النداء بمفرده لا يفيد أكثر من استرعاء انتباه المخاطب، ومن هنا تأتي الحاجة إلى فعل الجواب<sup>7</sup>.

وإذن فالشاعر ينجز بالنداء فعل الدعاء "لراعي الذود" بالآل يكون من هؤلاء. وراعي

الذود مستعار للمعني بالخطاب الذي وُصِفَ بالظلم والجور، لإساءته القسمة بين رعيته<sup>1</sup>:

مَا أَعْجَبَ الْقِسْمَةَ الْعَوْجَاءَ يَقْسِمُهَا \*\*\* الدَّارُ وَاحِدَةً وَالْوَرْدُ مُخْتَلِفٌ

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص 172.

<sup>2</sup> - ينظر: فان دايك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص 316 وما بعدها.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 83.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 148، 173، 179.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 6.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها

<sup>7</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 107.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 6.

فالرعي، عند "راعي الذود"، بين محظي بالعتاء والرعاية والعناية، ومجفوف محروم من ذلك، على ما به من الحاجة التي تنبئ سوء الحال. أما الحظي فقد كنى عنه الشاعر بري البكار "تروى البكار". والبكار: جمع بكر، يطلق على أول ولد الأبوين، جارية كان أو غلاما، وعلى التي تلد بطنا واحدا، إمراة كانت أو ناقة<sup>1</sup>. والمقصود في قول الرضي ولد الناقة الذي لم تتقدم به السن، والقرينة المنصوبة لذلك مقابلته، في البيت، بالجلّة الشرف. والوجه في التكنية بالبكار الفائدة المرجوة. وفي المقابل كنى بالجلّة الشرف عمّن لا فائدة ترجى منه. جاء في معجم متن اللغة «الجلّة: السادة العظماء ذوو الأخطار: المَسَانّ منهم، والمَسَانّ من الإبل يكون واحدا وجمعا، وتقع على الذكر والانثى، بعير جِلّ وناقة جِلّة-: والثنية إلى أن تنزل»<sup>2</sup>.

والمقصود بالجلّة في قول الرضي المسنة من الإبل، مُكنى بها. قال امرؤ القيس<sup>3</sup>:

أَلَا إِنَّ لَا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى \*\*\* كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصِيُّ

حيث أطلق لفظ الجلّة على المعزى البالغة في السن. وضمن فعل الدُعاء ينجز الشاعر فعل الشكوى، لسوء حاله بسبب ما لحقه من الحيف «يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية إذا أخبرت عنه بسوء»<sup>4</sup> والرضي يشكو مخاطبه بهذا المعنى "تروى البكار وتظما الجلّة الشرف".

وعليه فهو ينجز بالنداء فعلين آخرين فضلا عن فعل الدعاء والشكوى. وهذان الفعلان هما: فعل اللوم والعتاب، لوم الشاعر مخاطبه على التقصير في حقه، وقد أبان عن وجه تقصيره قوله قبل البيت محل الوصف-<sup>1</sup>:

كَأَنَّي يَوْمَ اسْتَعْطِي نَوَالِكُمُ \*\*\* دَانَ مِنَ الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ يَغْتَرِفُ

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة- موسوعة لغوية حديثة، مج1، ص 327.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 558.

<sup>3</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر - بيروت، ص 179.

<sup>4</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 515.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 6.

وأما ثاني الفعلين المنجزين فهو فعل الاستجداء، الكامن في الأفعال السابقة ( الدعاء، الشكوى، اللوم والعتاب )، وهو ما يُفهم من وعيد الشاعر إذا لم يتدارك المخاطب الأمر قبل إنفاذ الوعيد<sup>1</sup>:

لَأَرْحِلَنَّ الْمَطَايَا ثُمَّ أُبْرِكُهَا \*\*\* حَيْثُ اطْمَأَنَّ النَّدَى وَاسْتَوَطَّنَ الشَّرَفُ

وكأنني به في قوله هذا تمثل قول المتنبي<sup>2</sup>:

وَكُلُّ أَمْرٍ يُؤَلِّي الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ \*\*\* وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ

وقول البحري<sup>3</sup>:

وَأَحَبُّ أَوْطَانِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى \*\*\* أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ

وإذن فالشاعر في البيت محل الوصف، ينجز بالنداء أربعة أفعال متناغمة فيما بينها، وهي: فعل الدعاء، وفعل الشكوى، وفعل اللوم والعتاب، وفعل الاستجداء.

قوله<sup>4</sup>:

يَا ابْنَ الْأَوْلَى نَزَلُوا الْعُلَيَاءَ خَالِيَةً، \*\*\* مَنَازِلَ الدُّرِّ يَرْمَى دُونَهُ الصَّدْفُ

الْمُقَدِّمِينَ فَلَا مِيلٌ وَلَا عَزْلٌ، \*\*\* وَالْحَامِلُونَ، فَلَا جَوْرٌ وَلَا ضَعْفُ

لِي فِيهِمْ خَلْفٌ مِنْ كُلِّ مُفْتَقِدٍ، \*\*\* وَرُبَّمَا جَازَ قَدْرَ الذَّاهِلِ الْخَلْفُ

فِي كُلِّ يَوْمٍ عَدُوٌّ أَنْتَ قَائِدُهُ \*\*\* قَوْدَ الْجَنِيْبِ، لِمَا عَسَقْتَ مُعْتَسِفُ

أورد الشاعر هذه الأبيات بعد البيت السابق محل الوصف، بثمانية أبيات.

وفعل النداء الأكبر، يتكون من جملة النداء، وجواب النداء. فأما جملة النداء فتتكون

من المتكلم، الذي هو الشاعر، وحرف النداء "يا"، والماندى "ابن الألى"، الذي يتكون من

الموصول "الألى" وصلته "نزلوا العلياء".

وأما جواب النداء، فهو قوله: "في كل يوم عدو أنت قائده".

<sup>1</sup> - الديوان، ص 6.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 183.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 7.

والممنجز بفعل النداء الأكبر، الذي يتكون من جملة النداء وجملة الجواب معاً، هو " فعل المدح والتتويه"، باعتباره فعلاً تمهيدياً يفضي إلى " فعل الاستجداء"، الذي عليه مدار قصد الشاعر. مع الإشارة إلى أن المثني عليه ليس هو المنادى "ابن"، وإنما هو أبؤه وأجداده الذين تحدر منهم، والثناء على آباء وأجداد وقوم الرجل ثناءً عليه، بل الثناء على هذا النحو أبلغ. ولم يكن الثناء موجهاً إلى المنادى مباشرة إلا في جواب النداء "في كلِّ يومٍ عدوّ أنتَ قائدهُ".

قوله<sup>1</sup>:

أيا وُقْفَةَ التَّوَدِيْعِ هَلْ فِيكَ رَاجِعٌ \*\*\* إِشَارَتَهُ ذَاكَ الْبَنَانُ الْمُطْرَفُ

البيت من قصيدة يفتخر الرضي فيها « بآبائه عموماً ثم بأبيه الأدنى خصوصاً »<sup>2</sup>. استهلها بمقدمة، هي أشبه بالنسيب، أخذت جزءاً كبيراً من بداية القصيدة<sup>3</sup>. والبيت محل الوصف جزء من هذه المقدمة، ويتكون من فعل النداء الأكبر الذي ينطوي على فعلين:

- فعل النداء "أيا وُقْفَةَ التَّوَدِيْعِ"

- فعل جواب النداء "هَلْ فِيكَ رَاجِعٌ إِشَارَتَهُ ذَاكَ الْبَنَانُ الْمُطْرَفُ".

على أن اسم الفاعل " راجع رفع فاعلاً مؤخرًا هو " ذاك"، ثم جيء بالبدل "البنان"، الذي يوضح اسم الإشارة " ذاك"، ثم جيء بنعت البدل "المطرف"، أي المخضب طرفه، جاء في معجم متن اللغة « طرفه: أصاب طرفه ... المرأة بنانها: خضبت أطراف أصابعها»<sup>1</sup>. وتجاوز الشاعر في اسم الفاعل " راجِعٌ"، فنصب به المفعول به إشارته المقدم على الفاعل "ذاك". والشاعر ينجز بفعل النداء الأكبر، فعل التمني، تمنى عودة وقفة التوديع التي صارت من الماضي، وما اقترن بتلك الوقفة مما لا يزال الشاعر يذكره، لانطباعه في نفسه وعلوقه بالذاكرة. ولكنه تمنى يطغى عليه حنين جارفاً، إلى ماضٍ تولى، ولا مطمع

<sup>1</sup> - الديوان، ص 18.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 17، 18.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 600.

للشاعر في استرجاعه واقعا معيشا. والشاعر في مثل هذا الموقف أخرج ما يكون إلى التنفيس والتسرية. وإذن، فلا مناص من إرسال النفس على سجيتها بمثل هذا الغناء الشجي المؤثر<sup>1</sup>:

أيا وَقْفَةَ التَّوَدِيعِ هَلْ فِيكَ رَاجِعٌ \*\*\* إِشَارَتَهُ ذَاكَ الْبَنَانُ الْمُطْرَفُ  
وهلْ مُطْمَعِي ذَاكَ الْغَزَالُ بِلَفْتَةٍ، \*\*\* وَإِنْ ثَوَّرَ الرِّكْبُ الْعِجَالَ وَأَوْجَفُوا  
عَشِيَّةَ لَا يَنْفَكُ لَحْظٌ مُبَهَّتٌ، \*\*\* مَرَاقِبَةً مِئَا، وَدَمْعٌ مَكْفَكْفُ  
فَلِلَّهِ مَنْ غَنَى الْحُدَاةَ وَرَاءَهُ، \*\*\* وَلِلَّهِ مَا وَارَى الْعَبِيْطُ الْمُسْجَفُ

ولا بُدَّ للمكروب أن ينفث. وبذلك يكون الشاعر قد أنجز بالنداء- فضلا عن فعل التمني- "فعل الشوق والحنين". والفعالان تعبيريان، مردُّهما إلى دخائل النفس وما يعتمل فيها من الحزن والأسى على ما مضى.

قوله<sup>2</sup>:

يا رَاكِبَ الْكَوْمَاءِ، غَارِبُهَا \*\*\* كَالطَّوْدِ أَوْقَى فَوْقَهُ الشَّعْفُ  
البيت من قصيدة، قالها الرضي في «الوزير أبي علي الحسن بن حمد بن أبي الريان وكتب بها إليه ينتشوقه ويعتب عليه»<sup>3</sup>. استهلها بالحديث عن الفراق ووصف حاله بعد ظعن الظاعنين<sup>4</sup>:

لَا يُعِيدُ اللهُ الذِّينَ نَأَوْا، \*\*\* وَقَفُّوا الْغَرَامَ بِنَا، وَمَا وَقَّفُوا  
أَيَّ الْقَوَى قَطَعُوا، وَأَيَّ دَمٍ \*\*\* سَفَكُوا، وَأَيَّ جِرَاحَةٍ قَرَفُوا  
لَمْ أَنْسَ مَوْقِفَنَا وَوَقَفَتَهُمْ \*\*\* بَعْدَ النَّوَى، وَدُمُوعُنَا تَكْفُ  
مُتْسَاكِنِينَ مِنَ الْوُجُومِ، وَقَدْ \*\*\* نَطَقَتْ عَلَيْنَا الْأَدْمُعُ الذُّرْفُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 18.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 22.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 21.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 22.



ثم يأتي قوله:

"يا رَاكِبَ الكَوْمَاءِ ... \*\*\* ... البيت"

وقد أورد الشاعر هذه الأبيات بعد خمسة أبيات، هي أول القصيدة. والمشارك بينها جميعها، الشكوى من الفراق والنوى، والتعلق بمن ظعن، واسترجاع بعض الذكريات. والذي يعنينا في هذا كله، كون البيت محل الوصف جزءا من هذه المقدمة التي أقرب إلى المقدمة الطللية الموروثة عن القصيدة العربية - من بعض الوجوه.

وقبل الحديث عن الفعل المنجز بالنداء، لا بد من تعيين الفعلين: "فعل النداء"، و"فعل جواب النداء". فأما فعل النداء، فهو قوله: "يا رَاكِبَ الكَوْمَاءِ"، وما جاء بعد ذلك فهو من متعلقات هذا الفعل. وقد استغرق هذا التابع، بعد البيت محل الوصف، أربعة أبيات، خامسها جواب النداء، وهو قوله<sup>1</sup>:

أَبْلَغُ فَتَى حَمَدٍ مُذَكَّرَةٍ، \*\*\* تَنْقَدُ مِنْهَا الْبَيْضُ وَالزُّرْغُفُ  
نَفَثَاتُ مَكْرُوبٍ أَلْظَّ بِهِ \*\*\* حَرُّ الْجَوَى، وَعَلَا بِهِ الْكَلْفُ  
مَا كَانَ أَسْرَعَ مَا نَبَا زَمَنٌ، \*\*\* وَتَكَدَّرَتْ مِنْ وُدِّنَا نُطْفُ

وجواب النداء على وجه التعيين، هو قوله: "أَبْلَغُ فَتَى حَمَدٍ مُذَكَّرَةٍ"، وما جاء بعد ذلك فهو تابع من مكملات هذا الجواب. والمطلوب إيلاغه، هو ما أسماه بـ "مذكرة"، التي وصفها بأنها تنقذ، أي تقطع منها البيض والزغف، أي السيوف والدروع. وما عساها أن تكون هذه "المذكرة"، التي تنقذ منها السيوف والدروع؟ وربما أسعفنا في الإجابة قوله في البيت الثاني: "نفثات مكروب ... \*\*\* ... البيت". والنفث: هو ما تكون قد جاشت به نفس الشاعر بما أسماه بـ "لظَّ الجوى"، من لظ به الجوى، أي لازمه الحزن فلم يفارقه وألح عليه<sup>1</sup>. وعليه، فهو يقصد بما أسماه "مذكرة" قصيدته هذه، التي استعار لها ما هو من

<sup>1</sup> - الديوان ، ص 22.

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 183.

خصائص البيض (السيوف). والمذكر من السيوف ما كانت شفرته من حديد ذكر<sup>1</sup>، و «  
الذكر من الحديد: أبيضه وأجوده»<sup>2</sup>. ومنه قول مهلهل بن ربيعة<sup>3</sup>:

فَلَوْلَا الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ بِحَجْرٍ \*\*\* صَلِيلَ البِيضِ تُقَرِّعُ بالذُّكُورِ

أي السيوف المذكرة. ومنه قول الرضي نفسه، من قصيدة يمدح فيها أباه<sup>4</sup>:

أَنْتَ المَكْلَلُ بالمَنَا \*\*\* قَبِ عِنْدَ إيمَاضِ الثُّغُورِ

فِي رِفْقَةِ البِيدَاءِ، أَوْ \*\*\* بَيْنَ المَنَازِلِ والقُصُورِ

غَيَّرْتَ أَلْوَانَ الرَّمَا \*\*\* ح، وَرَوَّنَقَ البِيضِ الذُّكُورِ

أي غيّرت لونها بدماء قتلاك في حروبك مع أعدائك. ولعله من قول عمر بن كلثوم<sup>5</sup>:

أَبَا هِنْدٍ، فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا \*\*\* وَأَنْظِرْنَا نَخْبِرَكَ اليَقِينَا

بِأَنَا نُورِدُ الرِّيَاةِ بِيضًا \*\*\* وَنُصَدِرُهُنَّ حُمْرًا قَدْ رَوِينَا

أي «نورد أعلامنا الحروب بيضا ونرجعها منها حمراء قد رويت من دماء الأبطال»<sup>6</sup>.

والجامع بين المعنيين: المعنى الذي قصد إليه الرضي، والمعنى الذي قصد إليه عمرو بن

كلثوم - واضح لا يحتاج إلى تعليق. وإنما ساغ للشاعر أن يشبه قصيدته هذه بـ "البيض

والزغف" لأنها تعمل في من يرميه بها ما عمله السيوف المذكرة والثروع الواقية في

الحروب، وربما كانت أنكى على الخصوم وأشدّ إيلاماً من تلك. وفخر الشاعر بشعره،

تقليدًا دأب عليه الشعراء في الشعر العربي، قال المتنبي من قصيدة، يمدح فيها سيف

الدولة-<sup>1</sup>:

وما الدَّهْرُ إلَّا مِن رُوَاةٍ قَصَائِدِي \*\*\* إِذَا قُلْتُ شِعْرًا أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُنْشِدًا

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 502.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 502، 503.

<sup>3</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، مج5، ص 46، 51.

<sup>4</sup> - الديوان، ج1، ص 428.

<sup>5</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة

والنشر في بيروت، ص 246.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج1، ص 290، 291.

فَسَارَ بِهِ مَنْ لَا يَسِيرُ مُشَمَّرًا \*\*\* وَغَنَى بِهِ مَنْ لَا يُغْنِي مُغَرَّدًا  
أَجْرَنِي إِذَا أُنشَدْتُ شِعْرًا فَإِنَّمَا \*\*\* بِشِعْرِي أَتَاكَ الْمَادِحُونَ مُرَدَّدًا  
وَدَعَّ كُلَّ صَوْتٍ غَيْرَ صَوْتِي فَإِنِّي \*\*\* أَنَا الصَّائِحُ الْمَحْكِيُّ وَالْآخِرُ الصَّدَى

والشعر حين يمدح من يمدح أو يلوح بالهجاء، يعلم ويعلم مخاطبه أن حاجته إليه، ليُشهرَ مناقبه ويزود عنه خصومه، ليست بأقل من حاجة الشاعر إليه. ومن هنا كان من المفيد للشاعر أن يقدم نفسه بشعره لذوي الشأن على أنه ينفع ويضر. وفي هذا السياق يمكن وضع الرضي:

أَبْلَغُ فَتَى حَمْدٍ مُذَكَّرَةٍ، \*\*\* تَنَقَّدُ مِنْهَا الْبَيْضُ وَالزُّرْغَفُ  
نَفَثَاتُ مَكْرُوبٍ أَلْظَّ بِهِ \*\*\* حَرُّ الْجَوَى، وَعَلَا بِهِ الْكَفُّ

وإلى هنا يكون قد اتضح لنا أن الشاعر ينجز بفعل النداء الأكبر ثلاثة أفعال على الأقل: فعل الشوق والحنين، وفعل الشكوى، وفعل الفخر. وكلها أفعال تعبيرية مردها إلى الحالة النفسية للشاعر.

أما فعل الشوق والحنين، فظاهر من نداء "راكب الكوماء"، ومن "نفثات الشاعر وكربه وحر جواه، الذي لم يفارقه"، كما صرح بذلك في قوله<sup>1</sup>:

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ الَّذِينَ نَأَوْا، \*\*\* وَقَفُّوا الْغَرَامَ بِنَا، وَمَا وَقَفُّوا  
أَيَّ الْقَوَى قَطَعُوا، وَأَيَّ دَمٍ \*\*\* سَفَكُوا، وَأَيَّ جِرَاحَةٍ قَرَفُوا  
لَمْ أُنْسَ مَوْقِفَنَا وَوَقَفَّتَهُمْ \*\*\* بَعْدَ النَّوَى، وَدُمُوعُنَا تَكْفُ  
مُتَسَاكِنِينَ مِنَ الْوُجُومِ، وَقَدْ \*\*\* نَطَقَتْ عَلَيْنَا الْأَدْمُعُ الذُّرْفُ

واشتهر ذلك بين الشعراء العرب حتى توارثوه لاحقاً عن سابق، وصار تقليدا يكاد يكون لازماً في مطالع قصائدهم، والشواهد في ذلك أكثر من أن تحصى، نذكر منها قول زهير بن أبي سلمى<sup>1</sup>:

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ \*\*\* تَحْمَلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْتَمِ

<sup>1</sup> - الديوان، ج2، ص 22.

<sup>1</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 163 إلى 166.

جَعَلَنَ الْقَنَانَ عَن يَمِينٍ وَحَزَنَهُ \*\*\* وَكَمْ بِالْقَنَانِ مِنْ مُحَلٍّ وَمُحْرَمٍ  
 عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ \*\*\* وَرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةَ الدَّمِّ  
 وَوَرَكْنَفِي السُّوبَانِ يَعْطُونَ مَتْنَهُ \*\*\* عَلَيْنَهُنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَتَمِّمِ  
 بَكَرْنَ بُكُوراً وَاسْتَحَرْنَ بِسَحْرَةٍ \*\*\* فَهِنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ  
 وَفِيهِنَّ مَلْهَى لِلطَّيْفِ وَمَنْظَرٌ \*\*\* أُنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُتَوَسِّمِ  
 فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرُقاً جِمَامُهُ \*\*\* وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيِّمِ

وهكذا نجد زهيراً يتقصى حركة الطاعنين، ويتتبع مسارهم عن كثب، وكأنه يراهم رأي العين. ولا شك أن زهيراً كان يجد في هذا التقصي راحة ومتعة ومُتَنَفِّساً. ومن هذا القبيل قول شبيب بن البرصاء<sup>1</sup>:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْحَيَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ \*\*\* نَوَى يَوْمَ صَحْرَاءِ الْغَمِيمِ لَجُوجِ  
 نَوَى شَطْنَتَهُمْ عَن نَوَانَا وَهَيَّجَتْ \*\*\* لَنَا طَرَباً، إِنَّ الْخُطُوبَ تَهِيحُ  
 فَلَمْ تَذْرِفِ الْعَيْنَانِ حَتَّى تَحَمَلَتْ \*\*\* مَعَ الصُّبْحِ أَخْفَاضٌ لَهُمْ وَحُدُوجُ  
 وَحَتَّى رَأَيْتُ الْحَيَّ تَذْرِي عِرَاصَهُمْ \*\*\* يَمَانِيَّةً تَزْهَى الرَّغَامَ دَرُوجُ  
 فَأُصْبِحَ مَسْرُورٌ بِبَيْنِكَ مُعْجَبٌ \*\*\* وَبَاكِ لَهُ عِنْدَ الدِّيَارِ نَشِيحُ

أما "فعل الشكوى"، فحسبنا منه أن نصغي إلى قوله<sup>2</sup>:

نَفَثَاتُ مَكْرُوبٍ أَلْظَّ بِهِ \*\*\* حَرُّ الْجَوَى، وَعَلَا بِهِ الْكَلْفُ

فهذا البيت، الذي هو متمم لجواب النداء في البيت الذي قبله- شكوى صارخة من سوء الحال، حال الشاعر الذي "ألظ به حر الجوى"، كما قال، وبدا ذلك على وجهه واضحا لا تخطئه عين، إذ علاه "الكلف". والكلف « لون بين السواد والحمرة، وهي حمرة كدرة تعلق الوجه»<sup>1</sup>. ولا بد في الشكوى من موضوع، ومشكوك منه، ومشكوك إليه. أما المشكوك منه،

<sup>1</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 99، 100.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 22.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 94.

فهو، هنا، الوزير أبو علي الحسن بن حمد بن أبي الريان<sup>1</sup>، المطلوب إبلاغه في قول الشاعر<sup>2</sup>:

أَبْلِغُ فَتَى حَمْدٍ مُذَكَّرَةً، \*\*\* تَتَقَدُّ مِنْهَا الْبَيْضُ وَالزُّرْغَفُ

الذي هو جواب النداء "يا راكب الكوماء..."، قبله. وموضوع الشكوى، هو ما حل بالشاعر من سوء الحال كما ذكرنا. وأما المشكو إليه فهو المشكو منه نفسه، على اعتبار أن شكوى الشاعر محمولة على اللوم والعتاب فحسب<sup>3</sup>، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المشكو إليه، لدى الشاعر في الكثير من الحالات، يكون مطلقاً لأسباب، منها ما هو نفسي، ومنها ما يتعلق بطبيعة الفن الشعري نفسه، فليس من الإنصاف في شيء أن نحكم الشعراء إلى أقوالهم، استناداً إلى معايير أهل المنطق والقضاء، لأننا لسنا بإزاء استرداد حقوق أخذت بغير وجه حق، للشاعر المطالبة باسترجاعها. ولكننا إزاء موضوع مختلف. وغاية ما في الأمر أن الشاعر هنا يشكو من موقع المستجدي، الذي أحس بالجفاء والإهمال، ومن ثم وجب حمل شكواه على اللوم والعتاب فحسب.

وثالث هذه الأفعال المنجزة بالنداء "فعل الفخر"، فخر الشاعر بقصيدته هذه التي شبهها بالسيف والدرع، من حيث هي تعمل عملهما وتحدث أثرهما. والشعراء عادة ما يشبهون أقوالهم وأشعارهم بالسيف. والشواهد في هذا كثيرة في الشعر العربي، نذكر منها قول سويد بن أبي كاهل<sup>4</sup>:

رُبَّ مَنْ أَنْصَجَتْ غُيْظًا قَلْبَهُ \*\*\* قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ  
وِيرَانِي كَالشَّجَا فِي حَلْقِهِ \*\*\* عَسِيراً مَخْرَجُهُ مَا يُنْتَرَعُ  
فَرَّ مَنِّي هَارِباً شَيْطَانُهُ \*\*\* حَيْثُ لَا يُعْطِي وَلَا شَيْئاً مَنَعُ  
فَرَّ مَنِّي حِينَ لَا يَنْفَعُهُ \*\*\* مُوقِرَ الظَّهْرِ ذَلِيلَ الْمُتَضَعُ

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 21

<sup>2</sup> - نفسه، ص 22.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 115، 117.

وَرَأَى مِنِّي مَقَامًا صَادِقًا \*\*\* ثَابِتَ الْمَوْطِنِ كِتَامَ الْوَجَعِ  
وَلِسَانًا صَيْرَفِيًّا صَارِمًا \*\*\* كَحَسَامِ السَّيْفِ مَا مَسَّ قَطَعُ

والشاهد في البيت الأخير، حيث شبه الشاعر لسانه- والمقصود قوله- بالسيف في القطع. وإذا كان قطع السيف معروفًا، فما قطع اللسان؟ والجواب أن قطع اللسان عادة ما يستعمل في قطع حجة الخصم، ووجه دعواه، والمآتي التي يأتي منها ليقطع على الناس سبل الخير، وما يتقومون به، فضلًا عن أن تكون لهم الحظوة والشأو البعيد. والقطع في هذا كله مجاز.

قوله<sup>1</sup>:

يَا أَبَا الْفَضْلِ، وَالْأُمُورُ فُنُونٌ، \*\*\* تَبَعْتُ الْهَمَّ، وَالْخُطُوبُ صُرُوفُ  
وَحِفَاطِي كَمَا عَلِمْتَ، وَلَكِنْ \*\*\* أَنْكَرَ الْغَدْرَ وَدَيْيَ الْمَعْرُوفُ  
إِنَّمَا الْغَدْرُ فِي الرَّجَالِ أَذْبٌ، \*\*\* إِنْ تَأَمَّلْتَ، وَالْوَفَاءُ أُلُوفُ  
صَرَاحَ الْإِقْتِضَاءِ، وَالْقَوْلُ مَحْبُورٌ \*\*\* سٌ عَلَى مَا تُرِيدُهُ مَوْقُوفُ  
وهذه الأبيات من قصيدة، يعاتب الشاعر فيها صديقًا له<sup>2</sup>.

وفعل النداء " يا أبا الفضل"، في البيت الأول، وما بعده تابع للنداء، ولكنه ليس من مكوناته، وإنما هو أشبه بالتعليق، أي الباعث على النداء. وجواب النداء هو قوله: " صرح الاقتضاء، ... " في البيت الأخير. والمعنى أن للشاعر على مخاطبه " أبي الفضل " حقًا، عليه أن يوفي به، في مقابل وفاء الشاعر للمخاطب. إلا أن المخاطب لم يأت بما ينتظره منه الشاعر. وشاهد ذلك قوله عقب جواب النداء-<sup>1</sup>:

وَمُرَادِي يَقُلُّ فِي جَنْبِ نِعْمًا \*\*\* لَكَ، فَأَيْنَ التَّكْرُمُ الْمَأْلُوفُ

ويفهم من هذا أن للمخاطب سابقة في الكرم، ألفهًا منه الشاعر من قبل، ولم تعد قائمة. وعليه، فإن الشاعر ينجز بفعل النداء الأكبر، "فعل اللوم والعتاب". وإلى جانب هذا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 25.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 25.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 25.

الفعل، الذي هو أقرب إلى الفعل التمهيدي، ينجز الشاعر فعلا آخر، وهو "فعل الاستتجاز"، أي دعوته مخاطبه إلى أن ينجز ما ينتظره منه، كما صرح بذلك في غير ما موضع، من القصيدة، من ذلك قوله<sup>1</sup>:

إِنَّ قَوْلَ الْجَوَادِ يَتَّبَعُهُ الْفَعْدُ \*\*\* لُ كَمَا يَتَّبَعُ الْوَضِيفَ الْوَضِيفُ

ويفهم من هذا البيت أن المخاطب وعد الشاعر، لكن وعده هذا لم يتبعه فعله، كما قال المتنبي وقد سئم مطل سيده- والحال بالحال أشبه-<sup>2</sup>:

مَاذَا لَقِيتُ مِنَ الدُّنْيَا وَأَعْجَبْتُهَا \*\*\* أَنِّي بِمَا أَنَا بِكَ مِنْهُ مَحْسُودٌ!

أَمْسَيْتُ أَرْوَحَ مُثْرٍ خَازِنًا وَيَدًا \*\*\* أَنَا الْغَنِيُّ وَأَمْوَالِي الْمَوَاعِيدُ

إِنِّي نَزَلْتُ بِكَذَابِينَ ضَيَّفُهُمْ \*\*\* عَنِ الْقَرَى وَعَنِ التَّرْحَالِ مَحْدُودُ

جُودُ الرَّجَالِ مِنَ الْأَيْدِي وَجُودُهُمْ \*\*\* مِنَ اللِّسَانِ، فَلَا كَانُوا وَلَا الْجُودُ

والراجح لدينا أن الرضي قد استوعب قول المتنبي هذا، وعالجه في نفسه حتى اتسق له القول على النحو الذي هو عليه. وفضلا عن هذا الذي ذكرنا، فإن الرضي يستتجز مخاطبه كذلك بمثل قوله<sup>3</sup>:

إِنْ تَكَرَّمْتَ، فَالْخَلِيلُ كَرِيمٌ، \*\*\* أَوْ تَمَنَعْتَ، فَالْمَلُولُ عَنيفُ

أَوْ يَكُنْ أَنْكَرَ الْإِخَاءِ قَدِيمًا \*\*\* مِنْكَ قَلْبٌ فَإِنَّ قَلْبِي عَرُوفُ

أَحْمَدُ اللَّهِ أَنَّنِي مَا تَقَصَّيْتُ \*\*\* ت، وَإِنَّ الَّذِي طَلَبْتُ طَفِيفُ

فَاجْعَلِ الْآنَ مَا سَأَلْتُكَ بَرًّا، \*\*\* إِنَّمَا الْبِرُّ مَنْزِلُ مَأْلُوفُ

فهو في هذا صريح ملح على ما يؤمله في مخاطبه.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 25.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 41، 42.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 26.

قوله<sup>1</sup>:

أَنْتَ يَا فَارِسَ الْكَلَامِ تَقَدَّمْ \*\*\* تَ وَأَخْلَيْتَ لِي مَكَانَ الرَّدِيفِ

هو آخر بيت من قصيدة، أجاب الشاعر بها أبا إسحاق الصابي، الذي كان اعتذر له عن تأخره في زيارته، لعلّه حالت دونها<sup>2</sup>. واللافت في فعل النداء "يا فارس الكلام"، أنه أتى أثناء الكلام ولم يأت في أوله. وفي هذه الحال يكون الفعل المنجز بالنداء ليس أساسياً في الكلام، وإنما هو فعل جيء به لإنجاز "فعل الحفاظ"<sup>3</sup>، الذي يقصد به «التأشير إلى استمرار المتكلم في توجيه الخطاب إلى المخاطب»<sup>4</sup>. وبذلك يصل المخاطب ما قبل النداء بما بعده. ولئن قادنا التأمل في البيت محلّ الوصف إلى ما مفاده أن الشاعر ينجز فيه "فعل المدح والتتويه بالمخاطب" - فإن هذا الفعل أنجز بالإخبار "أَنْتَ تَقَدَّمْتَ"، وما عَطِفَ عليه "أخليت لي مكان الرديف"، وليس بالنداء. وإخلاء المخاطب مكان الرديف للشاعر، شهادة من الشاعر بفضل المخاطب وتقدمه عليه. والرديف: من ردفه إذا ركب خلفه. وأردفه إذا جعله خلفه على الفرس ونحوه<sup>5</sup>. ومنه قول وعلة بن عبد الله الجرمي<sup>6</sup>:

وَقَدْ قُلْتُ لِلنَّهْدِيِّ هَلْ أَنْتَ مُرْدِفِي \*\*\* وَكَيْفَ رَدَّافُ الْفُلِّ أُمِّكَ عَائِرُ

قوله<sup>1</sup>:

رفقا بقلبي، يا أبا حسن، \*\*\* العين منك، وأنت تطرفها

<sup>1</sup> - الديوان، ص 30.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 26، 27.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص 107.

وينظر: محمد الحسين مليطان، المرجع السابق، ص 145.

<sup>4</sup> - أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص 105، 106.

وينظر: محمد الحسين مليطان، المرجع السابق، ص 145.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 573.

<sup>6</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج16، ص 261.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 31.



البيت من قصيدة للشاعر، يعاتب فيها صديقاً له<sup>1</sup>. استهلها بمقدمة، حذا فيها حذو الشعراء العرب في مقدماتهم الطللية في الشعر العربي. حيث ذهب فيها مذهب أهل النسيب، لما تضمنته من التعبير عن الحزن والشوق والحنين إلى ماض بعينه يذكره<sup>2</sup>.  
والبيت محل الوصف يأتي عقب هذه المقدمة.

وفعل النداء "يا أبا حسن"، لم يأت أول الكلام، وإنما ورد أثناؤه. فقد توسّط فعليين: الأول: "رفقا بقلبي"، والثاني: "العين منك". أما قوله: "وأنت تطرفها"، فهو تابع للفعل "العين منك". وقوله: "رفقا بقلبي"، جملة فعلية، أضمر فيها الفعل والفاعل، وأبقي على المصدر "رفقا" المنصوب مؤشراً على الفعل المضمر وناب منابه. والتقدير: ارفق "رفقا". والشاعر ينجز بقوله هذا "فعل الاستعطاف". لكنما إذا ما وصلنا قوله هذا بما بعد النداء، أي بقوله: "العين منك وأنت تطرفها"، تبين لنا أن الشاعر ينجز بمجموع ما قبل النداء وما بعده "رفقا بقلبي، العين منك وأنت تطرفها"، فعل العتاب، المتأتي من كون المخاطب "أبا حسن"، نال من الشاعر ما يكره، وهو بذلك يكون قد أساء إلى نفسه قبل إساءته إلى الشاعر درى بذلك أم لم يدر. كنى الشاعر عن ذلك بطرف العين، وهو من طرف عينه: أصابها بشيء فدمعت<sup>3</sup>. ومعنى ذلك أن المخاطب أتى بما يستحق أن يعاتب عليه. ومن معاني العتب - ولعله مقصود الشاعر - الوجد والسخط على المسيء<sup>4</sup>. وقد صرح الشاعر بإساءة مخاطبه إليه في أكثر من موضع من القصيدة. من ذلك قوله بعد البيت محل الوصف-<sup>1</sup>:

في القلبِ مِنْكَ جِرَاحَةٌ أَبَدًا، \*\*\* ما زِلْتُ أَدْمُلُهَا وَتَقْرِفُهَا

<sup>1</sup> - ينظر: الديوان، ص 30.

<sup>2</sup> - ينظر: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر، وكتبة المثني ببغداد، ط1963، ص 39، 40، 41.

وينظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، ص7.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 599.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، مج4، ص 17.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 31.

كَمْ مِنْ مَعَاقِدَ بَتَّ تَفْسَخُهَا، \*\*\* وَمَوَاعِدِ بِالْقُرْبِ تُخْلِفُهَا  
أَمَّا الْحِفَاظُ، فَأَنْتَ تَمْطُلُهُ، \*\*\* وَالْمُحْفِظَاتُ فَأَنْتَ تُسْلِفُهُ

لذلك فهو يعتزم الانصراف عن المخاطب، وإن كان هواه لا يسعفه فيما اعتزم عليه. ومع ذلك فهو يعد بالعودة إلى "الصرف"، وقد حاول ذلك من قبل<sup>1</sup>:

سَأرُومُ عَطْفَ النَّفْسِ عَنكَ وَإِنْ \*\*\* كَانَ الْغَرَامُ إِلَيْكَ يَعْطِفُهَا  
وَلَطَالَمَا اسْتَصْرَفْتُهَا مَلًّا، \*\*\* وَلِئِنْ صَحَوْتُ فَسَوْفَ أَصْرِفُهَا

هذا، وطلب الرفع في قول الشاعر: "رفقا بقلبي"، ينبغي أن لا يؤخذ على حقيقته، ولكن المقصود لفت انتباه المخاطب إلى ما كان ينبغي أن يكون بدل هذا الذي كان. لذلك فهو أدخل في العتاب بالمعنى الذي ذكرنا، من كونه طلبا للرفق على وجه الحقيقة. ولا دخل للنداء الذي هو موضوعنا في إنجاز "فعل العتاب". وكل ما تحقق بالنداء لا يعدو أن يكون وصل ما قبل النداء بما بعده، رعاية للصلة، وشدّ بنية القول بعضها إلى بعض. قوله<sup>2</sup>:

أَبْغَاةَ هَذَا الْمَجْدِ إِنَّ مَرَامَهُ \*\*\* دَحْضٌ يُزِلُّ الصَّاعِدِينَ وَيُرْلِقُ

البيت من قصيدة، قالها الشاعر «في أمير المؤمنين القادر بالله يصف جلسة جلسها وأوصل إلى حضرته الناس عموما وكان معظم الواصلين أهل خراسان من الحجيج...»<sup>3</sup>. استهلها بالنسيب، كعادته في الكثير من مقدمات قصائده، وخلص إلى الحديث عن أمير المؤمنين ومن أمه من الوفود. وجملة النداء في قوله: "أبغاة هذا المجد". فالهمزة "أ" حرف نداء، والمنادى "بغاة"، جمع "باغ"، والباغي هنا هو الذي يطلب الشيء ويتطلع إليه<sup>1</sup>، وليس الباغي "الذي هو بمعنى الجائر المتجاوز في حق غيره<sup>2</sup>، والهاء في "هذا"، حرف تنبيه، و"ذا" اسم إشارة في محل جر مضاف إليه، و"المجد" بدل أو عطف بيان من اسم

<sup>1</sup> - الديوان، ص 31.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 40.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 39.

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج 1، ص 320.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

الإشارة. وجملة جواب النداء، هي قوله: " إِنْ مَرَامُهُ دَحْضٌ "، وما بعدها تابع لها. والشاعر ينجز بفعل النداء الأكبر الذي يضم الجملتين أو الفعلين معا- " فعل المدح والتتويه" وإن كان النداء في ظاهره موجها إلى من أسماهم بـ " بغاة المجد"، وهم الذين يخاطبهم بقوله<sup>1</sup>:

لَا تَحْرِجُوا هَذِي الْبِحَارَ، فَرَبِّمَا \*\*\* كَانَ الَّذِي يَرُوي الْمَعَاطِشَ يَغْرَقُ  
وَدَعُوا مُجَادِبَةَ الْخِلَافَةِ، إِنَّهَا \*\*\* أَرْحُ بِغَيْرِ تَنَائِهِمْ لَا يَعْبَقُ  
غَنِيَتُ بِهِمْ تَحْتَرُّونَ مَنَالِهَا \*\*\* قِيمَ الْعِدَى، وَيُرَدُّ عَنْهَا الْفَيْلَقُ  
فَهُمْ لِدُرُوتِهَا الَّتِي لَا تُرْتَقَى \*\*\* أَبْدَاءً، وَبِيضَتِهَا الَّتِي لَا تُفَقُّ

فقد جعل الشاعر من تحذير هؤلاء المخاطبين، من مجاذبة الخلافة، ومنازعة أهلها- ذريعةً للثناء على الممدوح والتتويه به، وبأنه الأحق بالخلافة التي هي المجد، في تبين لنا من قوله: "أُبْغَاةَ هَذَا الْمَجْدِ"، وقوله: "ودعوا مجاذبة الخلافة". وهذا الذي أورده الشاعر من التفاصيل، لاحقا، إنما هو بيان وإيضاح لما جاء في البيت محل الوصف، والذي مفاده أن المجد صعبٌ مرَامُهُ، لا يَأْمَنُ من سلك سبيله أن تزلَّ به القدم. وكأنه يريد أن يقول للمخاطبين: أنتم أقل شأنا وأضعف من أن ترتقوا ذرى المجد. كما قال الأخطل يهجو الأنصار ويحطُّ من شأنهم<sup>2</sup>:

خَلُّوا الْمَكَارِمَ لَسْتُمْ مِنْ أَهْلِهَا \*\*\* وَخُذُوا مَسَاحِيكُمْ بَنِي النَّجَارِ

وإذن فالرضي ينجز بالنداء في البيت محل الوصف، "فعل المدح والتتويه بالقادر بالله"، وإن كان الخطاب في ظاهره كما قلنا لـ "بغاة المجد"، كما قال. وكنا قد بينا الوجه في ذلك بما يغني عن الإعادة. ويمكن اعتبار فعل المدح المذكور فعلا تمهيديا يفضي إلى فعل آخر، وهو " طلب الحظوة"، لدى الممدوح.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 40، 41.

<sup>2</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج16، ص 9.

قوله<sup>1</sup>:

عظفا، أمير المؤمنين، فإننا \*\*\* في دوحة العلياء، لا نتفرق  
يورد الرضي هذا البيت قبل نهاية القصيدة التي نحن بصددھا، بيئتين.  
وجملة النداء في البيت هي قوله: "أمير المؤمنين". وحرف النداء محذوف، والتقدير:  
يا أمير المؤمنين. والنداء، هنا، وقع بين جملتين: الأولى: الجمل الفعلية المتكونة من الفعل  
المضمر " اعطف " المسند إلى فاعله "أنت"، المستتر فيه وجوبا، ومعمول هذا الفعل  
المضمر "عظفا" المنصوب على المصدرية، والذي ناب مناب عامله. والتقدير: اعطف  
عظفا. ثم أضمرَ الفعلُ " اعطف "، وأُبقِيَ على معموله "عظفا".  
وأما الجملة الثانية، فهي الجملة الإسمية المتكونة من " إن "، واسمها "نا"، وخبرها " لا  
نتفرق "، وشبه الجملة في " دوحة العلياء " متعلق بالعامل " نتفرق ". وكان مما سبق ذكره  
من قبل أن النداء إذا وقع أثناء الكلام، كما هو هنا، كان للاسترعاء، استرعاء انتباه  
المخاطب إلى أن الكلام ما زال مستمرا. وهذا النوع من النداء لا يحتاج إلى جواب.  
قوله<sup>2</sup>:

يا نَاقَ أدَاكِ المؤدِّي، يا نَاقَ، \*\*\* ماذا المقام، والفؤادُ قد تَاقَ  
البيت من قصيدة، يهنئ الشاعر فيها « ملك الملوك قوام الدين بالنيروز »<sup>1</sup>. استهلها  
للشوق والحنين إلى من يود، ذاهبا في ذلك مذهب الشعراء القدامى في الربط بين وميض  
البرق ومهوى الفؤاد<sup>2</sup>:

رأى على الغورِ وميضاً، فاشتاقُ، \*\*\* ما أجلبَ البرقَ لماءِ الأماقِ  
وقد شاع خطاب النوق عندهم، واقترن لديهم، في الأغلب، بخطاب الأطلال وآثار الديار،  
الذي أضحي عندهم تقليدا متبعا، وربما عدوا استهلال القصيدة بغير مقدمة طلبية من

<sup>1</sup> - الديوان، ص 42.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 43.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 42.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 42.

العيوب التي يؤخذ بها الشاعر. والشاهد في ذلك - وعلى سبيل المثال لا الحصر - أن المعلقة التي تمثل خلاصة ما انتهى إليه الشعر العربي في الجاهلية، كلها - ومن دون استثناء - استهلها أصحابها بالمقدمة الطللية التي من مقتضياتها الوقوف على آثار الديار، والبكاء والاستبكاء، وتتبع آثار الطاعنين، إلى آخر ما هنالك مما هو من سمات هذه المقدمة. ولو لم تبلغ المقدمة الطللية من نفس الشاعر هذه المنزلة، لما احتفلوا بها، وقالوا فيها ما قالوا. جاء في " كتاب الشعر والشعراء طبقات " لابن قتيبة « سمعت بعض أهل العلم يقول إن مقصد القصيد إنما ابتداءً فيها بذكر الديار والدمن والآثار فشكى وبكى وخطب الربع واستوقف الرفيق ليجعل ذلك سبباً لذكر أهلها الطاعنين عنها... ثم وصل ذلك بالنسيب فشكى شدة الشوق وألم الوجد والفراق وفرط الصبابة ليميل إليه القلوب ويصرف إليه الوجوه... »<sup>1</sup>. وخطاب النوق في شعرهم فاشٍ فشوّ الأطلال وآثار الديار والشوق والحنين إلى الطاعنين، حتى لا تكاد تخلو قصيدة من قصائدهم الجياد من ذكر الناقاة، والفرع إليها لدفع الهم والغم<sup>2</sup>. والشواهد في ذلك كثيرة نذكر منها قول امرئ القيس<sup>3</sup>:

فَدَعْ ذَا وَسَلَّ الهمَّ عَنكَ بِجَسْرَةٍ \*\*\* ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَّرَا  
تُقَطِّعُ غَيْطَانَا كَأَنَّ مُتُونَهَا \*\*\* إِذَا أَظْهَرْتَ تُكْسَى مَلَاءً مُنْشَرًّا  
كَأَنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا \*\*\* إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَا  
عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمَلُوا الأَرْضُ مِثْلَهُ \*\*\* أَيْرُّ بِمِيثَاقٍ وَأَوْفَى وَأَصْبِرَا

ومنه ما قيل في مدح سليمان بن عبد الملك -<sup>1</sup>:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحًا \*\*\* إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

<sup>1</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المرجع السابق، ص 6، 7.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، المرجع السابق، ص 183.

<sup>3</sup> - امرؤ القيس، المرجع السابق، ص 94، 95.

<sup>1</sup> - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، المرجع السابق، ص 182.

ولم يكن الرضي بدعا من غيره ممن سبقه في هذا، إذ فزع إلى الناقاة علها تدفع عنه ما به من هم، وتبلغه ما يؤمله. وقد تكرر النداء في البيت محل الوصف، فجاء في أول الكلام، وفي آخره "يا نَاقَ أَدَاكِ الْمُؤَدِّي، يا نَاقَ"، على اعتبار أن قوله: "ماذا المقام" استئناف، وليس جزءا مما قبله. ومن ثم اختلف الفعل المنجز بالنداء في الموضعين. وقوله: "يا نَاقَ أَدَاكِ الْمُؤَدِّي"، يمثل "فعل النداء الأكبر"، الذي يتكون من الفعلين: فعل النداء "يا نَاقَ"، وفعل الجواب "أَدَاكِ الْمُؤَدِّي". والفعل المنجز بهذين الفعلين هو "فعل الاستنهاض"، على سبيل المجاز، إذ أنزل الشاعر الناقاة، التي هي المُنَادَى، منزلةً من يعقل فيستجيب. وبذلك يؤول فعل الاستنهاض هذا إلى "فعل الشوق والحنين"، شوق وحنين الشاعر. ويؤكد قصد الشاعر إلى إنجاز هذا الفعل، قوله آخر البيت: "والفؤادُ قد تَاقَ"، أي هفا وتطلع لرؤية ما يصبو إليه.

ولا يستبعد أن يكون جواب النداء السابق، هو الجملة الاستفهامية "ماذا المقام؟"، والجملة "والفؤادُ قد تَاقَ" التابعة لها. وفي هذه الحال تكون الجملة الفعلية "أَدَاكِ الْمُؤَدِّي" جملة حالية، أو دعائية. بيد أن الفعل المنجز بما أسميناه بـ"فعل النداء الأكبر" يبقى هو نفسه "فعل الشوق والحنين"، في الحالين وعلى التقديرين. ويمكن أن يضاف إليه فعل آخر يفضي إليه التأويل، هو "فعل اللوم والعتاب"، أي أن الشاعر ينعى على نفسه تلوؤها، وعدم استجابتها لداعي الشوق والحنين. ويقوي لدينا هذا التأويل الجملة الاستفهامية "ماذا المقام؟"، والجملة الحالية "والفؤادُ قد تَاقَ" التابعة لها. وكأن الشاعر يستنبي المقام حيث هو مقيم. بذلك فهو ينعى على نفسه ركونها إلى ماهي عليه من الإخلاق. ومالها لا تعترم الرحيل، وقد حضرت الأسباب وفي مقدمتها شوق وحنين الشاعر إلى حيث يطمئن، ليدفع عن نفسه همها وغمها، كما قال البحراني<sup>1</sup>:

حَضَرَتْ رَحْطِي الْهُمُومُ فَوَجَّهَتْ \*\*\* تٌ إِلَى أَبْيَضِ الْمَدَائِنِ عَنَسِي

أَتَسَلَّى عَنِ الْحُطُوطِ وَأَسَى \*\*\* لِمَحَلِّ مِنْ آلِ سَاسَانَ دَرَسِ

<sup>1</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي - الأعصر العباسية، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ج2، ص 366.

والرضي يذكر تطلعه إلى الرحلة وحاجته الملحة إليها، في أكثر من موضع، من ذلك قوله: " ماذا المُقَامُ، والفُؤَادُ قَدْ تَأَقُّ"، وقوله عقب البيت محل الوصف<sup>1</sup>:

هَلْ حَاجَةٌ الْمَأْسُورِ إِلَّا الْإِطْلَاقُ، \*\*\* أَلْهَاكَ عَنْ لَيْلِ السَّرَى وَالْإِعْنَاقُ

مَنَاشِطُ الشَّيْخِ، وَرَعْيُ الطَّبَّاقِ، \*\*\* سِيرِي إِلَى وَرْدِ الْجَمُومِ الْفَهَّاقُ

فهو في هذين البيتين ينزل نفسه منزلة الأسير. وما للأسير من حاجة إلا أن يُطْلَقَ سراحه وتُفَكَّ قيوده. ويأبى على الناقة إلا أن تسيّر إلى " وَرْدِ الْجَمُومِ الْفَهَّاقُ"، فهو يغيرها بذلك، ليحثها على السير، ولا في الرحلة من غاية تُغري بها. وأما فعل النداء الثاني " يا ناق " في البيت محل الوصف، فهو توكيد لفعل النداء " يا ناق " في أول الكلام، إلا أن الشاعر فصل بين الفعلين: المُؤَكِّد والمُؤَكَّد، بالجملة " أَدَّاكَ الْمُؤَدِّي"، التي هي جواب النداء على التأويل الأول، والتي هي حالية أو دعائية، على التأويل الثاني. ولا يصح اعتبار فعل النداء "يا ناق" أن يكون موقعه آخر كلام. وذلك لأن النداء بعد الكلام عادة ما تسند إليه وظيفة «تعيين المخاطب إما بتخصيصه، أو تصحيحه. ويحصل ذلك في مقامين، مقام التباس المخاطب أو إمكان تعدده، ومقام الخطأ في انتقائه»<sup>2</sup>. ولا علاقة للنداء أو المنادى، هنا، بأبي من هذين المقامين.

قوله<sup>3</sup>:

يَا شَقِيقِي، وَالْقَنَا يُغْ \*\*\* ضِيبُ فِي الْعَدَلِ شَقِيقَهُ

عَاصِيَا نَاصِحَهُ الْأُفَّ \*\*\* رَبَّ وُدًّا، وَرَفِيقَهُ

مَنْ لِبَرِّقِ هَبَّ وَهَنَا \*\*\* مِنْ أَبَانَيْنِ وَسُوقَهُ

مِنْ شَرِيقِي الْحَمَى يَنْ \*\*\* شُدُّ نَجْدًا وَعَقِيقَهُ

مِنْ غَمَامٍ كَالْمَتَالِي، \*\*\* يَنْقُلُ اللَّيْلَ وَسُوقَهُ

لَا حَ، فَاقْتَادَ فُؤَادًا، \*\*\* عَازِبَ اللَّبِّ مَشُوقَهُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 43.

<sup>2</sup> - أحمد المتوكل، المرجع السابق، ص 106.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 45.

الأبيات من قصيدة، للرضي، من مجزوء الكامل<sup>1</sup>:

فاعلاتن فاعلاتن \*\*\* فاعلاتن فاعلاتن

جاء في مناسبتها «قال أيضا وكتب بها إلى حضرته في هذا المعنى المقدم ذكره»<sup>2</sup>.

ولعله يشير بذلك إلى مناسبة القصيدة التي منها البيت السابق محل الوصف<sup>3</sup>.

استهل الشاعر هذه القصيدة بمقدمة في النسيب، استغرقت خمسة عشر بيتا، منها الأبيات التي بين أيدينا، حيث أعرب فيها عن الحزن والألم، والشوق والحنين، ولوعة الفراق وفرط الصباية. ومن يتأمل هذه المقدمة كاملة، يدرك أن الشاعر كان في حاجة ملحة إلى التنفيس لما يجده في نفسه من الحزن ولوعة الفراق، ووخزات الشوق والحنين، وفرط الصباية. وأنه كان يجد متعة ومنتفسا في وصف ظاهرة البرق، الذي اتخذ منه ذريعة، لما يوحى به الإيماض من معان يحسها الشاعر من نفسه، تتصل بما أشار إليه من المواضيع. وكم كان يود لو شد إلى تلك الأماكن على جناحي طائر، كما قال المعري - وقد تافت نفسه إلى الشام، واشتد شوقه وحنينه إليها، بعد أن نبا به المقام في بغداد -<sup>4</sup>:

وكم هم نضو أن يطير مع الصبا \*\*\* إلى الشام لولا حبسه بعقال

وفيهما يقول<sup>1</sup>:

ومن لي بأنني في جناحي غمامة \*\*\* تشبهها، في الجح، أم رثال

فيا برق ليس الكرخ داري وإنما \*\*\* رماني إليه الدهر بعد ليال

فهل فيك من ماء المعرة قطرة \*\*\* تغيث بها ظمان ليس بسال

<sup>1</sup> - أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وفهرسة أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ج5، ص 463، 464.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 45.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 42.

<sup>4</sup> - أبو العلاء المعري، سقط الزند، ص 244.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 247.



ولا نستبعد أن يكون الرضي في تجربته مع البرق وما أوحى به إليه - قد تمثل تجربة المعري هذه، بل إن الكل يمتح من تجربة امرئ القيس من قبل<sup>1</sup>:

أَعْنِي عَلَى بَرَقِ أَرَاهُ وَمَيْضِ \*\*\* يُضِيءُ حَبِيئًا فِي شَمَارِيخِ بَيْضِ  
وَيَهْدُ تَارَاتِسْنَاهُ وَتَارَةً \*\*\* يَنْوُءُ كَتَعْتَابِ الْكَسِيرِ الْمَهِيضِ  
وَتَخْرُجُ مِنْهُ لَامِعَاتٌ كَأَنَّهَا \*\*\* أَكْفٌ تَلْقَى الْفَوْزَ عِنْدَ الْمُفِيضِ  
قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحِ \*\*\* وَبَيْنَ تِلَاعِ يَتَلْتُ فَالْعَرِيضِ

وهو ما يشير إليه قوله في البيت الأول: " أَعْنِي عَلَى بَرَقِ أَرَاهُ وَمَيْضِ ". فهو في قوله هذا يلتمس من مخاطبه أن يعينه بأن يشاركه متعة الإيماض في حالاته المختلفة، التي تخطف الأبصار، وتبعث في النفس آيات الإعجاب والتعجب. وكذلك الأمر بالنسبة للرضي، من حيث هو كذلك يلتمس في قوله: " مَنْ لِبَرَقِ هَبَّ وَهْنَا ... " المعين الذي يشاركه متعة الإيماض، وما يبعثه في النفس من حزن وأسى، على خليط بان ولم يبق منه إلا ما يذكر به هذا الإيماض، الذي يلوح من " أَبَانِينَ وَسَوْقَةَ "، و " من شَرِيقِي الْحَمَى ".

وفعل النداء هو قوله: " يا شَقِيقِي " في البيت الأول، وجوابه هو قوله:

" مَنْ لِبَرَقِ هَبَّ وَهْنَا \*\*\* مِنْ أَبَانِينَ وَسَوْقَةَ "

والرضي ينجز بهذين الفعلين ( النداء وجوابه )، الذين يكونان " فعل النداء الأكبر " - فعل الشوق والحنين إلى الخليط البائن<sup>2</sup>.

قوله<sup>1</sup>:

أَنْعِمِي، يَا سَرْحَةَ الْحَايِ \*\*\* -ي، وَإِنْ كُنْتِ سَحِيقَةَ

يورد الشاعر هذا البيت بعد الأبيات السابقة محل الوصف، بأربعة أبيات. وهو أحد أبيات المقدمة التي استهل بها الشاعر القصيدة، وهي في النسيب. وفعل النداء "يا سَرْحَةَ الْحَايِ" وقع أثناء الكلام، أي بين الجملة الدعائية "أنعمي"، المفسرة لجواب الشرط المضمّر

<sup>1</sup> - امرؤ القيس، المرجع السابق، ص 126.

<sup>2</sup> - ينظر: الديوان، ص 45.

<sup>1</sup> - نفسه، ص 46.

بعدها الذي أغنت عنه، وبين "إن" الشرطية، وجملة الشرط "كُنْتُ سَحِيْقَةً". ومن ثم كانت وظيفة النداء "الاسترعاء" فحسب، استرعاء انتباه المخاطب- والمخاطب، هنا، هو مَنْ كَنَّى عنه الشاعر بـ"سرحة الحي". وبهذا الاسترعاء يكون الشاعر قد وصل ما قبل النداء بما بعده.

قوله<sup>1</sup>:

يا قِوَامَ الدِّينِ وَالْفَا \*\*\* رِجَ لِلدِّينِ مَضِيْقَهُ  
أَنْتَ رَاعِيَهُ وَهَادِيَهُ \*\*\* هِ، إِذَا ضَلَّ طَرِيْقَهُ

يورد الشاعر هذين البيتين بعد بيتين من البيت السابق محل الوصف.

وفعل النداء، قوله: "يا قوام الدين". والمعطوف "الفارج" متمم لفعل النداء. والجار والمجرور "للدّين" و"مضيقه"، معمولاً اسم الفاعل "الفارج". والجملة الاسمية "أنت راعيه"، جواب النداء الذي قبلها. "وهاديه" معطوف على الخبر "راعيه". و"إذا" ظرف زمان متضمن لمعنى الشرط، مضاف إلى الجملة الفعلية "ضل طريقه" بعده. وجواب الشرط محذوف تفسره الجملة الاسمية "أنت راعيه"، التي هي جواب النداء<sup>2</sup>.

والفعل المنجز بفعل النداء الأكبر (فعل النداء وجوابه) - هو "فعل المدح والثناء على المخاطب قوام الدين". ويعد هذا الفعل يفضي إلى إنجاز "فعل طلب الحظوة والاستجداء" أي أن الشاعر يثني على الممدوح ليحظى بما يؤمله فيه. قوله<sup>1</sup>:

يا دَارُ مَا طَرَبْتَ إِلَيْكَ النُّوقُ \*\*\* إِلَّا وَرَبْعُكَ شَائِقٌ وَمَشُوقٌ

هو أول بيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها أباه ويذم عدوا له<sup>2</sup>. استهلها، كدأبه في الكثير من قصائده، بمقدمة طللية، اقتفى فيها أثر من سبق، كلُّها التفات إلى ماضٍ تولى ولم يعدْ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 46.

<sup>2</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص 450، 475.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 49.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 49.

في الوارد استرجاعه، وشوقٌ وحنينٌ، هو كل ما للدار على الشاعر من الوفاء. ومما عرفناه في باب النداء، أن نداء ما لا يعقل محمول على المجاز، من جهة إنزال ما لا يعقل منزلة العاقل<sup>1</sup>، لبواعث، مرَّدها إلى النفس وما يعتمل فيها من ضروب العواطف، وهو ما عبروا عنه بالداعي البلاغي<sup>2</sup>. والشعر إذ ينادي الدار " يا دار " - وهو يعني دارا معينة يقصدها بحكم أن النكرات تعرف بالقصد على ما هو معروف عند النحاة، والمنادى " دار"، هنا، من هذا القبيل<sup>3</sup> - إنما يكون بهذا النداء قد شد إليه انتباه المخاطب ليورد ما يود إيرادَه عليه، وهذا الذي يود إيرادَه إنما هو جواب النداء، وهو قوله: " ما طَرَبْتُ إِلَيْكَ النُّوقُ إِلَّا وَرَبْعُكَ شَائِقٌ وَمَشُوقٌ ". على أن ذلك مجازٌ.

والطرب: « خفة تعترى عند شدة الفرح أو الحزن، أو هو حلول الفرح وذهاب الحزن »<sup>4</sup>. والطرب في البيت مسند إلى النوق على سبيل المجاز العقلي، القاضي بإسناد الفعل إلى غير ما هو له حقيقة<sup>5</sup>. والحق أن طرب النوق من طرب أصحابها الطاعنين عليها أو هو نفسه. وطرب الإبل أو النوق، لطرب أصحابها من المعاني الفاشية في الشعر العربي لا سيما المقدمات. ولنذكر من ذلك قول المعري يصف إبله وقد حنت إلى موطنها-<sup>6</sup>:

طَرِبْنَ لِضَوْءِ الْبَارِقِ الْمُتَعَالِي \*\*\* بَبْغَدَادَ وَهَنَا مَالَهَنَّ وَمَالِي  
سَمَتُ نَحْوَهُ الْأَبْصَارُ حَتَّى كَانَتْهَا \*\*\* بِنَارِيهِ مِنْ هَنَا وَثَمَّ صَوَالِي  
إِذَا طَالَ عَنْهَا سَرَّهَا لَوْ رُؤُوسُهَا \*\*\* تُمَدُّ إِلَيْهِ فِي رُؤُوسِ عَوَالِي  
تَمَنَّتْ قَوِيْقًا وَالصَّرَّاءَ حِيَالَهَا \*\*\* تَرَابٌ لَهَا مِنْ أَيْنِقُ وَجِمَالِ  
وَكَمْ هَمَّ نِضُوٌّ أَنْ يَطِيرَ مَعَ الصَّبَا \*\*\* إِلَى الشَّامِ لَوْلَا حَبْسُهُ بِعِقَالِ

<sup>1</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ص 5.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 25، 30.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 593.

<sup>5</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج1، ص 70، 71، 72.

<sup>6</sup> - أبو العلاء المعري، سقط الزند، ص 244.

ومن قبل المعري الأعشى في داليته المشهورة، الذي آل على نفسه ليجهدن مطيته (ناقته)، وألا يرثي لها ولا يشفق عليها لما قد ينالها من الإعياء والوجى-حتى تزور محمدا، كما قال-<sup>1</sup>:

ألا أَيُّهَذَا السَّائِلِي أَيْنَ يَمَّمْتُ \*\*\* فَإِنَّ لَهَا فِي آلِ يَثْرِبَ مَوْعِدًا  
فَأَلَيْتُ لَا أُرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ \*\*\* وَلَا مِنْ حَفَاً حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدًا  
نَبِيٌّ يَرَى مَالًا تَرَوْنَ، وَذِكْرُهُ \*\*\* أَغَارَ - لَعْمَرِي - فِي الْبِلَادِ وَأُنْجَدًا  
مَتَى مَا تُنَاحِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ \*\*\* تُرَاحِي وَتُلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ يَدًا  
لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تَغْبُ وَنَائِلٌ \*\*\* وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ يَمْنَعُهُ غَدًا

وهكذا تقترن الرحلة بالغايات، وهي تختلف باختلاف همم أصحابها. فبعضهم يكفيه أن يعود من رحلته بما يناله من العطاء. وبعضهم يرجو ما هو أبعد من مجرد العطاء. والرضي من هذا الصنف الثاني، فهو طالب مجد، متهاك عليه، كما جاء على لسانه في مواضع كثيرة من ديوانه. ثم إن رحلة الشاعر غالباً ما تتم على الإبل، ولا نكاد نجد لهم عنها بديلاً. ولعهدهم بها نشأت بينهم وبينها حميمية لافتة، كان لها الأثر البين في قول الشعر وإجادته، حتى إن الشاعر لا يكاد يجيد القول-لا سيما في المقدمة- إلا إذا استحضر الناقة معدة للرحلة، إلى جانب الطلل.

ولنا أن ننظر في الشعر العربي لنرى نصيب الناقة فيه ومدى تأثيرها في نفس صاحبها، وهي تدفع عنه همه وغمه، باستجابتها لداعي الرحلة، والضرب في المهامه والقفار بعد أن قضت وصاحبها من الأطلال وآثار الديار، الوطر، ولم تعد إطالة الوقوف على تلك الآثار مجدبة في شيء، كما قال ربيعة بن مقروم<sup>1</sup>:

أَمِنْ آلِ هِنْدٍ عَرَقْتَ الرُّسُومًا \*\*\* بِجُمْرَانَ قَفْرًا أَبْتُ أَنْ تَرِيْمَا  
تَخَالَ مَعَارِفَهَا بَعْدَمَا \*\*\* أَنْتَ سَنَنْتَانِ عَلَيْهَا الْوُشُومًا  
وَقَفْتُ أُسْأَلُهَا نَاقَتِي \*\*\* وَمَا أَنَا أُمٌّ مَا سُوَالِي الرُّسُومَا؟

<sup>1</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ج1، ص 227، 228.

<sup>1</sup> - المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 105.

وذكرني العهد أيامها \*\*\* فهاج التذكر قلباً سقيماً  
فعدت أدماء غيرانة \*\*\* عذافة لا تمل الرسيماً

فقد عدى الشاعر ناقته التي وصفها بأنها "أدماء" أي بيضاء، ماهو فيه من البكاء على الآثار والرسوم، وتذكر ماله بها من ذكريات، فهاج تذكرها منه قلباً سقيماً - إلى ماهو أنفع، بعد أن كان قد استنفد حاجته من الوقوف والبكاء والتذكر، ولم يبقَ شيء بعد ذلك يُعوّل عليه، كما قال امرؤ القيس<sup>1</sup>:

وإن شيفائي عبرة مَهْرَاقَةٌ \*\*\* فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

ومن ثم حُقَّ لنا أن نطمئن إلى أن الرضي ينجز بفعل النداء الأكبر " فعل الشوق والحنين " الذي هو فعل تعبيرى، والتعبير ملاذ الشاعر في دفع ما ينوبه من النوب، وما يضطرب في نفسه من العواطف والأحاسيس.

قوله<sup>2</sup>:

يا نَاقَ عَاصِي مَن يُمَاطِلُكَ السَّرَى، \*\*\* فَحَاقِ غَيْرِكَ بِالْعِقَالِ خَلِيقُ

يورد الشاعر هذا البيت السابق محل الوصف، بنحو ستة وعشرين بيتاً، ومن القصيدة نفسها.

وهو في هذا البيت يعود إلى نداء الناقة مرة أخرى، وكأنه لم يستنفد حاجته منها بعد. وما عساها أن تكون تلك الحاجة سوى ما أشرنا إليه من قبل، من علاقة الشاعر بالناقة. وهي علاقة قوامها الحاجة الملحة والمتجددة للرحلة، ليدفع بها الهم والغم بما يناله من العطايا والحظوة لدى من يؤمه من نوي الشأن. وهو ما عناه بقوله عقب البيت محل الوصف<sup>1</sup> -:

وَرِدِي حِيَاضَ فَتَى مَعَدَّ كُلِّهَا، \*\*\* فَالْحَبْلُ أُنْلَعُ، وَالْقَلِيبُ عَمِيقُ

<sup>1</sup> - امرؤ القيس، المرجع السابق، ص 31.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 51.

<sup>1</sup> - نفسه، ص نفسها.

وفعل النداء في البيت هو قوله: " يا ناق "، وجوابه قوله: " عاصي من يماطلك السرى"، من " المعاصاة " بألف المفاعلة وتسمى ألف المشاركة<sup>1</sup>، وتقيد المدافعة وتنازع الفعل من طرفين. فقد تخيل الشاعر أن ثمة من يتحمل الذريعة، لينال من إصرار الناقاة على الرحلة، ويحول بينها وبين السرى الذي هو السفر ليلاً. والشاعر يربأ بناقته أن تدعن لذلك الذي يحاول أن ينال من عزيمتها ليثنيها عن وجهتها، أو يفوت عنها فرصة الظفر بالبغية وقت الحاجة إليها. ويضيف أن مثلها لم يخلق للقيد الذي يبقيها حيث هي لا تريم ولا تبرح. والشاعر في هذا ينزل الناقاة منزلة العاقل الذي يسمع ويعي، ويفكر ويقدر، ويريد ويؤمن. وكل ذلك على سبيل المجاز.

والحق أن الشاعر يخاطب نفسه، بذلك الذي خاطب بها الناقاة، متخذاً منها ذريعة على عادة الشعراء في اصطناع الذرائع والوسائط لدواع بلاغية. فقد تذرّعوا في الخطاب كما تذرّعوا بالوقوف على الأطلال، للتعبير عن الحاجة، كما يقول إيليا الحاوي: « وبكاء الشاعر على الطلل هو في الواقع، بكاء على نفسه وعلى الحياة المتسارعة المتهالكة »<sup>2</sup>. وإذن فدعوة الناقاة إلى المعاصاة هي في الحقيقة دعوة للشاعر، إذ أحس من نفسه الإبطاء في إنفاذ ما اعتزم الإقدام عليه من الرحلة، وأن مثله يربأ بنفسه أن تقيم على الذلل والهوان، أو أن تكتفي بمجرد العيش والإبقاء على الحياة. والرضي كما عرفنا في أكثر من مناسبة، أشبه بأبي الطيب المتنبّي في التهلك على الدنيا، والسعي فيها بحزم وعزم وجد للظفر بالمجد والعلو. ومن أسباب المجد عندهما الرحلة والضرب في الأرض، كما قال الطغرائي في لاميته المعروفة بـ " لامية العجم " -<sup>1</sup>:

إِنَّ الْعُلَى حَدَّثَنِي، وَهِيَ صَادِقَةٌ \*\*\* فِيمَا تُحَدِّثُ، أَنَّ الْعِزَّ فِي النَّقْلِ  
لَوْ أَنَّ فِي شَرْفِ الْمَأْوَى بُلُوغَ مَنَى \*\*\* لَمْ تَبْرَحِ الشَّمْسُ يَوْمًا دَارَةَ الْحَمَلِ

<sup>1</sup> - ينظر: عمر بن أبي حفص الزموري، فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون - الجزائر، ط1، 1991، ص 245.

<sup>2</sup> - إيليا الحاوي، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ط2، 1981، ص 385.

<sup>1</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ص 234.

وليس ببعيد من قول الطغراء هذا قول أبي تمام من قبل في الرحلة، وبعْدِ الهمة، والسعي في طلب الرغائب -<sup>1</sup>:

أَعَادِلْتِي، مَا أَحْسَنَ اللَّيْلَ مَرْكَبًا! \*\*\* وَأَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْمِلْمَاتِ رَاكِبُهُ  
ذَرِينِي وَأَهْوَالَ الزَّمَانِ، أَفَانِيهَا \*\*\* فَأَهْوَالُهُ الْعُظْمَى تَلِيهَا رَغَائِبُهُ  
فَإِنَّ الْحَسَامَ الْهَنْدَوَانِيَّ إِنَّمَا \*\*\* خُشُونَتُهُ مَا لَمْ تُقَلِّ مَضَارِبُهُ  
وَقَلَّلَ نَائِيٍّ مِنْ خُرَاسَانَ جَاشَهَا \*\*\* فَقُلْتُ: اطمَنِّي، أَنْضِرُ الرَّوْضَ عَازِبُهُ  
وَرَكِبَ كَأَطْرَافِ الْأَسِنَّةِ عَرَسُوا \*\*\* عَلَى مِثْلِهَا وَاللَّيْلُ تَسْطُو غِيَاهِبُهُ  
لَأْمُرٍ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتَمَّ صُدُورُهُ \*\*\* وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتَمَّ عَوَاقِبُهُ

فالرضي إذن ينجز بفعل النداء الأكبر (فعل النداء وجوابه)، "فعل المدح والثناء رجاء الحظوة والتمكين". وإنما قلنا التمكين، لأن المخاطب والد الشاعر<sup>2</sup>. ولا عجب أن يدعو الأبناء لأبائهم بالتمكين، لما في تمكين الآباء من تمكين الأبناء. وأما الحظوة، فلأن الغاية التي يسعى إليه الشاعر والتي من أجلها بذل ماء وجهه مدحا وثناء على من يرجوه ويؤمله. ولولا المرجو لما كان الشاعر، في الكثير من حالاته، في حاجة إلى أن يُثني على من أثنى عليهم. ولا يقلل من جدية الشاعر ومسعاها في ابتغاء ما يرجوه، كون المرجو والداً.

قوله<sup>3</sup>:

أَبَا أَحْمَدٍ هَذَا طِلَابِي، وَهَذِهِ \*\*\* مُنَايَ الَّتِي أُمَّتَكَ دُونَ الْخَلَائِقِ  
البيت من قصيدة طويلة، يهنئ الرضي فيها أباه بعيد الفطر<sup>1</sup>. عرض فيها لأغراض عدة، أغلبها في الحكمة وفلسفة الحياة، والشيب، وبعد الهمة، ثم التهنئة بالعيد. ويخلص من ذلك إلى المدح والثناء. وينتهي القصيدة بما نحن آتون على ذكره في البيت محل الوصف.

<sup>1</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ج2، ص 255.

<sup>2</sup> - ينظر: الديوان، ص 57.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 60.

<sup>1</sup> - ينظر: نفسه، ص 57.

وفعل النداء في البيت هو قوله "أبا أحمد" بحذف حرف النداء "يا". وأبو أحمد هذا هو والد الشاعر الذي أتى عليه من قبل هذا البيت باسم "ابن موسى" في قوله<sup>1</sup>:  
 وَلَوْلَا ابْنُ مُوسَى لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِنَا \*\*\* مَعَاذَ لِحَاظِنَا، أَوْ مَحَلِّ لَطَارِقِ  
 ويعني بـ "ابن موسى" والده الذي ينتهي نسبه إلى موسى الكاظم<sup>2</sup>.  
 لذلك لقب الشاعر « بالشريف الرضي الموسوي »<sup>3</sup>. وجواب النداء قوله: "هذا طلابي".  
 وما بعده تابع له. والشاعر ينجز بفعل النداء الأكبر "فعل طلب الحظوة"، المعبر عنها بالطلاب والمنى في قوله: "هذا طَلَابِي"، وقوله: "وهَذِهِ مُنَايَ". ويقصد بهذين ما جاء في قوله قبل البيت محل الوصف<sup>4</sup>:

ثَمَانِينَ أَعْطَيْتَ الْمُنَى فِي مُرُورِهَا، \*\*\* وَلَمْ تَرَمْ عَنْ مَسْرَاكِ فِيهَا بِعَائِقِ  
 وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنْ أَرَى مِنْكَ عَارِضًا \*\*\* يُؤَمِّمُهَا فِي مِثْلِ تِلْكَ الْبَوَارِقِ

وربما كان أوضح من قوله هذا، قوله عقب البيت محل الوصف<sup>5</sup>:

وَإِنِّي لَأَرْجُو مِنْكَ مَا لَا أُذِيعُهُ، \*\*\* مَخَافَةَ وَاشٍ، أَوْ عَدُوٍّ مُمَازِقِ  
 وَلَا بُدَّ مِنْ يَوْمٍ حَمِيدٍ كَأَنَّهُ \*\*\* مِنَ النَّقْعِ فِي أَثْنَاءِ بُرْدِ شَبَارِقِ

عَظِيمِ دَوِيِّ الصَّوْتِ فِي سَمْعِ سَامِعٍ، \*\*\* بَعِيدِ سَمَاعِ الصَّوْتِ مِنْ نَطْقِ نَاطِقِ

أَعْدُ عَنَّا فِيهِ رَوْحًا وَرَاحَةً، \*\*\* وَكَمْ سَعَةٍ لِلْمَرْءِ غِيبَ الْمَضَائِقِ

وما بعد قوله هذا في ابتغاء الحظوة والإلاح عليها من قول أوضح منه، وأكثر جرأة على الممدوح.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 59.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، مج 1، ص 5.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 5.

<sup>4</sup> - نفسه، مج 2، ص 60.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 61.



قوله<sup>1</sup>:

أَلَا يَا لَقَوْمِي لِلْخُطُوبِ الطَّوَارِقِ \*\*\* وَلِلْعَظْمِ يُرْمَى كُلَّ يَوْمٍ بِعَارِقِ

البيت من قصيدة يرثي الرضي فيها أبا الفتح عثمان بن جني النحوي الذي توفي ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وكان على صلة به وثيقة<sup>2</sup>، يشهد لها قوله في رثائه<sup>3</sup>. استهل الشاعر قصيدته بشكوى النوائب والخطوب، ولوعة الفراق وحرقة الجوى «لقد الصفايا وانقطاع العلائق»<sup>4</sup>، كما قال. والنداء في قوله: "يَا لَقَوْمِي لِلْخُطُوبِ"، مصروف عن حقيقته التي هي «مطلق طلب الإقبال»<sup>5</sup>، إلى الاستغاثة التي هي نداء خاص. والعلاقة بين الاستغاثة والنداء علاقة الجزء بالكل، أو الأخص بالأعم، حسب تعبير الدسوقي<sup>6</sup>، وهو مجاز معروف<sup>7</sup>. وبعْدُ، فإنَّ قوله: "يَا لَقَوْمِي"، هو بمنزلة ما أسمىناه من قبل بـ"فعل النداء"، الذي يتكون من المنادي، وحرف النداء "يا" وهو مستعمل في الاستغاثة ولا يصح فيها غيره من أحرف النداء<sup>8</sup>. واللام في قوله: "يَا لَقَوْمِي" حرف جر مبني على الفتح وُجِدَ بوجود المُسْتَغَاثِ "قومي"<sup>9</sup>. و"قومي" مستغاث أو مستغاث به<sup>1</sup>، وأما المستغاث له هو "للخطوب"<sup>2</sup>، وهو بمنزلة جواب النداء، من حيث استغناء ما قبله به عما بعده، إذ قوله: "يَا لَقَوْمِي لِلْخُطُوبِ" أغنى عما بعده بما أفاده من فائدة يحسن السكوت

<sup>1</sup> - الديوان، ص 63.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 63، 67.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 63.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج2، ص 519.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ص 5، 78.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص 78.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>1</sup> - ينظر: نفسه، ص 77.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

عليها، كما قرّره النُّحاة في تعريف الكلام<sup>1</sup> واللام الداخلة على المستغاث له "لِلْخُطُوبِ" حرف جر مبني على الكسر متعلق بحرف النداء "يا" أو بفعل محذوف ناب عنه حرف النداء وأغنى غناءه<sup>2</sup>. وإذن، فالشاعر ينجز بالنداء فعل الاستغاثة، أي أنه يستغيث بقومه ليدفعوا عنه "الخطوب الطوارق" كما قال.

والخطوب ليست سواء، فمنها ما يمكن دفعه، ومنها ما لا يُدفع. وبحكم أن المقام، هنا، مقام رثاء، تَعَيَّن حمل "الخطب" على الموت. والموت مما لا حيلة للمخلوق في دفعه لذلك كان موقف الشاعر من الخطوب أحد أمرين:

الأول: حمل الخطوب على الموت، من جهة إنزال الموت منزلة ما يمكن دفعه، استجابة لحاجة في النفس لا سلطان للشاعر عليها.

الثاني: ويتمثل في الاستعانة على الخطوب بالمواساة والصبر الجميل.

وإذن فالمرجو من المستغاث به لا يدعو أحد هذين أو هما معا.

---

<sup>1</sup> - ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج1، ص 14.

<sup>2</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ص 79، 80.

وينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين- بيروت، ص 461.

# الباب الثالث

وفيه فصلان:

الفصل الأول: الاستعارة

الفصل الثاني: الكناية والمجاز بنوعيه المرسل

والعقلي

# الفصل الأول

## الاستعارة

## توطئة في البيان والاستعارة:

### أ- علم البيان:

فإذا كان علم المعاني علماً «يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»<sup>1</sup>، وكانت «البلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته»<sup>2</sup>، وأن رعاية هذه المطابقة «التي هي مرجع علم المعاني، معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة»<sup>3</sup>، وأن البديع تبع للبلاغة<sup>4</sup>، إذ هو يتعلق بـ«وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة»<sup>5</sup>. إذا كان ذلك كذلك، فقد تبين لنا في وضوح مدى أهمية علم البيان الذي عنه نتحدث، وحاجة الكلام والمتكلم، إليه. لذا استحق منا أن نعرض له على وجه الإجمال، وفي حدود ما يتسع له المقام، توطئة للقول في كل من الاستعارة والمجاز والكناية. فما هو علم البيان إذن؟.

يعرف صاحب "التلخيص" علم البيان بقوله: «هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة عليه»<sup>6</sup>، ويقصد بقوله: "هو علم"، كونه «ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو أصول وقواعد معلومة»<sup>7</sup>. والملكة تستلزم القواعد، والقواعد تستلزم الملكة. وعليه فهما بمنزلة الشيء الواحد<sup>8</sup>. ويقصد بالمعنى الواحد «كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم»<sup>9</sup> ويعني بـ "الطرق المختلفة" «تلك التي هي من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه»<sup>10</sup>.

1- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج1، ص 18.

2- نفسه، ص 56.

3- نفسه، مج3، ص 107.

4- ينظر: نفسه، ص 27، 107.

5- نفسه، مج1، ص 05.

6- نفسه، مج3، ص 5.

7- نفسه، ص 27.

8- ينظر: نفسه، ص 108.

9- نفسه، ص 109.

10- نفسه، ص 110.

وأما الدلالة فتعني « كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول»<sup>1</sup>. وهي لفظية وغير لفظية<sup>2</sup>. والذي يعيننا هنا الدلالة اللفظية، وهي ضربان: وضعية وعقلية<sup>3</sup>.

والوضعية هي التي « يكون للوضع فيها مدخل »<sup>4</sup>، وذلك بأن يكون اللفظ دالا على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق<sup>5</sup>، ودلالة « السماء والأرض والجدار والحائط على مسمياتها»<sup>6</sup>. وتسمى هذه الدلالة بالدلالة المطابقة<sup>7</sup>.

أما دلالة اللفظ العقلية، فينظر فيها من جهتين اثنتين:

الأولى: وهي تلك التي يتم فيها انتقال العقل من الكل إلى الجزء، بواسطة حكم أنه كلما وجد الكل وجد جزؤه، أي أن فهم الجزء فيها متوقف على فهم الكل، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان<sup>8</sup>، والبيت على السقف<sup>9</sup>.

الثانية: دلالة اللزوم: وهي التي ينتقل فيها العقل « من الملزوم إلى اللازم بواسطة حكم أنه كلما وجد الملزوم وجد لازمه »<sup>10</sup>. وذلك بأن يدل اللفظ على ما هو خارج عنه<sup>11</sup> «كدلالة الإنسان على الضحك»<sup>12</sup>، و« السقف على الحائط»<sup>13</sup>.

<sup>1</sup> - علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق وتعليق نصر الدين تونسي، 8 شارع جوهر - الدراسة - القاهرة، ط1، 2007، ص 174.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 27.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 27.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، مج3، ص 27، 113.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 27.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح عبد الرحمان البرقوق، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ص 236.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 236، 237.

<sup>8</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 27.

<sup>9</sup> - ينظر: جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، المرجع السابق، ص 236.

<sup>10</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 117.

<sup>11</sup> - ينظر: نفسه، ص 27.

<sup>12</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>13</sup> - جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، المرجع السابق، ص 236.

ب- الاستعارة: والاستعارة ضرب من التشبيه طويت أركانه ولم يبق منها سوى أحد طرفيه<sup>1</sup>، مع نصب قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ<sup>2</sup>.

والاستعارة مجاز لغوي<sup>3</sup>، علاقته المشابهة<sup>4</sup> على مذهب الجمهور<sup>5</sup>. في مقابل من يرى أنها مجاز عقلي، لأنها تصرف في أمر عقلي لا لغوي<sup>6</sup>، إذ «لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به»<sup>7</sup>.

والمجاز مفرد ومركب<sup>8</sup>. والمفرد «هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادته»<sup>9</sup>. وهو مرسل واستعارة<sup>10</sup>. فإن كانت العلاقة المصححة غير المشابهة فمرسل<sup>11</sup>، وإن كانت هذه العلاقة علاقة مشابهة فهو استعارة<sup>12</sup>.

ومما جاء في تعريف الاستعارة قول أبي يعقوب السكاكي «الاستعارة هي: أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به..»<sup>13</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط3، 2014، ص 477.

و: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبيدع (مختصر تلخيص المفتاح)، مراجعة وتصحيح بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم - بيروت، ط1، 1988، ص 290، 293.

<sup>2</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبيدع، ص 263.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 20، 311، 324.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 20.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 20، 64.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 66.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، 14، 60.

<sup>9</sup> - نفسه، 14.

<sup>10</sup> - ينظر: نفسه، 14، 62.

<sup>11</sup> - ينظر: نفسه، 62.

<sup>12</sup> - ينظر: نفسه، 62.

<sup>13</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 477.

ونحن نفهم من هذا التعريف ما فهمه الجرجاني من قبل، من علاقة الاستعارة بالتشبيه في قوله: « والتشبيه: كالأصل في الاستعارة، وهي شبيه بالفرع له، أو صورة مقتضبة من صورته »<sup>1</sup>.

فالاستعارة تشبيه طويت أركانه، ولم يبق منها إلا المشبّه في المكنية<sup>2</sup>، والمشبّه به في التصريحية<sup>3</sup>، مع نصب قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي<sup>4</sup>. على أن الأصل في التشبيه، ومنه الاستعارة، أن يشترك المشبّه و المشبّه به في صفة جامعة، لكنها في المشبّه به أقوى منها في المشبّه، ما دام الغرض من التشبيه « إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسوية بينهما »<sup>5</sup>.

وللاهتمام إلى الاستعارة في الكلام إنشاء وتأويلا، لا بدّ من الزاد اللغوي، والتمييز بين دلالات الألفاظ الوضعية والمجازية. وإنما يتم ذلك بالرجوع إلى أهل اللغة « اعلم ان الفرق بين الحقيقة والمجاز لا يعلم إلا بالرجوع إلى أهل اللغة »<sup>6</sup>. وذلك بأن يقفنا أهل اللغة على ما استعمل من الألفاظ فيما وضع له، وما تجاوز به العرب فاستعمل في غير ما وضع له<sup>7</sup>.

---

<sup>1</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، قراءة وتعليق أبي فهر محمود محمد شاكر، دار المدني-جدة، ط1، 1991، ص 29.

<sup>2</sup> - ينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 487.  
و: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 339.

<sup>3</sup> - ينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 483.  
وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 339.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 66، 68، 69، 329.  
و: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبدیع، ص 252، 269.

<sup>5</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 482.

<sup>6</sup> - عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج1، ص 362.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 362.



وللتمييز بين الحقيقة والمجاز وضعوا علامات، منها أن ينص أئمة اللغة أو الواضع بأن « هذا حقيقة وذاك مجاز »<sup>1</sup>، ومنها: الاطراد في الاستعمال وعدمه، فإذا ما اطرّدت الكلمة في موضع، ولم تطرّد في موضع آخر من غير مانع، كان ذلك دليلاً على أنها حقيقة في الحالة الأولى، مجاز في الحالة الثانية<sup>2</sup>، « لأن الحقيقة إذا وضعت لإفادة شيء وجب اطرادها، وإلا كان ذلك ناقضاً للغة »<sup>3</sup>، ومنها القرينة، كأن يستعمل للمعنى الواحد عبارتان، إحداهما عارية عن القرينة، والأخرى بقرينة، فتعلم من ذلك أن الأولى حقيقة، والثانية مجاز<sup>4</sup>. وذلك لأن الكلمة المستعملة فيما وضعت له، تدلُّ على معناها بنفسها، ولا تحتاج إلى قرينة<sup>5</sup>، بخلاف المستعملة استعمالاً مجازياً، فإنها تحتاج إلى قرينة، يُستدلُّ بها على الانتقال من الوضع إلى المجاز<sup>6</sup>.

والاستعارة مفيدة وغير مفيدة<sup>7</sup>. فأما غير المفيدة، فهي التي لا يكون لنقل اللفظ المستعار فيها ممّا وضع له، فائدة «كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع "الشفة" للإنسان و"المشفر" للبعير و"الجحفة" للفرس»<sup>8</sup>. ثم يستعمل أحد هذه الأسماء في موضع الآخر من غير جنسه<sup>9</sup>. ويورد الجرجاني لذلك أكثر من شاهد من كلام العرب، نجتزئ مما أورده بقول الشاعر<sup>10</sup>:

فَبِتْنَا جُلُوسًا لَدَى مُهْرِنَا \*\*\* نُنزِعُ مِنْ شَفْتَيْهِ الصَّقَارَا

فقد استعار "الشفة"، التي هي للإنسان بمقتضى الوضع، للمهر، وهو ولد الفرس، من دون أن يكون لهذا النقل، فائدة، كما قال الجرجاني تعليقا على استعارة "الشفة" للمهر

<sup>1</sup> - عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المرجع السابق، ص 263.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 262.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 262.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 63.

<sup>5</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 13، 58.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 13، 14، 59.

<sup>7</sup> - ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 30.

<sup>8</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص 30، 31، 32.

<sup>10</sup> - نفسه، ص 32.

في البيت -: « فهذا ونحوه لا يفيد شيئاً، ولو لزمت الأصلي لم يحصل لك، فلا فرق من جهة المعنى بين قوله "من شفتيه" وقوله "من جفلتيه" لو قال <sup>1</sup>. فالتزام الحقيقة في مثل هذه الحال، أقوم وأبلغ. اللهم إلا إذا كان للنقل غرضٌ يرمي إليه الشاعر، كأن يقصد إلى الذم <sup>2</sup>. كقول المتنبي يهجو كافر الإخشيدي <sup>3</sup>:

وَأَسْوَدَ مِشْفَرُهُ نِصْفُهُ \*\*\* يُقَالُ لَهُ أَنْتَ بَدْرُ الدَّجَى

حيث وضع "المشفر"، الذي هو لذوات الخف موضع "الشفة" التي هي للإنسان. وبهذه الاستعارة يكون قد وصفه بالغلظ والجفاء <sup>4</sup>.

وأما الاستعارة المفيدة، فهي التي تُعدُّ استعارة بحق، بخلاف غير المفيدة <sup>5</sup>. ويعرف الجرجاني الاستعارة المفيدة بقوله: «وأما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني وغرض من الأغراض، لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك. وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض "التشبيه" <sup>6</sup>. ومن أمثلة المفيدة، «رأيت أسداً»، وأنت تعني رجلاً شجاعاً، و"بحراً"، تريد رجلاً جواداً <sup>7</sup>. بل وحتى هذه الاستعارة المفيدة، فإنها ليست سواء في جميع الحالات « فاعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن إن صادفتها حسنت، وإلا عريت عن الحسن، وربما اكتسبت قبحا <sup>8</sup>».

ومعنى ذلك، أنها تنزل إلى مستوى "غير المفيد"، كما رأينا في "الاستعارة غير المفيدة"، وقد تسمو بالكلام إلى ذروة البيان، كما قال الجرجاني « ومن خصائصها التي

<sup>1</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 32.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 36.

<sup>3</sup> - أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبنيان في شرح الديوان، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1978، ج1، ص 43.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 43.

<sup>5</sup> - ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 42.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 32، 33.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 33.

<sup>8</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2014، ص 497.

تُذكَرُ بها، وهي عنوان مناقبها، أنها تُعْطِيكَ الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تُخْرَجَ من الصِدْقَةِ الواحدة عِدَّةٌ من الدَّرَرِ، وَتَجْنِيَ من الغُصْنِ الواحد أنواعًا من الثَّمَرِ»<sup>1</sup>.  
والاستعارة المفيدة أنواع، فهي متعددة بتعدد المستويات والاعتبارات. فمن ذلك انقسامها باعتبار الجامع إلى داخل في مفهوم الطرفين وغير داخل، وإلى "عامية" و"خاصية". ويقصد بـ "الداخل في مفهوم الطرفين"، كون المستعار داخلًا في مفهوم كل من المستعار له والمستعار منه<sup>2</sup>، كما في الحديث النبوي «خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هبة طار إليها)، أو رجل في شعبة في غنيمة له يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت»<sup>3</sup>. حيث «استعار اسم المشبه به للمشبه، واشتق من الطيران طار بمعنى عدا، والجامع قطع المسافة بسرعة، وهو داخل في مفهوم كل من المستعار له وهو العدو، والمستعار منه وهو الطيران»<sup>4</sup>. ويرى الجرجاني أن هذا النوع من الاستعارة الذي يكون فيه «معنى الكلمة المستعارة موجودا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، إلا أن لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنقص والقوة والضعف، فأنت تستعير لفظ الأفضل لما هو دونه»<sup>5</sup> - يستحق أن يتصدر جميع أنواع الاستعارة لأنه يمثل أضعف هذه الأنواع وأدناها<sup>6</sup>، لقربية من الحقيقة<sup>7</sup>. وأما الضرب الثاني من القسمة، والذي يكون فيه الجامع غير داخل في مفهوم طرفي التشبيه، فهو كالذي سبق، بيد أن الفرق بين

<sup>1</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 43.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 371.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 71.

وينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، هامش ص56 و: جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح عبد الرحمان البرقوقى، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ص 310.

<sup>4</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 371.

<sup>5</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 55.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 60.

هذا الضرب والضرب الأول، يلتبس من جهة أن الصفة- في نحو: « رأيت شمسا» تريد إنسانا يتهلل وجهه كالشمس»<sup>1</sup>.

والجامع « التألؤ، وهو، كما نعلم موجود في نفس الإنسان المتهلل، لأن رونق الوجه الحسن من حيث حسّ البصر، مجانسٌ لضوء الأجسام النيرة»<sup>2</sup>، ونحو: "رأيت أسدا" تريد رجلا شجاعا، والشجاعة في حقيقتها موجودة في الإنسان كما هي في الأسد<sup>3</sup>، وإنما يقع الفرق بين الإنسان والسبع «من جهة القوة والضعف والزيادة والنقصان»<sup>4</sup> - مشتركة، كما سبق في استعارة الطيران للعدو، لكنها هنا في هذا الضرب الثاني « توجد في جنسين مختلفين، فجنس الإنسان غير جنس الشمس»<sup>5</sup>، وكذا الأمر بالنسبة للإنسان والأسد<sup>6</sup>.

وأما الخاصية، فهي التي « لا يعرفها إلا الخواص من الناس وهم الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة »<sup>7</sup>، وذلك لغرابتها. والغرابة « تكون بخفاء الجامع بين الطرفين بحيث لا يدركه إلا المتسع في الحقائق والدقائق المحيط علما بما لا يمكن لكل أحد »<sup>8</sup> ويكون كذلك « في نفس الشبه أي: إيقاع المشابهة بين الطرفين »<sup>9</sup>. ويوردون لذلك قول الشاعر<sup>10</sup>:

وإذا احْتَبَى قَرْبُوسَهُ بِعِنَانِهِ \*\*\* عَلَكَ الشُّكِيمَ إِلَى أَنْصِرَافِ الزَّائِرِ

والقربوس مقدم السرج<sup>11</sup>. والعلك مضغ الشكيم، قال النابغة<sup>12</sup>:

<sup>1</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 62، 63.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 63.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 377.

<sup>8</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>9</sup> - نفسه، ص 377.

<sup>10</sup> - نفسه، ص 16.

<sup>11</sup> - ينظر: نفسه، هامش ص 16، 378.

<sup>12</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 223.

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ \* \* \* تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلِكُ اللَّجْمَا

"والشكيم: الحديدة المعترضة في فم الفرس"<sup>1</sup>.

وتأويل البيت على احتمال رفع "قربوسه" على الفاعلية، يكون على هذا النحو:  
حيث أنزل الشاعر « القربوس منزلة الرجل المحبتي، فكأن القربوس ضم فم الفرس إليه  
بالعنان كما يضمّ الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلاً»<sup>2</sup>.

وعلى هذا يكون قد أنزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحبتي  
وأنزل فم الفرس منزلة الركبتين<sup>3</sup>. فالمشبه هو «الهيئة الحاصلة من وقوع العنان في  
موضعه من قربوس السرج»<sup>4</sup>. والمشتبه به هو «الهيئة الحاصلة من وقوع الثوب في  
موضعه مع ركبتي المحبتي»<sup>5</sup>.

ووجه الشبه المنتزع من المشبه والمشبّه به «هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضامًا  
أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما على والآخر أسفل»<sup>6</sup>. وأما المستعار فهو "الاحتباء"  
«وهو ضمّ الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه»<sup>7</sup>.

والمستعار له هو «إلقاء العنان ووقوعه في قربوس السرج لأجل ضم رأس  
الفرس إلى جهته»<sup>8</sup>. فالاستعارة، إذن، تصريحية تبعية<sup>9</sup>. فهي تصريحية بحكم أن المشبه  
به مصرح به، وهي تبعية لكون اللفظ المستعار "احتبى" فعلا اشتق من الاحتباء<sup>10</sup>.

1 - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 16.

2 - نفسه، ص 378.

3 - ينظر: نفسه، ص نفسها.

4 - نفسه، ص نفسها.

5 - نفسه، ص 378، 379.

6 - نفسه، ص 379.

7 - نفسه، ص 379.

8 - نفسه، ص نفسها.

9 - ينظر: نفسه، ص نفسها.

10 - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وتنقسم الاستعارة إلى وفاقية وعنادية<sup>1</sup>:

أ- الوفاقية: وهي التي يمكن أن يجتمع طرفاها: المشبه والمشبّه به، في شيء واحد<sup>2</sup>.

ب- العنادية: وهي التي لا يمكن أن يجتمع طرفاها في شيء واحد<sup>3</sup>.

ومن أمثلة هذين النوعين قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ الأنعام/ من 122. «فقد اجتمع في الآية الاستعارتان الوفاقية والعنادية»<sup>4</sup>. أما الوفاقية: فتتمثل في استعارة "الإحياء" للهداية التي هي الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب<sup>5</sup>. والطرفان المشبه الذي هو "الهداية" والمشبّه به الذي هو "الإحياء" مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد<sup>6</sup>. وهو الله سبحانه وتعالى فهو المحيي وهو الهادي<sup>7</sup>، قال عز وجل: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ الكهف/ من 17. وقال: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَعْضُهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ البقرة/ 73.

«ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما»<sup>8</sup>، وبحكم

أن المصرح به هو المشبه به وهو "الإحياء"، الذي اشتق منه الفعل الماضي "أحيا" المستعار، فالاستعارة بحكم ذلك تصريحية تبعية.<sup>(9)</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: نفسه، ص 70، 71، 368.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 70، 367.

وينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص 94.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 70، 367.

وينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 74.

<sup>4</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 368.

<sup>5</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 94.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 94.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 70، 367.

<sup>7</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 367.

<sup>8</sup> - نفسه، ص 367.

<sup>9</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبديع، ص 270، 271.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 367.

وأما العنادية: فتتمثل، في الآية، في استعارة الصفة المشبهة "ميتًا" <sup>1</sup> للضلال <sup>2</sup>،  
والموت والضلال لا يجتمعان في شيء <sup>3</sup>.

وإنما ساغت استعارة الميت للضلال، بجامع التوقف والسكون اللذين يقتضيان  
انقطاع المنافع، لأنها أي المنافع، عادة ما تحصل بالسعي والدأب في الحياة، وذلك من  
شأن الأحياء لا الأموات. يقول فخر الدين الرازي في سياق تعليقه على هذه الآية: « وإنما  
جعل الكفر موتاً لأنه جهل والجهل يوجب الحيرة والوقفة، فهو كالموت الذي يوجب  
السكون » <sup>4</sup>.

وإذن فاستعارة الموت للضلال في الآية، تصريحية، للتصريح بالمشبه به وهو  
الموت، وطى المشبه الذي هو الضلال. وهي عنادية، باعتبار أن الضلال إنما يكون للحي  
لا للميت، « لأن الموت عدم الحياة والضلال هو الكفر والميت العادم للحياة لا يوصف  
بالكفر إلا باعتبار ما كان لا حقيقة » <sup>5</sup>. وإذن فالضلال يقتضي الحياة والموت والحياة لا  
يجتمعان في شيء، وهو معنى قوله « إذ لا يجتمع الموت والضلال في شيء » <sup>6</sup>.  
**الاستعارة التهامية والتلميحية:**

فالتهامية هي التي يكون « الغرض منها التهام والهزاء والسخرية » <sup>7</sup>. ومقتضى ذلك  
أن يستعار « أحد الضدين أو النقيضين للآخر، بواسطة انتزاع شبه التضاد، وإحاقه بشبه  
التناسب، بطريق التهام أو التلميح » <sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 288.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة، المرجع السابق، ص 368.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، ج13، ص 171.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 368.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 369.

<sup>8</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ص 483.

ففي الاستعارة التهكمية ينزل «التضاد منزلة التناسب تهكما أو تمليحا»<sup>1</sup>، كأن يشبه الجبان بالأسد، بجامع الشجاعة في كلّ منهما، بيد أنها في الجبان شجاعة تنزيلية أو حكمية، أمّا في الأسد فهي حقيقية<sup>2</sup>. ومن أمثلة الاستعارة التهكمية، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة/ من 34.

ففي الآية تنزيل للتضاد منزلة التناسب، حيث شبه الإنذار بالعذاب الأليم، بالبشارة<sup>3</sup>. أي أنه أدخل «الإنذار في جنس البشارة، واشتق من البشارة "بشر" بمعنى أذّن على طريق الاستعارة التصريحية التبعية التهكمية أو التمليلية العنادية»<sup>4</sup>. والبشارة في حقيقتها الإخبار بما يسرّ وتنبسط له بشرة الوجه<sup>5</sup>.

وعليه فالجامع بين المشبه المطوي الذي هو "الإنذار"، والمشبه به المصرح به، الذي هو "السرور" هو السرور الذي هو من مقتضيات البشارة. إلا أن إطلاق السرور على الإنذار تنزيلي حكمي، أي من باب تنزيل المنذر منزلة المبشر تهكماً. وإطلاقه على الخبر السار حقيقة. وذلك من باب «إدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء»<sup>6</sup>.

**الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار:**

والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار نوعان: أصلية وتبعية<sup>7</sup>

أ- الاستعارة الأصلية: وهي التي يكون فيها اللفظ المستعار « اسم جنس، كرجل وأسد، وكقيام وقعود»<sup>8</sup>. والمقصود بـ"اسم الجنس"، « ما دل على ذات صالحة لأن تصدق على

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 369.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 369.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 370.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 370.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، 1958، مج1، ص 296.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 71.

<sup>7</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبديع، ص 278-279.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 76، 398.

<sup>8</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 489.



كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة»<sup>1</sup>. والمراد بـ"الذات الصالحة"، ما كان من الأسماء الدالة على "معنى" كـ"الضرب"، أو الدالة على "عين" كـ"الأسد"<sup>2</sup>. أما «الأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة، فإنها كلها جزئيات لا تجرى الاستعارة فيها»<sup>3</sup>. وإنما سميت بالاستعارة الأصلية، استناداً إلى أن مبنى الاستعارة على التشبيه، والتشبيه وصف للمشبه بكونه مشاركاً للمشبه به، في وجه من الوجوه<sup>4</sup>. والأصل في الموصوفية- والموصوف هنا هو المشبه- الحقائق، من قبيل "جسم أبيض" أو "بياض صاف"، و"جسم طويل" أو "طول مفرط"<sup>5</sup>.

وثمة تعليل آخر، يذهب إليه من يرى أن «أصلية نسبة للأصل بمعنى الكثير الغالب»<sup>6</sup>. والمقصود «كثرة الأفراد، لا كثرة الأنواع»<sup>7</sup>. ومن أمثلة الاستعارة الأصلية قولهم «أظفار المنية نشبت بفلان»<sup>8</sup>. ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي<sup>9</sup>:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا \*\*\* أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

حيث شبه "المنية" بسبع، ثم طوى ذكر المشبه به، وهو السبع، واجتزأ عنه بلازمة من لوازمه، التي لا يمكن تصور السبع بدونها وهي "الأظفار"، التي استعارها للمنية، حتى لكأنها سبع «في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة...»<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 398.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - ينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 489.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 399.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 2016، ص 260.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 398.

<sup>9</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 19، 90.

<sup>10</sup> - الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 291.

فهي استعارة مكنية، لما رأينا من ذكر المشبه (المنية)، وطي المشبه به (السبع). وهي "أصلية"، لأن المستعار فيها هو "السبع"، وهو من أسماء الأجناس، إلا أنه طوي، اجتزأ عنه بالقرينة التي هي "الأظفار".

#### ب- الاستعارة التبعية:

وهي التي « تقع في غير أسماء الأجناس: كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه والنشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً»<sup>1</sup>. ويقصد "بكون المشبه موصوفاً"، أنه موصوف « بوجه الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه»<sup>2</sup>.

ومن أمثلة الاستعارة التبعية، قولهم: "نطقت الحال"، و"الحال ناطقة بكذا"<sup>3</sup>. حيث شبه دلالة الحال، حال إنسان على أمر من الأمور، بالنطق<sup>4</sup>، الذي اشتق منه الفعل "نطق" واسم الفاعل "ناطق" وغيرهما من المشتقات، على مذهب البصريين<sup>5</sup>. ووجه الشبه إيصال المعنى إلى الذهن<sup>6</sup>.

وبذلك تكون الاستعارة، تصريحية تبعية، في كلٍّ من "نطقت الحال"، و"الحال ناطقة". فهي تصريحية، للتصريح بالمشبه به وهو "النطق"، الذي اشتق منه الفعل "نطق" واسم الفاعل "ناطق". وهي تبعية، على اعتبار أن اللفظ المستعار "النطق"، اشتق منه الفعل في "نطقت الحال"، واسم الفاعل في "الحال ناطقة"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 489.

<sup>2</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 76، 77.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 405، 408.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 77.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 76، 400.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 77، 408.

<sup>7</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 77.

وينظر: السيد أحمد الهاشمي، المرجع السابق، ص 264.

## 1- الاستعارة المكنية:

وهي التي يذكر فيها « لفظ المشبه ويدلّ عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسا أو عقلا أجري عليه اسم ذلك الأمر »<sup>1</sup>. ومثالها قول لبيد<sup>2</sup>:

وَعْدَاةَ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةً \*\*\* إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

والمستعار هو "بيد"، ولا يوجد في قوله هذا مشار إليه معيّن، يمكن أن تجرى عليه اليد، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع في نحو "أنبرى لي أسد يزأر"<sup>3</sup>، فـ « لا يصح أن يقال: أصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال: رأيت رجلا مثل الأسد »<sup>4</sup> بل إن ثمة خيالا تدخل، فعمل عمله، بأن أضاف إلى اليد ما أضافه، حتى أصبحت الشمال، بما لها من التأثير في الغداة، حتى لكانها إنسان يتصرف كيفما شاء فيما زمامه بيده<sup>5</sup>. ثم طوي المشبه به، وأبقي على قرينته التي هي "اليد"، على سبيل الاستعارة المكنية، وهي تخيلية لما ذكرنا من عمل الخيال فيها<sup>6</sup>.

## 2- الاستعارة المصرح بها:

والأصل في الاستعارة « أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد باسم ذلك الطرف المذكور الطرف الآخر المتروك اسمه »<sup>7</sup>. وبناء عليه فإن الاستعارة المصرح بها، هي التي يذكر فيها اسم المشبه به، ويطوى اسم المشبه، بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه

<sup>1</sup> - الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 290.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 45.

وينظر: جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح عبد الرحمان البرقوق، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ص 326.

<sup>4</sup> - جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، المرجع السابق، ص 326.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبديع، ص 290.

<sup>6</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 290.

<sup>7</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 471.

به مبالغة في التشبيه<sup>1</sup>. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ -أَمْنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾. النحل/ 112. ففي قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾ استعارتان، إلا أن ما يعنينا منهما، هنا، الاستعارة التصريحية. فالمشبه هو هذا الذي غشي الإنسان عند الجوع والخوف، من أثر الضرِّ كالنحول والاصفرار من حيث الاشتمال<sup>2</sup>. والمشبه به هو اللباس الذي استعير اسمه للمشبه به، ثم طوي المشبه وأبقي على قرينته الدالة عليه وهي "الجوع والخوف" بحكم أن المشبه المطوي أثر ناتج عنهما. فهي بذلك استعارة تصريحية<sup>3</sup>.

#### - الاستعارة التحقيقية والاستعارة التخيلية:

أ- الاستعارة التحقيقية: هي التي يتحقق معناها حسا وعقلا، وذلك بأن ينقل اللفظ إلى أمر معلوم يمكن أن ينصَّ عليه، ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية<sup>4</sup>. ومن أمثلة التحقيقية قول زهير بن أبي سلمى، يشيد بشجاعة ممدوحه وتمرُّسه بالحرب<sup>5</sup>:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ \*\*\* لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

حيث استعار لفظ "الأسد" للرجل الشجاع، الذي هو الممدوح. وذلك أمر متحقق حساً<sup>6</sup>. وأما العقلي، فهو الذي لا يُدرك معناه بالحواس الخمس، بل بالعقل. وذلك بأن يكون « له تحقق وثبوت في نفسه بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم ببطلانه، فتصح الإشارة إليه إشارة عقلية بأن يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو الذي نقل له

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 471، 472، 438.

وينظر: جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ص 330، 333.

<sup>2</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 473

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 65.

<sup>5</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، شرح المعلمات السبع، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر - بيروت، ص 177.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 341، 342.

<sup>6</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 65، 342.

اللفظ»<sup>1</sup>. ومن أمثاله قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة/06. أي الدين الحق الذي هو متحقق عقلاً<sup>2</sup>.

ب- الاستعارة التخيلية: وهي التي لا يتحقق معناها حساً ولا عقلاً، فهو صورة وهمية، اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم<sup>3</sup>. ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي<sup>4</sup>:  
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا \*\*\* أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

فالتخييل في البيت، متأً من نقل لفظ "الأظفار"، من معناه الأصلي لمعنى متخيّل وهمي، لا ثبوت له في نفس الأمر، وهو "المنية"<sup>5</sup>.

وأما كون الاستعارة تصريحية، فلإطلاق اسم المشبه به "الأظفار" المحققة، على المشبه، الذي هو صورة وهمية<sup>6</sup>. وإضافة "الأظفار" إلى المنية، قرينة دالة على أن "الأظفار" نقلت عن معناها الحقيقي وأطلقت على معنى آخر وهو المنية<sup>7</sup>. فهي إذن استعارة تصريحية تخيلية فيما ذهب إليه السكاكي من التأويل<sup>8</sup>. ووصف بعضهم ذلك منه بالتعسف<sup>9</sup>.

وهي استعارة مكنية تخيلية، استعير فيها السبع للمنية، ثم طوي ذكره وأبقى على قرينته التي هي "الأظفار". وعليه فالصورة المتخيلة هي ادعاء السبعية للمنية<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 341.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 65.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 485.

<sup>4</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 239.

و: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 19.

<sup>5</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 486.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 486.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص 21، 488.

<sup>10</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبيدع، ص 290، 296.

وينظر: السيد أحمد الهاشمي، المرجع السابق، ص 260، 261.

- الاستعارة باعتبار « غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام »<sup>1</sup>:

أ- استعارة مطلقة: وهي التي لا تقترن بالصفة ولا بالتفريع، كما في نحو "عندي أسد". فلا صفة ولا تفريع لأي من الطرفين<sup>2</sup>.

ب- استعارة مجردة: وهي التي تعقب بصفة ملائمة للمستعار له أو تفريع، كما في نحو: "ساورت أسدا شاكى السلاح، طويل القناة، صقيل العضب" فالصفات: شاكى السلاح، طويل القناة، صقيل العضب، هي صفات ملائمة للمستعار له الذي هو الرجل الشجاع المطوي ذكر اسمه<sup>3</sup>. ومنه قول الشاعر<sup>4</sup>:

غَمْرُ الرَّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا \*\*\* غَلَقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

حيث وصف "العطاء"، الذي هو المستعار له المطوي، بأنه غمر، أي كثير<sup>5</sup>.

ج- استعارة مرشحة: وهي التي تُعقب بصفة ملائمة للمستعار منه أو تفريع، كما في نحو: «ساورت أسدا هصورا عظيم اللبدين، وفي البرائن، منكر الزئير». <sup>6</sup> والمقصود بالصفة الملائمة هنا الصفة المعنوية لا النحوية<sup>7</sup>. ومنه قول بشار بن برد<sup>8</sup>:

رَجُلٌ إِذَا زَارَتْ أُسُودُ قَبِيلَةٍ \*\*\* زَارَ الْمُهَلَّبُ وَابْنُهُ فِي غَابِهِ

حيث استعار "أسود" للأبطال، وجعل نطقها في قبائلها زئيرا، ترشيحا للاستعارة<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 79.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 18، 79.

وينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 494.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 18، 79.

وينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 494.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 18.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 79.

<sup>6</sup> - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، المرجع السابق، ص 494.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، ص 308.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص 308.

## الإجراء

قوله<sup>1</sup>:

بِالْجَدِّ لَا بِالْمَسَاعِي يُبْلَغُ الشَّرَفُ \* \* \* تَمْشِي الْجُدُودُ بِأَقْوَامٍ، وَإِنْ وَقَفُوا

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها « بهاء الدولة وكان قد عمل هذه القصيدة في

أغراض ولم يسمّ الممدوح فيها ثم أضاف إليها أبياتا ذكره فيها وأنفذها إليه »<sup>2</sup>.

والبيت في الحكمة، وهو أول بيت استهلّ به الشاعر قصيدته. وقبل الحديث في

موضوع الاستعارة، لأبد من التذكير بما أوردنا من قبل، من أن الاهتداء إلى الاستعارة

في الكلام، رهن التمييز بين ما استعمل من الألفاظ فيما وضع له، وبين ما تجوّز فيه عند

الاستعمال<sup>3</sup>. وبذلك يتسنى لنا التمييز بين "المستعار" من جهة، والمستعمل "فيما وضع له"

من جهة أخرى.

ولنعد إلى البيت.

واضح أن المستعار في البيت، هو المشي، الذي اشتق منه المضارع "تمشي"، المسند إلى

فاعله "الجدود". و"المشي" للإنسان حقيقة، واستعماله في غيره تجوّز<sup>4</sup>. و"الجدود" جمع جدّ

بافتح، وهو الحظ والنصيب<sup>5</sup>، ومنه قول امرئ القيس في رائيته المشهورة<sup>6</sup>:

كَذَلِكَ جَدِّي مَا أَصَاحِبُ صَاحِبًا \* \* \* مِنَ النَّاسِ إِلَا خَانِي وَتَغَيَّرَا

<sup>1</sup> - الديوان، مج 2، ص 05.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج1، ص 362، 363.

<sup>4</sup> - ينظر: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ص 431.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة-موسوعة لغوية حديثة، مج1، ص 483.

<sup>6</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ص 97.

أي كذلك حظي ونصبي في هذه الدنيا. هذا، والجذ (الحظ)، كائنٌ معنوي، لا يصدر عنه فعل المشي حقيقة. وعليه يكون الشاعر قد استعار لفظ "المشي"، الذي اشتق منه المضارع "تمشي"، للحظ، حتى وكأنه إنسان، من شأنه أن يسعى على قدميه. والمشي قرينة دالة على المشبه به المطوي، الذي هو الإنسان.

وعليه فالاستعارة مكنية، المضمرة فيها هو المشبه به، الذي هو الإنسان، كما ذكرنا. وهي استعارة "تبعية"، لكون اللفظ المستعار "تمشي"، فعلا مضارعا، وهو أحد المشتقات على مذهب البصريين، الذين يرون أن أصل المشتقات، هو المصدر لا الفعل<sup>1</sup>. والمضمر، هنا، وهو المشبه به، جزء من فعل القول "تمشي الجدود بأقوام". ومشي الجدود بالأقوام من غير سعي منهم، يعني تعطل الأسباب، ومن ثم قد يفهم التزهيد في الأخذ بالأسباب، وهذا لا يستقيم إلا بحمل القول على أنه نفثة شاعر، غبن فنطق بما أحس به من الغبن والحيف. وما ذهب إليه الشاعر لا يدفع كون الحظوظ باقية على ما هي عليه من العمل في الحياة، لكنها لم تبلغ حد الاطراد، حتى يصح التعويل عليها، على أنها القاعدة الشاملة، التي تحكم حياة الناس في عمومها وشموليتها. فالحظوظ ينبغي أن تُقدَّر بقدرها، ومن الحكمة ألا يعول عليها، تعويلا يكون بديلا عن السعي بحال. وبلاغة الاستعارة، من التوفيق في التشبيه وإحلاله في القول محلّه، وإنما كان التشبيه كذلك لأسباب منها استناده إلى القيم، فقد كان العرب يبذلون المهج بسخاء في سبيل ما يؤمنون به. قالت الخنساء<sup>2</sup>:

هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلِّ الْهُمُومِ \*\*\* فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا  
سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى آلَةٍ \*\*\* فَأِمَّا عَلَيْهَا وَإِمَّا لَهَا  
فَإِنْ تَصْبِرِ النَّفْسُ تَلْقَ السَّرُورَ \*\*\* رَ، وَإِنْ تَجَزَعِ النَّفْسُ أَبْقَى لَهَا  
نُهَيْنُ النَّفُوسَ، وَهُونُ النَّفْوِ \*\*\* سِ يَوْمَ الْكَرِيهَةِ أَبْقَى لَهَا

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 400.

وينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 182.

<sup>2</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، ص 126.



وكما قال أخو بني قيس بن ثعلبة<sup>1</sup>:

إِنَّا لَنُرْخِصُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَنْفُسَنَا \*\*\* ولو نَسَامُ بِهَا فِي الْأَمْنِ أُغْلِنَا

ومثل هذا كثير في الشعر العربي، فاش فشو القيم الباعثة على المخاطرة بالنفوس،

وإيرادها حياض الردى كما رأينا.

قوله<sup>2</sup>:

أَعْيَا مِنَ الدَّهْرِ خُلُقٌ لَا دَوَامَ لَهُ، \*\*\* البَذْلُ وَالْمَنْعُ وَالْإِنْجَازُ وَالْخُلْفُ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والخلق: هو السجية وما يدأب عليه الإنسان في حياته<sup>3</sup>، والتي بمقتضاها يتصرف

الإنسان، فيعطي ويمنع، وينجز الموعود به ويخلف. وقوله: "من الدهر" تجريد، والتجريد

من البديع المعنوي « وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرا آخر مثله في تلك الصفة

مبالغة في كمالها فيه »<sup>4</sup>.

ومن أمثلته قولهم: « لي من فلان صديق حميم »<sup>5</sup>، أي أنه جرّد المتكلم من صديقه

صديقا آخر، لا يقل عن الأول حميمية وصدقا وإخلاصا.

والدهر من شأنه أن يُعْيِي، وهو لاشك أكثر إعياء، إذا ما جرّد منه ظهير له مثله. فهو

بهذا التجريد، بمنزلة الدهرين تظَاهَرا على إنجاز الفعل الواحد. وذلك على سبيل المبالغة

في صنيع الدهر. فقد شبّه الدهر أو خلقه، بما هو من شأن الإنسان، فالإنسان هو الذي

يبذل ويمنع، وينجز ويخلف. ثم أضمر الإنسان الذي هو المشبه به، وأبقى على ما هو من

شأنه ( البذل والمنع، والإنجاز والخلف)، على سبيل الاستعارة المكنية.

<sup>1</sup> - أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 53.

<sup>2</sup> - الديوان، مج2، ص 05.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 324.

<sup>4</sup> - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة-المعاني والبيان والبديع (مختصر تلخيص المفتاح)، مراجعة وتصحيح

وتخريج بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ص 338.

<sup>5</sup> - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة-المعاني والبيان والبديع، ص 338، 339.

قوله<sup>1</sup>:

وَاطٍ بِجَفْوَتِهِ أَعْقَابَ خُلَّتَيْهِ، \*\*\* يَوْمًا وَدَوْدٌ، وَيَوْمًا مَلَّةً طَرِفٌ

و"واط" اسم فاعل، الأصل فيه "واطئ"، وماضيه "وطئ"، ثم حذفت همزته تسهيلاً فصار اسم الفاعل "واطئ"، على أن فعله "وطئ"، بعد التسهيل. ثم عُوْمِلَ اسم الفاعل "واطئ"، معاملة المنقوص، بأن حذفت ياءه، وعوّض عنها بالتثوين، فصار "واط"<sup>2</sup>.

و"واطٍ"، هنا، بمعنى دائس. جاء في "أساس البلاغة" للزمخشري « وطفه برجله وطأ ووطئه، ورأيت مواطئ قدمه ومواطئ أقدامهم وتواطؤوا بالأقدام حتى قتلوه »<sup>3</sup>. والشاعر يشبه الدهر حال قلبه وإساءته إلى من كان أحسن إليه من قبل، بحيوان يطأ بخفه أو حافره ونحو ذلك، وأن الموطوء، هو أثر الإحسان الحاصل في سابق الأيام، المعبر عنه بـ"أعقاب"، الذي هو مفهوم اسم الفاعل "واطٍ". ثم طوي اسم الحيوان، وأبقي على قرينته "واطٍ"، على سبيل الاستعارة المكنية التبعية التخيلية<sup>4</sup>.

أما أنها مكنية، فلذكر المشبه وطيّ المشبه به. وهي تبعية لكون اللفظ المستعار "واطٍ" مشتقاً، فهو اسم فاعل للفعل الثلاثي "وطئ"، ثم سهّل فصار "واطٍ"، على أن فعله "وطئ" بعد التسهيل. لذلك أخذ اسم الفاعل حكم المنقوص، من حيث حذف يائه والتعويض عنها بالتثوين.

وهي تخيلية، لأنه أعمل الوهم في المستعار، بأن استعار حيواناً من ذوات الخفّ أو الحافر، ثم طوى ذكره، ونصب قرينة تدل عليه، وبذلك أخذ الدهر صورة وهمية، لا وجود لها في الحس ولا في العقل. فهي مركبة من الدهر نفسه باعتباره كائناً معنوياً، ومن

<sup>1</sup> - الديوان، ص 05.

<sup>2</sup> - ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج1، ص 18.

وينظر: الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، شرح وتعليق وتقديم محمود مصطفى طنطاوي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1999، ج2، هامش ص 06.

وينظر: عباس حسن، النحو الوفي، دار المعارف، ط6، ج1، ص 38.

<sup>3</sup> - جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 502.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 485.

الحيوان المستعار منه لفظ الوطاء (واط)، الذي هو قرين الحافر أو الخف. وهذه الصورة لا توجد إلا في الخيال الواهم، الذي صورّ الدهر في شكل من الأشكال، قد يختلف باختلاف الأشخاص وتصوراتهم، لكنه لا يكون إلا حيواناً له خفّ أو حافر، يطاءً به فيفسد الموطوء، أو يعطلّ وظيفته، أو يزيله بالمرّة.

وبقليل من التأمل ندرك أنّ أصل هذا المعنى من قول المتنبي<sup>1</sup>:

صَحِبَ النَّاسُ قَبْلَنَا ذَا الزَّمَانَا \*\*\* وَعَنَاهُمْ مِنْ شَأْنِهِ مَا عَنَانَا  
وَتَوَلَّوْا بِغُصَّةٍ كُلُّهُمْ مِنْهُ \*\*\* هُ، وَإِنْ سَرَّ بَعْضَهُمْ أَحْيَانَا  
رُبَّمَا تَحْسِنُ الصَّنِيعَ لِيَالِيهِ \*\*\* هُ، وَلَكِنْ تُكَدِّرُ الْإِحْسَانَا

والدهر، عند الرضي، هو الزمان والليالي، عند المتنبي. فالليالي قد تحسن الصنيع، لكنها لا تلبث أن تأخذ منا اليوم ما منحتنا إياه أمس، كما قيل: «الدهر إن أحسن أولاً، كدر وأساء آخراً، هذه عادته يعطي ثم يرجع، وإذا أحسن لا يتمّ الإحسان»<sup>2</sup>.  
قوله<sup>3</sup>:

رَاحَتْ تَعَجَّبُ مِنْ شَيْبِ أَلْمٍ بِهِ، \*\*\* وَعَادِرٌ شَيْبُهُ التَّهْمَامُ وَالْأَسْفُ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل بينهما.  
وفي البيت استعارتان:

الأولى: أنه استعار لفظ "الإمام"، الذي اشتق منه الفعل "ألّم"، للشيب، الذي أنزل منزلة الملمّ أو النزيل<sup>4</sup>.

فالشيب مشبّه، والمشبّه به "الملم" أو "النزيل" طوي ذكره، وأبقي على قرينته "ألّم"، لتدلّ عليه، وتصرف اللفظ عن دلالاته الأصلية، التي هي له بمقتضى الوضع. وبناءً على

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 240.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، مج2، ص 05.

<sup>4</sup> - ينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 415.

وينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 211.

ذلك، فالاستعارة "مكنية تبعية"، لطبي لفظ المشبه به، ولكون اللفظ المستعار "ألم" فعلا ماضيا، وذلك على مذهب البصريين في أصل المشتقات كما أوضحنا.

الثانية: وتتمثل في استعارة "العذر" لـ "التهمام"، والتهمام هو السعي في الطلب والتتبع والتقصي<sup>1</sup>، ولاشك أن المطلوب هو العلى والمجد، لأنه المطلب الذي طالما أرق الرضي، والذي ما فتئ يذكره في شعره. وإن شئنا قلنا: التهمام يعني الانطواء على الهم، أو ما يساور النفس أن تهّم به. والشيب، عند العرب، عادة ما يقترن بالهم، وقد كثر ذكر ذلك في شعر شعرائهم، من ذلك قول المتنبي<sup>2</sup>:

والهمُّ يَخْتَرِمُ الْجَسِيمَ نَحَافَةً \*\*\* وَيُشِيبُ نَاصِيَةَ الصَّبِيِّ وَيُهْرِمُ

فالتهمام كائن معنوي مشبهه، والعاذر وهو الإنسان، مشبه به، لكنه طوي، وأبقي على قرينته، التي هي "العذر"، الذي اشتق منه اسم الفاعل "عاذر". والذي كان من أجله العذر هو ذلك الإنسان، الذي راحت زوجته أو نحوها تتعجب من أن ألمّ به الشيب. فالاستعارة إذن "مكنية تبعية"، طوي فيها لفظ المشبه به. قوله<sup>3</sup>:

وَلَا تَزَالُ هُمُومُ النَّفْسِ طَارِقَةً، \*\*\* رُسُلُ الْبِيَاضِ إِلَى الْفَوْدَيْنِ تَخْتَلِفُ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل بينهما. وهو في معناه لا يكاد يختلف عن معنى البيت الذي قبله.

والاستعارة فيه، في قوله: "ولا تزال هموم النفس طارقة". وإسناد "الطروق" إلى الهم، مجاز عقلي. جاء في "أساس البلاغة" للزمخشري «ومن المجاز طرقتنا فلان طروقا. وَرَجُلٌ طَرَّقَهُ. وَطَرَّقَهُ هُمٌّ»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 665.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج4، ص 124.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 05.

<sup>4</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 279.

والطرق أو الطروق إتيان القوم ليلاً<sup>1</sup>. وهو ما عنته الخنساء في قولها ترثي أباها صخرًا  
وتعدّدُ خصاله ومناقبه<sup>2</sup>:

وَضَيْفِ طَارِقٍ أَوْ مُسْتَجِيرٍ \*\*\* يُرَوِّعُ قَلْبُهُ مِنْ كُلِّ جَرَسٍ  
فَأَكْرَمَهُ وَأَمَنَهُ فَأَمْسَى \*\*\* خَلِيًّا بِالْأَلْهِ مِنْ كُلِّ بُؤْسٍ

أي ربّ ضيف طارق أو مستجير، طرقة، ليلاً، فأكرمه وأمّنه.

والرضي يشبّه الهموم، وقد استبدّت به، بالضيف أو المستجير المروّع، الذي  
يطرق ليلاً. ثم طوي ذكر المشبّه به، الذي هو الضيف أو المستجير. ونصب قرينة تدل  
عليه، وهي الطرق أو الطروق، الذي اشتق منه اسم الفاعل "طارقة"، على سبيل الاستعارة  
"المكنية التبعية". فهي مكنية، لطي أو إضمار المشبّه به، وتبعية، لكون اللفظ المستعار اسم  
فاعل.

قوله<sup>3</sup>:

أَيْنَ الَّذِينَ رَمَوْا قَلْبِي بِسَهْمِهِمْ \*\*\* ولم يَدَاوُوا لِي الْقَرْفَ الَّذِي قَرَفُوا

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

حيث شبّه فراق مَنْ يذكرهم في البيت التالي<sup>4</sup>:

يَشْكُو فِرَاقَهُمُ الْقَلْبُ الَّذِي جَرَحُوا \*\*\* مَنِّي، وَتَبَكَّيَهُمُ الْعَيْنُ الَّتِي طَرَفُوا

وما ترتب على فراقهم من الحزن والأسى - بالسهم.

والقرينة الصارفة عن أن يكون السهمُ سهماً حقيقياً، شكوى الفراق في مثل قوله:

" أين الذين رموا... \*\*\* ... البيت "

وقوله: "لم يداووا القرف". فإنّ الجاني، لا يُسألُ عنه أين هو؟ إلا إذا كان ذلك على سبيل

التعقب والتهديد والوعيد. كما أن صاحب السهم الحقيقي، الذي قصد إلى الفعل قصداً، لا

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 602.

<sup>2</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، دار الأندلس للطباعة والنشر - بيروت، ط6، 1969، ص 89.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 05.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 06.

يُسَاغُ أَنْ يُرَجَى مِنْهُ الدَّوَاءُ، وَيُؤَاخَذُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدَاوِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: "وَلَمْ يَدَاوُوا لِي الْقَرْفَ". وَشَبَّهَ أَيُّ الشَّاعِرِ قَلْبَهُ بِالْهَدَفِ يُرْمَى عِنْدَ الْإِنْتِزَالِ.

جاء في "معجم متن اللغة" «الهدف: كل مرتفع منتصب من بناء أو كثيب: كل مشرف من الأرش يلجأ إليه. ومنه سمي الغرض الذي ينتضل فيه بالسهم»<sup>1</sup>. ثم حذف أو طوي ذكر المشبه به، الذي هو الهدف، وأبقى على قرينته التي هي "الرمي"، الذي اشتق منه الفعل "رموا"، المسند إلى فاعله.

وإذن، ففي البيت، استعارتان: إحداها تصريحية، صرح فيها بالمشبه به، وهو السهم، وطوي ذكر المشبه به، وهو الفراق. والثانية مكنية، ذكر فيها المشبه به، وهو القلب، وطوي ذكر المشبه به، وهو الهدف المنسوب للرمي. قوله<sup>2</sup>:

يَشْكُو فِرَاقَهُمُ الْقَلْبُ الَّذِي جَرَحُوا \*\*\* مَنِي، وَتَبَكَّيْهِمُ الْعَيْنُ الَّتِي طَرَفُوا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل بينهما. استعار الشاعر "الجرح" للقلب، حيث شبّه حاله من شدة الوجد، بحال مَنْ جرح قلبه، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية. فهي تصريحية، للتصريح بالمشبه به وهو ذو القلب المجروح، وطوي ذكر المشبه الذي هو أثر الفراق في النفس. وهي تبعية لكون اللفظ المستعار "جرحوا" فعلا ماضيا، كما استعار الشاعر "طرف العين" للحالة التي هو عليها بعد الفراق، إذ شبه ما حلّ به من ألم الفراق بمن طرفت عينه، والعين المطروفة، هي التي أصيبت بشيء فدمعت<sup>3</sup>. وتلك العين هي عين الشاعر، والحال التي يشكو منها هي حاله. أي أن ما أصيب به جراء الفراق، هو بمنزلة أن عينه قد طرفت، لذلك فهي لا تفتأ تدمع مع الألم. وهي استعارة تصريحية تبعية كالسابقة.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 611.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 599.

قوله<sup>1</sup>:

لَمَّا رَأَيْتُ مَرَامِي الظنَّ خَاطِئَةً، \*\*\* وَدُونَ مَا أُرْتَجِي مِنْكُمْ نَوَى قُدْفُ  
صَرَفْتُ نَفْسِي عَنْكُمْ، وَهِيَ غَانِيَةٌ، \*\*\* وَالنَّفْسُ تُصَرَفُ أَحْيَانًا، فَتَتَصَرَفُ

يورد الشاعر هذين البيتين بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

في قوله: "مرامي الظن خاطئة"، استعارة. حيث استعار للظن "مرامي"، و"المرمي" اسم مكان مشتق، فعله "رمى"، وهو أي "المرمي"، المكان الذي يُنصَب به الهدف، و«الهدف ما بني ورفع من الأرض للنضال»<sup>2</sup>. والنضال، هو المباراة في الرمي<sup>3</sup>. بذلك يكون قد شبه الظن حيث يكون، بالهدف في "المرمي"، ثم طوي ذكر الهدف، وأبقى على ذكر القرينة، وهي "المرمي"، أي الموضع الذي يوجد به الهدف. ويحتمل أن يكون "المرمي"، هو الهدف نفسه، على أنه الموضع أو المحل المستهدف. والمقصود أنه أنزل الظنَّ أو الظانَّ من "المرمي" أو "الهدف"، وهو معنوي، منزلة المناضل أو الرامي الحقيقي، من المرمي أو الهدف الذي نصبه للرمي، على سبيل الاستعارة المكنية.

وثمة استعارة أخرى في البيت الثاني، في قوله: "صرفت نفسي ... والنفس تصرف". حيث شبه "النفس"، وهي كائن معنوي، بالشيء المادي يتصرف فيه، فينصرف من جهة إلى أخرى، ومنه تصريح الرياح في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ البقرة/ 164. ثم طوي ذكر المشبه به، وهو الشيء المادي القابل للصرف والتحويل من جهة إلى جهة، وأبقى على قرينته، وهي "الصرف"، الذي اشتق منه الفعل "صرف"، في قوله: "صرفت"، والفعل "تُصَرَفُ"، في قوله: "والنفس تُصَرَفُ" -على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>2</sup> - أبو منصور بن عبد الملك الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ص 185.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 482.

قوله<sup>1</sup>:

ما هَزَّ فَرَعَكُمْ يَأْسٌ، وَلَا طَمَعٌ، \*\*\* وَلَا مَرَى دَرَكُمْ لِينٌ، وَلَا عَنَفٌ

يورد الشاعر هذا البيت عقب ثاني البيتين السابقين محل الوصف، ومن دن فاصل.  
والاستعارة في قوله: " وَلَا مَرَى دَرَكُمْ لِينٌ، وَلَا عَنَفٌ "، حيث شبه الشاعر قوله في المخاطب أو مكانته منه، وما كان يرجوه فيه، بالناقاة تُمرى أي يمسح ضرعها لتدر<sup>2</sup>.  
ثم طوى ذكر المشبه، الذي هو الشاعر حال ثنائه على المخاطب، أو قربه منه وما كان يؤمّله فيه، وربما أغلظ له القول أحياناً - وأبقي على ذكر المشبه به، الذي هو من يُمري الناقاة رجاء أن تدر، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

قوله<sup>3</sup>:

مَا أَعْجَبَ الْقِسْمَةَ الْعَوْجَاءَ يَقْسِمُهَا، \*\*\* الدَّارُ وَاحِدَةٌ وَالْوَرْدُ مُخْتَلِفٌ

وبعد البيت السابق محل الوصف بثمانية أبيات، يورد الشاعر هذا البيت.  
فقد استعار الصفة "العوجاء"، للقسمة. « والعوج والعوج: الميل عن الاستقامة »<sup>4</sup>  
والعوج والاستقامة، يبدوان في الشيء المادي المحسوس كالعمود ونحوه، ولعله الأصل الذي ألحق به العوج المعنوي وقيس عليه. قال الرازي: « قال أهل اللغة العوج في المعاني كالعوج في الأعيان »<sup>5</sup>.  
وعلى هذا يكون الشاعر، قد شبه القسمة التي قسمها من أسماء بـ"راعي الذود"، في البيت الذي قبل هذا البيت<sup>6</sup>:

يا راعي الذودِ لا أَصْبَحْتَ في نَفَرٍ \*\*\* تَرَوَى البَكَارُ وَتَظْمَأُ الجِلَّةُ الشُّرْفُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 287.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 235.

<sup>5</sup> - الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3، ج21، ص 75.

<sup>6</sup> - الديوان، ص 06.



بالعمود ونحوه فيه عوج. ثم طوى ذكر العمود، وابقى على لازمة من لوازمه وهي "العوج"، على سبيل الاستعارة المكنية التبعية. قوله<sup>1</sup>:

لَأَرْحَلَنَّ الْمَطَايَا ثُمَّ أُبْرِكُهَا \*\*\* حَيْثُ اطمَأَنَّ النَّدىُ وَاسْتَوَطَّنَ الشَّرْفُ

حيث استعار الشاعر "الاطمئنان" للندى، وهو الكرم والجود. وعليه فالمشبه هو الندى، والمشبه به هو الإنسان الذي من شأنه أن يقيم ويستقر بالمكان، لحاجته فيه، كما قال البحتري<sup>2</sup>:

وَأَحَبُّ أَوْطَانِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى \*\*\* أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ

فالإنسان يستقر حيث يجد بغيته. ووجه الشبه الاستقرار، إلا أن الاستقرار حقيقي في الإنسان، مجاز في الندى. والمضمر هو "الإنسان"، الذي هو المشبه به. لذلك، فهي استعارة مكنية تبعية. وما قيل في قوله: "اطمأن الندى"، يقال في قوله: "استوطن الشرف". ويمكن أن يكون ذلك ضرباً من المجاز على حذف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ يوسف 82. والمقصود هنا أهل القرية، ثم حذف المضاف "أهل"، وأخذ المضاف إليه "القرية" حكمة الإعرابي، الذي هو النصب<sup>3</sup>.

وعلى هذا يحتمل أن يكون التقدير في قول الرضي: "حيث اطمأن صاحب الندى"، و"حيث استوطن صاحب الشرف". ثم حذف "صاحب"، وأخذ حكمة الإعرابي المضاف إليه "الندى" في الأول، و"الشرف" في الثاني. وذلك الحكم هو الرفع على الفاعلية.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>2</sup> - أبو الطيب المتنبى، ديوان أبي الطيب المتنبى بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبط وتصحيح وفهرسة مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ج1، ص 183.

<sup>3</sup> - ينظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج18، ص 190.

وينظر: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 416.

قوله<sup>1</sup>:

كَأَنَّمَا فِي رِحَالِ الرَّكْبِ خَاطِرَةٌ، \*\*\* تَعَانَقَ الدَّوُّ، وَالنَّأجِيَةُ الْعُصْفُ

والدو: « الفلاة الواسعة الأطراف: المستوية البعيدة الأطراف »<sup>2</sup>. والنأجية: من نأجت الريح نئيجا إذا تحركت واشتد هبوبها<sup>3</sup>. والمستعار هو "التعانق"، وهو أن يضم أحد المتعانقين الآخر إليه واضعا يده على عنقه، وقد يفعل الآخر مثل ذلك. فهما متعانقان<sup>4</sup>. والمستعار هو "الدو" و"النأجية". فكأن الريح قد عانقت الفلاة والفلاة عانقت الريح. وعليه، فالمشبه هو الدو والنأجية، وقد تعانقا. والمشبه به هو الرجلان أو نحوهما، يتعانقان. ووجه الشبه، هو هيئة التعانق أو الضم بكيفية معينة. وإذن فالاستعارة تصريحية تبعية، للتصريح بالمشبه به، ولكون اللفظ المستعار فعلا ماضيا. وأما المشبه فقد طوى ذكره. وبذلك يكون الشاعر قد أضاف على هذا المشهد الطبيعي صفة الأدميين.

وثمة تأويل آخر، غير مستبعد قصده، يستند فيه إلى احتمال أن يكون "تعانق"، في البيت، من "العنق"، وهو « ضرب من السير للإبل والدابة وهو السير المنبسط الفسيح »<sup>5</sup>. ومنه قول الشاعر<sup>6</sup>:

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا \*\*\* إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

ومن "العنق"، أخذ الفعل "تعانق"، على وزن "تفاعل"، وتأتي هذه الصيغة للدلالة على المشاركة<sup>7</sup> أي المشاركة في الفعل. فمؤدّي الصيغة "تعانق"، وجود طرفين، كل منهما يعانق الآخر، أي يُبدي أنه أكثرُ تمثلا أو تمثيلا لهذا الضرب من السير (سير

<sup>1</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 480.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، مج 05، ص 376.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، مج4، ص 223.

<sup>5</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 224.

<sup>6</sup> - بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل المحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج2، ص 350.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 602.

العنق). وهذان المتفاعلان المتعانقان هما الدوّ والنأجيّة، أي أن الدوّ تعانق النأجيّة، والنأجيّة تعانق الدوّ. فهما متعانقان، وإن شئنا قلنا متباريان.

وعلى هذا يكون المشبه هو الناقة أو الدابة، تباري نظيرتها في العنق. والمشبه به الدوّ والنأجيّة. والجامع بين المشبه والمشبه به "التعانق"، بمعنى التباري والتفاعل. واللفظ المستعار هو "التعانق" الذي اشتق منه الفعل "تعانق". ولطّي ذكر المشبه به، كانت الاستعارة مكنية، وهي تبعية، لكون اللفظ المستعار فعلا.

قوله<sup>1</sup>:

حَيْثُ الْحُقُوقُ قِيَامٌ فِي مَقَاطِعِهَا، \*\*\* وَكُلُّ مَنْ حَاكَمَ الْأَيَّامَ مُنْتَصِفٌ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد.

ومحاكمة الأيام تكون بمغالبتها، والظهور عليها، والانتصاف منها. وذلك إنما يكون ببعْدِ الهمة، والجِدِّ، والحزم والعزم. فالأيام بهذا المعنى، أشبه بالجاني، أو مَنْ عليه لآخرين حقوق. فإنه لا يُقرُّ بما كان منه إلا إذا حُمِلَ على ذلك حملا، بمقتضى الحجّة، مؤيِّدةً بالقوة القاهرة. يتبين لنا من هذا الذي سبق، أن اللفظ المستعار هو الفعل "حاكم"، المشتق من المصدر "محاكمة". والمشبه هو "الأيام". والمشبه به مطويُّ ذكره، وهو الجاني أو مَنْ بمنزلته ممّن اخذ من حقوق الآخرين ما ليس له بحق. والجامع بين المشبه والمشبه به، هو الخضوع والانقياد والإذعان. وعلى هذا فالاستعارة مكنية تبعية.

قوله<sup>2</sup>:

رَاضَ الْأُمُورَ عَلَى أُولَى شَبِيبَتِهِ، \*\*\* فَالرَّأْيُ مُحْتَبِكٌ، وَالْعُمْرُ مُؤْتَفٌ

يورد هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل بينهما.

"راض الأمور"، أي ذلّلها حتى انقادت له مذعنة، كما يروض الرائص المهر، أي

يدلّله على السير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 678.

وقد استعار بشار بن برد هذا اللفظ للأحمق في قوله<sup>1</sup>:

تَرَكْتُ رِيَاضَةَ النَّوْكَى قَدِيمًا \*\*\* فَإِنَّ رِيَاضَةَ النَّوْكَى عِيَاءُ

وَالنَّوْكَةُ فِي قَوْلِ بَشَارٍ جَمْعُ أَنْوَكٍ وَهُوَ الْأَحْمَقُ<sup>2</sup>.

والمشبه في قوله "راض الأمور على شببته"، هو الأمور إذ راضها الممدوح، فذلل صعباتها، وجعلها طوع إرادته، مذعنة له، سلساً قيادها. والمشبه به هو "المهر" ونحوه، راضه الرائص حتى ذهب جموحه وانقاد له. ثم طوي ذكر المشبه به، وأبقى على قرينته، التي هي الفعل "راض" من الرياضة. فالاستعارة إذن مكنية تبعية.

وفي قوله: "الرأي محتك"، استعارة أخرى. حيث شبه الرأي، يصدر عن عقل راجح يضع الأمور في موضعها، بالدابة، يوضع الرسن في فيها، لتقاد منه في الاتجاه الذي يراد لها أن تسير فيه. والحنك، موضع الرسن من الدابة، ومنه جاء "الرأي المحتك"، أي الذي لا يميل بصاحبه عن مقتضى الحكمة، التي تعني وضع الشيء في موضعه، الذي هو به أليق وأحق. مثلما تقاد الدابة بالرسن، مذعنة لمن يقودها. وقد طوي ذكر المشبه به، وهو الدابة المرسونة، وأبقى على المشبه وهو "الرأي المحتك". والمقصود أن الرأي السديد ينقاد للممدوح انقياد الدابة لرائضها. وذلك مما يمدح به. وهي استعارة مكنية أيضاً.

قوله<sup>3</sup>:

يُحْيِي الْمَكَارِمُ أُنْبَاءً لَهُ وَرَدُّوا \*\*\* كَمَا بَنَى الْمَجْدَ آبَاءُ لَهُ سَلَفُوا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل بينهما. والبيت استئناف لما مدح به الشاعر المعني في الأبيات السابقة. وهو يثني على الأعمام

<sup>1</sup> - بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع-الجزائر، ج1، ص 127.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 07.

بإحيائهم المكارمَ، لافتًا إلى أن هذه المكارم، كانت حية فاعلة عند الآباء، ثم ماتت بموتهم، ثم قيّض لها الأعقاب ليعيدوها سيرتها الأولى.

فهو ينزل المكارم منزلة الميت، والجامع بينهما انقطاع المنفعة التي عليها مدار الحياة. فكما أن الميت إذا مات انقطعت منه المنافع، التي كانت تحصل منه بالسعي والجد والاجتهاد والتخلق، فكذلك المكارم، من حيث إن موتها يعني أنها لم تعد موجودة، فقد تولت بتولي من كانت تصدر عنهم. فينتفع بها الناس.

ذلك أن الشاعر استعار فعل "الإحياء" للمكارم، وهو في حقيقته لا يقع إلا على الإنسان دون سواه. قال الرازي في سياق حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ البقرة/ من 164-: « واعلم أن وصفه تعالى ذلك بالإحياء بعد الموت مجاز، لأنّ الحياة لا تصح إلا على من يدرك ويصح أن يعلم، وكذلك الموت. إلا أن الجسم إذا صار حيًا حصل فيه أنواع من الحسن والنضرة والبهاء والنشور والنماء، فأطلق لفظ الحياة على حصول هذه الأشياء<sup>1</sup> ».

والذي يدرك، ويعلم بمقتضى الإدراك، هو الإنسان، دون سواه من المخلوقات. والمكارم ليست بهذه الصفة. لذلك كان وقوع فعل "الإحياء" عليها من باب المجاز. وبذلك يكون المشبّه هو المكارم، والمشبّه به هو الإنسان، ثم طوي ذكره، وأبقى على قرينته، التي هي الإحياء الذي اشتق منه المضارع "يحيي"، على سبيل الاستعارة المكنية التبعية. وهذه المكارم التي ليس من شأنها أن توصف بالإحياء، أو الإمامة، على وجه الحقيقة - جمع مكرمة، من الكرم. و« الكرم اسم جامع لكل ما يحمد: الجواد الكثير الخير: المعطي الذي لا ينفد عطاؤه: الجامع لأنواع الخير والشرف<sup>2</sup> ».

وهذه المعاني كلها يحتمل قصدها في قول الشاعر: "يحيي المكارم". وربما استثنى منها قول الرازي: "المعطي الذي لا ينفد عطاؤه". فإن الموصوف به الله عز وجل ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ ﴾ النحل/ من 96.

<sup>1</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج4، ص 198.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 55.

وفي البيت استعارة أخرى، في قوله "يُحْيِي الْمَكَارِمَ أَبْنَاءَ لَهُ وَرَدُّوا". ويقصد أنهم "وردوا مورد المجد"، على إضمار مفعول الفعل "ورد"، المسند إلى فاعله. وحقيقة الورد من «ورد الماء وردا وورودا»<sup>1</sup>، قال النابغة<sup>2</sup>:

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا \*\*\* فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي  
فَهُمْ دِرْعِي الَّتِي اسْتَلَّامْتُ فِيهَا \*\*\* إِلَى يَوْمِ النَّسَارِ وَهُمْ مِجْنِي  
وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ \*\*\* وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَظِ إِنِّي  
شَهَدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ \*\*\* أَتَيْنَهُمْ بِوَدِّ الصَّدْرِ مِنِّي  
و"الجفار"، جمع جفر، وهي البئر الواسعة التي لم تُطو<sup>3</sup>.

ويبدو من السياق، أن "الجفار"، في قول النابغة، ماء لبني تميم. وكانوا يذكرون الوقائع بالمياه، التي وقعت فيها. فقد أدرك العرب، أن الماء عامل في النصر أو الهزيمة. لذلك كان الصراع على الماء على أشده بينهم. قال عمرو بن كلثوم التغلبي<sup>4</sup>:

وَنَشْرَبُ، إِنْ وَرَدْنَا، الْمَاءَ صَفْوًا \*\*\* وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدْرًا وَطِينًا

وواضح أن عمرو بن كلثوم هنا، استعمل الورد في قوله: "وردنا"، بمعناه الحقيقي، لا المجازي. ثم توسَّعوا في الاستعمال، حتى تجاوزوا به الحقيقة إلى المجاز<sup>5</sup>، ومنه قول الرضي هذا، حيث استعار الورد في قوله: "وردوا"، للمجد. والمجد ليس ممَّا يُورد على الحقيقة، وإنما هو مورد حكما أو تنزيلا، على حدِّ تعبير علماء البلاغة. وإذن فقد شبَّه المجد بالمورد، يزدحم عليه الورد. ثم طوى ذكر المجد، وأبقى على المشبَّه به، وهو "المورد"، الذي هو معمول الفعل "وردوا"، المسند إلى فاعله، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

<sup>1</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ص 495.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ص 253.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 541.

وينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 61.

<sup>4</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 267.

<sup>5</sup> - ينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 496.

وفي البيت استعارة ثالثة، في قوله: "كما بنى المجد آباءً له سلفوا". حيث استعار "بنى" من "البناء"، للمجد. والبناء في حقيقته، للبيت ونحوه « بنى بيتاً أحسن بناء وبنيان، وهذا بناء حسن وبنيان حسن (كأنهم بنيان مرصوص) سميّ المبنيّ بالمصدر »<sup>1</sup>. والأصل في "المجد"، وقوع الإبل في المرعى الكثير الواسع<sup>2</sup>. واستعير للشرف والكرم والسؤدد<sup>3</sup>، حتى صار الغالب في الاستعمال. وعليه يكون الشاعر قد شبه "المجد"، الذي هو الشرف والعلو والسؤدد، بالبناء يُبْنَى. ثم طوى ذكر المشبه به وهو البناء، أي المبنيّ، من باب تسمية اسم المفعول بالمصدر، وأبقى على القرينة، وهي الفعل "بنى". لذلك فهي استعارة مكنية تبعية.

قوله<sup>4</sup>:

يا ابنَ الأُولَى نَزَلُوا العُلَيَاءَ خَالِيَةً \*\*\* مَنَازِلَ الدَّرِّ يُرْمَى دُونَهُ الصَّدْفُ

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والاستعارة في البيت، في قوله: "نزلوا العلياء"، ونزلوا، من « نزل بالمكان ونزل في المكان نزلة واحدة، ونزل من علوٍ إلى سفلى، ونزل في البئر، ونزل عن الدابة، وهذا منزل القوم »<sup>5</sup>. وكلها تفيد النزول بمعناه الحسي الحركي. وبهذا المعنى ورد النزول في قول النابغة<sup>6</sup>:

دَعَاكَ الهَوَى وَاسْتَجْهَلْتِكَ المَنَازِلُ \*\*\* وَكَيْفَ تَصَابِي المَرءِ وَالشَّيْبُ نَازِلٌ

والمنازل، جمع منزل، وهو مكان نزول القوم. ثم توسّعوا في هذا المعنى بالمجاز، من ذلك قولهم: « نزل به مكروه، وأصابته نازلة من نوازل الدهر »<sup>7</sup>. ومن هذا القبيل

<sup>1</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 31.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 246.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، مج5، ص 247.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>5</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 453.

<sup>6</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 184.

<sup>7</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 453.

قول الرضي هنا. وما قيل في "النزول"، يقال في "العلياء"، من حيث إن الأصل فيها العلو الحسي، فهي « اسم لكل ما علا من شيء: رأس الجبل: القلعة العالية ج العلاء »<sup>1</sup>. ومما يدل على أن الأصل في "العلو"، الارتفاع الحسي، قول الرازي في قوله تعالى: ﴿ سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ الأعلى 01 - : «... (وثانيها) أن لا يفسر أسماءه بما لا يصح ثبوته في حقه سبحانه نحو أن يفسر الأعلى بالعلو في المكان والاستواء بالاستقرار بل يفسر العلو بالفهر والافتداء والاستواء بالاستيلاء »<sup>2</sup>. حيث كان أول ما بدر إلى ذهنه مما يحترز منه "العلو في المكان"، لأنه أول ما يتبادر إلى الذهن، في سياق الحديث عما فوق، وما جرى مجراه. وذلك دليل على أن "العلو" أصل في الحسي. ثم توسعوا فيه بالمجاز، كما في قول زهير بن أبي سلمى، يمدح هرم بن سنان والحارث بن عوف اللذين سعيا في الصلح بين عبس وذبيان<sup>3</sup> :-

عَظِيمِينَ فِي عَلِيَا مَعَدَّ هُدَيْتَمَا \*\*\* وَمَنْ يَسْتَبِيحُ كَنْزًا مِنَ الْمَجْدِ يَعْظُمُ

« والعليا: تأنيث الأعلى وجمعها العليات والعلى »<sup>4</sup>.

يتبين لنا مما سبق من القول في كل من "النزول" و"العلو"، أن الرضي في قوله: "نزلوا العلياء"، استعار المنزل ينزل به، للعلياء. ثم استعار "العلياء"، للمجد. أي أنه شبه "العلياء"، التي هي في حقيقتها ما علا وارتفع من جبل أو قلعة أو نحوهما، بالمنزل ينزل به. على اعتبار أن "العلياء" في قوله: "نزلوا العلياء"، معمول الفعل "نزلوا"، المسند إلى فاعله. فكأنه قال: نزلوا منزلا أو نزلوا المنزل. ثم طوى ذكر المشبه به وهو المنزل ينزل به، وأبقى على قرينته "نزل"، على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

وشبهه المجد بالعلياء، ثم طوى ذكر المشبه، وهو المجد، وأبقى على المشبه به الذي هو العلياء، على سبيل الاستعارة التصريحية. وإنما المجد بالعلياء، التي هي في حقيقتها ما

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 199.

<sup>2</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج31، ص 135.

<sup>3</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين، المرجع السابق، ص 170.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 170.



علا وارتفع، كما ذكرنا، ليوحي بذلك إلى ما يعرض لطالب المجد من الصعاب، وأن المجد يحتاج إلى مواهب ومؤهلات متميزة، كما قال المتنبي<sup>1</sup>:

وَلَا تَحْسَبَنَّ الْمَجْدَ زِقًا وَقَيْنَةً \*\*\* فَمَا الْمَجْدُ إِلَّا السَّيْفُ وَالْفَتَكَةُ الْبِكْرُ  
وَتَضْرِيْبُ أَعْنَاقِ الْمُلُوكِ وَأَنْ تُرَى \*\*\* لَكَ الْهَبَوَاتُ السُّودُ وَالْعَسْكَرُ الْمَجْرُ  
وَتَرْكُكَ فِي الدُّنْيَا دَوِيًّا كَأَنَّمَا \*\*\* تَدَاوَلَ سَمْعَ الْمَرْءِ أَنْمَلُهُ الْعَشْرُ  
فالمجد غاية نوي الهمم العالية، دونه حزُّ الرقاب، كما قال، والبذل بسخاء كما قال  
بشار بن برد<sup>2</sup>:

فَأَنَّكَ لَا تَسْتَطِرِدُ الِهَمَّ بِالْمَنَى \*\*\* وَلَا تَبْلُغُ الْعَلِيَا بِغَيْرِ الْمَكَارِمِ  
قوله<sup>3</sup>:

فَمِنْ شِعَابِ نَدَى أَمْوَاهُ دَفْعٌ، \*\*\* وَمِنْ طِعَانِ قَنَا آبَارُهُ خُسْفٌ  
يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بأربعة أبيات.

وهو إيضاح وبيان لما قبله، وهو قوله<sup>4</sup>:

فِي كُلِّ يَوْمٍ عَدُوٌّ أَنْتَ قَائِدُهُ \*\*\* قَوْدَ الْجَنِيْبِ لِمَا عَسَفَتْ مُعْتَسِفٌ  
فِي السَّلْمِ دَافِقَةٌ، شُؤْبُوبُهَا خَضِلٌ، \*\*\* وَالرَّوْعَ بَارِقَةٌ ذُو رَعْدِهَا قَصْفٌ

أي، "في كل يوم لك عدو أنا قائده"، و"أنت في السلم دافقة"، و"أنت في الروع بارقة". فقولته: "فمن شعاب ندى أمواهه دفع"، بيان لقوله السابق: "في السلم دافقة شؤبوبها خضل". وقوله: "ومن طعان قنا آباره خسف"، بيان، كذلك، لقوله: "والروع بارقة ذو رعداها قصف". والاستعارة في أنه شبه دماء الطعان الدافقة من أجساد أصحابها، بمياه الآبار الغزيرة المنبعثة من الأرض. فمن معاني الخسف، كما جاء في المعجم، «البئر: حفرها في حجارة فانبطت ماء كثيرا لا ينقطع»<sup>5</sup>. ونرجح أنه المقصود في البيت.

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 149.

<sup>2</sup> - بشار بن برد، المرجع السابق، ص 194.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 07.

<sup>5</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 274.

والعربيُّ عادةً ما يفتخر بالطعن في الميدان، وكثرة القتلى وإراقة الدماء. قال عمرو بن كلثوم التغلبي<sup>1</sup>:

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا \*\*\* وَأَنْظِرْنَا، نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا  
بَأْنَا نُورِدُ الرَّيَايَاتِ بِيضًا \*\*\* وَنُصَدِّرُهُنَّ حُمْرًا قَدْ رَوِينَا  
نُطَاعِنُ مَا تَرَخَى النَّاسُ عَنَّا \*\*\* وَنَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ إِذَا غُشِينَا  
ومنه قول عنتره<sup>2</sup>:

وَحَلِيلِ غَانِيَةٍ تَرَكَتْ مُجَدَّلًا \*\*\* تَمْكُو فَرِيصَتُهُ كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ  
سَبَقَتْ يَدَايَ لَهُ بِعَاجِلِ طَعْنَةٍ \*\*\* وَرَشَّاشِ نَافِذَةٍ كَلَوْنِ الْعَنْدَمِ  
وَمُدَجِّجِ كَرِهِ الْكُمَاةِ نِزَالَهُ \*\*\* لَا مُمَعِنٍ هَرَبًا وَلَا مُسْتَسَلِّمِ  
جَادَتْ لَهُ كَفِّي بِعَاجِلِ طَعْنَةٍ \*\*\* بِمُتَّقَفِ صَدَقِ الْكُعُوبِ مُقَوِّمِ  
فَشَكَّكَتْ بِالرَّمْحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ \*\*\* لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمِ  
فَتَرَكَتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشَنُهُ \*\*\* يَقْضِمُنْ حُسْنَ بَنَانِهِ وَالْمِعْصَمِ

وحذا الرضي حذوهم، وسار على سمتهم في شعره، بل تمثلهم حتى في التشبيه والاستعارة، كما هي الحال هنا. حيثُ شبهَ الدم النازف بغزارة، جرأ الطعن بالرمح، بالماء المنبعث بقوة من البئر. مبالغة منه في إحكام الطعنة وتسديدها بقوة ودقة متناهيتين. ومن ثم كثرة الدماء النازفة، على قدر ذلك. ثم طوى ذكر المشبه، وهو الدم النازف بغزارة من موضع الطعن، وأبقى على القرينة وهي "طعان قنا"، والمشبه، وهو البئر المنبعث ماؤها بغزارة إلى أعلى، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية. قوله<sup>3</sup>:

كَأَنَّ سَيْفَكَ ضَيْفُ الشَّيْبِ لَيْسَ لَهُ \*\*\* عَنِ الرَّؤُوسِ، إِذَا مَا جَاءَ، مُنْصَرَفٌ

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد.

<sup>1</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 246.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 290، 291، 292، 293.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 07.

وفي البيت تشبيه واستعارة. أما التشبيه فليس موضوعنا. وأما الاستعارة فعليها مدارُ الحديث أو الوصف. والاستعارة في البيت، متأتيةً من جهة تشبيه الشيب بالمضيف نزل به الضيف. حيث شبه السيف بالضيف. والحق أن الشيب الذي هو المشبه في التشبيه الاستعاري، استعمل استعمالاً مجازياً، وأن المضيف على ما يفهم من قوله: "ليس له عن الرؤوس إذا ما جاء منصرف"، لاحقاً، هو "الرؤوس". والعلاقة بين الرؤوس وبين الشيب، ملابسةُ الشيب للرأس. وبصرف النظر عن هذه العلاقة، فإنَّ المشبه به الذي شبه به الشيب، وهو المضيف الذي نزل به الضيف، مطويٌّ ذكره. لذلك فالاستعارة مكنية. قوله<sup>1</sup>:

تَسْعَى الْبَكَارُ مُعَنَّةً، وَقَدْ مَلَكْتَ \*\*\* أُولَى الْجَمَامِ عَلَيْهَا الْجِلَّةُ الشُّرْفُ

وهو أول بيت من الأبيات التي أضافها الشاعر إلى القصيدة السابقة<sup>2</sup>. والبكار: جمع بكر، وهو أول ولد أبويه، جارية كان أو غلاماً، وقد يراد به تلك التي لم تلد إلا بطناً واحداً، امرأة كانت أو ناقة<sup>3</sup>. والجمام من « الجَمَّ وهو الكثرة يقال جم الشيء يجمّ جموماً يقال ذلك في المال وغيره »<sup>4</sup>. والمقصود في البيت، مجتمع الماء<sup>5</sup>. قال زهير بن أبي سلمى<sup>6</sup>:

فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرُقًا جِمَامُهُ، \*\*\* وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخِيمِ

والجلاة: المسان من الإبل يكون واحداً وجمعاً، ويقع على الذكر والأنثى، أو أنه جمع جليل كصبية في صبي<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 08.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 5، 8.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 327.

<sup>4</sup> - الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج31، ص 172.

<sup>5</sup> - ينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ص 64، 65.

<sup>6</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 167.

<sup>7</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 558.

وقد استعار الشاعر السعي "تسعى"، للبكار. وذلك لأن الأصل في السعي من صفات الإنسان، فهو موصوف بالحركة والاجتهاد، أي الأخذ بأسباب الكسب، وعدته في ذلك الجد والاجتهاد والتفكير والتدبير والتقدير، وهذه، مجتمعة، من خصائصه دون سواه<sup>1</sup>. وتوسّعوا فيه فأطلقوه على كل مسعى، من خير وشرّ وحقيقة ومجاز. قال زهير بن أبي سلمى<sup>2</sup>:

سَعَى سَاعِيًا غَيْظِ بْنِ مُرَّةٍ بَعْدَمَا \*\*\* تَبَزَّلَ مَا بَيْنَ الْعَشِيرَةِ بِالْدَمِّ

فاستعمل السعي، في العمل الحسن، الذي قام به هذان الساعيان: خارجة بن سنان وقيل الحارث بن سنان، والحارث بن عوف<sup>3</sup>.

فالرضي يشبه البكار بالإنسان، بجامع السعي والعناء. حيث أنزل ما تجده البكار من العناء حتى ترد الماء زُرْقًا جمأمه، كما قال زهير - منزلة ما يجده الإنسان، وهو يسعى جادا فيما يبتغيه من الكسب. وأوضح أن عناء البكار، متأّت من أن الجلة الشرف ملكت عليها أولى الجمام، أي أقرب الموارد وأصفاها. ذلك أن العرب كانوا يتزاحمون على الموارد، ويتباهون بالاستئثار بها، وبوردوها على صفاء، قال عمرو بن كلثوم التغلبي<sup>4</sup>:

وَنَشْرَبُ إِنْ وَرَدْنَا الْمَاءَ صَفْوًا \*\*\* وَيَشْرَبُ غَيْرَنَا كَدْرًا وَطِينًا

يريد أنهم السادة، بحيث لا يجرؤ غيرهم أن يرد الماء قبلهم، وهو على زرقته وصفائه. ثم طوى ذكر المشبه به وهو الإنسان، وأبقى على قرينته، وهي السعي، على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 158.

<sup>2</sup> - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ضبط وتعليق بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ص 228.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 228، 229.

وينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 168.

<sup>4</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 267.

قوله<sup>1</sup>:

قُلْ لَأَقْنَى يَرْمِي إِلَى الْمَجْدِ طَرْفًا، \*\*\* ضَرِمٍ يُعْجِلُ الطَّرَائِدَ خَطْفًا

البيت من قصيدة، كتب الرضي بها إلى حضرة الملك أبي شجاع بن قوام الدين بفارس، ويهنته بما ناله من الألقاب والخلع السلطانية من حضرة الخليفة سلطان الدولة عماد الدين<sup>2</sup>.

والأقنى، من القنا، وهو « طول الأنف ودقة أرنبته مع حذب في وسطه »<sup>3</sup>، و« في الصقر البازي اعوجاج في منقاره وهو مدح »<sup>4</sup>. فهو يشبه الممدوح بالصقر البازي، بجامع التطلع إلى الغاية. كلاهما متطلع ناظر إلى غايته. فأما البازي فمتربص بطريدته، يرقبها مترصداً، ثم لا يلبث أن ينقض. وأما الممدوح فمتطلع إلى المجد، ساعياً إليه سعيه الذي يجب، حازماً عازماً جاداً يقظاً. فكان من المناسب أن يستعير الشاعر، ما هو من خصائص الصقر البازي، للممدوح. ومن هنا استعار له "أقنى، ضرم، يُعجل الطرائد خطفاً"

وإنما استعار الشاعر لممدوحه الصقر البازي، لما عرف به من الشدة حين ينقض على طريدته. « وسمي الصقر بالصقر الذي هو شدة الضرب. يقال: صقر الصخرة بالصاقور وهو المعول »<sup>5</sup>. ومن أجل ذلك ذهبوا في شدته حين ينقض على طريدته مذهب المثل. قال الفرزدق<sup>6</sup>:

هُمَا دَلَّتَانِي مِنْ ثَمَانِينَ قَامَةً \*\*\* كَمَا أَنْقَضَ بَازٌ أَقْتُمُ الرِّيشِ كَاسِرُهُ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 09.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 666.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 666.

<sup>5</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 256.

<sup>6</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج16،

ص111.

وهو ما يفهم من قول المتنبي<sup>1</sup>:

لَيْسَ كُلُّ السَّرَاةِ بِالرَّوْدَبَا \*\*\* رِيٍّ وَلَا كُلُّ مَا يَطِيرُ بِبَازِي

فهو متميز من جملة ذوات الجناح، وإن أشبهته في الطيران. والوجه في ذلك أن المجد يحتاج إلى الشدة الحازمة القاصدة، والاستعارة في قول الرضي تصريحية، طوي فيها ذكر المشبه وهو الممدوح، وأبقى على المشبه به، وهو الصقر البازي، المكنى عنه بصفاته: "أقنى، ضرم، يعجل الطرائد خطفا".

قوله<sup>2</sup>:

يَا عِمَادَ الدِّينِ الَّذِي رَفَعَ المَجْدَ \*\*\* دَ، وَقَدْ مَالَ بِالْعِمَادَيْنِ ضُعْفًا

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد. والمستعار في البيت هو "الرفع والإعلاء" لقوله: "ارفع"، وهو رفع حسي، من رفعت الشيء إذا أعليته « رفعه فارتفع ورفعه ورفعه فهو رفيع، وفيه رفعة. ورفعه على السرير»<sup>3</sup>. ومنه قول الأعشى<sup>4</sup>:

طَوِيلِ النَّجَادِ رَفِيعِ العِمَا \*\*\* دِ يَحْمِي المُضَافَ وَيُعْطِي الفَقِيرَا

والعماد، هي عماد الخباء، ترفع ليقوم عليها<sup>5</sup>. و«الخباء من الأبنية: ما يعمل من صوف أو وبر، وقد يكون من شعر، على عمودين أو ثلاثة وما زاد فبيت ج أخبية وأخباء»<sup>6</sup>.

فالمستعار، هو الرفع. والمستعار له هو "المجد". والرفع حسي، كما قلنا، ويستعار للمعنوي أو العقلي، كما هي الحال عند الرضي هنا.

<sup>1</sup> - أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، ج2، ص 179.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>3</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 170.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 313.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 313.

<sup>6</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 214.

وأما المجد، فهو كائن يختلط فيه الحسي بالعقلي، وإن شئنا قلنا: هو كائن من الكائنات التي لا تعرف بذاتها، ولكن بآثارها. وحسبنا من ذلك ما جاء في "معجم متن اللغة" « المجد: الشرف والكرم، أو لا يكون إلا بالآباء ... الأخذ من الشرف والسؤدد ... المروءة والسخاء »<sup>1</sup>. وهو ما يعني أن المجد شامل لكل ما يُحمد المرء عليه، وإن كان هذا الذي يحمد عليه الناس نسبياً، يتغير بتغير قيم المجتمع أو الأمة في الزمان والمكان. فقد تفاخر العرب بالحسب والنسب، والشجاعة والإقدام، والجود والكرم، والموروث من هذه فرادى ومجموعة عن الآباء والأجداد. قال عمرو بن كلثوم التغلبي<sup>2</sup>:

وَرِثْنَا الْمَجْدَ قَدْ عَلِمْتَ مَعَدُّ \*\*\* نَطَاعِنُ دُونَهُ حَتَّى بَيِّنَا  
وَنَحْنُ إِذَا عِمَادُ الْحَيِّ خَرَّتْ \*\*\* عَلَى الْأَحْقَاصِ نَمْنَعُ مَنْ يَلِينَا  
نَجْدُ رُؤُوسَهُمْ فِي غَيْرِ بَرٍّ \*\*\* فَمَا يَدْرُونَ مَاذَا يَنْقُونَا

إلى أن يقول<sup>3</sup>:

وَرِثْنَا مَجْدَ عُلَمَاءِ بَنِي سَيْفٍ \*\*\* أَبَاحَ لَنَا حُصُونَ الْمَجْدِ دِينَا  
وَرِثْتُ مُهْلَهْلًا وَالْخَيْرَ مِنْهُ \*\*\* زُهَيْرًا نَعْمَ نَحْرُ الذَّاخِرِينَا  
وَعَتَابًا وَكُلْثُمًا جَمِيعًا \*\*\* بِهِمْ نَلْنَا تَرَاثَ الْأَكْرَمِينَا  
وَذَا الْبُرَّةَ الَّذِي حُدِّثَتْ عَنْهُ \*\*\* بِهِ نَحْمِي وَنَحْمِي الْمُحْجَرِينَا  
وَمِنَّا قَبْلَهُ السَّاعِي كَلَيْبٌ \*\*\* فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا

فهو يفتخر بالآباء والأجداد، والموروث عنهم الذي أسماه بالمجد، وبالشجاعة والإقدام، وحماية المستجير. وكل ذلك من المجد والسؤدد وبعد الصيت الذي كان لتغلب، قبيلة الشاعر في الجاهلية. وما الممدوح الذي هو في النهاية الرضي، أو الوجه الآخر المطوي في نفسه - بأقل تهالكا على المجد، والاعتداد به من عمرو بن كلثوم هذا.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 247.

<sup>2</sup> - عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق وشرح إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط1، 1991، ص 75.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 81، 80.

والداعي للحديث عن المجد بهذا القدر من التوسع، هو ما ذكرنا، مضافاً إليه  
المبالغة في التشبيه من جهة الاستعارة، التي مردّ المبالغة فيها إلى طيّ أحد طرفيها:  
المشبه أو المشبه به. وهو أمر اقتضته هنا المبالغة في الثناء على الممدوح، من جهة أنه  
طالب مجد، وما أدراك ما المجد، فكم من رقبة حزّت دونه !.  
قوله<sup>1</sup>:

وَمُغِيثَ الْأَنَامِ، وَابْنَ مُغِيثِ الْـ \*\*\* خَلَقَ، طَوْدٌ رَسَاءً وَطَوْدٌ تَعَفَّى

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.  
والمستعار في البيت، "الطود". حيث شبه الشاعر المخاطب ومن كان قبله بالطود،  
إلا أن أحد الطرفين تعفّى والآخر لا يزال راسياً. والتعفي أمحاء الأثر، أثر الدار بعد  
رحيل أهلها عنها، ونالها ما نالها من عاديات الطبيعة، قال النابغة<sup>2</sup>:

دَارٌ تَعَفَّتْ لَا أُنَيْسَ بِجَوْهَا \*\*\* إِلَّا بَقَايَا دِمْنَةٍ وَأَوَارِي  
قَفَّتْ عَلَيْهَا فَاضْمَحَلَّ طُلُوهَا \*\*\* هُوجُ الرِّيَّاحِ وَدِيمَةُ الْأَمْطَارِ

والمقصود بالتعفي، في قول الرضي، زوال المعنى عيناً لا انقطاع الأثر. وذلك  
لأن الانقطاع من دون أثر يعقبه، يعني عدم استحقاق من مضى للذكر، وليس هو مقصود  
الشاعر. والمشبه الذي هو الممدوح الذي وصفه الشاعر بالطود الراسي - مطوي ذكره  
في البيت. وأما المشبه به الذي هو الطود فمصرّح به. وإذن فالاستعارة تصريحية تبعية.  
قوله<sup>3</sup>:

وَمُجَارِي الزَّمَانِ خَطْبَاءً، فَخَطْبَاءَ \*\*\* سَابِقاً خَطْوَهُ، وَصَرَفَاءً، فَصَرَفَاءً

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.  
و"مجاري"، اسم فاعل، مصدره "مجاراة"، وفعله "جاري"، والألف للمفاعلة، تفيد  
المشاركة في الفعل، فعل "الجري" « ويجيء بناء فاعل للدلالة على المفاعلة نحو جازبت

<sup>1</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>2</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 103.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 09.



عليًا ثوبه<sup>1</sup>، أي أن الجذب حادث من الطرفين، وكذا الأمر بالنسبة لمجازاة الزمان. والخطب، هو المصيبة أو النائبة تنوب، قالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا وتذكر خصاله ومناقبه<sup>2</sup>:

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهُ رُزْءًا لِحِنَّ \* \* \* وَلَمْ أَرِ مِثْلَهُ رُزْءًا لِإِنْسِ  
أَشَدَّ عَلَى صُرُوفِ الدَّهْرِ أَيْدًا \* \* \* وَأَفْصَلَ فِي الخُطُوبِ بغيرِ لَبْسِ  
وقالت<sup>3</sup>:

بَكَيْتُكَ فِي نِسَاءِ مُعَوَّلَاتٍ \* \* \* وَكُنْتُ أَحَقَّ مَنْ أَبْدَى العَوِيلَا  
دَفَعْتُ بِكَ الخُطُوبَ وَأَنْتَ حَيٌّ \* \* \* فَمَنْ ذَا يَدْفَعُ الخَطْبَ الجَلِيلَا  
فقد شبّه الشاعر الزمان بإنسان من شأنه أن يُفَاعِلَ، فهما متفاعلان، أي كل منهما يحاول أن يسبق الآخر، وإن صورَّ الشاعر أنه تفوق عليه، أو أنه حاول ذلك "سابقًا خطوه". ثم طوى ذكر المشبّه به، الذي هو الإنسان "المفاعل"، وأبقى على قرينته وهي "مجازاة الزمان خطوا"، على سبيل الاستعارة المكنية التخيلية.  
قوله<sup>4</sup>:

قَامَ فِيهِ يَلْفٌ خَطْبًا بِخَطْبٍ \* \* \* لَا نَوْوَمَا، وَلَا سَوْوَمَا أَلْفَا  
يأتي هذا البيت بعد مضي ثمانية أبيات من البيت السابق محل الوصف والضمير "ه"، في قوله: "قام فيه"، يعود على "المجد" و"العلا"، في البيتين السابقين<sup>5</sup>:  
قَدِ كُفَيْتَ السَّعْيَ الطَّوِيلَ، وَتَأْبَى \* \* \* أَنْ يَرَى المَجْدُ مِنْكَ حِلْسًا وَقُفَا  
بَيْنَ جَدِّ بَدِّ الجُدُودِ، فَأَوْفَى \* \* \* وَأَبِ ضَمْنِ العَلَاءِ، فَوْفَى  
"قام فيه يلف... \* \* \* ... البيت"

<sup>1</sup> - بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، المرجع السابق، مج2، ص 601.

<sup>2</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، ص 89.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 124.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

واللَّف: الطيِّ والجمع « لفَّ الثوب وغيره، ولفَّ الشيء في ثوبه ولفَّه، ولفَّ رأسه في ثيابه، والتفَّ في ثيابه وتلفَّ »<sup>1</sup>. فاستعار الشاعر "اللفَّ" للخطب. والخطب كائن يُدركُ بالعقل لا بالحس، إذ لا وجود للخطب وجوداً حسياً متحيزاً في المكان، بحيث يصح أن يشار إليه إشارة حسية كما يشار إلى الأعيان والذوات. فالخطب مشبَّه. والثوب مشبَّه به، لكنه طوي ذكره، وأبقي على لازمة من لوازمه وهي "اللف"، الذي يعني الجمع والطي، على سبيل الاستعارة المكنية التخيلية.

قوله<sup>2</sup>:

يَلْبَسُ الْهَمَّةَ الْعَلِيَّةَ لِلْأَعْفِ \*\*\* دَاءِ دِرْعَاءٍ وَيَرْكَبُ الْعَزَمَ طَرْفَاً

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل. و"الهمَّة"، وقد تفتح «ج همم: اعتناء القلب بالشيء: قوة راسخة في النفس طالبة لمعالي الأمور»<sup>3</sup>. ووصف "الهمَّة" بالعليَّة، لكونها تُبوئُ صاحبها المنزلة العليا والغاية القصوى<sup>4</sup>. والعز: الأمر يراد، ويعقد القلب على إمضائه<sup>5</sup>. و"طرفاً": «الطرف من الخيل: العنق الكريم: الطويل القوائم والعنق»<sup>6</sup>. والمستعار هو اللباس، وعيَّنه فذكر أنه الدرع، أي أنه شبَّه الهمَّة، وهي أمر معنوي، باللباس يُرتدى. ثم طوي ذكر اللباس، وأبقي على لازمة من لوازمه، وهي كونه يلبس. و"درعاً"، تمييز نسبة لا يصلح أن يكون مشبهاً به. والتمييز فضله يمكن الاستغناء عنه من دون أن يتأثر أصل المعنى<sup>7</sup>. وإذن فهي استعارة مكنية.

<sup>1</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 411.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 666.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، مج4، ص 198.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 96.

<sup>6</sup> - نفسه، مج3، ص 600.

<sup>7</sup> - ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط14، ج1، ص 663.

وفي البيت استعارة أخرى في قوله: "يركب العزم طرفاً". حيث شبه العزم وهو أمر معنوي، بالدابة أو المطية تركب. ثم طوى ذكر المشبه به الذي هو الدابة أو المطية، وأبقى على لازمة من لوازمها وهي الركوب "يركب". وهي استعارة مكنية كذلك. وعقب البيت السابق محل الوصف يرد قوله<sup>1</sup>:

مِن رِجَالٍ جَنَوْنَا لَكُمْ ثَمَرَ الْمَجِّ \*\*\* دِ عَرِيضاً وَعَاقَرُوا الْمَوْتَ صِرْفاً

"من رجال": جار ومجرور يتعلقان بما سبق من فعل أو شبهه. والمستعار هو "الجنى" و"التمر"، حيث شبه المجد بشجرة مثمرة أدرك ثمرها فجنى، ثم طوى ذكر المشبه به وهو الشجرة، وأبقى على لازمة من لوازمها وهي "جني الثمار"، على سبيل الاستعارة المكنية التخيلية.

وفي البيت صورة أخرى، في قوله: "عاقروا الموت صرفاً". والمعاقرة من «العقار: الخمر أو هي التي لا تلبث أن تسكر»<sup>2</sup>. ومنه قول المهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب<sup>3</sup>:

كَأَنِّي إِذْ نَعَى النَّاعِي كُليْبًا \*\*\* تَطَايَرَ بَيْنَ جَنَبِي الشَّرَارُ  
فَدَرْتُ، وَقَدْ عَشِي بَصْرِي عَلَيْهِ \*\*\* كَمَا دَارَتْ بِشَارِبِهَا الْعُقَارُ

و«الصرف: الخالص البحت من كل شيء»<sup>4</sup>.

والمقصود في قول الرضي، الخمرة الخالصة التي لم تمزج، وكانوا يمزجونها بالماء، وهي المشعشة، قال عمرو بن كلثوم<sup>5</sup>:

أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا \*\*\* وَلَا تَبْقِي خُمُورَ الْأُنْدَرِينَا  
مُشَعَّشَةً كَأَنَّ الْحُصَّ فِيهَا \*\*\* إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 162.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي - الأدب القديم، ج1، ص 111، 112.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 447.

<sup>5</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 238.

والرضيَّ يشبّه ممدوحه، حال إقباله على الموت، بالمؤمن على الخمر يشربها صرفاً. ثم طوى ذكر المشبه به وأبقى على قرينته، وهي المعاقرة التي اشتق منها الفعل "عاقروا"، المسند إلى فاعله. و"صرفاً"، أي غير ممزوجة، والتي هي صفة للخمر. فهي استعارة مكنية تخيلية.  
قوله<sup>1</sup>:

عَدَّوْا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْمَعَالِي \*\*\* قَبْلَ يَعْلُو الرَّجَالُ عَقْدًا وَحِلْفًا

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل. والضمير المسند إليه في قوله: "عقدوا"، يعود على "رجال" في البيت الذي قبله، وهو قوله:

"مِنْ رِجَالٍ جَنَوْا ... \*\*\* .... البيت"

فهو في هذين البيتين، يذكر ما كان من شأن هؤلاء الرجال في بناء المجد. والرضي يستدعي هذه الصورة من التراث العربي والإسلامي، فالعقود والعهود والمواثيق معهودة لدى العرب، عرفوها وتعاملوا بها لحاجتهم إليها، لا سيما في الحروب والمنازعات، وما تستتبعه من التحالفات ومساعي الصلح بين الأطراف المتنازعة. قال زهير بن أبي سلمى<sup>2</sup>:

أَلَا أُبْلِغُ الْأَحْطَافَ عَنِّي رِسَالَةَ \*\*\* وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُ كُلَّ مَقْسَمٍ

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفُوسِكُمْ \*\*\* لِيَخْفَى وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ

يُؤَخِّرُ فَيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيَدَّخِرُ \*\*\* لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلَ فَيَنْقَمُ

أي « أبلغ ذبيان وحلفاءها، وقل لهم قد حلفتكم على إبرام حبل الصلح كل حلف فتخرجوا من الحلف وتجنبوا »<sup>3</sup>. وذكرهم بالنوايا المبيتة، وأن الله مطلع على الخفايا وسيحاسب كلا بما تحدّثه به نفسه.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 172-173.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 172.

وقال الحارث بن حلزة يشكري<sup>1</sup>:

وَأذْكَرُوا حَلْفَ ذِي الْمَجَازِ وَمَا قُمْ \*\*\* دُمَّ فِيهِ الْعُهُودُ وَالْكَفَلَاءُ

حَدَرَ الْجَوْرَ وَالتَّعَدِّيَّ وَهَلْ يَنْـ \*\*\* قَضُ مَا فِي الْمَهَارِقِ الْأَهْوَاءُ

و "ذو المجاز": موضع. و "المهاريق": جمع "المهريق"، فارسيٌّ معرَّب، وهي خرقة يطولونها بشيء، ثم يصقلونها، ثم يكتبون عليها<sup>2</sup>. والشاعر يشير في هذين البيتين إلى ما كان بين الفريقين بالموضوع المسمى "ذو المجاز"، الذي جمع فيه عمرو بن هند بكرًا وتغلب، وأصلح بينهما، وأخذ منهما الوثائق والرهون<sup>3</sup>.

والمستعار في قول الرضي محل الوصف، هو "العقد" الذي اشتق منه الفعل "عقد"، في قوله: "عقدوا". حيث شبه ما ورثه هؤلاء الرجال لأعقابهم المخاطبين، بالعقد، طرفاه المتعاقدان المخاطبون من جهة، والمجد من جهة ثانية. ثم طوى ذكر المشبه، وهو هذا الذي ورثه اللاحق عن السابق، من حبِّ المجد، والترغيب فيه، وبيان السبيل المفضية إليه. وأبقى على المشبه به وهو العقد، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية. قوله<sup>4</sup>:

رَكِبُوا صَعْبَةَ الْعُلَى أَوْلَ النَّا \*\*\* سِ، فَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ جَاءَ رَدْفًا

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والرضي في هذا يقتفي أثر الشعراء العرب، في اعتيادهم ذكر المطايا التي يمتطونها للرحلة، طلبا للمجد أو العطاء، أو دفع ما ينوب من النوب. من ذلك قول الأعشى<sup>5</sup>:

أَلَا أَيُّهَا السَّائِلِي أَيْنَ يَمَّمْتُ \*\*\* فَإِنَّ لَهَا فِي آلِ يَثْرِبَ مَوْعِدًا

فَأَلَيْتُ لَا أُرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ \*\*\* وَلَا مِنْ حَفَا حَتَّى تَزُورَ مُحَمَّدًا

<sup>1</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 326.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>5</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي - الأدب القديم، مج1، ص 227.

ومنه قول كثير عزة يمدح عمر بن عبد العزيز -<sup>1</sup>:

وَلَوْلَا الَّذِي قَدْ عَوَّدْتَنَا خَلَائِفُ \*\*\* غَطَارِفُ كَانُوا كَاللُّيُوثِ الْبَوَاسِلِ

لَمَّا وَخَدَتْ شَهْرًا رِحَالِي بِرِمْلَةٍ \*\*\* تَقَدُّ مِتَانَ الْبِيدِ بَيْنَ الرَّوَاحِلِ

وربما كانت مطيئة الشاعر، الهول، كما قال كعب بن زهير<sup>2</sup>:

وَلَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَرْكَبِ الْهَوْلَ بُغْيَةً \*\*\* وَلَيْسَ لِرِحْلِ حَطَّةُ اللَّهِ حَامِلُ

فالحاجة مدعاة لركوب الأهوال، وحمل النفس على ما تكره. وربما كانت المطيئة

هي الليل كما قال أبو تمام<sup>3</sup>:

أَعَاذَلْتِي مَا أَخْشَنَ اللَّيْلَ مَرْكَبًا \*\*\* وَأَخْشَنُ مِنْهُ فِي الْمُلَمَّاتِ رَاكِبَةٌ

ذَرِينِي وَأَهْوَالِ الزَّمَانِ أَفَانَهَا \*\*\* فَأَهْوَالُهُ الْعُظْمَى تَلِيهَا رَغَانِبَةٌ

وأيا ما كان المركوب، فإن الجامع بين المركوبات صعوبة ركوبها. والصعوبة إنما

هي على قدر البُغْيَةِ، وبُعد همة أصحابها، كما قال أبو تمام يخاطب المعتصم بالله<sup>4</sup>:

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْكُبْرَى فَلَمْ تَرَهَا \*\*\* تَتَالُ إِلَّا عَلَى جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ

وما الرضي ولا ممدوحوه بدعا من غيرهم ممن ذكرنا، فالغايات سامية، والهمم

عالية بعيدة مراميها. وليس بالمستكثر على من كان كذلك ركوب الصعاب وما خشن من

المرابك كما قال أبو تمام.

ولنعد بعد هذا الإيضاح إلى قول الرضي الذي نحن بصدده.

فـ"صعبة" في البيت: مؤنث صعب، وهو «العسر. و- من الدّواب: نقيض

الذلول، وهو خلاف السهل، وهي صعبة، ج صعاب»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عيد الله بن مسلم بن قتيبة، المرجع السابق، ص 122.

<sup>2</sup> - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كتاب عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، مج1، ص231.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، مج2، ص 255.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 265.

<sup>5</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 452.

وعليه يكون الشاعر قد شبّه العلى، بالدابة يصعب ركوبها. ثم طوى ذكر اسم الدابة، وأبقى على صفة من الصفات المناسبة لها، وهي كونها "صعبة"، على سبيل الاستعارة المكنية. أي أن سبيل المجد ليس ممهدا.

قوله<sup>1</sup>:

قَلِّبُوا الْغُرَّ مِنْ سَجَايَاكَ تَقْلِيْبِ \*\*\* بَبَ الْيَمَانِيِّ بُرْدَهُ الْمُسْتَشْفَا

يأتي هذا البيت بعد أربعة أبيات من البيت السابق محل الوصف.

وقلبوا الغرّ من السجايا: أي نظروا فيها، وخبروها، بتقليبهم إيّاها كما يُقَلِّبُ الْيَمَانِيُّ ثوبه المستشفّ، لمعرفة ما به من العيوب إن وجدت<sup>2</sup>. والغرّ: جمع غراء، والغرة: بياض في جبهة الفرس أكبر من الدرهم. هي علامة مُسْتَمَلِحَةٌ فيه<sup>3</sup>. وتطلق الغرة مجازا على المزيّة المائزة للشيء، كاعتبار الرضي، هنا، سجايا الممدوح، مزيّةً فارقة، تميزه عمّن عداه. و« السجّية الخلق والغريزة: الملكة الراسخة في النفس لا تقبل الزوال بسهولة »<sup>4</sup>.

وبها مدح حسّان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - الأنصار، حيث قال<sup>5</sup>:

سَجِيَّةٌ تَلُكُ فِيهِمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ \*\*\* إِنَّ الْخَلَائِقَ، فَاعْلَمْ، شَرُّهَا الْبِدْعُ

والرضي يستعير الفعل "قلب"، للسجايا، التي وصفها بأنها غرّ، وهي كائن معنوي. والتقليب إنما يكون للشيء المادي كالثوب ونحوه. وعلى هذا يكون قد شبّه السجايا، بالشيء المادي يقلب على وجوهه المختلفة، للتحقق من أنه لا عيب فيه. ثم طوى ذكر المشبّه به الذي هو الشيء المادي، وأبقى على لازمة من لوازمه، وهي القلب أو التقليب، على سبيل الاستعارة المكنية.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 627.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 281.

<sup>4</sup> - نفسه، مج3، ص 111.

<sup>5</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، مج1، ص 329.

وثمة استعارة أخرى، في وصف السجايا بأنها غرّ. حيث شبه السجايا، التي هي خصال الممدوح، بالفرس الأغر. ثم طوى ذكر المشبّه به الذي هو الفرس، وأبقى على لازمة من لوازمه، وهي الغرّة في الجبهة، على سبيل الاستعارة المكنية أيضاً.  
قوله<sup>1</sup>:

جَدَدَ الْحَاسِدُونَ مِنْهَا الضَّرُورًا \*\*\* تِ وَأَخْفُوا دَرَارِيًّا لَيْسَ تَخْفَى

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد.

والضّرورات: جمع ضرورة، وهي الحاجة<sup>2</sup>. والدراري: جمع دري، و«الدري من الكواكب: المضيء»<sup>3</sup>. ومنه قوله في موضع آخر من الديوان<sup>4</sup>:

وَمَا طَالَ لَيْلِي، غَيْرَ أَنْ عَلاَقَةً \*\*\* بَقَلْبِي تَسْتَقْرِي بَعَيْنِي الدَّرَارِيًّا

حيث استعار "الدراري"، لسجايا الممدوح ومزاياه، أي أنه شبه السجايا والمزايما وما تحلى به ممدوحه من الخصال الحميدة، بالدراري. ثم طوى ذكر المشبّه، وأبقى على المشبّه به على سبيل الاستعارة التصريحية التخيلية.  
قوله<sup>5</sup>:

رَامَ مِنِّي قَوْدَ الْقَرِيضِ، وَلَوْلَا \*\*\* هُ ، لَقَدْ جَادَبَ الزَّمَامُ الْأَكْفَا

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بأربعة أبيات.

والقريض يُقَادُ، وإلّا جمح بصاحبه، كما قال الحصين بن الحمام المرّي، يصف قافيته ويعني بها شعره، وذهب في التسمية مذهب المجاز<sup>6</sup>:-

وَقَافِيَةٍ غَيْرِ إِنْسِيَّةٍ \*\*\* قَرَضْتُ مِنَ الشَّعْرِ أَمْثَالَهَا

شُرُودٍ تَلْمَعُ فِي الْخَافِقِينَ \*\*\* إِذَا انْشَدْتَ قِيلَ: مَنْ قَالَهَا؟

<sup>1</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 544.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 398.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 587.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>6</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ج1، ص 267.



فهو يصفه قافيته ( شعره ) بأنها غير إنسية، وأنها شرود. وذلك معنى قولنا: إن القريض لابد أن يقاد وإلا جمح بصاحبه، وإن لم يجمح به تعذر أن بلوغ ما يبتغيه منه صاحبه. والرضي يشبه القريض الذي رام منه ممدوحه قودَه إليه، بالدابة يُمسك بعنانها، فتقاد به إلى الغاية التي يسعى بها إليها صاحبها. ثم طوى ذكر المشبه به وهو الدابة، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي "القود"، على سبيل الاستعارة المكنية.  
قوله<sup>1</sup>:

إِنَّ مِنْ ضَوئِهَا لِذِي التَّاجِ تَاجًا، \*\*\* وَلِرَبِّ الأَطْوَاقِ طَوْقًا وَشَنَفًا

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بثلاثة أبيات.

والضمير "ها"، في قوله: "من ضوئها"، يعود على القصائد أو الأشعار التي ذكرها الشاعر في بيت سابق باسم "القريض"، والقريض هو الشعر<sup>2</sup>. والتي شبه الشاعر شعره، مرّة، بالظهر<sup>3</sup>:

هُوَ ظَهْرٌ يَنْقَادُ طَوْعًا عَلَى اللَّيْلِ \*\*\* نِ، وَيَأْبَى القِيَادَ إِنْ قِيدَ عَسْفًا

والضمير المنفصل "هو" يعود على القريض.

ومرّة أخرى، يشبهها بالبرود: جمع "برد": «البرد: ثوب مخطط أو يخص بالقصب والوشي، ج أبراد وبرود...»<sup>4-5</sup>:

وَبُرُودٌ غَالِي بَهِنِ أبُوكَ أَلْ \*\*\* قَرَمُ، فَاخْتَارَهَا الأَشْفَا الأَشْفَا

فهذا الذي عليه السلطان وذو الشأن من الأبهة والزينة، إنما هو من أثر الشعر. ولولا الشعر لكانت حال السلطان على غير ما هي عليه. وذلك معنى قوله: "إن من ضوئها..." حيث شبه الرضي قصائده بالشمس، أو القمر، أو الدراري، وما إليها مما هو مضيء. والجامع بين المشبه والمشبه به، الإضاءة. أما الإضاءة الحقيقية في الشمس

<sup>1</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 535، 536.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 267.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 11.

ونحوها، فهي معروفة. وأما في الشعر، فهي في إضاءته دروب الحياة، وإبداء حسنات الممدوح، بإخراجه إيّاها من دهاليز الخفاء والحياة الخاصة المحدودة، إلى الفضاء الرحب، فيراها العدوُّ والصدّيق. ثم طوى ذكر المشبّه به، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي الضوء، على سبيل الاستعارة المكنية.  
قوله<sup>1</sup>:

فَأَبَقَ لِلخَطْبِ مَقْذِيًا مِنْهُ عَيْنًا، \*\*\* كُلَّ يَوْمٍ، وَمُرْغَمًا مِنْهُ أَنْفًا

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

قوله: "أَبَقَ لِلخَطْبِ مَقْذِيًا مِنْهُ عَيْنًا"، جملة دعائية، كأنه قال: أَبَقَاكَ اللهُ لِلخَطْبِ مَقْذِيًا مِنْهُ عَيْنًا.

و"الإقذاء" مصدر الفعل "أَقْذَى"، من أَقْذَى عينه إذا ألقى فيها القذى. والقذى « ما يقع في العين وما يُرْمَى به مما يقع في الشراب من ذباب أو تبن أو وسخ أو غير ذلك »<sup>2</sup>.

ومنه قول الخنساء تبكي أخاها صخرًا<sup>3</sup>:

قَذَى بَعَيْنِكَ أُمُّ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ \*\*\* أُمُّ ذَرَفَتْ إِذْ خَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

كَأَنَّ عَيْنِي لِذِكْرَاهُ إِذَا خَطَرَتْ \*\*\* فَيُضُّ يَسِيلُ عَلَى الخَدَّيْنِ مِذْرَارُ

والرضي يدعو لممدوحه بالبقاء، ليقْذِي الخطب ويُضَلِّه عن مقصده. على أنّ ذلك من باب المجاز. حيث شبّه الخطب بإنسان، من شأنه أن تقْذِي عينه<sup>4</sup>. ثم طوى ذكر المشبّه به الذي هو الإنسان، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي "الإقذاء". ومن ثم فهي استعارة مكنية. وكون الرجل يستعان به على الخطوب من المعاني المطروقة بكثرة في الشعر العربي، قالت الخنساء تبكي أخاها صخرًا<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 519.

<sup>3</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، ص 49.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 599.

<sup>5</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، ص 124.

دَفَعْتُ بِكَ الْجَلِيلَ وَأَنْتَ حَيٌّ \*\*\* فَمَنْ ذَا يَدْفَعُ الْخَطْبَ الْجَلِيلَا؟

وفي قول الرضي استعارة أخرى، في قوله: "ومرغما منه أنفا". حيث شبه الخطب بإنسان. ثم طوى ذكر المشبّه به وهو الإنسان، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي "الأنف"، على سبيل الاستعارة المكنية. وإنما حملنا قوله: "أنفا"، على أنف الإنسان، استناداً إلى القرينة اللفظية "مرغما". جاء في المعجم «رغم أنفه: أرغمه. و- فلان أنفه: خضع»<sup>1</sup>. ويعزز هذه القرينة كون الشاعر في معرض المدح، ومما يحمد عليه الممدوح أن يرغم أنف خصمه، والخصم هنا هو الخطب، وإرغامها هو أن يردّها ذليلاً، كما يُردُّ العدو أو الخصم دون أن ينال مناله.  
قوله<sup>2</sup>:

أَنْتَ أَعْلَى مِنْ أَنْ تُهَنَّأَ بِالْعِزِّ \*\*\* زِ، إِذَا مَا ضَفَا عَلَيْكَ وَرَفًّا

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل والخطاب موجه إلى الممدوح. والعز الذي يرى الشاعر أن ممدوحه أعلى شأناً من أن يُهَنَّأَ به، هو القوة والمنعة والأبهة وعلو الشأن<sup>3</sup>. «وضفا ضفوا وضموا الثوب: سبغ»<sup>4</sup>. و"رفاً": من رَفَّ «الثوب: وسعه بثوب من أسفله، فرَفَّ الثوب: أي اتسع»<sup>5</sup>. وبذلك يكون الرف بهذا المعنى أشبه بالتوكيد لمعنى "ضفا" قبله، فهما كالمترادفين.

حيث إن الرضي يشبه العز بثوب يضيف، أي يسبغ على الممدوح. ثم طوى ذكر الثوب الذي هو المشبّه به، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي السبوغ، الذي دل عليه قوله: "ضفا". فهي، إذن، استعارة مكنية. وفي ارتداء الممدوح رداء العز عناية وتشريف، وهو المراد من الشاعر. ويحتمل أن يكون "رفاً"، من رَفَّ «رفيفا الطائر: حرك جناحيه

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج 2، ص 615.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج 4، ص 93.

<sup>4</sup> - نفسه، مج 3، ص 558.

<sup>5</sup> - نفسه، مج 2، ص 622.

وهو في الهواء لا يبرح مكانه»<sup>1</sup>. والطائر عادة ما يفعل ذلك لحاجة له في المكان الذي يرفّ عليه، وهو في الغالب يفعل ذلك لرؤية ما يخافه على عشه أو فراخه بالمكان. وعلى هذا يكون الشاعر شبه العز، بالطائر يرف على المكان، ثم طوى ذكر المشبه به، وهو الطائر، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي الرف أو الرفيف، على سبيل الاستعارة المكنية التخيلية. وكأنني بالشاعر يلحق العز بالطائر في إشفاقه على عشه أو فراخه. أي أن العزّ يحنو على الممدوح ويشفق عليه من كل ما يسوؤه، صنيع الطائر على فراخه.

قوله<sup>2</sup>:

صِلْ بِفَخْرِ الْمَلِكِ الْأَعْرَجِ حُسَامًا \*\*\* تَجْمَعُ الْمَاضِيَيْنِ عَضْبًا وَكَفًا

يأتي هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

وصل: أمر الماضي "وصل"، وهو ضد القطع، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾. البقرة/ من 27. وهؤلاء هم المنافقون. والملك أمر زائد على الرئاسة. وهو التغلب والحكم بالقهر<sup>3</sup>، وهو ذو طبيعة مادية في عومه. قال ابن خلدون: «إن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية فيقع فيه التنافس غالباً»<sup>4</sup>. وإذا كان الملك هو هذا، يحصل بالغلبة والقهر، ويحفظ بالممانعة والمدافعة والمرابطة على الثغور أن يؤتى منها- فمن المناسب أن يطلب الرضيّ وصله بالحسام، في قوله: "صل بفخر الملك الأعرج حساماً". ومؤدى هذه الصلة، أن الملك من دون حامية، عاريةً مردودة. وبذلك يكون الرضي قد شبه نفسه بالحسام، ثم طوى ذكر المشبه، وأبقى على لازمة من لوازمه، وهي الصلة المرجوة، والتي لا يمكن أن يستغنى الملك عنها فيما يفهم من قوله.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 622.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>3</sup> - ينظر: ابن خلدون، المقدمة -تاريخ العلامة ابن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر- بيروت، ط3، 1967، مج1، ص 244.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 271.

فكأنني به قد تمثل- وهو يطلب الصلة التي هي الشاعر نفسه، لحاجة الملك إليها- قول عبد الحميد الكاتب في رسالته إلى الكتاب: «لا يستغني الملك عنكم، ولا يوجد كافٍ إلا منكم. فمَوْقِعُكُمْ من الملوك موقعَ أسماعهم التي بها يسمعون، وأبصارهم التي بها يُبصرون، وألسنتهم التي بها يَنْطِقون، وأيديهم التي بها يَبْطِشون»<sup>1</sup>.

فالاستعارة تصريحية أصلية. هي تصريحية للتصريح بالمشبه به، وأصلية لكون المستعار "حساما" من أسماء الأجناس<sup>2</sup>. وفي قوله: "تجمع الماضيين عضبا وكفا"، استعارة أخرى. و«العضب: السيف القاطع»<sup>3</sup>. وقد عرفنا وجه الاستعارة في السيف. والمدار في هذه الاستعارة الثانية على "الكف"، التي استعارها الشاعر للممدوح، على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية كذلك.

والوجه في هاتين الاستعارتين، أن جعل الشاعر من نفسه حساما، ومن الممدوح كفاً، ولا غناء في الكف من دون حسام. ومؤدى ذلك عدم استغناء الممدوح عن الشاعر بحال.  
قوله<sup>4</sup>:

دَاعِمُ الْمُلْكِ يَوْمَ مَالٍ وَلَا قَى \*\*\* مَوْجَانًا مِنَ الْخُطُوبِ وَرَجْفًا

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

وداعم الملك هو الممدوح، على أحد التأويلين. والداعم من «دعم دعما الشيء»: مال فأفامه كما تدعم عروش الكرم»<sup>5</sup>. والحائط مال «فدعمه بدعامة ودعائم ودعمة ودعم، وبيت مدعوم ومعمود»<sup>6</sup>. والشاعر يشبه الملك، بالشيء المادي، من شأنه أن يميل أو يسقط، فيحتاج إلى ما يسنده أو يقوم عليه، كالحائط والعمود أو الدعامة ونحو ذلك. ثم

<sup>1</sup> - ابن خلدون، المرجع السابق، مج1، ص 439

<sup>2</sup> - ينظر: أبو يعقوب يوسف بن محمد على السكاكي، المرجع السابق، ص 489.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 127.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>5</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 418.

<sup>6</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ص 130.

طوى ذكر المشبه به وأبقى على لازمة من لوازمه وهي "الدعم" و"الميل"، على سبيل الاستعارة المكنية. ومن جهة أخرى فهو يشبه الممدوح، بالدعامة أو العمود الذي يقوم عليه الشيء فيمنع ميله أو سقوطه. ثم طوى ذكرى المشبه به وهو العمود أو السند، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي الدعم، على سبيل الاستعارة المكنية كذلك.

وفي البيت استعارة ثالثة، في قوله: "لَأَقَى مَوْجَانًا مِنَ الْخُطُوبِ وَرَجْفًا". و« رجف: رجفا ورجفانا ورجوفا ورجيفا الشيء: تحرك: خفق واضطرب "وهو أصل المعنى" <sup>1</sup>، و« البحر: اضطربت أمواجه. و-القلب اضطرب من جزع أو فزع <sup>2</sup>. وكل ذلك قريب من قول الشاعر. فهو يشبه الخطوب بأموج البحر في الاضطراب. والجامع بين الطرفين: المشبه والمشبه به الإخافة والإفزاز، أي كلاهما مخيف مفزع. ثم طوى ذكر المشبه به وهو البحر، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي الاضطراب، الذي دل عليه قوله: "موجانا" و"رجفا" على سبيل الاستعارة المكنية. قوله <sup>3</sup>:

وَمُدَاوِي الْعَلَاءِ مِنْ عِلَّةِ الْبُؤْسِ \*\*\* سِ، وَقَدْ أَعْجَزَ الطَّبِيبَ وَأَشْفَى

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

وقوله: "مداوي العلاء"، معطوف على قوله: "داعم الملك"، في البيت الذي قبله.

والعلاء: العلو والارتفاع في المكارم والشرف والسؤدد <sup>4</sup>. ومنه قول بشار بن برد <sup>5</sup>:

فإِنَّكَ لَا تَسْتَطِرِدُ الْهَمَّ بِالْمُنَى \*\*\* وَلَا تَبْلُغُ الْعُلْيَا بِغَيْرِ الْمَكَارِمِ

و"العليا": اسم للعلو، والأصل فيه الهمز "العليا"، وقصره الشاعر للضرورة. والرضي يشبه العليا، بإنسان بئس، واعتبر البؤس علة تستدعي الطبيب. ثم طوى ذكر المشبه به وهو الإنسان، وأبقى على لازمة من لوازمه وهي البؤس، على سبيل الاستعارة المكنية.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 554.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 554، 555.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 197.

<sup>5</sup> - بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، المرجع السابق، ج4، ص 194.

# الفصل الثاني

الكناية والمجاز بنوعيه

المرسل والعقلي

## توطئة:

أ- مفهوم الكناية: سبقت الإشارة إلى أن مقصود علم البيان انحصر في ثلاثة أبواب، وهي: التشبيه، والمجاز، والكناية<sup>1</sup>.

فالكناية مقصد من مقاصد علم البيان. وهي في اللغة مصدر " كُنيت عن كذا بكذا"، أو " كنوت"، إذا تركت التصريح به<sup>2</sup>. فعلى الأول تكون لام الكلمة "ياء"، من باب "رمى يرمي"<sup>3</sup>. وعلى الثاني تكون اللام "واو"، من باب "دعا يدعو"<sup>4</sup>.

ويعرف عبد القاهر الجرجاني الكناية، في "دلائل الإعجاز"، بقوله: « والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكنه يجيء إلى معنى هو تالبه وردفه، في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه<sup>5</sup>. » و الذي يفهم من قول الجرجاني هذا، أن للفظ في الاستعمال معنيين: أحدهما هو له بمقتضى أصل الوضع<sup>6</sup>. وثانيهما معدول به عن هذا الأصل، لسبب من الأسباب الواصلة بين المعنيين<sup>7</sup>. وربما أُرْبِتْ حاجة المتكلم إلى استعمال اللفظ في غير ما وضع له، عن استعماله فيما وضع له<sup>8</sup>.

والشرط في استعمال اللفظ استعمالاً كنائياً، هو هذه العلاقة بين اللازم والملزوم، أو المنتقل منه والمنتقل إليه، أو المقصود الذي هو غرض في الكلام والمقصود بالتبع<sup>9</sup>.

## ب- والكناية أنواع:

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 5، 31.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 98، 525.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 525.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، كتاب دلائل الإعجاز، ص 66.

<sup>6</sup> - ينظر: عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 355، 362.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 362.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 311.

<sup>8</sup> - ينظر: عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المرجع السابق، ص 357.

<sup>9</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 98، 99.



## 1- الكناية التي يكون المطلوب بها غير صفة، وهي ضربان:

الأول: كونها ذات معنى واحد «والمراد بوحدة المعنى هنا أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا كما في الأضغان»<sup>1</sup>. وذلك كـ «أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف»<sup>2</sup>. كما في قول الشاعر<sup>3</sup>:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أبيضٍ مِخْذَمٍ \*\*\* (وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأضغَانِ)

فـ"مجامع الأضغان"، أي المضاف "مجامع"، والمضاف إليه "الأضغان"، يدلان على معنى واحد، وهو "القلب"، لاختصاصه بذلك. وأما المبنى "مجامع" وحده، فلا تحصل به الكناية عن القلب، لأنه ليس مختصا به، وإنما يتجاوز به إلى غيره<sup>4</sup>. ولم يذكر القلب عاريا، وإنما ذكر لازمة من لوازمه، وهي كونه محل الأضغان.

الضرب الثاني: كون الكناية لفظا دالا على مجموع من المعاني، من جنسين أو أجناس متعددة<sup>5</sup>. والشرط في اعتبار تلك المعاني أن يُضَمَّ بعضها إلى بعض في كلِّ متكامل، لأنها عند الأفراد، قد لا تدل على المقصود الذي هو الكناية<sup>6</sup>. وذلك كأن يكنى عن الإنسان بأنه حيّ، مستوي القامة، عريض الأطراف. فهي تدل، مجتمعةً، على الإنسان دون سواه. فلو اكتفينا، مثلا، بالصفة "مستوي القامة" مفردةً، لما دلّت على الإنسان، لأن استواء القامة يطلق عليه وعلى غيره، وليس من اختصاصه فحسب، حتى يدل عليه دون سواه<sup>7</sup>.

## 2- الكناية التي يكون المطلوب بها صفة: وهي ضربان: قريبة وبعيدة:

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 534.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 99.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 535.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 99، 535، 536.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 536.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 99، 536.

- **القريبة**: وهي التي يتم الانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم من دون واسطة. وهي نوعان: واضحة، وخفية.

- **الواضحة**: هي التي يحصل فيها الانتقال من اللازم إلى الملزوم بسهولة. وهي ضربان: أ- **سانجة**: وهي التي لا يشوبها شيء من التصريح بالمقصود المكنى عنه، كما في نحو: "زيد طويل نجاه". وإنما كانت خالية من شائبة التصريح بالمقصود، لأن الفاعل "نجاه" المرفوع بالصفة "طويل"، في المثال المذكور، يقتضي الانتقال من النجاد إلى "طول القامة" التي هي صفة لـ "زيد"<sup>1</sup>.

ب- **غير السانجة**: وهي تلك التي يشوبها شيء من التصريح بالمقصود، الذي هو المكنى عنه، كما في نحو: "زيد طويل النجاد". وإنما كانت كذلك لتضمّن الوصف "طويل" الضمير "هو"، الذي يعود على الموصوف "زيد". وبذلك يكون التقدير: "زيد طويل". وفي وصف زيد بالطول، بهذه الكيفية، خروجٌ عن الكناية<sup>2</sup>. واعتبارُ هذا النوع من الكناية، مشوبا بالتصريح بالمقصود، لما فيه من التأويل، الذي يحول دون وصفه بالصریح.

- **الخفية**: وهي التي يكون فيها الانتقال من المكنى به إلى المكنى عنه المقصود، مشوبا بالغموض. لذلك فهو يحتاج إلى تأمل وإعمال روية<sup>3</sup>. وذلك كما في قولهم كناية عن الأبله:- « عريض القفا »<sup>4</sup>. والمعول عليه في ذلك، العلاقة بين "عرض القفا" من جهة، و"البلاهة" من جهة ثانية. وذلك لإثبات التجربة أن "عرض القفا"، دليل "البلاهة"، حتى لا انفكاك بينهما. وليس شرطا أن يعيد اللاحق تجربة السابق من جديد، بل يكفي أن تكون تلك التجربة شائعة، فيما تعارف عليه الناس. وخفاء هذا الضرب من الكنايات، متأثّر من أن العرف نسبيّ في المجتمع الواحد، فضلا عن المجتمعات المختلفة، وأن الاحتكام إليه

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 100، 539.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 100، 539، 540.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 100، 540.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 100، 540، 22.

ليس حاسما بالقدر الذي يُطمئن من يحتكم إليه. كما أن "عرض القفا" ليس واحدا، بل هو نسبي كذلك<sup>1</sup>.

وثمة خفاء، منشؤه تعدد الوسائط، كتكثيبتهم عن الجواد الكريم بكثرة الرماد، الذي يقتضي الانتقال منه إلى المقصود الذي هو المضيف: كثرة الرماد ← كثرة إحراق الحطب تحت القدور ← كثرة الطبايح ← كثرة الأكلة ← كثرة الضيفان ← المضيف، الذي يثنى عليه بالجود والكرم<sup>2</sup>.

### 3- الكناية التي يكون المطلوب بها نسبة:

والنسبة هي « إثبات أمر لأمر، أو نفيه عنه »<sup>3</sup>. أي أن يصرح المتكلم « بالصفة ويقصد بإثباتها لشيء الكناية عن إثباتها للمراد وهو الموصوف بها »<sup>4</sup>. وذلك كما في قول زياد الأعجم في عبد الله بن الحشرج<sup>5</sup>:

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى \*\*\* فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

فقد أثنى زياد على ابن الحشرج بثلاث صفات، وهي: السماحة، والمروءة، والندى. وهي عند التحقيق مختلفة، وإن تقاربت مداليلها. فأما السماحة، فهي « بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان ذلك المبذول قليلا أو كثيرا »<sup>6</sup>. وأما الندى فالشرط فيه أن يكون المبذول كثيرا، وأن يكون في الأمور الجليلة لغرض اكتساب الحمد والثناء<sup>7</sup>. والمروءة أوسع وأشمل، فهي تعني «سعة الإحسان بالأموال وغيرها كالعفو عن الجناية»<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 100، 540، 541.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 22، 100، 540.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 101.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 543.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 22، 23.

وينظر: نفسه، ص 543، 544.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 544.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 544.

<sup>8</sup> - نفسه، ص 544.

وربّما فسّر بعضهم المروءة بكمال الرجولة<sup>1</sup>، كما فسّرت بـ«الرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الإنسان وعلى ما يرفع على الأقران»<sup>2</sup>. وأياً ما كان هذا الذي فسّرت به المروءة، فإن هذه المعاني تبقى متقاربة، وهي في مجموعها تنتهي إلى ما يُثَنَّى به على الكريم الفاضل عند العرب.

وكان لزياد أن يصف ابن الحشرج بما وصفه به وصفا مباشرا عاريا، لكنه لم يفعل، وآثر الوساطة، حيث تصور أن للممدوح قبة ضُرِبَتْ عليه، وجعل ما وصفه به، بإزائه تحت تلك القبة، التي هي قبة الممدوح، وفيها يقيم. ومؤدّى ذلك أن الممدوح موصوف بهذه الصفات، وهو بها أجدر وأحق. ولو وصف الشاعر ممدوحه بتلك الصفات وصفا عاريا عن الوساطة، كما ذكرنا، لما كان له في وصفه ذلك ما يُميّزه عن أيّ قائل، ولافتقر القول إلى المزيّة، التي بها كان له من الوقع في النفس ما كان. وتلك هي الشاعرية الحقة حين تسمو بأصحابها إلى هذا المستوى من الصفاء والرونق.

#### 4- الكناية العرضية:

والمقصود بـ"العرضية"، التعريض، الذي هو إمالة الكلام إلى عرض، يدلُّ على المعنى المعرض به، المقصود من سياق الكلام<sup>3</sup>.  
والعرض هو الجانب والناحية<sup>4</sup>. والمقصود بـ«الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقرائن»<sup>5</sup>. وقيل: «هو المعنى الكنائي»<sup>6</sup>. وإنما تسمى الكناية بهذا الاسم، أي التعريض، «إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 544.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 102، 550، 551.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 550.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 550 وينظر: ص 551.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 102، وينظر: 551.

ومنه الحديث الشريف «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»<sup>1</sup>. والمكنى عنه في الحديث أن من لم يسلم المسلمون من لسانه ويده، ليس بمسلم<sup>2</sup>. وعُقِبَ على الحديث بالقول: «ويفهم منه بطريق التعريض الذي هو الإفهام بالسياق أن فلانا المعين ليس بمسلم»<sup>3</sup>.

## الإجراء:

قوله<sup>4</sup>:

كَمْ جَاءَنِي الْخَوْفُ مِمَّا كُنْتُ آمِنُهُ، \*\*\* وكم أمنتُ التي قلبِي بها يجفُّ

البيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها « بهاء الدولة وكان قد عمل هذه القصيدة في أغراض ولم يسمِّ الممدوح فيها ثم أضاف إليها أبياتا ذكره فيها وأنفذها إليه »<sup>5</sup>. والبيت أقرب إلى الحكمة، التي مفادها أن المرء قد يُؤتَى من حيث لم يكن يحتسب. والكناية في قوله: "التي قلبِي بها يجفُّ". وهو من « وجف يجف وجفا ووجيفا ووجوفا الشيء: اضطرب. و-القلب خفق، فهو واجف ووجَّاف "إذا كان شديد الخفقان" »<sup>6</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴾ النازعات/8. والجمهور على أن هذه حال يوم القيامة<sup>7</sup> الذي يبلغ فيه القلق النفوسَ مبلَّغُه. ومنه قول الطرماح بن حكيم الخارجي، في الشراة، وهم فرقة من الخوارج-<sup>8</sup>:

لله دَرُّ الشَّرَاةِ إِنَّهُمْ \*\*\* إِذَا الْكَرَى مَالَ بِالطُّلَى أَرِقُوا  
يُرْجَعُونَ الْحَنِينَ آوِنَةً \*\*\* وَإِنْ عَلَا سَاعَةً بِهِمْ شَهَقُوا  
خَوْفًا تَبَيَّتْ الْقُلُوبُ وَاجِفَةً \*\*\* تَكَادُ عَنْهَا الصُّدُورُ تَنْفَلِقُ

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 552.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - الديوان، مج2، ص 06.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 05.

<sup>6</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 711.

<sup>7</sup> - ينظر: الفخر الرازي، المرجع السابق، ج31، ص 34.

<sup>8</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، مج12 ص 39.

حيث كنى الطرماح عن شدة الخوف، باقتراب الصدور من الانفلاق، الذي هو الانشقاق، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ الأنعام/ من 95.

أي فاطرهما وشاقهما. جاء في "التفسير الكبير": « قال الواحدي: ذهبوا بفالق مذهب فاطر، وأقول: الفطر هو الشق وكذلك الفلق، ... فإذا أخرج المبدع الموجد من العدم إلى الوجود، فكأنه بحسب التخيل والتوهم شق ذلك العدم وفلقه <sup>1</sup>.

و"جف القلب"، اضطرابه وخفقانه، وهو من لوازم القلق، الذي يعتل في النفس. والرضي يبنى عن القلق بالوجف، لأنه من لوازمه الدالة عليه، وهو أبلغ في تأدية المقصود من التصريح، وأين قوله، لو قال، مثلاً: "وكم أمنت التي أفلقتني"، من المعنى الكنائى الذي ذهب إليه؟! وشتان بين السبيلين: سبيل الحقيقة، وسبيل الكناية! قوله <sup>2</sup>:

لَمَّا رَأَيْتُ مَرَامِي الظنَّ خَاطِئَةً، \*\*\* وَدُونَ مَا أُرْتَجِي مِنْكُمْ نَوَى قُذْفُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد. والنوى البعد <sup>3</sup>، ومنه قول المرقش الأكبر <sup>4</sup>:

أَلَا بَانَ جِيرَانِي وَلَسْتُ بِعَائِفٍ \*\*\* أَدَانَ بِهِمْ صَرْفُ النَّوَى أَمْ مُخَالِفِي

والصرف: ما ينوب من النوائب، والنوى: البعد. والمقصود بـ"صرف النوى"، هنا، ما ينوب الإنسان مما يقضي بإبعاده. وقذف: جمع قاذف. والأصل في ذلك الشيء من حجر ونحوه، يُؤخَذُ فيرمى به بقوة أو من غير تدبّر <sup>5</sup>. ومنه قول الطرماح بن حكيم <sup>6</sup>:

وَإِنِّي لَمَقْتَادُ جَوَادِي وَقَازِفٌ \*\*\* بِهِ وَبِنَفْسِي الْعَامَ إِحْدَى الْمَقَازِفِ

<sup>1</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج13، ص 89-90.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، ص 583.

<sup>4</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 132.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 517.

<sup>6</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، ج12، ص 40.

أي، رام به وبنفسي إحدى المرامي.

والرضي يصف النوى بـ"القذف"، على تقدير "قاذف" أو "مقذوف فيه"، على سبيل المجاز. و"النوى"، الذي هو بمعنى البعد، ليس مجرداً عن المكان، فهو ملازم له، لا ينفك عنه. أي، لا يمكن أن نتصور البعد بمعزل عن مكان، نتصوره على نحو ما. لذلك يمكن حمل النوى على المكان. وعليه فالقاذف أو المقذوف فيه هو المكان. ولنا أن نتصور المكان مفازة، ترامت أطرافها وانعدمت المعالم الهادية فيها، يقطعها الظاعن. فهي لذلك لا تزال تقذف بجائبها في غير وجهة يطمئن إليها، كما قال أبو النشاش، وهو أحد الصعاليك<sup>1</sup>:

وَدَوِيَّةٍ قَفَرٍ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا \*\*\* سَرَتْ بِأَبِي النَّشَاشِ فِيهَا رِكَائِبُهُ  
لِيُذْرِكَ تَأْرًا أَوْ لِيَكْسِبَ مَغْنَمًا \*\*\* أَلَا إِنَّ هَذَا الدَّهْرَ تَتْرَى عَجَائِبُهُ

وهذه المفازة التي ذكرنا من شأنها ما ذكرنا، هي التي تحول بين الرضي وما يرتجي من النوال المطموع فيه.

وإذن فالمكنى عنه هو الرجاء المُمْتَع، والمكنى به هو تلك المفازة أو ما هو بمنزلتها. وجواب "لما"، التي هي «حرف وجود لوجود وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب»<sup>2</sup>، في قول الرضي - الجملة الفعلية "صرفت نفسي عنكم"، في البيت التالي<sup>3</sup>:

صَرَفْتُ نَفْسِي عَنكُمْ، وَهِيَ غَانِيَّةٌ، \*\*\* وَالنَّفْسُ تُصَرَفُ أحيانًا فَتَتَصَرَفُ

قوله<sup>4</sup>:

وَلَا لَكُمْ فِي تَنَائِي الْجُودِ مُطَّلَعٌ، \*\*\* وَلَا لَكُمْ فِي ظُهُورِ الْمَجْدِ مُرْتَدَفٌ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 168.

<sup>2</sup> - جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2005، ص 272.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>4</sup> - الديوان، ص نفسها.

والمُطَّلَعُ: هو محطُّ نَظَرِ الناظرِ ومنتهاه ومُسْتَشْرَفُهُ الذِ يتطلَّعُ إليه<sup>1</sup>. والمكنى عنه في قوله: "ولا لكم في ثنايا الجود مطلع"، هو القصور والعجز عن بلوغ المكرمات. بيد أنه لم يصرح بالمكنى عنه، ولكنه تأتى له من جهة الكناية، حيث جعل للجود الذي هو العطاء بسخاء من غير مسألة<sup>2</sup> - ثنايا: جمع ثنية، وهي «العقبة المسكوكة، أو طريقها أو الجبل نفسه»<sup>3</sup> ومنه قول سحيم بن وثيل الرياحي<sup>4</sup>:

أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعُ الثَّنَايَا \*\*\* متى أضعَ العِمَامَةَ تعرَّفُونِي

وهو البيت الذي تمثَّل به الحجاج بن يوسف الثقفي من جملة خمسة أبيات-في إحدى خطبه<sup>5</sup>.

ووجود الجود في الثنايا، في قول الرضي، كناية عن تسوُّر قمة الكرم<sup>6</sup>، وأن بلوغها ليس بالأمر اليسير الذي يتاح لكل طالب أو مدَّعٍ، بل يحتاج إلى مزايا خاصة. وإذن فطالب الكرم عليه أن يطلب الثنايا.

وكذا الأمر بالنسبة لقوله: "ولا لكم في ظُهُورِ المَجْدِ مُرْتَدَفٌ"، من حيث هو كناية كذلك. ومرتدَف: اسم مكان مشتق، مصدره "ارتداف"، والفعل "ارتدَف"<sup>7</sup>. والارتداف هو أن يجعل الراكب خلفه رديفا له<sup>8</sup>. وقد جعل للمجد ظهورا تُمْتَطِي، وليس لهؤلاء الذين يعينهم الشاعر، ويرميهم بالقصور وانعدام الهمة، مُرْتَدَفٌ، أي مكان للرديف منهم على هذه الظهور. كنى بذلك على انهم ليسوا أهلا للمجد.

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 622.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، مج1، ص 598.

<sup>3</sup> - نفسه، مج1، ص 454.

<sup>4</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج13، ص 134.

<sup>5</sup> - ينظر: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وفهرسة أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي - بيروت، ص 120.

<sup>6</sup> - ينظر: أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج13، هامش ص 134.

<sup>7</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 321.

<sup>8</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 574.



قوله<sup>1</sup>:

يَأْبَى لِي الْعَزُّ، وَالْغَرَاءُ مِنْ شِيَمِي، \*\*\* إِمْسَاكَ حَبْلٍ غُرُورٍ مَالَهُ طَرْفٌ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والبيت في الفخر، فخر الشاعر بالحكمة والتعقل والقدرة على كبح جماح النفس، كما قال عنتره<sup>2</sup>:

إِنِّي أَمْرٌ سَمَحُ الْخَلِيقَةِ مَا جِدُّ \*\*\* لَا أُتْبِعُ النَّفْسَ اللَّجُوجَ هَوَاهَا

والغرور: ضرب من السلوك يُمْلِيهِ الهوى، وما تُحَدِّثُ بِهِ النَّفْسُ، التي كثيرا ما تزيّن لنا الباطل، فتغرينا بالمضي فيه.

وقد جعل الشاعر للغرور حبلا، على سبيل المجاز، ونفى عنه أن يكون له طرف، وطرف الحبل منتهاه. فوصف حبل الغرور بأنه لا طرف له، كناية عن أن النفس إذا ما أرخِيَ لها العنان، وأملي لها فيما هي فيه، ذهبت بصاحبها المذاهب، وأوردته المهالك. كما قال أبو ذئب الهذلي<sup>3</sup>:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا \*\*\* وَإِذَا تَرَدَّدَ إِلَى قَلِيلٍ تَقَنَعُ

وفي نفي أن يكون لحبل الغرور طرف، أي منتهى - كناية عن حكمة من وُصِفَ بذلك، وتبصره وقدرته على ضبط النفس. وهي صفات يحمد عليها الرجل الفاضل الكريم. قوله<sup>4</sup>:

كَأَنَّنِي، يَوْمَ أَسْتَعْطِي نَوَالِكُمْ، \*\*\* دَانَ مِنَ الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ يَغْتَرِفُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

والكناية في قوله: "دان من الصخرة الصماء يغترف". والاعتراف من الصخرة الصماء يحيل على ما لا يمكن وجوده. وعليه فالمُكْنَى عنه هو "انعدام الرجاء"، أو "رجاء

<sup>1</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>2</sup> - حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، المكتبة البولسية، بيروت-لبنان، ط9، 1978، ص 172.

<sup>3</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 239.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 06.

ما لا يَرَجَى". وعدل عن التصريح بذلك إلى الكناية، لما للكناية من الأثر في أداء المعنى المقصود ووقعه في نفس السامع.

قوله<sup>1</sup>:

وَيَوْمَ أَدْعُوكُمْ لِلخَطْبِ أَخَذَرُهُ \*\*\* دَاعٍ يُبْلِغُ مَنْ قَدْ ضَمَّه الجَدْفُ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والجدف: هو القبر<sup>2</sup>. وقد كنى بمن ضمّه الجدف عن عدم الاستجابة للداعي الذي

هو الشاعر نفسه. بحكم أن الميت لا يجيب، فكان من المناسب إنزال المدعوّ هذه المنزلة،

أي منزلة الميت، كما قال عمرو بن معدي كرب الزبيدي<sup>3</sup>:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لو نَادَيْتَ حَيًّا \*\*\* وَلَكِنْ لا حَيَاةَ لِمَنْ تُتَادِي

وإذن فقد كنى الرضيّ - كما هي الحال في قل عمرو هذا - عن عدم استجابة المخاطب

للدعوة، بمن "ضمّه الجدف"، أي القبر

قوله<sup>4</sup>:

يا رَاعِي الذَّوْدِ لا أَصْبَحْتَ في نَفْرِ \*\*\* تَرَعَى البِكَارُ وَتَظْمًا الجِلَّةُ الشُّرْفُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد بيت واحد من البيت السابق محل الوصف.

وقوله: "ترعى البكار وتظما الجلة الشرف"، كناية عن عدم الإنصاف. بدليل قوله

عقب هذا البيت -<sup>5</sup>:

ما أَعْجَبَ القِسْمَةَ العَوْجَاءَ يَقْسِمُهَا، \*\*\* الدَّارُ وَاحِدَةٌ وَالوَرْدُ مُخْتَلَفٌ

وفي قوله: "الدار واحدة والورد مختلف"، كنايةتان:

<sup>1</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، هامش ص نفسها.

<sup>3</sup> - عمرو بن معدي كرب الزبيدي، شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985، ص 113.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.

-الأولى: قوله: "الدار واحدة"، وهي كناية عن المؤهلات، والتي قد يكون من بينها النسب والمنتَمَى، كما قال في موضع آخر يخاطب القادر بالله-<sup>1</sup>:

عَطْفًا، أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّا \*\*\* فِي دَوْحَةِ الْعَلِيَاءِ لَا نَتَفَرَّقُ  
مَا بَيْنَنَا، يَوْمَ الْفَخَارِ، تَفَاوُتٌ، \*\*\* أَبَدًا كِلَانَا فِي الْمَعَالِي مُعْرَقُ  
إِلَّا الْخِلَافَةَ مَيِّزَتُكَ، فَإِنِّي \*\*\* أَنَا عَاطِلٌ مِنْهَا، وَأَنْتَ مُطَوَّقُ

فهو في هذه الأبيات، لا يرى ما يوجب تميّز مخاطبه عنه، فهما مشتركان في (دوحة العليا، الفخار، الإعراق في المعالي). والرضي في شعره كان كثير الإشارة إلى ما يسوّى بينه وبين ممدوحيه. ويُفهم من ذلك أنه كان يشعر بالغبن.

- الثانية: في قوله: "الورد مختلف". حيث كنى بذلك عن تفاوت الحظوظ. وفي تفاوتها بغير حقٍّ مستحقٍّ، ظلمٌ تأباه المروءة، ومقتضى الشعور بالمسؤولية، مسؤولية الراعي عن رعيته، من موقعه الذي هو فيه. وكان قد أشار في البيت السابق إلى ما يشعر بهذه المسؤولية، في قوله: "يا راعي الذود ... البيت".  
قوله<sup>2</sup>:

لَأُرْجِلَنَّ الْمَطَايَا ثُمَّ أُبْرِكُهَا، \*\*\* حَيْثُ أَطْمَأَنَّ النَّدَى وَاسْتَوَطَّنَ الشَّرَفُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

والمطايا: جمع مطية، وهي الدابة أو الناقة يُركبُ مطاها أي ظهرها، والبعير يمتطى ظهره<sup>3</sup>. ومنه قول عبد يغوث بن صلاءة في يائيته المشهورة-<sup>4</sup>:

وَقَدْ كُنْتُ نَحَارَ الْجَزُورِ وَمُعْمَلِ الْ- \*\*\* مَطِيٍّ وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيٍّ مَاضِيًا  
وَأَنْحَرُ لِلشَّرْبِ الْكَرَامِ مَطِيَّتِي \*\*\* وَأَصْدَعُ بَيْنَ الْقَيْنَتَيْنِ رِدَائِيًا

فهو في هذيت البيتين يفخر بعض مآثره، والتي منها أنه كان ينحر الجزور، ويُعملُ

المطي، ويمضي "حيث لا حي ماضيا"، كما قال.

<sup>1</sup> - عمرو بن معدي كرب الزبيدي، المرجع السابق، ص 42.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 06.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 316.

<sup>4</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ج16، ص 259.

و"أبرك" - في قول الرضي -: مضارع، ماضيه "أبرك" الرباعي. والمصدر "الإبراك". وإبراك المطية إناختها، من « برك بروكا وتبراكا البعير: ألقى بركه - صدره - بالأرض - واستناخ، فهو بارك »<sup>1</sup>. وإبراك المطية، كناية عن النزول بالمكان. والشاعر نزل "حيث اطمأنّ الندى واستوطن الشرف"، كما قال. وهو قريب من قول البحري<sup>2</sup>:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ \*\*\* فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

قوله<sup>3</sup>:

كَأَنَّما فِي رِحَالِ الرَّكْبِ خَاطِرَةٌ، \*\*\* تَعَانِقُ الدَّوْءَ، وَالنَّاجِيَةَ العُصْفُ

حَيْثُ الحُقُوقُ قِيَامٌ فِي مَقَاطِعِهَا، \*\*\* وَكُلُّ مَنْ حَاكَمَ الأَيَّامَ مُنْتَصِفُ

يورد الشاعر هذين البيتين عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

ففي قوله، في البيت الأول -: "كأنما في رحال الركب خاطرة"، كناية. والخاطرة:

المتبخرتة<sup>4</sup>، وهي صفة لموصوف، وذلك الموصوف هو "الظعينة"، سميت بذلك « لأنها

تظعن مع زوجها، من الظعن وهو الارتحال »<sup>5</sup>. قال زهير بن أبي سلمى<sup>6</sup>:

تَبَصَّرَ خَيْلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ \*\*\* تَحْمَلْنَ بِالْعُلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

ومنه كذلك قول عبد الله بن جذل السلمي يوم الكديد<sup>7</sup>:

دَعَتِ الظَّعِينَةُ يَا رَبِيعَةَ بَعْدَمَا \*\*\* لَمْ يَبْقَ غَيْرُ حُشَاشَةٍ وَفُوقِ

فَأَجَابَهَا وَالرُّمْحُ فِي حَيْزُومِهِ \*\*\* عَلِقًا بِطَعْنِ كَالسَّعِيبِ دُفَاقِ

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 280.

<sup>2</sup> - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني النحوي، المرجع السابق، ص 311.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 298.

<sup>5</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 163.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج16، ص 30.

وينظر: ص 24.

وتختبر الطعينة، في قول الرضي، كنايةً عن عزها ودلالها، وعزها من عز قومها ومنعتهم.

وفي قوله: "ولا في حكمه جنف"، في البيت الثاني، كنايةً عن صفة العدل والإنصاف في الممدوح. على اعتبار أن "الجنف"، يعني الميل إلى أحد الجانبين، ومنه تتجانف إذا تمايل، كما في قول الأعشى يصف ناقته<sup>1</sup>:

تَجَانَفُ عَنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي \*\*\* وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَايَكَا

أي تتجانف، ثم حذف إحدى التاعين تخفيفاً.

والكناية، متأتية من أن الميل من لوازم العدول عن السواء، الذي هو القصد والإنصاف. والعدل عن الجادة جائر، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ النحل/ من 09. جاء في التفسير الكبير للرازي، تعليقا على هذه الآية - « القصد استقامة الطريق يقال: طريق قصد وقاصد إذا أدك إلى مطلوبك ». <sup>2</sup> ثم قال: « (ومنها جائر) أي عادل مائل ومعنى الجور في اللغة الميل عن الحق » <sup>3</sup>. وعليه، يكون الرضي في قوله: "ولا في حكمه جنف"، قد نفى عن الحكم الجنف، أي الميل والجور، على سبيل الكناية عن العدل والإنصاف وإحقاق الحق.

وكذا قوله، في البيت الثالث: "حيث الحقوق قيام في مقاطعها"، فهو كناية. ومقاطع: جمع مقطع. و« مقطع الحق: حيث يفصل بين الخصوم بنص الحكم » <sup>4</sup>. وكون الحقوق كذلك، أي في مقاطعها، يعني تحق صفة العدل والإنصاف فيمن تولى ذلك وتصدر للحكم وألزم به الخصوم. وكون الحقوق كذلك، كنايةً عن صفة العدل ومن اتصف بها. ومن ثم فالشاعر يثني على ممدوحه بهذه الصفة، من جهة الكناية لأنها أبلغ في المدح.

<sup>1</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 66.

<sup>2</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج19، ص 231.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 231.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 600.

قوله<sup>1</sup>:

يا ابنَ الأولى نزلوا العلياءَ خاليةً، \*\*\* منازلَ الدرِّ يرمى دونه الصدِّفُ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيتين.

حيث كنى بقوله: "الدرُّ يرمى دونه الصدِّفُ"، عن تعلق الإنسان- وهو هنا الممدوح- بما له فيه غرضٌ. والدرُّ: هو اللؤلؤ. والصدف: غشاؤه<sup>2</sup>. ولا غرض للإنسان في الغشاء، وإنما غرضه في اللؤلؤ. لذلك تعين أن يرمى بالصدف دون اللؤلؤ. ومن هنا كان قوله: "الدر يرمى دونه الصدف"، كنايةً عما هو مناطُ الفائدة المرجوة، وطرح ما دون ذلك.

قوله<sup>3</sup>:

المُقدِّمينَ فلا ميلٌ، ولا عَزْلٌ \*\*\* والحاملونَ، فلا جورٌ ولا ضعفُ

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والكناية في قوله: "فلا ميل ولا عزل"، حيث إن الشاعر يثني على الممدوحين بالإقدام، كما أتى عنتره من قبل على نفسه بالشجاعة والإقدام، إذ صور لنا أن الفوارس كانوا يطلبون منه ذلك ثقة منهم به وبشجاعته<sup>4</sup>:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها \*\*\* قيل الفوارس: ويك عنتر أقدم

والأقرب إلى الصواب، أن يؤوّل "الميل" في قول الرضي: "فلا ميل"، بتحاشي مواجهة الخصم. فهو ينفي الميل. أي أن يكون من يثني عليهم بالإقدام، قد تجنبوا المواجهة، كما نفى عنهم أن يكونوا عزلاً «العزل والأعزل: من لا رمح له أو لا سلاح معه»<sup>5</sup>. كأنه

<sup>1</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 434.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>4</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 300.

<sup>5</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 96.

يريد أن يقول إن هؤلاء على استعداد أبدا، لمواجهة أي طارئ يطرأ، كما قال مسلم بن الوليد في يزيد بن يزيد الشيباني<sup>1</sup>:

تَرَاهُ فِي الْحَرْبِ فِي دِرْعٍ مُضَاعَفَةٍ \*\*\* لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ أَنْ يُدْعَى عَلَى عَجَلٍ

وإذن، فقد كنى بنفي الميل في قوله: "فلا ميل"، عن الشجاعة والإقدام والشدة والحزم والعزم، لأن المائل يمينة أو يسرة، إمّا لخوف، وإما لتردد بين الإقبال والإدبار. وكنى بقوله: "ولا عزل"، عن التيقظ والاستعداد للطوارئ، كما ذكرنا.

وفي البيت كناية أخرى، في قوله: "والحاملون فلا جورٌ ولا ضعفٌ"، على تقدير أن يكون قوله: "الحاملون" من حمل على القوم إذا كرّ عليهم. و«الحملة الكرة في الحرب»<sup>2</sup>. جاء في كتاب الأغاني أن الرشيد وجه إلى يزيد بن يزيد الشيباني -وقد نمي إليه أن يزيد كان يماطل في مناجزة الوليد بن طريف- كتابا جاء فيه «... وأمير المؤمنين يقسم بالله لئن أخرجت مناجزة الوليد ليوجهنّ إليك من يحمل رأسك إلى أمير المؤمنين»<sup>3</sup>. عندئذ لقي يزيد الوليد، وكان مما قال لأصحابه: «فداكم أبي وأمي، إنما هي الخوارج ولهم حملة، فاثبتوا لهم تحت التراس، فإذا انقضت حملتهم فاحملوا، فإنهم إذا انهزموا لم يرجعوا»<sup>4</sup>. حيث استعمل "الحمل" هنا بمعنى الكرّ. ومنه قول عامر بن الطفيل يفتخر ويذكر فرسه يوم "فيف الرياح"<sup>5</sup>:

وَقَدْ عَلِمَ الْمَزْنُوقُ أَنِّي أَكْرَهُ \*\*\* عَلَى جَمْعِهِمْ كَرَّ الْمَنِيحِ الْمُشَهَّرِ  
إِذَا ازْوَرَّ مِنْ وَقَعِ الرَّمَاحِ زَجْرَتُهُ \*\*\* وَقُلْتُ لَهُ: ارْجِعْ مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرِ  
وَأَنْبَأْتُهُ أَنَّ الْفِرَارَ خَزَايَةُ \*\*\* عَلَى الْمَرْءِ مَا لَمْ يَبْلُ جُهْدًا وَيُعْدِرِ  
أَلَسْتُ تَرَى أَرْمَاحَهُمْ فِي شُرْعَاءَ \*\*\* وَأَنْتَ حِصَانٌ مَاجِدُ الْعِرْقِ فَاصْبِرِ

والمزنوق: فرسه الذي كان من شأنه معه ما ذكر.

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج12، ص 90.

<sup>2</sup> - أحمد رضا المرجع السابق مج 2، ص 168.

<sup>3</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج12، ص87.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 87.

<sup>5</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي -الأدب القديم، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1981، ج1، ص 220.

وكانى بالرضي، تمثل هذه الصورة في ساحة الوعى، فأضافها على ممدوحه في البيت، على عادة العرب في مدائحهم ومفاخرهم. وإمعانا من الشاعر في المدح والثناء، راح يصف ممدوحيه بأنهم لم يبطرهم الظهورُ على أعدائهم بطرا، يسلبهم مَحْمَدَةَ التواضع والقصد والاعتدال. كما قال حسّان بن ثابت رضي الله عنه في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>1</sup>:-

لَا يَفْخَرُونَ إِذَا نَالُوا عَدُوَّهُمْ، \*\*\* وَإِنْ أُصِيبُوا فَلَا خَوْرٌ وَلَا جَزَعٌ

وذلك معنى قول الرضي: "فلا جور". والجور: هو مجاوزة حدّ الاعتدال في كل شيء. كما أنه نفى عنهم الضعف، في قوله: "ولا ضعف". وعليه، يكون قوله: "والحاملون، فلا جور ولا ضعف"، كنايةً عن القوة، والمنعة، والقصد والاعتدال، والتواضع. وكلها محامد، تستحق أن يُثنى بها على صاحبها.

ويمكن أن يكون القصد من "الحمل"، في قول الرضي، التكاليف والأعباء، فهم يحملون عن قومهم الأعباء والتكاليف، ويسدون ما قصرّوا فيه، كما قال شبيب بن البرصاء<sup>2</sup>:

وَأَحْبِسُ فِي الْحَقِّ الْكَرِيمَةَ إِنَّمَا \*\*\* يُقَوْمُ بِحَقِّ النَّائِبَاتِ صَبُورُهَا  
أَلَمْ تَرَ أَنَا نُورٌ قَوْمٍ وَإِنَّمَا \*\*\* يُبَيِّنُ فِي الظُّلْمَاءِ لِلنَّاسِ نُورُهَا

فهو نور قومه، وهاديهم - بخصاله، وبما تحمل عنهم - إلى النور، وإلى حيث الصلاح والفلاح، والظهور على الأعداء والخصوم، والفوز بالبُغْيَةِ. وقريب من قول شبيب قول المقنع الكندي<sup>3</sup>:

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي، وَإِنَّمَا \*\*\* ذُبُونِي فِي أَشْيَاءَ تُكْسِيهِمْ حَمْدًا  
أَسْدُ بِهِ مَا قَدْ أَخْلَوْا وَضَيَعُوا \*\*\* تُغُورَ حُقُوقَ مَا أَطَاقُوا لَهَا سَدًّا

فهو يحمل عنهم ما قصرّوا فيه، مما يكسب الحمد ويعلي الشأن.

<sup>1</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ص 330.

<sup>2</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، ص 278.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ص 421، 425.



ويمكن حمل القول على التأويلين الأول والثاني معاً، وإن كنا نرجح التأويل الأول،  
للقرينة التي هي قوله: "المقدمين فلا ميل ولا عَزْلٌ"، لدلالته على الشجاعة والإقدام،  
والاستعداد لما قد يطراً من الطوارئ. وذلك يعني مناسبة الشطر الثاني للأول.  
قوله<sup>1</sup>:

تَعْدُو كَأَنَّكَ، وَالْهَامَاتُ طَائِرَةٌ، \*\*\* جَانَ مِنَ الْحَنْظَلِ الْعَامِيٍّ يَنْتَقِفُ

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، بأربعة أبيات.

فقوله: "والهامات طائرة" كناية، كأنه من قول أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه،  
في خطبته التي استنفر فيها الناس إلى الشام - «... أمّا أنا فوالله دون أن أعطي ذلك  
ضرب بالمشرفية يطير منه فراش الهام، وتطيح السواعد والأقدام، ويفعل الله بعد ذلك ما  
يشاء»<sup>2</sup>. ويقصد بالمشرفية، السيوف. سميت بذلك نسبة إلى "المشارف"، وهي قرى كانت  
تُصنعُ بها<sup>3</sup>. والهام: جمع هامة، وهي الرأس أو أعلاه أو وسطه ومعظمه<sup>4</sup>. وفراش الهام:  
عظام رفاق تلي القحف أو مارق من عظم الهامة، أو كل عظم ضرب فطارت منه عظام  
رفاق<sup>5</sup>.

فقول الرضي: "والهامات طائرة"، من قول الإمام: "يطير منه فراش الهام". وقول الرضي  
هذا، كناية عن احتمال أهوال الحرب وشدائدها، وكثرة القتلى وضراوة القتال وشدته.  
قوله<sup>6</sup>:

إِذَا رَأَيْنَا قِوَامَ الدِّينِ رَاكِبِيهَا، \*\*\* فَلَيْسَ فِي ظَهْرِهَا لِلْقَوْمِ مُرْتَدَفُ

البيت ثاني ستة أبيات أضيفت إلى القصيدة السابقة.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 07.

<sup>2</sup> - ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع،  
بيروت، مج1، ص 178.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 309.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، مج5، ص 685.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، مج4، ص 387.

<sup>6</sup> - الديوان، ص 08.

والضمير "ها"، في قوله: "راكبها"، يعود على "الجلة الشرف"، في البيت الذي قبل هذا البيت، نعني قوله<sup>1</sup>:

تَسْعَى الْبِكَارُ مُعْنَاءً، وَقَدْ مَلَكَتْ \*\*\* أُولَى الْجُمَامِ عَلَيْهَا الْجِلَّةُ الشُّرْفُ

و"مرتدف": اسم مكان مشتق، فعله "ارتدّف"، الخماسي، واسمُ المكان يُؤْتَى به مما زاد على ثلاثة أحرف، على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي، كما أشرنا إلى ذلك من قبل<sup>2</sup>. والمرتدّف: هو موضع "الرديف" على ظهر المطية، ورديف الرجل الرّاكبُ خلفه<sup>3</sup>. وفي نفي الرضي أن يكون على ظهر المطية مرتدّف لرديف غير قوام الدين - كنايةً عن تمييز قوام الدين وشرفه وسؤدده، وأنه الأحقُّ بهذه المنزلة دون سواه. قوله<sup>4</sup>:

فَقَلُّ لِمُعْتَسِفٍ يَرْجُو لِحَاقَهُمْ: \*\*\* لَبَّثُ، فَقَدْ بَلَّغُوا الْعَلِيَا وَمَا اعْتَسَفُوا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل. فقوله: "فقد بلغوا العليا وما اعتسفوا"، كنايةً. والاعتساف: من العسف، وهو أن يأخذ المسافر على غير طريق ولا جادة ولا علم<sup>5</sup>. وفي ذلك ما فيه من العناء والإجهاد. ومن معانيه كذلك: ركوب الأمر « على غير تدبير ولا روية »<sup>6</sup>. والمعنيان مُحتملان في قول الرضي. وكأني به قد تمثّل قول مسلم بن الوليد، في مدح يزيد بن يزيد، لقتله الوليد بن طريف<sup>7</sup>:

يَنَالُ بِالرَّفْقِ مَا يَعْيًا الرَّجَالُ بِهِ \*\*\* كَالْمَوْتِ مُسْتَعْجِلًا يَأْتِي عَلَى مَهْلٍ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 08.

<sup>2</sup> - ينظر: عباس حسن، المرجع السابق، ج3، ص 321.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 574.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 08.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 103.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج12، ص 89.

فهو ينال بالرفق ما يعجز مناله غيره. وكان المجد يعرف من هم أحقُّ به وأجدر،

فيسلس القيادة لأقوام دون آخرين، كما قال أبو العتاهية يمدح الخليفة المهدي-<sup>1</sup>:

أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مُنْقَادَةً \*\*\* إِلَيْهِ تُجَرَّرُ أذْيَالَهَا

وَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ \*\*\* وَلَمْ يَكُ يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا

وَلَوْ رَامَهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ \*\*\* لَزُلْزَلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا

وعليه، يكون قول الرضي: "فَقَدْ بَلَغُوا الْعَلِيًّا وَمَا اعْتَسَفُوا"، كنايةً عن أهلية

الممدوحين للمجد. وذلك يعني أنهم يتسمون بالكياسة والفتنة، والعدل والإنصاف،

والتواضع، والحكمة وبعد النظر، واستحكام الملكة فيما يأتون من الأقوال والأفعال وما

يدعون.

قوله<sup>2</sup>:

وَمُجَارِي الزَّمَانِ خَطْبًا، فَخَطْبًا، \*\*\* سَابِقًا خَطْوَهُ، وَصَرَفًا، فَصَرَفًا

البيت من قصيدة، كتب الرضي «بها إلى حضرة الملك أبي شجاع بن قوام الدين

بفارس ...»<sup>3</sup>. والبيت خامس خمسة أبيات، من أول قصيدة، كلها ثناء على عماد الدين.

و"مجاري": اسم فاعل مضاف إلى "الزمان"، معطوف على "عماد الدين"، في بيت سابق.

وهو مشتق من المصدر "مجاراة"، الذي فعله "جاري"، الرباعي. وصيغة "فاعل" هذه تفيد

"المفاعلة"، أي المشاركة والتكثير والموالاتة<sup>4</sup>. ومعنى ذلك أن الشاعر يفاعل الزمان، على

سبيل المجاراة ويكائره، ويوالي الفعل بفعل مثله، في سلسلة الأحداث التي يتكون منها -

مجتمعةً - الحدث الأكبر الذي هو هنا "فعل المجاراة"، باعتباره فعلاً كلياً، له بداية ونهاية

ينتهي عندها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1964، ص 375.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص 321.

<sup>5</sup> - ينظر: فان دايك، النص والسياق -استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر فني، أفريقيا

الشرق، ط2000، ص 150 وما بعدها، ص 228 وما بعدها.

و«الخطب: الأمر الشديد ينزل»<sup>1</sup>، والجمع خطوب، ومنه قول كعب يرثي أخاه أبا المغوار<sup>2</sup>:

تَقُولُ سَلِيمِي مَا بِجِسْمِكَ شَاحِبًا \*\*\* كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ  
فَقُلْتُ: شُجُونٌ مِنْ خُطُوبٍ تَتَابَعَتْ \*\*\* عَلَيَّ كِبَارٌ وَالزَّمَانُ يَرِيبُ

والخطوب: نوائب الدهر تنوب ومصائبه. والدهر فاعل، عند العرب، على سبيل المجاز العقلي، كما في قول لبيد يرثي أخاه أربد<sup>3</sup>:

فَلَا جَزَعٌ إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا \*\*\* فَكُلُّ امْرِيٍّ يَوْمًا بِهِ الدَّهْرُ فَاجِعٌ

فالدَّهْرُ يفرِّق ويفجع، وليس بالفاعل الحقيقي، ولكنه على سبيل المجاز.

والصرف في قول الرضي: "وصرفاً، فصرفاً"، مرادف للخطب و«صرف الدهر: حدثانه ونوائبه، اسم لها، ج صروف»<sup>4</sup>. ومنه قول الخنساء ترثي أباها صخرًا وتذكره بخصاله<sup>5</sup>:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ رُزْءًا لِحِنِّ \*\*\* وَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ رُزْءًا لِإِنْسِ  
أَشَدَّ عَلَى صُرُوفِ الدَّهْرِ أَيْدًا \*\*\* وَأَفْصَلَ فِي الخُطُوبِ بَغَيْرِ لَبْسِ

وكما تسند الخطوب والصروف إلى الدهر، تسند كذلك إلى الزمان وإلى الأيام والليالي، والمعنى واحد. فمن ذلك قول متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك<sup>6</sup>:

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنَا \*\*\* فَقَدْ بَانَ مَحْمُودًا أَخِي حِينَ وَدَعَا

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 296.

<sup>2</sup> - أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وفهرسة أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ج3، ص 271.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ص 236.

<sup>4</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 446.

<sup>5</sup> - الخنساء، ديوان الخنساء، ص 89.

<sup>6</sup> - المفضل محمد يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 151.

ومجارة الزمان لا تعني الإذعان له، ولكن تعني الحزم والعزم والقوة والشجاعة والحكمة والتبصر. وهذه الصفات، في مجموعها، هي المكنى عنه في قول الرضي، وبها أثنى على الممدوح.

قوله<sup>1</sup>:

أَنْتَ ثَانِي جِمَاحِهَا يَوْمَ لَا يَمُ \* \* \* لَكَ كَفُّ لِحَامِ الخَطْبِ كَفًّا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والمخاطب بـ"أنت"، في قوله: "أنت ثاني جماعها"، هو عماد الدين المذكور في قوله<sup>2</sup>:

يَا عِمَادَ الدِّينِ الَّذِي رَفَعَ المَجْب \* \* \* دَ، وَقَدْ مَالَ بِالْعِمَادَيْنِ ضُعْفًا

وفي البيت محل الوصف، كنايتان:

الأولى: في قوله: "ثاني جماعها"، والمثني العنان، وهو «سير اللجام الذي تمسك به الدابة»<sup>3</sup>، لكبح جماعها. قال مالك بن الربيع<sup>4</sup>:

تَذَكَّرْتُ مَنْ يَبْكِي عَلَيَّ فَلَمْ أَجِدْ \* \* \* سِوَى السَّيْفِ والرُّمْحِ الرُّدِّيْنِيِّ بَاكِيًا

وَأَشْقَرَ خَنْذِيذٍ يَجْرُ عِنَانَهُ \* \* \* إِلَى المَاءِ لَمْ يَتْرُكْ لَهُ الدَّهْرُ سَاقِيًا

وفي رواية العقد الفريد «وأدهم غريب يجر لجامه»<sup>5</sup>، بدل "وأشقر خنذيذ يجر

عنانه"، وفيه «لم يترك له الموت ساقياً»<sup>6</sup> بدل "لم يترك له الدهر ساقياً". فكنى ابن الربيع

بـ"جر العنان"، عن فقد من كان يسقيه، ويعني نفسه. وأما الرضي، فقد ذهب في ذلك

مذهب علقمة بن عبدة التميمي، حيث قال يصف فرسه<sup>7</sup>:

وَأَقْبَلَ يَهْوِي ثَانِيًا مِنْ عِنَانِهِ \* \* \* يَمْرُ كَمَرِّ الرَّائِحِ المْتَحَلِّبِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 228، وينظر: ص 227.

<sup>4</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ص 394.

<sup>5</sup> - أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، ج3، ص 246.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، دار صادر - بيروت، ص 64.

فـ "تني العنان" هنا، كنايةً عن أن الفرس لم يكن في حاجة لاستنفاد طاقته حتى يدرك الفوز. وكذا الأمر بالنسبة لقول الرضي: "أنتَ ثاني جَمَاحاً"، أي ثاني عنان جماعها، أو ثاني عنانها، فهو كناية عن أن الممدوح أدرك بُغْيَتَهُ بالرِّفق، ومن دون أن يُجهد نفسه، أو يحملها على المراكب الصعبة، أو أن يتعسف في حق غيره. وذلك إنما يتأتى بالحكمة وإعمال الروية والحزم والعزم.

الثانية: في قوله: "يوم لا يملكُ كَفٌ لجامِحِ الخَطْبِ كَفًا"

و"جامح الخطب": مركب إضافي. والمقصود الخطب الجامح. "والجامح": اسم فاعل من « جمع جموحاً وجماحاً الفرس: غلب راكبه في الجري فلم يقدر أن يثني رأسه »<sup>1</sup>. فاستعار "الجموح" للخطب، وهو للفرس ونحوه - على سبيل الاستعارة المكنية. والخطب الجامح هو الذي يُعَيِّي مَنْ يروم دفعه.

و"كف" الأولى «الراحة مع الأصابع: اليد إلى الكوع»<sup>2</sup>، وهي أداة الفعل. قال عنتره<sup>3</sup>:

وَمُدْجَجِ كَرِهَ الْكُمَاةُ نَزَالَهُ \*\*\* لَا مُمَعِنٍ هَرَبًا وَلَا مُسْتَسَلِّمِ

جَادَتْ لَهُ كَفِّي بَعَاجِلِ طَعْنَةٍ \*\*\* بِمُتَّقَفٍ صَدَقَ الْكُعُوبِ مَقُومِ

و"كفا" الثانية، مصدر الفعل "كف"، بمعنى ردّ الشيء ودفعه وهو المقصود في قول الرضي. فهو يصف ذلك اليوم بأنه يوم لا تقوى فيه قدرة قادر على دفع الخطب أو ردّه لفداحته<sup>4</sup> - وصفا كئائياً. ولو شاء لسلك سبيلاً غير سبيل الكناية، كأن يكون قد وصف ذلك اليوم بأنه عظيم أو شديد أو عصيب. لكنه لم يفعل، لموقع الكناية من النفس.

وهو في التكنية عن شدة الهول في هذا اليوم، الذي وصفه بأنه لا يملك فيه كفٌ لجامح الخطب كفاً - يكون قد تمثّل أكثر من قول. من ذلك قوله تعالى في وصف يوم القيامة وشدّته ﴿يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ الانفطار / 19.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 563.

<sup>2</sup> - نفسه، مج5، ص 84.

<sup>3</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 292.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 370.

يقول الفخر الرازي معلقاً على هذه الآية: « وهو وعيد عظيم من حيث إنه عرفهم أنه لا يغني عنهم إلا البر والطاعة يومئذ دون سائر ما كان قد يغني عنهم في الدنيا من مال وولد وأعوان وشفعاء »<sup>1</sup>. ومن الأقوال التي نرجح أن يكون الرضي قد استحضرها في ذهنه قول مهلهل بن ربيعة وهو يوعد قاتلي أخيه كليب-<sup>2</sup>:

لما نَعَى النَّاعِي كُليباً أَظْلَمَتْ \*\*\* شَمْسُ النَّهَارِ فَمَا تُرِيدُ طُلُوعاً  
قَتَلُوا كُليباً ثُمَّ قَالُوا أُرْتِعُوا \*\*\* كَذَبُوا لَقَدْ مَنَعُوا الجِيَادَ رُتُوعاً  
وَالخَيْلُ تَقْتَحِمُ الغُبَارَ عَوَابِساً \*\*\* يَوْمَ الكَرِيهَةِ مَا يُرِدْنَ رُجُوعاً  
أَيَّ وعيد هذا؟ وأي هول هو أعظم وأشد؟!

والأمر نفسه نجده عند النابغة الذبياني في قوله<sup>3</sup>:

إِنِّي لَأَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ \*\*\* مِنْ أَجْلِ بَعْضَائِكُمْ يَوْمٌ كَأَيَّامِ  
تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً \*\*\* لَا النُّورُ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

فهو يوم في هوله وشدته كأيام. والذي لاشك فيه لدينا، أن الرضي قد اطلع على هذا الذي ذكرنا كله في مظانه، واعتمل في نفسه حيناً من الدهر، ثم نفثه على النحو الذي رأينا. وإلى هنا نطمئن إلى أن الرضي كنى بقوله: "يَوْمَ لَا يَمَلِكُ كَفَّ لِجَامِحِ الخَطْبِ كَفًّا"، عن هول ذلك اليوم وشدته.

قوله<sup>4</sup>:

فِي رِوَاقٍ مِنَ القَنَا لَا تُرَى فِيهِ \*\*\* هِ سِوَى البِيضِ وَالعَوَامِلِ سَقْفَا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

والرواق: مقدّمة البيت، أو هي شقّته التي دون الشقة العليا<sup>5</sup>. والبيض: السيوف.

<sup>1</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج31، ص 86.

<sup>2</sup> - مهلهل بن ربيعة، ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم طلال حرب، دار العلمية، ص 48-49.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 229.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج 2، ص 684.

قال مهلهل بن ربيعة<sup>1</sup>:

فَلَوْلَا الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ بِحَجْرٍ \*\*\* صَلِيلَ البَيْضِ تُقْرَعُ بالذُّكُورِ

والعوامل: جمع عامل، وهو صدر الرمح<sup>2</sup>. ومنه قول البحري يصف صورة

معركة على القصر بالمدائن، تجري تحت قيادة أنوشروان وبين يديه-<sup>3</sup>:

وَعِرَاكُ الرَّجَالِ بَيْنَ يَدَيْهِ \*\*\* فِي خُفُوتٍ مِنْهُمْ وَإِعْمَاضِ جَرَسِ

من مُشِيحٍ يَهْوِي بِعَامِلِ رُمْحٍ \*\*\* وَمُليحٍ مِنَ السَّنَانِ بِتَرَسِ

وامتلاء الرواق بالبيض والعوامل، حتى بلغت من الرواق موضع السقف، في قول

الرضي - كنايةً عن أنّ الممدوح أعدّ نفسه للطَّارِئِ إذ يطرأ. كما قال مسلم بن الوليد في

يزيد بن مزيد الشيباني<sup>4</sup>:

تَرَاهُ فِي الأَمْنِ فِي دِرْعٍ مُضَاعَفَةٍ \*\*\* لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ أَنْ يُدْعَى عَلَى عَجَلٍ

وفي بلوغ البيض والعوامل حدّ السقف، كنايةً عن الوفرة، وفرة السلاح. ومرد هذه

الكناية إلى الكناية التي قبلها.

قوله<sup>5</sup>:

كَافَأَتْ أَرْضُهُ السَّمَاءَ عَلَى المُرِّ \*\*\* نِ، وَأَهْدَتْ لَهَا قَسَاطِلَ وَطَفَا

والمكافأة لا تكون إلا لنعمة أو إحسان، ولا تكون ابتداءً. جاء في المعجم « كفاءه

بصنعه: جازاه »<sup>6</sup>. وللسماء على الأرض دينٌ مستحقٌّ. قال تعالى: ﴿ وَتَرَى آلاَرْضَ

هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا المَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأُنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ الحج/ من 05.

فاهتزت الأرض بالماء وإنبتت النبات، إحياءً لها- منسوبٌ إلى الماء، على سبيل المجاز،

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج5، ص 46.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج 4، ص 209.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي -الأعصر العباسية، ج2، ص 367.

<sup>4</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج12، ص 90.

<sup>5</sup> - الديوان، ص 09.

<sup>6</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 80.



لأن الله عز وجل هو المنزل على وجه الحقيقة. وذلك هو فضل السماء على الأرض في قول الرضي. وعلى الأرض أن ترد الإحسان بإحسان مثله، وهو ما سنعرفه.

والضمير "ه"، في قوله: "أرضه"، يعود على الممدوح، والمقصود الأرض التي جرت فيها أحداث المعركة. وقساطل: جمع قسطل وهو الغبار الساطع<sup>1</sup>.

و "وُطْفًا": صفة للسحاب، يوصف بها إذا استرخت جوانبه، لكثرة مائه فانهمر<sup>2</sup>.

ويبدو أن الرضي استعار السحاب أو مآه أو هما معاً، للقسطل وهو الغبار الساطع<sup>3</sup> المتصاعد من أرض المعركة، كأنه في هذا تمثّل قول بشار بن برد<sup>4</sup>:

وجيشٍ كَجُنْحِ اللَّيْلِ يَزْحَفُ بِالْحَصَى \*\*\* وبالشَّوْلِ وَالخَطِيَّ حُمْرٌ تَعَالِبُهُ  
غَدَوْنَا لَهُ وَالشَّمْسُ فِي خِدرِ أُمِّهَا \*\*\* تُطَالِعُنَا وَالطَّلُّ لَمْ يَجْرِ ذَائِبُهُ  
بِضَرْبِ يَدُوقِ المَوْتِ مَنْ ذَاقَ طَعْمَهُ \*\*\* وَتَدْرِكُ مَنْ نَجَّى الفِرَارُ مَثَالِبُهُ  
كَأَنَّ مُتَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ \*\*\* وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

ولا شك أن الرضي استوعب هذه الصورة، وأعملها في نفسه حتى نضجت، ثم نفثها على النحو الذي هي عليه. وذلك معنى مكافأة الأرض للسماء. فالسماء أحييت الأرض بالماء. والأرض ردت على ذلك بهذا الغبار الكثيف المتصاعد من أرض المعركة، والذي يشبه المزن، وهو السحاب الأبيض أو ذو الماء منه أو المضيء<sup>5</sup>، الذي أهدته السماء إلى الأرض ابتداء. نرجح هذا الذي ذهبنا إليه، ودليلنا في ذلك أن الشاعر يصف معركة هي أشبه بتلك التي يصفها بشار. يدلنا على ذلك قوله عقب البيت محل الوصف<sup>6</sup>:

تُتْبِعُ الطَّعْنَ فِيهِ طَعْنًا عَلَى الأَعْدَاءِ \*\*\* سِنَاقَ شَزْرًا أَوْ الضَّرْبَ ضَرْبًا طَلْحَفًا

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 563.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، مج5، ص 777.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، مج4، ص 563.

<sup>4</sup> - بشار بن برد، المرجع السابق، ج1، ص 334، 335.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 290.

<sup>6</sup> - الديوان، ص 9، 10.

لَا تَأْبِطُ لَهُ عَمَائِمَ بَيْضَاءَ \*\*\* لَبِسُوا تَحْتَهَا قَتِيرًا وَزَغْفًا  
رَسَبُوا فِي غِمَارِهَا، وَلَوْ أَنَّ الْـ \*\*\* طَوَّدَ يُمْنَى بِهَا لَذَلَّ وَخَفَا

وعليه، يكون المكنى عنه في البيت محل الوصف، هو هول المعركة وضرارة القتال، وذلك أدلُّ على شجاعة الشجعان وبطولة الأبطال، قال عنتره<sup>1</sup>:

وَمُدَجِّجِ كَرِهَ الْكُمَاةُ نِزَالَهُ \*\*\* لَا مُمَعِنٍ هَرَبًا وَلَا مُسْتَسْلِمِ

فقد رأى عنتره أن يدعي الشجاعة والبلاء الحسن في الحرب، من جهة التنويه بالخصم. فهو "مدجج كره الكمأة نزاله"، وهو غير ممعن في الهرب، وليس هو بالمستسلم، بل كان مستميتاً في القتال استماتة تذكرنا باستماتة دريد ابن الصمة وقد قتل أخوه عبد الله، وذلك حيث يقول<sup>2</sup>:

تَتَادَوْا فَقَالُوا: أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا \*\*\* فَقُلْتُ: أَعْبَدُ اللَّهَ ذَلِكُمْ الرَّدِّي؟  
فَجِئْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تَتُوشُهُ \*\*\* كَوَقَعِ الصِّيَاصِي فِي النَّسِيحِ الْمُمَدَّدِ  
فَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَتْ \*\*\* وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدِ  
قِتَالَ امْرِيَّ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ \*\*\* وَيَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْءَ غَيْرُ مُخَلَّدِ  
وَطَيَّبَ نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَقُلْ لَهُ \*\*\* كَذَبْتَ وَلَمْ أَبْخُلْ بِمَا مَلَكَتْ يَدِي

وعليه، يكون الرضي في البيت محل الوصف، قد كنى عن ضرارة المعركة وشدة القتال. وهذا المعنى نفسه، كناية عن شجاعة الممدوح وبطولته. قوله<sup>3</sup>:

رَسَبُوا فِي غِمَارِهَا، وَلَوْ أَنَّ الْـ \*\*\* طَوَّدَ يُمْنَى بِهَا لَذَلَّ وَخَفَا

والكناية في قوله: "ولو أن الطود يُمنى بها لذلَّ وخفا". والطود: « هو الجبل

المنطاد في السماء الذاهب صعدا »<sup>4</sup>. ومنه قول الأسود بن يعفر النهشلي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 292.

<sup>2</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ج1، ص 230.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>4</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 286.

<sup>5</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 124، 125.

ماذا أُوْمَلُّ بِعَدَا آلِ مُحَرَّقٍ \*\*\* تَرَكَوا مَنَازِلَهُمْ وَبَعْدُ إِيَادِ  
أَهْلِ الْخَوَرَنَقِ وَالسَّيِّيرِ وَبَارِقِ \*\*\* وَالْقَصْرِ ذِي الشَّرْفَاتِ مِنْ سِنْدَادِ  
نَزَلُوا بِأَنْقَرَةَ يَسِيلُ عَلَيْهِمْ \*\*\* مَاءُ الْفُرَاتِ يَجِيءُ مِنْ أَطْوَادِ

وَيُمْنَى: من « مني بكذا: اختبر به »<sup>1</sup>. وذلك: بمعنى خضع وانقاد. ولعلَّ أول ما يذكرنا به قول الرضي هذا، قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ الحشر/ من 21. والخشوع والتصدع أبلغ وأدلَّ على قدرة القادر، وهو الله عزَّ وجلَّ، من مجرد الخضوع والانقياد. فحيث يبلغ الخضوع والانقياد مَدَاهُ يبدأ الخشوع والتصدع.

وليس ببعيد قول الرضي هذا، من قول متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك<sup>2</sup>:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى يُصِيبُ مُتَالِعًا \*\*\* أَوْ الرُّكْنَ مِنْ سَلْمَى إِذَا لَتَضَعُضَعَا

ومتالع: « جبل بالبادية، أو لغني، أو لبني عميلة، أو بناحية البحرين وفي سفحه

ماء يقال له عين متالع »<sup>3</sup>.

وسلمى: « أطم بالطائف، جبل لطىء شرقي المدينة »<sup>4</sup>. وتضعضع: بمعنى خضع

وذلك أو انهده<sup>5</sup>. كنى بذلك عن جل المصاب وفداحة الرزء.

بناء على هذا الذي تقدم من الإيضاح، يكون الرضي قد كنى بقوله: " ولو أنَّ

الطَّوْدَ يُمْنَى بِهَا لَذَلَّ وَخَفَّا "، عن عظمة الهول وشدة البلاء، وهذا في ذاته، كناية عن

بطولة الأبطال وشجاعتهم وثباتهم في الميدان.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 355.

<sup>2</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 152.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 403.

<sup>4</sup> - نفسه، مج3، ص 201.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 551.

قوله<sup>1</sup>:

قَدْ كُفَيْتَ السَّعْيَ الطَّوِيلَ، وَتَأْبَى \*\*\* أَنْ يَرَى الْمَجْدُ مِنْكَ حِلْسًا وَقَفًّا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل وكُفَيْتَ: بمعنى كفاك مَنْ كفاك السَّعْيَ الطَّوِيلَ وأغنى عنك في الاضطلاع به، أو ناب منابك فيه<sup>2</sup>. والحلْس: « كساء رقيق على ظهر الدابة تحت البرذعة وشبهها: كل ما ولي ظهر الدابة تحت الرحل والسرج والقتب »<sup>3</sup>.  
ومنه قول أبي العلاء المعري<sup>4</sup>:

لَسْتُ حِلْسَ الْكُمَيْتِ بَلْ حِلْسُ بَيْتٍ \*\*\* مِثْلَ مَيْتٍ، قَدْ زَايَلَ النَّضْوَ حِلْسِي

حيث كنى بـ "الحلس" عن الملازمة، مستندا في ذلك إلى أن الأصل في الحلس، من حيث هو، ملازم لظهر الدابة. فهو أي المعري ليس "حلس كميته". والكميية: هي الخمرة. ولكنه "حلس بيت". أي أنه ليس ملازما للخمرة ولكنه ملازم للبيت<sup>5</sup>.

والقفّ في قول الرضي، هو « الرجل الصغير الجرم أو القصير قليل اللحم الضعيف »<sup>6</sup>. فقوله: " أَنْ يَرَى الْمَجْدُ مِنْكَ حِلْسًا وَقَفًّا "، كناية عن ملازمة البيت والقعود عن المكرمات والمساعي. فهو يأبى على الممدوح أن يكون كذلك. والمعتاد في القيم العربية أن الرجل يأنف أن يوصف بملازمة البيت. جاء في الأغاني أن الزبرقان بن بدر جاء بالحطيئة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، « فقال: إنه هجاني، قال وما قال لك؟ قال لي:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا \*\*\* واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 87.

<sup>3</sup> - نفسه، مج2، ص 145.

<sup>4</sup> - أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري، ديوان لزوم ما لا يلزم، تقديم وشرح وفهرسة وحيد كبابة وحسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، مج1، ص 655.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 655.

<sup>6</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 622.

فقال عمر: ما أسمع هجاء ولكنها معاتبة، فقال الزبيرقان: أو ما تبلغ مروعتي إلا أن آكل وألبس! فقال عمر: عليّ بحسان، فجيء به فسأله: فقال: لم يهجه ولكن سلح عليه<sup>1</sup>. والشاهد في ذلك قول الزبيرقان: "أو ما تبلغ مروعتي إلا أن آكل وألبس!"، إشارة منه إلى قول الحطيئة "واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي". ثم تعليق حسان على ذلك بقوله: "لم يهجه ولكن سلح عليه".  
قوله<sup>2</sup>:

قَامَ فِيهِ يُلْفُ خَطْبًا بِخَطْبٍ، \*\*\* لا نَوْومًا ولا سَوْومًا أَلْفًا

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد.  
ويلف: يطوي. والطي، هنا، مجاز. ويلف خطبا بخطب: أي يطوي الخطب بخطب مثله، أي يتلقى الخطوب ويرد عليها بمثلها، أو أنه يوالي خطوبه على خصومه حتى لا يترك لهم متنفساً. والألف: هو «البطيء الثقيل في الأمور»<sup>3</sup>.  
وقوله: "يلف... لا نؤوما، لا سؤوما، ألفاً"، كناية عن الجدية والحزم والعزم واليقظة. وهي صفات أثنى بها الرضي على ممدوحه.  
قوله<sup>4</sup>:

بَيْتٌ جُودٍ تُكْفَى النُّوَابِ فِيهِ، \*\*\* وَجِفَانُ الْقَرَى بِهِ لَيْسَ تُكْفَى

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بأربعة أبيات.  
وكفاية النوائب ردّها من دون أن تتال منالها. قالت الخنساء تذكر مناقب أخيها<sup>5</sup>:

وَدَاهِيَةَ جَرَّهَا جَارِمٌ \*\*\* تُبَيِّنُ الْحَوَاضِنُ أَحْمَالَهَا  
كَفَاهَا ابْنُ عَمْرٍو وَلَمْ يَسْتَعِنْ \*\*\* وَلَوْ كَانَ غَيْرُكَ أَدْنَى لَهَا  
وَلَيْسَ بِأَوْلَى وَلِكِنَّهُ \*\*\* سَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَاغَالَهَا

<sup>1</sup> - أبو الفرج الأصبهاني، المرجع السابق، مج2، ص 155.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 195.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>5</sup> - الخنساء، المرجع السابق، ط6، 1969، ص 127.

أي، رَبِّ مُلِمَّةٍ أَلَمَّتْ، تُلْقِي لِهَوْلِهَا ذَوَاتُ الْحَمْلِ أَحْمَالَهَا - كفا ابنُ عَمْرٍو قومه فيها أو رَدَّهَا، ولو كان غيره هو المعنيُّ بها في المقام الأول. فهو إذن يحمل عن قومه ما ينوبهم. والجفان: جمع جفنة، وهي «القصة العظيمة أو شبه القصة، ج جفن وجفان وجففات»<sup>1</sup>.

قال تعالى في شأن تسخير الشياطين لسليمان عليه السلام: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانَ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ... الآية﴾ سبأ/ من 13. والشاهد في الآية، "جفان"، التي شبهها بالجوابي «جمع جابية وهي الحوض الكبير الذي يجبي الماء أي يجمعه»<sup>2</sup>. ورؤي أنه «كان يجتمع على جفنة واحدة ألف نفس»<sup>3</sup>. والجفنة أو الجفان يُكنى بها عن الكرم، وهي في قول الرضي مضافة إلى القرى. والقرى: هو الطعام الذي يُقدَّم للضيف. قالت الخنساء<sup>4</sup>:

نَعْفٌ وَنَعْرِفٌ حَقَّ الْقَرَى \*\*\* وَنَتَّخِذُ الْحَمْدَ ذُخْرًا وَكَنْزًا

وحقُّ القرى أن يُقدَّم للضيف.

وتُكْفَأُ: من كَفَأَ الإِنَاءَ كَفَأً وكَفَاءَةً، إذا كَبَّه وقلبه<sup>5</sup>. وخففه الرضي فحذف همزته للضرورة الشعرية. ويُكنى بكفء الجفان عن البخل. ويُكنى بعدم كفتها على الكرم. وبذلك يكون قول الرضي: "جِفَانُ الْقَرَى بِهِ لَيْسَ تُكْفَأُ"، كناية عن الكرم والجود. قوله<sup>6</sup>:

عِنْدَهُ النَّارُ أَوْقِدَتْ بِاللَّيْلِ نَجْوُ \*\*\* جِيٌّ تُذَكِّي عَرَفَاءً، وَتُجْزَلُ عُرْفًا

يأتي هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 545.

<sup>2</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج25، ص 248.

<sup>3</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - الخنساء، المرجع السابق، ص 87.

<sup>5</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 79.

<sup>6</sup> - الديوان، ص 10.

و «اليلنجوجي»: عود طيب الرائحة يتبخّر به<sup>1</sup>. وتذكي: من ذكا يذكو ذكاء:  
الطيب أو المسك فاحت رائحته<sup>2</sup>. والعرف بالفتح: الرائحة الطيبة أو أنه الريح مطلقاً، وهو  
في الطيبة أكثر<sup>3</sup>.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سِيَّئِهِمْ وَيُصْلِحُ  
بَالَهُمْ وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ محمد 4، 5، 6. أي «طيبها لهم من العرف وهو طيب  
الرائحة»<sup>4</sup>. ومنه قول أبي تمام<sup>5</sup>:

لَوْلا اشْتَعَالُ النَّارِ فِي مَا جَاوَرَتْ \*\*\* مَا كَانَ يُعْرَفُ طَيْبُ عَرَفِ الْعُودِ

أي طيب رائحته. وتُجْزَل: توقد بالحطب اليابس<sup>6</sup>. وعرفاً: «العرف بالضم: المعروف،  
الجود، وضد المنكر»<sup>7</sup>. وفي البيت كنايةتان:

الأولى: قوله: "النَّارُ أُوقِدَتْ بِالْيَلْنَجُوجِيِّ تَذَكَّى عَرَفًا"، كناية عن العزّ وعلو المنزلة  
والرفق. وهو كما في قول النابغة الذبياني يمدح آل جفنة-<sup>8</sup>:

رِقَاقُ النَّعَالِ طَيْبٌ حُجْرَاتُهُمْ \*\*\* يُحْيِيُونَ بِالرِّيحَانِ يَوْمَ السَّبَّاسِبِ

و«(الريحان) نبت كالبقل أخضر طيب الرائحة يتيمّن به النصارى»<sup>9</sup>. ويوم السباسب:  
عيد لهم<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 503.

وينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 144.

<sup>3</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 77.

وينظر: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص 299.

<sup>4</sup> - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه

التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، مج3، ص 532.

<sup>5</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ج2، ص 254.

<sup>6</sup> - ينظر: الديوان، ص 10.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 49.

<sup>9</sup> - نفسه، ص 49.

<sup>10</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسه.

الثانية: قوله: "وتُجَزَلُ عُرْفًا"، فهو كناية عن الجود والكرم. والجزل: وصف للحطب الذي توقد به النار<sup>1</sup>. والنار للطهي أو الطبخ، والطبخ يفضي إلى الطعام. والطعام الذي يُعقَبُ حمداً فيما جرى به العرف من القيم، هو ذلك الذي يُقدَّم للضيوف. فبذلك تمادح العرب وانطلقت السنة شعرائهم.  
قوله<sup>2</sup>:

قَدْ بَلَكَ الْأَعْدَاءُ حُلُومًا وَمُرًّا، \*\*\* وَبَلَوْ شِيمَتَيْكَ لِينًا وَعُنْفًا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل. والبلاء: الاختبار والتجريب. ويعني بـ"شيمتيك": الرضا والسخط. فالحلو والمر واللين والعنف، كناية عن الرضا والسخط، والرخاء والشدة، والسلم والحرب. فهو يصف ممدوحه بأنه حلِيم هَيِّن لِين تَارَةً، وبأنه عَنيف شَدِيد تَارَةً أُخْرَى. ولا تناقض بين هذا وذاك. فكلُّ في موضعه. والجمع بين النقيضين يعيد إلى أذهاننا مثل قول النابغة الجعدي<sup>3</sup>:

وَلَا خَيْرَ فِي حِلْمٍ إِذَا لَمْ تُكُنْ لَهُ \*\*\* بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَةٍ أَنْ يُكَدَّرَا

وَلَا خَيْرَ فِي جَهْلٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ \*\*\* حَلِيمٌ إِذَا مَا أُوْرَدَ الْأَمْرَ أُصْدِرَا

ومن الحزم أن يكون المرء في حياته كذلك، وأن يُعَدَّ لكلِّ طارئٍ عدته.  
قوله<sup>4</sup>:

إِنْ تَنَاسَوْا تَذَكَّرَ الْجُودِ طَبْعًا، \*\*\* أَوْ تَوَلَّوْا ثَنَى إِلَى الْمَجْدِ عِطْفًا

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، بسبعة أبيات. والضمير المتصل في قوله: "تناسوا"، يعود على "رجالاً"، في البيت الذي قبله<sup>5</sup>:

خُلِقَ ثَابِتٌ، إِذَا غَيَّرَ الدَّهْمُ \*\*\* رُ رِجَالًا أَخْلَاقَهُمْ تَتَكَفَّأ

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 524.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>3</sup> - عمر فروخ، المرجع السابق، ج1، ص 343.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>5</sup> - نفسه، ص نفسها.



وثنى: من « ثنى ثنيا الشيء: عطفه ورد بعضه على بعض "وهو أصل المعنى" »<sup>1</sup>.  
 والثني بهذا المعنى متحقق بالاتفات. و« العطف من كل شيء: الجانب. ومن الرجل:  
 منكبه: إبطه: شقه من لدن رأسه إلى وركيه وما انثنى من العنق »<sup>2</sup>.  
 وإيلاء الرجل غيره عطفه، لا يعدو أن يكون تكبُّراً واستخفافاً، أو اهتماماً بالملتفت  
 إليه. والمقصود في قول الرضي: " ثنى إلى المجد عطفاً " المكنى عنه، وهو العناية  
 والاهتمام والسعي في سبيل المجد.  
 قوله<sup>3</sup>:

رَامَ مِنِّي قَوْدَ الْقَرِيضِ، وَلَوْلَا \*\*\* هُ، لَقَدْ جَاذَبَ الزَّمَامُ الْأَكْفَا

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل  
 ويقصد بقوله: "رام مني قود القريض" أنه، أي ممدوحه، طلب منه أن يثني عليه  
 بالقريض يقوده إليه كما نقاد الدابة بالزمام. والشعر بطبعه مُتَمَنِّعٌ لا سيما في الابتداء، كما  
 قال سويد بن كراع<sup>4</sup>:

أَبَيْتُ بِأَبْوَابِ الْقَوَافِي كَأَنَّمَا \*\*\* أَصَادِي بِهَا سِرْبًا مِنَ الْوَحْشِ نَزْعًا  
 أَكَالِنَهَا حَتَّى أُعْرَسَ بَعْدَمَا \*\*\* يُكُونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعِيدُ فَأَهْجَعَا  
 إِذَا خِفْتُ أَنْ تَزُورِي عَلَيَّ رَدَدْتُهَا \*\*\* وَرَاءَ التَّرَاقِي خَشِيَةً أَنْ تَطَّلِعَا  
 وَجَسَمَنِي خَوْفُ ابْنِ عَفَّانَ رَدَّهَا \*\*\* فَتَقَبَّهَا حَوْلًا جَرِيدًا وَمَرْبَعَا

والشاهد في الأبيات مكابدة الشاعر إذا ما رام أن يقول شعراً، وقبل أن يتسق له  
 القول فيه. فالشعر، فيما يرى الشاعر، يحتاج إلى أن يُفَادَ كما تفاد الدابة، وإلا جمح  
 بصاحبه، وانقلب المدح الذي رامه ذمًّا. ولولا أن الشعر يضرّ وينفع، ويرفع أقواماً ويضع  
 آخرين، لما حظي الشعراء بما حظوا به لدى الملوك والأمراء وذوي الشأن.

<sup>1</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 453.

<sup>2</sup> - نفسه، مج4، ص 137.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>4</sup> - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984، ص 08.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا عجب أن نسمع من الرضي مثل قوله: "ولولاه لقد جاذب الزمام الأكفًا". أي لولا الشعر لكانت حال الممدوح غير الحال. وأوضح ذلك لاحقاً حيث قال عقب البيت السابق<sup>1</sup>:

هَبَّ مِنْ رَقْدَةِ الْفُتُورِ إِلَيْهِ، \*\*\* بَعْدَمَا غَضَّ نَاطِرِيهِ وَأَغْفَى  
هُوَ ظَهْرٌ يَنْقَادُ طَوْعاً عَلَى اللَّيْلِ \*\*\* ن، وَيَأْبَى الْقِيَادَ إِنْ قِيدَ عَسْفًا  
أي أن الممدوح أدرك أهمية الشعر وحاجته إليه بعد غفلة وإهمال. وأوضح أن الشعر -والمقصود الشاعر- يأبى أن ينقاد لمن رامه بالعسف والإكراه. وعليه تكون مجازبة الأزمّة الأكف في قول الرضي: "ولولاه لقد جاذب الزمام الأكفًا"، كناية عن عدم اتساق الأمور، وجريانها على غير الوجه الذي كان يتمنى الممدوح أن تجري عليه.  
قوله<sup>2</sup>:

هُوَ ظَهْرٌ يَنْقَادُ طَوْعاً عَلَى اللَّيْلِ \*\*\* ن، وَيَأْبَى الْقِيَادَ إِنْ قِيدَ عَسْفًا  
يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد.  
ففي البيت تعريض، من حيث إن الشاعر يصف نفسه بالإباء، من جهة وصفه للشعر بذلك. فهو يذكر أن الشعر ينقاد طوعاً لكنه إن هو قيد عسفاً أبى وامتنع عن أن يسلس القيادة لمن رام منه ذلك. وفي وصف الشعر بذلك تعريض بحال الشاعر وإبائه. وفهم البيت على هذا النحو يتفق وما قيل في مفهوم التعريض من أنه "المعنى الحاصل عند اللفظ بقريئة"<sup>3</sup>، أي أن التعريض حاصل بالقريئة لا بمجرد دلالة اللفظ حقيقة أو مجازاً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 11.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها

<sup>3</sup> - ينظر: يحيى بن حمزة العلوي اليمني، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف بمصر، 1332هـ، ج1، ص 381، 382، 383.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

تعريض، وهو ضرب من الكناية. والتعريض إثبات صفة لموصوف غير مذكور<sup>1</sup>.  
وذلك بـ"إمالة الكلام إلى عرض: أي جانب وهو المعنى الكنائي"<sup>2</sup>. والمعرض به في قول  
الرضي حال الشاعر من الممدوح فيما ينبغي أن تكون عليه تلك الحال. وكأني به يقول  
لممدوحه إن حاجتك إليّ تقتضي استمالتني بالحظوة والرعاية. ولن يجدي عليك ولا عليّ  
شيئاً أن تحملني على الولاء بالعسف والإكراه، أو أن تغض من شأني وتقلل من خطري.  
فاعلم ذلك واستيقنه تظفر ببغيتك وتكن في منعة من أن ينال منك أعداؤك وخصومك  
وحاسدوك.

---

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 550.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

## ثانياً: المجاز:

### توطئة:

والمجاز أحد مقاصد علم البيان الثلاثة (التشبيه، المجاز، الكناية)<sup>1</sup>. ولمعرفة المجاز لابد من معرفة الحقيقة أولاً، إذ « من شرط المجاز أن يكون مسبوقاً بالحقيقة، وليس من شرط الحقيقة أن يكون لها مجاز »<sup>2</sup>، لأن الحقيقة « كالأصل للمجاز إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع عن الاستعمال فيما وضع له »<sup>3</sup>. والوضع هو « تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه »<sup>4</sup>. فمجرد التعيين بمقتضى الوضع كاف لفهم المعنى المراد عند الإطلاق<sup>5</sup>. والحقيقة هي « الكلمة المستعملة فيما وضعت له، في اصطلاح التخاطب »<sup>6</sup>. والمجاز مفرد ومركب<sup>7</sup>. أما المركب فلا يعنينا منه شيء في هذا الموضوع. وأما المفرد- وهو الذي يعنينا- فقد عرفوه بأنه « الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح معه قرينة عدم إرادته »<sup>8</sup>.

محترزات هذا التعريف:

- 1- ما استعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب، وهو الاستعمال الحقيقي<sup>9</sup>.
- 2- المهمل الذي هو ليس بحقيقة ولا مجاز<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2013، مج3، ص 5، 31.

<sup>2</sup> - يحيى بن حمزة العلوي اليمني، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقطف بمصر، 1332هـ، ج1، ص 99.

<sup>3</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص57.

وينظر: ص 301، 302.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 13، 58.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 58.

<sup>6</sup> - نفسه، ص 13.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 14، 60.

<sup>8</sup> - نفسه، ص 14.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص 31، 321.

<sup>10</sup> - ينظر: نفسه، ص 321.

- 3- الكلمة قبل الاستعمال، فإنها ليست حقيقة ولا مجازاً<sup>1</sup>.
- 4- المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر. فالصلاة بمعنى "الدعاء" في عرف الشرع مجاز، وإن كانت في اللغة بهذا المعنى حقيقة<sup>2</sup>.
- 5- الخطأ في الاستعمال نحو أن يقول قائل مخاطباً غيره: خذ هذا الفرس - مشيراً إلى كتاب<sup>3</sup>. فهو على هذا ليس على وجه يصح<sup>4</sup>.
- 6- الكناية، لفقد قرينة عدم إرادة المعنى الأصلي للفظ المكنى به. ذلك أن إرادة المعنى الأصلي للفظ غير ممتنعة في الكناية<sup>5</sup>.
- والمجاز: لغوي وغير لغوي. واللغوي: مرسل واستعارة. وغير اللغوي: هو المجاز العقلي.
- أما المرسل فقد عرفه صاحب الإيضاح بقوله: « وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه »<sup>6</sup>. وعرفه صاحب شرح عقود الجمان بقوله « فالمرسل ما علاقته المصححة له غير المشابهة »<sup>7</sup>.
- أما المجاز الذي هو استعارة: فقد عرفه صاحب الإيضاح بقوله: « الضرب الثاني من المجاز: الاستعارة وهي ما كانت علاقته تشبيهه معناه بما وضع له »<sup>8</sup>. أي تشبيه المعنى المجازي المراد، بالمعنى الحقيقي للفظ، الذي هو له بمقتضى الوضع « رمع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له »<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 60، 321.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 61، 323.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 61.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 61، 324، 326.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، مج3، ص 324.

<sup>6</sup> - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبدیع (مختصر تلخيص المفتاح)، مراجعة وتصحيح بهيج غزاوي، دار العلم للملايين - بيروت، ص 254.

<sup>7</sup> - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ص 92.

<sup>8</sup> - الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 261.

<sup>9</sup> - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 93.

أما الاستعارة فقد سبق لنا القول فيها.

وأما المجاز المرسل فهذا موضع القول فيه.

أولاً: المجاز المرسل.

علمنا من تعريف المجاز المرسل، أنه لابد من رعاية العلاقة بين المعنى الحقيقي الذي هو للفظ بمقتضى الوضع، والمعنى المجازي المقصود. فما عساها أن تكون هذه العلاقة؟

ولنا أن نجيب بما أجاب به أصحاب هذا الفن، فقد ذكروا جملة من العلاقات، ونحن ذكرونا هنا ما قدر لنا أن نقف عليه منها- فيما يلي:

1- مجاز مرسل علاقته « بمنزلة العلة الفاعلية »<sup>1</sup>، حسب بعضهم، ولم يقل "العلة الفاعلية"، لأن اليد في هذا الضرب من المجاز، في نحو قولهم: « لفلان عندي يد »<sup>2</sup>، ليست هي الفاعل الحقيقي بل هي آلة الإعطاء، و« العلة الفاعلية في الحقيقة هي الشخص المعطي المقصود بها »<sup>3</sup>. ثم إن النعمة مترتبة على حركة اليد، أي فعلها، لا على اليد باعتبارها عضواً فحسب<sup>4</sup>. ومنه ما جاء في الصحيحين « أسرعكن لحوقا بي أطولكن يداً: أي أكثركن عطاء »<sup>5</sup>.

والشرط في مثل هذا الاستعمال، أي استعمال اليد في النعمة « أن يكون في الكلام إشارة إلى المولي »<sup>6</sup>، أي للنعمة « فلا يقال اتسعت اليد في البلد أو اقتنيت يداً، كما يقال اتسعت النعمة في البلد أو اقتنيت نعمة، وإنما يقال جلّت يده عندي وكثرت أياديه لدي ونحو ذلك »<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 330.

<sup>2</sup> - جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ص 512.

<sup>3</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 330.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 92.

<sup>6</sup> - الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 254.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

وما قيل في النعمة يقال في القدرة، من حيث إن اليد تستعمل في القدرة، كما في القول: «للمير يد أي: قدرة»<sup>1</sup>. وذلك لأن القدرة أظهر ما تظهر في اليد الجارحة، إذ بها تتم الأفعال، التي هي من قبيل «الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع»<sup>2</sup>، وما إلى ذلك من الأفعال. ومنه قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾. الفتح/ من 10.

ومما جاء في "اليد"، في الموضعيين من الآية، أنها على أحد الوجوه، بمعنى النعمة<sup>3</sup>. وعلى وجه آخر بمعنى النصر «يقال: اليد لفلان، أي الغلبة والنصرة والقهر»<sup>4</sup>. وعلى كلا الوجهين فهي مجاز مرسل.

وربما ذهب بعضهم في استعمال اليد للقدرة، إلى أن العلاقة سببية، حيث «أطلق اسم السبب وهو اليد وأريد المسبب وهو الأثار الصادرة عنها»<sup>5</sup>.

2- مجاز وصفت علاقته بأنها «بمنزلة العلة المادية»<sup>6</sup>، كإطلاق "الراوية" على "المزادة"، و«الراوية البعير والبغل والحمار الذي يستقى عليه»<sup>7</sup>. والمزادة «ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية»<sup>8</sup>. ثم أطلق اسم "الراوية"، الذي هو البعير أو البغل الحامل للمزادة على "المزادة"<sup>9</sup>.

والعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي، هي بمنزلة العلة المادية بالمعلول، لكون البعير حاملا للمزادة، وكونه بمنزلة العلة المادية لها<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 330.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - ينظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج28، ص 87.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 331.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>7</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص 331، 332.

<sup>10</sup> - ينظر: نفسه، ص 331، 332.

وقد تسمى هذه العلاقة بعلاقة المجاورة، لمجاورة البعير للمزادة « عند الحمل، فسميت المزادة راوية للمجاورة »<sup>1</sup>.

3- مجاز مرسل علاقته الجزئية: وهو إطلاق الجزء وإرادة الكل، كإطلاق العين على "الربيئة"، وهي جزء منه. والربيئة هي الشخص الرقيب المسمى بـ "الجاسوس"، الذي يطلع على عوارت العدو<sup>2</sup>. وهو من "رباً"، إذا أشرف « رَبَّاهُمْ: رَبًّا و - لهم وارتبأهم: كان لهم عينا يرقب لهم: علا وراتقع على شرف لينظر لهم كيلا يدهمهم عدوً »<sup>3</sup>.

والعين جزء من الشخص الرقيب أو الراصد، الذي هو "الربيئة"، فأطلق اسم الجزء الذي هو العين وأريد به الشخص الذي هو الكل<sup>4</sup>. والشرط في الجزء الذي يراد به الكل أن تكون له مزية دون بقية الأجزاء في ذلك الموضع الذي استعمل فيه<sup>5</sup>.

4- مجاز مرسل علاقته الكلية: وهو إطلاق الكل وإرادة الجزء، كما في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ البقرة/ من 19. أي أناملهم. والأنامل جزء من الأصابع. فأطلق لفظ الأصابع وأريد به الأنامل. والقرينة في ذلك « استحالة دخول الأصابع بتمامها في الأذان عادة »<sup>6</sup>. وفي إطلاق الأصابع على الأنامل مبالغة<sup>7</sup>.

5- مجاز مرسل علاقته السببية: وذلك بتسمية المُسبَّب باسم السبب<sup>8</sup>، كما في نحو "رعينا الغيث"، أي النبات الذي سببه الغيث<sup>9</sup>. حيث أطلق السبب الذي هو "الغيث"، وأريد به المُسبَّب الذي هو "النبات". ومنه قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ إَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 331.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 333.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت، 1958، مج2، ص 524.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 333.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

وينظر: الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 256.

<sup>6</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 333.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>8</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 256.

<sup>9</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.



أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴿ البقرة/ من 194. فأطلق الفعل "اعتدى"، على الجزاء الذي هو المسبب، والاعتداء سبب.

6- مجاز مرسل علاقته المسببية: وهو إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب، كما في قولهم: "أمطرت السماء نباتاً"<sup>1</sup>. حيث أطلق اسم المسبب وهو "النبات"، وأريد السبب، وهو المطر أو الغيث. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ الزمر/ من 06. فالأزواج الثمانية من الأنعام مسبب، والمراد هو السبب المتمثل في إنزال الماء من السماء، والذي به تنبت الأرض ما به تكون حياة الأنعام<sup>2</sup>.

7- مجاز علاقته اعتبار ما كان: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ النساء/ من 02. و« اليتامى: الذين مات آباؤهم فانفردوا عنهم، واليتيم الانفراد، ومنه الرملة اليتيمة والدرّة اليتيمة »<sup>3</sup>. واليتيم يقع على الصغار والكبار، إلا أن العرف عند العرب، اختص هذا الاسم "اليتيم"، بمن لم يبلغ مبلغ الرجال. فإذا ما استغنى عن غيره، وصار قادراً على تحصيل مصالحه بنفسه، دونما حاجة إلى كافل أو قيم يقوم بأمره، زالت عنه صفة اليتيم<sup>4</sup>. واستناداً إلى هذا المعنى في اليتيم، تكون التسمية بـ"اليتامى" في الآية، باعتبار ما كانوا عليه قبل بلوغ سن الرشد، وليس بعد البلوغ. فالتسمية باعتبار ما كان. وقرينة المجاز "الأمر بالإيتاء"، إذ لا يصح الإيتاء إلا بهذا الاعتبار، لا باعتبار أنهم يتامى حقا أثناء الخطاب<sup>5</sup>.

8- مجاز مرسل علاقته تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه: ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ يوسف/ من 36.

<sup>1</sup> - ينظر: الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 257.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - الفخر الرازي، المرجع السابق، ج9، ص 167.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 167.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 335.

<sup>5</sup> - ينظر: الفخر الرازي، المرجع السابق، ص 167.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 335.

أورد الفخر الرازي في قوله تعالى: "أَعْصِرُ خَمْرًا" ثلاثة أقوال، أقربها إلى ما نحن فيه قوله: « أن العرب تسمى الشيء باسم ما يؤول إليه إذا انكشف المعنى ولم يلتبس يقولون فلا يطبخ دبسا وهو يطبخ عصيرا »<sup>1</sup>. وعليه يكون المقصود: أعصِرُ في الحال عنبا، ليؤول بعد العصر إلى خمر. فهو مجاز علاقته الأيلولة<sup>2</sup>.

9- مجال مرسل علاقته الآلية: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ إبراهيم/ من 04. والمقصود باللسان في الآية، اللغة التي هي أداة للتواصل والتبليغ. ولأن اللسان آلتها، سميت به، على سبيل المجاز المرسل، الذي علاقته الآلية<sup>3</sup>.

10- مجاز مرسل علاقته المحلية: وهو إطلاق لفظ المحل وإرادة الحال. كما في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ العلق/17. أي فليدع أهل ناديه<sup>4</sup>. ومنه قول المرقش الأكبر في الفخر<sup>5</sup>:

شُعْتُ مَقَادِمَنَا نُهَيْ مَرَاجِلُنَا \*\*\* نَأْسُو بِأَمْوَالِنَا آثَارَ أَيْدِينَا  
المُطْعِمُونَ إِذَا هَبَّتْ شَامِيَةٌ \*\*\* وَخَيْرُ نَادٍ رَأَى النَّاسُ نَادِيَنَا

والنادي: معتبر بمن فيه، لا باعتباره ناديا فحسب. والمقصود: خير من ضمهم نادٍ، من ضمهم نادينا. فأطلق اسم النادي وأراد من فيه.

11- مجاز مرسل علاقته الحالية: وهو تسمية الحال باسم المحل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وَجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ آل عمران/ 107. أي في الجنة. حيث أطلق "الرحمة" وأراد "الجنة" لأنها تكون فيها<sup>6</sup>.

فهذه بعض أنواع المجاز التي اتسع المقام لذكرها هنا.

<sup>1</sup> - ينظر: الفخر الرازي، المرجع السابق، ج18، ص 134.

وينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 335، 336.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 335.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 337.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 336.

<sup>5</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 245.

<sup>6</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 336.

## ثانياً: المجاز العقلي:

والمجاز العقلي يقوم على الإسناد<sup>1</sup>. والإسناد - سواء كان إنشائياً أو إخبارياً - منه ما هو حقيقة عقلية، ومنه ما هو مجاز عقلي<sup>2</sup>. ومعرفة المجاز العقلي تقتضي معرفة الحقيقة العقلية.

### أ- الحقيقة العقلية:

والحقيقة العقلية، هي «إسناد الفعل -أو معناه- إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر»<sup>3</sup>. والمقصود بمعنى الفعل «المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف»<sup>4</sup>.

والحقيقة العقلية أربعة أقسام:

1- ما طابق الواقع والاعتقاد: «كقول المؤمن: أنبت الله البقل»<sup>5</sup>، فإسناد إنبات البقل إلى "الله"، مطابق للواقع، وهو مما يعتقده المؤمن حقيقة.

2- مطابقة الواقع دون الاعتقاد: «كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خالق الأفعال كلها هو الله تعالى»<sup>6</sup>، فإسناد خلق الأفعال إلى الله مطابق للواقع، لكنه غير مطابق لاعتقاد المتكلم وهو معتزلي، لأن المعتزلة تعتقد غير ذلك. فهم يرون «أن الله لم يخلق أفعال العباد لا خيراً ولا شراً، وأن إرادة الإنسان حرة، والإنسان خالق أفعاله، ومن أجل هذا كان مثاباً على الخير معاقباً على الشر»<sup>7</sup>.

3- مطابقة الاعتقاد دون الواقع: كـ«قول الجاهل: أنبت الربيع البقل»<sup>8</sup>، حيث أسند

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج1، ص 20، 70.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص 20، 70، 71.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 20.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 70.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 71.

<sup>6</sup> - نفسه، ص نفسه.

<sup>7</sup> - أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط10، ج3، ص 45.

<sup>8</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 71.

إنبات البقل إلى الربيع، لأن الجاهل يعتقد ذلك، لكن قوله هذا لا يطابق الواقع « فإن إنبات البقل في الواقع لله تعالى »<sup>1</sup>.

4- « ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد »<sup>2</sup>. وذلك كأن يخبر مخبراً عن مجيء زيد، بمثل قوله: "جاء زيد"، وهو يعلم أنه لم يأت. فإسناد المجيء إلى زيد لا يطابق الواقع، لعدم حصول المجيء من زيد، ولا الاعتقاد، لأن الإخبار بالمجيء لا يطابق اعتقاد المتكلم الذي يعلم من نفسه أن زيد لم يأت. وذلك كله على شرط عدم علم المخاطب بكذب المتكلم<sup>3</sup>.

### ب- المجاز العقلي:

ويسمى بالمجاز العقلي، والمجاز الحكمي، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً<sup>4</sup>. فهو عقلي « لأن التجوز فيه في أمر معقول يدرك بالعقل، وهو الإسناد. بخلاف المجاز اللغوي فإن التصرف فيه في أمر نقلي »<sup>5</sup>. وهو حكمي نسبة إلى الحكم بمعنى الإدراك لتعلقه به، أو أنه من النسبة إلى الحكم بمعنى النسبة والإسناد لتعلقه بها<sup>6</sup>. والتقييد بالإثبات في قوله: "ومجاز في الإثبات"، متأً من أشرفية الإثبات، أو لأنه الأصل، لا لعدم جريانه في النفي كما قد يتوهم من يتوهم ذلك<sup>7</sup>. والنسبة إسنادية وإضافية وإيقاعية، إلا أن الإسنادية أشرف، فاعتبرت في التسمية<sup>8</sup>. ومما عرف به المجاز العقلي قول بعضهم: « ومنه: مجاز عقلي، وهو: إسناده إلى ملابس له غير ما هو له بتأول »<sup>9</sup>. فقوله: "إسناده"، يعني « إسناد الفعل أو معناه »<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 474.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 71.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص 71.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 476.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 477.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 477.

<sup>8</sup> - نفسه، ص 477.

<sup>9</sup> - نفسه، ص 20.

<sup>10</sup> - نفسه، ص 71.

ج- ملابسات الفعل أو ما هو في معناه، في المجاز العقلي:

وللملابسة معنيان، كلاهما مقصود:

الأول: الملابسة بمعنى الارتباط والتعلق. إذ الفعل، أو ما هو في معناه، يلبس المسند إليه، والعكس صحيح، فهما متلايسان<sup>1</sup>.

والمعنى الثاني للملابسة « المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين المسند إليه المجازي والحقيقي في التعلق<sup>2</sup> ».

والمقصود بذلك، أن المسند إليه المجازي، في نحو "جرى النهر"، يشابه ما هو له، في نحو "جرى الماء"<sup>3</sup>، « فالجري يلبس الماء من جهة قيامه به، ويلبس النهر من جهة كونه واقعا فيه<sup>4</sup> ». فجريان الماء حقيقي، وجريان النهر مجازي. والجامع بينهما ملابسة الفعل للمسند إليه في كليهما.

وللفعل أو معناه، ملابسات شتى<sup>5</sup> نذكر منها:

1- يلبس المفعول الذي بني للفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿ فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ الحاقة/ 21. حيث أسند اسم الفاعل "راضية"، والذي هو في المعنى مفعول به، إلى ضمير "عيشة" المستتر فيه. وعليه فإسناد "راضية" إلى ضمير "عيشة" مجاز. فالصيغة "راضية"، إذن، تلبس الضمير المستتر في اسم الفاعل "راضية"، والذي يعود على "عيشة"<sup>6</sup>.

2- يلبس الفاعل، الذي بني للمفعول، في نحو: "سيل مفعم". حيث أسند اسم المفعول "مفعم" إلى ضمير السيل المستتر فيه، على سبيل المجاز. وحقيقة ضمير السيل أنه فاعل «فإن السيل هو الفاعل الحقيقي للإفعام لأنه هو الذي يملأ الأرض<sup>7</sup>».

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج1، ص 478.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 487.

<sup>3</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 72، 478.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 72، 478.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 478.

وعليه فإسناد اسم المفعول "مفعم" إلى نائب الفاعل، الذي هو ضمير السيل المستتر فيه - مجاز عقلي. وإذن، فاسم المفعول "مفعم" يلبس نائب الفاعل، واسم الفاعل "مفعم" يلبس الفاعل. فالأول مجاز، والثاني حقيقة<sup>1</sup>.

3- يلبس المصدر: كما في نحو « جَدَّ جَدَّه »<sup>2</sup>، حيث أسند الفعل "جَدَّ"، إلى المصدر "جَدَّ". والأصل: جَدَّ زيد جَدًّا « لأن حق الجدَّ أن يسند للفاعل الحقيقي وهو الشخص لا للجد نفسه، لكن أسند إليه لمشابهته له في تعلق الفعل بكل منهما لأن ذلك الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك الفعل »<sup>3</sup>.

وعليه، يكون إسناد الفعل "جد"، إلى المصدر "جدُّ"، مجازاً عقلياً. في مقابل إسناد الفعل "جد" إلى ما هو له حقيقة وهو "زيد"، مثلاً. والعلاقة بين الإسنادين، تعلق الفعل بكل من المسند إليه المجازي "جدُّ"، والحقيقي "زيد"، وأن فاعل "الجد" أو المتصف بمعناه، هو الفاعل الحقيقي، وهو "زيد"، فحصلت الملابس من جهة إسناد الفعل إلى كل من المصدر "جدُّ"، و"زيد". وكذا من جهة العلاقة بين المسند إليه في الحالين، بحكم أن الـ "جدُّ" فعل الفاعل الحقيقي "زيد"، وليس هو الفاعل.

4- يلبس الزمان: كما في نحو: "تهاره صائم"<sup>4</sup>، حيث أسند اسم الفاعل "صائم"، إلى ضمير "النهار"، المستتر فيه، على سبيل المجاز العقلي، لإسناد المسند إلى غير ما هو له في الحقيقة والواقع. وحقيقته أن يسند اسم الفاعل "صائم"، إلى زيد أو عمرو، الذي من شأنه فعل الصوم. وأما النهار فهو مصوم فيه، باعتباره ظرفاً، وليس هو الصائم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 72، 478.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 72، 489.

و: جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ص 53.

<sup>3</sup> - محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 489.

<sup>4</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 72، 486، 487.

<sup>5</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص 13.

5- يلبس المكان: كما في نحو "نهر جار"<sup>1</sup>، حيث أُسند اسم الفاعل "جارٍ"، إلى ضمير النهر المستتر فيه، على سبيل المجاز العقلي. وحقيقته أن يسند اسم الفاعل "جارٍ"، إلى الماء، لأنه هو الجاري في النهر، والنهر مجريّ فيه<sup>2</sup>.

6- يلبس السبب: كما في نحو "بنى الأمير مدينة"<sup>3</sup>، حيث أُسند فعل البناء "بنى"، إلى الأمير، على سبيل المجاز العقلي. وحقيقته أن الأمير سبب، من حيث هو أمر بالبناء، وأن الفاعل الحقيقي للبناء هم مَنْ تحت إمرة الأمير مِمَّن أمرهم بالبناء. وذلك لاستحالة أن يقوى الأمير بنفسه منفردا على فعل البناء، بناء المدينة. والعلاقة بين المسند والمسند إليه، في كل من الحقيقة والمجاز، هي علاقة ملابسة، ملابسة المسند للمسند إليه، وإن شئنا قلنا ملابسة المسند إليه للمسند، باعتبارهما متلابسين<sup>4</sup>.  
وقد تكون له ملابسات غير تلك التي ذكرنا.

وكما يجري المجاز العقلي في النَّسَبِ الإسنادية، يجري في النسب الإضافية، نحو "جري الأنهار"، و"شفاق بينهما"، و"مكر الليل والنهار". بإضافة "جري" إلى "الأنهار"، و"شفاق" إلى "بين"، و"مكر" إلى "الليل". والكل من باب إضافة المصدر إلى فاعله<sup>5</sup>.  
ويجري في النسبة الإيقاعية كما في نحو: "نومت الليل"، و"أجريت النهر". وحقيقته "نومت الشخص في الليل"، و"أجريت الماء في النهر"<sup>6</sup>. ومن النسبة الإيقاعية كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ الشعراء/ من 151. حيث «أوقع الإطاعة على الأمر وحقها الإيقاع على ذي الأمر لأنه هو المفعول به حقيقة»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 13.

<sup>2</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 72، 490.

ينظر: جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، المرجع السابق، ص 13.

<sup>3</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، ص 72، 490.

<sup>4</sup> - ينظر: نفسه، ص 490.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، ص 491.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 72، 491.

<sup>7</sup> - نفسه، ص 491.

## الإجـراء:

ومما قدّر لنا أن نقف عليه من المجاز في الديوان الآتي:

قوله<sup>1</sup>:

هو النَّابِهُ النَّيِّرَانِ فِي كُلِّ ظُلْمَةٍ \*\*\* وَمُجْرِي دِمَاءِ الْكُومِ كُلِّ مَسَاءٍ

البيت من أول قصيدة في الديوان، قالها الرضي في مدح « الخليفة الطائع لله ويهنئه بعيد الأضحى »<sup>2</sup>.

والشاعر في هذا البيت يثني على الخليفة، بخصاله، التي منها الكرم المكنى عنه بقوله: "هو النَّابِهُ النَّيِّرَانِ فِي كُلِّ ظُلْمَةٍ". فالممدوح "نابه النيران"، لاشتهاره بها. ويقصد بـ"النيران" ما عرف عند العرب، بـ"نار القرى"، وهي نار جرت العادة أن توقد ليلا، ليراه المدلج من بعيد، حتى إذا ما أتاها وجد عندها طعاما. ولاقتزان الطعام بهذه النار سميت بـ"نار القرى"، ثم أغنى ذكر النار عن ذكر الطعام في سياق الحديث عن الكرم. وإلى هذا قصد عوف بن الأحوص في قوله<sup>3</sup>:

وَمُسْتَنْبِحِ يَخْشَى الْقَوَاءَ وَدُونَهُ \*\*\* مِنْ اللَّيْلِ بَابًا ظُلْمَةً وَسُتُورَهَا

رَفَعْتُ لَهُ نَارِي فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا \*\*\* زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَّ عَقُورَهَا

أي، رُبُّ مُدْلِجٍ ضَلَّ طَرِيقَهُ، اسْتَنْبَحِ الْكِلَابَ، لِلاِهْتِدَاءِ بِنَبَاحِهَا، سَمِعَهُ الشَّاعِرُ فَرَفَعَ لَهُ نَارَهُ لِيَرَاهَا فَيُؤَمِّمَهَا.

و"كل"، في قول الرضي: "في كُلِّ ظُلْمَةٍ"، من ألفاظ العموم. والمجاز في قوله هذا، متأت من استحالة استغراق نيران الممدوح، بالغاً ما بلغت من الشهرة والامتداد - كُلِّ ظُلْمَةٍ. والذي يقبله العقل، أن تكون هذه النيران في ليال معينة. لذلك يكون قوله هذا، محمولا على المجاز، والعلاقة فيه هي العموم أو الكلية.

<sup>1</sup> - الديوان، ج1، ص 10.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 09.

<sup>3</sup> - المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 103.



وكذا قوله: "وَمُجْرِي دِمَاءِ الْكُومِ كُلِّ مَسَاءٍ"، من حيث إن "كل"، فيه، تفيد العموم والشمول. فإجراء الممدوح دماء الكوم كل مساء، ممتنع عقلا. وحقيقة ذلك أن إجراء تلك الدماء، مقيدٌ بأوقات معينة، وليس بالفعل المرسل الذي يستغرق كل مساء على الإطلاق. لذلك، فهو مجاز مرسل، علاقته العموم والإطلاق.

قوله<sup>1</sup>:

مَغَارِسُ طَالَتْ فِي رَبِّي الْمَجْدِ وَالتَّقَتْ \*\*\* عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَالْخُلَفَاءِ

يورد الشاعر هذا البيت بعد ثلاثة أبيات، من البيت السابق محل الوصف.

و"مغارس": جمع مغرس، وهو موضع الغرس<sup>2</sup>، فهو اسم مكان مشتق على وزن "مفعِل"، لأن فعله ثلاثي مكسور العين في المضارع، فهو "غرس، يغرس"، والمصدر "غرس"<sup>3</sup>.

فأطلق لفظ المكان "مغارس"، وأريد به الشجر الطيب الضارب بجذوره في المكان، على سبيل المجاز المرسل، الذي علاقته المحلية، وفيه استعارة الشجر، الذي دل عليه قوله: "مغارس"، للأصول التي تحدّر منها هؤلاء الممدوحون.

قوله<sup>4</sup>:

وَلَوْ كَانَ كُلُّ آخِذَا قَدَّرَ نَفْسِهِ، \*\*\* لَكَانَتْ لَكَ الدُّنْيَا بَغَيْرِ مَرَاءٍ

يأتي هذا البيت بعد ثلاثة عشر بيتا، من البيت السابق محل الوصف.

فقوله: "كانت لك الدنيا"، مجاز مرسل، إذ الإطلاق فيه يُوهّم بالكل، الذي هو الدنيا في كليتها وعمومها. وذلك في حقيقته هو من الاستحالة، بحيث لا يحتاج إلى دليل. فمهما كان هذا الذي لو قدر له أن يأخذ من الدنيا على قدر نفسه، فهو أقلُّ وأضعف من أن يحوز

<sup>1</sup> - الديوان، ص 10.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 284.

<sup>3</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوفي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 319.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 11.

الدنيا، على إطلاقها. لذلك، يتعين حمل القول على المجاز المرسل. والعلاقة فيه هي الإطلاق والعموم.

قوله<sup>1</sup>:

أَعْنِي عَلَى دَهْرٍ رَمَانِي بِصَرْفِهِ، \*\*\* وَرَدَّ عِنَانِي، وَهُوَ فِي الْغُلُوءِ  
وَحَلَّانِي عَمَّنْ أَعَدَّ بَعَادَهُ \*\*\* سَقَامِي، وَمَنْ قُرْبِي إِلَيْهِ شِفَائِي

يورد الشاعر هذين البيتين بعد خمسة أبيات، من البيت السابق محل الوصف.

حيث أسند فعل "الرمي"، في قوله: "دهر رماني"، إلى ضمير الدهر "أنت"، المستتر في الفعل "رمى"، وهو من باب إسناد الفعل إلى غير ما هو له. فالدهر لا يرمي، وإنما هو "مرمي" فيه. لذلك فقوله: "دهر رماني"، مجاز عقلي، لملازمة الفعل الزمان.

وكذلك قوله: "حلّاني"، في البيت الثاني. حيث أسند الفعل "حلّأ"، الذي هو بمعنى "منع"<sup>2</sup>، إلى الضمير "هو" المستتر في الفعل "حلّأ"، والذي يعود على "الدهر". وهو من باب إسناد الفعل إلى ما ليس له كذلك، إذ ليس من شأن الدهر أن يمنع. فأنه هو الذي يعطي ويمنع. ثم الإنسان، من جهة أنه سبب. وإنه فهو مجاز عقلي لابس فيه الفعل الزمان، كما ذكرنا.

قوله<sup>3</sup>:

فَلَا تَطْمَعَنَّ، يَا دَهْرُ، فِيَّ، فَإِنَّهُ \*\*\* مَلَاذِي مِمَّا رَاعَنِي، وَوَقَائِي

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيتين السابقين محل الوصف، ببيت واحد.

فقوله: "فلا تطمعن"، مجاز عقلي، حيث أسند الفعل "تطمع"، إلى ضمير الدهر "أنت" المستتر فيه وجوباً. وهو من باب إسناد الفعل إلى ما ليس له حقيقة. والعلاقة علاقة ملازمة الفعل للزمان.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>2</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 141.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 12.

قوله<sup>1</sup>:

وَلَا تَشْرَبُ الْأَمْوَاهَ إِلَّا تَعَلَّةً، \*\*\* إِذَا عَثَرْتَ أَخْفَافُهُنَّ بِمَاءٍ

يورد الشاعر هذا البيت بعد خمسة أبيات، من البيت السابق محل الوصف.

وفاعل الفعل "تَشْرَبُ"، ضمير مستتر يعود على المطايا في البيت الذي قبل هذا

البيت، وهو قوله:

حَدَوْا بِالْمَطَايَا يَوْمَ جَالَتْ غُرُوضُهَا \*\*\* وَيَوْمَ انْقَتَ رُكْبَانُهَا بِرُغَاءٍ

والتعلة: « ما يعلل به الصبيّ ليسكت »<sup>2</sup>. والمقصود أن تلك المطايا لا تشرب إلا بقدر ما

تسكن به الظمّأ. لأن سائقها لم يكن يمهلها حتى ترتوي. ومما يدل على ذلك، قوله في

البيت الذي قبل البيت محل الوصف-<sup>3</sup>:

تَوُمُّكَ لَا تَلْوِي عَلَى كُلِّ رَوْضَةٍ \*\*\* يَصِيحُ بِهَا حَوَذَانُهَا، وَأَضَاءِ

والخطاب موجه إلى الممدوح.

والمجاز، في قوله: "وَلَا تَشْرَبُ الْأَمْوَاهَ إِلَّا تَعَلَّةً". فقوله: "الأمواه"، من دون تقييد،

يُوهِمُ العموم. وتسلط فعل الشرب على "الأمواه" بإطلاق، مستحيل، في حكم العقل. لذلك

تعين الحمل على المجاز المرسل، والعلاقة هي الإطلاق والعموم.

قوله<sup>4</sup>:

غُلَامٌ كَأَشَاءِ اللَّجَامِ تُجِيرُهُ \*\*\* صُدُورُ الْقَنَا وَالْبَيْضُ كُلُّ فَضَاءِ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيت السابق محل الوصف، ببيت واحد.

والغلام: هو سائق المطايا المذكور في البيت السابق:

لَهَا سَائِقٌ يَطْغَى عَلَيْهَا بِسَوْطِهِ \*\*\* وَيَشْدُو عَلَى آثَارِهَا بِحُدَاءِ

<sup>1</sup> - الديوان، ص 13.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 193.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 12.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 13.

والذي أي الغلام، وصفه الشاعر بأنه يطغى على المطايا بسوطه، ليحملها على السرعة في السير. وإنما يفعل ذلك لشوقه إلى الممدوح. والمجاز هو قوله: "كل فضاء"، لإفادته العموم، الذي هو على الحقيقة محال في حكم العقل. فمهما كان هذا الغلام، فهو أعجز وأضعف من أن يقطع كل فضاء. والحقيقة أنه يمكن أن يقطع بعض الفضاء فحسب. لذلك يكون قوله: "كل فضاء"، محمولا على المجاز المرسل، والعلاقة هي الإطلاق والعموم، كذلك.

قوله<sup>1</sup>:

إِذَا بَلَغْتَ نَادِيكَ نَالَ رِفَاقُهَا \*\*\* عَرِيضَ عَطَاءٍ مِنْ طَوِيلِ تَنَاءٍ

يورد الشاعر هذا البيت، عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل. والخطاب للممدوح، وفاعل الفعل "بلغ"، ضمير مستتر فيه، يعود على المطايا المذكورة من قبل. وقوله: "ناديك"، مجاز مرسل علاقته المحلية، لأنه أطلق لفظ المحل "النادي"، وأريد به مَنْ بالنادي.

قوله<sup>2</sup>:

وَمِثْلَكَ مَنْ يُعْشَى إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ \*\*\* وَيُلْفَى قِرَاهُ عِنْدَ كُلِّ خَبَاءٍ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل. فهو يثني على ممدوحه بالكرم، ويكونه يُعْشَى إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ، وَيُلْفَى قِرَاهُ عِنْدَ كُلِّ خَبَاءٍ. و«الخباء من الأبنية: ما يعمل من صوف أو وبر، وقد يكون من شعر، على عمودين أو ثلاثة»<sup>3</sup>. وإفاء القرى عند كل خباء، حقيقة، لا يصح في حكم العقل. لذلك يتعين أن يُحمل قوله: "عِنْدَ كُلِّ خَبَاءٍ"، على المجاز المرسل، الذي علاقته الإطلاق والعموم، كما رأينا من قبل.

<sup>1</sup> - الديوان، ص نفسها.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج 2، ص 214.

قوله<sup>1</sup>:

وما انتَظَمَ المَمَالِكَ مِثْلَ ماضٍ \*\*\* يَتِمُّ لَهُ القَضَاءُ عَلَى القَضَاءِ

والبيت من قصيدة، يمدح الرضي فيها « بهاء الدولة ويهئنه بشهر رمضان »<sup>2</sup>.  
وماضٍ: أي مرهف قاطع، وهو صفة لموصوف محذوف هو السيف. والسيف باعتباره  
آلة ورمز القوة القاهرة الغالبة، لا ينتظم الممالك، وإنما ينتظمها أثره، الذي هو الطاعة  
والامتثال. وعليه، يكون أطلق لفظ السبب، الذي هو السيف وأراد مسببه، الذي هو الطاعة  
والامتثال للقوة القاهرة الغالبة. وعليه، فهو مجاز مرسل علاقته السببية.

قوله<sup>3</sup>:

حَدَارٍ، مِنْ ابْنِ غَيْطَلَةَ مُدَلٍّ، \*\*\* يَسُدُّ مَطَالِعَ البَيْدِ القَوَاءِ

يورد الشاعر هذا البيت، بعد ثلاثة أبيات، من البيت السابق محل الوصف.  
والغيطة: التجاج ظلام الله وتراكمه<sup>4</sup>. والمدل: من دل على الأقران، إذا أخذهم من  
فوق<sup>5</sup>. والمطالع: جمع مطلع: اسم مكان مشتق<sup>6</sup>، وهو مكان الاستشراف والتشوف<sup>7</sup>.  
والقواء: الخالية<sup>8</sup>. قال عنتره<sup>9</sup>:

حِيَّتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ \*\*\* أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمَّ الهَيْتَمِ

وإقواء الطلل: خلوه من ساكنيه.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 13.

<sup>2</sup> - نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 14.

<sup>4</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 306.

<sup>5</sup> - ينظر: نفسه، مج2، ص 444.

<sup>6</sup> - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط5، ج3، ص 318، 319، 320.

<sup>7</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 621، 622.

<sup>8</sup> - ينظر: نفسه، مج2، ص 687.

<sup>9</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 274.

وقوله: "يسدّ مطالع البيد القواء"، مجاز مرسل، علاقته بالإطلاق والعموم. فقوله:  
"يسدّ مطالع البيد"، من دون قيد- يوهم بالعموم الذي هو محال في حكم العقل. والحقيقة أن  
الممدوح يمكنه أن يسد بعض المطالع فحسب.  
قوله<sup>1</sup>:

إِذَا أَلْقَى عَلَى لَهَوَاتِ ثَعْرٍ \*\*\* يَدَيِ غَضْبَانَ مَرَهُوبِ الرُّوَاءِ

يورد الشاعر هذا البيت عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.  
ولهوات: جمع لهوة، وهي « من الرحي: فمها ... ومنه لهوات الثغور »<sup>2</sup>. ويقصد  
الرضي بـ " لهوات ثعر"، القائمين على الثغور أن يُوتُوا من خلالها، وذلك على سبيل  
المجاز الذي علاقته المشابهة. وهو قريب من قول عمرو بن كلثوم التغلبي<sup>3</sup>:

مَتَى نَنْقُلُ إِلَى قَوْمٍ رَحَانًا \*\*\* يَكُونُوا فِي اللَّقَاءِ لَهَا طَحِينًا  
يَكُونُ ثِفَالَهَا شَرْقِيَّ نَجْدٍ \*\*\* وَلَهْوَتُهَا قُضَاعَةَ أَجْمَعِينَا

حيث استعارة للقتلى اسم "اللهوة"<sup>4</sup>. ولعله المعنى نفسه، الذي قصد إليه الرضي في  
قوله. والمجاز في قول الرضي الذي نحن بصدده، إطلاق لفظ "اليد"، في قوله: "يدي  
غضبان" وإرادة القوة القاهرة الغالبة والقدرة. والعلاقة هي العلة الفاعلية، عند بعضهم<sup>5</sup>.  
والسببية، عند البعض الآخر<sup>6</sup>. وإنما كانت اليد مجازا في القدرة، لأن القدرة أظهر ما  
تكون في الأفعال التي هي من أثر اليد، كالبطش والضرب والأخذ والمنع... الخ<sup>7</sup>.  
والشاعر يصف ممدوحه بأنه باطش عند الغضب، مرهوبٌ منظره، مهيب جانبه.

<sup>1</sup> - الديوان، ص 14.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 220.

<sup>3</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 248.

<sup>4</sup> - ينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 248.

<sup>5</sup> - ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، المرجع السابق، مج3، ص 62، 330.

<sup>6</sup> - ينظر: نفسه، ص 330.

<sup>7</sup> - ينظر: نفسه، ص 62، 330.

وكون الرجل قويا مهيبا، مما افتخر به الشعراء، وأثنوا به على أبطالهم وذوي

الشان فيهم. قال عمرو بن كلثوم يتغنى بالقوة الجبارة-<sup>1</sup>:

وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٌّ طَوَالٍ \*\*\* عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا  
وَسَيِّدٍ مَعَشَرَ قَدْ تَوَجَّوْهُ \*\*\* بِتَاجِ الْمَلِكِ يَحْمِي الْمُحْجَرِينَ  
تَرَكَنَا الْخَيْلَ عَاكِفَةً عَلَيْهِ \*\*\* مُقَلَّدَةً أَعْنَتَهَا صُفُونَا  
وَأَنْزَلْنَا الْبُيُوتَ بِذِي طُلُوحٍ \*\*\* إِلَى الشَّامَاتِ تَنْفِي الْمُوَعِدِينَ  
وَقَدْ هَرَّتْ كِلَابُ الْحَيِّ مَنَا \*\*\* وَشَذَبْنَا قَتَادَةَ مَنْ يَلِينَا

فالشاعر وقومه وقائع مشهورة، وأنهم شذّبوا قتادة من يليهم، وامتدت هذه القيم من الجاهلية إلى العهد الإسلامي، وبقيت حية في النفوس، وإن عطف الإسلام عليها تشذيبا وتهذيبا، فإذا هي قوة عاقلة تأبى الضيم، لكنها لا تتجاوز حدودها.

والرضي في ثنائه على ممدوحه بالقوة والهيبة، يقتفي أثر من سبقه في ذلك من

الشعراء العرب، كعمرو بن كلثوم. ولولا خشية الإطالة لأوردنا الكثير من الأشعار لتأكيد ما نحن بسبيله.

قوله<sup>2</sup>:

وَمَا يُنْجِي اللَّدِيغَ بِهِ تَدَاوٍ \*\*\* وَقَدْ أَمْسَى بِدَاءٍ أَيْ دَاءٍ  
وَلَا قُضِبُ الرِّجَالِ الصَّيِّدِ فَضْلًا \*\*\* عَنِ الْأَصْوَاتِ فِي حَلْيِ النِّسَاءِ  
يورد الشاعر هذين البيتين، بعد البيت السابق محل الوصف، بثلاثة أبيات.  
وكأنني بالرضي في هذين البيتين استلهم قول النابغة الذبياني<sup>3</sup>:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْبِيلَةٌ \*\*\* مِنَ الرَّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمَّ نَاقِعٌ  
يُسَهِّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمَهَا \*\*\* لِحَلْيِ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاغُ  
تَتَأَذَّرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمْعِهَا \*\*\* تُطَلِّقُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُرَاجِعُ

<sup>1</sup> - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، المرجع السابق، ص 246، 247.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 14.

<sup>3</sup> - النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ص 164.

واللديغ، عند الرضي، هو مَنْ لدغه الممدوح. أي، مَنْ لدغه الممدوح لا دواء له. فهو يثني على ممدوحه بغلبته على أعدائه وخصومه، وقدرته على إلحاق الأذى بهم. والمجاز، في قول الرضي، في إسناد الفعل "ينجي"، في حال النفي - إلى التداوي الذي هو العلاج. وهو من باب إسناد الفعل إلى ما ليس له. على اعتبار أن المُنجي من جميع الأدواء هو الله دون سواه، في اعتقاد الموحّدين. وما العلاج والطبيب والدواء إلا أسباب، مردّها إلى مسببها الأول، وهو الله عزّ وجلّ. وعليه، فالفعل "ينجي" يلبس سببه الذي هو التداوي، على سبيل المجاز العقلي.

وكذا الأمر بالنسبة للقضب، في قوله: "ولا قضب الرجال"، التي هي السيف القاطعة. وحليّ النساء في قوله: "عن الأصوات في حلي النساء"، من حيث إن المسند هو الفعل السابق "ينجي" في حال النفي والمسند إليه قضب الرجال مرة، ومرى أخرى صوت حلي النساء - مسند إليه من حيث المعنى المقصود، لا بحسب الصناعة النحوية. والفعل "ينجي"، في الحالين، مسند إلى ما ليس له حقيقة. وإذن فهو مجاز عقلي علاقته السببية. والمرجع في إسناد الفعل "ينجي"، في حال النفي، إلى صوت حلي النساء - ما كان يعتقد العرب من أن النوم أدهى لسريان السمّ في اللديغ. لذلك فهم يمنعونه من النوم بجعلهم « في يديه أساور ليوقظه صوتها إذا تحرك ... وكانون يجعلون الحلي فارغ الداخل فتكون وسوسته أقوى »<sup>1</sup>. وكل ذلك من أجل ألا ينام اللديغ، الذي يسمونه "السليم" تفاؤلاً<sup>2</sup>.

قوله<sup>3</sup>:

ويومُ الوغَى على الأعداءِ هَوْلٌ \*\*\* تَمَازُ بِهِ السَّرَاغُ مِنَ البَطَاءِ  
رَمَيْتُ فَرُوجَهُ حَتَّى تَقَرَّرَى \*\*\* بِأَيْدِي الجُرْدِ والأَسَلِ الظَّمَاءِ

يورد الشاعر هذين البيتين عقب البيتين السابقين محل الوصف، ومن دون فاصل.

<sup>1</sup> - النابغة الذبياني، المرجع السابق ص 164.

<sup>2</sup> - ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup> - الديوان، ص 14.



والضمير "ه"، في قوله: "فروجه"، يعود على اليوم المذكور في البيت السابق.  
والفعل "تقرى": على وزن "تفعل"، من صيغ المطاوعة، فهو مطاوع الفعل "قرى"<sup>1</sup>.  
و«قرى وأقرى الجلد وغيره: شقه مصلحا ومفسدا»<sup>2</sup>. والشق، باعتبار الضمير "ه"، في  
قوله: "فروجه"، يعود على اليوم المذكور في البيت السابق. واليوم لا يشق، وإنما تُشَقُّ  
فروجه. والفروج: جمع "فرج"، وهو «الفتق: الشعر المخوف، وهو موضع المخافة وذلك  
لأنه غير مسدود»<sup>3</sup>.

وقوله: "رمى فروجه"، مجاز، من جهة وقوع الرمي على الفروج، باعتبار مَنْ  
بها، من الأعداء المتحصنين بها، لا باعتبارها مجردَ مواضع فحسب. إذ لا معنى لرمي  
المكان من حيث هو مكان. وعلى هذا يكون قوله: "رمى فروجه"، مجاز مرسل علاقته  
المكانية أو المحلية.  
قوله<sup>4</sup>:

أَبْلَى ثُمَّ يَبْدُو بِاصْطِنَاعِي، \*\*\* كَفَانِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ بَلَائِي  
وَذَبِّي عَنْ حَمَى بَغْدَادَ قَدِّمًا \*\*\* بِفَضْلِ الْعَزْمِ وَالنَّفْسِ الْعِصَاءِ

يورد الشاعر هذين البيتين قبل أحد عشر بيتا من نهاية القصيدة.

وغرضنا في البيت الثاني، وإنما أوردنا البيت الأول، لما بين البيتين من الارتباط  
المعنوي. والشاعر في البيتين يأسف لما آل إليه أمره، إذ لم يشفع له فضله، ومنه ذبّه عن  
حمى بغداد، كما قال. والمجاز في وصف النفس بالمصدر "العصاء"، في قوله: "بِفَضْلِ  
العَزْمِ وَالنَّفْسِ الْعِصَاءِ"، والمراد اسم الفاعل "المُعَاصِيَة". والمقصود بـ"المعاصية"، هنا،  
التي تعاصي وتمانع ولا تستسلم، وحمل النفس على المعاصاة، وعلى المكروه في الشدائد،

<sup>1</sup> - ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة  
الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج2، ص 602.

<sup>2</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 405.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 376.

<sup>4</sup> - الديوان، ص 17.

مما تغنى به الشعراء وأثنوا به على الأبطال. من ذلك قول العباس بن عبد المطلب يوم حنين<sup>1</sup>:

ألا هل أتى عرسى مكرّري وموقفي \*\*\* بوادي حنينٍ والأسنة تُشرعُ  
وقولي، إذا ما النفسُ جاشت، لها قدي \*\*\* وهامٌ تدهدى والسواعدُ تُقطعُ  
أي، حسبك جيشانا. فهو يدعو نفسه إلى الصبر والثبات في الموقف.  
وكما قال عامر بن الطفيل في سياق افتخاره ببلائه في المعركة-<sup>2</sup>:  
أقولُ لنفسي لا يُجَادُ بِمِثْلِهَا \*\*\* أَقْلِي المِزَاحَ إِنِّي غَيْرُ مُقْصِرِ  
أي أن الموقف جدّ، ولا بديل عن التماسك والصبر والثبات.

وهذا الذي ذكرنا، كله في معنى معصاة النفس عند الرضي. والرضي نفسه يورد لاحقاً ما يصلح أن يكون تفسيراً وتأكيداً للعصاة الذي ذكرنا، وذلك قوله<sup>3</sup>:  
صَبَرْتُ النِّفْسَ ثَمَّ عَلَى المَنَايَا \*\*\* إِلَى أَقْصَى التَّمِيلَةِ وَالدَّمَاءِ  
وهذا يدل على أن وصف النفس بالمصدر "العصاة"، مجاز عقلي، حقيقته وصفها باسم الفاعل "المعاصية"، الذي هو من العصاة أو المعاصاة.  
قوله<sup>4</sup>:

دُخَانٌ تَلَهَّبُ الهَبَوَاتُ مِنْهُ، \*\*\* مَدَى بَيْنَ البَسِيطَةِ وَالسَّمَاءِ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيتين السابقين محل الوصف، ببيت واحد.  
والهبوات: جمع هبوة، وهي الغبرة<sup>5</sup>، و«الهباء: الغبار أو غبار يشبه الدخان ساطع في الهواء»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تقديم وشرح وفهرسة صلاح الدين الهوارى وهدى عودة، دار ومكتبة الهلال، ج1، ص 56.  
<sup>2</sup>- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، ج1، ص 220.  
<sup>3</sup>- الديوان، ص 17.  
<sup>4</sup>- الديوان، ص 17.  
<sup>5</sup>- ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 594.  
<sup>6</sup>- نفسه، ص نفسها.

ومنه قول المتنبي<sup>1</sup>:

وَلَا تَحْسَبَنَّ الْمَجْدَ زِقًا وَقَيْنَةً \*\*\* فَمَا الْمَجْدُ إِلَّا السَّيْفُ وَالْفَتَكَةُ الْبِكْرُ  
وَتَضْرِيبُ أَعْنَاقِ الْمُلُوكِ وَأَنْ تُرَى \*\*\* لَكَ الْهَبَوَاتُ السُّودُ وَالْعَسْكَرُ الْمُجْرُ

إلا أن المتنبي جعل الهبوات سوداء، في حين اكتفى الرضي بوصفه إياها بأنها تلهب من دخان. والمجاز في قول الرضي، في هذا الإطلاق، المتمثل في امتداد الهبوات حتى غطت ما بين البسيطة والسماء، وهو إطلاق يوهم بعموم الكل اللامتناهي. ومن ثمّ تعيّن الحمل على المجاز المرسل. والعلاقة فيه هي الإطلاق، قضاء لحق المبالغة في شدة المعركة واندياحها. وللشعراء في مثل هذه المبالغات مذاهب، تختلف في كثير أو قليل، لكنها تتفق في القصد إلى المبالغة، إرضاء للممدوح، ومن ثمّ استدرار عطايها. ولنذكر من هذه المبالغات قول أبي تمام، في بائيته المشهورة، التي يصف فيها فتح عمورية على يد المعتصم بالله<sup>2</sup>:

لَقَدْ تَرَكْتَ، أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، بِهَا \*\*\* لِلنَّارِ يَوْمًا ذَلِيلَ الصَّخْرِ وَالْخُشْبِ  
غَادَرْتَ فِيهَا بِهِمَ اللَّيْلِ وَهُوَ ضُحَى \*\*\* يَشْلُ وَسَطَهَا صُبْحٌ مِنَ اللَّهَبِ  
حَتَّى كَأَنَّ جَلَابِيبَ الدُّجَى رَغِبَتْ \*\*\* عَنْ لَوْنِهَا، أَوْ كَأَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ  
ضَوْءٌ مِنَ النَّارِ وَالظُّلْمَاءُ عَاكِفَةٌ \*\*\* وَظُلْمَةٌ مِنْ دُخَانٍ فِي ضُحَى شَحْبِ  
فَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ مِنْ ذَا، وَقَدْ أَفَلَتْ \*\*\* وَالشَّمْسُ وَاجِبَةٌ فِي ذَا، وَلَمْ تَجِبْ

والراجح أن يكون الرضي قد أخذ هذه الصورة، وأجالها في نفسه حتى استقام له القول فيها، على النحو الذي هو عليه.

قوله<sup>3</sup>:

وَدُمُ أَبَدِ الزَّمَانِ، فَأَنْتَ أَوْلَى \*\*\* بَنِي الدُّنْيَا بِعَارِيَةِ الْبَقَاءِ

<sup>1</sup>- أبو الطيب المتنبي، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبليان في شرح الديوان، ج2، ص149.

<sup>2</sup>- عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، ج2، ص261.

<sup>3</sup>- الديوان، ص18.

يورد الشاعر هذا البيت قبل آخر بيت من القصيدة التي نحن بصددتها.

فقوله: "دُمْ أَبَدَ الزَّمَانِ"، دعاء للممدوح، أي، أدامك الله. ويعلّل هذا الدعاء بقوله:  
"فأنت أولى بني الدنيا بعارية البقاء" تعليلاً مجازياً. ولنا أن نسأل: فمن أين للشاعر أن  
يعرف أن الممدوح -دون بني الدنيا- أولى بعارية البقاء؟ وأنى له أن يحيط علماً ببني  
الدنيا، حتى يميز أولاهم بعارية البقاء ممن لا يستحق ذلك؟

ومن هنا، تعيّن حمل قوله: "أنت أولى بني الدنيا بعارية البقاء"، على المجاز  
المرسل. والعلاقة هي الإطلاق، أي إطلاق ما يُوهّم عموم الكل، والكل، هنا، ممتنع في  
حكم العقل، لامتناع الإحاطة ببني الدنيا إحاطة لا يندّ عنها نادّ.

وحقيقته أن الشاعر يمكن أن يحيط علمه بمن في الإمكان معرفتهم من بني الدنيا  
فحسب. وإنما ألجأ الشاعر إلى المجاز المبالغة في المدح والإعلاء من شأن الممدوح،  
ومن ثم تأكيد الولاء. والمقصود بـ"عارية البقاء" التي يرى الشاعر أن ممدوحه أولى بها  
وأحق - كون البقاء في هذه الحياة عارية مردودة، كما قال لبيد بن ربيعة العامري<sup>1</sup>:

وما المأل والأهلون إلّا ودائع \*\*\* ولا بدّ يوماً أن تُردّ الودائعُ

فالحياة، طال أمدها أم قصر، عارية من الله مردودة إليه لا محالة.  
قوله<sup>2</sup>:

أيا لله! أي هوى أضاء \*\*\* بريق بالطويلع إذ تراءى

ألم بنا كنبض العرق وهناً \*\*\* فلما جازنا ملأ السماء

البيتان من قصيدة، قالها الرضي في الفخر وشكوى الزمان<sup>3</sup>. استهلها بمقدمة اختلط

فيها الحزن بالشوق والحنين. والبيتان يمثلان صدر هذه المقدمة من القصيدة.

والمجاز في البيت الأول، في قوله: "أي هوى أضاء بريق". حيث جعل "البريق"-

والتصغير فيه أوجه- يضيء "الهوى". والتقدير: أي هوى أضاءه بريق بالطويلع.

<sup>1</sup>-عمر فروخ، المرجع السابق، ج1، ص 236.

<sup>2</sup>-الديوان، ص 18.

<sup>3</sup>-ينظر: نفسه، ص نفسها.

والحق أن إضاءة "البريق" ليست واقعة على "الهوى"، وإنما هي واقعة على المكان الذي هو معهد هوى الشاعر، أو من كان بهواه به. فأطلق "الهوى"، وأراد به المكان. فهو مجاز مرسل علاقته المكانية أو المحلية. وتعلق الشعراء بالربوع والمعاهد، وحنينهم إليها فاش في الشعر العربي، قال أبو نواس<sup>1</sup>:

أَرْبَعَ الْبَلَى ! إِنَّ الْخُشُوعَ لَبَادٍ \*\*\* عَلَيْكَ، وَإِنِّي لَمْ أَخُنْكَ وَدَادِي  
فَمَعْدِرَةٌ مِنِّي إِلَيْكَ بِأَنْ تَرَى \*\*\* رَهِينَةَ أَرْوَاحٍ، وَصَوَّبَ غَوَادِي  
وَلَا أَدْرَأُ الضَّرَاءَ عَنْكَ بِحِيلَةٍ \*\*\* فَمَا أَنَا مِنْهَا قَائِلٌ لِسُعَادِ  
وَإِنْ كُنْتُ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَبِمَا رَمَتْ \*\*\* يَدُ الدَّهْرِ عَن قَوْسِ الْمُنُونِ فُوَادِي  
وَإِنْ كُنْتُ قَدْ بُدِّلْتُ بُوْسَى بِنِعْمَةٍ \*\*\* فَقَدْ بُدِّلْتُ عَيْنِي قَذَى بَرْقَادِ

ومعهد الهوى الذي أضاءه البريق، عند الرضي، لا يكاد يختلف في كثير عن ربع أبي نواس هذا، إلا في الطريقة والأسلوب الذي أكبَّ به كلُّ منهما على ربعه، وما له به من الذكريات.

أما البيت الثاني، فهو تكملة لمعنى البيت الأول. والمشارك بين البيتين هو وصف البرق، الذي هاج الشاعر، وبعث في نفسه الشوق والحنين. والمجاز في البيت قوله: "فلما جازنا ملأ السماء". فالإطلاق، في قوله: "ملأ السماء"، يُوهَمُ بالعموم. وذلك محال في حكم العقل. وحقيقته أن البرق أضاء جزءاً من السماء، أو ما كان منظوراً منها فحسب. وعليه، فقوله: "ملأ السماء"، مجاز مرسل علاقته الإطلاق. ويرتفع هذا المجاز بالتقييد بالنعته "المنظورة"، مثلاً، لو أراد الشاعر ذلك. والتقييد على هذا النحو، يقتضي وجود سماء غير منظورة، يُعَدُّ المنظور منها امتداداً لها. والأهم في هذا أن نسأل عن الجدوى من المبالغة في ما أثاره البرق من الهوى إلى هذا الحدّ، عن طريق المجاز؟.

وللإجابة عن السؤال، لنا أن ندرك أن الشعر متميز بطبعه، إذ الأصل فيه مخاطبة الوجدان، وأن الموقف موقف وجداني. والمقدّر في البرق أن يكون قد ملأ نفس الشاعر

<sup>1</sup>-أبو نواس، ديوان أبي نواس، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ص 220.

قبل أن يملأ السماء، وأن كل بارقة في الخارج، لها من نفس الشاعر نظيرٌ، تماشياً مع كون الحقائق الشعرية، لدى الشاعر، لا تعارُ بالمنطق، ولا بالواقع في الكثير من حالاتها. وإنما هي حقائق قد يخلقها الشاعر اختلاقاً، لدواعٍ نفسية لا يتسع المقام لبسط القول فيها. قوله<sup>1</sup>:

أَبَتْ لِي صَبَوْتِي إِلَّا النَّفَاتَا \*\*\* إِلَى الدِّمَنِ الْبَوَائِدِ وَأَنْثَاءِ

والبيت من أبيات مقدمة القصيدة التي ذكرنا. تلك المقدمة التي هذا الشاعر فيها حذوً المقدّمة الطللية المعهودة في الشعر العربي القديم.

و« الصبوة: جهلة الفتوة: اللهو »<sup>2</sup>. ومنه قول المخبل السعدي<sup>3</sup>:

ذَكَرَ الرَّبَّابَ وَذَكَرُهَا سَقْمٌ \*\*\* فَصَبَاً وَلَيْسَ لِمَنْ صَبَاً حِلْمٌ

والدمن: جمع دمنة، وهي « أثر الحي في المنزل من رماد وأوتاد ونحو ذلك مما لا يرفعونه معهم إذا ارتحلوا »<sup>4</sup>. والبوائد: صفة للدمن، وهي من "باد بيذا"، إذا ذهب وانقطع وهلك<sup>5</sup>. وحال الديار بعد رحيل أهلها عنها واختلاف عوامل البلى عليها، هي على ما وصف الرضي، حاذياً في وصفه ذاك حذوً من قبله. قال الأخطل<sup>6</sup>:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِحَايِلٍ، فَوَعَالٍ \*\*\* دَرَسَتْ وَغَيَّرَهَا سِنُونَ خَوَالٍ  
دَرَجَ الْبَوَارِحُ فَوْقَهَا فَتَنَكَّرَتْ \*\*\* بَعْدَ الْأَيْسِ مَعَارِفُ الْأَطْلَالِ  
دِيمَنْ تَدْعُذِعُهَا الرِّيَّاحُ، وَتَارَةً \*\*\* تُسْقَى بِمُرْتَجِزِ السَّحَابِ يُقَالُ  
بَاتَتْ يَمَانِيَّةُ الرِّيَّاحِ تَقُوذُهُ \*\*\* حَتَّى اسْتَقَادَ لَهَا بِغَيْرِ حِبَالٍ  
فِي مُظْلِمٍ غَدِقِ الرَّبَّابِ كَأَنَّمَا \*\*\* يَسْقَى الْأَشَقَّ وَعَالِجاً بِدَوَالِي

<sup>1</sup>-الديوان، ص 18.

<sup>2</sup>-أحمد رضا، المرجع السابق، مج3، ص 419.

<sup>3</sup>-المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المرجع السابق، ص 66.

<sup>4</sup>-الناطقة الذبياني، المرجع السابق، ص 103.

<sup>5</sup>-ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 366.

<sup>6</sup>-إيلا حاوي، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط1981، ص 398، 399.

والأخطل في هذا يتمثل القدامى، ويسير على سمتهم، كما هي الحال عند الرضي.  
وقول الرضي: "أبت لي صبوتي"، مجازٌ عقلي. حيث أسند "الإباء"، وهو كره الشيء  
والامتناع عنه<sup>1</sup>، إلى الصبوة التي جهلة الفتوة. وهو من باب إسناد الفعل إلى ما ليس له  
حقيقة، إذ ليس من شأن الصبوة أن تكره أو تمتنع عن الفعل، وإنما الذي يمتنع عن الفعل  
حقيقة هو "الصابي"، أي الذي تملكته الصبوة، وهي الهوى ونزق الفتوة. "وليس لمن صبا  
حلم"، كما قال المخبل السعدي. وفي البيت مجاز آخر في قوله: "... التفاتنا إلى الدمن..."  
فالالتفات حقيقة لم يكن إلى "الدمن" من حيث هي ولكن إلى من كان بهذه الدمن كما هو باد  
في الآثار التي يكون خيال الشاعر قد عمل فيها عمله، حتى صار الغائب لديه كالشاهد.  
وإذن، فقد أطلق اسم الدمن التي هي آثار الدار، وأراد من كان بالدار، على سبيل المجاز  
المرسل الذي علاقته المكانية.

وعقب البيت السابق ببيت واحد يأتي  
قوله<sup>2</sup>:

ورُبَّتْ سَاعَةٌ حَبَسَتْ فِيهَا \*\*\* مَطَايَا الْقَوْمِ أَمْنَعُهَا النَّجَاءَ  
على طَلِّ كَتَوَشِيْعِ الْيَمَانِي \*\*\* أَمَحَّ، فَخَالَطَ الْبَيْدَ الْقَوَاءَ

والبيتان امتداد للمقدمة الطللية السابق ذكرها، وتكملة لها. وغرضنا في البيت  
الثاني، وإنما أوردنا البيت الأول لتعلقه به، إذ لا يمكن اعتبار الجار والمجرور "على  
طل"، في صدر البيت الثاني، مستقلا عما قبله. والحقُّ أنَّ الجار والمجرور متعلقان  
بالفعل "حبس"، في قوله: "حبست فيها مطايا القوم"، في البيت الأول. والمجاز في قوله:  
"فخالط البيد القواء". وفاعل الفعل "خالط"، ضمير مستتر فيه، تقديره هو يعود على "طل"  
في صدر البيت، والذي وصفه الشاعر بقوله "كتوشيع اليماني". وهو من « وشع الثوب:  
رقمه بعلم ونحوه »<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق مج1، ص 139.

<sup>2</sup> - الديوان، ص 18، 19.

<sup>3</sup> - أحمد رضا، المرجع السابق، مج5، ص 760.

وأَمْحَ: بلي ودرس. والطلل عادة ما يوصف بالبلى، قال جرير<sup>1</sup>:  
بَقِيَتْ طُلُوكِ يَا أُمَيْمَ عَلَى الْبَلَى \*\*\* لَا مِثْلَ مَا بَقِيَتْ عَلَيْهِ طُلُوكُ  
وكما في قول امرئ القيس<sup>2</sup>:

أَلَا أَنْعَمَ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي \*\*\* وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي  
ومؤدّى ذلك أن الدار المُعَبَّر عنها بـ "الطلل"، على سبيل المجاز كما سنرى،  
أمّحت معالمها ودرست، حتى كأن لم تكن، وحقّ فيها اعتبارها امتداداً للبيد القواء. وثمة  
مَجَازَانِ مُرْسَلَانِ.

الأول: في إطلاق "الطلل"، الذي هو « ما شخص من آثار الدار»<sup>3</sup>، وإرادة الآثار أو  
المساحة كلها، فهو لذلك مجاز مرسل علاقته الجزئية.

الثاني: وهو قوله: "البيد القواء"، بإطلاق ومن دون تقييد. فالدار المُعَبَّر عنها بالطلل،  
على سبيل المجاز، بعد إمحاء معالمها ودروسها- تكون قد خالطت البيد القواء من بعض  
جهاتهما، أو من جزء منها، أي من البيد، بعدما أضحت مثلها في الاستواء، وبعد أن خلت  
من أهلها، كما قال النابغة<sup>4</sup>:

أَضَحَّتْ خَلَاءً وَأَضْحَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا \*\*\* أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ  
وعليه، فقوله: "خالط البيد القواء"، مجاز مرسل علاقته بالإطلاق (الكلية). ومن  
المفيد أن نشير إلى أن نعت البيد بـ"القواء"، لا يُعَدُّ قِيداً يمكن إلغاء المجاز بسببه، لأن  
الأصل في البيد أن تكون كذلك، أي "قواء". لذلك فنعت البيد بالقواء، لا يضيف شيئاً عدا  
أنه توكيد من حيث المعنى. نقول هذا، وفي أذهاننا، أن القواء هو القفر من الأرض<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ضبط وتعليق بركات يوسف هبّود،  
المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ص 143.

<sup>2</sup>- نفسه، ص 142.

<sup>3</sup>- نفسه، ص نفسها.

<sup>4</sup>- النابغة الذبياني، المرجع السابق، ص 78.

<sup>5</sup>- ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 687.



والشاعر نفسه يوضح هذا المعنى ويؤكدده في البيت الموالي<sup>1</sup>:

قَفَارٌ لَا تَهَاجُ الطَّيْرُ فِيهَا، \*\*\* وَلَا غَادٍ يَرُوعُ بِهَا الطُّبَاءَ

قوله<sup>2</sup>:

شِبَابِي إِنْ تَكُنْ أَحْسَنْتَ يَوْمًا، \*\*\* فَقَدْ ظَلَمَ الْمَشِيبُ، وَقَدْ أَسَاءَ

والبيت في الشكوى، يورده الشاعر بعد المقدمة الطللية السابق ذكرها.

وشكوى الشيب وإبداء الأسف على الشباب، مما انطلقت به ألسنة الشعراء وذاع في

أشعارهم، من ذلك قول سلامة بن جندل السعدي<sup>3</sup>:

أُودَى الشَّبَابُ حَمِيدًا ذُو التَّعَاجِيبِ \*\*\* أُوْدَى وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرٌ مَطْلُوبِ

وَلَى حَيْثِيًّا وَهَذَا الشَّيْبُ يَطْلُبُهُ \*\*\* لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الِيعَاقِيبِ

أُودَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ \*\*\* فِيهِ تَلَذُّ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

ومفاد قوله هذا، أنه يعلم أن لا مطمع في الشباب بعد تولّيه. كيف وهذا الشيب

يطلبه جادًا في طلبه؟!، ولو كان في الإمكان إدراكه، لأدركه الشاعر بركض اليعاقيب،

لكن هيهات هيهات لما يرام<sup>4</sup>.

وفي إسناد الرضي الفعل "أحسن" إلى ضمير الشباب "تاء الفاعل" - مجاز عقلي،

لإسناد الفعل إلى ما ليس له. ذلك أن الإحسان من شأن الإنسان دون سواه<sup>5</sup>، والشباب

وصف يطلق على الإنسان إذا بلغ سنا معينًا من حياته<sup>6</sup>. لذلك تعيّن حمل قول الشاعر

"أحسنت"، على المجاز العقلي، لملاسة الفعل ما ليس له كما ذكرنا.

وكذا يقال في المركب "ظلم المشيب"، في البيت نفسه، من حيث هو مجاز عقلي كذلك،

لإسناد الفعل "ظلم" إلى "المشيب"، وهو من باب إسناد الفعل إلى ما ليس له حقيقة.

<sup>1</sup>-الديوان، ص 19.

<sup>2</sup>-نفسه، ص نفسها.

<sup>3</sup>-المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 69.

<sup>4</sup>-ينظر: نفسه، ص نفسها.

<sup>5</sup>-ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج2، ص 90.

<sup>6</sup>-ينظر: نفسه، مج3، ص 263، 264.

قوله<sup>1</sup>:

ويا مُعْطِي النِّعِيمِ بِلا حِسَابٍ، \*\*\* أَتَانِي مَن يُقْتَرُّ لِي العَطَاءَ  
مَتَاعٌ أُسْلَفْتَنَاهُ اللَّيَالِي، \*\*\* وَأَعْجَلْنَا، فَأَسْرَعَنَا الأَدَاءَ

يورد الشاعر هذين البيتين عقب البيت السابق محل الوصف، ومن دون فاصل.  
والمنادى في قوله: "يا معطي النعيم"، هو الشباب المذكور في البيت الذي قبله.  
والمجاز في هذا البيت الأول، في إسناد فعل الإعطاء ممثلاً في اسم الفاعل "معطي"، إلى  
ضمير الشباب المستتر "أنت"، في اسم الفاعل "معطي"، وهو من باب إسناد الفعل إلى ما  
ليس له، على سبيل المجاز العقلي. ذلك أن إعطاء النعيم ليس من شأن الشباب، وحقيقته  
أن المعطي هو الله أو خليفته في الأرض، الذي هو الإنسان، إذ من شأن الإنسان أن  
يعطي ويمنع، كما قالت الخنساء في رثاء أخيها صخر<sup>2</sup>:

فإنَّ كَانَ صَخْرُ الجُودِ أَصْبَحَ ثَاوِيًا \*\*\* فَقَدْ كَانَ فِي الدُّنْيَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

فالإنسان يمكن أن يسند إليه فعل الإعطاء، ولو بشيء من التسمُّح في القول، وإلَّا فالمعطي  
حقيقة هو الله عزَّ وجلَّ دون سواه. وكذا يقال في قوله: "أتاني من يُقْتَرُّ لي العطاء"، من  
حيث هو مجاز عقلي كذلك، لإسناد فعل التقدير الذي هو التضييق على العيال في النفقة<sup>3</sup>،  
إلى الفاعل "هو" المستتر فيه، والذي يعود على "من" الموصولية، والمقصود بـ"من"  
الموصولية هذه "المشيب"، المذكور في البيت السابق، من حيث إنه أنزل منزلة العاقل.  
وإسناد التقدير إلى المشيب، هو من باب إسناد الفعل إلى ما ليس له، وحقيقته أن الإنسان  
هو الذي يضيق في النفقة على عياله. لذلك، تعيَّن حملُ القول "يقتَر" على المجاز العقلي.  
وأما البيت الثاني فالمجاز فيه قوله: "متاع أسلفتناه الليالي". وأسلفتناه: أسلفنا إياه،  
من أسلفه إذا « أعطاه وأقرضه سلفاً »<sup>4</sup>. حيث أسند فعل الإسلاف إلى الليالي. وهو من

<sup>1</sup> -الديوان، ص 19.

<sup>2</sup> -الخنساء، ديوان الخنساء، ص 100.

<sup>3</sup> -ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج4، ص 492.

<sup>4</sup> -نفسه، مج3، ص 192.

باب إسناد الفعل إلى ما ليس له، إذ ليس من شأن الليلي الأسلاف، وإنما هو من شأن الإنسان. لذلك فهو مجاز عقلي كذلك.

قوله<sup>1</sup>:

أنا ابنُ السَّابِقِينَ إِلَى المَعَالِي \*\*\* إذا الأمدُ البَعِيدُ تَتَى البِطَاءَ

يورد الشاعر هذا البيت بعد البيتين السابقين محل الوصف، بثلاثة أبيات.

والأمد: الغاية التي يسعى إليها الساعي، والغاية هنا هي المعالي والسؤدد، وهو من «أمد الخيل: مدافعها في السباق ومنتهى غاياتها»<sup>2</sup>. والبطاء: جمع بطيء، ومنه فرس بطيء وخيل بطاء<sup>3</sup>. و«الابن: الولد الذكر»<sup>4</sup>. والجمع أبناء ويلحق بالجمع المذكر السالم فيجمع على "بنون" في حالة الرفع، و"بنين" في حالتَي النصب والجر<sup>5</sup>. وهو خاص بالأناسي<sup>6</sup>.

ونسبة الابن إلى أب الأب وإن علا، مجاز، فيه تسمّح في الاستعمال، لأغراض بلاغية، منها الفخر كما هي الحال في قوله: "أنا ابنُ السَّابِقِينَ إِلَى المَعَالِي". فالنسبة إلى السابقين يراد بها الفخر. ومن الفخر بإطالة سلسلة النسب قولُ ذي الأصبع العدواني<sup>7</sup>:

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ \*\*\* وابنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينَ

وعلى هذا جرى الافتخار بالأنساب عند العرب، ومن هنا تأتي أهمية الاستعمالات المجازية حين يتجوز الشعراء في الأنساب على وجه العموم.

<sup>1</sup>-الديوان، ص 19.

<sup>2</sup>-أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 202.

<sup>3</sup>-ينظر: جار الله أبو القاسم بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ص 24.

<sup>4</sup>-أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 352.

<sup>5</sup>-ينظر: جلال الدين السيوطي، همه الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1، ص 157.

<sup>6</sup>-ينظر: أحمد رضا، المرجع السابق، مج1، ص 352.

<sup>7</sup>-المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، ص 94.



خاتمة البحث

## خاتمة البحث ونتائجه:

أتينا في مقاربتنا هذه على جملة من المضمرة تختلف من حيث هي وحدات مستقلة، أو أجزاء في هذه الوحدات، لا يغني فيها غيرها غناءها، أو من حيث هي شرط في الفائدة من القول. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فهي تختلف كذلك من حيث الدليل الذي يدل على المضمرة في القول ويوجه إلى القصد فيه. وهذه الأدلة ليست واحدة، فبعضها لفظي، كأن يكون معمولاً ضمراً عاملاً، كما رأينا فيما أسميناه بـ"الإضمار النحوي". وبعضها ألفاظ دلت على المضمرة بمقتضى دلالاتها اللغوية، كما رأينا فيما سمي بـ"القوادر اللغوية" في الاقتضاء. وبعض هذه الأدلة سياقي، وذلك كأن يأبى السياق حمل القول على ظاهره، لامتناع دلالة الظاهر على قصد المتكلم، فيما يرى المؤول.

وما أتينا عليه من المضمرة لا يعدو أن يكون قليلاً من كثير. فالمضمرة، لا سيما في القول الشعري، أوسع من أن يحيط بها محيط. وذلك لتعدد دواعي الإضمار في المقامات المختلفة. ولننذكر قول ابن جني: "واعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة"، الذي أوردناه في موضعه من البحث. وعلى ما في قول ابن جني هذا من المبالغة التي تستوجب النظر، فإنه يدل على أهمية المضمرة في كلام العرب ومدى حاجة المتكلم إليه. وربما كان الأهم في هذا كله أن نشير إلى أن ما توصلنا إليه من النتائج في البحث، كثير. لكننا نحاول، جهدنا، إيجاز القول فيما بدا لنا أنه الأهم:

1- الإضمار في القول يكثر ويقل، ويتسع مجاله ويضيق، تبعاً للدواعي واتساع مقامات التخاطب وضيقها. لذلك فليس لأحد يقارب المضمرة في الخطاب الادعاء أنه أتى، فيما أتاه منه، بالقول الفصل. وأنه استنفد القول فيما انطوى عليه الخطاب أو النص من المضمرة. ومهما يكن من أمر فإن على المؤول ألا يتجاوز في تأويله ما يقضي به العقل، بما دأب عليه من التمرس بالنصوص وتأويلها، بتسخير الآليات التي أقر استخدامها الدارسون، بعد أن ترجح لديهم جدواها. ولولا الضوابط لساغ لكل مدّع - منشئاً كان أو مؤولاً - ادعاء امتلاك الحقيقة دون أن يكون فيها لغيره نصيب. فهذا وغيره مما لم يتسع المقام لذكره لم يغب عن البال لحظةً، ونحن نشقُّ دروب البحث ومسالكه.

2- لا يعدو المضمّر الذي عنيناه في البحث أن يكون ممّا يقتضيه القول من جهة أنّه شرط في صحته أو صدقه أو معقوليته، كما في الاقتضاء. أو مما يحيل عليه المنطوق من دون أن يكون هذا المنطوق هو المقصود بحال، لقرينة أو دليل أو شاهد من اللفظ أو السياق، كما في مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة والفعل غير المباشر بالمعنى الذي قصدناه. أو مما هو عنصر من العناصر المكونة للقول، كما في المضمّر لدليل نحوي يدل عليه. أو مما يدل عليه القول بمقتضى المجاز اللغوي كما في الاستعارة، أو بمقتضى اللزوم كما في الكناية، أو بمقتضى إسناد الفعل إلى غير فاعله على سبيل المجاز العقلي.

3- كلما اتسع أفق المؤلّ، وتعددت معارفه ذات الصلة، وكان أكثر ضبطاً وتحكماً في آليات التأويل، كان أقدر على النفاذ إلى المضمّرات في الأقوال. وهو ما يمكن أن نفسر به أن ما يبدو لعمرو من المضمّرات في القول، قد لا يكون كذلك بالنسبة لزيد. ومن هنا يختلف المؤولون في القول الواحد.

4- المضمّر الذي قصدناه في مقاربتنا هذه هو ما قصد إليه المتكلم ابتداءً. وهذا الذي يكون قد قصد إليه إما أن يكون وحدة مستقلة، أو جزءاً في الوحدة لا يغني عنه فيها غناه، أو شرطاً لا تتم الفائدة التي أنشئ من أجلها القول من دونه. ويقصد بالفائدة صحة القول وصدقته ومعقوليته. وأما الوحدة فنعني بها وحدة التواصل الدنيا التي لا تقل عن "الفعل الكلامي" أو اللغوي، في حده الأدنى.

5- قد يتسع القول الواحد لأكثر من فعل إنجازي، وتبعاً لذلك قد يتعدد الفعل المضمّر والقول واحد، وبتعدد الأفعال تتعدد المقاصد.

6- أهمية الإضمار من أهمية مقصد المتكلم فيه.

7- لا يُعدّل عن الظاهر إلى المضمّر إلا لمزية في المضمّر دون الظاهر، والمزايا التي من أجلها يؤتى بالمضمّر كثيرة، منها تكثير الفائدة، والاحتراز عن الإطالة، وقصد التعمية لاختبار نباهة المخاطب أو لتقويت أمرٍ ما عليه، وما إلى ذلك من دواعي الإضمار.

8- للوقوف على المضمّر في القول لأبد من الاستناد إلى الظاهر، إذ الظاهر هو الأساس الذي ينهض عليه المضمّر.

9- كون المنهج التداولي المعتمد في هذه المقاربة أكثر مرونة وقدرة على استيعاب الخطاب الشعري واستيكانه ما انطوى عليه من أفعال مضمره، فضلا عن الصريح منها.

10- لا يمكن تناول المضمّر بمعزل عن العناصر اللسانية وغير اللسانية المكونة للقول أو الخطاب. ومثالنا في ذلك الاستعارة. فالمضمّر الذي هو المشبه به في المكنية، والمشبه في التصريحية، لا يمكن تناوله من دون أن نعرض لمكونات الاستعارة والتي هي المشبه، والمشبه به، واللفظ المستعار، والقرينة الدالة على المضمّر، والغرض الذي سيقّت له الاستعارة.

11- تبدو هيمنة "الفعل التعبيري" على غيره من الأفعال جلية واضحة، وهو أمر غير مستغرب بحكم طبيعة الشعر نفسه، إذ هو أقرب إلى الوجدان منه إلى العقل.

وهذا لا يعني انعدام الأفعال ذات الحمولة القسوية بالمرّة في الشعر. بل حاجة الشاعر إلى هذه الأفعال تظل قائمة وملحة في مقامات معينة، إلى جانب "الفعل التعبيري". وإنما لنرى ذلك واضحا كل الوضوح، عند الرضي، الذي صرف همّته كلّها، في حياته، إلى العلى والمجد، وربما الخلافة. وهو مطلب عادة ما تختلط فيه بنات العقول بالعواطف والوجدان.

12- تأثر الرضي بالشعر العربي من الجاهلية وإلى أشعار فحول العصر العباسي، لا سيما المتنبّي والمعري، وتمثله جوانب كثيرة من هذا الشعر، سواء أكان ذلك على مستوى اللفظ والمعنى، أو على مستوى القيم التي يحملها هذا الشعر كالشجاعة والإقدام، وإياء الضيم، والكرم. وما إليها، والتي كان كثيرا ما يستدعيها لنفسه أو قومه أو ممدوحيه. أو على مستوى بناء القصيدة التي عادة ما تُستهلّ بالمقدمة الطللية غالبا، والتي منها يخلص الشاعر إلى غرضه لمناسبة يصطنعها.

13- ربما كان لافتا في الديوان طول نفس الرضي في الكثير من قصائده. والإطالة-فيما نرى، وحيث أطال الشاعر- لا تخلو من دلالة يختلط فيها الذاتي بالموضوعي، وليست هي بالإطالة المتكلفة شأن بعض الشعراء الذين تنقطع بهم الأسباب التي هي شرط في إجادة القول وصدقته ووجاهته.



# ثَبَّتِ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ



## ثبت المصادر والمراجع

### القرآن الكريم برواية ورش

#### أولاً: المصادر

1) الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت،  
مج1، مج2.

#### ثانياً: المراجع

#### أ- ما كتب باللغة العربية:

2) الأب لويس شيخو اليسوعي، مجاني الأدب في حقائق العرب، المطبعة الكاثوليكية،  
بيروت، ج4.

3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، دار الأندلس  
للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، مج1.

4) ابن خلدون، المقدمة - تاريخ العلامة ابن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني  
للطباعة والنشر - بيروت، ط3، 1967، مج1.

5) ابن هشام الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب: عدة  
السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،  
صيدا-بيروت، ج2، ج4.

6) أبو الطيب المتنبّي، ديوان أبي الطيب المتنبّي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى  
بالتبيان في شرح الديوان، ضبط وتصحيح وفهرسة مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة  
للطباعة والنشر بيروت، - لبنان، ط1978، ج1، ج2، ج3، ج4.

7) أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1964.

8) أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري، ديوان لزوم ما لا يلزم،  
تقديم وشرح وفهرسة وحيد كباية وحسن حمد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان،  
ط2009، مج1.

- 9) أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ط 1980.
- 10) أبو الفرج الأصبهاني، كتاب الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط6، 1983، مج2، مج5، مج12، مج13، مج15، مج16، مج 18
- 11) أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، مجمع الأمثال، تقديم وتعليق نعيم حسين زررور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2010، ج2.
- 12) أبو القاسم الشابي، الأعمال الكاملة، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر، ج1.
- 13) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، مج3.
- 14) أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1، 1990.
- 15) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق أبي فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط3، 1992.
- 16) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، قراءة وتعليق أبي فهر محمود محمد شاكر، دار المدني-جدة، ط1، 1991.
- 17) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ضبط وتعليق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.
- 18) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق وتخرير وتعليق محمد حسن هيتو، دار الفكر
- 19) أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب، شرح ديوان الحماسة "أبو تمام"، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ج1.

- (20) أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت-لبنان ط5
- (21) أبو عبد الله الحسين بن أحمد الحسين الزوزني، شرح المعلقات السبع وما ألحق بها، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1969.
- (22) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1.
- (23) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تقديم وترتيب وشرح علي أبي ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط1، 1988، مج 1.
- (24) أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تقديم وشرح وفهرسة صلاح الدين الهواري وهدى عودة، منشورات دار ومكتبة الهلال، 2002، ج1، ج2.
- (25) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، كتاب العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وفهرسة أحمد أمين وآخرين، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ج3، ج5.
- (26) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كتاب عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، مج1، ج1.
- (27) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط11، 1963.
- (28) أبو محمد عبد الملك بن هشام، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، إعداد وفهرسة قسم التحقيق بالدار، دار الصحابة للتراث بطنطا للنشر والتوزيع، ط1، 1995، ج1
- (29) أبو منصور بن عبد الملك الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، دار ابن الجوزي، القاهرة.
- (30) أبو نصر الفراء، كتاب الحروف، تحقيق وتقديم وتعليق محسن مهدي، دار الشروق، بيروت-لبنان

- (31) أبو نواس، ديوان أبي نواس، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت.
- (32) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط3، 2014.
- (33) أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية - قضايا ومقاربات، مطبعة الكرامة، الرباط، ط1، 2005.
- (34) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدار البيضاء، ط1، 1986.
- (35) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، ط1، 2013.
- (36) أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009.
- (37) أحمد أمين، النقد الأدبي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط4، 1967، ج1.
- (38) أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط10، ج3.
- (39) أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، تقديم وتعليق نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2010، ج1.
- (40) أحمد رضا، معجم اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط1958، مج1، مج2، مج3، مج4، مج5.
- (41) أحمد شوقي، الشوقيات، دار العودة، بيروت، مج2، ج3.
- (42) إسماعيل بن القاسم بن سويد أبو العتاهية، ديوان أبي العتاهية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1964.
- (43) إليا الحاوي، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط2، 1981.

44) الإمام العزوزي، إشكالية التخيل والإقناع في بلاغة حازم القرطاجني (مقال) ضمن مجموع: البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق محمد مشبال، منشورات الاختلاف، ط1، 2014.

45) امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت.

46) إيليا الحاوي، الأخطل في سيرته ونفسيته وشعره، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط2، 1981.

47) البحتري، الحماسة، تحقيق محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث - المجمع الثقافي، ط 2007

48) بشار بن برد، ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، ج1، ج4.

49) بنعيسى عسو أزييط، الخطاب اللساني العربي، هندسة التواصل الإضماري- (من التجريد إلى التوليد)، طبعة المعنى المضمّر، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2012، ج1، ج2.

50) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل المحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط14، صيدا- بيروت، ج1، ج2.

51) تمام حسان، الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (نحو، فقه لغة، بلاغة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1982.

52) تمام حسان، اللغة العربية - معناها ومبناها، الهيئة المصرية لصناعة الكتاب، ط2، 1979.

53) توفيق الحكيم، فن الأدب، دار مصر للطباعة والنشر، سعيد جودة السحار وشركاؤه.

54) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.

- 55) جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
- 56) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1. ج4
- 57) جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
- 58) جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج4.
- 59) جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2005.
- 60) حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، المكتبة البولسية، بيروت-لبنان، ط9، 1978.
- 61) الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، تقديم وتهميش وفهرسة راجي الأسمر، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1994، ج1، ج2.
- 62) الخطيب التبريزي، شرح ديوان عنتر، تقديم وتهميش وفهرسة مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط1، 1993
- 63) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان والبديع (مختصر تلخيص المفتاح)، مراجعة وتصحيح بهيج غزاوي، دار العلم للملايين - بيروت.
- 64) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع (مختصر تلخيص المفتاح)، مراجعة وتصحيح بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم - بيروت، ط1، 1988.
- 65) خفاف بن ندبة السلمي، شعر خفاف بن ندبة السلمي، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد، ط 1968

- 66) الخنساء، ديوان الخنساء، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط6، 1969
- 67) ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تقديم وشرح أحمد حسن بسّج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1995
- 68) رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم وتحشية وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2007، مج1، مج3، مج4.
- 69) زكي مبارك، عبقرية الشريف الرضي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- 70) زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1988.
- 71) الزوزني، شرح المعلمات السبع، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط1969.
- 72) السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية- بيروت، ط5، 2012.
- 73) السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 2016.
- 74) الشريف الرضي، ديوان الشريف الرضي، شرح وتعليق وتقديم محمود مصطفى حلاوي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1999، ج1، ج2.
- 75) الشريف الرضي، الديوان، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، سلسلة التراث (60)، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ط1.
- 76) شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية - مراجعات ومقترحات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2010.

77) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، الفصول في اختصار المحصول في الأصول، اعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

78) طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت - الكويت 1994

79) طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، شرح وتقديم، محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3، 2002.

80) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط2، 2006.

81) عباس حسن، النحو الوفي، دار المعارف، ط6، ج1، ج2، ج3، ج4.

82) عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة -تاريخ العلامة ابن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر - بيروت، ط3، 1967، مج1.

83) عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج1.

84) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، دار صادر، بيروت، مج1، مج2، مج4.

85) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء طبقات، عالم الكتب، ط3، 1984.

86) عروة بن الورد - السموأل، ديوانا عروة بن الورد والسموأل، دار صادر للطباعة والنشر - بيروت، 1964.

87) علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق وتعليق نصر الدين تونسي، 8 شارع جوهر - الدراسة - القاهرة، ط1، 2007.

88) عمر بن أبي حفص الزموري، فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون - الجزائر، ط1، 1991.



- (89) عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي -الأدب القديم، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1981، ج1.
- (90) عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي -الأعصر العباسية، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4، 1981، ج2.
- (91) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تعليق وتحشية وفهرسة إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009، مج1، مج4.
- (92) عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق وشرح إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط1، 1991.
- (93) عمرو بن معدي كرب الزبيدي، شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985.
- (94) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ج4، ج6، ج13، ج18، ج20، ج21، ج25، ج26، ج28 ج31.
- (95) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثني ببغداد، ط1963.
- (96) كثيرة عزة، ديوان كثيرة عزة، جمع وشرح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط1971.
- (97) لبيد بن ربيعة العامري، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر - بيروت.
- (98) لويس شيخو، مجاني الأدب في حدائق العرب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ج6.
- (99) محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة، دار السلفية، الجزائر.
- (100) محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم، منشورات الاختلاف، ط1، 2014.
- (101) محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2013، مج1، مج2، مج3.

102) محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

103) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005.

104) المفضل محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبي الكوفي، المفضليات، تحقيق قصي الحسين، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004.

105) مهلهل بن ربيعة، ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم طلال حرب، دار العلمية.

106) النابغة الجعدي، ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق وشرح واضح الصمد، دار صادر - بيروت، ط1، 1998.

107) النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح محمد الطالب ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

108) نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، ط1، 2014.

109) يحيى بن حمزة العلوي اليمني، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف بمصر، 1332هـ، ج1.

**ب- ما كتب باللغة الأجنبية وترجم إلى العربية:**

110) آن روبرول و جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة والتوزيع، دار الطليعة- بيروت، ط1، 2003.

111) جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط2، 2008.

112) فان دايك، النص والسياق - استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط 2000.

113) كاترين كيربرات أوريكيوني، المضمّر، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008

### ج- المقالات:

114) إدريس سرحان، التأويل الدلالي -التداولي للمفوضات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول (مقال) ضمن كتاب: التداوليات-علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد -الأردن، ط1، 2011.

115) عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأويل (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات- علم استعمال اللغة.

116) محمد العبد، تداولية القوة الإنجازية - دراسة في التحليل التداولي للخطاب (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات -علم استعمال اللغة، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2011.

117) مسعود صحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات-علم استعمال اللغة.

118) منال النجار، مفهوم البراغماتية ونظرية المقام في المقولات المعرفية ولدى علماء العربية (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات - علم استعمال اللغة.


119) يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو -عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي (مقال)، ضمن كتاب التداوليات - علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2011.

120) يوسف السيساوي، المقاربة التداولية للإحالة (مقال)، ضمن كتاب: التداوليات -علم استعمال اللغة.

### د- المعاجم:

121) أحمد رضا، معجم متن اللغة -موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة بيروت-لبنان، ط 1960، مج4.

- 122) أحمد رضا، معجم متن اللغة - موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة بيروت-لبنان، ط 1958،
- 123) إميل بديع يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط2، 1985.
- 124) أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت- لبنان.



فهرسة الموضوعات  
والمباحث

## فهرسة الموضوعات والمباحث:

الصفحة	العنوان
	الإهداء
1	مقدمة
	مدخل عام: من الاجتماع البشري فاللغة باعتبارها أداة للتواصل إلى المضمير فترجمة حياة الرضي وعوامل نبوغه
14	الاجتماع البشري ضرورة لا محيد عنها
15	وظيفة اللغة الأولى التواصل
18	مفهوم التداولية
25	الخطاب
27	السياق
30	الإضمار
36	الإضمار عند المعاصرين لا سيما الغربيين منهم
37	ترجمة حياة الرضي وعوامل نبوغه
37	1- ترجمة حياة الرضي
50	عوامل نبوغه
<b>الباب الأول</b>	
<b>الفصل الأول: الاقتضاء</b>	
58	توطئة
58	أ- مفهوم الاقتضاء
	ب- مولدات الاقتضاء
61	الإجراء
<b>الفصل الثاني: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة</b>	
96	توطئة
96	أ- مفهوم الموافقة

97	ب- مفهوم المخالفة
99	الإجراء
99	أولاً: مفهوم الموافقة
120	ثانياً: مفهوم المخالفة
<b>الفصل الثالث: الإضمار النحوي</b>	
141	توطئة
141	أ- الإضمار ودليله
141	ب- أنموذج من الإضمار
142	الإجراء
<b>الباب الثاني</b>	
<b>مدخل: الفعل غير المباشر</b>	
184	1- مفهوم الفعل من حيث هو فعل
184	2- مفهوم الفعل الكلامي أو اللغوي
186	3- تسميات الفعل الكلامي
189	أ- الفعل الإنجازي
191	ب- الفعل القضوي
191	1- فعل الإحالة
191	2- فعل الحمل (فعل الإسناد)
192	ج- فعل التأثير بالقول
192	4- الفعل المباشر والفعل غير المباشر
<b>الفصل الأول: الأمر والنهي</b>	
196	أولاً: الأمر
196	توطئة
196	1- مفهوم الأمر
197	2- صيغ الأمر
198	3- الأغراض التي يخرج إليها الأمر عن دلالاته الأصلية

199	الإجراء
<b>الفصل الثاني: الاستفهام</b>	
262	توطئة
262	أ- مفهوم الاستفهام
262	ب- أدواته
263	ج- دلالاته الفرعية
264	الإجراء
<b>الفصل الثالث: النداء</b>	
309	توطئة
309	أ- مفهوم النداء
309	ب- أحرفه
310	ج- العدول بالنداء عن معناه الأصلي
311	الإجراء
<b>الباب الثالث</b>	
<b>الفصل الأول: الاستعارة</b>	
345	توطئة في البيان والاستعارة
345	أ- علم البيان
347	ب- الاستعارة
349	-الاستعارة غير المفيدة
350	الاستعارة المفيدة
354	أ- الوفاقية
354	ب- العنادية
355	الاستعارة التهكمية والتلميحية
356	الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
356	أ- الاستعارة الأصلية
358	ب- الاستعارة التبعية



359	1-الاستعارة المكنية
359	2-الاستعارة المصرح بها
360	الاستعارة التحقيقية والاستعارة التخيلية
360	أ- الاستعارة التحقيقية
361	ب- الاستعارة التخيلية
362	الاستعارة باعتبار غير الطرفين
362	أ-استعارة مطلقة
362	ب- استعارة مجردة
362	ج-استعارة مرشحة
363	الإجراء
<b>الفصل الثاني: الكناية والمجاز بنوعيه المرسل والعقلي</b>	
404	أولاً: الكناية
404	توطئة
404	أ- مفهوم الكناية
405	ب- أنواع الكناية
405	1-الكناية التي يكون المطلوب بها غير صفة
406	2- الكناية التي يكون المطلوب بها صفة
407	3- الكناية التي يكون المطلوب بها نسبة
408	4- الكناية العرضية
409	الإجراء
440	ثانياً: المجاز
440	توطئة
442	أولاً: المجاز المرسل
442	علاقاته
447	ثانياً: المجاز العقلي
447	أ- الحقيقة العقلية

448	ب- المجاز العقلي
449	ج- ملابسات الفعل أو ما هو في معناه في المجاز العقلي
452	الإجراء
473	خاتمة البحث ونتائجه
477	ثبت المصادر والمراجع
	فهرسة الموضوعات والمباحث

